جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

المباحث الكاملية

شرح المقدمة الجزولية

للورقي النحوي المتوفى بدمشق
سنة ٦٦١ هـ الموافق ١٢٦٣ م
دراسة وتحقيق

رسالة دكتوراه

إعداد
شعبان عبد الوهاب محمد
إشراف
الأستاذ الدكتور محمد بدوي سالم المختون

١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

التحقيـــــق

الجزء الثانى

الموضـــوع	رقم الصفحة

القسم الثاني
التحقيـــق (الجزء الثانـــي)

باب حروف الخفض ويشمل المضاف اليه	١
باب القســـم	٤٩
باب المفعول الذى لم يسم فاعله	٦٤
باب اسم الفاعـل	٧٤
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل	٨٥
باب التعجـــب	٩٢
باب ما ولا المشبهتان بليس	١٠٣
باب أفعال المدح والذم	١١٠
باب حبذا ولاحبـذا	١١٩
باب التنـــازع	١٢٤
بـاب المصـــدر	١٣٣
باب العـــدد	١٤٤
باب اسم الفاعل المصوغ من العدد	١٥٥
باب اسم الجمـــع	١٦١
باب كم الخبرية والاستفهامية	١٦٦
باب ضمير الفصل	١٧٥
باب حروف النداء	١٨١
باب تابع المنادى	١٩٥
باب الترخـــيم	٢٠١

الموضوع	رقم الصفحة
باب الندبة	٢٠٨
باب المستغاث	٢١٢
باب تكرير الاسم المنادى	٢١٥
باب افعال المقاربة والرجاء والشروع	٢١٩
باب غير المنصرف	٢٢٩
باب فعل	٢٥٦
باب فعال	٢٥٩
باب الاستثناء	٢٦٤
باب لا التبرئة	٢٧٨
باب من أحكام التميز	٢٩٠
باب أسماء الأفعال	٢٩٨
باب التصغير	٣١٠
باب النسب	٣٢٥
باب همزة الوصل	٣٤٣
باب البناء	٣٤٦
باب حروف الخطاب	٣٥٥
باب أحكام الألف في الآخر	٣٥٧
باب الهجاء	٣٦٠
باب تخفيف الهمزة	٣٦٥
باب المقصور	٣٧١
باب الممدود	٣٧٦
باب المؤنث والمذكر	٣٧٩
باب المفعول معه	٣٩١

الموضوع	رقم الصفحة
باب المفعول له	٣٩٧
باب الوقف	٤٠٠
باب الاغراء والتحذير	٤١٩
باب نون التوكيد	٤٤٤
باب الحكاية	٤٥١
باب الاخبار بالذى وفروعه	٤٦٣
باب أحرف الجواب	٤٦٩
باب جمع الاسم الثلاثى غير الصفة	٤٧٦
باب جمع الاسم الثلاثى صفة	٤٩٨
باب فعال	٥٠٤
باب فاعل	٥١٤
باب افعل	٥١٨
باب ألف التأنيث الممدودة	٥٢٢
باب المصادر	٥٢٦
باب أسماء الزمان والمكان	٥٣٥
باب الامالة	٥٤١
باب الهمزة المنقلبة	٥٥١
باب حروف العربية	٥٥٨
باب الادغام	٥٨٠
مصادر البحث	٥٨٦
مراجع البحث المخطوطة	٥٩٠
مراجع البحث المطبوعة	٥٩٢
الملخص باللغة العربية	٦٠٤
الملخص باللغة الانجليزية	٦٠٦

بدء مخطوطة
ابن إياز: الجزء الثاني

حسنت حسب الرمي بالحسب ... احمرار الشمر واعترض خلث
وحلت التي بمعنى ذكر ... ذلك فلتراجع من ثمّ ان لم يذكر
وان ذكر ما لا لها بتقديم معنى ومن القسم لا يكون الا في القسم تقول
من ربي انك لاشر وتكسر ايضا في القسم وغيره والاخفش وابو العباس
يجيزان في حاشى الفعلية والجر فيه بمعنى جاوز واستدلوا بقولهم اللهم اغفر
لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وابا الاصبغ ولا يوجد حرف نصب ولا يمتنع
فمعنى ان يكون ... قال رحمه الله تعالى واما حرف
جر واسم اخرى كاف التشبيه ومذ ومنذ وعن وعلى قلت
فلان كاف التشبيه لا يكون كما ذكر الا عند الاخفش واما عند سيبويه
فلا يكون عنده الا اسما الا في الضرورة كقول الشاعر ... ورحنا كابن الماء
فكان ينبغي ان يستظهر على ذلك كعادته قال رحمه الله تعالى واما
حرف ... اخرى خلا وعدا وحاشى على راي وفي نسخة خلا وعدا العارتين
رنا قلت ... قوله على راي يرجع الى الثلاثة والاشهر في عدا ان خلا
الفعلية ولم يعرف سيبويه الخفض بعدا وانما حكاها الاخفش وزاد بعضهم قسما
رابعا وهو الذي يكون اسما وفعلا وحرفا وذا الفعلا وكانه لم يذكر
هذا القسم لانه لابد فيه من تغيير وما تقدم ... تعمل على الوجهين من غير تغيير
ولا اعلال لخرج على هذا اعلاها اذا كانت فعلا كانت الفها منقلبة عن
واو فانك تقول علوت فاما ان ... فيما قلت ... الحرف لا تحكم
عليه بالتصرف والالف لا تصرف وكذلك ... اسما ان تحكم بحكم

دار الكتب والوثائق القومية
قسم التصوير
١٩٦٨

وقف

فكان الإدغام هاهنا مع الصاد والزاي والسين ولا ادغم في شيء من الحروف التي ادغمت فيهن لانهن حروف الصفير وهن اندى في السمع من ان يظهر الفصل كما تقدم ولا يجوز ادغامها الا في امثالها مثل مثلها ونقل استحسن ادغام السين عند بعض ما في عواه وليس ما هو وسائله الضاد ضعيف بهم على انه مدغم في موضع مثل الصاد في مقاربها الوصل يلبث ابو عمرو وتوا السوسي لمعض مثابهم ومثال ادغام الراء في اللام لم ولم قراء بهم انصا ابو عمرو والحدوا محوله لجوازه على الشد في هذه الاحرف قال وما حاقا من المقارب من ادغام حيث يا بالله التوفيق والتثبت هذه اشارة الى ما علمنا من انه قد يعوان تجانس الحرفين في المخرج لم يجد فان في الصفات يتقاربان فيسوغ ادغام احدهما في الاخر وكذلك لو لم يحز بعض احدهما فضل الاخر جاز الاوفى اي انا عمرو نظيره في ادغام الراء في اللام الا ان الراء كان مذهب فيها الا بحار والفصل مع على اللام لم كان في اللام من سمو المسلك ما يجبر ذلك جوز الادغام ولذلك ادغمت لام التعريف في ثلثة عشر حرفا السعة منها حالها ان شئت كان ينبغي ان يقول وما جا من المقارب ادغام ما يخاف الا لان الزيادة فيها للثاني على الاول فادغامه حسن لان الاول لا بد منه انهما ادم المقاربان او كان الزيادة للثاني على الاول لم يجز الادغام وليس كذلك فانهم قد ادغموا الادغام احسنا عمرو شيئ من القلة وما استند ذلك في تواتر الادغام كثيره جدا ولم يذكرهما الا ما قد لرآيته له واستثنوا ما سقطتها من الكتاب وعوه فليطلب من مسالك ... شواذ الادغام فيراى لنا ما طبهم الضاد في الطام من مخرج الجيم

وقف

في اضطجع حكاها سيبويه وادغام ابي عمرو لها في الشين من قوله تعالى لبعض شانهم ووجهه ان هاهنا استطاله الضاد تجوز في الشين حمل بعضهم هذا في الرواية على الاخفاء لاجل سكون ما قبل الضاد لان الاخفا حال بين الادغام والاظهار ولا تشديد معه والادغام والاخفا متقاربا المعنى في صحيح اللفظ قال ابن مجاهد وكان ابو عمرو لا يمل كل احد من ادغام مثل هذا بل لا يعرض ذلك الا على حذاق اصحابه بالقراءة واعلم ان قراءتهم من اجتماع المثلين والمتقاربين قد حملهم على الحذف عند تعذر الادغام قالوا في ظلت ما تعذر ادغامه ظلت وفي مسست مست وبعض العرب تقول استخوا في استخذ وكذلك تسطيع في يستطيع ودرهم الملعنبر في ومن العنبر وبلحارث وبلحلان وعلماء بنو فلان يريدون على الماء وللمختصر على هذا القدر الذي انتصر عليه المصنف للاخراج عن مقتضى الشرح والله اعلم ٥ ومصنفه مو علم الدين القاسم ابن احمد المرقي الاندلسي

تم الكتاب والحمد لله على نعمه كتبه العبد الفقير الى رحمة ربه حسن ... الجحوي من نسخة بخط مؤلفها رحمه الله تعالى وكان الفراغ من ذلك في اوا خر جمادى الاخرى الواقع في شهور سنة سبع وسبعين وستمئة وصلى الله على نبي الرحمة وشفيع الامة محمد وعلى آله الطاهرين وسلم ... حسبنا ...

بلغت المقابلة بخط المصنف ... والحمد لله الموفق والمعين

الصواب جمادى الاخرة

نهاية مصورة الشيوفي

ما قبل من انه قد سبق ان يدغم الحرفان في المخرج لكن متقاربان في الصفات
متعادلان فيجوز ادغام احدهما في الاخر ولولا ذلك لوجب نقض احدهما بعمل
الاخر جاز الادغام الا ترى ان ابا عمرو نظير ادغام الراء في اللام الا ان
الراء وان كان يذهب تكريرها بالادغام فتحصل به على اللام لكن لما كان في
النفس من سعة المسالك ما خرج ذلك جواز الادغام ولذلك اذا ادغمت لام
التعريف في ثلثة عشر حرفا لسعة مسالكها قال ش كان ينبغي لي ان نقول وما كانا
من المتقاربين او لم يتلاقيا الا ان الزياده فيها للثاني على الاول فادغامه حسن
لان كلامه يوهم انه اذا لم يتلاقيا او كان الزياده للثاني على الاول انه لا يجوز
الادغام وليس كذلك فانهم قد ادغموا ادغاما حسنا نحو قد سمع ولعد ذلك
وما اشبه ذلك وقواعد الادغام كثيرة جدا لم يذكر منها الا اليسير
واستغنا بها من مطالبها من الكتاب وغيره فلينظر من هناك ولم يذكر من سواد
الادغام شيا فلنشر الى شي من ذلك فمنها ادغامهم الضاد في الطاء نحو اطجع في
اضطجع حكاها سيبويه وادغام ابي عمرو والباقي الشين في قوله تعالى لبعض
شانهم ووجهه ان ذهاب استطالة الضاد يجبر بتفشي الشين وحمل بعضهم
هذه الروايه على الاخفا لاجل سكون ما قبل الضاد لان الاخفا حال بين الاظهار
والادغام ولا تشديد معه والادغام والاخفا متقاربان المعنى في وضع
اللغة قال ابن مجاهد كان ابو عمرو لا يكاد احد من ادغام مثل هذا بل
لا يعرف ذلك الا على الحذاق من اصحابه بالقراءة واعلم ان مرادهم من اجتماع
المثلين او المتقاربين ودخولهم على الحروف عند تعذر الادغام فالواو في طلب
لما تعذر ادغامه طلت وفي ستيتنس ستت وبعض العرب يقول اسيحد
في استحد ولذلك يسطيع في يستطيع ومن هذا المعنى في بني العنبر بلعنبر وبلحارث

وعلى بني فلان ونحو ذلك على الماء فيسمون ولذلك يعللون بحذف فعيل طم
منها لام المعرفه فاما اذا لم يظهر اللام فيها فلا يلون ذلك لانها لما قربت
في كلامهم كانت اللام والنون من بين المخارج حذفوها وشبهوها بمسنت
لانهما متقاربان ولم يصلوا الى الادغام كما لم يصلوا في مسنت لسكون اللام
ومثل هذا علما لحذف اللام من بنى الحا وهو عربيه قال الفرزدق
فما سبق القيسي من سو سيره ولكن طفت علما غرلة خالد
ولنقتصر على هذا القدر الذي اقتصر عليه المصنف لما خرج عن
مقتضى الشرح والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي داد
حاشيه لا ياتي في الفاعف له على الاو شرا ... يفعل بالضم اذا كان متعديا
ولذلك جاء شذ وحبه يحبه بالكسر فهو محبوب

خلطوا عياضا ومختلفهم والظلم بين العالمين قديم
جعلوا مكان الراء عينا في اسمه كي يكتموه وانه معلوم
اوقل فلم فاحتا ... سيبه والروض حول بنا بها معلوم
مرادا به الاعمار فاحتا باللح سيبه والروض حوله بها معلوم

شغفا بي الشفا لما قرات فصوله فرحت حق المصطفى كل مهتدي
فيارب عوض ... جامع نثره عياضا ابو جهك في عد ... ب من الدنيا
اذا اتى خلك الغالي بقيمته علي النفيس من الياقوت بالدرر
يسر في منه مراه وتقنعني تلك الميسرة عن مراك بالنظر
وصفه سنه العشاق قاطبة من التعوض بعد العين بالاثر

بـــابُ (حروف الخفــــض)[١]

الحرف الذى يجره إما حرف فقط كمِنْ والي وفى ورب والباء واللام والتـاء والواو ومُنْ فى القسم ولولا وحاشا على رأى وحتى ٠

٣٧٠ قلت : المذكور فى هذا الفصل الى لولا متفق على حرفيته إلا رب ومُنْ[٢] / أما رب فقد ذهب الكوفيون إلى أنها اسم واحتجوا بأنها قد أخبرعنها فى قوله :[٣]

إنْ يَقْتلُوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يكُـنْ ٠٠ عارًا عليكَ وربَّ قتلٍ عـــارُ

ولأنها نقيضة لم ولا يظهر ماتتعلق به وهذا فاسد ، أما عار فخبر مبتدأ محذوف أى هو عار والجملة صفة لقتل ،وأما مناقضتها للم فلايدل على اسميتها ، لأن الاسم لايثبت بالقياس ،وأما مُنْ بالضم فقيل انها ملخصة من أيمن ،وقوله على رأى راجع إلى حاشا ولولا ، أما لولا فانها تجر المضمر عند سيبويه[٤] على مايأتى ،وأما حاشا فقد قال فى باب الاستثناء إنها مااتفق على انها حرف وهنا قال على رأى اشارة الى الخلاف فى حرفيتها فلايجوز أن يكون الخلاف فى كونها جارة كما كان فى لولا فان كل من قال بحرفيتها قال بأنها تجر ٠

قال الشاطبى : اطلاق القول على جميعها بالحرفية فقط غيرصحيح ، فإنَّ منها مايكون حرفا وفعلا أو حرفا واسما ألا ترى أن من تكون أمرا من مان[٥] يمين ،

---

(١) هذه الورقة فاقدة من النسخة (أ) مخطوطة ابن اياز واعتمدت فيها على مخطوطة السيوطى (ب) نهـايه صفحـة ٣٦٩ وأول صفحة ٣٧٠ ٠

(٢) انظر الهمع ٢ : ٢٥ وشرح الكافية للرضى باب حروف الجر ٢ : ٣٣٠٠

(٣) هو ثابت قطنة وانظر الهمع ١ :٩٧ والدرر ١ : ٧٣ والتصريح ٢ : ١١٢ والمقتضب ٣ : ٦٦ والخزانة ٤ : ١٨٤٠

(٤) انظر الكتاب ١ :٣٨٨٠

(٥) المين هو الكذب والجمع ميون ٠ وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٠١ ٠

والى تكون واحد الآلاء وهى النعمة وفى تكون أمرا للمخاطب والمؤنث من وفى يفى واللام تكون أمرا للمخاطب المذكر من ولى يلى ، ومن مضمومة الميم تكون امرا من مان يمون أى قم بالمؤونة [١] .

والجواب أن الانفصال من هذا الاعتراض كالانفصال عن اعتراض من اعترض كلامه فى باب علمت فى باب المتعدى بعلم التى من العلم [٢] الذى هو انشقاق الشفة
٢ العليا واعترض/ حسبت بحسب [٣] الذى من الحسبة التى هى احمرار الشعر واعترض خلت بخلت التى بمعنى ذكرت وقد تقدم ذلك فلتراجع من هناك ان لم يذكر وان ذكر فالاكتفاء بتقدمه مغن .

ومُنْ بالضم لاتكون إلا فى القسم تقول : مُنْ ربى انك لأشر وتكسر أيضا فى القسم وغيره ، والأخفش [٤] وأبو العباس [٥] يجيزان فى حاشا الفعلية والحرفية بمعنى جاوز واستدلا بقولهم : اللهم اغفر لى ولمن سمعنى حاشا الشيطانَ وأبا الاصبغ ولايوجد حرف ينصب ولايرفع فتعين أن تكون فِعْلاً .

قال رحمه الله : واما حرف مرة واسم أخرى ككاف التشبيه ومُذْ ومنذ وعن وعلى [٦] .

---

(١) الشرح الصغير للشلوبينى للمقدمة الجزولية لوحة رقم ١١٦ .

(٢) علم فلان علما : انشقت شفته العليا فهو أعلم وهى علماء والجمع علم وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٣٠ .

(٣) حسب الرجل ابيضت جلدته من داء وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٧١ .

(٤) انظر همع الهوامع ١ : ٢٣٣ ومغنى اللبيب ١ : ١١٠ .

(٥) جاء فى المقتضب ٤ : ٣٩١ وماكان حرفا سوى " الا " فحاشا وخلا وماكان فعلا فحاشا وخلا " وانظر الانصاف ١ : ٢٧٨ .

(٦) انظر همع الهوامع ٢ : ٣١ وارتشاف الضرب ٢ : ٧٢٠ .

قلت : قال الشلوبينى كاف التشبيه لاتكون كما ذكر إلا عند الأخفش وأما عند سيبويه (١) فلاتكون عنده إلا اسمًا إلا فى الضرورة كقول الشاعر : (٢)

وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ .... ∴ .... (٣)

فكان ينبغى أن يستظهر على ذلك كعادته .

قال رحمه الله تعالى : واما حرف وفعلٌ أخرى كخلا وعدا وحاشا على رأى وفى نسخة كخلا وعدا العاريتين من ما .

قلت : قوله على رأى راجع إلى الثلاثة ، والأشهر فى عدا وخلا الفعلية ولم يَعرف سيبويه الخفض بعدا ! (٤) وإنما حكاها الأخفش (٥) وزاد بعضهم قسما رابعا ، وهو الذى يكون اسمًا وفعلا وحرفا وذلك علا ، وكأنه لم يذكر هذا القسم لانه لابد فيه من تغيير وإتقدم يستعمل على الوجهين من غير تغيير ولا إعلال فخرج على هذا علا ، فإنها إذا كانت فعلًا كانت ألفها منقلبة عن واو فانا نقول علوت ، وأما الحرفية فليس فيها قلب ، إذ الحرف لايحكم عليه بالتصرف ، والقلب تصرف وكذلك إذا كانت اسما فان حكمها حكم / الحرفية لكونها غير متمكنة وكذلك عدا وحاشا فى الاستثناء فإنها ٣
تجرى مجرى إلا ، وإذا جرت مجرى الحرف لم يقدر فيها انقلاب ولاتغيير ولذلك لايستعمل لها مضارع إذا كانت استثناء وبهذا يجيب على من وغيرها فإنها إذا كانت أمرا من مان يمين أو من مان يمون فلابد فيها من تغيير ، وإنما يعنى الحرف الذى يكون على وجهين من غير تغيير ولاقلب .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٠٩ وهمع الهوامع ٢ : ٣١ والمغنى ١ : ١٥٤ .
(٢) هو امروء القيس وانظر ديوانه صفحة ١٧٦ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٢٩ ، ٢٦٦ ، ٨
(٣) قطعة من بيت هو بتمامه :
وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا ∴ تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَورًا وَتَرْتَقِى
واستشهد به على أن الكاف قد وقعت اسما بدليل دخول حرف الجر عليها .
(٤) انظر سيبويه ١ : ٣٧٧ وهمع الهوامع ١ : ٢٣٢ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٨ .
(٥) انظر همع الهوامع ١ : ٢٣٢ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٨ .

قال رحمه الله تعالى : فمن تكون لابتداء الغاية .

قلت : ذكروا لها خمسة أوجه كلها ترجع إلى ابتداء الغاية فلذلك بدأ به لكونه أصلا ، والذى يعرف به كونها للابتداء أن يحسن فى مقابلتها "إلى" لفظا أو تقديرا كقولك سرت من البصرة إلى الكوفة ، واكثر ما يكون هذا المعنى فى المكان وقد يأتى أيضا كذلك فى الزمان . تقول : صمت من يوم الخميس إلى يوم السبت وقولهم من فلان إلى فلان راجع الى المكان وكذلك زيد أفضل من عمرو .

قال رحمه الله تعالى : وللتبعيض .

قلت : الذى يعرف به كونها للتبعيض أن يحسن مكانها بعض كقولك أخذت من الدراهم ، وقيل لابد أن يكون أقل من النصف .

قال المبرد : إنما جعل الدراهم ابتداء غاية ما أخذ وانما دلت على التبعيض من حيث صار مابقى انتهاء له يعنى أن الأصل ابتداء الغاية والتبعيض مستفاد من القرينة (١) .

قال الجرجانى : لاتنفك المبعضة عن معنى ابتداء الغاية والتى تتصل بأفعل (٢) فيها معنى التبعيض أيضا . (٣)

قال رحمه الله تعالى : ولتبيين الجنس .

قلت : الذى يعرف به كونها كذلك أن تكون كالصفة لماقبلها ويحسن مكانها الذى كقوله تعالى : "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ (٤) " أى الرجس الذى هو

٤ وثن وقيل ان المبعضة / يكون الذى قبلها بعضا مابعدها لفظا أو معنى والمبينة بالعكس ، وقيل إن كانت فى الصفة فهى فى المبينة ، وان كانت فى الاجناس فهى المبعضة . وترجع أيضا إلى معنى الابتداء ، لأن الرجس جامع للأوثان وغيرها ، فإذا

---

(١) انظر المقتضب ٤ : ١٣٦ ، ١٣٧ والتعليقات الوفية ١ : ١١٤ .

(٢) مثاله زيد أفضل من عمرو .

(٣) انظر المقتصد ١ : ١٥٩ ب .

(٤) الاية ٣٠ من سورة الحج .

قلت من الاوثان فمعناه الذى ابتداؤه من هذا الصنف .

قال : وتزاد لاستغراق الجنس فى الفاعل والمفعول فى النهى .

قلت : مثال زيادتها فى الفاعل نهيا لايخرجن من أحدٍ وفى المفعول لاتشتم من أحد وفى النفى ماقام من رجل وماضربت من رجل .

قال وفيهما وفى المبتدأ فى النفى والاستفهام .

قلت : مثاله : ماقام من أحدٍ وهل قام من أحد ؟ وفى المبتدأ مَالَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُاللهِ وهل لكم من بطل ؟ والأجود أن يقول : لاستغراق الجنس أو تأكيده ، فان قولك ماقام من أحدٍ ، وهل قام من أحد ؟ وماضربت من أحد وهل ضربت من احد ؟ ومافى الدار من أحد ، كل هذه لتأكيد الجنس فلاتتحقق زيادتها إلا إذا كان الاسم الذى دخلت عليه عاما مستغرقا مثل أحد فى أمثلتنا ، أما إذا قلت ماجاءنى من رجل فليست هنا زائدة بل هى لاستغراق الجنس حتى لو حذفت لم يفهم منه إلا نفى رجلٍ واحد فقط ، وبدخولها يفهم العموم والاستغراق ، إلا أن يقال بقول الفقهاء أن النكرة فى سياق النفى تعم .

قال : وقد حكى بعض البغداديين : قد كان من مطر فزادها فى الإيجاب وهو عند البصريين غير الاخفش مؤول .

قلت : سيبويه لايرى زيادتها فى الواجب وأجازه الأخفش (١) متمسكا بقوله تعالى : يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (٢) مع قوله تعالى فى / الاية الأخرى " إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذنوبَ جميعا " (٣) وفى الأخرى " يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ " (٤) فلو لم تحمل على الزيادة لتعارضت الآيتان .

والجواب : انا لانسلم التعارض ، فانه يحتمل أنه يريد أنه يغفر الذنوب جميعا لقوم وبعض الذنوب لقوم فإن الآية التى فيها من هى فى قوم نوح فيكون شرف هذه

---

(١) انظر فى هذه المسألة همع الهوامع ٢ : ٣٥ وارتشاف الضرب ٢ : ٧٢٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ١٣٧ وشرح الكافية للرضى ٢ : ٣٢٣ والمغنى ٢ : ١٧ .

(٢) الاية ٣١ من سورة الاحقاف ، ٤ من سورة نوح .

(٣) الاية ٥٣ من سورة الزمر .

(٤) الآية ٣١ من سورة آل عمران ، ٧١ من سورة الأحزاب .

الأمة علــيهى أمة نوح بأن يغفر جميع ذنوبهم ،وأما ما حكاه من قولهم قد كان من مطر فتأويلة اما على الحكاية ، كأنه سمع من يقول : هل كان من مطر ؟ فقال مجيبا له : قد كان من مطر ، ويحتمل أن تكون "من" فيه للتبعيض والموصوف محذوف أي قد كان شيء من مطر او على ان الفاعل مضمر والتقدير : قد كان كائن من مطر ، وجاز اضمار كائن لتقدم كان كقوله تعالى : " اذا أخرج يدَهُ لم يكد يَراهَا " (١) ، أي إذا أخرج المخرج يده فاضمر المخرج لتقدم أخرج ، وأما قوله تعالى " ويُكَفِّرُ عنكم مِن سَيئاتِكُم " (٢) فمن فيه للتبعيض لأن الصدقة لا تمحو كل السيئات وقد قيل ان من في الاية الاخرى لتبيين الجنس.

وأما المعنى الخامس فذكره ابن السراج فقال : إنها تكون لانتهاء الغاية بمنزلة الى فتكون لابتداء الغاية من الفاعل ولانتهاء غاية الفعل من المفعول تقول : رأيت الهلال من داري من خلل السحاب أي من مكاني إلى خلل السحاب (٣) .

قال : إلى تكون لانتهاء الغاية وقد يدخلها معنى مع .

قلت : إلى معارضة لمن ، فمن لابتداء الغاية والى لانتهائها ، تقول : انا اليك اي انما أنت غايتي ، وتشاركها حتى في هذا المعنى ، الا أنها أعم من حتى تقول : قمت اليك ولا تقوله بحتى وقوله : وقد يدخلها معنى مع يعني في مثل قوله تعالى : "مَن أنصاري إلى الله" (٤) وكذا "ويَزِدكم قوةً إلى قوتِكم" (٥) ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم (٦) ليس عند المحققين بمعول (٧) عليه وهذه / الايات يمكن تأويلها وردها ٦

---

(١) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) الاية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) انظر أصول ابن السراج ١ : ٣٢٨ .

(٤) الايتان ٥٢ من سورة آل عمران ، ١٤ من سورة الصف .

(٥) الاية ٥٢ من سورة هود .

(٦) الاية ٢ من سورة النساء .

(٧) في الاصل بمعمول عليه .

الى الانتهاء [1] كأنه قال : من يضيف نصرتى إلى الله ؟ ولاتضيفوا أموالهم الـى أموالكم فى الأكل .

قال وفى للدعاء وقد يدخلها معنى على .

قلت : معنى الظرفية تقول : زيد فى السوق ،ويتجوز فيها فيقال فلان ينظر فى العلم وفى الكتاب كأن الكتاب أحاط به وسمى فى حاجته أى استولى عليه الحرص على تحصيلها .

قال : ويدخلها معنى على فى نحو قوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [2] وقيل هى على بابها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن الجالس على الأرض

قلت : القول الثانى أقوى وأجود [3] .

قال : رُبَّ للتقليل .

قلت : التقليل اصلها ، ثم قد تحمل على كم فيراد بها التكثير كما قد تحمل عليها كم فيراد بها التقليل قال الشاعر : [4]

فإنْ يُمْسِ مَهْجُورَ الفِنَاءِ فَرُبَّمَا ∴ أقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وُفُودُ

فالمراد بها هنا الكثير ووجه استعمالها للتكثير : أن المفتخر يزعم أن الشىء الذى يكثر وجوده منه يقل من غيره ،وهذا ابلغ فى المدح ،ثم قد تكون لتقليل ذات الشىء وقد تكون لتقليل نظيره كقوله : [5]

فَيارُبَّ مكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ ∴ وطاعَنْتُ عنه الخَيْلَ حَتَّى يَنفَّسَا

---

(١) فى (ب) وردها الى الابتداء .

(٢) الاية ٧١ من سورة طه .

(٣) عبارة (قلت: القول الثانى أقوى وأجود) اضافة من (ب) .

(٤) هوابو عطاء السندى وانظرالخزانة ٤ :١٦٧ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صفحة ٨٠٠ .

(٥) هو امرؤ القيس وانظر ديوانه صفحة ١٠٨ برواية " أنفسا " وابن يعيش ٩ : ٨ .

قال : ولا تعمل مباشرة فى مضمر إلا وهو مضمر مبهم مفسر بواحد منصوب ·

قلت : من خصائص رب أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، لأن وضعها تقليل نوع من جنس ، ولأن مجرورها يجرى مجرى المميز ، ولأنها تضارع حرف النفى الذى للجنس ، وذلك لا يليه إلا النكرة ، وقد تدخل على المضمر المبهم المفسر بالنكرة فى قولهم : ربه رجلًا ، ويجب فيه التفسير ، لأنه يجرى مجرى الوصف فيكون أبلغ فى التقليل وهو شبيه بالمضمر فى نعم وبئس ولا يكون إلا مفردًا مذكرا ·

وقال الكوفيون : هو راجع إلى مذكور تقديرا كأن قائلا قال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ كريم فقيل ربه / رجلًا ، ويثنى ويجمع عندهم لهذا فيقال : ربه رجلين وربه رجالا ٧
ومنهم من يقول : ربهما رجلين وربهم رجالا وكلا القولين مشكل ·

أما قول البصريين فيلزم عليه أن يجوز رب رجل من غير وصف ويلزم على قول الكوفيين أن يجوز رب الرجل لأن المضمر أعرف ، والأولى أن يقال : إن ربه رجُلًا جواب لسؤال مقدر كأنه قيل : هل من رجل كريم ؟ فقيل ربه رجلا ، أى كريما وأرشد إلى اضمار الصفة تقدم ذكرها لفظا أو تقديرا لكن لا يثنى ولا يجمع لا المضمر ولا التمييز ·

قال الشلوبينى : معنى قوله مبهم : بعد قوله مضمر أن المضمر حقه أن يجئ بعد مفسره فيعلم المراد منه حين التلفظ به فلا يكون إذ ذاك مبهما ؛ لأنه قد علم المراد به ، وليس المضمر هنا كذلك لأن مظهره لم يتقدم فيعلم المراد به عند ذكره ولكنه يكون عند ذكره مبهما حتى يجئ ما يفسره بعد ، ولذلك جاز أن تعمل فيه رب لأنه لما كان مبهما عند ذكره ولم يختص إذ ذاك جنسا من جنس كان أبهم من النكرة ، ولم يتقدم له ما يعود عليه فيكون معهودا فارتفع عنه المعنى الذى كان المضمر به معرفة ولم يكن فيه إلا الابهام الذى هو أكثر من إبهام النكرات غالبا (١) ·

قال رحمه الله تعالى : ولا بواسطة إلا وهو مضاف إلى مضمرٍ يعود على ظاهر نكرة عمل فيه رب مباشرة ·

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٧ ، ١١٨ ·

قلت : فى ربه رجلا عمل فى المضمر مباشرة وبالواسطة فى مثل قولك رب رجل وأخيه ، فرب هو العامل فى أخيه لكن بعد ان عمل فى النكرة والثوانى يجوز فيها مالا يجوز فى الأوائل ومنه كل شاةٍ وسَخْلَتِها .

قال الشلوبينى : استثناؤه أخيه من المعارف غير صحيح عند النحويين ؛ لأنَّه عند هم نكرة لامعرفة ، فاستثناؤه / من المعارف غير سائغ على هذا ، اللهم إلا لمن ٨
ينظر الى ما كان ينبغى أن تكون عليه لو لم تجره العرب مجرى النكرة وهذا الذى فعلت العرب فيه كذلك ينبغى أن يكون ؛ لأنك إنما تريد أن تقول : رب رجل ورب أخى رجل لقيت فهذا المضمر وان تقدم له مايعتمد عليه فإنك لم تقصد بالتقديم قصد واحد بعينه فيكون هو الضمير عليه بمعنى الإحالة على المتقدم الذكر دون غيره وإذا لم يكن كذلك فقد ارتفع عن ضمير النكرة المعنى الذى عرفه وإذا ارتفع عنه ذلك بقى نكرة بحسب ظاهره [1] .

وبما ظهر من كلام سيبوية شىء آخر غير هذا لكنه إنْ شَاء الله يجتمع معه ، ولا يباينه [2] .

قال رحمه الله تعالى : ويلزم فى الظاهر من معموليه النعت عند قوم .

قلت : إنما وجب وصف معمولها عند أبى على [3] وأبى بكر [4] لتحصل الفائدة من النوع المخصوص ، إذ الصفة تخصص الجنس فتصيرها نوعا منه ، وقيل وجب وصف النكرة لأنَّ أبلغ فى التقليل لأ ن رجلاً عالما أقل من رجل ثم الوصف قد يكون مفرداً اوقد يكون جملةً كقوله : [5]

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٨ .

(٢) باينه نارقه وهجره وغايره وخالفه وانظر المعجم الوسيط ١ : ٧٩ .

(٣) انظر همع الهوامع ٢ : ٢٦ وارتشاف الضرب ٢ : ٧٣٧ والمقتصد ١ : ١٦٠ ب .

(٤) انظر الأصول ١ : ٣٣٤ والهمع ٢ : ٢٦ وارتشاد الضرب ٢ : ٧٣٧ .

(٥) هو الاعشى ميمون ابن قيس وانظر ديوانه صفحة ١٣ والهمع ١ : ٩ والدرر ١ : ٥ وابن يعيش ٨ : ٢٨ والخزانة ٤ : ١٧٦ .

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُه ذَلِكَ اليَوْ ... م .... (١)

قال رحمه الله تعالى : ولاتتعلق رب إلا بفعل متأخر عنه .

قلت : التقليل يشبه النفى ،فكان له صدر الكلام كالنفى ، وقيل هى لا نشاء التقليل ،وكل ماوضعته للإنشاء فله صدر الكلام ، وأيضا فهى مقابلة كم التى لهـا صدر الكلام .

قال رحمه الله تعالى : ومتى لحقته " ما " ساغ أن تليه الجملتان الاسمية والفعلية .

قلت : إذا دخلت عليها ما الكافة هيأتها للدخول على الفعل كما كانـت تدخل على الاسم قال تعالى "رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا " (٢) وقال الشاعر : (٣)

٩ رُبَمَا / الْجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... . (٤)

وذلك لأنهم لما قصدوا إلى تقليل النسبة المفهومة من الجمل أتوا بصورة الجملة مفيدة معناها ،وأدخلوا رب مكفوفة بما إيذانا بذلك ،فإذا قلت ربما قام زيد فإنما قللتَ النسبة .

---

(١) صدر بيت وعجزه :
.... م وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ
والرفد هو القدح أقيال : جمع قيل بفتح القاف مخفف قيل كسيد وهو الملك والمرأة قيلة .

(٢) الاية ٢ من سورة الحجر .

(٣) هو أبو داود الأيادى وانظر ديوانه صفحة ٣١٦ والهمع ٢ : ٢٦ ،٣٨ والدرر ٢ : ٢٠ ،٤١ والاشمونى ٢٦٨ (٥٧٠) والتصريح ٢ : ٢٢ والعينى بالصبان ٢ : ٢٣٠ ،٢٣٢ وابن يعيش ٨ : ٢٩ ، ٣٠ والخزانة ٤ : ١٨٨ .

(٤) صدر بيت وعجزه :
.... وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ
والجامل : القطيع من الابل مع راعيها وقيل هو لجمع الابل لاواحد له من لفظه والمؤبل : بضم الميم وفتح الهمزة المعد للقينة ،والمناجيج جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهو الخيل الطويلة الاعناق والمهار : جمع مهر وهو ولد الفرس والانثى مهرة .

قال الشلوبيني : ماذكره ليس مذهبا لسيبويه بل تختص بالجملة الفعلية وعمل قوله :

رُبما الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيهِم ∴ .... (١)

على الضرورة ،وأن الجملة الاسمية وُضعت موضع الفعلية كقول الآخر : (٢)

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلوصُ أبي سُهَيلٍ ∴ مِنَ الأكوارِ مَرْتَعُها قَريبُ (٣)

وكقول الآخر : (٤)

وَنُبئتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ∴ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقال : (٥)

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ∴ كُنْتُ كالغَصَّانِ بالمَاءِ اعْتِصَارِي (٦)

فهذه المواضع (٧) مما وقعت الجملة الاسمية فيها موقع الفعلية (٨) .

---

(١) سبق شرحه صفحة (١٠)

(٢) مجهول وانظر العيني بالصبان ١ : ٢٥٩ والأشموني ١٢٨ (٢٣٣) والتصريح ١ : ٢٠٤ والخزانة ٤ : ٢٩٢ .

(٣) من أبيات الحماسة والقلوص : الشابة من النوق والأكوار : جمع كور ويروى بني زياد مكان أبي سهيل والمعنى : أقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من رجالهم لما بها من الاعياء .

(٤) قاله الصمة القشيري أو قيس بن الملوح او ابن الدمينة او ابراهيم بن الصولي وانظر الهمع ٢ : ٦٧ والدرر ٢ : ٨٣ والتصريح ٢ : ٤١ ، ٢٦٣ والخزانة ١ : ٤٦٣ / ٣ : ٥٩٧ / ٤ : ٤٩٨ ، ٥٢٤ والعيني ٣ : ٤١٦ / ٤ : ٤٥٧ .

(٥) هو عدى بن زيد وانظر ديوانه صفحة ٩٣ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٦٢ ، والهمع ٢ : ٦٦ والدرر ٢ : ٨١ والتصريح ٢ : ٢٥٩ والخزانة ٣ : ٥٩٤ / ٤ : ٤٦٠ و ٥٢٤ .

(٦) والمعنى : لوشرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء ولو شرقت بالماء فبم أسيغه ؟ والشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد لو وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذا .

(٧) (في ب) الابيات . (٨) انظر الشرح الصغير للشلوبيني لوحة رقم ١١٨ .

قال : ولا يكون الفعل إلا ماضيًا معنى أو لفظا ومعنى .

قلت : لما كانت رب وحدها تأتى لما مضى فكذلك ربما ينبغى أن يكون الفعل بعدها ماضيا لفظا ومعنى كقولك ربما قام زيد أو معنى دون اللفظ كقوله تعالى : " رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا " (١) وقيل انما وجب أن يكون ماضيا لأنها جواب مافعلت .

قال المبرد : رُبَّ تنبئ عما وقعت عليه أنه قد كان ، فإذا قيل لك ما أحسنت قلت : رب إحسانٍ تقدم منى إليك (٢) .

قال ابن السراج : كأنك قلت : قد فعلت من إحسانى إليك ماتقدم (٣)

وقيل : إن كان مقدرة هنا ، ولاحاجة إلى ذلك ، بل المضارع قد يراد بمعناه المضى نحو لم يقم وإنما جاز أن يأتى بلفظ المضارع مامعناه المضى فى الاية ، لأنه مقطوع به لكونه خبرا عن الله تعالى : وقيل إنه حكايةٌ للحال ، وقيل إن " ما " فيه بمعنى شئ ومابعد هاصفة لها كقول الشاعر :

رُبَمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـــرِ ∴ .... (٤)

/ قال : وكثيرا مايحذف الفعل الذى تتعلق به رب .

قلت : إنما جاز حذفه للعلم به فصار بمنزلة مايتعلق به الجار فى قولك زيدٌ فى الدار ، وقيل لأن رب لاتقع إلا جوابا فكأن متعلقها معلومٌ مع كثرة الاستعمال كما يحذف متعلق بسم الله فقوله :

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ اليَوْ ∴ م .... (٥)

---

(١) الاية ٢ من سورة الحجر .

(٢) جاء فى المقتضب ١ : ٢٨٩ رب تدخل على كل نكرة لأنها لاتخص شيئا فانما معناه أن الشئ يقع ولكنه قليل .

(٣) انظر الاصول ١ : ٣٣٣ .

(٤) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٢٧٦ .

(٥) سبق شرحه صفحة ١٠ .

هرقته صفة لرفد كأنه قال : رب رفدٍ مُهْراقٍ ضمنته إلى أسرى ذلك اليوم .

قال رحمه الله تعالى : الباء تكون للالصاق .

قلت : الالصاق هو المعنى اللازم لها كقولك به داء أى التصق به داء وخامره ، ومررت به على الاتساع أى التصقَ مرورى بموضع يقرب منه ثم تعرض له معانٍ .

قال الشلوبينى : مَعْنى الإلصاق الإضافة أى تضيف الفعل إلى ماكان لاينضاف إليه لولا هى مثاله : خاض برجله الماء (١) .

قال : ويدخلها معنى الاستعانة ومعنى المصاحبة ومعنى الظرف .

قلت : مثال الاستعانة كتبت بالقلم وهكذا فى كل موضع اتصلت بالة متوسطة بين الفاعل والمنفعل ، ولابد أن تعلق أحد المعنيين بالآخر ، فكأنك قلت : كتبت مستعينًا بالقلم ، وأما المصاحبة فنحو خرج زيد بعشيرته ، ودخل عليه بثياب السفر ، واشترى الفرس بسرجه ولجامه ، ويسمى بعضهم هذا المعنى الملابسة أى ملتبسًا بعشيرته ومنه قوله تعالى : " تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ " (٢) فيمن قرأ بالضم أى ملتبسة بالدهن . قال الجرجانى ومنه : (٣)

خَلِيلَيَّ مُرَّابِى عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ ∴ .... (٤)

أى مرابى وأنتما معى مصاحبان لى (٥) ، ومثال الظرفية أقمت بكمة وسكنت بالمدينة قال : وتكون للتعدية .

قلت : كقولك / ذهبت به ومنه لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ فإنه لا مصاحبة هنا ، وكذلك ١١

ذهب فلان بالمال أى أهلكه وكذلك مررت بزيد ، وليست المعدية قسما آخر بل تنخرط فى تلك المعانى ، لأن الإلصاق تعدية فى المعنى ، وقد تكون للتعليل كقولك بنعمة الله وصلت أى بسبب ذلك ، وأخذته بذنبه ، وتكون للبدلية كقولك بعته

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٨ .

(٢) الاية ٢٠ من سورة المؤمنون . والقراءة بضم التاء الأولى وكسر الباء قرأ بها أبوعمرو وابن كثير ورويس وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٣١٨ .

(٣) هو امروء القيس وانظر ديوانه صفحة ١٢١ والتصريح ١ : ٢٠٢ والدرر ١ : ٦٧

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ لِنَقْضِى حَاجَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ .

(٥) انظر المقتصد ١ : ١٥٩ أ .

هرقته صفة لرفد كأنه قال : رب رفدٍ مُهْراقٍ ضممته إلى أسرى ذلك اليوم .

قال رحمه الله تعالى : الباء تكون للالصاق .

قلت : الالصاق هو المعنى اللازم لها كقولك به داء أى التصق به داء وخامره ، ومررت به على الاتساع أى التصق مروري بموضع يقرب منه ثم تعرض له معانٍ .

قال الشلوبيني : معْنى الإلصاق الإضافة أى تضيف الفعل إلى ما كان لا ينضاف إليه لولا هى مثاله : خاض برجله الماء (١) .

قال : ويدخلها معنى الاستعانة ومعنى المصاحبة ومعنى الظرف .

قلت : مثال الاستعانة كتبت بالقلم وهكذا فى كل موضع اتصلت بالة متوسطة بين الفاعل والمنفعل ، ولابد أن تعلق أحد المعنيين بالآخر ، فكأنك قلت : كتبت مستعينًا بالقلم ، وأما المصاحبة فنحو خرج زيد بعشيرته ، ودخل عليه بثياب السفر ، واشترى الفرس بسرجه ولجامه ، ويسمى بعضهم هذا المعنى الملابسة أى ملتبسًا بعشيرته ومنه قوله تعالى : " تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ " (٢) فيمن قرأ بالضم أى ملتبسة بالدهن . قال الجرجانى ومنه : (٣)

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِى عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ ... . (٤)

أى مرابى وأنتما معى مصاحبان لى (٥) ، ومثال الظرفية أقمت بكة وسكنت بالمدينة قال : وتكون التعدية .

قلت : كقولك/ ذهبت به ومنه لذهب بسمعهم فإنه لا مصاحبة هنا ، وكذلك ذهب فلان بالمال أى أهلكه وكذلك مررت بزيد ، وليست المعدية قسما آخر بل تنخرط فى تلك المعانى ، لأن الإلصاق تعدية فى المعنى ، وقد تكون للتعليل كقولك بنعمة الله وصلت أى بسبب ذلك ، وأخذته بذنبه ، وتكون للبدلية كقولك بعته ١١

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٨ .

(٢) الاية ٢٠ من سورة المؤمنون . والقراءة بضم التاء الأولى وكسر الباء قرأ بها أبو عمرو وابن كثير ورويس وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٣١٨ .

(٣) هو امرؤ القيس وانظر ديوانه صفحة ١٢١ والتصريح ١ : ٢٠٢ والدرر ١ : ٦٧

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... لِنَقْضِى حَاجَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ .

(٥) انظر المقتصد ١ : ١٥٩ أ .

بكذا ويقال فيها أيضا إنها للمقابلة ، وأما التبعيض فلا يعرف فيها .

قال الثمانيني : التبعيض يعرف فيها بدليل شرعي لا لغوي (١)

قال رحمه الله تعالى : وتكون زائدة في الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ، إلا أن زيادتها في الخبر مقصور على النفي في الأعرف .

قلت : زيادتها على ضربين ، قياسية وغير قياسية ، فالقياسي : ما زيدٌ بقائمٍ ، وغير القياسي منه ما يكثر ومنه ما يقل ، فمن الكثير زيادتها في الفاعل كقوله تعالى كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا (٢) وقيل ساغ زيادتها هنا لأنه في معنى الأمر كأنه قيل اكتفوا بالله ، وأما زيادتها في المفعول فكقوله تعالى " وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ " (٣) . وقال الشاعر : (٤)

.... ∴ سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ (٥)

وفي المبتدأ : بحسبك درهمٌ قال امرؤ القيس : (٦)

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ∴ بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا (٧)

---

(١) انظر شرح اللمع للثمانيني ١ : ١٢٦ .

(٢) الايتان ٤٣ من سورة الرعد و ٩٦ من سورة الاسراء .

(٣) الاية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٤) هو الراعي أو ذو الرمة أو المجنون أو اكمل الثقفي أو الحسين بن عبد الله وانظر مجالس ثعلب صفحة ٣٦٥ والمخصص لابن سيده ١٤ : ٧٠ والخزانة ٣ : ٦٦٧ وانظر ديوان القتال صفحة ٥٣ .

(٥) عجز بيت وصدره :
تِلْكَ الحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ ∴ ....
احمرة جمع حمار أي أنهن لا يرعين الحمير وقد ضبطها أحدهم أخمرة وهو يناقض المعنى .

(٦) وانظر ديوانه صفحة ٦٤ والخصائص ١ : ٣٣٥ والمنصف ١ : ٨٤ وابن يعيش ٨ : ٢٣ و ٢٤ والخزانة ٤ : ١٦١ .

(٧) بيقر يعني مات .

وقال الآخر : (١)

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنمِى ∴ بِما لاقَتْ لبُونُ بَنِى زِيَادِ

ومن القليل الذى احترز عنه بيت الحماسة : (٢)

.... ∴ ومنعكُها بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ (٣)

أى شىء يستطاع على أحد التأويلين .

قال رحمه الله تعالى : اللام تكون للملك ولمجرد التخصيص والاستحقاق .

قلت : اللام لها معانٍ كثيرة ، لكن يجمعها ويلازمها الاختصاص فكان أصلها ، ومعنى الاختصاص أنها تدل على أن بين الأول والثانى نسبة باعتبارها دل

١٢ عليه متعلقة / فالملك نحو الغلام لزيدٍ والاختصاص المجرد : ابن لزيد وهذا اسم لله ومنه الحلاوة للعسل وزيد لهذا الشأن ومثال الاستحقاق سرج للدابة .

قال : وتجىء لمجاز الملك ويلزمها معنى التعجب فى باب القسم .

قلت : مثاله الفرسُ للسائس والمسجد للامام وهذا اليوم لنا وكن لى أكن لك ، وهكذا فى كل موضع تضيف الشىء إلى غير مالكه ، ومثال القسم لله لتفعلن

قال الشاعر : (٤)

لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ مُبْتَهِلٌ ∴ .... (٥)

وقال الآخر :

لِلهِ مَا انْتَصَفَ النَّهَارُ (٦)

مكتبة جامعة القاهرة

---

(١) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ١٢٨ .

(٢) هو محيف العجلى وقيل لرجل من بنى تميم وانظر العينى بالصبان ١ : ١١٨ والاشمونى ٢ ، ٥٤ (٤٩) والخزانة ٢ : ٤١٣ .

(٣) عجز بيت وصدره :
فَلا تطمَعْ أبيْتَ اللعْنَ فيهَا ∴ ....

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلى وانظر ديوان الهذليين ١ : ١٢٤ والايضاح صفحة ٢٦٤ واللسان (بتل) وابن يعيش ٧ : ١١١ / ٩ : ٩٦ ، ٩٨ .

(٥) صدر بيت وعجزه :
جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّه غَرِدُ ∴ ....

(٦) قطعة من بيت لم أهتد اليه وماعرفت قائله .

قال الشلوبيني : كان الأحسن والأخصر أن يقول : واللام للملك حقيقة أو مجازا ، وينقصه أن يقول ويلزمها معنى التعجب فى باب القسم وفى باب النداء والاستغاثة كقوله :(١)

فيالَكَ مِن ليلٍ .... ∴ .... (٢)

ويالزيد لعمرو(٣) .

ومعانى اللام أكثر مما ذكر ، فمنها لام كى ، ولام الجحود ولام الاستغاثة ولام الاقحام فى نحو : لا أبا لزيد ولام العاقبة ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التعليل جئت لاكرامك وقد تزاد قال تعالى " ردف لكم " (٤) وقال الشاعر : (٥)

يذمون للدنيا وهم يرضعونها ∴ .... (٦)

وأما قوله تعالى : إن كنتم للرؤيا تعبرون " (٧) فاللام فيه للتعدية ، لأن الفعل يضعف بالتأخير عن المفعول وتكون بمعنى عند قال تعالى : ونضع الموازين القسط ليوم القيامة " (٨) أى عنده وقيل إنها هنا بمعنى فى وتكسر مع المظهر غير المستغاث به وتفتح مع المضمر غير الياء وفى كسرها وجهان : أحدهما : للفرق بينهما وبين لام

---

(١) هو امرؤ القيس وانظر معلقته والخزانة ١ : ٥٥٩/٤ : ١٠٨ والهمع ٢ : ٣٢ والدرر ٢ : ٣٢ والأشمونى ٣٠٣ (٥٧٩) ومغنى اللبيب ١ : ١٧٩ وديوان امرئ القيس صفحة ١٩ .

(٢) قطعة من صدر بيت وهو بتمامه :
فيالك من ليل كأن نجومه ∴ بكل مغار الفتل شدت بيذبل

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١١٩ .

(٤) الاية ٧٢ من سورة النمل .

(٥) عيسى بن عمر لهمام بن مرة وانظر المخصص ١ : ١٥/٢٥ : ٥٩ واللسان (رضع وفوق وثعل) .

(٦) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ أفاويق حتى مايدر لها ثعل
والاوفاويق جمع فيقه بالكسر وهو اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين والثعل بالضم خلف زائد صغير من اخلاف الناقة وفى ضرع الشاة وقد ذكر الثعل للمبالغة فى الارضاع لأن الثعل لايدر .

(٧) الاية ٤٣ من سورة يوسف . (٨) الاية ١١ من سورة الانبياء .

الابتداء الثانى : لمجانسة عملها ، ولما لم يظهر عملها فى المضمر لفظا خرجت على أصلها أو لأن المضمَر يرد الشئ إلى أصله / لأن الإضمارَ تغيير وكسرها تغيير فلايجمع بين تغييرين .

قال رحمه الله تعالى : التاء والواو ومُنْ ثلاثتها لاتجر إلا فى القسم بشرط ظهور الاسم المجرور وعدم الفعل المتعلق به الجار وتجرد القسم من معنى السؤال .

قلت: الواو بدلٍ من الباء ؛ لأن الواو من حروف العطف فلو قيل أيضا إنّها جارة من غيرأن تكون بدلاعن شئ لزم الاشتراك وهو على خلاف الاصل ، ويشترط فى إعمالها الشروط الثلاثة وذلك دليل على فرعيتها فى الجر حتى قال بعضهم الواو عوضٌ من الباء والفعل معًا ولذلك لايذكرا فعل معها وخصت بالبدل منها لاتحاد مخرجيهما مع أن الواو أخف لتجافى الشفتين عند النطق بالواو وانضمامهما على الباء ، ومن حيث المعنى أيضًا إذ كان الجمع قريبا من الالصاق ودخلت على المظهر لانه الاصل ،ولو دخلت على المضمر لزم الجمع بين تغييرين على مامضى ، أو نقول ألزمت طريقة واحدة الدالة على الفرعية .

وأما التاء فهى عوض من الواو ؛ لانها من حروف الزيادة والبدل ولذلك أبدلت منها فى تراثٍ وتُجاه وتخمة ،واشترط فيها تلك الشروط أيضا لفرعيتها ولابد أن يتجرد القسم من معنى السؤال ؛ لأن التاء فيها معنى السؤال وكذلك الباء كقول الشاعر:(1)

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَـهُ .. هَذا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَـابِ

قال : وبعضهم يجعل من تلخيص أيمُن .

قلت : اختلف فى مُنْ المضمومة الميم ، فقيل هى حرف برأسه كالمكسورة إلاأنها لم تُستعمل إلافى القسم وهو قول سيبويه (2) ، وقيل هى محذوفة من أيْمُنْ ،فإن هذه

---

(1) هو ابن هرمة وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ : ١٠١ .
(2) الكتاب ٢ : ١٤٧ .

١٤ الكلمة يكثر التصرف فيها بالحذف فقيل أيمن بفتح الهمزة وكسرها / مع ثبات النون وحذفها وبحذف الهمزة قال :(١)

.... ∴ لَيمُنُ اللهِ مَا نَـــدْرِي (٢)

وتقول إِمِ الله بكسر الهمزة وفتحها ومُنِ الله بالضم والكسر ومُ الله بضم الميم وكسرها وأبدل من الهمزة الهاء فقيل هَمُ الله لكن يلزم من قال انها ملخصة من أيمُـن أن تضم النون كما تضم نون أيمن في موضع الرفع .

قال الزمخشري : ورأى بعضهم أن الميمَ بدلٌ من الواو في قول من قال مُ اللهِ (٣) .

وقيل المضمومة هي المكسورة لكن غيرت في القسم خاصة .

قال رحمه الله تعالى : والتاء لاتدخل إلا على اسْمِ الله تعالى خاصة في الأعرف ،وحكى الأخفش دخولها على الرب وعكسها مُنْ .

قلت : قد ذكرنا أن الباءَ هي الأصل ، فلأصالتها دخلت على الظاهر والمضمر ويشوبها معنى السؤال ويظهر الفعل معَها وتدخل عليها إلا في قولك بالله الافعلت ولمافعلت بمعناها ،ثم الواو بدل منها فأدخلوها على كل مقسم به ظاهر لانها فرع على الباء بلا واسطة بخلاف التاء ،ثم التاء بدل من الواو فهي بدل عن بدل فألزموها اسمَ الله تعالى فقط إذ هو الغاية في القسم والكثيرِ الاستعمال ،وأرادوا الاهتمام به لوقوعه ابتداء في أول الكلام ،والباء وان وقعت ظاهرًا مبتدأ بها لكنها

---

(١) هو نصيب بن رباح وانظر ديوانه صفحة ٩٤ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٧ و٢٧٣ والهمع ٢ : ٤٠ والدرر ٢ : ٤٤ والمغني ١ : ٩٤ والمقتضب ١ : ٢٢٨ / ٢ : ٩٠ ، ٣٣٠ والجمل للزجاجي صفحة ٨٦ والمنصف ١ : ٥٨ وابن يعيش ٨ : ٣٥ / ٩ : ٩٢ .

(٢) قطعة من عجز بيت والبيت بتمامه :
فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لما نشدتهم ∴ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي
والشاهد فيه حذف الف أيمن لأنها ألف وصل عند سيبويه ونصيب هذا هو أبو محجن بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان .

(٣) انظر المفصل صفحة ٢٨٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٣٥ .

يقع قبلها الفعل الذى تتعلق به فلايكون اسم الله مبدوءًا به حقيقة وكذلك الواو لايهامها العطف ، وقد روى الأخفش : تَرَبِّ الكعبةِ [١] لأنه مرادف للفظ الله تعالى ، ويكثر استعماله أيضًا فى القسم ومع ذلك فهو شاذ ، ولاتخلو التاء من تعجب وتعظيم للقصة كقوله تعالى تَاللَّهِ لأكِيدَنَّ أصْنَامَكُمْ [٢] .

قال : وبعكسها مُنْ .

يعنى أنها لاتدخل / إلّا على الرب تعالى ولاتدخل على غيره إلا ماحكى من الله بضم النون اتباعا والصواب ان من هذه هى التى لخصت من أيمن ؛ لأن التى بمعنى المكسورة لاتدخل الا على الرب كما لاتدخل من الا عليه ، فاذا سمعنا مُنُ اللهِ علمنا أن مُن هذه ليست التى بمعنى المكسورة لدخولها على اللهِ تعالى ، ووجب أن نقول فى مُنْ هذه أنها تلخيص أيمُن بخلاف ماتقدم لنا فى مُنْ رَبِّى ؛ لأن تلك لاتكون تلخيص أيْمن إنما هى لغةٌ فى المكسورة الميم ؛ لأنها لو كانت إياها لانبغى أن ترفع النون على مامر ، وبالجملة فالقسم باب تغيير وتصرف لكثرة استعماله كباب النداء وغيره .

قال رحمه الله تعالى : ولولا عند سيبويه قد تجر المضمرون المظهر ويخالفه الأخفش .

قلت : إذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا فالكثير أن يقال لولا أنت ؛ لأن الاسمَ بعدها يرفع بالابتداء عند البصريين أو بالفاعلية عند الكوفيين [٣] ، فقد اتفقوا على أنه لايكونُ إلا مرفوعا إذا كانَ ظاهرا فوجب أن يكون المضمر كذلك فنوى بالضمير المرفوع المنفصل ، لكن حكى عنهم لَوْلَاىَ ولَوْلَاكَ قال : [٤]

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٣٢/٨ : ٣٤ .

(٢) الاية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٣) انظر فى هذه المسألة الانصاف ٢ : ٦٨٧ .

(٤) هو يزيد بن الحكم وانظر الأشمونى ٦٠٩ (١١٢١) والمقتضب ٣ : ٧٣ ، والمقرب لابن عصفور صفحة ٤١ والخزانة ١ : ٤٩٦ .

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولاىَ طحْتَ كما هَوَى ∴ .... (١)

وقــال : (٢)

.... ∴ لولاكَ هذا العَامَ لمْ أحْجُجِ (٣)

فاختلف النحاة عند ذلك ، فذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكـــاف والياءَ هنا فى موضع جر وأن للولا مع المكنى حكمًا ليس له مع المظهر كما أن لِلَــدُن مع غدوة حكما ليسَ له مع غيره " (٤) ومذهب الأخفش أنه فى موضع رفع وأن الرفـــع محمول على الجر كما حُمل الجر على الرفع فى مواضع منها قولهم ما أنا كأنتَ وما أنْتَ

١٦ كأنا (٥) ، والأخفش يتمسك بالاستصحاب (٦) / فى العمل ويجعل التغيير لفظا فــى المضمر ، فيرى أن تغيير اللفظ أهون من تغيير معنى لولا ، ألا ترى أنهم أكـــدوا المجرور والمنصوب بالضمير المرفوع ، وأيضا لو جرت المضمر لجرت المظهر ولو فى صورة ، واحتج سيبويه بأن التغيير إما أن يقع فى العامل أو المعمول ، وتغيير العامل أسهل فكان المصير إليه أولى ، وبيانه أن التغيير (٧) لو وقع فى المعمول وصوره متعددة ، لأن هذه الضمائر تبلغ اثنا عشر مضمَرًا ولا يخفى أن قلة التغيير أولى ، وأيضا فتغيير المعمول لفظى وتغيير العامل معنوى تقديرى ، ولا شك أن تغييرَ اللفظ أقبحُ ، وقد ظهـــر اعتبار هذا فى لدن ولات إذ الأصل فى لدن أن تجر ما بعدها لكنهم نصبوا بها تشبيهًا لنونها بالتنوين لما رأوها تثبت مرة وتسقط أخرى ، وكذلك لاتَ لم تعمل إلا مَعَ الحين ،

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ بِأجْرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَــوِ

(٢) قال المرجى او عمر بن أبى ربيعه وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٤٧٨ والهمع ٢ : ٣٣ والدرر ٢ : ٣٣ وابن يعيش ٣ : ١١٨ ، ١٢٠ والعينى ٣ : ٢٦٤ وامالى ابن الشجرى ١ : ١٨١ .

(٣) عجز بيت وصدره : أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ ∴ ....

(٤) انظر الكتاب ١ : ٣٨٨ ، ٣٨٩ وابن هشام فى المغنى ١ : ٢١٦ وابن الشجرى فى أماليه ٢ : ٢١٢ والكامل للمبرد ٣ : ١٠٩٧ .

(٥) انظر ابن هشام فى المغنى ١ : ٢١٦ والأمالى الشجرية ٢ : ٢١٢ وشرح السيرافى ٣ : ١٥٢ والمحصل شرح المفصل ٢ : ٦٦ ب .

(٦) (بالاستصحاب) بياض فى (أ) واضافة من (ب) . (٧) هكذا فى الأصل والصحيح لا

وهذا يدل على أن بعض الحروف قد يكون له خصوصية حكم مع بعض الأسماء دون بعض .

قال رحمه الله تعالى : حَتَّى تجر بمعنى إلى وبمعنى كي ، فإذا كانت بمعنى كي لم يكن المجرور بعدها إلا في تأويل الاسم ولا يكون اسمًا صريحًا ، وهي إحدى الناصبتين للفعل ، وإذا كانت بمعنى إلى جرت الاسم الصريح وما في معنى الاسم .

قلت : في نسخة أخرى : وهي إحدى المنتصب بعدها الفعل وهذه العبارة أجود من قوله الناصبتين لأن حتى لاتنصبُ بنفسها بل الناصب بعدها مقدر وهو أن .

إذا عرفت هذا فاعلم أن حَتَّى حرف غير مختص ، بل يدخل تارة على المفرد وتارة على الجملة ، ومتى دخل على الجملة لم يكن له عمل ، ويكون أحد حروف الابتداء

١٧ لكنها مع ذلك / تفيد معناها الذي هو الغاية في التعظيم أو التحقير ، أما التعظيم فكقوله :(١)

فَمَازَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ∴ بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ (٢)

أي احمر فهي هنا لتعظيم الواقعة ، وأما التحقير فكقول الآخر :(٣)

فياعجبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ∴ ....(٤)

---

(١) هو جرير وانظر ديوانه صفحة ٣٦٧ والهمع ١ : ٢٤٨ / ٢ : ٢٤ والدرر ١ : ٢٠٧ / ٢ : ١٦ والاشموني ٥٦٢ (١٠٢٣) والعيني بالصبان ٣ : ٣٠٠ وابن يعيش ٨ : ١٨ والخزانة ٤ : ١٤٢ .

(٢) الأشكل : الذي تخالطه حمرة .

(٣) هو الفرزدق وانظر ديوانه ٢ : ٥١٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤١٣ والهمع ٢ : ٢٤ والدرر ٢ : ١٦ والمقتضب ٤ : ٤٠٦ والجمل للزجاجي صفحة ٧٨ وابن يعيش ٨ : ١٨ ، ٦٢ والخزانة ٤ : ١٤١ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

كأنه يقول : حتى كليب على حقارتها ، وأما الداخلة على المفرد فذلك المفرد إمَّا أن يكون اسما صريحًا كقوله تعالى " حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ " (١) فهى هنا بمعنى إلى ، وقال الكسائى : الجر بعدها بإضمار إلى ، وهو ضعيف (٢) ؛ لأن حروف الجر لاتضمر ، ولأن الذى تفيده إلى من الغاية يحصل مِنْ حتى ، قال الرمانى : لها فى الجر معنيان ، أحدهما : أن تكون غاية لما انتهى الأمر به ولما انتهى الأمر عنده ، مثال الأول : اكلت السمكَ حتى رأسِها ، فالرأس مأكول وبأكله انتهى الأكل ، ويجوز النصب فى الرأس لأنه مفعول ، ومثال الثانى : نمت البارحة حتى الصباحِ وصمت حتى الفطرِ ، فالفطر وقع الانتهاء عنده لا به فلا يجوز نصبه لأنه غير مفعول .

وبالجملة فمجرورها يجب ان يكون آخر جزء من الشئ أو مايلاقيه ؛ لأن الفعل المتعدى بها الغرض منه أن ينقضى شيئًا فشيئا حتى تأتى عليه ، وإن لم يكن المجرور بها صريحًا بل يكون فى تأويل الاسم كقوله تعالى : وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرسولُ (٣) بالنصب والمعنى : إلى أن يقول الرسول فهنا أيضا هى بمعنى إلى ، وقد جرت موضع أن وعملت فيه وتقول : أطع الله حتَّى يدخلَكَ الجنة والمعنى كى يدخلك الجنة ، فهذه لاتجر الاسم الصريح أصلا ، وهى إحدى الناصبتين ، يعنى أن الناصبة على ضربين : أحداهما : أن تكون بمعنى كى والأخرى بمعنى إلى ، فإن

١٨ كان مابعدها غاية / لماقبلها كانت بمعنى إلى ، وإن كان ماقبلها سببًا لمابعدها كانت مقدرة بكى .

قال الشلوبينى قوله إن حتى تكون بمعنى كى كلام يقوله النحاة على المجاز لا على الحقيقة ، فإنهم يقولون : إن حتى للغاية ولايقولون إنها حرفُ علةٍ وسبب وهذا المثال أعنى كلمته حتى يأمر لى بشئٍ وأشباهه أمكن أن تكونَ حتى فيه على

---

(١) الاية ٥ من سورة القدر .

(٢) انظر الهمع ٢ : ٨ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٩٦ والانصاف ٢ : ٥٩٨ .

(٣) الاية ٢١٤ من سورة البقرة .

أصلها وتكون بمعنى إلى ويكون المعنى كلمته وأكلمه حتى يأمر لى بشىء أى إلى ان يأمر لى بشىء ،فتكون حتى على بابها للغاية فلاحاجة إلى إخراجها عن أصلها وبابها ،فان قيل : وكيف حذف وأكلمه ؟ فيقال : للدلالة عليه وذلك أن غاية الشىء آخره ،فهى دالة على فعل مستقبل يكون غاية له ،إذ لايكون المستقبل أبدا غاية للماضى ؛ لأن غايةَ الشىء آخره وآخره منه والمستقبل لايكون من الماضى ،ومما يدل على أن حتى ليست بمعنى كى حقيقة عند النحاة ماقدمناه من اجماعهم على أن حتى إنما هى حرف غاية ولايقول أحد إنها حرف علة وسبب فان قلت : فقد قالوا فى قولهم : كلمته حتى يأمر لى بشىءٍ أنها بمعنى كى ؟ قلنا هذا مجاز من قولهم إنما يريدون إنها مشبهة بكى من حيث كان ماقبلها ماضيًا ومابعدها مستقبلا كما تكون كى فى قوله كلمته كى يأمرَ لى بشىء فإن قلت : ومادليك على ذلك ؟ والأولى أن يحمل الكلام على الحقيقة لا على المجازِ ؟ فالجواب انه قد تقرر عندنا أنَّ حتى حرف غاية والذى يقول هنا إنها بمعنى كى مدع معنى آخر وهو ممكن أن يرد إلى ماتقرر من أن حتى حرف غاية فالقول بأنها خارجة عما تقرر دعوى مجردة لادليل عليها ولاسبيل إلى القول بها ،وقوله ولم يكن اسما صريحا / يعنى لانقول كلمته حتى أمره لى غدا بشىء وهذا مبنى على قوله إنها تكون بمعنى كى وأنها تجر المتأول دون الصريح وأما على ماقلناه من أنها بمعنى إلى فلايمتنع عندى أن تقول كلمته حتى أمره بشىءٍ لى غدا على معنى كلمته وأكلمه حتى أمره لى غدا بشىء ؛ لأن حتى التى بمعنى إلى تجر الاسم الصريح ومافى معناه ،ومن ادعى ان ثم حتى اخرى تجر الاسم المتأول دون الصريح فقد خرج عن أصل حروف الجر بغير دليل وادعى أن حتى خرجت عن أصلها من الغاية إلى العلة والسبب من غير دليل ومثل هذه الدعوى لانبالى بها (١) .

قال : ولاتدخل على المضمر .

قلت : هذا مذهب سيبويه وأجازه المبرد (٢) وعلة الامتناع انه لما لزم أن يكون ماقبلها جمعًا ومابعدها واحد منه لم يتقدم على حتى ظاهر على انفراده يعود

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٠ .

(٢) انظر الهمع ٢ : ٢٣ والمغنى ١ : ١١٠ .

عليه الضمير المفرد ، فلو دخلت على المضمر لم يكن له ظاهر يفسره وهذا ممتنع ، وقيل يفضي إلى اللبس باختلاطِ الضمائرِ لأنه يجوز أن يقع بعد حتى المنصوب والمجرور ، ولهذا لايتصل المجرور بالفعل ولا المنصوب بالاسم الصريح ، ولذلك لو كان الضمير منفصلا لجاز دخول حتى العاطفة عليه ، وقيل كان يلزم ألفها القلب إلى الياء كما في إليه ولديه وعليه وقد استغنى عن ذلك بإليه ، قال سيبويه [1] : حتى نحو ليس لا المبي فلايقال حتاه استغناء [2] عنه بغيره مماهو في معناه .

قال : ومابعدها داخل فيماقبلها بخلاف إلى ، وفي نسخةٍ وقد يدخل مابعدها فيماقبلها .

قلت : الفروق بين حتى وإلى كثيره منها : أن مابعدها داخل فيماقبلها كقوله عليه السلام "كلُّ شئٍ بقضاءٍ وقدرٍ حتى العجزِ والكيْس" [3] بالجر وفي حديث الكسوف حتى الجنةِ [4] / [5] والنارِ وقد خالف في / هذا بعضُ المتأخرين ، فزعم ٣٨٢ / ٣٨٣
أنه لايجب أن يدخل ، وفي مسألةِ السمكة تحتمل الوجهين ، وفي مسألة البارحة لم ينم حتى الصباح ، لأن حَتَّى بمنزلة التفصيل لماقبلها ، فإذا لم يدخل في الإجمال لم يدخل في التفصيل ، ففي الأول الرأس داخل في مسمى السمكة ، فإن أراد أنه مأكولٌ جاز ، وإن أردت أنه غيرمأكول جاز ، أما الصباح فغيرداخل في البارحة ، وإلى هذا الخلافِ أشار بقوله في النسخة الأخرى : وقد يدخل مابعدها فيماقبلها بخلاف إلى .

---

(١) انظر باب حتى في الكتاب ١ : ٤١٣ـ٤١٨ .

(٢) (استغناء) بياض في (أ) واضافة من (ب) .

(٣) أخرجه مسلم كتاب القدر باب كل شئ بقدر عن ابن عمر رضي الله عنهما وانظر المنتخب من السنه المجلد الأول صفحة ٤٥٣ الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م ومختصر صحيح مسلم ٢ : ٢٤٦ لمحمد ناصرالدين الألباني .

(٤) قطعة من حديث طويل أخرجه مسلم كتاب الصلاة باب صلاة الكسوف .

(٥) الصفحات من ٢٠ـ٣٧ مفقودة من مخطوطة ابن اياز (أ) وقد اعتمدت على مخطوطة السيوفي (ب) وهي الصفحات التي تبدأ من ٣٨٢ـ٣٩٥ ولهذا أضع هنا أرقام صفحات المخطوطة (ب) وحتى تتلاقى المخطوطتان سوف أعود الى وضع أرقام صفحات المخطوطة (أ) .

وأشار الجرجاني إلى ابطال هذا القول فقال : قد وقع في الكتب مايوهم الشك في دخول المجرور بحتى في الحكم حتى ظنوا أن الرأسَ مأكولٌ في النصب وغير مأكول في الجر، ولايصح ذلك بدليل أنه لايصح دخولها على ماليس بجزء آخره ، الا ترى أنك لو قلت حتى نصفها لم يجز كما تقول إلى نصفها ، وامتناعه لأن الغرض بها أن يكون المجرورُ بها آخرَ جزء أو مايلاقي آخر جزء ، وأما إلى ففي دخول مابعدها فيما قبلها خلاف والاظهر عند النحاة أنه لايدخل .

قال الشلوبيني : وقال بعضهم إنه يدخل مابعدها إلى ماقبلها أيضا ، وتحقيق هذا الموضع يفتقر إلى النقل والأظهر خلاف ماأشار إليه المؤلف من أن حق مابعدها أن يدخل فيما قبلها ، فإذا لم يكن لك نقل فالأظهر أن مابعدها يدخل فيما قبلها ، ولابد أن يقترن بالكلام قرينةٌ تدل على أن كون مابعدها غاية مجاز لا حقيقة وذلك أن إلى هنا كما تقدم أن مابعدها منتهى الغاية ومنتهى الغاية منها هو الأظهر والغاية آخر الشيء ، وآخر الشيء منه فينبغي أن يكون حكم الغاية حكم ماهو غاية له فبهذا ينبغي أن يقال حتى يدل الدليل على أنه جعل ماليس بغاية غاية مجاز وأما حتى فزعم المؤلف أن مابعدها قد يدخل فيما قبلها حتى قال بعضهم . وهذا يقتضي أن مابعدها قد يدخل وقد لايدخل ، ونص سيبويه بخلاف ذلك فإنه قال : إن المجرور في مثل قولك ضربت القوم حتى زيد بمعنى المنصوب ، وزيد إذا كان منصوبا داخل في الضرب فلذلك ينبغي أن يكونَ إذا كان مجرورًا ولاأعرف مخالفا في ذلك من المحققين (١) .

مكتبة جامعة القاهرة

وغير صحيح ماقال ، لأنه لافرق بين حتى والى في كون كل واحد منهما غاية فينبغي أن يكون الامر فيهما كالامر في إلى سواء ، وأما نظر سيبويه في مثاله على أحد الوجهين فغير خارج على ماقلناه في إلى إذا لم يقرن بها موجب مايوجب خروج
٣٨٤ / مابعدها عما قبلها من جهة أن مابعدها أعني حتى هنالك إنما هو جزء مما قبلها وانما يذكر مع الاستغناء عنه بما قبله لما يراد هناك من التعظيم أو التحقير ولولا ذلك لم يذكر لدخوله فيما قبله فإنما ذلك من جهة دخول مابعد حتى فيما قبلها في مثل هذا المثال

---

(١) الشرح الصغير اللوحة رقم ١٢١ .

إذا لم يكن هناك مايخرج حتى عن أصلها من دخول مابعدها فيماقبلها ، وذلك ليس بلازم ، فحتى قد يكون مابعدها داخلا فيماقبلها إذا لم يقترن بها مايخرج مابعدها عما قبلها من القرائن وكان مابعدها جزءا مماقبلها وليس ذلك بأصل ، ألاترى أنك تقول : صمت نهارى حتى الليلِ كما أن الى قد يكون مابعدها داخلا فيماقبلها كما قلنا إنه الأصل فيها ، وقد يكون بالقرائن نحو صمت نهارى إلى الليلِ فلافرق إذًا بين حتى وإلى ، ومن الفروق أيضا أن الغرض بها أن ينقضى ماتتعلق به شيئا فشيئا وإلى لاتكون كذلك ، ومن الفروق انك تقول كتبت إلى زيدٍ ولاتقول حتى زيد وتقول انا اليك أى أنت نهارى ولاتقول أباحتاك ، ومنها أن إلى للغاية التى لها ابتداء وهى مقابلة من وحتى لاتقابلها ، ومنها أن إلى لاتدخل على الجملة وحتى تدخل عليها ، ومنها أن مابعد إلى يجوز أن يكون خبرا عن المبتدأ تقول : الجواد الى زيد ولايقال بحتى ، ومنها أنها لاتدخل على المضمر ، قال الأخفش : حتى تشارك إلى وتفارقها ، أما مشاركتها فلأنك تقول اثتنى فيقول أما حتى الليل فلا وأما حتى الظهر فنعم وأما الى الليل فلافتجر فى الموضعين . ومن المشاركة أنها تفيد انتهاء الغاية مثل الى وقد ذكرنا الفرق بينهما .

قال : عَنْ وَعلى يكونان حرفين واسمين .

قلت : أما عن الحرفية فمعناها التعدى والمجاوزة تقول : رمى عن القوس لأنه يقذف بالسهم ويتعداه فهذه الحقيقة ، وقد تستعمل مجازا فى قولهم : أخذت العِلْمَ عن فُلَانٍ ، لأن تلقاه منه كأنه انتقل إليه عن محله ، وكذلك أطعمه عن جوعٍ وكساه عن عرى ، لأنه يجعل الجوع والعرى متباعدين عنه حكما ، وأما الاسمية فمعناه مَعْنَى جانب تقول جلست عن يمينه أى من جانب يمينه ودخول من عليها هو الذى أوجب اسميتها قال : (١)

---

(١) مجهول القائل ولم يعرف النحاة صدره وانظر المحتسب لابن جنى : ٢ : ١٢٨ ، ٣٢٧ .

. . . . ∴ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيبِ نَظْرَةَ قَبَلُ

وقال : (١)

. . . . ∴ مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي (٢)

وقال آخر: (٣)

. . . . ∴ وَهَوَى النَّجْمُ (مِنْ) عَنْ شِمَالِكِ

وبنيت لشبهها بالحرفية لفظًا ولبنائها أقرت على نقصانها ليتحقق شبهها بالحرف ،
ويحتمل أن يقال : نقلت عن الحرفية ولم تغير بل جلبت على ماكانت ،وأما على
٣٨٥ /فمعناها الاستعلاء حقيقة أو حكما نحو ركبت على الفرس وعليه دَيْنٌ وفلان علينا
أميرٌ، فاستعلاء الدين معنوي ولهذا يقال في معناها وركبه دين ،وكذلك الأمير له
عُلُوّ على المأمور ولذلك يخاطب بالمجلس العالي الرفيع (٤) السامي وهذا يرجع إلى
معنى الانقياد كانقياد المركوب لراكبه ،ومن هاهنا قال الفقهاء إن على للايجاب،
وأما الاسمية فبمعنى فوق وهذه إحدى لغاتها فإنه يقال من على ومن علو ومن عال

---

(١) هو قطرى بن الفجاءة وانظر الهمع ١ : ١٥٦/٢ : ٣٦ والدرر ١ : ١٣٨/٢ : ٣٦ والاشموني ٢٩٦ (٥٦٤) والعيني بالصبان ٢ : ٢٢٦ والتصريح ٢ : ١٩ وابن يعيش ٨ : ٤٠ والخزانة ٤ : ٢٥٨ .

(٢) عجز بيت وصدره : وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ∴ . . . .
والدريئة هي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي والدرية بلاهمزة الناقة ترسل مع الوحش ليأنس بها ثم يستتر بها .

(٣) مجهول القائل ولم يعرف صدره وانظر شرح المفصل لابن يعيش الحلبي ٨ : ٤٠ .

(٤) (الرفيع) في الأصل الرفيعي .

ومن عالى ومن علا وللذى يدل على إسميتها دخول من قال : (١)

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَاتَمَّ ظِمْؤُهَا ∴ . . . . (٢)

وعلة بنائها إيجاز لفظها بلفظ الحرفية ، ولأنها نقلت منها فحكيت فلذلك قلبت إليها فى الاسمية ليجارى بها حذف الحرفية والاسم المتمكن لاتقلب ألفه لأجل الإضافة إلى الضمير إلا كلا لجريها مجرى المثنى .

قال : وكذلك كاف التشبيه .

[قلت] عند إثبات أن أحد الشيئين يسد مسد الآخر فى معنى من المعانى .

قال : والأغلب والأجود .

قلت : التشبيه للكاف ، فالكاف يوصل معنى الفعل إلى الاسم على طريق التشبيه ومعنى التشبيه عقد القلب .

قال : والأغلب ألا تكون كاف التشبيه فى صلة الموصول إلا حرفًا .

قلت : قوله الأغلب يوهم أنها قد تكون فى الصلة اسما نحو الذى كالأسد زيد وهو بعيد لأنها اذا كانت اسمًا كانت بمعنى مثل وتكون خبر مبتدأ محذوف فيفضى الى حذف بعض الصلة ، أما إذا كانت حرفًا كانت معلقة بالفعل وهو مع فاعله جملة .

---

(١) هو مزاحم بن الحارث العقيلى وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣١٠ والمقتضب ٣ : ٥٣ والكامل للمبرد صفحة ٤٨٨ والجمل للزجاجى صفحة ٧٣ وابن يعيش ٨ : ٣٧ ، ٣٨ والخزانة ٤ : ٢٥٣ والعينى بالصبان ٢ : ٢٢٦ والهمع ٢ : ٣٦ والدرر ٢ : ٣٦ والأشمونى ٢٩٦ (٥٦٥) والتصريح ٢ : ١٩ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

. . . . ∴ تصل وعن قيض ببيداء مجهل

الظمء : مابين الوريدين تصل : أى يصل جوفها ويصوت من يبسه من العطش والقيض : قشور البيض البيداء : القفر والمجهل : الذى لايهتدى فيه والمعنى يصف الشاعر قطاة غدت عن فرخها طالبة للورد ثم تسرع فى طيرانها فى ذهابها وإيابها اشفاقا وحرصا والشاهد دخول من على (على) لانها اسم فى تأويل فوق كأنه قال : غدت من فوقه وهو يشبه ناقته بهذه القطاة .

قال الشلوبينى : قد بنى على أن الكاف تكون اسما وحرفا وذلك غير جائز عند سيبويه [١] إلا فى الضرورة كما قدمناه [٢] .

قال : وإذا كانت زائدةً لم تكن إلا حرفا .

قلت : إن الاسم لايزاد إلا فيما جاء مفخما نحو تيم الثانى فى نحو : ياتيم تيم عدى فى أحد الوجهين وفى قوليه ماصيغت فى أحد الوجهين أيضا ومثال زيادتها قوله تعالى : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " [٣] قال الشاعر : [٤]

.... ∴ لواحِقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ [٥]

أى المقق وهو الطول .

قال : ثم هى بعد اسم بمعنى مثل . ويأتى ذكر مذ ومنذ .

قلت : بعد اسم يخفض الأسماء بإضافة الأول إليه ويرفع اسم ، وقطع بعد عن الإضافة وكلاهما صحيح لكن الثانى أضبط أما الأول فمثل قوله : [٦]

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٠٩ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم : ١٢ .

(٣) الاية ١١ من سورة الشورى .

(٤) هو رؤبة وانظر ديوانه صفحة ١٠٦ وانظر العينى بالصبان ٢ : ٢٢٥ والأشمونى ٢٩٦ (٥٦١) والمقتضب ٤ : ٤١٨ والخزانة ٤ : ٣/٣٦٦ : ٢٩٠ .

(٥) عجز رجز وصدره :
قُبٌّ مِنَ التَعْداءِ حُقْبٌ فى سَوَقْ ∴ ....
يصف خيلا الأقراب : جمع قرب وهى من المشاكلة الى مراق البطن المقق : الطول الفاحش مع رقة والشاهد فيه زيادة الكاف فالتقدير فيها مقق .

(٦) هو حميد الأرقط أو رؤبة وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٨١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٣ ومغنى اللبيب حاشية الأمير ١ : ١٥٤ والتصريح ١ : ٢٥٢ ، والهمع ١ : ١٥٠ والدرر ١ : ١٣٣ والمقتضب ٤ : ١٤١ ، ٣٥٠ والخزانة ٤ : ٢٧٠ .

.... ∴ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ (١)

فلوقوعها بعد اسم وهو مثل كانت اسما ؛ لأن الاسم لا يضاف إلى الحرف فكأنه قال مثل مثل عصف وكرر للمبالغة كما كرر في تيم تيم عدى ، وأما على الرواية الثانية فهو مثل قوله : (٢)

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ (٣)

٣٨٦ فالكاف الثانية اسم وكذلك / قوله .

فَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ .... ∴ .... (٤)

قال الشلوبيني : ثم هي بعد اسم كأنه يريد بعد هذين الموضعين اسم على الجواز لا على الوجوب ، وليس هذا مذهب سيبويه وإنما هو مذهب الأخفش . وقد تقدم ذلك وإن لم يرد هذا الذي تأولناه عليه لم يصح كلامه ، وإن كان الظاهر من كلامه إيجاب اسميتها فيماعدا هذين الموضعين المتقدمين ؛ لأنه لا يقول الأخفش ولا واحد إنها فيماعدا هذين الموضعين اسم فلابد ولذلك تأولنا كلامه على ماقلنا ، إلا أن يكون ذلك مذهبا له انفرد به وخرج به عن الجماعة ، وكأن الذي غره من ذلك أن وجد الكاف في ذلك تتعاقب معها على الموضع " مثل " فلا ينبغي أن يغره ، فانا إذا قلنا أيضا أكلت من الرغيف فإن بعضا تتعاقب مع من على الموضع ، ألا ترى أنك

---

(١) رجز :
وَمَسَّهُم مَامَسَّ أصحابَ الْفِيلْ ∴ وَلَعِبَتْ بهم طَيْرٌ أَبَابِيلْ
تَرْمِيهِم بحجارةٍ مِنْ سِجِّيلْ ∴ فَصُيِّروا مثل كعَصْفٍ مَأكُولْ
والشاهد فيه ادخال مثل على الكاف ، لأن الكاف بمعنى مثل والتقدير مثل مثل عصف وجاز التكرار لاختلاف اللفظين .

(٢) هو خطام المجاشعي وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٣ ، ٢٠٣ ، ٢ / ٣٣١ والمقتضب ٢ : ٤/٩٧ : ١٤٠ ، ٣٥٠ ، والمحتسب ١ : ١٨٦ وابن يعيش ٨ : ٤٢ والخزانة ١ : ٢/٣٦٧ ٤/٣٥٣ : ٢٧٣ والعيني ٤ : ٥٩٢ .

(٣) هو من الرجز ساليات : أثا في القدر لأنها صليت النار أي باشرتها ، ككما يؤثفين أي كمثل حالها اذا كانت اثافي مستعملة وشاهده استعمال الكاف الثانية موضع مثل فأدخل عليها الكاف لأنها في معناها . (٤) سبق شرحه صفحة ٣ .

تقول في ذلك أكلتُ بعضَ الرغيف وكلاهما واحدٌ في أداء معنى التبعيض ولم يقل أحد أن من اسم (١) .

واستدل سيبويه على أنها قد تكون اسما بقولهم لاكزيدٍ أحدًا بالنصب على البدل من الكاف وفيما يحتمل الأمرين قول الشاعر : (٢)

أَتَنْتَهُونَ وَلَايَنْهَى ذَوُو شَطَطٍ ∴ كَالطَّعْنِ .... (٣)

والاظهر انها اسم بمعنى مثل إذ يضعف كأني في الدار أي شيء في الدار .

ومن أحكامها أنها لاتدخل على المضمر استغناءً عنها بمثل وقيل لما استقبح كل منع في غيره من المضمرات طردا للباب فلأنها فرع على مثل فاقتصر فيها على نوع واحدٍ كما اقتصر في الواو في القسم وكذلك التاء وأجازه المبرد كما أجازه في حتى وأنشد : (٤)

وأمَّ أوْعالٍ كها أوْ أقربَا ∴ .... (٥)

وبنيت على الفتح لأن (٦) أصل الحرف الذي يكون على حرفٍ واحد أن يفتح كالفاء والواو ولام الابتداء ؛ لأن الابتداء بالساكن لايمكن والضرورة تندفع بالاذن .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٢ .

(٢) هو الأعشى ميمون بن قيس وانظر ديوانه صفحة ٤٨ والهمع ٢ : ٣١ والدرر ٢ : ٢٩ ويس ٢ : ١٨ والمقتضب ٤ : ١٤١ والخصائص ٢ : ٣٦٨ وابن يعيش ٨ : ٤٣ ، والخزانة ٤ : ١٣٢ ، ١٦٣ والعيني ٣ : ٢٩١ .

(٣) صدر بيت وكلمة من العجز وعجزه :
.... ∴ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزيْتُ والفُتُلُ
والشاهد فيه مجيء الكاف فاعلة لينهى وعن ابن عصفور أن الشاعر استعمل الحرف اسما للضرورة .

(٤) هو العجاج وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٧٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٩٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ١٦ ، ٤٢ والخزانة ٤ : ٢٧٧ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٣٤٥ والتصريح ٢ : ٣ والاشموني ٢ : ٢٨٦ .

(٥) صدر بيت من الرجز وعجزه : .... ∴ ذاتَ اليَمِينِ غَيْرَماأَنْ يَنْكبا
أم أوعال : هضبة من ديار بني تميم والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورة تشبيها لها بلفظ مثل لأنها في معناها .

(٦) في الاصل لانها .

الإضَافَــةُ :[1] قال والإضافة محضة وغيرمحضة ونعنى بالمحضة ماأفـــاد تعريفًا أو تخصيصا ،وهى إما مقدرة باللام أو بمن ، وغيرالمحضة ماالافائدة لهـــا إلا تخفيف اللفظ وهى إضافة الصفة إلى فاعلها أو ماهو كالفاعل أو إضافتها إلى مفعولهـا مرادًا بها الحال أو الاستقبال ،أو اضافة أفعل إلى جنسه مرادا به معنى من .

قلت: هذا من الفصول الملحقه ،ولم يكن فى الأصلِ الذى قرأناه هناك وانمـا استلخصناه فيمابعد ،وبالجملة فالظاهر أنه من كلامه فلنلخص الشروح فيه فنقـــول : لما كان الخفض لايحصل الا بالاضافة أو بحرف الجر،والحرف هو الأصل شرح بعـــد الفراغ من البحث فى الحرف فى البحث عن الاضافة .

٣٨٧ والتحقيق أن الإضافة هى المقتضية خصوصية / هذا النوع من الإعراب أعْـنِي الخفض ،كما أن الفاعلية هى المقتضية للرفع والنصب للمفعولية ،والعامل غيرالمقتضى ، وكأن العامل هو الموجب لعموم الإعراب والمقتضى موجب للخصوصية وذلك أن بالعامل ينتظم الكلام انتظامًا يحصل منه مَعْنًى يحسن السكوت عليه ،وهذا المعنى الـــذى حدث من العقد والتركيب يظهر بالعلاماتِ الدالة على خصوصيته الاعراب الـــدال على المَعانى ،فبانتظام الفعل مع الاسم تحصل الفاعليه وبذكر شئ من متعلقـــات الفعل ،ومقتضياته تحصل المفعولية ،وبحرف الجر أو معناه تحصل الإضافة ،فخصـوا كل واحدٍ من هذه الثلاثة باعراب خاص بحسب اقتضاء ذلك المعنى ،فالفاعلية اقتضت الرفع اما لقوته أو لغلبته على ماتقدم والمفعولية النصب لكثرته فلم يبق للاضافة إلاالخفض ولهذا المعنى أشار الزمخشرى بقوله : والعامل غيرالمقتضى[2] ، فظهرأن الإضافة هى المقتضية للخفض ،بقى الكلام فى العامل ،وهوأنه أن حرف الجر أو معناه ذلك من الكلام فى الحرف وبين الكلام فى مَعْناه فنقول : يحتمل أمرَيْن أحدهما أن يكوَن الحرف المقدر المضمر الثانى : الاضافةاللفظية فإذا قلت: غلام زيدٍ فالخافض إما اللام المقدرة

---

(١) (الاضافة) اضافة من (ب) .

(٢) انظر المفصل صفحة ٨٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١١٧ .

وجاز إضمار الحرف مع بقاء عمله لبيان الاتصال اللفظي للمُعَبَّر عنه بالإضافة ، وأما اللام المضاف لاقتضائه المضاف إليه ، وطلبه كتطلب العامل المعنوي . وإلى هذا ذهب أبو علي فانه قال : " واسم[1] ينجر بإضافة اسم مثله إليه ، ولكن الاسم لا يعمل بمجرده ، فلابد أن يقال عمل لنيابته عن الحرف العامل والأول أقوى ، فعلى هذا : الإضافة المعنوية هي المقتضية للجر ، والإضافة اللفظية هي العاملة لا لمجردها بل مع الاسم الموصوف بها ، وأعني بالإضافة اللفظية اتصال آخر الاسم الأول لأول الثاني من غير فصل غالبا أيضا لا يعقبه الجر ، فقولنا غالبا احترازعن الفصل بين المضافين بالظرف في الشعر وقولنا يعقبه الجر احتراز عن مثل في قولك أحدنا فإن الاتصال موجود ولا إضافة ، ونعني بالإضافة المعنوية مايفهم من اللفظية من النسبة واختصاصهما أحدهما بالآخر ، إذا عرفت هذا فنقول :

الإضافة : إما أن تفيد تعريفا أو تخصيصا نحو غلام امرأة وهذه تسمى محضة وحقيقية لا ينوى بها الانفصال وهي إما مقدرة باللام نحو غلام زيد واما بمن نحو خاتم حديد ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه . أحدهما : أن المضاف في المقدر بمن جزء من المضاف إليه الثاني : أنه يجوز أن يوصف المضاف بالمضاف إليه الثالث : يجوز أن
٣٨٨ ينصب على التمييز / وقد يقدر بفي قولهم . فُلانٌ ثَبَتَ الغَدَرِ أي في الغدر[2] وهي المواضع الخشنة ذوات الحفر ، وهو مَثَلٌ لمن هو ثابت الرأي في الأمور ومنه :

وإنْ قِيلَ الطَّفُ مِنْ آلِ هَاشِـــم[3]

قال الشلوبيني : وليس تقدير النحويين للاضافة باللام أو بمعنى (من) أن الاسم إذا كان مضافا بنفسه أو بحرف الجر بمعنى واحد ، فإنه إذا كان بحرف الجر

---

(١) في الاصل : وحرف .
(٢) يقال فلان ثبت في الغدر أي ثبت في القتال والغدر كل موضع صعب كثير الحجارة والشقوق لاتكاد الدابة تنفذ فيه وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٥١ .
(٣) قطعة من بيت لم اهتد اليه ولاعرفت قائله .

كان الأول نكرة كان المضاف إليه معرفة أو نكرة ، وإذا كان مضافًا بنفسه كان بحسب المضاف إليه من معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة فمعرفة ، وإن كان نكرة فنكرة ، وإنما المراد بقولهم الإضافة بمعنى من أو اللام انها فى معناهما فيما تؤديه من أو اللام المعنى الذى وضعتا له لا فيما يكون معهما من غير ذلك مالم يوضعا له ، وأما ان لم تفد بالإضافة إلا تخفيفًا فى اللفظ لا غير فتسمى غيرمحضة وغيرحقيقية وينوى بها الانفصال (١) .

وقد حصرها فى ثلاثة أصناف : إضافة الصفة إلى فاعلها كقولك حسن الوجه ومررت برجل قائم الاب فالوجه والأب هو الفاعل فى المعنى لا فى اللفظ أو ما هو كالفاعل فى اللفظ يعنى المفعول الذى لم يسم فاعله نحو مضروب الغلام ومعمور الدار ومؤدب الخدام فان هذا كالفاعل فى اللفظ لا فى المعنى أى معمور داره ومؤدب خدامه .

قال الشلوبينى : وزعم فى هذا الموضع أن الصفة تضاف إلى الفاعل لها وهو يريد ماقلنا من أنه فاعل فى المعنى لا فى اللفظ ، فلا تصح إضافة الصفة إلى فاعلها فى اللفظ أصلا ، فإذا أضفت إليه فإنما تضاف إليه بعد ما ينصب على التشبيه بالمفعول به ليكون المضاف غير المضاف اليه (٢) .

الثانى : إضافة الصفة إلى معمولها كقولك ضارب زيد غدا ، وراكب فرس عمرو الساعة ، والمستفاد من هذه الإضافة ليس إلا تخفيف اللفظ بحذف التنوين ، والمعنى على ماكان عليه قبل الإضافة من الانفصال والتنكير والإضافة الأولى تفيد هذا التخفيف أيضًا مع التعريف أو التخصيص ، فإن لم يحصل من الإضافة شئ من هذه الأمور لم تجز أصلا نحو الضارب زيد خلافا للفراء وقد قاسه على الحسنِ الوجهِ والضارب الرجل وسنذكر الفرق بينهما .

والثالث : إضافة أفعل إلى ماهو بعض منه نحو زيد أفضل القوم إذا أردت أفضل من القوم ، وهذه من الإضافة/اللفظية عند قوم وإليه ذهب أبو على (٣) وابنُ السراج (٤) ٣٨٩

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٢ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٢ .

(٣) انظر الايضاح صفحة ٢٦٩ وهمع الهوامع ٢ : ٤٨ وارتشاف الضرب ٢ : ٢٧٠ .

(٤) انظر همع الهوامع ٢ : ٤٨ والتصريح ٢ : ٢٧ .

والجرجاني [1] وهو الذي اختاره الجزولي .

قال الشلوبيني : ظاهرُ مذهب سيبويه [2] أن إضافَتَهُ محضةٌ عنده وفي مذهبه نظر، وإنما قيل إن الاضافة فيه غيرمحضة ؛ لأن تقديره يزيد فضله على من يضاف إليه فتضمن معنى الفعل والمصدر، هذا إذا أريدبه الزيادة في الخصلة التي اشتركوا فيها ، أما اذا أخذ مطلقا له تلك الخصلة ، ثم أضيف : لا للتفضيل بل لمجرد التخصيص والتعريف فإنه يتعرف بالإضافة قولا واحدا لأنه بمنزلة مالاتفضيل فيه [3] .

وقدجاء الوجهان في قوله عليه السلام : "ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقًا ، ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجلسا يوم القيامة ؟ أسوءُكُمْ أخلاقا " [4] فأبغضكم مني في معنى بغيضكم لايراد به التفضيل ، وأحبكم من باب المفاضلة ، فالأول يجوز توحيده في مقام التثنية والجمع وألا ينون والثاني يجري مجرى الأسماء فلايجوز على الأول أن يقال : زيد أفضل إخوته ؛ لأن من شرطه أن يضاف إلى شيء هو بعضه ، وباضافة الإخوة إلى ضميره خرج منهم فلم تجز الإضافة إليهم وعلى الوجه الثاني لايمتنع .

ومما لايتعرف بإضافة أيضا الأسماء التي توغلت في الإبهام نحو غيرك ومثلك وشبهك لأنها في معنى مماثلك ولذلك لم يذكرها .

قال : كل اسم أضفته إلى غير ياء المتكلم فحكمه بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة الا ماكانت الفتحة فيه علامة الجر تصيرالكسرة فيه علامته .

مكتبة جامعة القاهرة

---

(١) انظرالمقتصد ١ : ١٧١ ب .
(٢) انظرشرح الكافية للرضى باب الاضافة ١ : ٢٨٨ .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٢ .
(٤) عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أخرجه ابن حبان في الصحيح لاحمد في مسنده وانظرالكنز الثمين ٢٠٠ وصحيح الترمذي باب ماجاء في معاني الاخلاق ٨ : ١٧١ وانظرالتاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول ٥ : ٦٤ للشيخ منصور على ناصف ط ٤ عيسى البابي الحلبي .

قلت : الاسم بعد الإضافة بالنسبة إلى الإعراب كما قبل الإضافة فاعرابه مضافا كاعرابه مفردًا ، إلا أن علامة الجر إذا كانت فتحة فيما لا يتصرف فإنها تصير كسرة اما لزوال أحد الشيئين كما في أحمدكم ، فإن العلمية لا تجامع الإضافة ، واما لأنه بالإضافة تستحيل اسميته فيبعد عن شبه الفعل فيدخل الجر ، أو لأنه إنما منع الجر تبعًا للتنوين فلما أمن التنوين دخله الجر وهذا معنى قول النحاة إن ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخلته اللام انجر وانصرف .

وأما ما يستفيده المضاف من المضاف إليه فأحكام منها : التعريف والتنكير

٣٩٠ والتخصيص والشرط والاستفهام والتأنيث في كل موضع جاز أن يقام المضاف اليه مقام المضاف كقوله تعالى : ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (١) ومنها النفى نحو ما أخذت ثوب أحد ، لأن أحدًا لا تستعمل إلّا فى النفى والعموم نحو غلام الرجل والبناء :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا .:. . . . . (٢)

قال : وحكم المضاف إليه بالنسبة إلى الاعراب الجر .

قلت : قد بينا أن المضاف يعمل فى المضاف إليه الجر وأن الإضافة هى المقتضية له .

قال : وتحرك ياء المتكلم وهو الأصل وتسكنها وهو الاكثر .

قلت : انما كان أصلها التحريك لأنها على حرف واحد يقوى بالحركة ، واختيرت الفتحة لانها أخت السكون فى الخفة وحملا لها على الكاف فى غلامك ، وقد تكسر كما فى قراءة حمزة وما أنتم بمصرخيِّ (٣) ولهذا قال تحرك ولم يقل تفتح ، وكثير يسكنها ، لأن الحركة اللازمة تستثقل على حرف العلة .

قال : واذا كان الاسم المضاف إليه منادى ، فلك فتح ما قبلها وقلبها ألفا ، ولك أن تحذفها وتدع الكسرة التى قبلها وتعطى الاسم ما كان له فى النداء لو كان مقصودا ولم يضف .

---

(١) الاية ١٠ من سورة يوسف .

(٢) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ١٢٤ .

(٣) الاية ٢٢ من سورة ابراهيم وهى قراءة حمزه والأعمش (اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٧٢ والنشر ٢ : ٢٩٨) . (٤) يشير الى ابن كثير .

قلت: فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لغات أولها: غلامىَ بفتح الياء وهى الاصل، وثانيها: السكون وهو الاكثر لما مر وثالثها: ياغلامِ بحذف الياء اجتزاء بالكسرة عنها، ولأنها تعاقب التنوين وتحل فى محله وتستثقل فتحذف كما يحذف التنوين ورابعها ابدالها الفا بعد قلب الكسرة فتحة، لأن الألف أخف، ولأن الصوتَ يمتد فيها مالا يمتد فى الياء، والياء المكسور ماقبلها ثقيلة فعدلوا إلى الألف وهو الأخف، وطلبوا الفتحة ابتغاء الخفة وخامسها: حذف الياء ومعاملة الاسم المضاف بعد الحذف معاملته لو كان منادى مفردا فيقال ياغلامُ بالضم وفى قراءة أبى جعفر: قال رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ (١)، وإنما يفعل هذا فى الاسم الغالب عليه الإضافة وسادسها: ياغلامَ بفتح الميم من غير ألف على حد ياأبتَ، وكأنها على لغةِ من يقول ياغلاما ثم يحذف الالف ويدع الفتحةَ دالةً عليها ومع ذلك فهى شاذة.

قال الشلوبينى: قوله ولك فتح ماقبلها يعنى لك فى الوجهين المتقدمين، وقد كان الأحسن أن يفصح به ومثاله ياغلاما، وقوله لو كان مقصودًا يعنى لو كان نكرة مقصودة.

قال: وأما قولهم يابن أم ويابن عم فى الكلام وقول أبى النجم (٢).

يَابْنَةَ عَمَّا .... ∴ .... (٣)

فلا يقاس عليه.

---

(١) الاية ١١٢ من سورة الانبياء وهى قراءة ابى جعفر (اتحاف فضلاء البشر صفحة ٣١٢)

(٢) هو ابو النجم العجلى وهو من شواهد سيبويه ١: ٣١٨ والمقتضب ٤: ٢٥٢، والمحتسب ٢: ٢٣٨ والجمل للزجاجى صفحة ١٧٢ وابن يعيش ٢: ١٢، ١٣، والعينى ٤: ٢٢٤ والتصريح ٢: ١٧٩ والهمع ٢: ٥٤ والدرر ٢: ٧٠.

(٣) قطعة من ارجوزة بتمامها

يَابْنَةَ عَمَّا لاتلومِى واهْجَعِى ∴ وانّى كانّنى خِضَابُ الأشْجَعِ

والشاعر يخاطب امرأته وكانت تسمى أم الخيار وكانت ابنة عمه والهجوع هو النوم واستشهد به على ابدال الياء ألفا كراهة لاجتماع الكسرة والياء فى عمى فقال عما ويروى شطره الثانى: لايخرق النوم حجاب مسمع وسيرويه اللورقى برواية ثالثة.

٣٦١ قلت : إذا توسط بين المنادى وياء المتكلم المضاف إليها اسم آخر/ فإنْ كان الأب أو العم نحو يابن أمى ويابن عمى يحتمل ما مثل به ، وهنا أيضا لغات: الأصل الفتح نحو يابنَ أمِى الثانية : التسكين يابن أمْى الثالثة : قلبها ألفا يابن أما مثل ياغلاما ويجوز أن تلحق الهاء فى الوقف فتقول : يابن أماه كما تقول ياغلاماه الرابعة : حذف الياء لدلالة الكسرة عليها والقياس من هذه الأولى والثانية ، وماسوا هما فى ذلك فليس بقياس لانه غير منادى ، فيبعد عن محل التغيير ، ولأنها فى موضع يثبت فيه التنوين ، وانما خولف بهذين الاسمين القياس لكثرة استعمالهما الخامسة : حذف الياء وفتح الميم يابن أم ويابن عم وفيه وجهان : احدهما انهم جعلوا الاسمين اسمًا واحدا فبنوها كخمسة عشرة ، وكأنهم أرادوا يابنا لأم الثانى: أن يكون الأصل يابن أما فحذف الالف لدلالة الفتحة عليها مع طول المنادى وهو قول الكوفيين فيمانقله أبوبكر ، وقيل اتبعت الميم حركة الفتحة فى النون بعد حذف الياء ، وهذا كله جائز فى النداء ، لأنه موضع تغيير وحذف .

وان كان المتوسط غير الأَب والعم نحو ياغلام غلامى فليس فيه إلا فتح الياء واسكانها ولايقاس على الأب والعم ، وقد نقل أبعاضُ الناس إلحاق الأخٍ بهما ، وقد ألحقوا تاءَ التأنيث فى نداءِ الأبَ والام لاغير فقالوا : ياأبت ياأمت عوضًا من ياء المتكلم فهى فى أمت لتحقيق التأنيث وفى تاء أبت للتفخيم كما فى غلامة ولمزاوجة الكلمتين ، أما لانها للتأنيث فلانها تقلب فى الوقف هاء وأما لأنها عوض فإنهم لايجمعون بينها وبين الياء ، ثم فيها لغات أحداها ياأبت الثانية : ياأبتا وياأمتا الثالثة : يَاأبت محذوفة من ياأبتا وقيل إنه رخم بحذف الياء ، ثم أقحمت وفتحت كما فى طلحة بالفتح . الرابعة : ياأبت بالضم وأما قول أبى النجم :

.... لاتلوُمِى واهْجَعى ∴ لاتَطْمَعِى فى فُرَقِى لاتَطْمَعِى (٢)

فعلى ماذكر فى ابن أمى .

---

(١) سبق شرحه صفحة ٣٧ برواية أخرى .

قال : فإن كان مايلي الياء من الاسم المضاف إليها ياء مكسورا ماقبلها أو مفتوحا أدغمتها في الياء مفردا كان الاسم أو جمعا [1] .

قلت مثال الياء المكسور ماقبلها في المفرد قاضي وغازي وفي جمع مسلمي مسلم جمع السلامة ومثال الياء المفتوح ماقبلها في التثنية مسلمي وفي الجمع مصطفي ولايكون ذلك في المفرد ؛ لأن الياء في المفرد اذا انفتح ماقبلها قلبت ألفا ويكون الاسم

٣٩٢ مقصورا وسيأتي حكمه ، والإدغام واجب في هذا / كله لالتقاء المثلين والأول ساكن فيما هو في الكلمة الواحدة ففي الأول تأتي ياء ساكنة بين مكسور ومفتوح وفي الثاني ياء ساكنة بين مفتوحين .

قال الشلوبيني : مسلميَّ يصلح أن يكون مثالا للجمع وأن يكون مثالا لاضافة المفرد أيضا ، إذا كان قد سمي بمسلمين المفرد فيكون محكيا [2] .

ومثال الجمع الذي قبل الياء فيه مفتوح ، رأيت مصطفي في إضافة جمع مصطفى إلى ياء المتكلم في حالة النصب فربما دخل فيه التثنية نحو رأيت مسلمي ؛ لأن التثنية جمع في المعنى ، ومثال المفرد مماقبل الياء فيه مفتوح رأيت مصطفي في إضافة مصطفين اسم مفرد سمي بالجمع محكيا وكذلك لو سمي بالتثنية .

قال : وإن كان واوا مضموما ماقبلها أو مفتوحا جعلت الضمة كسرة وقلبتها وأدغمت .

قلت : المفتوح ماقبلها نحو مُصْطَفَوْنَ جمع مصطفى تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم فتقول مصطفيَّ . وانما قلبت ؛ لأنه اذا اجتمع الواو والياء وسبق الأول بالسكون وجب القلبُ والإدغام نحوطويت طيا ولويت ليا فتبقى ساكنة بين مفتوحين ، وأما المضموم ماقبلها فنحو " مسلمون " تقلب الواو ياء ، ثم تكسر ماقبلها لتسلم الياء ، وانما وجب قلب الواو ياء ؛ لأن ياء المتكلم لايكون ماقبلها الا مكسورا ، لأن الكسرة تناسب الياء فيخف الاسم ، ولأنها لو فتح ماقبلها لانقلبت ألفا ، ولو انضم لانقلبت إلى الواو ، لأنها تسكن ، واستثنى من هذه أصلان : أحدهما أن يكون ماقبل الياء ألفا على

---

(١) انظر في هذه المسألة سيبويه ٢ : ٣٠٣ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٣ .

ما يأتى . الثانى : الياء الساكنة المفتوح ماقبلها أو المكسور فان الخفة قد حصلت لمجانستها الياء وبالادغام فلم تكسر ، وقوله : أو جمعا يعنى به خلاف المفرد لا خصوصية الجمع ، فان المثنى أيضا هذا حكمه نحو مسلمى حالتى النصب والجر .

قال : الا فى " أخوك " وبابه فإنك تحذف الواوَ من آخرها وتولى الياء ماقبل الواو فتكسره .

قلت : هذه الاسماء الستة تميزت عن سائر المفردات بأحكام منها : إعرابها بالحروف ، ومنها حذف لامها فى الإفراد وردّه فى الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، ومع ياء المتكلم تجرى مجرى غيرها من المفردات فتحذف مع الياء كما تحذف مع الافراد فيقال أبى وأخى كما يقال يدى ودمى ، ومن العرب من يحذف أيضا مع الإضافة ٣٩٣ / إلى غير ياء المتكلم فيقول : هذا أبُكَ مثل هذا يدُك وإذا حذفت اللام كسرت العين لأجل ياء المتكلم ، وأجاز المبرد قلبَ الواو ياء وكسر ماقبلها والإدغام[1] كما يفعل فى " مسلمون " فيقول أبيَّ وأخيَّ وأنشدوا[2] :

. . . . ∴ وأبيَّ مالِكُ ذُو المَجازِ بدارِ[3]

لكن يحتمل أن يكون أبى جمع سالمة وأن الأصل أبين كقول الآخر :

. . . . ∴ . . . وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا[4]

قال الشلوبينى كان أتمّ وأخصر أن يقول : فإنك تحذف الواو ومعاقبيها في الألف فى النصب والياء فى الخفض ، لأنّ ماتحذفه هنا معلومٌ والعلم بالشىء يُغْنِى عن ذكره .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٣٦ وشرح الكافية للرضى ١ : ٢٩٦ .

(٢) هو مؤرج السلمى وانظر مجالس ثعلب صفحة ٥٤٤ وابن يعيش ٣ : ٣٦ ومعجم الأدباء ١٣ : ٢٠٠ والخزانة ٢ : ٢٧٢ .

(٣) عجز بيت وصدره :
قدرٌ أحلّك ذُو المَجازِ وقد أرَى ∴ . . . .
وهو شاعر اسلامى من شعراء الدولة الأموية .

(٤) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٨٦ .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٣ .

قال : ولاتحذف واو فوك بل تقلبها .

قلت : الباقي من " فوك " في الإضافة حرفان فقط : فلو حذفت الواو لبقي الاسم الظاهر على حرف واحدٍ وذلك لانظيرله ، ولما أقرت الواو لزم فيها الإجراء على القياسِ فقلبت الواو ياء لتجانس ياء المتكلم ثم كسر ماقبلها لتسلم الياء ثم الإدغـام فنقول فِيَّ ومن العرب من يقول فَمِيَّ والأول أفصح .

قال : ولايضاف اليها ذو .

قلت : قد ذكرنا أن ذو إنما جيء بها توصلا إلى الوصف بأسماء الأجناس والضمير لايدل على الجنس فلاتضاف اليه .

قال الشلوبيني : يريد أن وضع " ذو " في كلام العرب أن يُصَيِّرَ أسماء الأجناس التي لايوصف بها نحو فضل وعلم موصوفا بها فلاتقول رجل مال ولارجل علم إلا أن تأتي بذي لفظا أو تقديرا ، وتؤول فضلا بفاضل وعلما بعالم فيقتضي وصفها ألا تدخل على غير الأجناس ، والمضمرات ليست بأجناسٍ فلاتدخل عليها ، وياء المتكلم من جملة المضمرات فلاتدخل عليه ذو[1] .

قال : وإن كانت الياء ليست للتثنية جاءت الياء بعدَها مفتوحةً ، وإن شئت قلبتها ياء وأدغمتها في ياء المتكلم وفي التثنية في الرواية الأخرى أن ألفها جاءت الياء بعدها مفتوحة فقط .

قلت : لم تقلب ألف التثنية كراهية تغيير حرف جيء به لمعنى مع خفته ، ولأنه إذا لم يقلب المقصور في المشهور فألف التثنية أولى ألا تقلب ، وإنْ كانت لغير التثنية فأكثر العرب على تقريرها ؛ لأن تحريكها متعذر ، ولم تستثقل فتقلب فتركت على حالها ، وهذيل من بين العرب تقلبها وتدغمها طردًا للباب ولأنَّ الياء أنسب إلى الياء وأخف من الألف قال الشاعر :[2]

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٤ .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي وانظر ديوان الهذليين ١ : ١٨ والجمل للزجاجي صفحة ٢٩٤ والخصائص ٣ : ١٢٢ وابن يعيش ٤ : ٣٤ ، ٩٩ والخزانة ٣ : ١٨٣ والهمع ١ : ٢١١ والدرر ١ : ١٧٩ .

سَبقُوا هَوَىَّ وأعنقوا لِهَواهُمُ ∴ .... (١)

قال : وياء المتكلم فى هذا الفصل كله مفتوح إلا أن يرد شاذ فيحفظ .

٣٦٤ / قلت: هذا الفصل يعنى من لدن قوله : " فإن كان مايلى الياء من الاسم المضاف إليها ياء المتكلم إلى هنا ولايعنى ياء المتكلم مطلقا ، فانه قد ذكر أن السكون هو الأكثر وإنما وجب الفتح هنا لئلا يلتقى ساكنان على غيرحدهما إلاأن يرد شاذا وذلك فى مثل قراءة نافع " وَمَحْيَاىْ " (٢) بالسكون وكأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ،وقيل إنما سكن الياء لتوافق ماقبلها ومابعدها من الياءات الساكنة وقد جاء الكسر فى ياء المتكلم إذا كانت مدغما فيها نحو " بِمُصْرِخِيِّ " (٣) وهى لغة ليربوع حكاها قطرب.

قال أبو على : حَال هذه الياء حَال غيرها من المضمرات من الهاء والكاف فكما ألحقوا الزيادَة فى به وَجَب أن تلحق هنا وإذا لحقت الزيادةُ وجب الكسرُ ليكونَ الملحق ياء ثم حذف الزائد وبقى الكسرُ الذى ألحق لأجله دليلاً عليه قال الشاعر: (٤)

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ فتُخُرِّمُوا ولِكُلِ جَنْبٍ مَصْرَعُ

من قصيدة يرثى الشاعربها بنيه الخمسة هلكوا جميعاً فى طاعون والضمير فى سبقوا يرجع اليهم والشاهد فى هوى حيث قلبت فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء فان أصله هو اى وهذه لغة هذيل ،وأعنقوا أى تبع بعضهم بعضا ،وقوله فتخرموا مبنى للمجهول أى أخذوا واحدا واحدا وتخرمتهم المنية وفيها يقول :

أودَى بنِيّ وأعقبُونى حسْرَةً ∴ عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لاتُقْطَعُ

(٢) الاية ١٦٢ من سورة الانعام باسكان الياء وهى قراءة نافع وأبى جعفر (اتحاف فضلاء البشرصفحة ٢٢١ وانظرالنشرفى القراءات العشر ٢ : ٢٦٧) .

(٣) الاية ٢٢ من سورة ابراهيم وقرأ بالكسر حمزة والأعمش وانظر اتحاف فضلاء البشر ٢٧٢ والنشر ٢ : ٢٩٨ . (٤) هو الأغلب العجلى وانظر معانى القرآن للفراء ٢ : ٧٦ والمحتسب ٢ : ٤٩ والخزانة ٢ / ٥٧٨ وبن ٢٠ : ٦٠ .

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَانَاقِيّ ٭٭ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيّ (١)

أراد هل لك يا هذه فيّ ويا بمعنى هذه فأجابته انها غير راضية به .

قال : مذ ومنذ ويكونان : اسمين مبتدأين وحرفين جارين .

قلت : زعم بعض البصريين (٢) أنهما اسمان على كل حال ، فإن خفض بهما فعلى الإضافة ، وقال الفراء أصلها من ذو التي بمعنى الذي وقيل أصلها من إذ ركبت وضم الميم دليل على التركيب ، ثم بنوا الإعراب على ذلك ، فتقدير قولك ما رأيته مذ يومان من الذي هو يومان ، فيومان خبر مبتدأ محذوف أو فاعل فعل محذوف نحو مضى يومان ، والصحيح أنهما مفردان إذْ لا دليل على التركيب مع أنه على خلاف الأصل ، إلا أنهما يستعملان اسمين وحرفين مثل عن وعلى ، أما علة بنائهما أنهما حرفان فظاهر وأما اذا كانا أسمين فلموافقتهما الحرفية لفظا ومعنى ، وقيل هما مقطوعان عن الاضافة ، وقيل لتضمنهما معنى الى ، و " منذ " حركت لالتقاء الساكنين وضمت اتباعا لضمة الميم مثل ميقن (٣) بالكسر والضم للاتباع ، لأن النونَ الساكنة لاتمنع الإتباع ، ولما حذفت النون من منذ زال التقاء الساكنين فسكنت الذال على الأصل ، فإن احتيج إلى تحريكها حركت بحركة الأصل ، والذي يدل على اسميتها صلاحيتها الجواب له (٤) متى ، والاسم لايجاب إلا بالاسم ، وإذا كانا اسمين ارتفع مابعدهما في الإعراب ، وفي ارتفاعه أقوال : (٥)

---

(١) قال الشيخ يس ٢ : ٦٠ وقول الزمخشري هي ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول مردود بأن غيره قال انه للاغلب قال أبو شامة ورأيته أنا في أول ديوانه .. وهذا الشاهد نادر لم يرد في كتب النحو .

(٢) انظر الكافية للرضي باب الظروف المبنية ٢ : ١١٨ .

(٣) (ميقن) هكذا رسمت في الأصل .

(٤) هكذا في الاصل والصحيح صلاحيتها لجواب متى .

(٥) انظر في هذه المسألة همع الهوامع ١ : ٢١٦ وشرح الكافية للرضي ٢ : ١١٨ ، وابن هشام في المغني ٢ : ٢٢ مبحث منذ ومذ والتصريح على التوضيح ٢ : ١٩ ، ٢٠ .

أحدهـا : انه مرفوع على الابتداء وقيل على الخبر وهو قول الزجاجي •

الثانـــى : انه مرفوع على الخبر ومنذ المبتدأ وهو قول أبى محمدبن السراج السيرافى •

الثالـــث : قول الكوفيين وهو أن مذ مبتدأ ومابعدها الخبرأو خبر مبتدأ / محـذوف ٣٩٥
على مامر •

قال : ولاتجران إلاالزمانَ ولايخبرعنهما إلّا به •

قلت : لما كانا موضوعين للزمان كان الزمان لايفهم من لفظهما لازمهما الزمان لتتحقق دلالتهما عليه •

/(١) قال : ويكون مع الماضى جارَّيْنِ بمعنى من ومع الحاضر بمعنى فى • ٣٨

قلت : هما لابتداء الغاية فى الزمان نظيره من فى المكان ولذلك قدر بيت زهير (٢) على حذف المضاف (٢)

.... ∴ أقْوَيْنَ مِنْ حجَجٍ ومِنْ دَهْـرِ (٣)

أى من "مرحجج " ومن مر دهر، وقال الأخفش : من فيهما زائدة يقال : مر عليـه الدهـر : (٤)

---

(١) هنا تلتقى المخطوطتان وبه ينتهى كل مافقد من أصول مخطوطة ابن اياز وهى المخطوطة (أ) والذى هى أصل هذا التحقيق •

(٢) وانظر ديوان زهير صفحة ٢٧ وروايته " من شهر " وابن يعيش ٤ : ٩٣ / ٨ : ١١ والمخصص ١٤ : ٦٩ والخزانة ٤ : ١٢٦ والعينى بالصبان ٢ : ٢٢٩ والانصـاف رقم ٢٣٢ والدرر ١ : ١٨٦ والهمع ١ : ٢١٧ والتصريح ٢ : ١٧ •

(٣) عجز بيت من بحر الكامل وصدره :
لمن الديار بقنة الحجـر ∴ ....
والقنة أعلى الجبل والحجر منازل ثمود عند وادى القرى من ناحية الشمـال
وأقوين : أقفرن وخلون •

(٤) انظر : الانصاف ١ : ٣٧٦ •

قال الشلوبيني : ماذكره ظاهر الفساد ، لأن من لاتكون لابتداء الغاية في الزمان إنما تكون لابتداء الغاية في غير الزمان ، إلا أن يريد يكونان مع الماضي جارين بمعنى من لو كانت من مما يكون لابتداء الغاية في الزمان (١) .

أي أنها تعطى ابتداء الغاية كما تعطى من ذلك فيماتدخل عليه من غير الزمان ، وليس كل زمان يكونان بعدهما يكونان فيه بمعنى من ، ألا ترى أنا إذا قلنا مارأيته مذ يومين ومذ ثلاثة أيام يعطي معنى من أول اليومين اللذين قبل يومي ، ومذ ثلاثة أيام يعطي من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، ولو قلنا هنا من يومين أو من ثلاثة أيام لم يكن معناه من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ولا من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، بل لايكون لقولي من يومين ولا من ثلاثة أيام معنى اللهم إلا أن يريد بمعنى من لو كانت من تقال في ذلك الموضع على مايقال عليه مذ ومنذ ، وقوله ومع الحاضر يعني في مثاله مارأيته مذ يومنا وهذا تقريب ، والا فمذ تقتضى ابتداء الغاية ولاتقتضيه في .

والضابط فيما يرفع بعدهما أنك متى أردت الغايتين الابتداء والانتهاء رفعت وان أردت احدى الغايتين جررت فإذا قلت : مارأيته مذ يوم الجمعة فالمعنى أن ابتداء انتفاء (٢) الرؤية كان يوم الجمعة وليس فيه نطق بالآخر وإنما يعلم من

٣٩ دلالة الحال (٣) / فهي هنا بمعنى من أي للابتداء كما كانت من في غير الزمان ، وإذا قلت مارأيته منذ ليلتنا فالمعنى أن انتفاء الرؤية في الوقت الحاضر من غير تعرض للغايتين فهي بمعنى في أعني أنها تفيد الظرفية لاغير ، ولهذا قيل إن معناهما الابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر .

قال الأخفش : منذ لغة أهل الحجاز تجر عندهم المعرفة والنكرة وهي حرف جر ، فاذا خفضت بما مضى قدرت بمن وإذا خفضت ماأنت فيه قدرت بفي وكذلك

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٤ .

(٢) (انتفاء) اضافة من (ب) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى باب الظروف المبنية ٢ : ١١٨ وارتشاف الضرب ١ : ٥٧ .

مذ من غير فرق ولغة بني تميم وغيرهم مذ .

قال : وإذا كانا مبتدأين جاء بعدهما خبرا لهما من الزمان مايكون جواب كم وما يكون جواب متى فتكون مع جواب كم لأول الوقت إلى آخره ومع جواب متى لأول الوقت .

قلت : الموضع الذى يكونا فيه اسمين على ضربين :

أحدهما : بمعنى الأمد فينتظم الوقت كله من أوله الى آخره وهذه هى التى يجاب بها كم .

الثانى : أن يكون لأول الوقت فعلى الأول تقول : لم أرك مُذُ يَومان أى أمد ذلك يومان فمذ مبتدأة ويومان خبرها ، وهى اسم الزمان والغرض السؤال عن عدد مدة الغيبة بكم فيجاب بعدد منكر ، ولو خصص جاز ، لان التخصيص لا يخرجه عن كونه مدة كما أن تخصيصها فى جواب كم لا يمتنع ، فاذا قيل كم غاب عنك ؟ قلت مذ يومان وان شئت مذ اليومان ، وتقول على المعنى الثانى مارأيته مذ يوم الجمعة المعنى : أول ذلك يوم الجمعة ، فهذا يحتاج إلى توقيت وتخصيص كما يحتاج إليه فى جواب متى ، فإذا قيل متى غاب ؟ قيل مذ يوم الجمعة .

قال ابنُ جنى : معنى الرفع أمد ذلك يومان فيكون قد اشتمل على الوقت كله
أى من أول الوقت إلى آخره / لأن ذلك صار غاية عدم الرؤية له ، ومعنى الجر ٤٠
التلفظ بالابتداء ، أى أول انقطاع الرؤية إياه من أول الوقتين ، ومتى جررت فان الرؤية لم تقع فى جزء من ذلك الزمان المذكور ، لأنك لو أظهرتَ فى لانكشف هذا المعنى ، ومتى رفعت المعرفة فى جواب متى جاز أن تكون الرؤية قد وقعت فى أول جزء من أول ذلك الزمان أو من جملته ثم انقطعت ، لأن الامد لو ظهر لانكشف هذا المعنى ، ولا يستعمل مذ ومنذ فى المستقبل أصلا ، فالحاصل أن جواب كم يقصد به العدد وجواب متى التعيين لا العدد (١) .

---

(١) انظر المحصل فى شرح المفصل ٢ : ١٤٦ ب .

وكلام النحاة فى مذ ومنذ مضطرب جدا ، ولعل المختار من أقاويلهم ماذكره الجزولى رحمه الله تعالى .

قال : والاسمية على مذ أغلب للحذف .

قلت : الحذف تصرف وهو بعيد عن الحروف إلا المضعف منه نحو رب ، ويدل على أن أصلها منذ عود النون إليها فى التصغير فانك تقول مُنَيْذ وفى الجمع أمناذ ، والفرق بينهما لا يظهر إلا عند اختلاف مابعدهما بالرفع والجر وذلك من وجهين أحدهما : إنك اذا رفعت مابعدهما كان الكلام جملتين على رأى ، وإذا جررت لم تكن مع مجرورها إلا من تمام الكلام الأول . الثانى : انك إذا رفعت جاز أن تقع الرؤية فى بعض ذلك الزمان وإذا جررت لم يجز .

وقد ذكر بعض النحاة : ان فيها ثلاث لغات : إحداها : أن يجريا مجرى واحدا والثانية : الرفع بهما على كل حال ولغة ثالثة : التفصيل فترفع مامضى وتخفض بمنذ على كل حال وتخفض بمذ الحاضر فقط .

٤١ واختلفوا / فى التى ترفع مابعدها حتى صارت مع مرفوعها جملة ، هل لها موضع من الإعراب ؟ فالجمهور على أنه لا موضع لها ؛ لأنها جواب لسؤال مقدر ، كأن قائلا قال : ماأمدُ ذلك ؟ ، وقال السيرافى : هى فى موضعِ الحال ، أى مارأيته متقدما أو مقدرا هذا الأمد (١) .

قال : واذا وليها ماليس بزمان قدر بينه وبينها زمان مضاف إليه لفظا ومعنى إن كان اسما أو فى حكمه وإن كان فعلا فالى مصدره معنى واليه لفظا .

قلت : قال ابن السراج : منذ انما صيغت لتليها الأزمنة فإذا وليها ماليس إياه مثل الفعل فإنما ذلك لدلالة الفعل على الزمان تقول مارأيته مذ خلقه الله تعالى التقدير مذ زمن خلق الله له وتقول مارأيته مذ قام زيد أى مذ زمن قيامه ومذ أنك قائم اى مذ زمن قيامك .

---

(١) انظر همع الهوامع ١ : ٢١٧ وشرح الكافية للرضى بحث مذ ومنذ ٢ : ١٢٣ .

وقوله أو فى حكمه يعنى أن وأن مع صلتهما فإذا قلت: مارأيته مذ أن الله خلقنى احتمل أن تكون أن فى موضع رفع ان جعلت مذ اسما ، واحتمل أن تكون فى موضع جر إن جعلتها حرفا ، ولا يجوز أن يقع بعدها مضمر جررت بها أو رفعت ، استغنوا عنه بعدة كما استغنوا بإليه عن حتاه ،وإن لم يظهر لها عمل فى اللفظ ، وان عطفت على معمولها اسما حملته على النصب فقلت مارأيته مذ أن زيدا قائم وليلتين.

قال الشلوبينى : غيرالجزولى يقول إنها اسم زمان أضيف إلى الجملة الفعلية والمعنى مذ زمان قام زيد ، مجرى قولك مذ قام زيد مجرى زمن معنى واليه لفظا ؛ لأن التقدير مذ زمن قام زيد ، زمن مضاف إلى قام فى اللفظ والى المصدر الذى ناب عنه قام فى المعنى ، وهذا مطرد فى كل مايضاف من أسماء الزمان إلى الفعل أو إلى الجملة الاسمية (١).

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٥ .

٤٢ /

بَـــابُ (القســـم)

القسم جملة توكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية ،ويرتبطان ارتباط الشرط والجَـــزاء .

قلت : القسم نوع من أنواع الكلام كالخبر والاستخبار فهو من عَوارض الجمـــلة وان وصف به المفرد فإنما ذلك لأنُ الجملة تصيره كالمفرد فى تحصيلِ الفائـــــدة لارتباطها بالجملة المقسم عليها ، كما تصيُرالجملة الشرطية فى حكم المفرد لارتباطها بالجزاء ،وهى من الجمل الإنشائية التى لايحتمل الصدق والكذب فقولك والله أصـــله بالله وبالله أصله أقسم بالله ،وقوله توءكد بها جملة أخرى يعنى الجواب ويرتبطـــان ارتبَاط الشرطِ والجزاء أى لايكتفى بإحَداهما دون الأخرى ، بل تصيرالجملتـــان كالجملة الواحدة كما فى الشرط والجزاء .

والقسم اسم بمنزلة النقص لامصدر، وقدخصص فى الاصطلاح بماذكر، وإنما لم يقتصر على أن يقول : إنه جملة توءكد بها جملة أخرى كما اقتصر الزمخشرى[1] لأنـــه يندرج فيه تكرار الجملة الواحدة ،للتوكيد ، لكنه قدكان يَستغنى بقوله الأخـــرى فإن الجملة الواحدة إذا كررت لم تصر أخرى فزادقوله يرتبطان ارتباط الشـــرط والجزاء ظنا منه أنه لايكفى قوله جملة أخرى ،ويَعْنى أيضا أن الجملة الأولى ، وكـــذا الثانية قد خَرجت كلُ واحدةٍ منهما عن الاستقلال كما فى الشرط والجزاء ، والجمـــلة كثيِرًا مايطرأ عليها مايجعلها فى حكم المفرد كحرف الشرط والقسم والجزاء والحـــال والخبر وغيرذلك ،وهذا النوع من التأكيدِ المعنوى النائب عن تكرار الجملة الأولى، ثم

٤٣ الجملة الثانية / قد توافق الأولى فى الايجاب وقد تخالفها ،بأن تكون نافيه[2] والأولى موجبـــة .

---

(١) انظر المفصل صفحة ٣٣٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٩٠ .

(٢) فى (ب) منفية .

معمل المسح الرقمي

قال : إلا أن الجملة الأولى منهما جاءت اسمية لافى موضع واحد بخلاف الجملة الأولى فى الشرط .

قلت : أخذ يفرق بين جملتى الشرط والجزاء وجملتى القسم والجواب ، اذا عرفت ذلك فنقول :

الجملة اما اسمية واما فعلية ، وكلاهما يستعمل فى القسم وإن كانت الفعلية أقعد ، إذ الفعل أدل على القسم ولذلك قلت : الجملة الاسمية فيه وهذا بخلافِ الشرطية فهذا فرق ، وقوله : لافى موضع واحد يعنى أن الجملة الشرطية لم تأتِ اسمية إلا فى موضع واحد وهو ما اذا كانت اداة الشرط فيه لولا ، ولاكذلك فى القسم بل ذلك فى مواضع كثيرة نحو : أيمُن اللهِ ولعمرك ، وعلىّ عهد الله وأمانة الله إلى غيرذلك ، فإن قلت : أليست الجملة الاسمية ما ابتدئ فيها بالاسم من غير نظرٍ إلى جَانب الخبر ؟ وإذا كان كذلك فالجملة الاسمية أيضا تكثر فى الشرط نحو من يكرمنى أكرمه ، فمن مبتدأة فتكون اسمية وكذلك سائر أدوات الشرط الاسمية فنقول كأنه أراد بالفعلية هنا ماكان أحد ركنيها فعلا .

قال رحمه الله تعالى : وربما حذفت إحدى الجملتين كما فى الشرط والجزاء للعلم بها .

قلت : الجملة الشرطية قد تحذف تارةً والجزائية أخرى كذلك هنا ، مثال حذف الشرطية ... تك أزرْك أى إن اعرفه أزرْك وكذلك قولك هل تكرمُنى اكرمك ومنه قوله تعالى : يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (١) أى إن تؤمنوا وتجاهدوا يغفر لكم وقال (٢)

....·. وإلّاتقيمُوا صَاغِرين الرؤُسَا (٣)

---

(١) الاية ٣١ من سورة الاحقاف .

(٢) يزيد بن الحذاق الشنى وانظر أمالى ابن الشجرى ١ : ٢٨٣ ، ٢٤١ وابن يعيش ٦ : ١١٥ والعقد الفريد ٥ : ٤٧٨ وحاشية الدمنهورى على متن الكافى صفحة ٤٢ .

(٣) عجز بيت وصدره : أقيمُوا بَنِي النُّعمانِ عَنَّا صُدُورَكُم .·. ....

٤٥ فى القسم إلا من الحرف وحده لأنه ألزم من غيره / لأن به ينفصل ويمتاز باب القسم عن غيره والحروف المعوضة ها التنبيه .

قال الرمانى : إنما جاز دخولها فى القسم لأنها حرف تنبيه [1] يحتاج إليه فى المواضع التى يحال بيانها على الفعل المحذوف وهو أحلف ونحوه ، فإذا قلت لا ها الله فها بدل من الباء ، وليس طريق بدلها بدل الواو منها لكن ها تضارع الباء من جهة أن الباء صلة للأفعال وها لتنبيه المخاطب لمابعدها فصارت مؤدية أيضا إلى مابعدها ، والزمخشرى [2] جعلها عوضًا من الواو دون الباء ، كأنه رأى أن الواو فرع فلم يجز حذفها إلا بعوضٍ ؛ لأنها لو حذفت وبقى عملها لساوت الباء التى هى الأصل ، والذى يدل على أن ها عوض من أحد الحرفين امتناع اجتماعهما فلما كان حرف القسم يوجد عند عدمها ويعدم عند وجودها فلاتقول لا ها والله وأيضا فلأنك إذا حذفت حرف القسم ولم تأت بها كان الوجه النصب وجاز الرفع ولم يجز الجر الا على ضعف ، فان جئت بها جررت لاغير ، ولولا ذلك لرفع أونصب ، فلما لم يكن مع ها الا الجر كما كان مع حرف القسم دل على أنه عوض منه .

قال الخليل : قولهم لا هَا الله ذا المقسم عليه ذا والتقدير : لا والله الأمر ذا ، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال [3] ولذلك لم يجز أن يُقاس عليه ، وقال غيره ذا من جملة القسم وهو توكيدٌ له كأنه قال : ذا قسمى بدليل أنهم يقولون : لا ها الله ذا لقدكان كذا فيأتون بالمقسم عليه وأنشد سيبويه : [4]

= والثواء : الاقامة ، اللبانة : الحاجة والمعنى : الأمر تقضى لبانات فى الحول الذى ثويت فيه ويسأم من أقام لطوله .

(١) (ب) انما عوضوا ها من حرف القسم حرف تنبيه .

(٢) جاء فى المفصل صفحة ٣٤٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ١٠٥ قال الزمخشرى وتحذف الواو ويعوض منها حرف التنبيه .

(٣) انظر سيبويه ٢ : ١٤٥ .

(٤) هو زهير بن أبى سلمى وأنظر ديوانه صفحة ١٥ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٥ والهمع ١ : ٧٦ والدرر ١ : ٥٠ والمقتضب ٢ : ٣٢٣ والخزانة ٢ : ٤٧٥ / ٤ : ٢٠٨ ، ٤٧٨ .

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَمًا ∴ فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ كَيْفَ تَنْسَلِكُ (١)

والأصل تعلم لعمر الله للأمر هذا الذى أخبرك به ،وفى ها الله ثلاث لغــات أكثرها أن يقولوا : لاها اللّه بالجمع بين ساكنين الثانية ،لا ها اللهِ باسقاط الألـف

٤٦ / لالتقاء الساكنين ،الثالثة : وهى أقلها (٢) لا ها ألله بالهمز ،وأما همزة الاستفهام فنحو قولك آلله لأفعلن ، ودليل كونها عوضا أنه لايجمع بينهما فلاتقول · آو اللـه وأنك لاتنصب الاسم بعد ها ولاترفعه كما يجوز نصبه ورفعه إذا لم تدخل همـــزة الاستفهام ·

وأما قطع همزة الوصل فنحو أفأ لله لتفعلن ، ودليل العوضية تعاقب همـزة الوصل مع حرف القسم ، فمتى وجد أحدهما لم يوجد الآخر ، وأنك إذا لم تقطع همـزة الوصل نصبت أورفعت فإذا قطعت الهمزة لم يوجد الا الجر ·

قال رحمه الله تعالى : واما جائز فيه النصب والجر وهو ماعرى عن الحـرف والعوض ،وليس جائزا أن يبتدأ فى ذلك الموضع والوجه فيه النصب ·

قلت: اذا لم يذكر فى القسم حرف الجر ولاعوضه ،فاما أن يجوز الابتـداء به أو لايجوز ، فإن لم يجز ففيه وجهان : النصب والجر والنصب هو الوجه وذلك قولك الله لأفعلن لايجوزُ الرفع ؛ لأن الرفع إنما يكون على الابتداء وحينئذٍ يكون الخـبرُ محذوفا إلا ماجاء من قولهم علىَّ عَهْدُ الله لأفعَلَنَّ ،وماكان مثله مما يكون الخبر فيـه علىَّ ، وحذف الخبر الذى لم يستعمل إظهاره لايكون الافيما سمع ، لأن الأصل فى كل محذوف ان يجوز اثباته ولايجوز خلاف ذلك إلا أن يُسْمَعَ ،وأيضا فالذى يمكـن إضماره هنا على أنه خبر إنما هو قَسَمِى ،لكنه لايفيد لأنه قدعلم أن اسم الله قسم لكـل أحدٍ ، ولما تعذر تقديرالخبر تعذر المبتدأ ،ولما تعذر الابتداء تعذر الرفع ؛ إذ

---

(١) والشاهد فيه الفصل بين "ها" التى للتنبيه وبين ذا الاشارية بقوله " لعمر الله " ·

(٢) (ب) وهى الأصل ·

لامدخل لغير الابتداء هنا فتعين النصب أو الجر على ضعف .

قال الشلوبينى : والذى أقول : إن الرفع هنا جائز قياسا ؛ لأن هـــذا
٤٧ الباب كثر فيه حذف الخبر وأيضا / فكما أن الأصل فى كل خبر أن يجوز إظهــاره كذلك الأصل فى كل منصوب ان يجوز إظهار عامله ، فكل واحد من الرفع والنصب فــى هذا قد فارق أصله من جواز الإظهار ، فكما لم يقل أحد أن النصب مقصور على السمــاع كذلك ينبغى أن يقال فى الرفع ، فأنا أجيز فى هذا الرفع خلافا للجزولى ؛ لأن حذف الخبر وكونه لم يظهر كثير فيه ولأنه كالنصب سواء ، وانما قال والوجه فيه النصـــب ؛ لأن الجر بإضمار الجار من غير عوض قليل وضعيف فى القياس (١) .

وعلى قولنا ان الرفع فيه جائز فالنصب فيه أيضًا هو الوجه ؛ لأن أصل القســم ان يكون بالفعلِ ونحو أقسم أو احلف متعديين بحرف الجر ، ثم يضمر الفعل ويحذف حرف الجر ، فيصل الفعل المحذوف فالنصب أقرب إلى أصل الباب من الجـــــر قال الشاعر : (٢)

أَلا رُبَّ مَنْ قَلْبِى لَهُ اللَّهَ نَاصِحٌ ∴ .... (٣)

ووجه الجر على ضعفه قياسه على رُبَّ فى قوله : (٤)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٦ .

(٢) هو ذو الرمة وانظر الى ملحقات ديوانه صفحة ٦٦٤ وهو من شواهد سيبويـــه ١ : ٢٧١ / ٢ : ١٤٤ والمخصص ١٣ : ١١ وابن يعيش ٩ : ١٠٣ .

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ وَمَنْ هُوَ عِنْدِى فِى الظِّبَاءِ السَّوانِحِ
والمعنى : ألارب من قلبى له بالله ناصح ، أى أحلف بالله فحذف حـــرف الجر الذى هو الباء والشاهد فيه هنا تنكير " من " ووصفها بقوله له ناصح كما أن لفظ الجلالة فى البيت منصوب على نزع الخافض وهو باء القسم .

(٤) هو رؤبة وانظر ديوانه صفحة ٣ وانظر شرح شذور الذهب صفحة ٣٨٨ والتصريح ٢ : ٣٣٩ وامالى ابن الشجرى ١ : ٣٦٦ والانصاف لابـــــن الانبارى صفحة ٢٥٩ وشواهد التنصيص للعباسى ١ : ٦٣ .

بَلَدٍ عامِيَّةٍ أعْمَاؤُهُ ∴ .... (١)

وقال الخليل : فى لاهِ أخوك إنما هو لله أخوك وقولهم : لقيته أمسِ إنما هو بالأمس (٢)
وقال سيبويه : تنصبه كما تنصب حقا إذا قلت : ذاهبٌ حقا وتجره كما تجر حقا إذا قلت : إنك ذاهبٌ بحق (٣) . ولم يكثر الحذف وابقاء الجر إلا فى اسم الله تعالى لكثـرة استعماله ، واختصاصه بأشياء وذلك أنَّ حرف الجر من الكلمة المجرورة من وجه كالجزء ، وكالجزء من الفعل من وجه ، فحذفه كحذف جزء من كل واحد منهما ، ولأن فى إبقـاء عمله بعد حذفه إشعارا بقوته وهو أضعف العوامل .

قال : وإما جائز فيه النصب والرفع وهو ماعري من الحرف والعوض ، وكـان جائزا أن يبتدأ فى ذلك الموضع والنصب فيه أوجه .

٤٨ قلت/ مثال هذا :

..... يَمِينُ اللهِ أبرَحُ قاعِدًا ∴ .... (٤)

وأمانة الله لأفعلن تروى برفع يمين ونصبه واستظهر بقوله وهوماعرى عن الحرف والعوض على قولك والله وعلى لاها الله ، وكان جائزا أن يبتدأ فى ذلك الموضع ، لأن الرفـع فى هذا مسموع من العرب ، ولأن الخبر هنا لو ظهر لأفاد ؛ لأن كون يمين اللـه وعهد الله لازمة للحالف ، مما يجوز أن يجهل فأفاد بخلاف الله لأفعلن فانه صريح فـى القسم ، وعنده أنه لولم يسمع الرفع لم يجز الابتداء ، قوله : والنصب أوجه ، لأن النصـب

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ كأنَّ لونَ أرضِهِ سمَاؤُهُ

والشاهد فيه قوله : وبلد ، حيث حذف حرف الجر الذى هو رب وأبقى عملـه ويروى : وبلد مغبرة أرجاؤه .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٤٥ .

(٣) انظر الكتاب ٢ : ١٤٤ .

(٤) سبق شرحه بالجزء الأول صفحـة ٤٩٧ .

أقرب إلى أصل الباب ؛ لأنَّ أصلَ الباب أن يكون بأقسم أو أحلف ، وأنت إذا نصبت قدرت الفعل واصلا بحرفِ الجر ، ثم يحذف حرف الجر ويوصل الفعل المقدر كما يوصل الظاهر فى قولك اخترت الرجالَ عمرا ، والجر والرفع مخالفان لما عليه الباب ، فلذلك كان النصب أوجه ، ولك أن تنصبه بفعلٍ متعدٍ بنفسه مفهوم من سياق الكلام كأنه قال : ألزم نفسى أمانةَ الله ويمين الله وكان النصبُ جائزا من وجهين فكان أوجه .

قال رحمه الله تعالى : وإما لازم فيه الرفع وهو أيمُن الله وفيه لغات .

قلت : التزم النحاة فيه الرفع لأنه كذلك سمع كثيرا ، فاقتصروا عليه ، وأما لغاتها فمنها : إيمن الله بفتح الهمزة وكسرها ، وأَيم الله بحذف النون وفتح الهمزة وإيم الله بحذف النون وكسر الهمزة ، ومُ الله مضمومة ومِ الله مكسورة ومُنُ الله ، وأيمُن من الأسماء التى لا تستعمل إلا فى القسم ، ولم يسمع فيه إلا مرفوعاً مضافاً إلى اسم الله تعالى وهو مفرد عند سيبويه (١) مشتق من اليمن ، وهو القوة والبركة وهمزته للوصل . وزعم الفراء أنه جمع يمين فهمزته قطع ووزنه أفعل (٢) ، والأول أظهر / لأنه قد روُى فيه الكسر فلا يكون جمعا ، وسقوط همزته فى الدرج ، يدل على أنها همزة وصل . قال الشاعر : ٤٩

.... وفريقٌ ليمْنُ اللَّهِ مَا نَدْرِى (٣)

وإنما فتحت مع أنها وصل لشبهه بالحرف فى عدم تمكنه بلزومه موضعا واحدا من الكلام ولما عرف موضعه من الكلام خفف من غير وجه .

قال رحمه الله تعالى : ولعمرك باللام .

قلت : هذا أيضا مما التزموا فيه الرفع على الابتداء لأجل لام الابتداء والخبر محذوف والتقدير لعمرك ما أقسم به ، والتزم فيه الحذف لطول الكلام بالجواب مع كثرة الاستعمالِ وفتحت عينه فى القسم لذلك .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٧٣ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٧٤٥ .

(٣) سبق شرحه صفحة ١٨ .

قال رحمه الله تعالى : وإما لازم فيه النصب وهو عمرك وقعدك ، وليس يتمحض هذا للقسم بل يشوبه سؤال .

قلت : متى حذفت اللام من لعمرك نصب على المصدر وهو من المصادر غير الجارية على الفعل ، لأن فعله عمر والتقدير أسأل الله عمرك أي تعميرك ، وقيل التقدير : أسألك عمرك الله أي تعميرك الله أيْ باعتقادك بقاء الله فعمرك مفعول ثان ، واسم الله تعالى منصوب بالمصدر على التأويل الثاني ، قال عمر بن أبي ربيعة :(١)

.... ∴ عَمْرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ(٢)

ويجوز في اسم الله تعالى الرفع على الفاعلية بالمصدر ، وقعدك الله مثله قال الشاعر :(٣)

فَقِعْدَكِ أَلَّا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً ∴ ....(٤)

وقوله : لا يتمحض هذا للقسم أي لا يستعمل للتوكيد فقط ، بل فيه مع ذلك نوع طلب ومسألة واستعطاف كأنه قال : بعمر الله أخبرني كيف يلتقيان ، وكذلك قعدك الله لا فعلت أي إثباتك ، ومنه قواعد البيت لثباتها أي باعتقادك بقاء الله ودوامه .

٥٠ قال / الشلوبيني : اعتذر عن ذكر هذا في القسم وليس منها ، فإنه ليس هنا قسم ، وإنما هو سؤال يتضمن ما يقسم به في المعنى فأشبه القَسَم وليس به ، فإن القَسَم

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٥٠٣ والخزانة ١ : ٢٣٨ والمقتضب ٢ : ٣٢٩ والاغاني لأبي الفرج ١ : ٩٠ وابن يعيش ٩ : ٩١ .

(٢) عجز بيت وصدره :
أيها المنكحُ الثريَّا سُهَيلًا ∴ ....

(٣) هو متمم بن نويرة اليربوعي الصحابي وانظر المقتضب ٢ : ٢٢٨ والمنصف ١ : ٢٠٦ والخزانة ١ : ٢٣٤ / ٢ : ٢١٤ والهمع ٢ : ٤٥ والدرر ٢ : ٥٥ ، والمفضليات للضبي صفحة ٢٦٩ .

(٤) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ وَلَا تَنْكئِي قَرْحَ الفُؤادِ فَيَيْجَعَا

جملة خبرية يؤكد بها ،فقول المؤلف وليس يتمحض هذا للقسم بل يشوبه سؤال قول فيه تسامح والصواب أن هذا ليس من القسم فى شىء وإن كان مضارعا له بتضمنه ماتقسم به فى المعنى (١) .

قال رحمه الله تعالى : وجواب القسم يكون فى الإيجاب بان مخففة ومثقلة والكلام

قلت : والحروف التى يتلقى بها القسم ثلاثة : ان واللام وحرف النفى ، وإنما احتيج إلى الحرف ، لأن الجملةَ مستقلة بنفسها فلاتصيرفى حكم المفرد إلابأمر زائد وذلك هو الحرف هنا كما فى الشرط والجزاء ،ثم لاتخلو الجملة الواقعة جوابا من أن تكون فعلية أو اسمية وكلاهما إما أن يكون موجبًا أو منفيا ،فالموجبة الاسمية يربطها حرفان ان مثقلة ومخففة ولام الابتداء و والمنفية يربطها ما وان فى معناها ولا ، وأما الفعلية الموجبة فيربطها اللام وحدها أو اللام مع النون .

قال : ومواقع اللام ثلاثة : المبتدأ والفعل المضارع مقرونا بنون التوكيد على رأى ويجوز تعاقبهما على رأى ،والفعل الماضى بشرط توسط قد بينهما ظاهرة أومقدرة .

قلت : مثال المبتدأ واللهِ لزيدٌ قائم ،ومثال الفعل الماضى والله لقد قام فلابد من اللام ،وقد يحذف أحدهما لفظا ويراد معنى ،وحكى سيبويه (٢) : واللهِ لكذبتَ قال امرؤ القيس (٣) :

حلفتُ لها بِاللهِ حلفةَ فاجرٍ ∴ لناموا فما إنْ منْ حديثٍ ولا صالِي (٤)

٥١ وقال تعالى : " قدْ أفلحَ منْ زكاها (٥) / أى لقد أفلح ،وأما الفعل الحاضر فيجاب باللام نحو واللهِ ليقوم زيد الآن وهو قليلٌ ،وإنما يكثر إذا كان فى خبر إن نحو واللهِ

---

(١) الشرح الصغيرلوحة رقم ١٢٧ .

(٢) فى سيبويه ١ : ٤٥٤ وسمعنا من العرب من يقول والله لكذبت .

(٣) وانظر ديوانه صفحة ٣٢ والهمع ١ : ١٢٤ / ٢ : ٤٢ والدرر ١ : ٩٦ / ٢ : ٤٨ وابن يعيش ٩ : ٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ والخزانة ٤ : ٢٢١ .

(٤) قال فى الدرر ٢ : ٤٨ وفى عبارة بعضهم ان ذلك ضرورة والاصح أنه شاذ والشاذ لاينافى الفصاحة .

(٥) الاية ٩ من سورة الشمس .

إِنَّ زيدًا لَيقُومُ الآن ، وأما المستقبل فيجاب باللام والنون مما ، وإنما لزمت النون للفرق بينه وبين الحاضر ، وقيل للفرق بين لام القسم ولام الابتداء ، وقوله على رأى هو رأى البصريين ، وأجاز الكوفيون (١) واللهِ ليقُوم زيدٌ وأنشدوا : (٢)

الَى ابْنُ أوسٍ حَلفَةً ليردَّنِى ∴ .... (٣)

بفتح اللام ورفع الدال ، وأجازوا أيضا والله يقومن زيد وأنشدوا : (٤)

وَقتيلِ مرةَ أثْأرَنَّ فإنَّــــهُ ∴ فرْغٌ وإنَّ أخاكُم لمْ يُثْأرِ (٥)

ويجوز تعاقبهما على رأى وهو مذهب الكوفيين الذى تقدم ومما أنشدوا أيضا (٦)

لَيْتَ شِعْرِىَ وأشْعُرَنَّ إِذَا ما ∴ قرّبُوهَا مَنشُورةً ودُعِيتُ (٧)

وأنشد (٨) الفـراء : (٩)

---

(١) انظرفى هذه المسألة شرح الكافية للرضى ٢ : ٣٣٩ ٠

(٢) هو زيد الفوارس بن حصين وانظر الخزانة ٤ : ٢١٨ والهمع ٢ : ٤٢ والدرر ٢ : ٤٦ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صفحة ٥٥٧ والمقرب لابن عصفور صفحة ٤٤ ٠

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ إِلى نِسْوةٍ كأنهن مَفَائِدُ
والمعنى : حلف هذا الرجل حلفة ليأسرنى ثم يمتن على فيردنى الى نسوة كلهن مساعير لاحتراقهن وجدابى وغماعلى ، ففعلت أنابه مثل ما هم به هو بعد أسره ٠

(٤) هو عامر بن الطفيل العامرى وانظر الهمع ٢ : ٤٢ والدرر ٢ : ٤٧ ٠

(٥) فرغ الرأس: هو العالى فى الشرف ٠

(٦) هو السموءل بن عاديا الغسانى اليهودى وانظر الاشمونى ٥٠٠ (٩٦٥) ويس ٢ : ٢٢١ والعينى ٤ : ٣٣٢ ٠

(٧) والشاهد فيه " أشعرن " حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار من معنى الطلب والشرط ونحوهما قال الشيخ يس ٢ : ٢٢١ وهو غاية فى الندرة ٠

(٨) انظر معانى القرآن للفراء ١ : ٦٦ / ٢ : ١٣١ ٠

(٩) هو الكميت بن معروف وهو شاعر مخضرم وانظر شواهد معانى القرآن للفراء ١ : ٦٦ / ٢ : ١٣١ وانظر العينى ٣ : ٢١٥ / ٤ : ٣٠ والاشمونى =

لَئِن تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَىَّ بيوتُكُمْ ∴ لَيَعْلَمَ رَبِّي أنَّ بَيْتِي أوْسَعُ (١)

وقد قرأ قنبل " لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ " (٢) وقيل إن أبا على الفارسى كان يجوّز التعاقب بينهما (٣) .

قال رحمه الله تعالى : ويجاب النفى بما وبان فى معناها وبلا ويجوز حذف لا .

قلت : وأما الجملة الفعلية المنفية فلايخلو الفعل من ثلاثة : فالماضى تدخل عليه ما فتقول : واللهِ ماقام زيد وإنْ نحو واللهِ إنْ قام زيدٌ ، وقد دخلت لا على ماضى اللفظ المستقبل المعنى نحو واللهِ لاقمت ،والحالية تجاب بلا نحو والله لا يقوم زيد ، وقد تدخل ما أيضا على المضارع فتقول واللهِ مايقوم زيد فيماحكاه ابن جنى (٤) ، وقد أجابوا أيضا بلم ولن قال (٥) :

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ ∴ .... (٦)

= ٤٩٦ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ والتصريح ٢ : ٢٥٤ والخزانة ٤ : ٢٢٠ ، ٥٤٥ ، ٥٤٥ وانظر معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ٢٢٣ ولم ينسبه .

(١) والشاهد فيه " ليعلم " اذ أصله ليعلمن بنون التوكيد فحذفها .

(٢) الاية ١ من سورة القيامة والقراءة بحذف الالف هى قراءة قنبل والبزى وانظر التيسير صفحة ٢١٦ واتحاف فضلاء البشر صفحة ٤٢٨ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢ : ٣٣٩ .

(٤) انظر همع الهوامع ٢ : ٤١ .

(٥) هو المرار بن سعيد الأسدى وانظر مجالس ثعلب صفحة ١٥٩ والخزانة ١ : ٢٦٢ واللسان بيد ٣٣٩ .

(٦) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَلَابَيْدَانِ نَاجِيَةً ذَمُولَا

واستشهد به على استعمال " لن " محل لا وانظر التعليقات الوفية ١ : ١٣٢ .

ويجوز حذف حرف النفى وهو لا قال الشاعر :

تَاللهِ تَبقَى عَلَى الأَيامِ ذُو حَيَدٍ ∴ .... (١)

وقال امرؤ القيس :

٥٢ / فَقُلتُ يَمِينَ اللهِ أَبرَحُ قَاعِدًا ∴ .... (٢)

وإنما جاز الحذف لارتفاع اللبس ، لأنه قد علم أن الفعل الموجب تلزمه اللام والنون وإذا لم يكونا فيه علم أنه غير موجب.

قال الصيمرى : لاتحذف إلَّا لأحدها ،ولم يحذفوا "ما" لأنها عاملة فى الاسم والخبر ،فلاتحذف ويبقى عملها لضعفها ولاتحذف ويبطل عملها لمانيه من اجتماع تغييرين .

وهذا الذى ذكر إنما يكون إذا دخلت على المبتدأ والخبر ،فلاتتجه فى الفعل إلا أن يقول : ولم تحذف أيضًا فى الفعل طردا للباب.

وقال السيرافى : كأن " ما " فى النفى نظيره إن فى الإيجاب ؛ لأن الأكثر دخولها على الأسماء والأخبار، ولا نظيره اللام ؛ لأن دخولها على الأفعال فى النفى كدخول اللام فى الايجاب (٣) .

قال رحمه الله تعالى : وربما حُذفت الجملة الفعلية القَسَمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها .

قلت : مثاله قولهم : لاأفعل ذلك عَوضَ العَائِضِين (٤) ولاأفعل ذلك دَهرَ الدَّاهِرِين (٥) والأصل أقسم بالله لاأفعل ذلك عوضَ العَائِضِين نحذف اقسم بالله ، لأن عوضَ العَائِضِين ودَهرَ الدَّاهرين تأبيد يقوم مقام مافى القسم من التأكيد فلما كان عوض لايستعمل إلا فى القسم وهو من أسماء الدهر، وفيه الضم والفتح ولايستعمل

---

(١) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٤٩٨ .

(٢) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٤٩٧ .

(٣) انظر شرح السيرافى ٤ : ٨

(٤) عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل ابدا الا أنه مختص بالنفى ،وهو مثل لاأفعل ذلك أبدا وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٤٣ .

(٥) قيل ولاآتيه وهو الداهرين بمعنى لاأفعله أبدا وهو مثل. وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٩١ .

إلا فى النفى ، وهو لاستغراق المستقبل نظير قط فى استغراق الماضى ، فعوض زمان وهو من معمولات الفعل الواقع جواباً ، وهو لا أفعل ، فحذف القسم للعلم بأن عوض لا يكون إلا حيث القسم ، فلولا عوض لما حذف القسم فكان دالا عليه كما ذكر .

٥٣ قال رحمه الله تعالى : وربما أنزل الظرف المذكور أو حرف تصديق منزلة القسم المحذوف من الجواب توطئة للجواب .

قلت : الظرف المذكور هو عوض يقطع عن الإضافة ويبنى على الضم فيقال عوض لأفعلن كما قال : (١)

.... ∴ بأسحم داج عوض لا نتفرق (٢)

إلا أن القسم فى هذا البيت مذكور وهو بأسحم ، وقوله أو حرف تصديق مثاله جير لأفعلن فتقيم الحرف مقام القسم ، قال صاحب الصحاح (٣) عوض يجرى مجرى القسم وقال صاحب الصحاح : جير قسم للعرب ومعناه حقا ، وقوله : من الجواب متعلق بأنزل ، وقوله توطئة للجواب يعنى أن الظرف المذكور إذا فعل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ولكنه قدم للتوطئة للجواب دون قسم من حيث كان دالا على

---

(١) هو الأعشى وانظر ديوانه صفحة ١٥٠ والجمل للزجاجى صفحة ٨٧ والخصائص ١ : ٢٦٥ وابن يعيش ٤ : ١٠٧ ، ١٠٨ والخزانة ٣ : ٢٠٩ والهمع ١ : ٢١٣ والدرر ١ : ١٨٣ .

(٢) عجز بيت وصدره :
رضيعى لبان ثدى أم تحالفا ∴ ....
يمدح الشاعر المحلق وقصته معه مشهورة وقوله : رضيعى لبان " يعنى أن الشدى الذى بات يصطلى النار من المحلق هو هو رضيعا لبان أى رضعا من لبن واحد والمحلق بكسر اللام هو عبد العزى بن حنتم وهو لقب غلب عليه ، اسحم داج : أى تحالفا فى ظلمة الليل الشديد السواد وقيل الرحم أى تحالفا فى ظلمة الأحشاء ، وقوله عوض لا نتفرق ، ابدا ظرف للمستقبل ، تقول لا أفعله عوض العائضين كما أن قط ظرف لاستغراق الزمان الماضى فى قولك ما فعلته قط .

(٣) فى (ب) "صاحب العين" .

مايدل عليه القسم ولذلك زيد في الكلام حرف تصديق وقدم على الجواب توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان دالا على مايدل عليه القسم من حيث كان تصديقا وتحقيقا ، كما كان القسم تصديقا للجواب وتحقيقا له .

قال الشلوبيني : والصواب أن الظرف في ذلك : مقسم به ؛ لأن الدهر يقسم به كثيرا ، ولايصح أن يكون الظرف في ذلك معمولا للفعل الواقع جوابا ؛ لأن الروابط وحروف الصدور لايتقدم عليها ماهو في حيزها [1] .

ويمكن أن يريد : ليكون الجواب المذكور جوابا لقسم غيرمذكورأو لأمر يقوم مقامه ؛ فانك لوقلت: لأفعلن من غيرأن يتقدم قسم أو مايقوم مقامه لم يكن جوابا ولذلك قيل للكلام الذى يتقدم على الجواب توطئة للقسم كقوله تعالى : لَئِنْ أَشْرَكْتَ

٥٤ لَيَحْبَطَنَّ [2] وأكثر ماتأتي هذه الموطئة مع حرف الشرط / وعلى رواية مَن قال منزلة القسم المحذوف من الجواب فمعناه أن الظرف المذكورأنزل من الجواب منزلة القسم من الجواب ،وقوله توطئة معناه أن الظرف إذا فعل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ولكنه قدم توطئة لمجيء الجواب [3] دون قسمٍ ليكون دالا على مايدل عليه القسم من التوكيد ، ولذلك زيد حرف التصديق وقدم على الجواب توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان تصديقا وتحقيقا له .

٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم١٢٨ .

(٢) الاية ٦٥ من سورة الزمر .

(٣) (ب) القسم .

بابُ المفعولِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُـــــــهُ

حكم هذا الباب أن يحذف فيه الفاعل ، إما جهلًا به وإما إبهامًا وإما احتقارًا وإما تعظيمًا وإما إيثارًا لغرض السامع وإما إيجازًا وإما للتفصيل وإما للتوافق وإمـــا للتقارب وإما للعلم .

قلت : اعلم أن هذا الباب مغيرعن أصله مستعارعن موضعه خلافًا لمن زعم أنـه مستقل غيرمنقول من أصل بل هو أصل محتجابأن من الأفعال مابنيت كذلك ولم تبـن للفاعل أصلا نحو غُبِنَ (١) الرجل وجُنَّ (٢) ووُضِعَ فى تجارته (٣) والاول هو المعتمـد لاجتماعهم على تسميته مفعولا والمفعول ثان عن الفاعل لامحالة ؛ ولأن الفعـــل فى المعنى واقع به لاصادر عنه ،غيرأن أحكامه أحكام الفاعل ،يرتفع من حيث يرتفـع ، ويجب فيه تقديم الفعل كمايجب فى الفاعل ، وقد وقع فيه ثلاث تغييرات : حذف الفاعل ، والـذى سوغ حذفه أحد الأغراض التى ذكر : الأول : الجهل به بأن ترى رجلا معروفا قد قتل ولاتعرف قاتله فتقول قُتل / فلان لتخبر. بقتله من لايعرف ذلك بعد . الثانى: أن ٥٥
تعرف القاتل لكن تقصد اخفاءه أو تستره خوفا عليه . الثالث : أن يكون المقتول عظيم القدر جليل الخطر والقاتل خسيس فتقول قُتل الأميرُ ولاتعرج على من قتله لخسته كما تقول قُتل عمرُ بنُ الخطاب وعلى بنُ أبى طالب عليه السلام (٤) فلحقارته لم ترد أن يجرى ذكره فى الكلام مع ذكر الشريف الرابع : ان يكون الأمر بالعكس ،بأن يكون القاتل عظيمـــًا

---

(١) غبن : غبنه فى البيع غبنا غلبه ونقصه والرجل مر به وهو نائم فلم يره ولم يفطـن له وانظرالمعجم الوسيط ٢ : ٦٥٠ .

(٢) جن : بفتح الجيم استتر وجن الظلام اشتد وجن بالجيم المضمومة جنا وجنونـا وجنة ومجنة زال عقله ويقال جن جنونه مبالغة . وانظرالمعجم الوسيط ١ : ١٤١ .

(٣) وضع فى تجارته :: وضع الرجل يوضع ضعة ووضيعة وضع فيها فهو موضــوع فى تجارته يقال لايزال فلان موضوعا فى تجارته وهذه الصيغة اكثر من وضـع وانظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٥١ .

(٤) (ب) رضى الله عنهم .

كالسلطان فلكونه عظيما صُنْت اسمه عن الابتذال ومن هذا النمط " وقيلَ ياأرضُ ابلعي ماءَكِ وياسماءُ أقلعي وغيضَ الماءُ وقُضيَ الأمرُ " (١) . الخامس: أن تعلم أن السامع لاغرض له في ذكر الفاعل بل غرضه يكون متعلقا بالمفعول لاغيرها السادس : الايجاز والاختصار وهو ظاهر . السابع : التفعيل ، وعني بالتفعيل التقطيع للشعر أي لاقامة الوزن كقول الشاعر : (٢)

وما المالُ والأهلونَ إلّا ودائعٌ ∴ ولابدَّ مِنْ يومٍ تُردَّ الودائعُ

ويقال ان الخليل أول ماسمى العروض التفعيل . الثامن : التوافق وهو أن يتفق حرف الروي حتى لايكون البعض مرفوعا والبعض لايكون كذلك . التاسع : التقارب يعني به تقارب الاسجاع بعضها من بعض ، فان ذلك مقصود كقوله يُخرج الملأُ ويُحتطب الكلأُ ، وهُزم الملأُ واجتُلي الخلأُ (٣) وجيء بالفرح بعد الترح ، ونزل المطر وعُدم الكدر ، وقُنع الشباع وأُطعم الجياع ، فلو ذكر الفاعل في هذه الأسجاع لزادت عدة احدى القفرتين على الأخرى فلايحصل التوافق فحذف الفاعل لتتقارب السجعتان ويتوافق إعرابها . العاشر : أن يكون معلوما للمخاطب ، فلايكون في ذكره فائدة .

٥٦ / قال رحمه الله تعالى : ويقام شيء آخر مقامه .

قلت: هذا التغيير الثاني وهو أن يرفع المفعول بعد أن كان منصوبا ، فالحذف مشروط بأن يقام غيره مقامه لئلا يبقى الفعل بلا فاعل ، فيكون حديثا عن غير محدث عنه وذلك باطل فيرفع لفظا نحو ضرب زيد أو معنى مر بزيد ويدخل فيه المعتل والمبني . وانما وجب رفعه لأنه أسند إليه الفعل مثل إسناده إلى الفاعل فارتفع إذ لايشرط في الفاعل النحوي أن يكونَ قد صدَرَ عنه الفعل ، ألا ترى أنه

---

(١) الاية ٤٤ من سورة هود .

(٢) هو لبيد وأنظر ديوانه صفحة ١٧٠ وأسرار البلاغة للجرجاني صفحة ١٣٦ .

(٣) اجتلى القوم عن الموضع تفرقوا . وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٣٢ .

يرتفع فى النفى كما يرتفع فى الإيجاب وإعطاء النائب حكم المنوب عنه شائع فى العربية كحذف المضاف وإعطاء المضاف اليه اعرابه .

قال سيبويه : والفاعل والمفعول فى هذا سواء ، يرتفع كما يرتفع الفاعل ، لانك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل (١) .

قال : والمقام مقامه إما مفعولٌ به وإما مطلق لبيان النوع أو لعدد المرات ، وإما فيه متمكنا واما مجرور .

قلت : هذه جملة المفاعيل التى يجوز أن تقام مقام الفاعل فى هذا الباب : الأول : المفعول به نحو ضُرب زيد وأُكرم عمروٌ وهو أقواها فى ذلك ؛ لأنه يلى الفاعل فى المرتبة ؛ إذ الفاعل مصدر الفعل ، والمفعول به مورده فمن الفاعل ينشأ وإلى المفعول ينتهى . الثانى : المطلق الذى يذكر لبيان النوع وهو المختص نحو سير بزيد سيرٌ شديدٌ ، وسير به السيرُ الذى تعرف ، وسير به سَيرُ الابل ، والذى لعدد المرات هو المحدود بالهاء نحو ضُرِبَ ضَرْبةٌ ، وأما المبهم فلا يقام مقام المفعول لأنه

٥٧ معلوم من لفظ الفعل إذ كان / الفعل يدل على مصدره ويتضمنه فلا يكون فى الإسناد إليه فائدة زائدة على ما أفاد المفرد بخلاف المختص والمحدود فإن فيه معنى زائدا على ما دل عليه لفظ الفعل .

قال ابنُ السراج : إنْ وصفت المصدر فقلت شديدٌ فالوجه الرفع لأنك لما نعته قربته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن فى المصدر (٢) .

الثالث : المفعول فيه بشرط أن يكون متمكنا يصح رده إلى المفعول به على السعة قبل أن يرفع لأنه ما دامت " فى " مقدرة فيه لم يجز إقامته مقام الفاعل ؛ لأنه يكون الفعل واقعا فيه ومسندا إليه ، هذا خلف وذلك نحو سير بزيد يومان فرسخين أو سير بزيد يومين فرسخان . الرابع : الجار مع المجرور كما فى قولنا سير بزيدٍ يومين

---

(١) انظر الكتاب ١ : ١٤ .

(٢) انظر الاصول ١ : ٤٠ .

فرسخين سَيْرا شديدًا بنصب الثلاثة ، لأنك أقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ، وجاز أن تقيم المجرور مع الباء مقامه ولم يجز مع فى المقدرة فى الظرف ؛ لانَّ الباء هي التى أوصلت الفعل إِليه بخلاف فى فإنها دالة على الظرفية ، وأن الفعل واقع فيه والفاعلية تنافى الظرفية ، وقد استظهر بقوله متمكنا عن غير المتمكن نحو عندك ؛ لأنك لاتقيمه مقام الفاعل فلاتقول : جلس عندك برفع عندك على إقامته مقام الفاعل ؛ لأن إقامته مقام الفاعل توجب له الرفع وعدم تمكنه ينفيه .

قال رحمه الله : فإِذَا وُجِدَ المفعولُ به لم يقم سواه ، وإِذا عُدِم تساوت مراتب البواقى فى الجواز .

قلت : مهما ظفر بالمفعول به لم يقم غيره مقام الفاعل ، وإنما كان أولى بذلك من غيره ؛ لأن الفعل يصل إِليه بنفسه كما يصل إِلى الفاعل بخلاف الظرف وغيره ، وأيضا فالفاعل يوجد الفعل / والمفعول يحفظه ألا ترى أن المفعول به قد أقيم مقامَ ٥٨ الفاعل (١) فى أفعال لم تُبْنَ قط للفاعلِ من نحو عُنيتُ بحاجتك .

وقال الكوفيون (٢) المختار إِقامة المفعول ويجوز إِقامة غيره مع وجوده ومنه قوله تعالى " لِيَجْزِىَ قومًا بِماكانُوا يكسِبُون " (٣) ، وننجى المؤمنين " (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

فلوْ ولدَتْ قفيزةُ جِرْوَ كلْبٍ ∴ لسُبَّ بذلِكَ الجِرْوِ الكلابَا

---

(١) (الفاعل) اضافة من (ب) وقد كتب فى (أ) المفعولة ثم شطبها دون اشارة

(٢) انظر فى هذه المسألة رضى الدين فى شرح الكافية ١ : ٨٤، ٨٥ والتصريح على التوضيح ١ : ٢٩٠، ٢٩١ .

(٣) الاية ١٤ من سورة الجاثية .

(٤) الاية ٨٨ من سورة الانبياء .

(٥) هو جرير وليس فى ديوانه وانظر الخصائص ١ : ٣٩٧ وابن يعيش ٧ : ٧٥ ، والخزانة ١ : ١٦٣ والهمع ١ : ١٦٢ والدرر ١ : ١٤٤ .

وتأول البصريون الآية الأولى بأن التقدير ليجزى الخَيرُ ، فإن جزى يتعدى الى مفعولين ، والأصل فى الآية الأخرى ننجى المؤمنين فأدغمت النون الثانية فى الجيم ، والتقدير فى البيت فلو ولدت قفيزة الكلابا ياجَرو كلبٍ .

وإذا عُدِم المفعول به تساوت أقدامُ البواقى على ماقال وهو لفظ الزمخشرى (1) وأما سائر المفاعيل فمتساوية الأَقدام فلاتفاضل بينها إذا اجتمعت فى الكلام على قول الجمهور .

واعلم أنه يمكن ترجيح بعضها على بعض ، فإنه ينبغى أن يكون الأولى بذلك ماقرُبَ من المفعول به فالجار والمجرور أولى ، لأنه مفعول به فى المعنى ، وإن فَاتَ ذلك فى اللفظ ، ألاترى أن معنى سِيَر بزيد سُيِّرَ زيدٌ وهذا مفعول به صحيح وأما الظرفان والمصدر فليسا بمفعول به على التحقيق فإنهما غير مُسيَّرَيْنِ كما كان زيد مسيَّرًا فى المعنى ، بل إن قيل ذلك فعلى طريقِ المجاز وأيضًا فالظرفان لايقامان مقامَ الفاعل إلا بَعْدَ صيرورتهما مفعولين بهما على السعة والمصدر لايقام حتى يوصف أو يعرف أو يحد على مامضى .

قال رحمه الله تعالى : فإن كان الفعل ينصب اكثر من مفعول به واحد بنفسه
٥٩ وكان من باب كسوت كان المختار إقامة الأول / وجاز إقامة الثانى مقامه مالم يورث لبسا .

قلت : إذا قلت كسوت عمرًا جُبّةً وأعطيت زيدًا درهمًا فالمختار إقامة الأول ، لأنه آخذ ومكتسٍ فى المعنى ، ويجوز إقامة الثانى بشرط ألا يورث لبسا كما فى قولك أعطى العبدُ الجاريَة فلايقام هنا إلا الأول لئلا يلتبس المعطى بالآخذ فلايعرف الآخذ من المأخوذ ، وهذا كالتزام تقديم الفاعل فى موضع يلبس بالمفعول ، لكن متى رفعت أحد المفعولين جاز التقديم والتأخير ، لأن الفرق قد حصل بالإعراب .

قال : وإن كان انما ينصب بنفسه أحدهما لم يقم ماينصبه باسقاطِ حرف الجر مع وجود الذى ينصبه بنفسه .

---

(1) انظر المفصل صفحة ٢٥٩ وشرح المفصل ٧ : ٧٦ .

قلت : إذا قلتَ اخترتُ الرجالَ عَمْرًا فالأصل اخترت من الرجالِ عمـــرًا ، فالأول باسقاطِ حرف الجر فيجرى مجرى ماحرف الجر فيه متحقق ، فلم يجز أن يقـــام مقام الفاعل مع وجود الذى يتعدى إليه بنفسه وهو عمرو فى مثالنا ؛ لأن تعديـــه إليه أقوى ؛ إذ لايحتاج فى ذلك إلى واسطة فلذلك تقول : اخْتِيرَ الرجالَ عمـــرٌو ، فأجروا من الرجال مجرى فى الدار بالنسبة إلى المفعول الذى يتعدى بنفسه ، فإن لم يذكر المفعول الآخر جاز أن يقام مقام الفاعل ، كما جاز أن يقام الجار مع المجرور قال الشاعر : (١)

وَمِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً ... . (٢)

قال رحمه الله تعالى : وإن كان من باب ظننت أقيم الأول فقط .

قلت : تقول ظن زيد قائما ولايجوز ظن زيدا قائم ؛ لأن قائما مسندٌ إلـــى زيد فى المعنى والأصل ، فلو أسندت إليه الفعلَ لصار قائم مسندا ومسندا إليـــه فى كلام واحد فيكون خبرًا ومخبرا عنه فى حال واحدة .

قال الشلوبينى : لايمتنع إقامة / الثانى على قول من قال : أُعْطِى دِرْهَـــمٌ ٦٠
زيدا مالم يمنع مانع من لبس أو كونه جملة هذا قول بعض المتأخرين ، ويمكن أن يكون الذى قال المؤلف صحيحا من ألا يقام فى هذا الباب إلا الأول فقط ، وذلـــك أن إقامة الثانى فى باب أعطيت إنما هو من باب القلب لفهم المعنى ، فيصير المعطـــى عطية والعطية معطى ولايتصور القلب فى هذا البابِ ؛ لأن الثانى فيه الأول فلايتصور فيه القلب ؛ لأن القلب إنما يكون فى شيئين (٣) .

---

(١) هو الفرزدق وانظر ديوانه ١ : ٥١٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٨ والهمع ١ : ١٦٢ والدرر ١ : ١٤٣ والمقتضب ٤ : ٣٣٠ وابن يعيش ٥ : ١٢٣/٨ : ٥٠ و٥١ والخزانة ٣ : ٦٧٢ .

(٢) صدر بيت وعجزه : .... وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ
أراد اختير من الرجال فحذف الجار وعدى الفعل .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٠ .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان من باب أعلمت أقيم الأول وجاز أن يقام الثاني على وجهٍ لايعرض معه لبس .

قلت : المفعول الأول هنا كالأول فى باب ظننت ، فجاز أن يقام مقام الفاعل ، أما الثالث فلا يجوز أن يقام مقامه لما ذكرناه فى المفعول الثانى من باب ظننت ، وأما الثانى فى باب أعلمت فجاز أن يقام مقامه بشرط ألا يورث لبسا كقولك أعلم زيدًا كتابُهُ مستعارا ويجوز أن يقام إذ لالبس فى أن زيدا هو المعلم ، ولو قلت : أعلم زيدا عمرو قائما لم يجز لإلباس المعلم بالمعلم به .

واعلم أنه لايقام المفعول له مقام الفاعل ولا المفعول معه لبطلان معناهما بالرفع ، وكذلك لايقام الحال والتمييز ولا المستثنى ولاخبر كان ؛ لأن كان لايصاغ منها مفعول ، ومهما ارتفع أحد المفعولين أو المفعولات فالبواقى منصوبات على ماكانت .

قال : ولايبنى للمفعول إلا المتعدى وقد ذكر .

قلت : قوله وقد ذكر يعنى تفسير المتعدى وأنه مانصب المفعول به وفى نسخة أخرى : ولايُبنى للمفعول إلا المتصرف المتعدى ، وقد احترز بالمتصرف عن فعل ٦١ التعجب ومن عسى وما أشبه / ذلك من الأفعال التى لاتتصرف ، وقد احترز بالمتعدى عن غير المتعدى فإنه لايبنى للمفعول إلا أن يُعَدى بوجه من وجوه التعدية فإن قلت : فهذا يوجب ألا يقام مقام الفاعل الا المفعول به خاصةٍ ؛ لأن المتعدى هو مانصب المفعول به ، وقد قال فيما تقدم أن القائم يكون مفعولا به وغيره ، فالجواب أن النحويين يقولون ان غير المفعول به الواصل إليه بنفسه (١) لايقام مقام الفاعل حتى يتأول فيه أنه مفعول بنفسه ، فإذا كان الأمر على هذا صح قوله انه لايبنى للمفعول إلا المتعدى .

قال الشلوبينى : ولهذا عندى وجه . قال وقد ذكر يعنى وقد ذكر المتعدى ماهو لتأكيد هذا المعنى الذى ذكرنا من أنه لايقام مقام الفاعل إلا مفعول به حقيقة أو مجازا (٢) .

---

(١) فى ب الواصل اليه الفعل بنفسه .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٠ .

قلت : وقد اتفقوا أيضا على أنه يجوز أن يبنى الفعل عند عدم المفعول به الى الظرف والمصدر المحصل [1] فى قولهم سير بزيد فرسخين يومان سيرا شديدا ، وسار من الأفعال اللازمة ، فاذا المراد من المتعدى هنا ماذكر معه أحد هذه الاربع أو المفعول به ، فان لم يذكر معه شئ من ذلك فهاهنا محل الخلاف مثل أن يقال قعد وضحك تريد القعود والضحك فهذا الذى لايجوز ، لأن الفعل إذا كان دالا عليه لم يكن فى إسناده اليه فائدة بخلاف ما إذا كان مختصا أو معدودا ، فإن الفائدة تحصل من تلك الخصوصية التى لا دلالة عليها لنفس الفعل ، وقد أجاز سيبويه [2] إضمار المصدر المعهود نحو أن يقال لمن يتوقع فعلا وينتظره قد فعل فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد أو الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع والانتظار .

٦٢ / قال رحمه الله تعالى : وكيفية البناء أن يضم أول الماشى ويكسر ماقبل آخره .

قلت : قد قلنا إنه لابد لهذا الباب من ثلاثة تغييرات إحداها : حذف الفاعل وثانيها : رفع المفعول به وثالثها : تغيير صيغة الفعل ، أما الماضى الصحيح فإنه يضم أوله ويكسر ماقبل آخره ، أما أصل التغيير فللفرق بين الفعل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول وانما اختير الضم مع الكسر ليكون على صيغة لاتكون فى الأسماء ، والأفعال التى سمى فاعلها ، ولو عكس بأن كسر الاول وضم الثانى [3] لحصل الفرض أيضا ، لكن الخروج من كسر الى ضم ثقيل بخلاف العكس ، وقيل ضم الأول عوضا من ضم الفاعل المحذوف ، أو لأن الضم أقوى الحركات فخص به لتضمنه الدلالة على الفاعل وقد ترك تغييرا آخر سوى ضم الأول وكسر الثانى وهو ضم الثانى من الخماسى والسداسى الذى ليس أوله ألف وصل ، وضم الثالث من الخماسى والسداسى اللذين أولهما ألف وصل .

---

(١) فى (ب) المختص .
(٢) جاء فى سيبويه ١ : ١١٥ ألا ترى أن قولك قد ذهبت بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب .
(٣) فى (ب) ماقبل الآخر .

قال : الا أن يكون معتل العين ثلاثيا أو خماسيا أوله همزة الوصل أو سداسيا فانه تسكن عينه وتنقل الكسرة الى فائه فتنقلب الواو الى الياء .

قلت : أما الثلاثي المعتل العين فنحو قيل وبيع والأصل قُوِلَ وبُيِعَ فنقلت كسرة العين إلى الفاء فسكنت العين وقبلها كسرة فوجب قلبها ياء كما في ميزان وميقات ، وأما الخماسي المعتل فنحو اختير واختُيِرَت يارجل ، وأما السداسي فنحو

٦٣ استُمين بفلان والأصل استُعْوِنَ فنقلت كسرة الواو إلى العين فانقلبت/ الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فقيل استُمِيَن بضم التاء وكسر العين ، وتضم همزة الوصل تبعا لضمة التاء وتقول في انطلق أنطُلِقَ به فتضم همزة الوصل والطاء ، وفي اقتدر اقتُدِر عليه فصارت علامة البناء للمفعول هنا ضم الثالث لأن الهمزة غير معتد بها .

قال رحمه الله تعالى : والإشمام لغة .

قلت : كيفية الإشمام في هذا الباب وغيره لاتضبطه إلا المشافهة وهو في الجملة أن تنحو بالضمة نحو الكسرة أو بالياء نحو الواو ، والغرض بهما الحرص على بيان علامة البناء للمفعول ، إذ كانت علامته ضم أوله وكسر ماقبل آخره في الماضي .

قال : وبعضهم يسكن ولايكسر الفاء فتنقلب الياء فيه إلى الواو .

قلت : في المعتل عند بنائه للمفعول ثلاث لغات هذه أقلها ، ولذلك لم يؤخذ بها في القرآن وهو أن تبقى الضمة وتسكن العين ، فإن كانت واوا فلاقلب فتقول قُولَ القولُ ، قال الشاعر :(١)

.... ∴ وقُولَ لاأهلُ له ولامالُ (٢)

وان كانت ياء ردت الى الواو لسكونها وضم ماقبلها كما في موقن وهو من أيقن وفي هذه اللغة تجانس مامع ابقاء الضمة التي هي علامة هذه الصيغة وكذلك تقول في اختير اختور وانقود فتضم الهمزة والتاء وتقلب الياء الى الواو .

---

(١) مجهول وانظر اللمع لابن برهان صفحة ٢٢٨ ولم ينسبه .

(٢) عجز بيت وصدره :
وابتذلت غضبى وأم الرجال ∴ ....

قال : وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ماقبل آخره فتجئ على مايقتضيه التصريف .

قلت أما ضمه فلما سلف ، وأما فتح ماقبل آخره فلأنه لو لم يفعل ذلك لما انفصل عن المبنى للفاعل من نحو يُكرِم ويُعطى وقوله فتجئ على مايقتضيه التصريف يعنى
٦٤ فتقلب / الياء والواو فيه ألفا فى المعتل نحو يقال ويباع والأصل يقول فيعمل لإعلال الماضى وكذا الأصل فى يُستمان يُستَعَوَن فأُعِلَّ بنقل الحركة إلى العين وقلب الواو ألفا اتباعا لإعلال الماضى ، لأنَّ هذا مقتضى التصريف ، الا ترى إلى قلبهم مقالة ومعادة .

قال : وجاز قلب الواو منه همزة .

قلت : مثاله أُعِدَّ فى وُعِدَ .

بَـــابُ : اسْـمِ الفَاعِــلِ

المُراد به المضى مفردًا ومكسرا ومجموعًا بالألف والتاء تجب فيه الاضــافــة إلى المفعول إن كان فعله مايتعدى مالم يكن ثم مانع من الإضافة .

قلت : اسم الفاعل هو المشتق من المصدر اسما لمن نسب إليه ذلـــــك المصدر جاريًا على المضارع ، والمراد من الجريان موازنته له حركة وسكونا وعدة حـروف نحو ضارب فإنه على عدة حروف يضرب وموافق له فى نظم حركاته وسكناته ، ثم إمـا أن يكون المراد منه الماضى أو غيره ، فإن كان الاول فليس فيه إلا الإضافة إلا أن يمنع منهـا مانعٌ ، لأنّ اسم الفاعل لايعمل النصب بنفسه وإنما يعمل بمشابهته للفعل ، ولاشبـه بين اسم الفاعل والماضى ولذلك لم يُعرب الفعل الماضى لعدم الشبه بينهما وأعـرب المضارع لذلك ، ولما لم يعمل النصب فى المفعول وجبت فيه الإضافة إجراءً له مجرى سائر الاسماء ومثال الماضى : هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، ومثال المكسر هؤلاء ضرابُ زيـدٍ أمس ، ومثال المجموع بالالف والتاء هؤلاء ضاربات زيدٍ أمس ، قوله : إن كان فعلــه مايتعدى لان كلامه فيما ينصب المفعول / به ، قوله مالم يكن ثم مانع من الإضافة . ٦٥

اعلم أن الذى يمنع من الإضافة ثلاثة أمور : الألف واللام والتنوين ونـــون التثنية والجمع ، أو يراد باسم الفاعل حكاية الحال الماضية ، ومعنى حكاية الحـــال أن تقدر نفسَك كأنك موجودٌ فى ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجودٌ الآنَ ، وإذا قدرته على أحد هذين لم يصح أن يوقع عليه صريح الماضى ، لأنه قلب ماقصدته من الحكاية فلاجرم لم تعمله ، ولايفهم من قول النحاة حكاية الحال أن اللفظ الذى جرى فى ذلك الزمان حُكى الآن على نحو مالفظ به اذذاك كما فى قولك " دَعَنا مِــنْ تمرتانُ فإن المعبر عنه الآن المعانى الكائنة[(١)] حينئذ لا الألفاظ . كيف وأن تـــلك اللغات لم تكن عربية ؟ ومثاله قوله تعالى " وكلبهم باسِطٌ ذِراعيهِ بالوصيد "[(٢)] .

---

(١) فى (ب) الكامنة .

(٢) الاية ١٨ من سورة الكهف .

وقد أَجاز الكسائى إعمال الماضى تمسكًا بهذه الآية (١) ، واحتمال ماذكرناه من الحكاية يدفعه .

قال رحمه الله تعالى : وحكم النون فى التثنية والجمع على حدها حكم التنوين فى المفرد .

قلت: يعنى حيث تثبت النون يجب النصب كالتنوين ، لكنّ النونَ لاتثبت فى المثنى والمجموع المراد به المضى إلا إذا كان فيه الألف واللام ، كما لايثبت التنوين فى المفرد ، فإذا يجب حذف هذه النون فى اسم الفاعل المراد به كما يحذف التنوين من مفرده ، وإذا حُذِفت النون وَجَب أن يضاف لاغير فتقول : ضاربا زيدٍ أمس وضاربو زيدٍ أمس كما تقول ضارب زيد أمس ، فذكر أولا مايدخله التنوين وهو المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء وأوجب حذف التنوين منها والاضافة ثم حمل عليها المثنى والمجموع فى حذف النون والاضافة .

٦٦ قال / رحمه الله تعالى : فإذا أدخلت الألف واللام وَجَب النصب فى المفعول مع المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء .

قلت: لما كانت الالف واللام لايجتمعان مع الإضافة إلا أن يكونَ فى المضاف إليه الألفُ واللام ، فلايقال الضاربُ زيدٍ ، إذ لايستفاد من هذه الإضافة تخفيف ولاتخصيص ، فلما تعذرت الإضافة واحتيج إلى ذكر المفعول ذكر منصوبا ، والوجه الضعيف قد يقوى عند وجود المانع كالحال من النكرة ، فإنها ضعيفة ثم تقوى عند التقدم لتعذر جعلها صفة ، وأيضا فاللام فيه بمعنى الذى وحقه أن يوصل بالفعل ، فاسم الفاعل هنا وإن كان على لفظ الاسم رعاية للألف واللام لكنه فى مذهب الفعل ، مثال المفرد : هذا الضاربُ زيدًا أمس ، والمكسر هؤلاء الضواربُ زيدًا أمس أو الضرابُ والمجموع بالألف والتاء هن الضارباتُ زيدًا .

---

(١) انظر همع الهوامع ٢ : ٩٥ وارتشاف الضرب ٢ : ١٠٥ .

قال رحمه الله تعالى : إن خلا المفعول من الألف واللام فإن كان فيه الألف واللام جاز النصب .

قلت : لوجوب النصب مع الألف واللام شرط وهو ألا يكون فى المفعول الألف واللام ، فإن كان فيه جاز الوجهان ، كقولك الضارب الرجلَ ؛ لأن للجر أصلا يقاس عليه وهو باب الحسن الوجهِ فإن الجر فيه أقوى من النصب ، فأضيف اسم الفاعل هنا بالقياس عليه ، كما تنصب الوجه فى قولك الحسن الوجهَ بالقياس على الضارب الرجل ، فأما الضارب زيد فليس له أصل يقاس عليه فلم تجز الإضافة وأجازه الفراء (1) وهو ضعيف

٦٧ لما ذكرنا ، والأجود أن زيدا فى قولك هذا الضارب / زيدا أمس منصوب على التشبيه بالمفعول به .

قال الأخفش : انما ينتصب زيد هنا كانتصاب الوجه فى قولك هذا الحسن الوجهَ (٢) .

قال : وفى المثنى والمجموع على حد التثنية يجب النصب مع إثبات النون مطلقا ويجوز النصب والجر مع إسقاطها مطلقا .

قلت : مهما ثبتت النون وجب النصب وامتنعت الإضافة سواء كان بمعنى المضى أو غيره ، لكن النونَ لا تثبت فى المراد به المضى إلا مع الألف واللام وفى غيره تثبت مطلقا فنقول : هذان الضاربان زيدًا أمس وهذان الضاربان الرجلَ أمس وهؤلاء الضاربو الرجلِ أمس وقوله مطلقا يعنى سواء كانت فى المفعول الألف واللام أو لم تكن ، وقوله ويجوز النصب والجر مع اسقاطهما مطلقا ، قلت : مثاله هذان الضاربان زيدٍ وزيدًا أمس ، وهؤلاء الضاربو الرجلِ والرجلَ أمس ، وقوله مطلقا : يعنى سواء كانت فى المفعول أو لم تكن ولا يريد سواء كانت فى اسم الفاعل الألف واللام

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ١٠٥٣ .

(٢) جاء فى همع الهوامع ٢ : ٩٦ قال الاخفش : ولا يعمل بحال و " ال " فيه معرفة كهى فى الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به " وانظر شرح الكافية للرضى باب اسم الفاعل ٢ : ٢٠١ .

أو لم تكن لأن النصب لايجوز مطلقا هنا ،بل بشرط أن يكون فى اسم الفاعل المثنى أو المجموع الألف واللام على ألا يكون حذف النون للاضافة لكن لطول الاسم بالصلة كقوله : (١)

الحافظو عورة العشيرة ∴ .... (٢)

وقال الآخر :

.... ∴ الفارجو باب الأمير المبهم (٣)

فلو قلت : هؤلاء ضاربو زيدا لم يجز حذف النون مع النصب أصلا ، وسواء كان للماضى أو غيره ،وكأنه أراد مطلقا أى سواء كان فيه اللام أو لم تكن ،وقوله ومع إسقاطهما مطلقا يعنى سواء كان فى المفعول اللام أو لم تكن ، فالحاصل انه يجوز مع الألف
٦٨ واللام / فى المثنى والمجموع ثلاثة أوجه : النصب مع ثبات النون ،والنصب والجر مع حذفها ،وبغير ألف ولام تجب الإضافة فى المراد به المضى والوجهان فى غيره .

قال وإذا وجبت الإضافة واتفق أن كان للفعل أكثر من مفعول به واحد انتصب مازاد على الواحد باضمار فعل .

قلت : إذا قلت هذا معطى زيد أمس درهما ، فمعطى هنا بمنزلة غلام فى وجوب الإضافة فلا يعمل شيئا ، فينتصب درهما بفعل مضمر دل عليه لفظ اسم الفاعل فانه لما قال : هذا معطى زيد نقيل ومايعطى ؟ قيل أعطاه درهما كما فى قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ (٤) أى يسبحه رجال ، هذا قول

---

(١) هو قيس بن الحطيم أو عمرو بن امرىء القيس وانظر الهمع ١ : ٤٦ والدرر ١ : ٢٣ والاشمونى ٣٠٩ (٦٠٥) والجمل للزجاجي صفحة ١٠١ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... لا ∴ يأتيهم من ورائهم وكف

والوكف : بفتح الواو والكاف العيب والاثم والمعنى : نحن نحفظ عورة عشيرتنا فلا يأتيهم من ورائنا شيء يعابون به .

(٣) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٣٢٩ .

(٤) الآية ٣٦ من سورة النور .

أبى على وجماعة معه (١) ، ومذهب السيرافى (٢) وغيره ، أن الأجود أن يكون منصوبا باسم الفاعل ، وإن كان بمعنى الماضى ، إذ فيه معنى الفعل حيث لم يمكن الإضافة إليه مع أنه يقوى شبهه بالفعل عند طلب الثانى ، وكأن المضاف إليه قام مقام التنوين واسم الفاعل متى نون وجب أن ينصب .

قال الشلوبينى : الصواب ماقاله السيرافى ، فإنَّ قولك هذا ظانٌ زيدًا أمس منطلقا ، لايتصورماذكره الفارسى من الانتصاب باضمار فعل لمايؤدى إليه من الاقتصار على أحد المفعولين فى الظن ، ولايجوز أن يقال فى ظان أنه متعدٍ إلى مفعول آخر غيرالذى نصبه الفعل المضمر مع الامتناع من نصب المفعول الثانى باسم الفاعل الذى بمعنى المضى ، لأن ذلك رجوع عن الامتناع من نصبه ، فلم يبق للمنع من النصب به إلا الاقتصار على أحد المفعولين وذلك لايجوز فيضطر الممتنع من ذلك فى هذا المثال إلى أحد أمرين : إما الرجوع عن قوله وإما القول بمالايجوزه فليختر قائل هذا القول / ماشاء منهما (٣) . ٦٩

قال رحمه الله تعالى : ولك فى العطف على المجرور باسم الفاعل الحمل على اللفظ والنصب (٤) جائز .

قلت : اسم الفاعل إما أن يكون بمعنى المضى أو غيره ، فإن كان الاول نحو هذا ضارب زيدٍ أمس وعمرو (٥) فالمختار جر المعطوف بالحمل على اللفظ والنصب جائز ، لكن باضمار فعل يفسره لفظ ضارب وان لم يعمل ولذلك ضعف ، ولايكون ذلك المقدر إلا ماضيا ، إلا أن يكون هناك مايدل على خلافه نحوَ هذا ضارب زيدٍ أمس وعمرًا

---

(١) انظر الايضاح صفحة ١٤٣ ، ١٤٤ وارتشاف الضرب ٢ : ١٠٥ وشرح الكافية للرضى باب اسم الفاعل ٢ : ٢٠٠ .

(٢) انظر شرح السيرافى ١ : ٤٣٧ وشرح الكافية للرضى ٢ : ٢٠٠ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣١ .

(٤) (ب) وعلى المعنى .

(٥) (وعمرو) اضافة من (ب) .

غداً وإنْ كانَ بمعنى الحال أو الاستقبال استوى النصب والجر، فالجر على اللفظ والنصب على المحل لأنه منصوب في المعنى ، وسيبويه يضمر له ناصبا مراعاة لعمله الجر في اللفظ ،فكره أن يعمل في الثاني النصب مع عمله الجر في الأول[١] ،وقال بعضهم ينصب باسم فاعل آخر مقدر كأنه قال : وضاربٌ عمراً ولا يجوز العطف على محل زيد إلا اذا قدر المضاف منونا وضارب غير منون بالإضافة الى زيد ،وان كان منونا بالإضافة الى عمرو، فإن فَصَلْتَ بين المعطوف والمعطوف[٢] عليه كقولك هذا ضاربُ زيدٍ غَدًا وعمرٌو كان النصب أوجه ،وضعف الجر للفصل بين الجار والمجرور وأنشد سيبويه[٣] :

هَلْ أَنْتَ باعِثُ دِينارٍ لِحَاجَتِنَا ∴ أوعَبْدَ رَبٍّ أَخاعَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ[٤]

على جواز الوجهين ،لأن باعثا للمستقبل ، وزاد في نسخة أخرى : إن كان مما يمكن وقوعه موضع المعطوف عليه أو يكون في قوته ،وقد احترز به عن مثل قولك هذا الضاربُ الرجلِ وزيدًا ،فإن الوجه هنا النصب ، لأن المعطوف لا يقع موقع المعطوف عليه، إذ لا يقال الضاربُ زيدٍ وهذا مذهب أبي / العباس[٥] فلا يقال عنده هذا الضاربُ ٧٠
الرجلِ ،وزيدٍ بالجر، لأن المعتبَر عنده في العطف على اللفظ وقوع المعطوف موقع

---

(١) انظر الكتاب ١: ٨٦ .

(٢) (عليه) اضافة من (ب) .

(٣) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه ١ : ٨٧ وانظر الهمع ٢ : ١٤٥ والدرر ٢ : ٢٠٤ والاشموني ٣٤٤ (٧٠٩) والجمل صفحة ٩٩ والخزانة ٣ : ٤٧٦ ، والعيني ٣ : ٥٦٣ .

(٤) ونسبه ابن خلف الى جابر بن والان السنبسي ونسب أيضا الى جرير والى تأبط شرا وقيل انه مصنوع باعث : موقظ أو مرسل دينار /عبد رب رجلان وارادعبد ربه ولكنه ترك الاضافة وهو يريدها وأخاعون ، عطف بيان أو نعت ويجوز أن يكون نصبه على النداء والشاهد فيه نصب عبد رب حملاً على موضع دينار .

(٥) انظر المقتضب ٤ : ١٦١ .

المعطوف عليه ، وسيبويه [١] لا يعتبر ذلك ويُجيز هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ ، لأنه يجوزُ في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وقوله أو يكون في قوته مثاله قول الأعشى : [٢]

الوَاهِبُ المائةِ الهِجانِ وَعَبْدِها ∴ عُوذاً تُزجِّي خَلْفَها أطفالَها [٣]

لأن قولك وعبدها في معنى وعبد المائة .

قال : والمضاف إلى المعرفة في هذا الباب معرفة ما لم يكن في المضاف الالف واللام ، فإنه حينئذ معرفة بهما والاضافة غير محضة .

قلت : اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضى كانت إضافته محضة ، فتفيد حينئذ تعريفا أو تخصيصا ، فضاربُ زيدٍ أمس بمنزلة غلام زيد أمس ، فإن كان في اسم الفاعل اللام فالإضافة حينئذٍ لا تفيد تعريفاً ؛ لأن تعريف المعرف محال .

قال رحمه الله تعالى : واسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال مفرداً ومكسرا ومجموعا بالألف والتاء أصله أن يثبت فيه التنوينُ وينتصب المفعول عنه إن كان لفعله مفعول .

قلت : اسم الفاعل مطلقاً يعمل الجر والرفع وأنما التفصيل في النصب ، فالماضي لا يعمله ، أما الذي للحال والاستقبال فإنه يعمل النصبَ لشبهه بالفعل من وجوه منها : أنه جارٍ عليه وقد فسّرنا الجريانَ وهو أن تكونَ الحركةُ بإزاء الحركةِ والسكون بإزاء السكون مع اتفاقِ الحروف ، ومنها أنه يلزم بلزومه ويتعدى بتعديه إن كان إلى واحدٍ

---

(١) أنظر الكتاب ١ : ٩٣ .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ٢٥ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٤ والهمع ٢ : ٤٨، ١٣٩ والدرر ٢ : ٥٧، ١٩٢ والمقتضب ٤ : ١٦٣ والخزانة ٢ : ١٨٤ ، ٣٤١/٣ : ١٤١ .

(٣) واستشهد به سيبويه على عطف عبدها على المائة واعترض عليه بأنه ليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ، لأن عبدها ليس أجنبيا لأنه بمثابة عبد المائة لأن الضمير فيه عائد الى المائة ، وأما الضارب الرجل وعبد الله فان المعطوف ليس فيه ضمير الاول فهو اجنبي ، وأجيب بأن سيبويه لم يقصد ذلك وانما عني أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلته في الجر .

فإلى واحد أو الى أكثر فكذلك ، فبحسب ما يطلبه الفعل في المعنى يطلبه اسم الفاعل
٧١ ومنها أنه / محتمل لزمانيين كالمضارع .

وبالجملة الأوجه التي ذكرت في استحقاق المضارع للاعراب تحمل عمل المضارع كما أعرب المضارع .

قال : ويجوز إضافته تخفيفًا .

قلت : لما كان غير أصيل في العمل جاز أن يتخلف عنه فيخرج على أصله وحينئذ يجر ما بعده بالاضافة كسائر الأسماء ويضاف كاضافتها .

قال : ولا يتعرف بالمضاف إليه وإن كان معرفة .

قلت : اضافته غير محضة فلا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، نعم يفيد التخفيف بنقص حرف من اللفظ وهو التنوين وهذا التخفيف مشترك بين كل مضاف .

قال رحمه الله تعالى : وحكم النون في التثنية وجمع المذكر السالم حكم التنوين في المفرد .

قلت : يعني انه متى ثبت النون وجب النصب كما إذا ثبت التنوين ومتى حذفت فان كان في الاسم الألف واللام جاز النصب والجر كما تقدم ، وإن لم يكن وجبت إضافته عند حذف النون ، لكن يجوز إثبات النون هنا وإن لم تكن فيه ألف ولام بخلاف المراد به المضي فنقول هذان ضاربان زيدًا غدا ، وهؤلاء ضاربون زيدًا غدا وضاربا زيدٍ وضاربو زيدٍ والضاربا زيدٍ وزيدًا والضاربو زيدٍ وزيدًا ويكون حذف النون لطول الاسم كما في قوله .

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذا ... قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكا الأَغْلالا (١)

قال : وحكم العطف على ما أضيف اليه اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال كما ذكر في المراد به المضي وحكمه وفيه الألف واللام كما ذكر في المراد به المضي .

---

(١) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ١٠٦ .

٧٢ قلت: قد ذكرنا أنه يجوز الوجهان أعنى العطف/ على اللفظ وعلى المحل، إلا أن يكون فى المضاف إليه الألف واللام، فإن المختار هو النصب، أما سائر التوابع كالنعت وعطف البيان والبدل فينبغى أن يجوز فيها الوجهان أيضًا كما فى توابع المجرور بالمصدر وقد جاء:

... ابْنِ التَّارِكِ البَكْرِىِّ بِشْرٍ ∴ .... (١)

على أنه عطف بيان وكان الحمل على اللفظين أولى لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين؛ لأنك إذا نصبت حصل التوافق فى المعنى دون اللفظ، وإذا جررت حصل فيهما فكان أولى، أما المعرف باللام فيجب فيه النصب قولا واحدًا إلا عند الفراء (٢) فإنه كان يجيز الضارب زيد وكذلك لو كان فى الثانى الألف واللام فإنه يجوز الوجهان.

قال: ومن شرط عمل اسم الفاعل أن يكون معتمدا على حرف نفى أو حرف استفهام أو يكون صفة لموصوف أو خبرا لذى خبر أو حالاً لذى حال أو صلة لموصول.

قلت: اسم الفاعل فرع فى العمل على الفعل فلا يقوى قوته لأن مرتبة الفرع ينبغى أن ينحط عن رتبة الأصل، فكذلك لم يعمل حتى يعتمد على هذه الامور، أما اعتماده على حرف النفى فكقولك ما ضاربٌ زيدٌ عمرا غدا، والاستفهام أضاربٌ زيدٌ عمرًا غدا؟ وذلك أنه اذا وقع بعدها قصد به قصد الفعل فأجرى مجراه ولذلك يفرد فى موضع التثنية والجمع لجريه مجرى الفعل فتقول: أضاربٌ الزيدان؟ ويكون مع فاعله كلاما بعدهما ولا كذلك دونهما، وأما اعتماده على الموصوف كقولك مررت برجل ضارب

٧٣ زيدا غدا، فلأنه إذا كان صفة اقتضى موصوفا ويضمر ضميره وكذلك/ إذا كان حالا نحو مررت بزيد ضاربا عمرا غدا أو خبرا نحو هذا ضارب زيدا غدا، فإنه فى هذه المواضع يقتضى موصوفا يعتمد عليه أو ذا حال أو مخبرا عنه، ويلزم من ذلك اقتضاؤه

---

(١) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٣٥١.

(٢) انظر شرح الكافية للرضى باب الاضافة ١: ٢٨١.

فاعلا وهو الضمير الذى يعود على هذه الأمور أو المظهر المضاف إلى ضمير أحدهما ، فجرى حينئذٍ مجرى الفعل فى اقتضائه فاعلًا ، وهكذا إذا كان صلة فى نحو هذا الضارب زيـــدًا .

وذهب الأخفش والفراء إلى إعماله مطلقا اعتمد أو لم يعتمد لقوة شبهـــــه بالفعل (١)

واعلم أن ماعدل عن أسماء الفاعلين للمبالغة فإنه يعمل عمل الذى لم يعدل قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل (٢) ، وذلك نحو شراب وضَروب ومنحار تقول أما العسل فأنا شـــرّاب وقال الشاعر : (٣)

.... ∴ كَرِيمٌ رُؤوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ (٤)

قال الزمخشرى : شَرّاب وإن لم يكن موازنا للفعل لكنه بمعناه فصح أن يعمل عمله (٥) عمله ومنها أيضًا فَعِيلٌ وفَعِلٌ عند سيبويه (٦) ، وقيل ان المقصـــود منها المبالغة فتعمل مطلقًا ، سواء كانت للماضى أو لغيره إذ لم تعمل بشبه الفعـــل فقـــط .

وقال ابن باب شاذ : حكمها حكم اسم الفاعل فلايعمل منها ما كان بمعـــنى الماضى (٧) ، والأبيات التى يستشهد بها على إعمالها يؤذن بإعمالها مطلقـــا ،

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى باب اسم الفاعل ٢ : ٢٠٠ .
(٢) انظر الكتاب ١ : ٥٦ .
(٣) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه ١ : ٥٧ وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، ٧١ .
(٤) عجز بيت وصدره :
بكيت أخا اللأواء يحمد يومه ∴ ....
اللأواء الشدة .
(٥) انظر المفصل صفحة ٢٢٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٦٩ .
(٦) انظر الكتاب ١ : ٥٦ .
(٧) انظر شرح الكافية للرضى باب أبنية المبالغة ٢ : ٢٠٢ .

ولا يذكر منها في هذا الباب إلا المتعدى ، وأما اللازم فهو من الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وخالف أكثر النحاة في إعمال اثنين منها وهما فَعيل وفَعِل ، ومنع الكوفيون[1] من إعمالها كلها ، واسم المفعول يعمل أيضا ، لأنه جارٍ على يُفْعَل من فعله في الأصل ، فأصل مضروبٌ مُضْرَب لكن زادوا الواو وفتحوا الميم لئلا تجمع الضمه مع
٧٤ الواو / وإنما زادوا الواو ليفرقوا بينه وبين اسم المفعول من الرباعى نحو مُكْرَم ، وكان الثلاثى أولى بالزيادة لأنه أخف وقيل زادوا الواو لرفضهم مفعلا في أبنيتهم فهو جارٍ على يُفْعَل في التقدير فلا يمتنع عمله[2] ، تقول مررت برجل مضروبٍ أخوه ويشترط فيه ما اشترط في اسم الفاعل ، وإن تعدى إلى مفعولين ارتفع الأول وانتصب الثانى تقول هذا مُعْطى أخوه دِرْهَمًا ، ومُعَلَّمٌ أخُوه زيدًا عالمًا .

٥٥٥ ٥٥٥

---

(١) انظر همع الهوامع ٢ : ٩٧ والتصريح على التوضيح ٢ : ٦٨ وشرح الكافية للرضى باب ابنية المبالغة ٢ : ٢٠٢ .

(٢) في ب فلا جرم يعمل عمله .

بَـابُ (الصفـة المشبهـة)

السفة المشبهة باسم الفاعل تفارق اسم الفاعل فى أنها لاتؤخذ إلاحالاً .

قلت : المعنى من قولهم الصفة المشبهة كل صفة لاتجرى على الفعل المضارع مالامبالغة فيه ، وألحق بعضهم بها اسم الفاعل من الفعل اللازم من نحو قائم ولاحق ، وألحقوا بها أيضًا الألفاظ التى للمبالغة من نحو ضروب ومضراب ، وقيل إن جميع الأمثلة المشتقة من فعل غيرمتعد تسمى أسماء فاعليها لغة وصفة مشبهة اصطلاحا ، واسم المفعول إن كان من فعل متعد الى واحد فهو من هذه أيضا ، لكنها وإنْ فارقت اسمَ الفاعل فى الجريان على الفعل لكنها مشبهة به فى أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع وتوافقهما فى المعنى وأنهما مشتقان من أصلٍ واحد فإن لم يصح ذلك فيها قبح إعمالها نحو أفعل من كذا فتقول زيد كريم حسبه وصعب جانبه ؛ لأنك تقول كريم وكريمة وكريمان وكريمون .

وأما ماتفارق به اسم الفاعل فمن وجوه : أحدها أن اسم الفاعل يستعمل فى الأزمنة الثلاثة ، وهذه لاتؤخذ إلا حالاً كما قال ، ويعنى بكونها حالا أنها تكون ثابتة للموصوف مقطوع النظر عن الزمان والحدوث وذلك أنها لم تؤخذ فى كلامهم إلا / كذلك ، وله وجه من القياس وهى أنها مشبهة باسم الفاعل فلم تقو قوته فى عملها ٧٥ فى الزمانين ، فإن أردتَ الحدوث قلت فى حسن حاسن ، فالحسن هو الذى ثبت له الحسن مطلقا ، والحاسن هو الذى ثبت له الآن أو غدا قال تعالى : «وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ» (١) .

قال الجرجانى : الحسن من له الحسن فى الحال ، فإما أنه قد كان موصوفا قبل زمانك فلايتعرض له ، ولايقدح هذا فى كونه حالا كما لايقدح فى قولك فلان يعلم فنونا من العلم ، فإن العلم وإن كان قد سبق منه لكنه ثابت له دائم (٢) .

---

(١) الاية ١٢ من سورة هود .

(٢) انظر المقتصد ١ : ١٠٠١ أ .

قال رحمه الله تعالى : ولاتعمل إلا فى السبى •

يعنى ماهو من سبب الموصوف نحو مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وكقولك زيدٌ حسنٌ وجهُهُ •

قال : ولايتقدم معمولها •ولايكون المنصوب بها مفعولا به •

قلت: هذا لضعفها وانحطاطها عن رتبة اسم الفاعل فلم تفوقوته فى عملها فى العمل ولايكون المنصوب بها مفعولا به لأنها من فعل غيرمتعد ، فالمنصوب بها منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به •

قال : وانها إذا وقع فيها الألف واللام وفى معمولها كان الأصل الجر•

يعنى إذا نصبت الوجه فى قولك بالرجلِ الحسنِ الوجهَ فأصله أن يكون مجرورًا بخلاف الضارب الرجلِ فإن الاَصل فيه النصب •ويريد بالأصل الأكثروإلافالأصل أيضًا فى اسم الفاعل الجر لأنه اسم •

قال : وأنه لايعطف على المجرور بها نصبا •

قلت: يعنى أنك إذا قلت: زيد كثير المال والعبيد فليس فى العبيد إلا الجر، لأنه إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا فى المعنى ، والمال فى مثالنا / ليس كذلك بل هو مرفوع فى المعنى إذ الأصل كثر ماله وعبيده • ٧٦

قال الشلوبينى ؛ وماذكره من امتناع العطف على الموضع ظاهركلام سيبويه إلا على إضمار الصفة ،والظاهرمن كلام سيبويه المنع فى هذا الباب وفى باب اسم الفاعل والمصدر [١] •

قال ؛ وأنها عاملة فى كل حال •

قلت: يعنى لايعتبرالزمان فى إعمالها كما يعتبرنى اسم الفاعل •

قال : وأنه يقبح أن يضمر فيها الموصوف ، ويضاف معمولها إلى مضمره •

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم١٣٣ •

قلت: مثاله مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، فإن في حسنٍ ضميرًا يعود على رجل ، وقد أضيف المجرور بالصفة إلى ضمير الموصوف ، وهذه المسألة هي التي خولف فيها سيبويه (١) ومثل هذا لا يقبح في اسم الفاعل فإنه يجوز مررت برجلٍ ضاربٍ غلامِه ففي ضاربٍ ضمير يعود على الأول وقد أضيف معمول اسم الفاعل إلى ضميره ، وكذلك لو نونت حسنا ونصبت وجهه ، فهذه جملة الفروق التي بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، ومنها أنه يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة بطريق الأصالة ، وهو في اسم الفاعل بطريق الحمل على الغير ، وفي بعض النسخ ، وانما فارقت اسم الفاعل هذه الصفة فيما ذكر من حيث أنها مشبهة به والمشبه بالشيء طريقه أن يكون حكمه أنقص من حكم المشبه به وهو ظاهر غير محتاج إلى تفسير ، إلا أنه وجه إجمالي وما ذكرناه من خواصه تفصيل فتقع الكفاية به .

قال رحمه الله تعالى : ومدار هذا الباب في ثماني عشرة مسألة .

٧٢ قلت: / هذه الثماني عشرة تنقسم إلى ما لا يجوز أصلا والى ما يقبح لكنها جائزة وإلى ما يجوز جوازا حسنا من غير قبح ، أما الذي لا يجوز فهو الحسن وجهِه بتعريف الصفة وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير الموصوف لأن ما فيه اللام لا يضاف إلا إلى ما فيه اللام في هذا الباب خاصة وفي بابه اسم الفاعل بالحمل على هذا الباب ، وأما في غيره فلا يجوز أصلا سواء كان في المضاف اللام أو لم يكن ، ويجوز فيها الرفع والجر نحو الحسن وجهُه بالرفع والنصب ، وأما الذي يتكرر فيها الضمير فنحو مررت برجلٍ حسن وجهه .

قال سيبويه : وقد جاء في الشعر حسنةٍ وجهها شبهوه بحسنةِ الوجه وهو رديء (٢) ، قال السيرافي إنما كان رديئا من قبل أن في حسنٍ ضميرًا يرتفع به فيعود إلى زيد فلا حاجة إلى الضمير الذي في الوجه لأن الأصل حَسَنٌ وجْهُه فالهاء تعود على رجلٍ فنقلت هذه الهاء إلى حسن واستكنت فلا معنى لإعادتها (٣) .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ١٠٢ .
(٢) الكتاب ١ : ١٠٢ .
(٣) انظر السيرافي بهامش الكتاب ١ : ١٠٢ .

ووجه إعادتها أنه جعل الضمير مكان الألف واللام وبقى الضمير الأول على حاله مرفوعا ، وجُعل للاسم الأول ضميران يعودان إليه ، بمنزلة قولك زيد ضاربُ غلامه ففى ضارب ضمير يعود إلى الأول مرفوع واتصل بالغلام ضمير آخر يعود إليه مجرور ، واستشهد سيبويه على جوازه ببيت الشماخ : (١)

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا ∴ كُمَيْتَا الأَعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا (٢)

ففى جونتا ضمير يعود إلى "جارتا" وفى مصطلاهما ضمير آخر يعود إليهما ، فقد تكرر الضمير ، وقيل إنما قبح هذا لنقل الضمير إلى الصفة ورفعه بها مع بقائه فى موضعه

٧٨ فكأنه / جمع بين المتعاقبين .

قال الشلوبينى : القبيح غير الباطل ، وقد صرح بذلك فى هذا الباب ، ولا أذكر أن أحدًا من الكوفيين قبّحه بل أجازوه على الإطلاق ، ومذهب البصريين إلا فى الضرورة فكان أحسن من هذا أن يقول : غير جائزة إلا فى الضرورة ، فإنه هكذا يقول البصريون والكوفيون يجيزونه من غير قبح (٣) .

قال : وكل مسألة حذف الضمير منها فهى قبيحة .

قلت : هذه نحو قولك مررت برَجُلٍ حَسَنِ الوجهِ ، وإنما كانت قبيحة ؛ لأن هذه الصفة لا تعمل إلا فى السببى ، ولا تكون سببا إلا بالضمير فإذا حذف الضمير منها قبح ؛ لأن المعمول يصير أجنبيا ولا تعمل فى الأجنبى وأيضا فلابد من ضمير يعود إلى الموصوف ، فقيل إن الألف واللام قامتا مقام الضمير وهو معمول

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٨٦ وسيبويه ١ : ١٠٢ والخصائص ٢ : ٤٢٠ وابن يعيش ٦ : ٨٣ ، ٨٦ والخزانة ٢ : ١٩٨ / ٣ : ٤٧٧ والعينى ٣ : ٥٨٧ والتصريح ٢ : ١٢٢ والهمع ٢ : ٩٩ والدرر ٢ : ١٣٢ .

(٢) الربع موضع النزول جارتا صفا : هما الأثفيتان من اثافى القدر والصفا أراد به الجبل وهو ثالثة الأثافى والكميت ما لونه بين الحمرة والسواد وإنما لم تسود لبعدهما عن مباشرة النار والجون : الأسود والمصطلى : موضع الصلا وهو النار والشاهد اضافة الصفة المشبهة وهو (جونتا) الى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهى القضية التى عورض فيها سيبويه والمشكلة والقضية مطروحة بالدرر اللوامع ٢ : ١٣٢ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٣ .

ووجه إعادتها أنه جعل الضمير مكان الألف واللام وبقي الضمير الأول على حاله مرفوعا ، وجُعل للاسم الأول ضميران يعودان إليه ، بمنزلة قولك زيدٌ ضاربٌ غلامَه ففي ضارب ضمير يعود إلى الأول مرفوع واتصل بالغلام ضمير آخر يعود إليه مجرور ، واستشهد سيبويه على جوازه ببيت الشماخ : (١)

أقامتْ على ربعيْهما جارتا صفًا ∴ كُميتا الأعالي جَوْنتا مُصطلاهما (٢)

ففي جونتا ضمير يعود إلى "جارتا" وفي مصطلاهما ضمير آخر يعود إليهما ، فقد تكرر الضمير ، وقيل إنما قبح هذا لنقل الضمير إلى الصفة ورفعه بها مع بقائه في موضعه

٧٨ فكأنه / جمع بين المتعاقبين .

قال الشلوبيني : القبيح غير الباطل ، وقد صرح بذلك في هذا الباب ، ولا أذكر أن أحدًا من الكوفيين قبّحه بل أجازوه على الإطلاق ، ومذهب البصريين إلا في الضرورة فكان أحسن من هذا أن يقول : غير جائزة إلا في الضرورة ، فإنه هكذا يقول البصريون والكوفيون يجيزونه من غير قبح (٣) .

قال : وكل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة .

قلت : هذه نحو قولك مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وإنما كانت قبيحة ؛ لأن هذه الصفة لا تعمل إلا في السببي ، ولا تكون سببا إلا بالضمير فإذا حذف الضمير منها قبح ؛ لأن المعمول يصير أجنبيا ولا تعمل في الأجنبي وأيضا فلابد من ضمير يعود إلى الموصوف ، فقيل إن الألف واللام قامتا مقام الضمير وهو محمول

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٨٦ وسيبويه ١ : ١٠٢ والخصائص ٢ : ٤٢٠ وابن يعيش ٦ : ٨٣ ، ٨٦ والخزانة ٢ : ١٩٨ / ٣ : ٤٧٧ والعيني ٣ : ٥٨٧ والتصريح ٢ : ١٢٢ والهمع ٢ : ٩٩ والدرر ٢ : ١٣٢ .

(٢) الربع موضع النزول جارتا صفا : هما الأثفيتان من اثافي القدر والصفا أراد به الخيل وهو ثالثة الأثافي والكميت ما لونه بين الحمرة والسواد وانما لم تسود لبعدهما عن مباشرة النار والجون : الأسود والمصطلى : موضع الصلا وهو النار والشاهد اضافة الصفة المشبهة وهو (جونتا) الى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهي القضية التي عورض فيها سيبويه والمشكلة والقضية مطروحة بالدرر اللوامع ٢ : ١٣٢ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٣ .

الكوفيين (١) وقيل إن الضمير محذوف تقديره منه وهو أيضا قبيح ، وإنما استجيز في الموصول لطول الاسم بالصلة ، هذا إن قيل إن الوجه مرفوع بالصفة ، أما لو جعل في الصفة ضمير يرتفع بها والوجه بدل منه كما قال أبو علي (٢) في قوله تعالى : مفتحة لهم الأبواب (٣) فإن الابواب بدل من الضمير المرفوع المنوي في مفتحة فإنه لايقبح فان قلت : هذا إنما يكون من بدل البعض من الكل وبدل البعض من الكل لابد فيه من ضمير يعود إلى الكل قلت : حذف الضمير من البدل اكتفاء بالألف واللام أسهل من حذف الضمير من الصفة ، لأن الصفة كالفعل المتضمن للفاعل ، فلابد لها من فاعل

٧٩ كالفعل وحذف الفاعل لايجوز ، فإذا رفعت الضمير كانت الصفة مع المضمر / في حكم المفرد ، أما إذا رفعت الظاهر كانت مع فاعلها جملة ، والجملة إذا جرت على الأول صفة أو حالا أو خبرا لم يكن بد من ضمير فيها .

قال : وكل ماخرج عن هذين الضربين منها فهي حسنة الا نحو الحسن وجهٍ فهي باطلة .

قلت : وجه بطلان هذه أنها على خلاف وضع اللغة والأصول ، فان المعهود من لغتهم إضافة النكرة إلى المعرفة لتتعرف ، أما العكس فبخلاف ذلك ، وأما الحَسَنُ وجهًا فجائزة حسنة ، وأما الحسنُ وجهٌ فهي مثل الحسنُ الوجهُ برفع الوجه ، وهاهنا ضابط أقرب مما ذكر وهو أن يقال : كل مسألة كان الضمير في الصفة أو في معمولها فقط فهي قوية ، وكل مسألة كان الضمير فيهما جميعًا فهي متوسطة ، وكل مسألة خلت من الضمير فهي ضعيفة ، ثم كل موضع رفعت بالصفة كان المرفوع فاعلا بها ، وكل موضع نصبت فإن كان نكرة فهو تمييز أو مشبه بالمفعول ، وإن كان معرفةً

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى باب الصفة المشبهة ٢ : ٢١٠ .

(٢) جاء في الايضاح صفحة ١٥٤ ولكن الأبواب بدل من الضمير الذى في مفتحة لانك قد تقول " فتحت الجنان " اذا فتحت أبوابها .. فصار ذلك بمنزلة قولك ضرب زيد رأسه " وانظر شرح الكافية للرضى ٢ : ٢١٠ .

(٣) الاية ٥٠ من سورة ص

فهو مشبه لاغير وكل موضع خفضت كان مخفوضا بالإضافة ،فتحذف التنوين من الصفة إن كانت منونة وتخفضها إن كانت لاتنصرف وكل موضع رفعت بالصفة فلاضمير فيهما إذ لايكون لهما فاعلان .

واعلم أن حكم المعمول إذا كان معرفا باللام حكمه إذا كان مضافا إلى المعرف باللام أو مضافا إلى ماعرف باللام وهكذا ، فحكم قولك مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ حكم قولك مررت برجلٍ حسنٍ وجهُ الغلام وحسن وجهُ أبي الغلام وكذلك لو زدت ،وحكم غير المعرف باللام وغير المضاف إلى المضمر حكم ماأضيف إلى غير المعرف باللام ولا المضاف إلى المضمر بالغًا مابلغ ،وحكم المضاف إلى المضمر حكم ماأضيف الى المضمر بالغًا مابلغ ،فحكم قولك مررت برجلٍ حسن وجهه حكم قولك مررت برجل حسنٍ وجه
٨٠ أ الغلام وكذلك حسن وجه أبي غلامه وكذلك لو زدت فحكم / قولك مررت برجلٍ حسنٍ وجهٍ حكم قولك مررت برجلٍ حسنٍ وجهُ غلامٍ وكذلك حسنٍ وجهُ أبي غلامٍ وهكذا لوزدت.

قال : وإذا [(١)] اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره تبعت الموصوف تثنية وجمعًا ،وإذا خلت منه لم تتبعه تثنية وجمع سلامة في الأجود الأفصح ، وكان التكسير أجود من الإفراد إنْ أمكن .

قلت : إذا رفعت الظاهر بالصفة فلاضمير فيها إذ لايكون لها فاعلان فيجب حينئذ إفرادها وتأنيثها إن كان الفاعل مؤنثا حقيقيا كالفعل فتقول : مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه وبرجلين حسنٍ وجهاهما وبرجال حسنٍ وجوهُهم ويجوز برجلين حسنَيْنِ وجهاهما وبرجالٍ حَسَنِيَن وجوههم على لغة من قال أكلوني البراغيث وهو ضعيف ،أما لو قلت برجالٍ حسانٍ وجوهُهم لم يكن ضعيفًا لأنهم إنما كرهوا الإتيانَ بالعلامة التي تدل على ماتدل عليه علامة الفعل ،وإلحاق هذه العلامة في الفعل أقبح لايهامها الضمير،أما جمع التكسير فإنه على وزان المفرد غالبًا ولذلك قد تصفه بالمفرد إذا كان لما لايعقل وهوأجود ،ولذلك أعرب بالحركات قال : [(٢)]

---

(١) (وإذا) اضافة من (ب) .

(٢) هوالنابغة الجعدي وانظرديوانه صفحة ١٤٤ وهو من شواهد سيبويه ١ :٢٣٧ وانظرالاغاني لأبي الفرج ٤ :١٣٩ والسبع الطوال صفحة ٢٤٧ شروح سقط الزند صفحة ٥٩٢ .

بـاب التعجـب

التعجب الذى يبوب له فى النحو له لفظان : ما أفعَلَهُ وأفعِلْ بهِ .

قلت : يعنى اللفظ الدال على إنشاء التعجب لا ما يدل على التعجب نفسه ألا ترى أنك لو قلت تعجبتُ من حسن زيد لم يكن ذلك من هذا الباب وكذلك لو قلت لله در م فارسا (١) وقوله :

فيالَكَ مِن ليلٍ .... (٢)

.... ولا شُلَّتْ يَداهُ مِنْ رامِ (٣)

تعجبًا ، كل هذا يفهم منه التعجب وليس من هذا الباب ، والمؤلف حصر الصيغة الدالة عليه فيهما ، ولم يتعرض لبيان معنى التعجب ؛ لأن المطلوب فى النحو معرفة الصيغة الموضوعة له وأحكامها وبمعرفة ذلك يحصل المقصود ، ويستغنى عن حد التعجب وإن كان الأولى شرح التعجب معنى ثم ذكر اللفظ الدال عليه كما فى سائر الأبواب ،

ثم فى تفسير معنى التعجب عبارات : قيل التعجب انفعال يبهر النفس عند الشعور بأمر يخفى سببه حتى قيل : إذا ظهر السببُ بطل العجب ، ولذلك لا يطلق

٨٢ على الواجب سبحانه إذ لا يخفى عليه شىء وقيل / هو تغير النفس لما ورد عليها من أمرٍ خارج عن العادة فهذا معنى التعجب .

وأما الصيغة الدالة عليه الموضوعة له لا لغيره فما أفعَلَهُ وأفعِلْ بهِ والأصل منهما هى الأولى ؛ لأن الثانية مشتركةٌ بينه وبين الأمر ، وزاد بعضهم أفعَل من كذا ، والصحيح أن أفعَل مِن للتفضيل وإنما يشترط فيها ما يشترط فى لفظى التعجب ،

وأما غيرهما من الصيغ الـــــتى يفـــــهم منهما

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميدانى ٢ : ١٢٥ .

(٢) سبق شرحه صفحة ١٦ .

(٣) عجز بيت لم اهتد اليه ولا عرفت قائله .

التعجب من نحو لم أركاليوم رجلًا ، وويل أمه ، ومررت برجلٍ أيّ رجلٍ فليست موضوعة لمعنى التعجب بل لغيره وأنما يفهم منها التعجب لقرينة أخرى وعنها احترز بقوله : الذى يُبوب له فى النحو .

قال : وكلاهما لايكون إلا من فعلٍ ثلاثى غيرمزيد فيه فى الأمرالعام .

قلت : لبناء هاتين الصيغتين لهذا المعنى شروط منها : أن يكون الفعل ثلاثيًا غيرمزيد فيه فى الأمرالعام ، لأن الغرض به أن يصيرماكان فاعلا مفعولا ، ولهذا ينتقل من اللزوم إلى التعدى بالهمزة ولايتعدى بالهمزة إلا الثلاثى ، والوجه فيه أن الهمزة لما أحدثت معنى فى الفعل وهو التعدى صارت كحرف منه ، فلو زيدت فى الرباعى لصار الفعل على خمسة أحرفٍ أصول وليس ذلك فى الأفعال ، واستظهر بقوله فى الأمر العام على ألفاظ قد بُنيت من الرباعى نحو ماأعطاه للدراهم وماأولاه للمعروفِ وماأفقره ، والفعل منه أعطىَ وأولى وافتقر ولايقال إنه من عطى وولى لأن ذلك معنى آخر ، ووجهه أن تقول كأنهم عوضوا همزة التعجب من همزته الأصلية ، وكلام سيبويه[(١)] يشعر بجواز بنائه من الرباعى فإنه قال فى ماأجوه استغنوا عنه بماأجود

٨٣ جوابه ، والاستغناء إنما يكون فيما يجوز ويسوغ / أما الذى يمتنع فلايقال امتنعوا عنه بكذا ، لأنه ممتنع فى نفسه .

قال رحمه الله تعالى : ومما يقبل الزيادة والنقصان .

قلت : التعجب لايكون إلا من أمر تفاوت فى نوعه والتفاوت لايكون إلا فيما يقبل الزيادة والنقصان فلايقال ماأموت زيدًا ، لأن الموت فى نفسه لايتفاوت ، إذ لايكون موت أشد من موت وأعنى بالموت زهوق الروح ، وعلى هذا القيد خرج امتناع التعجب من العيوب الظاهرة والخِلق الثابتة فلايقال ماأعوَره ولاماأحوله ، لأن العور والحول متى حصل لم يقبل الزيادة والنقصان ، بل يصير كعضوٍ من نحو اليد والرجل فكما لايقال ماأيداه لايقال ماأعوره ، ومنهم من يرد هذا الشرط إلى الأول فيقول : امتنع

---

(١) جاء فى الكتاب ١ : ٣٧ وبناؤه أبدا من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفْعَل .

[illegible] [2]

[illegible] ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] [3] [illegible]

[illegible]

---

(١) [illegible]

(٢) [illegible]

(٣) [illegible]

التعجب من هذه لأن فعلها زائد على الثلاثة نحو احولَّ واعورَّ ، وأما عوِر وحوِل فمحذوف منه ، وكذلك الألوان فإن فعلها زائد على الثلاثة فلا يقال ما أبيضه لأن فعله ابيض وجوزه الكوفيون [1] في البياض والسواد خاصة كقول الشاعر : [2]

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ∴ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

قالوا وأفعل لا يبنى إلا مما يبنى منه فعل التعجب إن لم يكن لفظ تعجب وأجيب عنه بأن أبيض هنا اسم فاعل صفة لمحذوف كأنه قال في درعها جسم أبيض .

قال : ومابناؤه على فعَل في الأصل أو هو مردود إليه في المعنى .

قلت : فَعُل بضم العين من الصيغ المختصة باللازم ولأنه الذي يكون للمبالغة من نحو قَضُوَ الرجل إذا جاد قضاؤه وفَقُه إذا بالغ في التفقه ، فلذلك يرد إليه في التقدير إن لم يكن الفعل في نفسه كذلك ، قال / عيسى بن عمر : كل فعل ٨٤ متصرف يجوز أن ينقل إلى باب فَعُل في المدح ويعامل معاملة نعم وبئس ، وأما قول سيبويه : وبناؤه أبدا يكون من فعَل أو فعِل أو فعُل " [3] فإنما يعني أنه في الأصل لابد أن يكون ثلاثيا إذ الثلاثي لا يخرج عن أحد هذه الثلاثة ، غير أن ما سوى فَعُلَ يرد إليه ليصير من أفعال الغرائز اللازمة الموضوعة للمبالغة ولذلك تقول : ما اضرب زيدًا لعمرو فتدخل اللام على المفعول ، ولو لم يُرَدّ ضَرَبَ إلى ضَرُبَ لما احتيج إلى اللام ، ولو كان فعل التعجب يبنى من فعِلَ وفعَلَ ولا يرد لقيل ما أضرب زيدا عمرا ، وحيث لم يقل دل على رده الى فَعُلَ وكذلك لا تقول ما أشربَ زيدًا الماءَ بل للماءِ فترد فعِلَ أيضا إلى فَعُلَ على ما قلنا .

---

(١) انظر في هذه المسألة الانصاف ١ : ١٤٨ وشرح الكافية للرضي ٢ : ٢١٣ .

(٢) هو رؤبة وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٧٦ والجمل للزجاجي صفحة ١١٥ وابن يعيش ٦ : ٩٣ / ٧ : ١٤٧ والخزانة ٣ : ٤٨١ .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٣٧ .

قال وما قد وقع ودام .

قلت: لابد أن يكون المعنى الذى يتعجب منه متحققا لدى التعجب وذلك لايكون إلا بعد وقوعه واستمراره ولذلك وضعوا صيغته بلفظ الماضى ، وفعل الحال لم يتكامل بعد ، ولم يأخذ المستقبل بعد فى الوجود .

وقال المبرد : زمان فعل التعجب ماضٍ فى اللفظ وحال فى المعنى بدليل أنه إذا أريد الماضى قيل ماكان أحسنَ زيدًا [١] .

قال أبوعلى : زمان الحال أقصر من أن يعتبر ، وإنما دخلت كان جبرا لما سلبه فعل التعجب من التصرف الذى له فى أصله فإن قلت فإنك تقول ما أطول مايكون هذا الصبى !! فتتعجب من طوله وإن لم يقع بعد .

قلت : لايقال ذلك إلا إذا كان هناك مايدل على ذلك ومن شأنهم أن يجروا ماقرب من الواقع أو يكون هناك مايستدل به [٢] مجرى الواقع .

وزاد آخرون شرطين آخرين الأول أن / يكون من أفعال الغرائز ، لأنها التى ٨٥
تخفى ، فاذا زادت تعجب منها إذ هى مظنة الخفاء فلايقال ماأضرب زيدًا إلا إذا تكرر منه الضرب ، وصار كالغريزة له والثانى : أن يكون الفعل متصرفًا فى الأصل دالا على الحدث والزمان وقد احترز عن ليس وكان ، فهذه ستة شروط لابد منها ، ومما ينبغى أن يعتبر أيضا : أن يكون الاسم الواقع عليه فعل التعجب فاعلا فى الاصل ، لأنه لايكون الا فيما كان غريزة والفعل لايكون غريزة للمفعول إذ لاحظ له فى إيجاده فأحرى ألا يكون غريزة له وأيضًا فإن فعل التعجب منقول من الثلاثى بالهمزة ، ولا يصح النقل فى فعل المفعول ، لأن الغرض من النقل جعل غيرك فاعلا لفعل من شأنه أن يوجد من غيره ، فكل فعل منقول بالهمزة فالمفعول فيه فاعل فى المعنى فلاتقول ماأضرب زيدا! وأنت تريد ما أكثر ضرب الناس له ، فإن قلت: لم لايحمل على كثرة

---

(١) انظر همع الهوامع ٢ : ٩١ .

(٢) فى (ب) عليه .

التعرض للضرب والاعتياد منه ؟ قيل هذا يكون على معنى انه يحتمل الضرب واحتمال الضرب غير الضرب فهو فاعل لاحتمال الضرب لا لنفس الضرب وإذا لم يكن فاعلا للضرب لم يصح التعجب منه .

قال : فإن انخرم أحد هذه الأوصاف سوى المضى والدوام فأردت التعجب بصيغة ماأفعله أو أفعِلْ به فإنهما من فعل يصح أن يبنى من مثله ، وانصب مصدر الفعل الذى ينخرم فيه أحد هذه الأوصاف مضافا إلى الفاعل مع ماأفعل وأقرن به الباء مضافا إلى الفاعل مع أفعل .

قلت متى انتفى شىء من الشروط المذكورة إلا الوقوع والدوام ، فإنه لابد منهما على ماقررنا أنه لايتعجب إلا من الواقع ومايكثره ولايتعجب من المرة الواحدة بل

٨٦ لا بد من التكرار والوقوع ، لأن الصيغة تقتضى ذلك فى الأصل ، أعنى صيغة فعل على ما مر ، فاعمد إلى فعلٍ وجدتَ فيه هذه الشروط نحو كثُر وشرُع وقبُح وماأشبه ذلك فابنهما منه ، ثم انصب مصدر الفعل الذى اختلت فيه الشروط ، مثال ذلك انا لو أردنا التعجب من عرج زيد أو بياضه أو من فعل رباعى نحو دحرج ، فإنا نبنى أفعل من شد أو قبح فنقول ماأقبح عرجه وماأشد دحرجته وما أكثر بياضه ، فأضفت المصدر الذى وقع منه التعجب إلى فاعله ، ونقول فى الصيغة الاخرى : أقبح بعرج زيد وأكثر بدحرجته وهكذا فى جميع مايتعذر فقد أضفت الفعل إلى فاعله بالباء .

قال : وتدخل كان إن انخرم الدوام .

قلت : مثاله ماكان أحسنَ زيدًا ، وليس هذا فى جميع النسخ فإنا قد بينا فساد هذا القول وهو قول المبرد فإنه لايقال ماكان أحسنَ زيدًا إلا إذا كان هناك حسن واقع دائم ، إلا أنه لم يتصل إلى زمانك بل كان دائما قبل زمانك ، فأدخلت كان لتشعر بأن ذلك كان قبل زمانك أو جبرا لها عند عدم التصرف على ماقاله أبوعلى .

قال : ولايتقدم المنصوب بعد ماأفعل على أفعل ولا المجرور بعد افعل على افعل باتفاق ولايفصل بينهما وبينهما على رأى .

قلت : الجملة التعجبية تجرى مجرى الأمثال فلايتصرف فيها بتقديم ولاتأخير فلايقال مازيدًا أحسن ولازيدًا ماأحسن بالإجماع .

قال الزمخشري: من الجمل ماأجرى مجرى المفردات ، فكما لايجوز التصرف في صيغة المفرد فكذلك مايجرى مجراه ، فمن ذلك الأمثال وفعلا التعجب ونعم

٨٧ /وبئس ولأنَّ هذه الصيغة لما جعلت إنشاء للتعجب التزم فيها طريقة واحدة ؛ لأن كل لفظ صار علما لمعنى من المعاني فالقياس ألا يتصرف فيه احتياطا على تحصيل الفهم (١) .

واختلفوا في الفصل فأجازه بعضهم : قال الشلوبيني : الصواب جوازه (٢) .

والصيمري نسب امتناع ذلك إلى سيبويه ولا يقبح ومنه قولهم : ماأحسن بالرجل أن يصدق ففصل بالجار والمجرور ، ولأن ارتباط الفاظ التعجب ليست بأقوى من ارتباط المضاف بالمضاف إليه ومع ذلك فقد جاز الفصل ، وكذلك إنَّ وأخواتها ، ولاتساع القرب أيضا في الظروف فكان جواز الفصل ظاهر القوة في القياس .

واتفقوا على أنه لايجوز بغير الظرف ، ومنع من الفصل المبرد (٣) والأخفش (٤) لماذكرنا والقياس على امتناع التقديم والتأخير ، ومما يمتنع أيضا العطف على فاعل التعجب والبدل منه ولابد أن يكون المنصوب معرفة أو نكرة مخصوصة بالوصف أو غيره .

قال : وبه بعد افعل فاعل على رأى ولاضمير في أفعل ومفعول على رأى وفي افعل ضمير منع من اختلافه لاختلاف المخاطب المثلية .

قلت : مما اختلفوا فيه أيضا موضع الجار والمجرور بعد أفعل فقيل هو فاعل والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيدا وفي قوله :

.... ∴ بِما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ (٥)

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٤٩ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٣ .

(٣) جاء في المقتضب ٤ : ١٧٨ لو قلت ماأحسن عندك زيدا وماأجمل اليوم عبدالله لم يجزه . وانظر شرح الكافية للرضى ٢ : ٣٠٩ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٦ : ٩٢٣ والتصريح ٢ : ٩٠ .

(٥) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ١٢٨ .

وعلى هذا الأضير وهذا مذهب البصريين (١) : واحتجوا عليه بعدم ظهور الضمير تثنية وجمعا إذا قلت يازيدان أحسن بعمرو ولاتقول أحسنا ولو كان فيه ضمير لوجب إبرازه قياسًا على غيرها من الأفعال وكذلك لاتلحقه علامة التأنيث إذا قلت: ياهند

٨٨ أحسن بزيد وكان القياس أن يقال أحسني بالياء وإذا لم يكن / فيه ضمير تعين أن يكون المجرور هو الفاعل .

وقال الكوفيون هو في موضع نصب والباء زائدة في المفعول زيادتها في مثل قوله تعالى : "وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" (٢) لأنه الأكثر . أعني زيادتها في المفعول ومايدل أيضا قوله تعالى : "أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ" (٣) فحذف بهم من الثاني ، ولو كان في موضع الفاعل لما حذف ولأنه قد جاء منصوبا في قول الشاعر :

.... فأجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَا (٤)

بنصب مثل وإنما لم يثن الضمير ويجمع ويؤنث لأنه قد جرى مجرى الأمثال التي لاتتغير صيغها قالوا :والتزام طريقة واحدة في باب الإنشاء ليس منكرا ، لأن له نظائر وأعوانا من ذلك حبذا الزيدان وحبذا الزيدون ونعم رجلاً الزيدان .

ويمكن أن يجاب عن البيت بأن تكون أن ومابعدها بدلاً من مثل وأجدر هنا بمعنى حقق وهو من بدل الاشتمال وأما حذف بهم من الفعل الثاني (٥) فلدلالة الأول عليه فإنه من باب إعمال الفعلين والإضمار فيه جائز وأما عدم التغير فعلى خلاف الأصل .

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣ : ١٨ .

(٢) الاية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٣) الاية ٣٨ من سورة مريم .

(٤) قال في المنصف ٣ : ١٩ قاله ابن أحمر ولم يكمله والشاهد فيه حذف الباء من مثل وقد جاءت منصوبة وبه قال الكوفيون

(٥) يشير الى الاية السابقة " اسمع بهم وابصر " .

قال : والباء لازمعلى كل حال .

قلت : على كلا القولين لابد من الباء إلا ما جاء في قوله :

.... فأجْدِرْ مِثل ذَلِكَ أنْ تكُونَا (١)

على انا قد تأولناه بغير التعجب ولزوم الباء ظهر الفرق بين صيغة الأمر وصيغة التعجب ، وذلك أن المشهور في هذه الصيغة أنها بلفظ الأمر ومعناها الإخبار بالتعجب كقوله تعالى : فَليمْدُدْ لَهُ الرحْمَنُ مَدًّا " (٢) فإن معناه فليمدن ، قال الزمخشري : هذه الباء علامة للتعجب لأنه لو قيل اكرم زيدا لم يدر أهو متعجب أم آمر فزادوا الباء لهذه العلة كما قالوا مُنْ ربي بضم الميم في القسم للدلالة عليه ، ومن الفروق أيضا أن الأمر حقيقة يبرز فيه ضمير التثنية والجمع / وتلحقه علامة التأنيث . ٨٩

قال الجرجاني : هذا اللفظ عكس لفظ الدعاء وذلك أن قولهم غفر الله له لفظه الخبر ومعناه الدعاء (٣) .

وذهب الزجاج إلى أنه أمر حقيقة والتقدير أحْسِنَ ياحُسْنُ بزيدٍ أي دم به (٤) .

قال الزمخشري : وعندي أن اسهل مأخذا منه أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن تجعله كريما ، أي تصفه بالكرم والباء زائدة للتوكيد والاختصاص ، أو بأن تصيره ذا حسن والباء للتعدية ، هذا أصله ، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الوحدة (٥) .

واعلم (٦) أن قوله إن الباء للتعدية مع أن الهمزة أيضًا للتعدية وهما لايجتمعان بعيد ، ولعل الأجود أن يقول : إنه أمرٌ في الأصل من أحْسَنَ وأكْرَمَ أيْ

---

(١) سبق شرحه صفحة ٩٨ .

(٢) الاية ٧٥ من سورة مريم .

(٣) انظر المقتصد ١ : ٦٦١

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٩٢٠ واملاء مامن به الرحمن ٢ : ١١٤ .

(٥) انظر المفصل صفحة ٢٧٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٤٧ وارتشاف الضرب ٢ : ٩٢٠ .

(٦) كتب الناسخ تجاه هذا السطر (أن قوله) ولم يشر اليها في هذا السطر ولا الذي قبله ولا الذي بعده وهي جملة زائدة .

اجمله حَسَنًا والباء زائدة فى المفعول فإن استعمال لفظ الأمر فى موضوعه هو الأَصل وزيادة الباء فى المفعول أكثرمن زيادتها فى الفاعل وكون الهمزة للتعدى أيضا كثير فلايكون فيه من مخالفة الأصول الا إفراد الضمير وتذكيره فى مقام التثنية والجمع والتأنيث وذلك لجريه مجرى المثل ،ويجوز أن تكون الهمزةُ زائدةً ثم عدى بالباء فصار الفاعل فيه مصيرا غيره صائرا ذا كرم كما تقول قمت وأنت القائم ثم تقول قمت به فتأتى الباء للتعدية فالداخلة عليه الباء هو الفاعل لذلك الفعل قبل دخول بالباء فيكون معنى قولك أحسن بزيد صيره صائرا ذاحسن فالباء للتعدى وكونه صائرا ذا حسن مستفاد من الهمزة كقولهم أجرب الرجل أى صار ذا إِبِلٍ جَرْبَى ويقال إن افعل به يدل على أنه تعجب وأمر غيره أن يتعجب .

قال : و " ما " مع ماأفعله غيرموصولة بل نكرة غيرموصوفة على رأى وهى مبتدأ باتفاق .

قلت : اختلفوا أيضا / فى " ما " على ثلاثة مذاهب : فمذهب سيبويه [1] أنها نكرة غيرموصوفة ،ومذهب الأخفش [2] انها موصولة بمعنى الذى وصلتها مابعدها ، ومذهب الفراء [3] أنها استفهام والمختار هو الأول .

أما قول الأخفش فيلزم منه أمران ممتنعان أحدهما : أن مبنى التعجب الإبهام وعدم الإيضاح ،والاسم الموصول للبيان والإيضاح ، الثانى : أنه اذا جعل مابعدها صلتها فلابد أن يكون الخبر محذوفا ،والحذف على خلاف الأصل ضرورة اتفاقهما على أن " ما " مبتدأة ،ثم يكون التقدير الذى أحسن زيدا شئ وهذا لافائدة فيه .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٧ والتصريح ٢ : ٨٧ .

(٢) انظر شرح السيرافى ١ : ٣٦٣ والايضاح العضدى صفحة ٩٠ وارتشاف الضرب ٢ : ٩١٩ والتصريح ٢ : ٨٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١١٩ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٩١٩ والتصريح ٢ : ٨٧ وشرح الكافية للرضى ٢ : ٣١٠ .

وأما قول الفراء فضعيف ؛ لأن صيغ الاستفهام لم يثبت لها استعمال في باب الإنشاء بخلاف صيغ الاخبار .

قال رحمه الله تعالى : وكل مالا يقال منه ماأفعَلَهُ وأفْعِلْ بِهِ لايقال منه هو افعل من كذا للتفضيل .

قلت : افعل التفضيل يساوى صيغتى التعجب المذكورتين فى أكثر أحكامهما فمن ذلك أن الهمزة فيهما زائدة والأصل هى الثلاثة الأحرف ، ومنها أن كل واحدة منهما فيه مدح أو ذم ، ومنها أن كل واحدة منهما تدل على زيادة مختصة بالموصوف بها ليست فى نظائره ، فلما تشاركت هذه الصيغ فى رفع الشئ عن منزلة من دونه إلى مافوقها اشتركت فى البناء لاشتراكهما فى المعنى ، فاللفظ الذى لايقال فيه ماأفعله لايقال فيه هو أفعل من كذا ولاأفعل به ، وماجاز ذلك فيه جاز فى هذا أيضا وبهذا اغتر الكوفيون [1] حتى أفتوا بأن صيغة التعجب فى ماأفعله اسم وقال قوم إن أفعل من كذا من صيغ التعجب لمارأوا ما بينهما من المشاركة .

91 قال : فإن أردتهما مما لايقالان / منه فابن أفعل ممايقالان منه وأجره على الموصوف مضمَرا فيه ضميره وانصب مصدر الفعل الذى أردت التفضيل منه تمييزا وأقرن من بالذى تفضل عليه .

قلت : قوله فان أردته يعنى ان أردت أن تبنى أفعل من نحو العرج والعور والبياض فلاتقول هو أعرج من فلان كما لاتقول ماأعرج فلانا بل الطريق فى ذلك أن نبنى افعل ممايسوغ أن نبنى ماأفعله منه نحو اشد واكثر ، وأجره على الموصوف إمَّا صفَةً إن كان نكرة أو خَبَرا ان كان مخبرا عنه نحو مررت برجل أشد عرجا من فلان فأشد صفة لرجل وفيه ضمير يعود على رجل وعرجا منصوب على التميز ومن مقرونة بالمفضل عليه كما قال ، ونقول فى المعرفة زيد أشد حولا من عمرو ، وقد شذت ألفاظ بنيت من الرباعى

---

(١) انظر الانصاف ١ : ١٢٦ والتصريح ٢ : ٨٨ .

كما شذت فى التعجب قالوا : هو لعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف كما قالوا : ما أعطاه وما أولاه وهذا الكلام أخصر وفى المثل أفلس من ابن المذلق [١] .

وقد جاء مما لا فعل له أصلا قالوا هو أحنك [٢] الشاتين ، ولا يقع التفضيل إلا من الفاعل دون المفعول كما لا يقع التعجب إلا من الفاعل دون المفعول ، وقد شذ أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ [٣] والمضاف منه والمعرف باللام حكمه ما ذكر ، ولابد فيه من التنكير عند مقارنة من به والتعريف عند عدمها ، وإذا اقترنت به من استوى فى لفظه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع ، فإن عرف باللام انث وثنى وجمع ، واذا أضيف ساغ فيه الأمران ، وقد تحذف منه مِن لفظا وهى مرادة معنى ومنه الله اكبر ، ولا يجوز

٩٢ أن يعمل عمل الفعل بل ينتصب ما بعده على التمييز ويرفع المضمر دون المظهر / إلا أن يكون فى حكم المضمر كقولهم : ما رأيت رجُلًا أحسَنَ فى عَيْنَيْهِ الكحلُ منه فى عين زيد ، لأن المعنى فى الحسن لرجلٍ فصار بمنزلة المضمر إذ كان الوصف فى الحقيقة له .

° ° °

---

(١) انظر مجمع الامثال للميدانى ٢ : ٢٧ .

(٢) أحنك الرجل الدابة : جعل الرسن فى فمها وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٠٢ .

(٣) انظر المجمع الامثال ١ : ٣٤٣ .

بَـاب (مـا ولا المشبهتان بليـس)

عمل ما ولا المشبهتين بليس مشروط بتأخير الخبر، والا يبطل النفى بإلا والا تلحقه أن النافية .

قلت : الأصل ألا يعملا لعدم الاختصاص ولأن شبههما معنى لا [1] لفظا وشبه ما بليس أقوى من شبه لا بها ، فلهذا كان إعمال ما أكثر من إعمال لا ، بل ربما لم يأت إلا فى الشعر، أما وجوه الشبه بين ما وليس فثلاثة : مطلق النفى ، الثانى : خصوصه وهو نفى ما فى الحال . وثالثها : دخولها على المبتدأ والخبر، ومقتضى المشتبهين ان ينقل بعض أحكام أحدهما إلى الآخر إمارة على تحقق الشبه بينهما ، ولا يعتبر الشبه فى العلة المقتضية لذلك الحكم كما فى قياس الفقهاء .

ولم يعملها بنو تميم [2] لأنهم يعتبرون مع الشبه الاختصاص والكوفيون [3] ينصبون خبرها بإسقاط الباء ، وأما شبه لا بليس فمن وجهين : النفى والدخول على المبتدأ والخبر، ولكونهما فرعين فى العمل اشترط لإعمالها شروط منها : استمرار النفى وعدم انتقاضه بالا أو غيرها ؛ لأن النفى أقوى جهات الشبه بينهما ، وقد بطل بدخول إلّا ؛ لأن النفى إما أن يتعلق بالخبر أو ليس ، فان تعلق به صار الخبر مثبتا منفيا وذلك محال ، وان لم يتعلق به كان الخبر مثبتا ؛ لأن المنفى ما تعلق به النفى ، ولأنه اذا لم يتعلق به فكيف يعمل فيه ؟ وأما قول الشاعر: [4]

وَما الدَّهْرُ إِلّا مَنْجَنُونا بِأَهْلِهِ ∴ .... [5]

---

(١) فى (ب) لفظا لا معنى .

(٢) انظر التصريح ١ : ١٩٦ وشرح الكافيه للرضى باب خبر ما ولا المشبهتين بليس ١ : ٢٦٦ وحاشية الصبان ١ : ٢٤٧ .

(٣) انظر التصريح ١ : ١٩٦ وشرح الكافية للرضى ١ : ٢٦٨ .

(٤) مجهول وانظر الاشمونى ١٢١ (٢١٢) والتصريح ١ : ١٩٧ .

(٥) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَمَاصَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلّا مُعَذَّبَا .

والمنجنون : هو الدولاب التى يستقى عليها الماء .

٩٣ فانتصاب / المنجبون انتصاب المصدر كأنه قال : يدور دورانا كقولك ما أنت إلا سَيْرًا أى تسير سَيْرا ، أو يكون التقدير ألا يشبه منجبونا • والثانى : ألا يتقدم الخبر على الاسم ؛ لأن التقديم تصرف مؤذن بالقوة ولاقوة ، واذا كان الخلاف جاريا في تقديم خبر ليس عليها مع أنها الأصل فبأن يمتنع في "ما" الفرعية كان أولى فأما قول الشاعر :[1]

. . . . ⁂ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

فقيل إن مثلهم منصوب على الحال والتقدير وإذ مافى الدنيا مثلهم بشر وكان مثلهم صفة لبشر فلما تقدم عليه نصب على الحال وأما قول الآخر :[3]

. . . . ⁂ فَمابِالْحُرِّأَنْتَ وَلَا الصَّدِيقِ[4]

---

(١) هو الفرزدق وانظر الديوان ١ : ٢٢٣ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٩ وانظر الهمع ١ : ١٢٤ ، ١٩٦ ، ٢٤٩ ، والدرر ١ : ٢٩٥ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ ، والاشمونى ١ (١٧٩) والتصريح ١ : ١٩٨ والمقتضب ٤ : ١٩١ والخزانة ٢ : ١٣٠ •

(٢) قطعة من بيت وهو بتمامه :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ⁂ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ

والشاهد فيه تقديم خبرما منصوبا والفرزدق تميمى يرفعه مؤخرا فكيف اذا تقدم •

(٣) مجهول وانظر الهمع ٢ : ١٨ والدرر ٢ : ١٢ والمغنى حاشية الامير ١ : ٣٢ •

(٤) عجز بيت وصدره :

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ⁂ . . . .

وقد رواه ابو علي الفارسى هكذا :

أَمَا وَاللهِ عَالِمِ كُلِّ غَيْبٍ ⁂ وَرَبِّ الحِجْرِ وَالبَيْتِ العَتِيقِ

لَوَ انكَ يَاحُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا ⁂ وَمَا بِالحُرِّ انتَ وَلَا العَتِيقِ

فعلى لغة بني تميم، وفيه دليل على جواز دخول الباء في الخبر على اللغتين جميعا ٠
الشرط الثالث : ألا تدخل عليها إِنْ لانها كافة لها عن العمل كما تكف ما ان أو لأن النفى إذا دخل على النفى صار إِيجابًا ،والنفى هنا وإن كان باقيا ، ولكن روعى صورة اجتماع النفيين وأنشدوا على لغة أهل الحجاز :

فَما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكِـــنْ ∴ مَنايَانا ودَوْلَةُ آخَرِينَـــا (١)

الرابع : الايفصل بينهما وبين اسمها بأجنبى غير الظرف نحو ما فى الدار زيد قائما ولو قلت : ما طعامك زيدا كل بطل عملها ،فهذه شروط عملها فمتى انتفى واحد منها بطل عملها وينبغى أن تعتبر هذه الشروط أيضًا فى إِعمال لاَ وبل أولى فإنها أضعف منها ،لكن النحاة لايذكرون فى كتبهم فى إِعمال لا الا شرطا واحدا وهو أن يكون معمولها نكرة اسما وخبرا ٠

قال رحمه الله تعالى : وكل ماعطف على الخبر المنصوب بأحدهما لفظا أو معنى بحرف موجب لمابعده فحكمه حكم مابعد إلا ، قلت : يعنى انه مهما عطف على الخبر
٩٤ المنصوب لفظا أو معنى بحرف عطف يوجب لمابعده نحو بل ولكن / وجب الرفع فى المعطوف وانقطع عمل ما ولاعنه ؛ لأن بل ولكن بمنزلة إلافى أنهما تثبت الحكم لمابعدها فتقول : مازيد قائما بل قاعد ،وماعمرو بقائم (٢) لكن ذاهب ،وإِن عطفت بحرفٍ لايوجب ففيه تفصيل سيأتى ،وقوله أو معنى يريد نحو مازيد بقائم ، وقوله حكم مابعد الايعنى فى امتناع النصب ٠

قال : ويفترقان فى أن لا لاتعمل إلا فى نكرة اسما وخبرا قلت : هذا دليل على اعتبار الشروط المذكورة فى لا أيضا ،فانه ماذكر فرقا بينهما سوى زيادة اشتراط التنكير فى معمولها ٠

---

(١) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٥٣٩ ٠

(٢) فى الاصل بذاهب ٠

وبعد : فما أوغل في الشبهين لا فكانت أقوى منها فلذلك عملت ما مطلقا في المنكر والمعرف ولم تعمل لا إلا في المنكر اسما وخبرا ، وقيل إنما ذلك لأن لا لها أصل آخر وهو الشبه بأن وهي لاتعمل فيه إلا إذا كان نكرة ومن إعمال لا قول الشاعر : (١)

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا ∴ فأنا ابنُ قيْسٍ لا بَرَاحُ

وقال آخر : (٢)

.... ∴ ...... حِينَ لامُسْتَصْرَخُ (٣)

أي ليس لي براح والداخل عليها التاء هي المشبهة بليس ، إلا أنهم لايعملونها إلا في الحين كقوله تعالى : "وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ" (٤) أي لات الحين حين مناص أي مهرب .

قال : فإذا جيء بعد الخبر المنصوب بإحداهما لفظا أو معنى بحرف عطف لايوجب وبعد الحرف وصف وموصوف ، وأولى الوصف الحرف ، وكان الموصوف سببا من اسمها جاز الرفع والنصب والجر في ذلك الوصف .

قلت : هذا الكلام ينبغي أن يتصل بقوله : فحكمه حكم مابعد إلا لأنه من تتمة الكلام في العطف على خبرها ففصل كما نرى بقوله ويفترقان فكان مستدركا عليه ،

---

(١) هو سعد بن مالك القيسي بن ضبيعة بن قليس بن ثعلبة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والتصريح ١ : ١٩٩ والمقتضب ٤ : ٣٦٠ وابن يعيش ١ : ١٠٨ والخزانة ١ : ٢٢٣ / ٢ : ٩٠ والعيني ٢ : ١٥٠ والتصريح ١ : ١٩٩ .

(٢) هو العجاج وانظر ديوانه صفحة ١٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٧ (قطعة منه) وانظر امالي ابن الشجري ١ : ٢٣٩ والهمع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٨ .

(٣) قطعة من بيت وهو بتمامه :

وَاللهِ لَوْلا أَنْ تحشَّ الطُّبَّخُ ∴ بِيَ الجَحِيمُ حِينَ لَامُسْتَصْرَخُ

(٤) الآية ٣ من سورة ص .

٩٥ وكذلك قوله : جاز الرفع والنصب والجر / في ذلك الوصف ليس مطلقا بل إنما تجوز الأوجه الثلاثة إذا كان خبرها مجرورا بالباء وهو معنى قوله أو معنى ، وحرف العطف الذى لايوجب هو ما سوى بل ولكن ، ومعنى قوله وكان الموصوف سببًا من اسمها هو أن يكون فيه ضمير يعود على اسمها ، ثم بالمثال ينكشف الحال ، فمثال المعطوف على المنصوب لفظا قولك : مازيدٌ قائمًا ولا قائما أخوه وإن شئت ولاقاعد أخوه وتقول فى المنصوب معنى مازيد بقائم ولاقاعد أخوه بالرفع والنصب والجر ولو أوقعت الظاهر موقع المضمر كقوله :(١)

لَعَمْرُكَ مامَعْنٌ بتاركِ حقِّهِ ∴ ولامُنْسِئٌ مَعْنٌ ولامُتَيَسِّرُ (٢)

كان الرفع هو الوجه .

قال : ولايجوز مع الأجنبى إلا الرفع .

قلت : وذلك قولك : مازيد بقائم ولا قاعد عمرو ، فلايجوز هنا إلا الرفع على الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة بخلاف ليس فإنه يجوز ليس زيد قائما ولاقاعدا عمرو ، لأنك لو قلت ليس قاعدا عمرو جاز ، إذ كان خبر ليس يتقدم على اسمها فجاز أن تقدر ليس مع المعطوف وما لا يتقدم خبرها فلايصح تقديرها مع المعطوف فبطل عملها فيه ورجع الى الأصل .

قال رحمه الله تعالى : وإذا تأخر الوصف جاز الرفع والنصب مطلقًا ولايجوز الجر .

قلت : مطلقا أى مع السببى والأجنبى ، فإذا قلت مازيد قائما ولاعمرو قاعدا جاز فى قاعد الوجهان ، وكذلك مازيدٌ قائما ولاأبوه قاعدا ، ولايجوز جره إذا كان الخبر

---

(١) هو الفرزدق وانظر ديوانه ١ : ٣٨٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣١ والهمع ١ : ١٢٨ والدرر ١ : ١٠٢ والخزانة ١ : ١٨١ .

(٢) ذكر القالى أن معنى هذا كان رجلًا كلَّاءً بالبادية يبيع بالكالئ أى بالنسيئة وكان يضرب به المثل فى التقاضى منسئ يؤخر الدين متيسر يتساهل مع مدينه .

الأول مجرورا بخلاف ما إذا تقدم الوصف مع السببي . والفرق بينهما إنك إذا قدمت
٩٦ الوصف والمرفوع به من سبب اسم " ما " جاز أن يكون الوصف / معطوفا على خبرها
ولا يصح أن يعطف على الخبر إلا ما صح أن يكون خبرًا ، أما إذا لم يصح أن يكون الموصوف
من سببه أو أخرت الوصف لم يصح أن يكون خبرا لما ، وإذا لم يصح ان يكون خبرًا لم
يصح عطفه على الخبر ، ولا يجوز الجر أيضا في المعطوف على خبر ليس المجرور إلا إذا
تقدم الوصف على الاسم ، أما لو تأخر فلا يجوز الا عند من يجوز العطف على عاملين ،
فيمتنع قوم مازيد منطلقا ولا عمرو ذاهبا وكذلك في ليس . لأن العطف عندهم لا يصح
إلا بتقدير اعادة العامل بعد حرف العطف ، ولا يصح أن يقال : مازيد منطلقا
ولا ماعمرو ذاهبًا فلما امتنع تقدير العامل امتنعت المسألة ، وأجازه سيبويه (١) ؛
لأن العامل عنده في المعطوف هو الأول يتوسط الحرف ، أو يجعل حرف العطف نائبًا
عن العامل ، فلا يلزم أن يقدر معه ، ونقض سيبويه عليهم بجواز قولنا : مازيد ولا أخوه
بذاهبين بالإجماع ، فإن هاهنا لا يحسن إعادة العامل وهو حرف النفي ومع ذلك
جازت المسألة .

قال : وأما الموصوف فليس فيه إلا الرفع .

قلت على كل حال : الموصوف مرفوع سواء كان الوصف مقدمًا أو مؤخرا أو سببًا
أو آجنبيا ، ولا يقتضي هذا اتفاق وجوه الرفع إنما يقتضي الاتفاق في الرفع لا في
وجوهه ، فمتى تقدم الوصف منصوبًا أو مجرورا ارتفع الموصوف بأنه فاعل ، وإن كان
مرفوعًا فرفع الموصوف على الابتداء وتقديم الخبر ، وكان من عطف الجمل ،
فإن كان الوصف مؤخرا منصوبًا أو مجرورا بالباء فرفعه على أنه اسم " ما " الذي

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٠٦ .

٩٧ تابَ حَرْفَ العَطْفِ عَنْها ، وإن كان مرفوعًا فرفعه على الخبر/ وكان من عطف الجمل أيضا ، ومن رأى إعمال إن النافية عمل ما ، اعتبر فيها أيضا تلك الشروط ،وفى كلام سيبويه ما يشعر بجواز إعمالها وإن لم يصرح (١) .

٥٥٥ ٥٥٥

---

(١) لم يمثل سيبويه لها فى حالة الاعمال الا أنه قال فى الكتاب ١ : ٤٧٥ وهذه " ان " محذوفه وتكون فى معنى " اما " قال الله عز وجل : ان الكافرون الا فى غرور ،أى ما الكافرون الا فى غرور " والسيرافى يقول ما ملخصه معلقا على هذه المسألة معترضا على ما قاله سيبويه : يذهبون فى أن هذه الى أنها بمعنى ما واللام بمعنى الا ،ونحن لانعلم أن اللام تستعمل بمعنى الا والا لجاز أن نقول جاءنى القوم لزيدا بمعنى الازيدا .

باب (أفعال المدح والذم)

نِعْمَ وَبِئْسَ أصلهما فَعِلَ ،وكل فَعِلَ فالعرب قد تسكن وسطه تخفيفا (١) .

قلت : نعم وبئس فعلان ماضيان عند البصريين والكسائى وهما اسمان عند الباقين ،ويدل على فِعْليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو نعمت وبئست واستتار الضمير المرفوع فيهما وابرازه متصلا بهما أيضا فيما حكاه الكسائى نعمو رجالا الزيدون ،واحتج الكوفيون بدخول حرف الجر فى قول بعضهم : والله ماهى بنعم المولودة عن بعض العرب : نعم السيرعلى بئس العير ،وقولك : يانعم المولى ، ولايصح اقتران الزمان بهما فلا تقول نعم الرجل أمس ،ومنها عدم التصرف ،ومنها أنه قد جاء فيهما فعيل قالوا : نعيم الرجل وفعيل ليس من أوزان الافعال ،والمذهب الأول هو المنصور ،وحرف الجر محمول على الحكاية وحذف المنادى ،وعدم التصرف لإخراجهما عن موضوعهما واجرائهما مجرى الحروف حيث ضمنا ماليس لهما فى أصل موضوعهما وهو إنشاء المدح أو الذم العامين والدليل على أن اصلهما فعل بكسر العين قول الشاعر : (٢)

.... ∴ نَعِمَ السَّاعُونَ فِى الْأمْرِ المُبِرْ (٣)

فلما ثبت لهما الحركة كان السكون عارضا ، فان العرب قد تسكن عين الكلمة إذا كانت

---

(١) انظرفى هذه المسألة همع الهوامع ٢ : ٨٤ وارتشاف الضرب ٢ : ٩٠٦ والانصاف ١ : ٩٧٦ والامالى الشجرية ٢ : ١٢٩ ، ١٤٧ والتصريح على التوضيح ٢ : ٩٤ .

(٢) هوطرفة بن العبد وانظرالديوان صفحة ٧٣ والهمع ٢ : ٨٤ والدرر ٢ : ١٠٨ والمقتضب ٢ : ١٤٠ وابن يعيش ٧ : ١٢٧ والخزانة ٤ : ١٠١ والديوان برواية "الشطر" .

(٣) عجزبيت وصدره : أما أقلت قدم أنهم ∴ ....
والأمر المبر هو الذى يعجز الناس عن دفعه لانه فوق طاقتهم .

الحركة ضمة أو كسرة فى الاسم والفعل من نحو عضْد وكبْد وعلْم وقنْو الرجل ، أما
٩٨ الفتحة فلا تحذف لخفتها / إلا ما جاء فى الضرورة كقوله : (١)

وما كُلُّ مَغْبونٍ وإن سَلْفَ صَفْقَةً ∴ .... (٢)

ومن تسكين المكسور قول الآخر : (٣)

فإن أهْجُه يضْجرْ كما ضَجْر بازِلٌ ∴ .... (٤)

قال : فإن اتفق أن يكون حرفا من حروف الحلق كما فى نعم وبئس كان لهم فيه أربع لغات : الأصلية والتخفيف وكسر الفاء اتباعا للعين والتخفيف مع الكسر .

قلت : جاز الاسكان للتخفيف وكسر الفاء اتباعا ثم التسكين بعد الاتباع .

قال الشلوبينى : كان ينبغى إذ ازالت الكسرة أن يزول الإتباع ، إلا أن ما يفعل على وجه التخفيف المراعى فيه الأصل ولذلك تقول غزِى فتبقى الياء مع تسكين الزاى ، وانما أتى بالياء لأجل الكسرة وقد زالت ولذلك يقولون : غَزْو (٥) وجَيْل (٦) بتصحيح الواو والياء مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما رعاية للأصل واعراضا عن العارض (٧) .

والظاهر أن اللغات التى ذكر فى نعم وبئس إنما هى قبل أن تؤخذ لانشاء

---

(١) هو الأخطل وانظر ديوانه صفحة ١٣٧ والخصائص لابن جنى ٢ : ٣٣٨ والمحتسب ١ : ٥٣ ، ٦٢٢ ، ٤٤٦ والمنصف ١ : ٢١ وابن يعيش ٧ : ١٥٢ .

(٢) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ براجع ما قدْ فاتَهُ بِرَدادِ

(٣) هو الأخطل التغلبى وانظر الانصاف صفحة ٧٣ وابن يعيش ٧ : ١٩٢ ، ١٥٢ والزمخشرى فى كشافه ١ : ٤١٩ واللسان مادة (أدم) .

(٤) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاهُ وغارِبُهُ .
والبازل من الجمال الذى انشقت نابه ، وذلك عندما تبلغ سنه التاسعة ، والادم جمع آدم وهو الاسمر اللون ودبرت معناه جربت وصفحتاه بمعنى جانباه وغاربه أعلاه

(٥) غزو مخفف غزو وانظر شرح شافية ابن الحاجب ٣ : ١١٠ .

(٦) جيل : مخفف جيئل وهو الضبع وانظر اوضح المسالك ٤ : ٣٩٤ ط ٥ فالحركة عليها عارضة غير اصلية ولا يعتد بالعارض .

(٧) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٧ .

المدح او الذم ، وأما قوله تعالى " فَنِعِمَّا هِيَ " (١) بكسرتين فالتحريك فيهما لالتقاء الساكنين .

وتجرى "ساء" مجرى بئس ، وكذا كل فَعُلَ جىء به للمبالغة والتعظيم أو التكثير جاز أن يجرى مجرى نعم وبئس ومنه "كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ" .

قال : وفاعل نعم وبئس إن كان ظاهرا لم يكن فى الأمر العام إلا بالألف واللام الجنسيتين أو مضافا إلى ما هما فيه .

قلت : نعم وبئس وان كانا غير متصرفين لجريهما مجرى الحروف لكن لابد لهما من فاعل ، وفاعلهما إما أن يكون ظاهرا أو مضمرا ، أما الظاهر فلابد أن يكون معرفا باللام التى للجنس نحو نعم الرجل / زيد أو مضافا إلى المعرف بهما نحو نعم صاحبُ ٩٦
الرجلِ ، وذلك أن الممدوح يبهم أولا ثم يوضح ثانيا ، ووجه الإبهام فى المعرف باللام التى للجنس أنها للمعهود فى الذهن كالتى فى قولك اشتر اللحم ، فإنك لاتريد لحما معهودًا فى الخارج بل فى الذهن كما فى العلمية الجنسية من نحو أسامة ، واذا كان كذلك كان فيهما إبهام بالقياس إلى الخارج ؛ لأنه وان كان فيه إشارة ذهنية لكن لا إشارة حسية فيه ، ألا ترى أنه لايخص واحدا دون آخر بعينه فى الخارج ولسنا نريد به الجنس المستغرق بدليل جواز تثنيته وجمعه فى قولك نعم الرجلان ونعم الرجال والجنس الذى بمعنى الاستغراق لايثنى ولايجمع كما سبق فى أول الكتاب فإن قلت : فإذا لم تكن اللامُ مستغرقةً فكيف جاز أن يقوم مقام الضمير العائد من الجملة الواقعة خبرا ؟ قلت : لما كان هذا الاسم باعتبار المعقول يطابقه كل فرد من الأفراد الحاصلة فى الخارج جاز أن تقوم مقام الضمير لكون المطابقة فيه شبيهة بالاستغراق ، أو لانه مستغرق بطريق الصلاحية ، اذ الحقيقة الذهنية صالحة لكل فرد فهذا هو التحقيق ، وإن كان على خلاف المشهور فى الكتب فإنهم يقولون إنها للجنس المتناول للجملة على شريطة التفصيل ، لأنهما لما كانا للمدح العام أو الذم

---

(١) الاية ٢٧١ من سورة البقرة .

العام ، جعل فاعلهما مطابقا لمعناهما وبذلك يحصل التنبيه على أن الممدوح أفضل الجنس بكماله أى كل فضيلة أو رذيلة اقترفت فى جنس المذكور فهى مجتمعت فيه على طريق المبالغة .

قالوا : وأما جواز تثنيته وجمعه فلأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد
هذا الجنس إذا مُيّزوا رجلين رجلين / أو رجالاً رجالا ولذلك لا يجب إلحاق علامة ١٠٠
التأنيث وإن كان الفاعلُ مؤنثا حقيقيا لأنه ينظر فيه للفظ الجنس كأنه قيل نعم جنس النساء وإلحاق العلامة وإن كان جائزا لكن تركها أجود ، وكان حكم المضاف إلى مافيه اللام كحكم مافيه اللام ، لأن العموم يسرى من المضاف إليه إلى المضاف كما يسرى الخصوص ، وإن كانت صلة الذى عامة جاز أن تكون فاعل نعم وبئس واستظهر بقوله فى الأمر العام على قوله : (١)

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ لَهُمْ ∴ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

وانما جاز ذلك لذكر الألف واللام فى المعطوف فى قوله : وَصَاحِبُ الرَّكْبِ ، وذكر بعض أصحابنا أن الجزولى ذكر فى شرح أبيات الايضاح انها لغة وانشد :

فَنِعْمَ مَتَاعُ أَرْمَلَةٍ عِجَافٍ ∴ وَمُلْقَى النِّسْعَتَيْنِ عَلَى رَحِيلِ (٢)

قال : وقد ذكر حكمه ان كان مضمرا فى المضمرات .

قلت : الذى ذكر فى المضمرات أنه مضمر على شريطة التفسير والمفسر له مابعده لفظا ومعنى ، وهو مفرد يلزمه النصب ، ويجوز فى المضمر الفاعل الأمران : أعنى التثنية والجمع وترك الأمرين ، وإنما أضمر قبل الذكر ليحصل فيه من الابهام مافى الألف واللام (٣) الجنسيتين وهذا الضمير نظير الضمير فى رُبّه رجلاً فى إبهامه

---

(١) هو كثير بن عبد الله النهشلى وانظر ابن يعيش ٧ : ١٣١ والخزانة ٤ : ١١٧ والعينى ٤ : ١٧ والهمع ٢ : ٨٦ والدرر ٢ : ١١٣ .

(٢) لم اعثر له على قائله ولا عرفت مصدره .

(٣) (واللام) اضافة من (ب) .

وافتقاره إلى التمييز ، وقد حكى الكسائي أن المميز [١] فيهما يثني ويجمع أيضا نكرتين كما قال في رُبَّه رجلا ، وأما تثنية الضمير وجمعه فشائع معروف.

قال : ولابد معهما من الممدوح أو المذموم لفظا أو نية .

قلت : إذا أخذ فاعله لابد بعد ذلك من اسم آخر مخصوص هو المقصود

١٠١ بالمدح أو الذم ولأجله عقدت الجملة لتوضح ما أبهم في فاعل نعم وبئس / فيحصل في كلام واحد ابهام وايضاح فيكون أوقع في النفس وأقبل للسمع لما جبل الله عليه النفس من التشوف إلى الاطلاع على ما أبهم ، ولأن في ذكره ضمنا وتصريحا ومبالغة ، وقوله لفظا يعني نعم الرجل زيد أو نية أي يحذف لفظا ويراد معنى كقوله تعالى : فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ [٢] ، أي نحن و " نِعْمَ الْعَبْدُ " [٣] أي أيوب ، لأنه جرى ذكره في قوله تعالى : إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا [٤] .

قال : ومن شرطه أن يصدق عليه اسم الفاعل .

قلت : يعني اسم فاعل نعم ، إذ لابد أن يكون المقصود بالمدح فردا من أفراد اسم الجنس الذي جعل فاعلا لنعم ، والا لم ينتظم الكلام ، ولم يرتبط بعضه ببعض حتى كأنه مفسر للجنس ، فلابد إذا أن يكون فردا منه ، ولأن ذكره مرتين إنما يتحقق إذا كان مندرجا تحته ، قال سيبويه : واعلم أنه محال أن تقول عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول عبد الله هو فيها وهو غيره [٥] .

قال : وان وقع شيء يوهم خلاف ذلك تؤول .

قلت : مثال هذا قوله تعالى : " ساءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا " [٦]

---

(١) في (ب) التمييز .
(٢) الاية ٤٨ من سورة الذاريات .
(٣) الاية ٤٤ من سورة ص .
(٤) الاية ٤٤ من سورة ص .
(٥) انظر الكتاب ١ : ٣٠٠ ، ٣٠١ .
(٦) الاية ١٧٧ من سورة الاعراف .

فإن المضمر هو المثل والمثل ليس القوم ، فلابد إذاً من التأويل ، وهو أن يكـون على حذف المضاف أى ساء مثلا مثل القوم بحذف المضاف ، واعرب المضاف إليـه باعراب المحذوف ، وأما قوله تعالى : بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا [١] ففيه تأويـلان احدهما : ماذكرنا أى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا . الثانى : أن يكون الذيـن صفة للقوم فى موضع جر والمخصوص محذوف كأنه قيل بئس مثل القوم الذين كذبـوا هو وهو ضمير المثل المتقدم فى قولـه تعالى : " مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّـوْرَاةَ " [٢] أو يكون التقدير بئس مثل القوم الذين كذبوا مثلهم ، فلابد من حذف المخصوص وحذف
١٠٢ المضاف ، قالوا ولابد أن يكون / معرفة ومجيئه نكرة موصوفة قليل كقوله [٣] :

بِئْسَ قَرِيناً يَفَنٍ هَالِكُ .... [٤]

قال : والتفسير واجب أن اضمر الفاعل وجائز مع المظهر توكيدا .

قلت : وجب التمييز عند الإضمار لأنه إنما أضمر على شريطة التفسير وينقصـه أن يقول أو ما اقيم مقامه كقولهم فيها ونعمت ، فان كان الفاعل مظهرا لم يذكر المفسـر إلا على جهة التوكيد إذ لاحاجة إلى ذكره بعد ظهور الفاعل والتوكيد لا يمتنع مع التصريح كما فى قوله تعالى : ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا [٥] وهو قياس عند المبرد وأبى على ومنعـه

---

(١) الاية ٥ من سورة الجمعة .

(٢) الاية ٥ من سورة الجمعة .

(٣) مجهول وانظر الهمع ٢ : ٨٦ والدرر ٢ : ١١٣ واللسان (ملك ٣٨٧) .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... أم عُبَيْدٍ وأبو مَالِكِ

اليفن : الشيخ الكبير هالك : صفة له ، أم عبيد : الفلا وقيل هى الخالية من الارض أو ما اخطأها المطر وابومالك ، كناية عن الجوع أو هو كنية السن والكبر والهرم والمعنى : انه من المؤلم ان يصحبك فى سفرك عجوز فى أرض قاحلة دون زاد معنا .

(٥) الاية ٣٢ من سورة الحاقة .

سيبويه [1] وتأول قول جرير : [2]

.... ∴ فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زَادَا [3]

فجعل الزاد الثاني مفعولًا بتزود كأنه قال تزود زادا مثل زاد أبيك إذ يقبح أن يقال عندي غلام غلاما ، وأما الاية فان الذرع غير الذراع .

قال : ومما قد يفسر به المضمر فيهما ما النكرة غير الموصوفة .

قلت : وذلك كقوله تعالى : فَنِعِمَّا هِيَ [4] أي نعم شيئا هي فما فيه نكرة غير موصوفة والفاعل مضمر أي نعم الشيء شيئا هي وقيل ان نعم مكفوفة بما ولذلك يجوز دخولها على الفعل في قوله تعالى " إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ [5] " و " بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ " [6] وهو بعيد ، لأن الفعل لا يكف وانما ذلك في الحروف ، بل ينبغي أن يقال ان " ما " في الاية مفسرة بمعنى شيء على ما سبق في نعما هي ، والفعل الذي هو يعظكم صفة لما والمخصوص محذوف لفظا مراد معنى ، أو نقول ما موصولة ، وهي فاعل نعم لأنها بمعنى الذي ويجري الوجهان في الآية الأخرى إلا أن المقصود بالذم مذكور وهو أن تكفروا ، وقال الفراء : ما بمعنى الذي وأن تكفروا بدل من الضمير في به [7] .

---

(١) انظر في هذه المسألة شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٣٢ ، ١٣٣ والهمع ٢ : ٨٦ والايضاح لابي علي الفارسي صفحة ٨٨ وارتشاف الضرب ٢ : ٩١١ وشرح الكافية للرضي ٢ : ٣١٦ .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ١٠٧ والخزانة ٤ : ١٠٨ والمقتضب ٢ : ١٥٠ ، وابن يعيش ٧ : ١٣٢ .

(٣) عجز بيت وصدره :

تزود مثل زاد أبيك فينا ∴ ....

(٤) الاية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٥) الاية ٥٨ من سورة النساء .

(٦) الاية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ : ٥٦ وارتشاف الضرب ٢ : ١٠٨ وشرح الكافية للرضي ٢ : ٣١٦ .

١٠٣ قال : وإذا أخذ الممدوح أو المذموم مبتدأ / أغنى الفاعل عن العائـــد بعمومـــه .

قلت : في ارتفاع الممدوح أو المذموم وجهان أحدهما أن يكون مبتدأ وخبره الجملة المتقدمة عليه أي زيد نعم الرجل والمجموع جملة كبرى (١) ، قال الجرجانـــي الذي يشكل هنا أن الجمل إذا وقعت أخبارا كان فيها عائدٌ إلى المبتدأ وليس هنـا عائد من حيث الظاهر ، فوجهه ما ذكره أبو علي (٢) من أن الألف واللام في الرجـــل لما كانت للجنس المستغرق اشتملت على عبد الله وغيره فلما دخل تحت الجنس جرى ذلك مجرى الذكر له ونظيره ما أنشده أبو علي (٣) :

فَأَما القِتَالُ فَلاقِتَالَ لَدَيْكُــمُ ∴ .... (٤)

فإن القتال مبتدأ ولاقتال جملة خبر عنه وليس فيها ضمير لكن لما كانت لنفي الجنس دخل تحتها المذكور وغيره وهذا معنى قول الجزولي أغنى الفاعل بعمومه عن العائد .

الوجه الثاني : أن يكونَ الممدوح مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنـــه لما قيل نعم الرجل قيل من هو ؟ أو من ذلك ؟ قيل هو زيد ، فيكون هذا عـــلى كلامين ، ورأيت بعض المتأخرين ينكر هذا الوجه ويجعله مبتدأ لا غير ، قال : لأن

---

(١) انظر المقتصد ١ : ٦٤ ب .

(٢) انظر الايضاح صفحة ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) قاله الحارث بن خالد المخزومي وانظر الهمع ٢ : ٧٦ والدرر ٢ : ٨٤ والتصريح ٢ : ٢٦٢ والمقتضب ٢ : ٧١ والمنصف ٣ : ١١٨ وابن يعيش ٧ : ١٣٤ / ٩ : ١٢ والعيني ١ : ٥٧٧ / ٤ : ٤٧٤ والخزانة ١ : ٢١٧ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ ولكنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

والمواكب جمع موكب وهم الجماعة ركبانا أو مشاة أو ركاب الابل للزينة والاصل فلاقتال لكم فحذفت الفاء ضرورة .

سيبويه يقول : ولا يجوز مع التأخير أن يكون خبر مبتدأ مضمر بل هو متأخر كما كان متقدما [١] ، قال والدليل عليه أن نواسخ المبتدأ والخبر تدخل عليه فتنصبه قال زهير : [٢]

يَمِينًا لَنِعْمَ السيدانِ وُجِدْتُمَا ∴ .... [٣]

وتقول نعم الرجل كنت فوجب أن يكون مبتدأ لا غير .

❁ ❁

---

(١) والذى جاء بالكتاب ١ : ٣٠٠ وأما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله ، وقد نقل اللورقى قول سيبويه بمعناه دون نصه .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ٧٩ والهمع ٢ : ٤٢ والدرر ٢ : ٤٧ والخزانة ٤ : ١٠٥ ، ١٠٧ و ٢٢٢ .

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ على كل حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ
والشاهد أنه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم وأصله لنعم السيدان انتما فأدخل عليه الناسخ فصار وجدتما فضمير التثنية نائب الفاعل لوجد وهو المفعول الأول وقوله لنعم السيدان جواب القسم والقسم وجوابه فى موضع المفعول الثانى لوجد وجملة الممدوح خبره قاله صاحب الدرر اللوامع ٢ : ٤٧ .

باب (حَبَّذا ولاحَبَّذا)

حب من قولك حبذا فعل فاعله ذا .

قلت : هذا اللفظ أيضا لإنشاء المدح كما فى نعم فناسب أن يذكر عقبه
١٠٤ وفصل منه لاختصاصه بأحكام لفظية منها : أن فاعله لايكون إلا اسم إشارة ومنها /أنه لايجب فيه التمييز بحال . ومنها أنه يجوز أن يكون الفاعل غير مطابق للممدوح فى اللفظ تثنية وجمعا كقولك حبذا الزيدان وحبذا الزيدون ، ومعنى حبذا صار محبوبا جدا ، وقال ابن برهان : المعنى متقدم فى مَنْ قَرُبَ من القلوب جِدًّا زيد ، قال الثمانينى : الغرض بحبذا زيد مدح المذكور وتقريبه من القلب ولهذا استعمل معها ذا التى يشار بها فى القريب[(١)] ، والذى قاله الجزولى من أنْ حب فعل وذا فاعله هو التحقيق وفيه مذاهب أخر سنذكرها إنْ شاء الله تعالى .

قال : وذا فى هذا الموضع لاتتغير بحسب المشار إليه ، لأن حبذا جرى مجرى المثل حين نقل عما وضع له واستعمل للمحمدة والثناء .

قلت : يعنى أنه لايثنى ولايجمع ولايؤنث وإن كان المقصود به ذلك ولايفصل بين الفعل وذا بهاء التنبيه ولاغيرها فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون كله بلفظ واحد ، وحبذا هند ، وقد أعطى العلة فى ذلك ، وهى أنه لما أخرج عن موضوعه وصير للمدح منع التصرف لتضمنه معنى هو للحرف فالتزم فيه طريقة واحدة كنعم ، إما لأنه وضع علامة على المحبة المناقضة لبغض ، أو لأنه لما فصل به ذلك أجرى مجرى المثل الذى لايتغير .

قال سيبويه : زعم الخليل أن حبذا بمنزلة حَبَّ الشئ ولكن صار ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة مثل لولا حتى قال بعض النحاة ان حب ركبت مع ذا وصارا فى تقدير

---

(١) انظر شرح اللمع للثمانينى ٢ : ٢٠٦ .

اسم مبتدأ والممدوح خبره والتقدير المحبب إلى القلب زيد [١] . واحتج على ذلك بقول بعضهم [٢] ماأُحَيْبِذَهُ نصغره وقالوا ياحَبَّذاهُ .

قال السيرافي : جملة كشيء واحد يقع موقع اسم مبتدأ في الواحد والاثنين/والجماعة ١٠٥
والمؤنث والمذكر بلفظ واحد في معنى المدح كأنه قيل المحمود زيد [٣] .

وذهب قوم إلى أنه فعل تغليبًا لجانب الفعلية واحتج بقولهم لاتحبذ به وقيل ان ذا زائدة والاسم بعدها فاعل حب ، والصحيح مابدأنا به ؛ لأن التركيب والنقل على خلاف الأصل ، وقد أمكن القول بالافراد فكان أولى .

قال : وما انتصب بعده من نكرة فتفسير للمبهم وقيل فيه مشتقا حال .

قلت : قد يذكر بعد هذه الجملة اسم مفرد منصوب فإن كان جامدا قيل فيه تمييز بدليل صحة اقترانه بمن قال جرير :

يَاحَبَّذَا جَبَلَ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ∴ .... [٤]

وان كان مشتقا قيل انه حال كأنه قيل قرب من القلوب في هذه الحال ، ويثنى ويجمع فيقال حبذا رجلين وحبذا رجالا كما جاز في باب نعم وبئس .

قال الشلوبيني : التمييز أمدح في المشتق من الحال والحال فيه أحسن في كلام العرب ، لأن التمييز ليس حقه أن يكون بالمشتقات إنما حقه أن يكون بالجوامد ويجوز تأخير المنصوب وتوسطه بين حبذا والمقصود بالمدح [٥] .

قال : وجمعوا بينه وبين ذا لأنه مبهم ، والمبهم قد يسد مسد المضمر ، فإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في نعم فأن يجمعوا بينه وبين ذا أولى .

---

(١) انظر الثعلب ١ : ٢٠٢ .

(٢) (ب) العرب .

(٣) انظر شرح السيرافي ١ : ٣٤ .

(٤) سبق شرحه بالجزء الاول صفحة ٢٧٤ .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٨ .

قلت : يحتمل أن المبهم أحوج إلى التمييز من اسم الجنس الظاهر إذ يدل على طبيعة ذلك الشيء ولا كذلك اسم الاشارة فإنه يشار به إلى كل نوع فكان أدخل في الإبهام ، فكان أحوج إلى التفسير فإذا جمعوا بين الاسم الظاهر والمميز في مثل قولك نعم الرجل رجلا زيد فأن يجمعوا بينه وبين اسم الاشارة أولى . قال الجرجاني : خلعت الإشارة من ذا وصير بمنزلة الشيء فاحتاج إلى التمييز .

قال الشلوبين : اعتذر هنا عن الجمع بين الاسم والمفسر وقد كان حقه / أن ١٠٦
يعتذر عن ذلك في باب نعم الرجل رجلا زيد ، فإن لم يعتذر هناك فأولى ألا يعتذر هنا إلا أن يقول : إن الأكثر هناك ألا يجمع وهنا الاكثر أن يجمع فلذلك اعتذر هنا (١).

وعلى كل حال فنقول : الظاهر هنا بمنزلة المضمر من جهة إبهامه فلذلك جمع بينهما هنا كثيرا في هذا الباب كما يجمع بين المضمر ومفسره كثيرا ، وليس المظهر هناك بمنزلة المضمر فلذلك لم يجمع بينهما كثيرا ، بل على جهة التوكيد والتوكيد مما يستغنى عنه فلذلك قل ، فقال : غير أن الاسم هنا لأنه ظاهر في الجملة فضل على المضمر في باب نعم في قولك نعم رجلا زيد ، بأن التزم التفسير هناك ولم يلتزم هنا مع ذا ، وأيضا فإن المخصوص كان يلتبس بالفاعل لو قلت نعم السلطان فإنه يحتمل أن يكون الفاعل هو السلطان ، ويحتمل أن يكون فيه ضمير فيكون الممدوح هو السلطان ، فلهذا وجب الاتيان بالمفسر في نعم وأن يقال نعم رجلا السلطان فيتبين الفاعل عن الممدوح ولا يقع هذا في حبذا ، فكان المضمر أحوج إلى التفسير وبعده اسم الإشارة لإبهامه ودونهما الاسم الظاهر ، فهذه ثلاث مراتب تجب مع المضمر وتختار مع ذا ، ويضعف مع الظاهر ، وأيضا فإن المبهم قد يسد مسد المضمر في مثل قوله تعالى : " كل أولئك كان عنه مسئولا " (٢) والأصل أن يقال كلها وكذلك قوله تعالى : عوان بين ذلك (٣) والأصل بينهما ، وتقول ظننته ذاك أي ظننته وذاك إشارة إلى المصدر .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢٨ .

(٢) الاية ٣٦ من سورة الاسراء .

(٣) الاية ٦٨ من سورة البقرة .

قال : ولابد من مرفوع هو فيها بمنزلة الممدوح فى نعم .

قلت: إن قلنا إن حَبَّ فَعُلَ ماض وذا فاعله ففى الاسم الممدوح الوجهان اللذان ذكرا فى نعم وبئس فإن قلنا إنه مبتدأ فقد أغنت الإشارة عن العائد كما أغنت

١٠٧ اللام فى نعم الرجل / وقيل إنه بدل من ذا ولزوم ذكره يمنع من ذلك ، وقيل إن ذا زائدة والممدوح هو الفاعل كما زيدت فى ماذا صنعت ؟ ومن قال إن حبذا مبتدأ قال إنه خبره ،ومن قال إن حبذا فعل جعل الممدوح هو الفاعل ، فهذه ستة أوجه فى اعرابه والأول هو الوجه .

قال : وكل فِعْلٍ على فَعُلَ فإن العرب قد تسكن وسطه فإن كان فيه معنى المدح كحبذا استجازوا فيه النقل .

قلت: فى حب لغتان فتح الحاء وضمها وعليه روى :[(١)]

.... ∴ وحُبَّ بِها مَقْتولَةً حِينَ تُقْتَلُ [(٢)]

لكن المستعمل منها فى هذا الباب هى المفتوحة والأصل حَبُبَ لوجهين أحدهما :قولهم حبيب. الثانى : انه قد ورد فيه نقل الضمة من العين وهو فعل لازم ، لأنه غريزة مثل كرم أما حببت الرجل فهو متعد وهى لغة فى أحب.

قال الشلوبينى : تخصيصه الفعل بالتسكين غير جيد ، بل الأجود أن يطلق القول فيما كان على فَعُلَ اسما كان أو فعلا فيقول : وكل فَعُلَ كما قال فى تخفيف فَعِلَ فى باب نعم وبئس[(٣)].

---

(١) هو الأخطل التغلبى وانظر ديوانه صفحة ٤ والهمع ٢ : ٨٩ والدرر ٢ : ١١٨ وابن يعيش ٧ : ١٢٩ والخزانة ٤ : ١٢٢ والعينى ٤ : ٢٦ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ١٤.

(٢) عجز بيت وصدره :
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ∴ ....

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٨.

قال : وان كان فيه معنى المدح استجازوا فيه النقل .

يعني : كما في قوله :

.... ∴ وحُبَّ بِهَا .... (١)

وقال الآخر : (٢)

لمْ يمنَعِ الناسُ مِنِّي ما أردْتُ ولا ∴ أعْطِيهِمْ ما أرادُوا حُسْنَ ذا أدَبا

قال الشلوبيني : ينقصه أن يقول فيه معنى المدح كحبذا واستعمل استعمال نعم وبئس أو استعمال حبذا فيما ذكر فيها من الأحكام (٣) .

---

(١) سبق شرحه صفحة ١٢٢

(٢) هو سهم بن حنظلة وانظر الخصائص ٣ : ٤٠ واصلاح المنطق لابن السكيت صفحة ٤١ والاصمعيات ٥٦ والخزانة ٤ : ١٢٣ واللسان (حسن ٢٦٩) .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٨ .

بـــاب (التَّنَـــازُع)

إذا تنازع فعلان معمولاً واحداً فالمختار إعمال الثانى .

قلت : المنازعة مجاذبة الحجج فى الخصومة وفى الحديث أن يتكلم أحدهما اذا سكت الآخر قال : (١)

فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الحَدِيثَ ..... ∴ .... (٢)

١٠٨ ومنه يقال محل النزاع للمختلف فيه وكذلك هذا / الباب لما توجه الفعلان إلى معمول واحدٍ كأنهما يتنازعانه أى يتجاذبانه ويطلبانه من جهة المعنى ، ولو قال : إذا تنازع عاملان معمولا واحدا كان أشمل ، لأن العامل قد يكون فعلا وغير فعل .

وأولى ماترجم به هذا الباب أن يقال : هذا باب العاملين اللذين يسوغ لكل واحد منهما أن يعمل فى الاسم لتقدمهما عليه لفظا وتعلقهما به معنى ، والضابط فيه أن يتقدم عاملان فصاعدا ويتأخر معمول واحد ظاهر يصح لكل واحد منهما أن يعمل فيه باتفاق وافتراق ويضمر أو يحذف مع أحدهما (٣) .

ثم اتفق النحويون على أن العاملين إذا توجها الى اسم واحد إما بجهة الفاعلية أو المفعولية أو أحدهما بجهة الفاعلية والآخر بجهة المفعولية ، فالعاملان معا لايسندان إلى ذلك الاسم الظاهر بل يسند أحدهما إلى الظاهر والآخر إلى مضمر ذلك الظاهر إلا الفراء (٤) فإنه أجاز أن يتوجه العاملان إلى الظاهر الواحد ويجعل الفعلين كالفعل الواحد فتقول : أكل وشرب زيد فيرفع زيدا بهما هذا مانقله ابن كيسان عنه فى المهذب .

---

(١) هو امرؤ القيس وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى صفحة ١١٧ .

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه :
فَلَمَّا تنازعنا الحَدِيثَ وأَسْمَحَتْ ∴ هَصَرْتُ بِغُصْنٍ ذِى شَمَارِيخَ مَيَّالِ

(٣) فى (ب) مع الآخر .

(٤) انظر الهمع ٢ : ١٠٩ والتصريح ١ : ٣٢١ وشرح الكافية للرضى باب التنازع ١ : ٧٩ .

إِذَا عرفت هذا فقد اختلفوا فى أيهما أولى بالاسناد إِلى الظاهر : فقال البصريون الثانى أولى • وقال الكوفيون الأول أولى (١) •

احتج البصريون بأن الفعلين إِذا توجها نحو اسم بجهة المفعولية ثم أعمل الأول قبح الحذف فى الثانى كقولك لقيت رجلا واكرمته ويقبح وأكرمت بحذف الضمير ، وبهذا يظهر أن العامل هو الثانى فى قوله تعالى : آتونى أُفرِغْ عليْهِ (٢) قَطرا " وأيضا لو أعمل الاول للزم التقديم والتأخير ، وأيضا فالمقتضيان إِذا ازدحما على شئ فالمغلب هو آخرهما وجودًا بدليل علمت لزيد منطلق فإِن اللام علقت عمل علمت وأيضا فقد

١٠٩ حملهم الجوار ومراعاته على ارتكاب فساد المعنى / كقولهم : هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ بالجر مع أن الحزب من صفات الجُحْر •

واحتج الكوفيون بأنه لما ابتدئ بالأول دل على الاهتمام به ، فإِذا أعمل غيره لزم الإِعراض عنه بعد الاهتمام به وأيضا فوقوع الفعل أولا أقوى منه إِذا تأخر ، ولذلك يجوز دخول اللام فى مفعوله إِذا تأخر وأيضًا ففى إِعمال الثانى مخالفة للأصل وهو وضع الضمير فى غير موضعه ، لأن وضع الضمير أن يتأخر عن الظاهر وهذا يندفع باعمال الأول فكان أولى •

فهذه حجج الفريقين ولك الخيرة فى الترجيح •

قال رحمه الله تعالى : وأيهما أعمل كان للآخر ضميره •

قلت : يعنى أنك اذا أعملت الثانى فى الظاهر جعلت ضميره للأول كقولك قاما وقعد أخواك ، لما أعملت قعد فى أخويك جعلت ضميرهما مع قام فقلت قاما وإِن أعملت الأوَل فى الظاهر جعلت الضمير فى الثانى فقلت قام وقعدا أخواك والتقدير قام اخواك وقعدا •

وفى بعض النسخ معمولًا واحدًا فاكثر يعنى نحو أعطَيْتَنِه وأعطيت زيدًا درهما •

---

(١) انظر فى هذه المسألة شرح الكافية للرضى ١ : ٧٩ والتصريح ١ : ٣٢٠ والانصاف ١ : ٨٣ •

(٢) الآية ٩٦ من سورة الكهف •

قال : ويحذف مع السابق إذا كان مسندًا إلى متكلم أو مخاطب مالم يكن مرفوعا أو مفعولا لايقتصر دونه .

قلت : مثاله ضربت وضربنى زيد فلم تذكره مع الأول فتقول ضربت زيدا وضربنى زيد ولم تضمر أيضا فتقول ضربته وضربنى زيد ولكن تحذفه فتقول ضربت وضربنى زيد ، وكذلك مع المخاطب ضربت وضربك زيد والأصل ضربته ، لكنه حذف لأنه فضلة يتم الكلام بدونه مالم يكن مرفوعا يعنى نحو قولك ضربنى وضربت زيدا أعملت ضربت فى الظاهر وجعلت ضميره فى الأول ، ولم يجز حذفه لأنه فاعل ، والفاعل لايحذف إلا ماروُى عن الكسائى [1] أنه كان يُجيز حَذْف الفاعل فى هذا الباب خاصة وكذلك لوقلت
١١٠ ضرب / وضربت زيدًا لم يحذف أيضا بل أضمر ، لأن المفعول الذى لم يسم فاعله بمنزلة الفاعل فى أحكامه فلايستغنى عنه لفظا ولامعنى فلايصح حذفه ، لكن أضمر والاضمار ليس بحذف ، وان كانت صورته صورة الحذف فى حال فلايكون كذلك فى أخرى ، فإنه وإنْ استتر الضمير المرفوع فى حالة الإفراد ظهر وبرز فى التثنية والجمع ، فإن قلت فى الإفراد ضربنى وضربت زيدا قلت فى التثنية ضربانى وضربت الزيدين وفى الجمع ضربونى وضربت الزيدين ولايجوز ضربنى وضربت الزيدين فإن هذا هو الحذف وقد قلنا إن فاعل الفعل لايحذف وكذلك مفعوله الذى لم يسم فاعله ، وقوله أو مفعولا لايقتصر دونه يعنى فى نحو ظننى وظننت زيدا قائما إياه ، وليس قوله فى هذا بصحيح ؛ لأن حذفه فى هذا الباب جائز لمكان الدلالة وإنما الممتنع الاقتصار وهو الحذف دون دلالة .

قال : ويثبت مع الثانى ولايلزم ان لم يكن مرفوعًا .

قلت : يعنى يثبت الضمير مع الثانى إذا أعملْتَ الأول كقولك ضربت وضربنى زيدا فضمير زيد فى ضربنى يبرز فى التثنية والجمع إذا قلت ضربت وضربانى الزيدين وضربت وضربونى الزيدين ، وإن كان منصوبًا جاز حذفه كما جاز مع السابق فتقول ضربنى وضربت زيد وضربنى وضربت الزيدان حذفت الضمير مع الثانى لأنه منصوب

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى باب التنازع ١ : ٧٩ والتصريح ١ : ٣٢١ .

والأجود الاتيان به فنقول ضربني وضربته زيد ، وفي نسخة أخرى ، وإذا أعمل فيه الثاني حذف مع الأول مالم يكن مرفوعا أو مفعولا لايقتصر دونه ، وإذا أعمل فيه الأول أعمل في ضميره الثاني ولايلزم إن لم يكن مرفوعًا أو مفعولا لايقتصر دونه في الأعرف .

١١١ قلت: هذه العبارة تؤدى المعنى الأول أيضا وهي / أجود فقوله وإذا أعمل فيه الثاني حذف مع الأول مثاله ماقلنا : ضربت وضربني زيد مالم يكن مرفوعا يعني مالم يكن معمول الأول مرفوعا فإنه لايحذف وذلك نحو قولك ضربني وضربت زيدًا أو مفعولا لايقتصر دونه نحو ظنني وظننت زيدا شاخصا إياه وجب الإضمار في المفعول الثاني ، لأنك لماذكرت المفعول الأول وهو الياء في ظنني لزمك أن تذكر المفعول الثاني فلم تحذف المفعول هنا كمالم تحذف المرفوع وقوله وإذا أعمل فيه الأول أعمل في ضميره الثاني ، أي إذا أعمل الفعل الأول في الاسم المطلوب أعمل الفعل الثاني في ضمير ذلك الاسم نحو ضربني وضربته زيد .

قال الشلوبيني : قوله ولايلزم إن لم يكن مرفوعا مثاله : ضربني وضربت زيد برفع زيد على حذف الهاء وليس ذلك على مذهب البصريين فإن حذفه قبيح ، وإنما الكوفيون يجوزونه من غير قبح ، وقوله : إن الضمير هنا الأعرف ليس بشيء ؛ لأن قياس من حذف الضمير في ضربني وضربت زيدا أن يحذف الضمير هنا وليس من الاقتصار والممنوع انما هو الاقتصار كماذكرناه [1] . ولنزد ماذكرناه إيضاحا فنقول : مهما توجه العاملان إلى معمول واحد ليجعل فاعلًا ومفعولا كماذكرنا فيما تقدم من المثال استغنى بذكره مرة [2] .

قال الزمخشري : لمادل عليه ذكره مرة لم يعيدوه استثقالا وأيضا قصدوا إلى ربط إحدى الجملتين بالأخرى بذكر ضمير الاسم المذكور ظاهرًا [3] في

---

(١) في (ب) كماقدمناه .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٣٩ .
(٣) (ب) الظاهر .

الجملة الأخرى (1) ، فإذا قلت ضربني وضربت زيد على إعمال الأول جاز أن تحذف الضمير المنصوب لكن إثباته أولى لأنه في التقدير بعد الظاهر ، أما قولك ضربت وضربني زيد فلم يجز الإضمار في الأول لما فيه من تقديم المضمر على المظهر ، وإنما احتمل ذلك
في المرفوع أو المفعول الذي لا يقتصر / دونه للحاجة ولهذا لم يجز الكسائي ضربني ١١٢
وضربت زيدا إلا على حذف الفاعل فِرارًا من الإضمار قبل الذكر (٢) وما صار إليه من حذف الفاعل أبعد من تقدم المضمر لأن هذا التقدم على شريطة التفسير وله نظائر وأما حذف الفاعل فلا نظير له في كلامهم أصلا .

وأجازها الفراء على أحد وجهين : إما بأن تجعل الفعلين كفعل واحد وتسندهما إلى الاسم الظاهر ، وإما على ابراز الضمير بعد الفعلين كقولك أكل وشرب زيد هو ، أما اذا أعملت الأول أضمرت في الثاني ما يطلبه الفعل من فاعل أو مفعول أو مجرور لتقدم ذكر ما يعود عليه في التقدير (٣) .

ووافق الكسائي على هذا : فمن إعمال الثاني قوله تعالى : آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قطرا " (٤) و " هَاؤُمُ اقرَءُوا كِتَابِيَهْ " (٥) وقال طفيل : (٦)

.... ∴ جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ (٧)

---

(١) انظر المفصل صفحة ١٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٧٧ .

(٢) انظر شرح السيرافي ١ : ٣٦٩ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٦٩ .

(٣) انظر في هذه المسألة همع الهوامع ٢ : ١٠٩ .

(٤) الاية ٩٦ من سورة الكهف .

(٥) الاية ١٩ من سورة الحاقة .

(٦) هو طفيل الغنوي وانظر ديوانه صفحة ٧ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٩ والمقتضب ٤ : ٧٥ وابن يعيش ١ : ٧٧ ، ٨٨ والعيني ٣ : ٢٤ والجمل للزجاجي صفحة ١٢٧ والانصاف صفحة ٨٨ .

(٧) عجز بيت وصدره :
وكُمْتًا مدمّاة كأن متونها ∴ ....
والبيت من اعمال الثاني . والخيل الكمت : المشربة حمرة جمع كميت ، المدماة : الشديدة الحمرة متونها : ظهورها استشعرت كأنها لبست منه شعارا .

ومن إعمال الأول قول عمر بن أبى ربيعة : (١)

. . . . ∴ تُنُخِّلَ فاستاكَتْ بهِ عُودُ إسْحِلِ (٢)

ولو أعمل الثانى لقال : تنخل فاستاكتبعود إسحل أو استاكت به عود إسحل فتضمر فى تنخل فاعلا على شريطة التفسير ويجوز خفض عود إسحل مع بقاء المجرور على حاله ويكون على إعمال الثانى والفاعل مضمر فى تنخل والعود بدل من الهاء المجرورة كما قال سيبويه (٣) فى قولهم ضربونى وضربتهم قومك ، إن قومك بدل من الضمير المنصوب ومفسر له ، وأبو على (٤) يرى أن قول امرىء القيس : (٥)

. . . . ∴ كَفانِى ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ (٦)

من إعمال الأول ، والجرجانى يرى أنه ليس من هذا الباب أصلا ؛ لأنه لم يوجه الفعل الثانى إلى ماوجه إليه الأول ؛ لأن المذكور فى جواب لو فى البيت فعلان

١١٣ أحدهما مثبت وهو كفانى / والآخر لم أطلب وهو منفى فتكون الكفاية منتفية ولم أطلب مثبتا فلو كان الطلب موجها إلى قليل لتناقض الكلام لأنه أخبر بأنه ليس يسعى لأدنى

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٤٩٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٠ والهمع ١ : ٦٦ والدرر ١ : ٤٦ وابن يعيش ١ : ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) عجز بيت وصدره :
إذا هِىَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ ∴ . . . .
يصف امرأة تستعمل سواك الاراك والاسحل حسب تنقلها فى المواضع التى تنبتها ، تنخل : أختير .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٤٠ .

(٤) انظر الايضاح للفارسى صفحة ٦٧ .

(٥) وانظر ديوانه صفحة ٣٩ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤١ والهمع ٢ : ١١٠ والدرر ٢ : ١٤٤ وشرح الشذور ٢٨٥ (١٠٨) والاشمونى ٢٠١ (٤٠٧) والمقتضب ٤ : ٧٦ والخصائص ٢ : ٣٨٧ وابن يعيش ١ : ٧٨ ، ٧٩ والخزانة ١ : ١٥٨ ، ١٢١ .

(٦) عجز بيت وصدره :
فلو أنَّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ ∴ . . . .
والشاهد اعمال الفعل كفى فى قليل فاعله وهو رأى أبى على الفارسى .

معيشة ، ثم أخبر بأن القليل يكفيه ،وهذا لأن المثبت إذا ذكر في جواب لو فهو منفي والمنفي فيه مثبت [1] .

قال رحمه الله تعالى : ولا يتنازع فعلا المتكلم ولا فعلا المخاطب ولا فعلان أحدهما للمتكلم والآخر للمخاطب مرفوعًا بل منصوبًا أو مجرورا .

قلت : مثال فعلي المتكلم : ضربت وشتمت زيدا على إعمال الثاني ، وعلى إعمال الأول : ضربت وشتمته زيدا ،ولو وجهت الفعلين إلى التاء بأن قلت ضربت وشتمت لم يكن من هذا الباب ،لأن شرطه أن يكون المعمول مظهرا مع أحد الفعلين ومضمرا مع الآخر والإظهار هنا متعذر ،ومثال فعلي المخاطب ضربت وشتمت زيدًا ،ولو قلت ضربت وشتمت لم يكن من هذا الباب ،وكذلك لو كان أحدهما للمتكلم والآخر للمخاطب نحو ضربت وشتمت ومثال المجرور مررت وذهبت بزيد ،ومررت وذهبت به بزيد على إعمال الأول وفي التثنية مررت وذهبت بهما بالزيدين وهكذا الجميع ،ومثال الأول أيضا أعطي وأكرم زيدا ،وتعطي وتكرم زيدا ،وأعطي وتكرم زيدا وأذهب وأمر بزيد أو تذهب أو تمر بزيد .

قال رحمه الله تعالى : وأحد هذه الأفعال مع الفعل الغائب مثله مع مثله .

قلت : مثاله أعطي ويكرم عمرو زيدا وتعطي ويكرم عمر وزيدا ،أو أمر ويذهب عمر وبزيد وتمر ويذهب عمرو بزيد ،وقوله مثله مع مثله يعني مع مثل فعل المتكلم أو مثل
١١٤ فعل المخاطب / مع فعل المخاطب في أنهما لا يتنازعان إلا منصوبًا أو مجرورا ، كما لا يتنازع هذان المتماثلان إلا منصوبًا أو مجرورًا ،وكان أخصر من هذا أن يقول : وحكم أحد هذين الفعلين مع فعل الغائب حكمه معهما جوازا وامتناعا .

قال رحمه الله تعالى : وفعلا الغائب يتنازعان جميع المعمولات .

قلت : مثاله قام وقعد زيد وضرب وأكرم خالد .

---

(١) انظر المقتضب ١ : ٥٩ أ .

قال الشلوبينى : يعنى بفعل الغائب هنا الفعل الذى لم يسند إلى المتكلم ولا إلى المخاطب نحو ما مثلنا به ، فجعل الفعلين فى قام وقعد زيد فعلين للغائب وجعلهما بعد ذلك متنازعين مرفوعا ، ولا ينبغى أن يسمى هذان الفعلان فعلين للغائبين قبل تنازعهما المرفوع ، لأن معنى ذلك فى الحقيقة أن الفعلين اللذين استقر لهما انهما للغائب يتنازعان المرفوع بعد ذلك فيكونان للغائب أولا ويتنازعان المرفوع بعد ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانا مسندين للغائب ، وإذا كانا مسندين إلى الغائب فمحال أن يتنازعا بعد ذلك مرفوعا ، لكن المؤلف ساهما فعلين للغائب ، لأنهما ليسا للمتكلم ولا للمخاطب ، لأنه ليس لفظهما لفظ فعل المتكلم ولا لفظ فعل المخاطب [1] .

والحقيقة انهما ليسا قبل تنازعهما المرفوع فعلين للغائب ، لأنهما لم يسندا إليه بعد وإنما يكون فعل الغائب فى الحقيقة ما أسند إلى الغائب فمحال أن يكون فعلان قد استقر لهما انهما للغائب فى الحقيقة متنازعين مرفوعا أصلا ، وتسمية الفعلين فى مثل قام وقعد زيد فعلى الغائب قبل تنازعهما المرفوع ليس بحقيقة لأنهما لم يسندا بعد للغائب ، وإنما ساهما فعلين للغائب مجازا ، لأن لفظهما كلفظ الفعلين المسندين الى الغائب ، فلذلك قلنا انه يعنى بفعلى الغائب مالم يسندا إلى المتكلم ولا إلى المخاطب فقام وقعد قبل تنازعهما المرفوعين لم يسندا إلى المتكلم ولا إلى المخاطب وكان ينبغى ألا يقال لهما فعلا الغائب لانهما لم يسندا بعد إلى الغائب كما لم يسندا إلى المتكلم ولا إلى المخاطب الا أن لفظهما كلفظ فعلين أسندا إلى الغائب

١١٥ /فجعلهما لذلك فعل غائب مجازا .

واعلم أنه يجوز الاعمال فى الظروف والجار والمجرور وسواء كان العامل فيه فعلا أو غير فعل ، ويجوز بدون حرف عطف . قال تعالى : يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٠ .

﴿اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[1] ، ولو أعمل الأول لقيل يفتيكم فيها في الكلالة ، وتقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم ، وهذا على إعمال الأقرب وهو الثالث ولو أعملت الثاني لقلت: كما صليت ورحمت وباركت عليهم على إبراهيم وعلى إعمال الأول كما صليت ورحمتهم وباركت عليهم على إبراهيم ، ومسائل هذا الباب كثيرة فليعتمد على الضابط .

---

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

بـاب (المصدر)

المصدر الذى يعمل عمل الفعل ، لا أنه بدل من اللفظ بالفعل شرطه أن يقدر بأن والفعل .

قلت : المصادر أسماء مطلقة على معان كالدار والغلام وزيد ، المطلقات على ذوات فحقها ألا تعمل لكن لما تضمنت حروف الفعل اعملت من هذا الوجه لا من حيث هى أسماء ، وأيضا تشارك الفعل فى الدلالة على الحركات والسكنات الصادرة عن الفاعل ، وأيضا تصلح للأزمنة كالفعل ، فصار الفعل أصلا للمصدر فى العمل ، وان كان المصدر أصلا له من حيث أنه مأخوذ منه كالمادة له ، فلذلك جاز أن يقدر كل واحد منهما بالآخر فلك أن تقول : أعجبنى ضرب زيد مكان أعجبنى أن ضرب زيد وبالعكس .

قال الجرجانى : إذا أردت أن تصرف أن مع الفعل تصرف الاسم فى الإعراب قسته على المصدر وإذا أردت إعمال / المصدر عمل الفعل قسته على أن والفعل[(١)]
١١٦ فجعل صحة تقديره بأن والفعل شرطا فى إعماله ، فكل موضع لا يصح تقديره بأن والفعل لا يصح إعماله الا أن يجعل بدلا من اللفظ بالفعل ، فخرج على هذا المصدر المؤكد لفعله والمبين لنوعه أو المذكور لعدد المرات فلا يعمل شىء من هذه لامتناع تقديرها بأن والفعل ، وشرط بعضهم أيضا شرطا آخر وهو ألا يكون المراد منه الحال ، فلو أشرت إلى ضرب فى حال وقوعه بأن قلت : أعجبنى هذا الضرب زيدا لم يجز ؛ لأن أن لا تدخل على فعل الحال ، وهذا راجع إلى الشرط الأول ، ومن شرطه أيضا ألا يوصف ولا يصغر ، وذهب بعضهم إلى أن المصدر يعمل بنفسه لا بالحمل على الفعل لأنه يطلب المعمول كما يطلبه الفعل المأخوذ منه .

قال السيرافى : الفعل واسطة بين المصدر واسم الفاعل ، فالفعل مأخوذ من المصدر واسم الفاعل مأخوذ منه فعمل المصدر عمل ما أخذ منه وهو الفعل[(٢)] .

---

(١) انظر المقتصد ١ : ١٠٥ ب .
(٢) انظر شرح السيرافى ١ : ٤٤٦ .

وقول الجزولي لا لأنه بدل من اللفظ بالفعل يعني ألا يذكر المصدر نائبا عن ذكر الفعل نحو قولك ضربا زيدا ، وقتلا عمرا ، واختلفوا في إعماله ، فأنكره السيرافي وقال : كثير من النحويين يتسمون فيقولون ، العامل في زيد هنا ضربا والحقيقة غير ما قالوه وانما العامل الفعل الناصب للمصدر والتقدير اضرب ضربا زيدا ، لكن لما صار هذا المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ساغ لهم أن يقولوا إن العامل هو المصدر وكلام سيبويه [1] يشعر بأن الناصب هو المصدر نفسه فإنه قال : وما يجرى مجرى فاعل من المصدر قول الشاعر : [2]

١١٧ عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... / فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فظاهر كلامه أن العامل هو المصدر .

قال أبو علي : ان الناصب ندلا لا أنه خلف عن الفعل ، كما خلف الفعل ويشهد له قوله تعالى : فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ " [3] الا ترى أن العامل ، لو كان الفعل لما أضيف المصدر ؟ لأنك لاتقول اضرب ضرب زيد إلا وأنت تريد [4] مثل ضرب زيد ، كقوله تعالى : "شُرْبَ [5] الْهِيمِ " (٦) .

قال السيرافي : ولو أضمر في هذا فعل غير أضرب نحو أن تقول أوقع ضربا حتى يكون المصدر مفعولاً به لانتصب زيد بالمصدر لا محالة [7] " فعلى هذا يجوز

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٥٩ وارتشاف الضرب ٢ : ١٠٣٩ .

(٢) هو أعشى همدان ويروى للأحوص ورواه الجوهري لجرير وهو من شواهد سيبويه ١ : ٥٩ والتصريح ١ : ٣٣١ والخصائص ١ : ١٢٠ والعيني ٣ : ٤٦ ، ٥٢٣ . والتصريح ١ : ٣٣١ .

(٣) الاية ٤ من سورة محمد .

(٤) (تريد) اضافة من (ب) .

(٥) الاية ٥٥ من سورة الواقعة .

(٦) انظر ارتشاف الضرب صفحة ١٠٣٩ .

(٧) انظر شرح السيرافي ١ : ٤٧٧ .

فى قوله : فند لازريق المال وجهان : إن كان المراد اندل ندلا المال فالمال منصوب بالفعل وند لانائب عنه فى الذكر لافى العمل ، وإن كان ندلًا منصوبا بأوقع ونحوه فالمال منصوب بندل ومن هذا قول المرار الأسدى :

أعَلاقَةً أمَّ الوَليدِ بَعْدَمَا ∴ أفْنَانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ (١)

فالحاصل أن المصدر بالنسبة إلى العمل على ثلاثة أضرب : مصدر لايعمل بلاخلاف وهو كل مصدر لايقدر بأن والفعل وليس بدلًا من اللفظ بالفعل ، ومصدر ينصب بلاخلاف وهو المقدر بأن والفعل ، ومصدر فيه الخلاف وهو الذى يكون بدلًا من اللفظ بالفعل ، والفرق بين المقدر بأن والفعل وبين الذى جعل بدلا من اللفظ بالفعل ، أن المقدر بأن لايتقدم عليه معموله ، لأنه صلته والبدل من اللفظ يتقدم عليه معموله ، والبدل من الفعل لايكون الا فى الأمر أو الاستفهام بخلاف الثانى .

قال رحمه الله تعالى : ويفارق اسم الفاعل والصفة المشبهة فى أنه لايلزم معه ذكر الفاعل .

١١٨ قلت / إذا قلت أعجبنى ضَرْبُ زيدٌ عمرًا فأعملت المصدر كان لك فيه ثلاثة أوجه : الأول : أن تأتى بالفاعل والمفعول معا وهو الأصل ، فإن قدمت المفعول قلت : أعجبنى ضربُ عمرًا زيدٌ . الثانى : أن تحذف المفعول لأنه فضلة كما تحذفه مع الفعل فتقول أعجبنى ضربُ زيدٌ الثالث : أن تحذف الفاعل ، ثم اما أن تقيم المفعول مقامه أولاتقيم فان أقمت قلت : أعجبنى ضربُ عمروٌ ويكون التقدير أعجبنى أن ضُرب عمرو ، وإن لم تقم المفعول مقامه تركته منصوبا فقلت : أعجبنى ضرب عمرا ، وجاز حذف الفاعل هنا من غير إضمار ، وان لم يجز مع الفعل من حيث كان الفاعل ركنا فى الجملة الفعلية والفاعل هنا ليس ركنا ، ولزم أيضا فى اسم الفاعل والصفة المشبهة لأنه لايعمل إلا معتمدًا على من هو له نحو هذا ضاربٍ عمرا فوجب أن يكون فيه ضمير فاعل ليعود على المخبر عنه وكذلك لو كان صفة أو حالًا على ماتقدم ، وكذلك إذا اعتمد على حرف نفى أو استفهام كان ركنا فى

---

(١) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٢٦٠ .

الجملة لأن اسم الفاعل حينئذٍ كالفعل كقولك أقائم الزيدان ؟ وماقائم الزيدان ، وبالجملة فالمصدر ليس واقعا موقع الفعل كما هو اسم الفاعل ، فلو قلت مكان قولك زيد ضارب زيد ضرب لم يجز .

وتلخيص الفرق : أن الفعل خبر أو وصف جار مجرى الخبر في اقتضاء مايسند إليه ويبنى عليه وكذلك اسم الفاعل ، فلو قدرت خلوه من مسند إليه بطل معناه ، أما المصدر فاسم على كل حالٍ والاسم لايلزمه أن يكون مسندا إلى شيء بل هذه من خواص الفعل .

قال السيرافي : جاز أن ينتصب المفعول من غير فاعل كما جاز انتصاب التمييز في " عشرون درهما " ، ومن حذف الفاعل قوله تعالى : أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ
١١٩ يَتِيمًا / ذَا مَقْرَبَةٍ " (١) ولو ظهر الفاعل لقيل أو اطعام أنتم .

قال الجرجاني : انما حذف الفاعل (٢) لدلالة الحال (٣) .

قال ابن الخشاب : نبهوا بحذف الفاعل منه على أنه اسم صريح إذ الأسماء في أنفسها مكتفئة (٤) .

قال : وأنه لايضمر فيه .

قلت : هذا أيضا فرق آخر ، والعلة فيه قريبة من العلة في حذف الفاعل ، وبهذا يظهر انحطاطه في العمل عن اسم الفاعل والصفة المشبهة ، إذ كان يضمر فيهما كما يضمر في الفعل : وبالجملة فنصوص علماء العربية متفقة على جواز حذف الفاعل مع المصدر ، وأنه لايضمر فيه إذ هو جنس كسائر الأجناس الجامدة التي لاتعمل ولاتتحمل الضمائر أصلا ، ولولا أن حروفه حروف الفعل لبعد عن العمل بعد الجامدة .

وزعم بعضهم انه يتحمل الضمير كالظرف مع جموده . قال : لأنه يعمل في الظاهر فبأن يعمل في المضمر أولى ، ولأنا رأينا مايضعف عمله ، يعمل في المضمر ولا يعمل في الظاهر كأفعل من كذا ، والجواب أن ماذكر يجوز أن يجرى صفة و حالا وخبرا فيحتاج

---

(١) الاية ١٤ من سورة البلد .
(٢) (الفاعل) اضافة من (ب) .
(٣) انظر المقتصد ١ : ١٠٥أ .
(٤) في (ب) مكتية .

إلى رابط بخلاف المصدر .

قال رحمه الله تعالى : وأنه اذا أضيف إلى معرفة تعرف .

قلت : المصدر يعمل منونا ومضافا ومعرفا باللام ، أما المضاف فيأتي فيه أربع صور : أحدها ، أن يضاف إلى الفاعل وينصب المفعول كقوله تعالى : ولولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ [١] . الثانية : أن يضاف إلى المفعول فيرفع الفاعل متأخرا كقوله [٢] .

أمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ ∴ .... [٣]

الثالثة : أن تضيفه إلى المفعول ولاتذكر الفاعل كقوله تعالى : لايَسْأمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ [٤] أى من دعائه الخير . الرابعة . أن تضيفه إلى الفاعل ولاتذكر

١٢٠ المفعول ، ويجوز أن تقدره مبنيًا للمفعول / كمسألة الكتاب : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض أى من أن دفع الناس بعضهم .

وفى الصور الأربع تتعرف بالإضافة على كل حالٍ أعنى أريد به الحال أو المستقبل أو المضىّ بخلاف اسم الفاعل فإنه لايتعرف منه بالإضافة إلا المراد به المضى وبخلاف الصفة المشبهة فإنها لاتتعرف بالإضافة أصلاً ، وذلك لقوة الاسمية فى المصدر ، فكانت اضافته محضة كالأسماء الجوامد .

قال رحمه الله تعالى : وإن أضعفه فى العمل مافيه الألف واللام .

---

(١) الايتان ٢٥١ من سورة البقرة والاية ٤٠ من سورة الحج .

(٢) هو الحطيئة وانظر ديوانه صفحة ٣٩ وابن يعيش ٦ : ٦٢ والخزانة ٣ : ٤٣٦ وامالى ابن الشجرى ١ : ٣٥١ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّئُونِ وَكِيفُ

والمربع هو منزل القوم فى الربيع خاصة ورسم هنا مصدر رسم وذلك أن صوب المطر رسما بأن عفاها .

(٤) الاية ٤٩ من سورة فصلت .

قلت: مذهب الخليل وسيبويه (١) جواز إعمال المصدر المعرف باللام ولأن الموجب لإعماله حالة التنكير والإضافة متحقق حالة التعريف باللام وبالقياس على اسم الفاعل .

وزعم المبرد أن المصدر تَسْتَفْحِلُ فيه الاسمية بدخول الألف واللام فوجب ألا يعمل إذ الفعلُ لايكون إلا نكرةً ، ولهذا أن مالاينصرف إذا دخلته اللام انجروهذا بخلاف الاضافة فانها قد تكون غيرمحضة بل لفظية وأول قول الشاعر (٢) .

ضَعِيفُ النكايةِ أعـــداءَهُ ∴ .... (٣)

بأن المراد فى أعدائه وهو يجوز اعمالمبحرف الجر قال أو يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر كأنه قال ضعيف النكاية نكاية أعدائه (٤) .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٩٩ .

(٢) مجهول وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ٩٩ والهمع ٢ : ٩٣ والدرر ٢ : ١٢٤ والتصريح ٢ : ٦٣ والاشمونى ٣٣٣ (٦٧٩) والمنصف ٣ : ٧١ والخزانة ٢ : ٩٣ والمقرب لابن عصفور صفحة ٢٥ .

(٣) عجز بيت وعجزه :

.... ∴ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِى الأَجَـلْ

والشاهد فيه اعمال المصدر المعرف باللام ، لأن اللام هنا معاقبة للتنوين فيعمل عمل المنون .

(٤) جاء فى المقتضب ١ : ١٤ وتقول أعجبنى الضرب زيدعمرا و وقال الشاعر فيماكان بالألف واللام :

لقدعلمت أولى المغيرة أنَّنِى ∴ لَحِقْتُ فلم أنكل عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فلماأدخل الألف واللام امتنعت الاضافة فعمل عمل الفعل ، هذا هو كلام المبرد وهوأن المصدر المعرف يعمل عمل الفعل ، والرضى فى شرح الكافية ٢ : ١٩٧ ينسب الى المبرد المنع ولاأراه محقا فان المبرد لم يقل به الاأن يكون الرضى قدعثرعلى نسخة للمقتضب غيرالتى بأيدينا ، والواضح أن الرضى تبع اللورقى فى زعمه أن المبرد لايعمل المصدر المعرف بأل ولانراهما محقين فى زعمهما فى نسبة ذلك القول الى المبرد ولم يقل به .

قال أبو على : لا أعرفه جاء معمولا فى مفعول صريح فى القرآن إلا فى قوله تعالى : لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ " (١) أى لا يحب الله أن يجهر بالسوء، ومما أنشده النحاة قول المرار : (٢)

. . . . ∴ كررْتُ فلم أنكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا (٣)

ومسمع اسم رجل منصوب بالضرب فأقوى عمل المصدر إذا كان نكرة ،لأنه حينئذ أشبه بالفعل ، فلو كان يعمل بالشبه لبطل عمله إذا تعرف ،لكن لم يعمل بالشبه بل بالنيابة فلم يبطل عمله بالتعريف لكن لو انضم الشبه لكان فى إعماله أقوى / فلذلك

١٢١ كان الاقوى فى العمل المنكر ثم المضاف ، لأن الإضافة وإن كانت تعرف لكنها غير لازمة ،ثم المعرف باللام وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن أقواه فى العمل المعرف بالألف واللام ولذلك يعمل ماضيًا وحالًا واستقبالا ، وإذا لم تكن فيه اللام لم يجز أن يعمل إذا كان بمعنى المضى ، وكذلك الصفة المشبهة ، لأن حكمها حكم ماشبهت به .

قال : وأنه ليس وصفا .

قلت : يعنى وهما وصفان ،والمصدر وإن كان قد يوصف به لكن على طريق المجاز اما أن يجعل الموصوف نفس الصفة مجازًا واتساعا كقولك رجل عَدْل أو على حذف المضاف أى ذو عدل واما أن يؤول باسم الفاعل ويقام مقامه كما فى قولك قتلته صَبْرًا أى مَصْبُورًا .

قال : وأنه لا يعتبر فى إعماله الزمان .

قلت : المصدر لا ينظر فى إعماله إلى الزمان أصلًا ، فيقال أعجبنى ضربٌ زيدٌ أمسِ وغدا ، لأن زمانه لا يظهر إلا إذا حلل إلى أن والفعل ولك أن تحلله إلى أى

---

(١) الاية ١٤٨ من سورة النساء .

(٢) هو المرار الأسدى وقيل امالك بن زغبة الباهلى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٩ ، والمقتضب ١ : ١٤ والجمل صفحة ١٣٦ وابن يعيش ٦ : ٥٩ ، ٦٤ والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، والعينى ٣ : ٥٠٢ ، ١٤٠ والهمع ٢ : ٩٢ والدرر ٢ : ١٢٥ .

(٣) عجزبيت وصدره : لقد علمت أولى المغيرة اننى ∴ . . . . والشاهد فيه اعمال المصدر المقرون بأل وهو الضرب عمل فى مسمعا ويروى لحقت مكان كررت .

فعل شئت اذ لا دلالة له وضعا على الزمان بخلاف اسم الفاعل فإنه وإن كان لا يدل وضعا على زمان معين لكن إنما عمل بالمشابهة فاعتبر الزمان لتتحقق المشابهة بينهما .

قال رحمه الله تعالى : ويفارق المتعدى منه اسم الفاعل المتعدى فى أنه يضاف إلى الفاعل .

قلت : اسم الفاعل لا يضاف إلى الفاعل ؛ لأنه يتضمن الفاعل ، ففى إضافته إليه إضافة الشئ إلى نفسه ، أما المصدر فمغاير للفاعل ، فجازت إضافته إليه ، كما يضاف اسم الفاعل الى المفعول والتغاير هو المصحح للاضافة .

١٢٢ قال / والعارى من الألف واللام منه مطلقا فى أن لا يتقدم عليه شئ مما يعمل فيه .

قلت : إنما قال العارى عن اللام لأن ما فيه اللام من اسم الفاعل يشاركه فى ذلك ، لأن اللام فيه بمعنى الذى فلا يتقدم معموله عليه فلا يتحقق الفرق إلا بينه وبين العارى منهما .

قال الشلوبينى : يفارق المصدر العارى من اللام مطلقا اسم الفاعل العارى من الألف واللام مطلقا فحذف لدلالة سياق الكلام عليه ، والمعنى من قوله مطلقا فى الموضعين أى متعديا كان أو غير متعد ، أى أنه يفارقه فيما ذكر من تقديم المفعول ، فيجوز فى اسم الفاعل ويمتنع فى المصدر ، وإنما خص العارى ؛ لأن الذى فيه الألف واللام مساوٍ للمصدر فى أنه لا يتقدم على واحدٍ منهما ما عمل فيه مثاله أنك تقول عمرا زيد ضارب والى زيد عمر وقائم ولا تقول زيدا أعجبنى ضرب عمرو ولا إلى زيد أعجبنى قيام عمرو (١) .

واعلم أن هذا مختص فى المقدر بأن والفعل ، أما الذى يعمل لأنه بدل من الفعل فيجوز التقديم فأما قول الشاعر :

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤١ .

.... ∴ فمايرجو ابنُ عمِّي عنه دفعي (١)

وقول الآخر:

كان جزائي بالعصا أن أُجلدا (٢)

فلايتعلق بالمصدر المذكور بل بمصدر آخر مقدر أو بفعل مقدر، كأنه قال كان جزائي أجلد بالعصا أن أجلدا، وإن شئت قلت: باضمار أعني وكذلك مع اسم الفاعل إذا كان فيه اللام كقوله تعالى: وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ (٣) ولايفصل أيضا بين المصدر ومعموله بأجنبي أعني بماليس معمولا له لابواسطة ولابغير واسطه ليندرج فيه تابع المعمول فلو قلت أعجبني ضرب زيد إعجابًا شديدًا عمرا لم يجز، لأن إعجابا معمول لأعجبني ولاعمل لضرب فيه فكان أجنبيا عنه.

١٢٢ قال / والصفة المشبهة في أنه ينصب المفعول به وأنه يعمل في الأجنبي وأنه لايجمع فيه بين الألف واللام والاضافة.

قلت: أي يفارق المصدر الصفة المشبهة في هذه الثلاثة الأمور.

الأول: إن المصدر ينصب المفعول به والصفة المشبهة لاتنصبه فإنك إذا قلت مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهَ فليس الوجهَ مفعولاً به بل هو مشبه به وهو فاعل في الحقيقة.

الثاني: أن المصدر يعمل في الاجنبي تقول أعجبني ضربُ زيدًا والصفة المذكورة لاتعمل الا في السببي.

وثالثها: إضافة المصدر محضة ولايُجمع فيه بين الألف واللام والإضافة ويجمع بينهما في الصفة المشبهة في قولك الحسن الوجه.

قال الشلوبيني: الصواب أن يقول: وتفارق الصفة المشبهة به في أنهما ينصبان المفعول به وفي انهما يعملان في الأجنبي أعني المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة لايثبت لها ذلك؛ لأنه إذا قال والصفة المشبهة كان التقدير ويفارق الصفة المشبهة أي ويفارق المصدر الصفة في ذلك فيوهم أن مفارقته غنى مفارقة المصدر في

(١) قطعة من بيت مجهول لناقائله وتتمته.

(٢) سبق شرحه بالجزء الاول صفحة ٢٥٨.

(٣) الاية ٢٠ من سورة يوسف.

ذلك كله الصفة المشبهة يختص بها المصدر دون اسم الفاعل وهما محل أعني المصدر واسم الفاعل يفارقان الصفة المشبهة في ذلك كله ، لأنه قد ذكر أولا ثلاثة أشياء : وهي المصدر واسم الفاعل والصفة ففرق بين المصدر وبينها في وجوه أخر فأوهم أنه لا يفارقها في تلك الوجوه إلا المصدر وحده وكل واحد من المصدر واسم الفاعل يفارقان الصفة المشبهة في ذلك (١) .

قال رحمه الله تعالى : ولك في تابع ما يضاف إليه الحمل على اللفظ والحمل على المعنى .

قلت : متى كان معنى اللفظ مغايرا / لإعرابه لفظا جاز لك في تابعه الحمل على اللفظ وعلى المعنى لكن ليس مطلقا بل في بعض المواضع على ما يأتي فإذا أضيف المصدر إلى معموله جاز الجر في تابعه على اللفظ وجاز النصب أو الرفع حملاً على المعنى والأجود الجر ، لأنه مخفوض لفظا وهو مقدر باللام الجارة فكان الخفض أولى ليطابق لفظ الموصوف . ١٢٤

قال سيبويه : في قولك عجبت من ضرب زيد وعمرو الجر أجود لمشاكلة اللفظين واتفاق المعنيين ، لأن النصب يكون مردودا على معنى الأول وليس مشاكلا له في لفظه (٢) ، قال لبيد (٣) :

.... ∴ طَلَبَ المعقِّبِ حقَّهُ المظلومُ (٤)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤١ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٩٨ .

(٣) هو لبيد بن ربيعة العامري وانظر ديوانه صفحة ١٢٨ والهمع ٢ : ١٤٥ والدرر ٢ : ٢٠٢ والتصريح ١ : ٢٨٧ / ٢ : ٦٥ والانصاف صفحة ٢٣٢ ، ٣٣١ وابن يعيش ٢ : ٢٤ ، ٤٦ / ٦ : ٦٦ والخزانة ١ : ٣٣٤ ، ٤٤١ والعيني ٣ : ٥١٥ .

(٤) عجز بيت صدره :

حتى تهجَّرَ في الرواحِ وهاجَها ∴ ....

يصف عيرا وأتانه وشبه ناقته بهما ، التهجر السير في الهاجرة وهو نصف النهار عند اشتداد الحر حتى بمعنى إلى والرواح : اسم للوقت من الزوال إلى الليل وهو تغيض الغد وهاجها : ازعجها والمعنى : هاج المسحل أتانه لطلب الماء طلبا حثيثا كطلب المعقب لحقه مرة بعد مرة .

فالمظلوم محمول على المعنى كأنه قال : كما طلب المعقب المظلوم حقه . وقال الآخر : (١)

مَخَافَةَ الإِفْلاسِ واللَّيَانَـــا (٢) ∴ . . . .

وقال آخر : (٣)

يَالعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِــم ∴ والصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ (٤)

بالرفع على موضع اسم الله تعالى ، والأقوام وبالجملة إذا قلت : أعجبني ضربُ زيـدٍ العاقل فكأنك قلت إن ضرب زيد العاقل ان كان زيد فاعلا والمصدر مراد به معنى أن وفعل فاعل مبنى لزيد لالغيره وكذلك ضرب زيد العاقل بالنصب إن كان زيد مفعـولا والمصدر مراد به معنى أن وفعل مفعول مبنى له ، وأما الخفض بالصفة فلايجوز الحمل على المعنى فلو قلت : هذا الحسنُ الوجهِ واليدُ بالرفع لم يجز ؛ لأن اضافته غـير محضة .

٭٭٭ ٭٭٭

---

(١) هو رؤبة وقيل زياد العنبرى وانظر ملحقات ديوان رؤبة صفحة ١٨٧ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩٨ وابن يعيش ٦ : ٦٥ والعينى ٣ : ٥٢٠ والتصريح ٢ : ٦٥ والهمع ٢ : ١٤٥ والدرر ٢ : ٢٠٣ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٢٢٨/٢ : ٣٩ .

(٢) عجز بيت وصدره :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَـا ∴ . . . .

والشاهد فيه نصب " الليان " باضمار عامل تقديره " وان خفت " وقيل يجوز أن يكون معطوفا على مخافة والتقدير مخافة الافلاس ومخافة الليان ثم حذف المضاف وهو مخافة الثانية واقام المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه .

(٣) لا يعرف قائله وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ٣٢٠ وانظر الهمع ١ : ٧٤/٢ : ٢ : ٧٠ والدرر ١ : ١٥٠/٢ : ٨٦ والكامل للمبرد صفحة ٤٧ وابن يعيش ٢ : ٢٤، ٤٠/٨ : ١٢٠ والعينى ٤ : ٢٦١ .

(٤) والشاهد فيه حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه والمعنى : ياقوم أو ياهؤلاء لعنة الله على سمعان ولذا يرفع " لعنة بالابتداء ولو وقع النـداء النداء عليها لنصبها منادى مضاف .

بَابُ (العَدَد)

العدد أربع طبقات مداره فى اثنتى عشرة كلمة .

قلت: العدد هو المقدار المسئول عنه بكم وقيل العدد مقدار الآحاد ومعيارها فالواحد لايكون عددًا وكذلك الاثنان وانما يذكران فى هذا الباب لأنهما
يكونان / من العدد فى المركب إذا قلت أحد عشر أو اثنا عشر وهو كما قال أربع طبقات ١٢٥
أى مراتب: آحاد وعشرات ومئون وألوف وهذه المراتب الأربع تدور فى الاستعمال على اثنتى عشرة كلمة وهى مَن الواحد إلى العشرة والمائة والألف وما سواها متفرع عليها . والصحيح أن الواحد ليس من العدد ؛ لأنه مبدأ العدد ومبدأ الشئ غير الشئ وكذلك أيضا ان الاثنين عدد ، لأن حقيقة العدد ترجع إلى تضعيف الواحد ، ثم تضعيف الواحد قد يكون مرة وهو الاثنان واما مرات وهو ماسوى الاثنين وعبارة أخرى: تضعيف الواحد إما أن يكون بتثنية الواحد كالاثنين والمائتين أو بجمع قياسى كالآلاف أو غير قياسى كعشرين أو بعطف تقديرى كأحد عشر أو لفظى كأحد وعشرين .

قال: وإذا أردتَ أن تعدد أشخاصا من جنس فلغة العرب المشهورة أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه ان أرادوا الإفراد ، وإن أرادوا التثنية ثنوا ذلك المفرد .

قلت: يريد انك إذا أردت ذكر الواحد فقط شخصا كان أو نوعا أو صنفا فالوجه أن تذكر اسمه فتقول رجل وفرس فلو قال أن تذكر أشخاصا كان أولى (١) من قوله أن تعد ، فإن ذكر الواحد ليس عدا ولا الواحد عددا ، ويوهم قوله أيضا أنه لايقال واحد اثنان ولم يرد ذلك وانما أراد أنه لايقال واحد رجل ولا واحد كِتاب وقوله أيضا فلغة العرب المشهورة يوهم أن هناك لغة غير مشهورة وليس كذلك وانما احترز عن مثل قوله:

.: ..... فِيهِ ثِنْتا حَنْظَلِ (٢)

....

---

(١) فى (ب) أجود .

(٢) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٢٢٣ .

وليست هذه لغة بل هذا للضرورة ،وما كان للضرورة لايقال فيه إنه لغة ، فالصواب أن يقول : فلغة العرب فى غير هذا أى الضرورة أن يذكروا اللفظ الموضوع لذلك الواحد
١٢٦ إن أرادوا الإفراد / وإن أرادوا ذكر مفردين قالوا رجلان وفرسان فثنوا ذلك المفرد ولانقول اثنا رجلين ولا اثنتا امرأة لأن الفرض من ذكر العدد معرفة[1] المعدود[2] وقد حصل من لفظ المثنى كما حصل من لفظ المفرد ،وإذا حصل الفرض من لفظ واحد لم يكن لنا الاتيان بلفظين لتحصيل ذلك الفرض اذ هو تطويل بلا فائدة ، وقد ذكرنا أن قوله : ثنتا حنظل ضرورة لالغة لكنه الأصل إلحاقًا له بالأعم ،فالشاعر قد يرتكب الأصل المهجور ، وفى هذا البيت ضرورتان خصيه والقياس خصيتيه والأخرى ماذكرنا ، وقد يعتذر عن قوله ثنتا حنظل بأنه أراد ثنتان من الحنظل فجعله من إضافة الشىء الى جنسه مقدرا بمن كما قيل فى أربعة كلاب أى من كلاب وثلاثة قروء .

قال رحمه الله تعالى : فإذا انتهوا إلى أكثر من اثنين وصيغ الجمع ليست نصوصا فيما يتناول من لفظهم واسماء الجموع نصوص عدلوا الى النص فقالوا : ثلاثة فى المذكر وثلاث فى المؤنث فحصلوا العدد نصا .

قلت : يعنى أن صيغ الجمع كأفلس ورجال لايفهم منها الحصر فى عدد بعينه والنص هو الذى لايكون له إلا معنى واحدا لايحتمل غيره والجموع ليست كذلك ، فلو اقتصر على ذكر الجمع لم يفهم منها تعين المقدار ، فاحتاجوا إلى مايعين ذلك ، وكانت الفاظ العدد صالحة لذلك فجمعوا بينهما فقالوا ثلاثة رجال فاستفيد من الثلاثة تعين الكمية والمقدار إذ هى نصوص فى ذلك ،واستفيد من رجال جنس المعدود وطبيعته .

---

(١) (معرفه) اضافة من ب .

(٢) فى (ب) الكمية .

وقوله : فيما يتناول من لفتهم يعنى ما يتناولونه من العدد ويراد بهـــا ، واسماء العدد نصوص ، يعنى فيما وضعت له وأريد بها من الكمية ٠

١٢٧ / قال : وأضافوه فى الأعرف إلى جمع القلة إن كان للاسم المعدود فحصلوا جنس المعدود أيضا ٠

قلت : إنما أضافوه الى الجمع ، لأن الجمع أنسب له ، لأن مسماه كذلـك ، وأما أنه جمع قلة فليطابق عدد القلة فيتشاكل [١] اللفظان فقالوا ثلاثة أكلب وأربعـــة فلوس [٢] ولأنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ،فمتى كان جمع قلة كـان أقرب فى الدلالة عليه ، اللهم إلا ألا يكون لذلك النوع جمع قلة فحينئذ يعدل الـــى جمع الكثرة فلذلك قال : إن كان للاسم المعدود وذلك نحو ثلاثة دراهم وخمســة شسوع ،إذ لاجمع قلة للدراهم ،ولم يقولوا أشسع [٣] إلافيما حكاه الأخفش عن بعضهم ويروى فى أخرى [٤] وأضافوه فى الأكثر ،ويحتمل أن يكون احترز به عما لم يضف من نحو ثلاثة أثوابا أو عما أضيف إلى جمع كثرة على مامثلنا به فى ثلاثة قروء مع قولهم أقـــراء فعلى هذا : المعدود إما أن يكون له جمع قلة أولا يكون ، فإن كان فالأصـــح أن يؤتى به وان لم يكن فاما أن يكون اسم جمع أولا يكون ،فإن كان أضيف إليه وكان أولـى من جمع الكثرة نحو تسعة رهط وإن لم يكن فان أمكن جمع السلامة أضيف إليه فإنـــه للقلة ايضا والا حينئذ عدل الى جمع الكثرة ٠

وقال الأخفش: كل جمع لايبنى على الواحد لايجوز إضافة العدد إليه بـــل ينبغى أن يوصل بمن نحو ثلاثة من الخيل ٠ قال : ولايضاف إلى الأجناس لأنهـــا على لفظ المفرد فلايقال ثلاث عنز [٥] ، ويشكل عليه بقوله تعالى : " تِسْعَةُ رَهْطٍ " [٦]

---

(١) المشاكلة اهى المماثلة وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٩٣ ٠

(٢) فى (ب) وأربعة أفلس٠

(٣) الشسع : سيريدخل بين الاصبعين ويدخل طرفه فى الثقب الذى فى صدر النعل وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٨٤ ٠

(٤) (فى اخرى) اضافة من (ب) ٠

(٥) جاء فى الهمع ١ : ٢٥٣ وهل يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم او اسم الجنس نحو "ثلاث نخلات" أقوال ٠الثانى لاينقاس وعليه الاخفش ٠

(٦) الآيـــة ٤٨ من ســورة النمـل ٠

وقوله : فيما يتناول من لغتهم يعني مايتناولونه من العدد ويراد بهـــا ، واسماء العدد نصوص ، يعني فيما وضعت له وأريد بها من الكمية .

١٢٧ / قال : وأضافوه في الأعرف إلى جمع القلة إن كان للاسم المعدود فحصلوا جنس المعدود أيضا .

قلت : إنما أضافوه الى الجمع ، لأن الجمع أنسب له ، لأن مسماه كذلـك ، وأما أنه جمع قلة فليطابق عدد القلة فيتشاكل [1] اللفظان فقالوا ثلاثة أكلب وأربعة فلوس [2] ولأنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، فمتى كان جمع قلة كـان أقرب في الدلالة عليه ، اللهم إلا ألا يكون لذلك النوع جمع قلة فحينئذ يعدل الـى جمع الكثرة فلذلك قال : إن كان للاسم المعدود وذلك نحو ثلاثة دراهم وخمسة شسوع ، إذ لاجمع قلة للدراهم ، ولم يقولوا أشسع [3] إلافيما حكاه الأخفش عن بعضهم ويروى في أخرى [4] وأضافوه في الأكثر ، ويحتمل أن يكون احترز به عما لم يضف من نحو ثلاثة أثوابا أو عما أضيف إلى جمع كثرة على مامثلنا به في ثلاثة قروء مع قولهم أقـــراء فعلى هذا : المعدود إما أن يكون له جمع قلة أولايكون ، فإن كان فالأفصح أن يؤتى به وان لم يكن فاما أن يكون اسم جمع أولايكون ، فإن كان أضيف إليه وكان أولى من جمع الكثرة نحو تسعة رهط وإن لم يكن فان أمكن جمع السلامة أضيف إليه فإنـه للقلة ايضا والا حينئذ عدل الى جمع الكثرة .

وقال الأخفش : كل جمع لايبنى على الواحد لايجوز إضافة العدد إليه بـــل ينبغي أن يوصل بمن نحو ثلاثة من الخيل . قال : ولايضاف إلى الأجناس لأنهـا على لفظ المفرد فلايقال ثلاث عنزٍ [5] ، ويشكل عليه بقوله تعالى : " تِسْعَةُ رَهْطٍ " [6]

---

(١) المشاكلة اهي المماثلة وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٩٣ .

(٢) في (ب) وأربعة أفلس .

(٣) الشسع : سير يدخل بين الاصبعين ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٨٤ .

(٤) (في اخرى) اضافة من (ب) .

(٥) جاء في الهمع ١ : ٢٥٣ وهل يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث ألقوم او اسم الجنس نحو "ثلاث نخلات" أقوال . الثاني لاينقاس وعليه الاخفش .

(٦) الآيـــة ٤٨ من ســورة النمـل .

وأما إضافته فلأن العدد لما كان مبهما أضيف للبيان كما تضاف ذات زيد ونفس وكل
١٢٨ وبعض ليحصلوا جنس المعدود إن قصدوا بيان الجنس ولم يتقدم / مايدل عليه نحو رجال ثلاثة .

قال : وإثبات الهاء فى عدد المذكر رفعًا لما يوهمه مايضاف إليه العدد من التذكير ولا يحتاج إليها فى المؤنث لعدم الوهم ، وإن شئت ؛ لأن أول العدد مؤنث والمذكر أول فطويق بين الكلام .

قلت : فـى الواحد والاثنين جروا على القياس فى التذكير والتأنيث فألحقوا العلامةَ فى المؤنث وحذفوها فى المذكر فقالوا واحدة أو إحدى واثنتان او ثنتان وفى المذكر واحد واثنان ، ثم عدلوا عن القياس فى الثلاثة إلى العشرة فأثبتوا الهاء مع المذكر وحذفوها مع المؤنث فقالوا : خمسة رِجَالٍ وخمس نسوة ، وللنحاة فى ذلك مأخذان أحدهما : أن العدد مؤنث الصيغة كعَناق [(١)] وعقرب فإذا أوقع على المؤنث لاتدخله الهاء كما لاتدخل عناقا ، وعلى هذا لوسميت بثلاث المراد به المؤنث لم ينصرف لأنه بمنزلة زينب ، فإذا أوقع على المذكر كان بمنزلة لفظ مؤنث أطلق على مذكر وإذا كان مؤنث الصيغة فألحقت الهاء عند الإضافة إلى المذكر لئلا يوهم تذكير العدد كما قال فإنه اذا عدبها المذكر بغَيْرِهاء لم يكن ثم مايدل على تأنيث العدد لامن جهة اللفظ إذ لاعلامة فيه ولامن جهة المعنى لأن المراد به مذكر ، وقيل : لأن الثلاثة جماعة وهى مؤنثة ، ولم تلحق الهاء لتأنيث العدد بل لتأنيث الجماعة وعلى هذا لو سميت به بعد إسقاط الهاء مرادا به المذكر انصرف لأنه بمنزلة مالو سميت بسحاب من سحابة .

المأخذ الثانى : إن العدد كله مؤنث وأصله أنْ يكوَن بالتاء فجرى مع المذكر على الأصل وفى المؤنث قدرت الهاء كما تقدر فى قدر وشمس وحذفت من اللفظ لدلالة

---

(١) العناق : الانثى من أولاد المعز والغنم من حين الولادة الى تمام حول والجمع أعنق وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٣٨ .

المعنى على التأنيث .

١٢٩ وأما العلل التى / قيلت فى ذلك فكثيرة منها ماقال من إيهام التذكير وهو على المأخذ الثانى الذى صرح به فى قوله أول العدد مؤنث والمراد من الأولية الأصالة ، وقيل إن العدد والمعدود كالشيء الواحد فاستغنوا بذكر العلامة فى إحدى الكلمتين عن ذكرها فى الأخرى ، وقيل لما قصدوا الفرق كان المذكر أولى باثبات الهاء لأنه أخف ، وقيل إن العدد مؤنث تارة بعلامة وتارة بغير علامة والتأنيث بالعلامة هو الأصل والمذكر هو الأصل فطوبق بينهما ، وقيل الثلاثة جماعة فأنث مع المذكر لانه السابق ثم حذفوا مع المؤنث للفرق .

قال : وبناء النيف فى أحد عشر وبابه لوقوع العقد منه موقع هاء التأنيث ولذلك لم يبن اثنا عشر وأختاه ، لأن العقد انما وقع منها موقع النون .

قلت : لما تجاوزوا العشرة زادوا واحدا فى المذكر واحدى فى المؤنث واثنين فى المذكر واثنتين فى المؤنث وهكذا إلى تسعة عشر فركبوا من المرتبتين ما يدل على الفرض منهما ، لأن التركيب أخصر من العطف الذى هو أصله فالنيف هو أحد من أحد عشر وثلاثة من ثلاثة عشر وكذلك ما أشبهه مما هو أول من المركبين الا ما استثنى وقوله لوقوع العقد أى أنه مركب مع ماقبله بعد أن كان مفردا كهاء التأنيث مع ماقبلها ، والحاصل أن الأول بنى لانه صدر الكلمة وخص بالفتح لوقوع الثانى موقع هاء التأنيث وتاء التأنيث لايكون ماقبلها إلا مفتوحا حملا على ألف التأنيث ، والمؤلف جعل وقوع العقد منه موقع هاء التأنيث هو الموجب لبنائه وليس كذلك بل ماذكرته هو الوجه ،

١٣٠ وأما اعراب اثنى عشر واثنتى عشرة / فلأنه لما سقطت نونه بانضمام العشرة إليه أشبه المضاف لا المركب ونزلت العشرة منه منزلة النون ولذلك تلحق الهاء العشرة ، ولم يضيفوا فيقولوا اثنا عشرك " كما قالوا أحد عشرك معربا عند الأخفش[1] وبنيا عند غيره فلما أشبه المضاف أعرب بنيتها لأن تقدير حرف العطف مع الإضافة محال .

---

(١) انظر شرح السيرافى ١ : ١١٠ والمحصل فى شرح المفصل ٢ : ١٥٢ أ .

قال الشلوبينى : أقمنا الاسم المركب الذى كان سبب حذف النون مقـــام النون وكما لا يجمع بين النون والإضافة لم يجمع أيضا مع الاسم المركب والإضافة أى ليس آخر اثنى عشر فى تقدير التوسط فيجب له البناء بل هو فى تقدير التطرف لكون العقـــد منها فى موضع النون والنون لا تلحق الاسم الابعد كماله فكأنه مضاف لا مركب (١) .

وقيل أعرب تنبيها على الأصل كما صح نحو استحوذ لذلك ، ولا شـــك أن الإعراب هو الأصل ولذلك إذا اضطر الشاعر راجع الاصل فأعرب قال : (٢)

كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِـــهِ ∴ بِنْتَ ثَمانِي عَشَرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ (٣)

وقيـل المثنى جرى فى كلامهم على منهاج واحد واذلك لم تبن اللذان وهذان وأختاه يعنى ثنتين واثنتين .

قال : وبناء العقد لتضمنه معنى الحرف العطف .

قلت : الأصل أحد وعشرة غير أنهم اثروا الاختصار فحذفوا حرف العطف وضمنوه الاسم الثانى فبنى الثانى لتضمنه حرف العطف ،وقيل ضمن الاسمين معا وبنى عشـر فى اثنى عشر لوقوعه موقع النون المبنى ،ولم يكن حذف النون للإضافة ؛ لأن الأول غـير مضاف بدليل أن الحكم المنسوب إلى الأول منسوب إلى الثانى فإذا قلت قبضت الاثنى عشر درهما تناول القبض الاسمين معا وهذا بخلاف المضاف والمضاف إليه فحـــذف النون إذا للمعاقبة وشبه التركيب .

١٣١ قال / وفتح آخر النيف لشبهه بماقبل هاء التأنيث وآخر العقد طلبـــا للتخفيـف .

قلت : هنا رجع الى الحق ، فانا قد ذكرنا أن الموجب للفتح غير الموجـــب للبناء وفى الأول أوهم أن علتهما واحدة ،واما فتح الثانى فلان الاسم لماركب صـــار

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٣ .

(٢) هو نفيع بن طارق وانظر الهمع ٢ : ١٤٩ والدرر ٢ : ٢٠٥ والتصريح ٢ : ٢٧٥ ، والأشمونى ٦٢٧ (٢ / ١٣٢) والانصاف صفحة ٣٠٩ والمقرب صفحة ٦٧ والعينى ٤ : ٤٨٨ .

(٣) والشاهد فى عشرة أعربها مع أنها مبنية .

بمنزلة اسم واحد طويل فاعتمد تخفيفه فبنى على أخف الحركات فلم يبن على السكون لأن بناءه عارض فله قدم فى الإعراب ، وأما تأنيث المركب فإنه يقال إحدى عشرة واثنتا عشرة وفى المذكر أحد عشر واثنا عشر فإذا جاوزت ذلك أجريت النيف على العشرة مجراه قبل التركيب فتثبت الهاء مع المذكر وتحذفها من عدد المؤنث وتعكس الحال فى العشرة فتثبت الهاء فى عدد المؤنث وتحذف من المذكر فنقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة جارية وهكذا الى تسع عشرة امرأة وتسعة عشر رجلا .

قال : ويجوز الإسكان فى ياء ثمانى عشرة وربما حذفت وفتح النون .

قلت : الفتح هو الأصل والكثير فى كلامهم كأخواته ومنهم من يسكنها تشبيها لها بياء معديكرب ، ولأنها نقلت باللزوم بخلاف الفتحة فى رأيت قاضيا لاسيما وقد طال الاسم بالتركيب .

قال الشلوبينى : أحسن مما قال أن يقال : ويجوز فتح الياء فى ثمانى عشرة لأن الإسكان هو الأصل فى الياء اذا كانت آخر الاسم الأول من الاسمين المجعولين اسما واحدا والفتح فيها إنما هو بالحمل على المذكر فى قولك ثمانية عشر رجلا (١) .

وأما حذف الياء وفتح النون فمبنى على لغة من يجعل آخر هذا الاسم النون ويحذف الياء فتقول عندى من الجوارى ثمانٌ ورأيت منها ثمانيًا ومررت منها بثمانٍ قال الشاعر : (٢)

لَها ثَنَايا أَربعٌ حِسَانُ ∴ وأَربعٌ فثغرُها ثمانُ (٣)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٣ .

(٢) مجهول وأنظر الاشمونى ٤ / ٦٢ (١١٣٤) والتصريح ٢ : ٢٧٤ والخزانة ٣ : ٣٠٠ واللسان (ثمن ٢٣١) .

(٣) رجز والشاهد فى قوله ثمان حيث حذف الياء من ثمانى ثم أعربها على النون .

١٣٢ / وقد جاء فى الحديث : صلى ثمانَ ركعاتٍ [(١)] بحذف الياء وفتح النون •

قال : وقد يكسرون الشين من عشرة إذا عدوا المؤنث من إحدى عشرة وتسع عشرة وما بينهما •

قلت : عشرة بفتح الشين وإثبات الهاء فى عدد المذكر فى الإضافة والإفراد وفى التركيب بفتح الشين وتحذف الهاء فتقول أحد عشر ومنهم من يقول أحدْ عشَر بتسكين العين لتوالى الحركات وقرئ " إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عْشَرَ [(٢)] بإسكان العين وأما فى المؤنث فتحذف الهاء وتسكن الشين فى الإفراد والإضافة ، وقد تكسر أيضا • وفى التركيب لغتان : سكون الشين وهى لغة أهل الحجاز وكسر الشين وهى لغة بنى تميم وهذا على خلاف اللغتين والكسر للتنبيه على أن عشرا مؤنث الصيغة وخفف أهل الحجاز لثقل المؤنث ولذلك اتفقوا على فتح الشين فى المذكور وفتح العين فى المؤنث •

قال رحمه الله تعالى : وتمييز العدد بواحد منصوب فى أحد عشر إلى تسعة وتسعين وما بينهما •

قلت : العدد لإبهام جنس معدوده يحتاج إلى مميز ومميزه معدوده ، والمميز فضلة والفضلة لا تعدو النصب أو الجر ، فمميز الثلاثة إلى العشرة جمع مجرور [(٣)] ، أما جمعه فلأن مدلوله جمع والأصل مطابقة اللفظ للمعنى فجاء على الأصل ، وأما جره فلأنه لما كان مجموعًا أضيف إليه طلبًا للخفة •

---

(١) هذا حديث عن عباس رضى الله عنه أخرجه مسلم ، كتاب الصلاة باب صلاة الكسوف وانظر فتح البارى ٢ : ١٥ باب الصلاة فى الثوب الواحد ملتحفا به وباب منزل النبى يوم الفتح ٩ : ٨٠ •

(٢) الآية ٤ من سورة يوسف وهى قراءة أبى جعفر • وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٦٢ والبحر المحيط ٥ : ٢٧٩ •

(٣) (مجرور) اضافة من (ب) •

قال السيرافى : لأن أدنى العدد بعض الجمع والجمع أكثرمنه فأضيف إليه كما يضاف البعض إلى كله نحو خاتم حديد ، وقد جاء غيرمضاف قال الشاعر : (١)

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا .:. .... (٢)

وقالوا ثلاثة أثوابا ولا يستعمل الا فى الشعر .

وأما مميز المركب من أحد عشرة إلى تسعة عشر فمفرد منصوب ، أما افراده

١٣٣ فلأن المقدار لما استفيد من العدد / لم تدع الحاجة إلا إلى تبيين الجنس فقط ، والغرض يحصل من المفرد مع خفته فعدلوا إليه .

قال الجرجانى : المفرد يعطيك المطلوب من معرفة الجنس فكان أولى إذ هو أخف . (٣)

وأما تنكيره فقال السيرافى : النكرة شائعة فى الجنس ليس بعض أفراده أولى من البعض فكانت أشكل بالمعنى الذى أريدت له من الدلالة على الجنس (٤) .

وأما نصبه فلتعذر إضافة مافيه النون من نحو العشرين والثلاثين إذ لو أضيف لوجب حذف النون مع أنها ليست نون جمع حقيقة بل هى جزء من الكلمة ، إذ هذه الألفاظ صيغ صيغت لهذه المعانى وليست بمجموع ، وأما أحد عشر وبابه فلم يضف لما فيه من مزج ثلاثة أشياء شيئا واحدا ولا نظير له .

---

(١) هو الربيع بن ضبع الفزارى أو يزيد بن ضبة كما فى سيبويه ١ : ١٠٦ ، ٢٩٣ وانظر الهمع ١ : ٢٥٣ والدرر ١ : ٢١٠ والتصريح ٢ : ٢٧٣ والاشمونى ٣٢٢ (١١٢٩) والمقتضب ٢ : ١٦٩ وابن يعيش ٦ : ٢١ والخزانة ٣ : ٣٠٦ والعينى ٤ : ٤٨١ .

(٢) صدر بيت وعجزه :
....:. فَقَدْ ذَهَبَ اللَذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ
والشاهد فيه اثبات النون فى (مائتين) ونصب مابعدها للضرورة .

(٣) انظر المقتصد ١ : ١٤٠ ب .

(٤) انظر المقتصد ١ : ١٤٠ ب .

قال السيرافى : الأصل خمسة وعشرة فالخمسة ليس بعدها شئ تضاف اليه فوجب أن تكون منونة ، والعشرة محلها محل الخمسة فكانت منونة مثلها ، وأيضا لم نر شيئين جعلا شيئا واحدا وهما مضافان أو أحدهما فوجب نصب ما بعدهما للتنوين المقدر فيهما (١) .

قال رحمه الله تعالى : ويضاف إليه مائة ومائتان وألف وألفان .

قلت: وأما مميز المائة والألف فواحد مجرور باضافتهما إليه ، أما إضافتهما فلأن المائة أشبهت العشرة فى كونها عقدا من عشر مرات كما أن العشرة كذلك والعشرة تلى التسعة فوجب إضافتها كالتسعة والعشرة ، وأما إفراد مميزها فليطابق لفظ المائة والألف إذ لفظهما مفرد ، ولأن الغرض يحصل به فتقول مائة (٢) ثوب ومائة حية .

قال رحمه الله تعالى : وكل موضع كان المعدود فيه نوعا من العدد فلابد من تفسير التفسير إن لم يكن عند السامع معلوما .

١٣٤ قلت: إذا قلت/ ثلاث مائة فمائة مميز الثلاثة وكذلك الألف فى ثلاثة آلاف وهو أيضًا يحتاج إلى التفسير لأنه عدد كالأول فنقول : ثلاث مائة ثوب وثلاثة آلاف درهم إلى غير ذلك ولا يكون إلا مفردا كما تقدم .

قال ابن الخشاب : فى إضافة المائة إلى الغرض (النكتة) (٣) لطيفة وذلك أن المائة عقد من جنسها كما أن العشرة كذلك فأضيفت إلى مميزها وتشبه التسعين لأنه أول عقد يليها فأخذ منه بيانها بالمفرد ، إلا أن مميز التسعين واحد منكور ومميز المائة يجوز فيه الأمران ، لأن إضافته بمعنى اللام ، لأن العدد ليس بعضا من المعدود بل هو له ، وأما إضافة العدد إليه بمعنى من ، ففى قولك ثلاثمائة درهم

---

(١) انظر شرح السيرافى ١ : ١٠٩ .
(٢) (مائة) اضافة من (ب) وأشار فى (أ) الى الجانب الأيمن ولم تظهر .
(٣) النكتة الفكرة اللطيفة المؤثرة فى النفس والمسألة العلمية الدقيقة يتوصل اليها بدقة وانعام فكر وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٥٩ وقد أضيفت لتعتدل العبارة .

إضافتان : الأولى بمعنى من والثانية بمعنى اللام .

فأما قوله تعالى : ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ [1] فقال الزجاج : هو منتصب على البدل من ثلاثمائة لا على التمييز ، لأنه لو انتصب على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة [2] ، يعني أن أقل الجمع ثلاثة والسنين مميزة لكل واحد من المائة فوجب أن تكون السنون تسع مائة ، وقال فى الكشاف سنين عطف بيان [3] .

قال رحمه الله تعالى وقولهم ثلاثمائة الأصل ثلاث مئات أو مئين لكن رفضوه إلا فى الشعر .

قلت : المائة بمنزلة العشرة فوجب أن تميز بجمع مثلها إلا أنهم رفضوا هذا الأصل حملاً لها على مجاورها وهى التسعون على ما مر ، فالجمع أصل والافراد استحسان فإذا اضطر شاعر راجع الأصل المهجور قال الشاعر : [4]

ثَلاثُ مِئِينٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا ... رِدَائِى وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ [5]

وجمعت المائة بالواو والنون جبراً لها من نقصان لامها ويجوز مئات أيضاً .

---

(١) الاية ٢٥ من سورة الكهف .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢ : ١١٥ .

(٣) انظر تفسير الكشاف للزمخشرى ٢ : ٣٨٧ الطبعة الاولى .

(٤) هو الفرزدق وانظر ديوانه صفحة ٨٥٣ والأشمونى ٦٢٢ (١١٢٨) والعينى ٤ : ٦٥ والتصريح ٢ : ٢٧٢ والمقتضب ٢ : ١٧٠ وابن يعيش ٦ : ٢١ والخزانة ٣ : ٣٠٢ .

(٥) واراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفتخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا فى المعركة ، وكانت دياتهم ثلاثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث وجلت بالتشديد معناه جلت بالتخفيف وأراد من وجوه الاهاتم أعيانهم .

باب (اسم الفاعل المصوغ من العـــــدد)

١٣٥ / إنما لم ينصب اسم الفاعل المشتق من العدد موافقه لأنه يلزم عنه أن يكون فاعلا مفعولا .

قلت : اعلم أن الفاعل المشتق من العدد إما أن يراد به أنه واحد مـــن المذكورين معه أو يراد به أنه زائد عليهم ، لكنه يصيّر مايدخل عليه مثله من العـدد ، والأول على ضربين : إما أن يضاف إلى ماهو من لفظه نحو ثاني اثنين . وثالث ثلاثـة أو الى ماهو أكثر منه كقولك هذا ثالث عشرة أي الواحد من الذي ذكر في موضع الثلاثة ، ولا يجوز إضافته إلى ماهو دونه فلا يقال ثالث اثنين بمعنى أنه واحد من اثنين ، إذ ليس في الاثنين معنى الثلاثة بخلاف العشرة فإن فيها الثلاثة ، وعلى التقديرين تجب إضافته اجراء له مجرى اسم الفاعل المراد به المضي ، ولا يجوز أن ينون (١) وينصب به الثانـي ؛ لأنه بمنزلة أحد الثلاثة أو بعض الثلاثة وذلك يمنع من إعماله لما فيه من إعمال الشـي في نفسه ، فإنك إذا قلت جاءني ثالث ثلاثة لزم أن تكون الثلاثة مفعولة وثالث المرفـوع واحد منهم ، فيكون الثالث فاعلا ضرورة إسناد الفعل إليه ومفعولاً لدخوله في جمـلة الثلاثـــة .

قال الشلوبيني : لأنه إنما ينصب بمعنى الفعل الحال أو الاستقبال فيكـون المعنى هذا يثلث الثلاثة وهو أحد الثلاثة فيكون فاعلا لأنه فاعل يثلث ومفعولا لأنــه أحد الثلاثة التي هي مفعولة ، وقد كان حقه أن يقول : إنما لم ينصب فاعل الذي لفظـه كلفظ اسم العدد موافقة وإنما قال المشتق من اسم العدد ليفرق بين فاعل من هـــذا الباب وبين فاعل الذي هو مشتق من الفعل أو من المصدر على الاختلاف في اسم الفاعـل فقد أعطى ذلك إنه ليس باسم فاعل ، وإذا لم يكن اسم فاعل لم يكن من الأسماء العاملة عمل الفعل ، وإذا لم يكن منها لم يحتج / إلى الاعتذار عن كونه غير ناصب ، لأنـــه إذ ١٣٦

---

(١) في الأصل أن ينصب.

ذلك من الأسماء التي جاءت على فاعل وليس باسم فاعل كالكاهل [1] والغارب [2] وهذا لا يمتذر عن عدم عمله [3].

والمعنى الثاني : وهو أنه يريد أنه يصير الاثنين ثلاثة بنفسه فهذا يجوز أن ينون وينصب لأنه بمنزلة جاعلهم " على هذا العدد الذي هو منهم كما تقول ربعتهم ولابد أن يكون لفظ التمام أكثر من لفظ المتمم بواحد نحو ثالث اثنين ورابع ثلاثة ، ولا يجوز إضافته إلى ما هو دونه باثنين ولا إلى مساويه ولا إلى ما هو أكثر منه فلا تقول رابع اثنين وثالث ثلاثة ولا رابع خمسة فهذا مأخوذ من فعله ويجرى مجرى اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال فيعمل عمله ، ومعناه أنه صير للاثنين ثلاثة ، إلا أن يريد به معنى المضى فتضيفه لا غير.

ولم يذكر سيبويه النصب لكن قال : تقول هذا خامس أربعة تريد خمس الأربعة وفى المؤنث خامسة أربع تريد هذا الذى صيَّر أربعة خمسة بنفسه ، وقلما يريد العرب هذا وهو قياس [4].

قال رحمه الله تعالى: ويلزم عنه إذا أضيف كما يضاف اسم الفاعل إلى منصوبه إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل ، وذلك مما ينفرد به المصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل ومافى حكمها ، ولا يلزم ذلك فى رابع ثلاثة .

قلت: هذا أيضًا وجه آخر فى إبطال إعمال اسم الفاعل المأخوذ من العدد بالمعنى الأول فيقول : لو كان مما ينصب لجازت إضافته تخفيفًا كما يضاف اسم الفاعل ، وإذا أضيف إلى منصوبه للتخفيف لزم إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل ضرورة انه فاعل فى قولك هذا ثالث ثلاثة ولكن ثالث واحد من الثلاثة فيلزم أن يضاف إلى الفاعل ذلك

---

(١) الكاهل من الانسان مابين كتفيه أو موصل العنق فى الصلب. وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٨٠٩ .

(٢) الغارب : الكاهل ومن البعير مابين السنام والعنق وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٥٣ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٣ .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ١٧٢ .

١٣٧ لايجوز لتضمنه للفاعل فيفضي إلى إضافة / الشيء إلى نفسه كما مر في اسم الفاعل ،
وقوله وباقي حكمها يعني به أفعل التفضيل فإنه لايضاف إلا إلى ما هو بعضه وكذلك
إذا قلت معمورة داره وسكران عبده وظمآن قلبه .

قال الشلوبيني : لأن الفاعل هو الثالث في المعنى والثالث أحد الثلاثة
فالفاعل إذًا أحد الثلاثة وقد أضيف إليه اسم الفاعل ان كان ثالث اسم فاعل ، وان لم
يكن اسم فاعل ولكنه بمعنى أحد الثلاثة بني كبناء الكاهل والغارب جاز ذلك[1] .

وتخصيصه اسم الفاعل المتعدى يمنع إضافته إلى الفاعل يقتضي جواز ذلك في
غير المتعدى وكذلك قوله : وذلك مما ينفرد به المصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل
وباقي حكمها هو نص أيضًا على أن صفة الفاعل لاتضاف إلى الفاعل وهذا كله خطأ
لايجوز إضافة صفة الفاعل إلى الفاعل بوجهٍ كانت الصفة متعدية أو غير متعدية ، كما
لايجوز في مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدًا ضاربِ أبيهِ زيدًا وكذلك لايجوز في مررت برجلٍ
قائمٍ أبوه قائمُ أبيهِ ، ولذلك منع النحويون المعول عليهم : مررت برجل حَسَنِ وجهِهِ
بالإضافة إلى الوجه ، وإنما غره قولهم مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وقائمِ الأبِ فتخيل أن
الصفة في ذلك مضافة من الرفع وإنما هي مضافة من النصب ، والنصب على التشبيه
بالمفعول ، والمفعول غير الفاعل فصحت الإضافة لمكان الغيرية ، فإذا لم ينصب
الفاعل على التشبيه لم تجز الاضافة ، لأن الإضافةَ في ذلك تكون
من إضافة الشيء إلى نفسه وذلك لايجوز ، ألا ترى أنه لم تجز الإضافة في مررت برجل
حسن وجهه أعني إضافة حسن إلى الوجه لما كان الوجه في ذلك لايكون منصوبًا ، لأن
١٤٠ الضمير لم ينقل من وجهه إلى الصفة كما نقل /[2] في حسن الوجه ، وقوله وباقي حكمها

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٤ .

(٢) الصفحات ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ مكررة بخط الناسخ وكتب الناسخ فوق كل صفحة (مكررة) ولكن الارقام في المخطوطة لم تتغير وضمت الصفحات المكررة الى ماقبلها والى مابعدها دون تعديل من الناسخ ولهذا التزمت كتابة الصفحات كما هي في المخطوطة مع ملاحظة أن هذا لايعني أن سقوطا حدث ولكن الكلام مرتبط ببعضه كل الارتباط والمعنى أن الناسخ كرر صفحة ١٣٧ أربع مرات ثم كتب ١٤٢ فالتزمت ترقيمه .

يعنى اسم المفعول غير المتعدى المشبه باسم المفعول المتعدى بقوله ولايلزم ذلك فى رابع ثلاثة ، لأن الرابع ليس أحد الثلاثة ولكنه بمعنى مصيّر الثلاثة أربعة أو متمم الثلاثة أربعة .

قال رحمه الله تعالى : واذا جاوزت العشرة والعشر قلت : حادى عشر أحد عشر وحادية عشرة احدى عشرة .

قلت : اتفق النحويون على استعمال ما اتفق لفظه من هذا الباب فى المركبات أيضا ولايكون إلا على المعنى الأول وهو أن يكون واحدا من العدد الذى أضيف اليه ، لأن مازاد على العشرة لاتفعل له أصلا فهو اسم محض فتجب إضافته لا غير ، ثم فيه ثلاث عبارات : أحداها أن يذكر الاسمان جميعًا فى الأول والثانى فتقول حادى عشر أحد عشر وفى المؤنث حادية عشرة إحدى عشرة كما مثل به .

قال : وحادى عشر كأحد عشر فى أنهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا واحد عشر فى موضع الجر به .

قلت : يعنى أن حادى عشر مركب مبنى على ماذكر فى أحد عشر لأن الأصل حاد وعشرة وهو أعنى المركب مضاف إلى أحد عشر المركب أيضًا فيكون فى موضع جر بالإضافة .

قال : وإن شئت قلت حادى أحد عشر وحادية إحدى عشرة ، وحادى هنا معرب واحد عشر فى موضع الجر به وهو مبنى .

قلت : هذه العبارة الثانية وهى أن يحذف الاسم الثانى من المركب الأول استغناء بذكره فى الثانى ، وإذا حذفت شطر المركب بقى مفردًا وهو حادى فيعود إلى أصله من الإعراب لزوال علة البناء وهو التركيب ، وأما أحد عشر فمبنى ، إذ هو مركب

١٤٣ لكنه فى / (١) موضع جر بالأول .

قال وإن شئت حادى عشر وحادية عشرة وحادى هنا يعرب ويضاف إلى عشر مبنيًا فيما نقل أهل اللغة والأكثر جعلهما اسما واحدًا .

---

(١) الصفحتان (١٤٢ ، ١٤٤) مكررتان ولذا التزمت بترتيب أرقام المخطوطة نفسها تماما بعد حذف الصفحات المكررة من (أ) . واتفق هذا الترتيب مع المخطوطة (ب)

قلت: هذه العبارة الثالثة وهو أن يحذف العجز من الأول والصدر من الثاني فيبقى لفظه كلفظ المضاف الذى هو الأول المركب ولذلك لم ينقل فى عشر وعشرة إلا البناء لقيامه من الأول مقامه من الثانى أى لتضمنه حرف العطف كما كان قبل الحذف وجاز هذا الخلاف للعلم بأنه لايكون حادى عشر إلا من أحد عشر، ورأى بعضهم أن يعرب حادى لأنه محذوف العجز فيراعى فيه الانفصال ويجعل الثانى لا كالجزء بل كالمعطوف التابع .

قال السيرافى : من أعرب أراد هذا حادى أحد عشر لكنه حذف أحد تخفيفًا فبقى حادى على حكمه ، ومن بناه أقام عشر الثانى مقام عشرته المحذوفة قال : وهذا قول قريب لم ينكره أصحابنا (1) .

وقال الكسائى : سمعت العرب تقول : هذا ثالثُ عشر بالإعراب والبناء (٢) .

والذى أجاز سيبويه إعمال المختلف اللفظ ، لأنه عنده مضاف نحو ثالث عشر اثنى عشر ، وتاسع عشر ثمانية عشرة وهكذا إلى المائة فيما حكاه أبو عبيدة وكذلك فى المؤنث (٣) وتحذف العجز من الأول لاغيره ، ولايجيز الحذف من الأول والثانى لما فيه من الالباس وهذا هو المسموع ، ويجمع فيه بين علامتى تأنيث فى نحو حادية عشرة كما جمعت فى اثنتى عشرة .

قال الشلوبينى : أى فى المذكر والمؤنث مفتوحى الياء ، وليس المذكر فى ذلك كالمؤنث ، لأن المذكر هو الذى يجوز تسكين يائه (٤) .

---

(١) انظر شرح السيرافى ١ : ١١١ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١ : ٢٢٩ .

(٣) انظر همع الهوامع ٢ : ١٥٢ .

(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٤ .

وفي بعض النسخ : وحادي هنا معرب فيمن نوى مع حادي أحدا ، وقد ذكرنا ذلك ، وفي حادي أحد عشر لغة أخرى في إعراب حادي وهو أن ثلاثة أشياء
١٤٤ لاتمزج شيئا واحدًا فمنهم من يجعل / المنوى كالملفوظ به فيكون حادي من حادي عشر أيضا معربًا فكما تعرب لو قلت حادي أحد عشر فكذلك تعرب حادي من حادي عشر ؛ لأنّ أحدا مراد بينهما .

٭ ٭

باب (اسْم الجَمْع)

ككل اسم جَمْع هو لما لا يعقل فقط فهو مؤنث .

قلت : ضبط هذا الفصل فى كتب اللغة أشبه منه بكتب النحو وإنما ذكره ليبين أين تلحق الهاء فى عدده وأين تحذف فقال : كل اسم جمع هو لما لا يعقل فقط يعنى نحو الإِبل والغَنم والخَيْل والرجْل لجماعة الجراد والدبْر للنحل والطير والذود ونحوها ، فإن حكمها حكم جموع المؤنث .

قال سيبويه : تقول هذه غنم وإن كانت كلها كباشًا [1] .

قال الشلوبينى : وكان ينبغى ان يقول : فالأعم فيه التأنيث كما قال فى الذى بعده ، فإنه قد جاء فى هذا القسم ما يذكر نحو قوله تعالى " فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ [2] الطَّيْرِ وقال الشاعر : [3]

فلا يُحْزِنْكَ أيامٌ تولّى .. تذكّرَها ولا طَيْرٌ أَرَنّ [4]

قال : وكل اسم جمع يقع على الذكور ممن يعقل فالاعم فيه التذكير .

قلت : اسم الجمع هو اللفظ المفرد الذى يفهم منه الجمع وذلك نحو قوم ومعشر وبشر ورهط [5] ونفر والأكثر فيه التذكير تغليبا وتشريفًا للعقلاء ، وقد يؤنث قليلا قال تعالى : كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ [6] فإن جعلناه مذكرا أضفنا إليه العدد مع الهاء كقوله تعالى : "تِسْعَةُ رَهْطٍ" [7] وإن كان مما لا يطلق إلا على الإناث نحو نساء ونسوة فليس إلا التأنيث ، وتحذف الهاء من عدده المضاف إليه ، فإنا لا نريد

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ١٧٣ .

(٢) الاية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) مجهول وانظر المخصص ٧ : ٧٣ ولم ينسبه .

(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٤ .

(٥) الرهط الجماعة من ثلاثة أو سبعة الى عشرة أو ما دون العشرة ورهط الرجل قومه وقبيلته الاقربون ونحن ذو رهط اى مجتمعون وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٧٩ .

(٦) الايتان ١٦٠ من سورة الشعراء و ٣٣ من سورة القمر .

(٧) الاية ٤٨ من سورة النمل .

بالتأنيث هنا الحاق العلامة فى الفعل المسند إليه فقط إذا كان فاعلا ، فإن جمع المذكر والمؤنث فى هذا سواء ، بل بالنسبة إلى إضافة العدد إليه ووصفه والإشارة إليه فنقول / هذا قوم وهذه قوم والأول اكثر ، ومنهم من يرى أن قوما مخصوص بالمذكرين ١٤٥
ممن يعقل كقول زهير : (١)

. . . . ∴ أقوم آل حصن أم نساء (٢)

وتلخيص هذا الفصل أن اسم الجمع إما أن يوضع لمن يعقل أو لمن لا يعقل ، فإن كان للأول فهو مؤنث وإن كان معناه مذكرا على ما مر إلا ما شذ ، وإن كان الثانى فإما أن يخص بالمذكرين أو بالعكس كالنساء والنسوة وهذا مؤنث لا غير ، والأول يجوز فيه الأمران لكن المغلب والأكثر هو الأول .

قال : وكل اسم إذا لحقته الهاء كان شخصا واحدا وإن عرى منها كان أكثر فيحتمل أن يراد به الجنس فيكون مذكرًا وأن يراد به الجمع فيكون مؤنثا .

قلت : هذا كالنخل والتمر والبقر والشجر ، فإن نظر فيه إلى الجنس ذكر وأفرد وصفه كقوله تعالى : أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ (٣) فهذا اسم مفرد للجنس ولذلك وصفه بالمفرد المذكر ، فإن أدخلت الهاء فقلت نخلة فإنما أردت أن تفرق بين ما يراد به واحد من الجنس وبين ما يراد به الجنس استغراق ، وإن نظرت فيه إلى الجمع وهو قوله : وان يراد به الجمع فحينئذ يؤنث . قال تعالى : أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ (٤) فوصفه بالمؤنث

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٧٣ والهمع ١ : ١٥٣ ، ٢٤٨/٢ : ٧٢ والدرر ١ : ١٣٦ ، ٢٠٦/٢ : ٨٩ ويس ١ : ٢٥٣ ومعاهد التنصيص للعباسى ٢ : ٥٢ .

(٢) عجز بيت وصدره :
وما أدرى وسوف إخال أدرى ∴ . . . .
قال : وسوف اخال ادرى ، اى سأبحث عن حقيقة أمرهم حتى أتبين حقيقته فهو يهزأ بهم ويتوعدهم .

(٣) الاية ٢٠ من سورة القمر .

(٤) الاية ٩ من سورة الحاقة .

يدل على أنه لم يجعله اسم جنس مفردا إذ لو كان كذلك لذكره ، وإذا لم يكن مفردًا للجنس كان بمنزلة جمع نخلة حكما ، وقال بعضهم : كان الأصل في هذا نخلة فحذفت الهاء للجمع بخلاف الأول فان الأصل أن يكون بغيرها ، ثم تلحق الهاء إذا أردت الشخص.

قال الشلوبيني : وهذا عندى ليس بشيء ؛ لأن فِعْلًا ليس من أبنية الجمع في لغة العرب فلا ينبغي أن يقال في نخل بأنه مغير عن نخلة للجمع ولكن معنى قولهم جعلوه جمعًا ، أي كأنه جمع لفظا كما كان جمعا في المعنى (١).

١٤٦ وقيل التذكير نظرا / إلى اللفظ والتأنيث بالنظر الى المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة ،وقيل التذكير نظرا إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى لأنه في المعنى جماعة ،وقيل التذكير نظر إلى أصل الوضع والتأنيث نظرا إلى معنى الجمع ،والمؤلف قال نظرا إلى الجنس أو إلى الجمع ،ومؤنث هذا الباب ليس له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع فتقول حمامة وشاة في المذكر والانثى.

قال يونس (٢) : فإن أرادوا المذكر قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قال (٣) : وقولهم هذا شاة ذكر بمنزلة هَذِهِ رَحْمَةٌ مِن رَبِّي كأنك قلت هذا الشيء شاة وهذا الشيء رحمة .

قال الأصمعي : جميع الحيوانات من هذا الجنس سمعت له مذكرا بغير هاء إلَّا الحية ،فإن حذفت التاء جَاز التذكير والتأنيث قال تعالى : جَرَادٌ مُنتَشِرٌ (٤) وقال الشاعر : (٥)

إذا رأيتَ بوادٍ حيةً ذكرا ∴ .... (٦)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) انظر التكملة صفحة ١٥٥ .

(٣) يعود الضمير في قال الى الخليل وانظر الكتاب لسيبويه ٢ : ١٧٣ .

(٤) الاية ٧ من سورة القمر .

(٥) هو عبيد بن الأبرص انظر المخصص ١٦ : ١٠٤ والايضاح للفارسي صفحة ١٥٦ .

(٦) من بيت وعجزه : .... ∴ فاذهب ودعني أمارس حَيَّةَ الوادِي

قال : وربما غلبوا أن يراد به الجمع فجاء مؤنثا لاغير كالنخل والبط والبقر، وربما كان بالعكس كالقمح والعنب .

قلت : هذا من تحكمات الواضع لايطلع على الحكمة فيه كالتعبدات فى الشرع فهذا يأتى على ثلاثة أضرب : ما الغالب عليه التذكير، وما الغالب عليه التأنيث وما يتساوى فيه الأمرانِ .

قال الشلوبينى : ذكر البقر فيما غلب عليه الجمع فجاء مؤنثا لاغير خطأ ، فإن البقر قد يذكر قال تعالى إِنّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا "(١) بالفتح وقد قرئ بضم (٢) الهاء على التأنيث أى يَتَشَابَهُ (٣) .

قال رحمه الله تعالى : وبحسب استعمالهم للاسم من جميع هذا يكون العدد الذى ذكر الاسم تفسير له إذ وليه .

قلت : هذا هو المقصود من ذكر هذا الفصل فنقول : إنْ كان الاسم مما غلب عليه التأنيث حذفت التاء من العدد المضاف إليه وإن كان بالعكس فبالعكس ، وكذلك

١٤٧ وصفه والاشارة إليه وغير / ذلك فنقول : هذه خمس من النخل ونخل خمس ، لأن الغالب هنا التأنيث ، وتقول هذا قمح وثلاثة من القمح وخمسة من العنب فيؤنث لأن الغالب هنا التذكير ، وقوله ووليه يعنى أنه إذا اجتمع مفسران اعتبر الاسبق منهما تقول : عندى ثلاث من البط ذكور ، وإن كان الاسم مؤنثا لاغير وولى العدد حذفت الهاء من العدد كما تقدم ، وإذا كان مذكرا لاغير وولى العدد أثبت الهاء فى العدد ، وإن لم يكن الاسم يلى العدد نظرت إلى مايلى العدد فتقول فى المؤنث عندى ثلاث من الإبل حذفت الهاء لأن الابل مؤنثة ، وقد ولى العدد ، فإن أوليت الذكور العدد أثبت الهاء

---

(١) الاية ٧٠ من سورة البقرة وهى قراءة الجمهور .

(٢) هى قراءة الحسن وانظر مختصر شواذ القراءات صفحة ٧ والعكبرى صفحة ٤٣ والبحر المحيط ١ : ٢٥٤ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٤ .

فقلت عندى ثلاثة ذكور من الإبل مراعاة للمجاورة ، وتقول فيما استعمل مذكرا : عندى ثلاثة من البقر وكذلك فيما حذف منه الهاء ، وكان أكثر من واحد : عندى ثلاث من التمر ، هذا إذا أردت الجمع ، فإن أردت الجنس أثبت الهاء فقلت : عندى ثلاثة من التمر لأن الجنس مذكر ، وتقول ثلاثة من النخل على قولنا إنه مذكر وثلاث على التقدير الآخر ، ولما غلبوا الجمع على البط قالوا ثلاث من البط ذكور ، فإن قدمت الذكور أثبت الهاء وكذلك لو قدمته على العدد فقلت عندى من البط ثلاثة ذكور .

قال سيبويه : تقول عندى ثلاث من الشاة ، ذكور وله ثلاثة ذكور من الغنم لابتدائك بالذكر فالمراعى أبدا هو المبدوء به (١) .

وقالوا : ثلاثة أعين ، وإن أرادوا الرجال ؛ لأن العين مؤنثة فراعوا اللفظ وقالوا : ثلاثة أشياء فلم يراعوا لفظ الجمع لانه بدل من أفعال الذى يجمع عليه شىء فراعوا المفرد وقالوا ثلاثة أشخص رعاية للفظ وإن عُنى به مؤنث كما قالوا ثلاث أنفس وانعنى به الرجال لأجل اللفظ وقال : (٢)

. . . . ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ (٣)

١٤٨ فهذا بعكس ماذكرنا / حيث راعوا المعنى وقالوا : ثلاثة أعين فى الطليعة وثلاث اعينٍ رعاية للفظ تارة والمعنى أخرى وثلاثة دواب وثلاث دواب .

٭ ٭

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ١٧٣ .

(٢) هو عمر بن أبى ربيعة وانظر ديوانه صفحة ١٠٠ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٥ والتصريح ٢ : ٢٧١ ، ٢٧٥ والمقتضب ٢ : ١٤٨ والخصائص ٢ : ٤١٧ والمقرب لابن عصفور صفحة ٦٧ والخزانة ٣ : ٣١٢ والعينى ٤ : ٤٨٣ .

(٣) عجز بيت وصدره :

فكان نصيرى دون من كنت أتقى ... .

الكاعب : الفتاة التى نهد ثديها ، المعصرة التى دخلت فى عصر شبابها ويروى مجنى مكان نصيرى . والشاهد فيه معاملة " شخوص " معاملة المؤنث لانه أراد بالشخص المرأة فجعل لها عدد المؤنث .

بـاب (كـــم)

كم الخبرية كالاستفهامية فى أنها مبنيةٌ على الوقف.

قلت : كم وكذا كنايتان عن العدد على سبيل الإبهام وكَيْت وذَيْت كنايتان عن الحديث ، وفلان وفلانه كنايتان عن الأعلام ، والفلان والفلانة كنايتان عن أعلام البهائم وهَن وهَنه كنايتان عن الجنس ، أما كم فالنظر أولا فى اسميتها ثم فى بنائها ثم فى أقسامها ثم فى أحكامها .

أما الأول فيدل على اسميتها دخول خواص الأسماء عليها كحرف الجر وإضافتها وإسناد الخبر إليها وعود الضمير عليها وإبدال الاسم منها إلى غير ذلك وجئ بها للاختصار الذى لا يستفاد من صريح العدد ، إذ تقوم مقام همزة الاستفهام مع العدد وتعم الاعداد ولذلك يدل منها القليل والكثير .

وأما قسمتها فإلى استفهاميةٍ وخبرية ، فالاستفهامية مبنيةٍ لتضمن همزة الاستفهام ، وفى علة بناء الخبرية أوجه منها : مشابهتها للأخرى لفظا وأصل معنى ، وهو أن كل واحدة منهما كناية عن العدد ، ومنها أنها على حرفين كصيغة غير المتمكن من نحو من وعن وما ، ومنها أنها محمولة على نقيضتها وهى رُبَّ ، ومنها تضمنها معنى الإنشاء والكلام الإنشائى هو الذى لا يحتمل الصدق والكذب ، بل هو محقق فى النفس دون اللفظ ، إذ ليس له مطابق فى الخارج ليقال إنه موافق له فيكون صدقًا أو مخالف فيكون كذبا مثل قم واقعد فإنه طلب أمر محقق فى نفسه غير معتبر بأمر خارجى بخلاف زيد قائم فانه يعتبر بالأمر الخارجى وهو تحقيق النسبة إلى زيد فى نفس
١٤٩ الأمر لا باعتبار / أمر قائم بالنفس ، وبنيت على السكون لأنه الأصل ، إذ المحرك ما كان إعرابُه عارضًا .

إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم ان الخبرية توافق الاستفهامية فى أمور وتفارقها فى أمور : فمن الموافقة بناؤهما على الوقف .

قال : وانها لا يعمل فيها لفظ ما قبلها .

قلت : يعنى إلَّا حرف الجر المتعلق بما بعدها والا المضاف وذلك أن حرف الجر لفظ يقع وصلة بين الاسم والفعل ، فلو تأخر عن الاسم مع تأخره عن الفعل الذى

يتعلق به لم يتحقق الوصلة بينهما وقد احترز بقوله لفظ عن العامل المعنوى .

واستحقت الاستفهامية الصدر لمكان الاستفهام وأما الخبرية فلمشابهتها رب في اختصاصها بالنكرة وفى أنها لغاية التكثير كما أن رب لغاية التقليل وأما للحمل على أختها .

قال : وأنها مفتقرة الى التفسير .

قلت : العدد فى أصله يحتاج إلى التفسير فإذا انضم إليه كونه مبهما ازدادت الحاجة .

قال : وانه يجوز حذف المفسر معها .

قلت : يجوز حذف المفسر هنا كما يجوز من العدد الصريح لكن بشرط أن يكون هناك مايدل عليه ، ولكنه أطلق القول فى ذلك ، لأن هذه قاعدة معروفة ، وهو أن الحذف لايجوز إلا إذا كان هناك مايدل أو حالية ليكون فيمابقى دليل على ماألقى ، ومثال الحذف كم مالك ؟ أى كم درهما ؟ وكم غلمانك ؟ أى كم نفسا وكم درهمك ؟ أى كم دانقا (١) ؟ وكم عبد الله ماكث ؟ أى كم يوما أو شهرا وكم سرت ؟ أى كم فرسخا ، تضمر المميز من جنس مايقتضيه سياق الكلام ، ويقبح الحذف فى الخبرية لكونه مضافا إليه كالجزء من المضاف فلايفهم معناه إلابه ، والاسم الذى بعد كم مرفوع بالابتداء وكم خبر فكأنك قلت : مالك مسئول عنه ، وإن كان بعدها فعل ، لم يشغل بغيرها كانت كم أحد المفاعيل .

١٥٠ وإعراب مميز الاستفهامية / نصب والخبرية جر ، تقول كم عبد الله ماكث ؟ فكم هنا ظرف زمان وعبد الله مبتدأ وماكث خبره ، واذا قلت كم سرت ؟ فكم ظرف مكان وإذا قلت كم دراهمك ؟ فالسؤال عن عدد الدراهم ، وإذا قلت كم درهمك ؟ فالسؤال عن وزنه .

---

(١) الدانق : سدس الدرهم والجمع دوانق ودوانيق وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٩٨ .

قال : إلاأن مفسر الاستفهامية لايكون إلا مفرداً ، ومفسر الخبرية يجوز فيه الأمران .

قلت : الاستفهامية بمنزلة عدد منون ، ومفسر العدد المنون لايكون إلا منصوباً ، فإذا قلت كم لك غلمانا ؟ لم يكن غلمانا تفسيرا لأنه جمع بل نصبه على الحال والعامل فيها الجار مع المجرور ، فلو قدمت غلمانا لم يجز ، والمميز محذوف تقديره كم نفسا غلمانك في حال ماهم كذلك ، أي كم عددهم في حال كونهم غلمانا ويجوز في مفسر الخبرية الأمران ، أما الإفراد فلأنها لعدد كثير كالمائة والألف ، وأما الجمع فليوافق معناها ، إذ ليس في لفظها مايدل على الكثرة ، وحملا أيضا على مميز العشرة ، ولأنها تضاف اليه ، ومميز المضاف من العدد جمع ، والأجود ان يكون مفردا ، وانما جاز الأمران لأنه لما وجب لها الخفض وكان العدد الخافض تارة يميز بجمع وتارة بالمفرد ساغ فيها الامران .

قال الزمخشري : كم رجلٍ أكرمن كم رجالٍ ، وانما ساغ كم رجل في كم رجال وامتنع ثلاثة رجل في ثلاثة رجال ؛ لأن كم ليس لفظها في بيان العدد كلفظ الثلاثة والاربعة فرفضوا الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ .

قال : والأصل في مميز الاستفهامية أن ينصب وفي مفسر الخبرية أن ينجر بإضافتها اليه .

قلت : إنما كان ذلك لما ذكرنا انها بمنزلة عدد منون من نحو العشرين والثلاثين ، وفي مفسر الخبرية الجر الفرق ، ولأنه بمنزلة عدد مضاف كالمائة والألف

١٥١ وهي / الجارة لمضافها ؛ لأن إضمار الجار ضعيف وإليه أشار بقوله بإضافتها إليه وهو القوي (١) .

قال سيبويه : وقال بعضهم كم على كل حال منونة ولكن الذي جرها في الخبر أضمر من كما جاز اضمار رب ، وكما قال الخليل في لاهِ أبوك أراد لله أبوك لكنهم

---

(١) (وهو) اضافة من (ب) غير واضح في (أ) .

حذفوا الجار تخفيفا ، وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل فى الجار فصار بمنزلة حرف واحدٍ فمن ثم قبح [١] ، قال الأعشى : [٢]

.... ∴ كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذا وَمِنْ ساخِرِ [٣]

فاضمر من ، وأما الاستفهامية فيجر مميزها بمن ، ووافقهم سيبويه على ذلك بشرط أن تكون كم مجرورة بالحرف لأنها ومميزها كشىء واحدٍ فاكتفوا بإظهار الحرف فيها عن إظهاره فى مميزها [٤] .

قال : وقد تحمل كل واحدة منهما على الأخرى فيما هو الأصل فى مميزها .

قلت : جاز حمل كل واحدة منهما على الاخرى للمشابهة التى بينهما فى اللفظ ولزومها الصدر والافتقار إلى المفسر والحكم على موضعها بالإعراب ، وأنهما لايكونان فاعلين وفى أنه يجوز الحمل على لفظهما تارة وعلى المعنى أخرى فى التثنية والجمع والتأنيث تقول كم رجلٍ رأيته ورأيتُهم وكم امرأةٍ رأيتها ورأيتهن .

قال الشلوبينى : ماذكره ليس بصحيح ، انما تحمل الخبرية على الاستفهامية فى نصب مفسرها سواء كان مفردا أو جمعًا ، وأما الاستفهامية فلايخفض مابعدها بالحمل على الخبرية بل باضمار من ، ولابد من تقديم حرف جر قبل كم فيكون عوضا منه ومن اتصال المفسر بكم فان نقص واحد من الشرطين رجعت كم إلى أصلها [٥] .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١ : ٢٩٤ .

(٢) هو الاعشى ميمون بن قيس . وانظر ديوانه صفحة ١٤١ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٦٤ .

(٣) عجز بيت وصدره :

يا عَجَبَ الدَّهرِ متى سُوِّيَا ∴ ....

(٤) انظر الكتاب ١ : ٢٩٣ .

(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٥ .

قال : ولايكون ذلك فى الاستفهامية إلا إذا انجَرّتْ .

قلت : إنما جاز الجر فى الاستفهامية إذا كانت مجرورة بالحرف ؛ لأنها لما كانت مع الجر كالشئ الواحد اكتفى بدخول الحرف عليها / عن دخوله على المفسر ١٥٢
وعلى هذا جر المفسر ليس بها بل بالحرف المقدر كما قيل فى الخبرية على قول إذا كانت مجرورةً بالحرف ، فكأنهم جعلوا الحرف الملفوظ به عوضا من المقدر كما جعلوا الواو عوضا من رب .

قال : ويختار ذلك فى الخبرية إذا فُصل بينها وبين مميزها بالحرف بل يجب فى مقتضى كلام سيبويه إلا فى الشعر ، ولايجوز الفصل بغير الظرف وإبقاء الجر عنده البتة .

قلت : الفصل بين مفسر الاستفهامية وبينها جائز جوازا حسنًا بالظرف بخلاف العدد الصريح فإنه لايجوز الفصل إلا فى الشعر ، قال سيبويه : كأن ذلك عوض من التمكن الذى للعدد(1) ، يعنى أن كم مستحقة للتمكن بحق الاسمية فلما منعته عوضت منه التصرف بالفصل ، أما عشرون وبابها فمتمكنة ، فلم يحتج إلى جبر فأورد عليه خمسة عشر وبابه فإنه سلب التمكن ولم يجبر بالتصرف .

فأجاب السيرافى : بأن كم اكثر استعمالا فانه يستفهم بها عن كل عدد فانضاف إلى عدم التمكن كثرة الاستعمالِ . وقال : الفصل فيه جَائز فى الشعر قال :(2)

فى خَمسَ عشرةَ مِن جُمادى ليلةً ∴ لاأسْتطيعُ على الفِرَاشِ رُقَادِى

ثم قال والذى عندى أن جواز ذلك فى كم لكثرته وتردده فى الكلام ومثال الفصل فى الشعر :(3)

---

(1) انظر الكتاب ١ : ٢٩١ .
والمقتضب ٣ : ٥٥ .

(2) مجهول وانظر الهمع ١ : ٢٥٤ والدرر ١ : ٢١٠ والمقتضب ٣ : ٥٥

(3) هو العباس بن مرداس وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٩٢ والمقتضب ٣ : ٥٥
ومجالس ثعلب صفحة ٤٩٢ وابن يعيش ٤ : ١٣٠ والخزانة ١ : ٥٧٣ / ٣ : ١١٩
والعينى ٤ : ٤٨٩ والهمع ١ : ٢٥٤ والدرر ١ : ٢١٠ .

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَاقَدْ مَضَى ∴ ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلَا[١] (٢)

قال الشلوبيني : قال يختار ثم رجع عنه بقوله بل يجب ، يوهم هذا أن وجوبه في كلام سيبويه لاغير ، ولاأعلم أن أحدًا يجعله غير واجب على الإطلاق ، إنما يجعله كذلك يونس على ماسيأتي ، على أن كلام أبي[٣] علي في الإيضاح أيضا يوهم أنه غير
١٥٣ واجب على الإطلاق ، لكن المفهوم من مذهبه في سائر كتبه خلاف / ذلك ، وكأن المؤلف جرى على ظاهر كلام أبي علي في الإيضاح ثم الحق مذهب سيبويه لمارأى أنه هو القياس
قال : واجراؤه الكلام في الخبرية دون الاستفهامية المخفوض مابعدها غير مخلص أيضا والصواب أن حكمهما مما ماتقدم ، والجملة فالخبرية يقبح الفصل بينها وبين مميزها قبحه بين المضاف والمضاف إليه ، إذ الصحيح أن الجر بها ، ثم الفصل إما أن يكون بالظرف أو غيره ، فإن كان بالظرف فالمختار نصبه بالحمل على مفسر الاستفهامية لأن نصب المميز أكثر من جره ، ولأن الإضافة تبطل بالفصل فيزول الموجب للجر فينتصب انتصاب الفضلات أو انتصاب المجرور الذي سقط منه حرف الجر[٤] .

قال السيرافي : الذين ينصبون بها في الخبر يحملونها على الاستفهامية لأنه الأصل ، ولأن كم عدد مبهم فأصله الاستفهام وليس في الإخبار إبهام فكان الاستفهام في كم هو الأصل[٥] .

---

(١) ويتم المعنى البيت الذي بعده :
يذكرنيك حنين المجـــول ∴ ونوح الحمامة تدعو هديلا
والشاهد فيه الفصل بين المميز والتمييز بكلمة " للهجر " .

(٢) انظر شرح السيرافي ٣ : ٢١ .

(٣) ورد في الايضاح صفحة ٢٢٠ " وقد تجعل كم في الخبر بمنزلة عشرين فتنصب مابعدها ويختار ذلك اذا وقع الفصل بين المضاف والمضاف اليه .

(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٥ .

(٥) انظر شرح السيرافي ٣ : ٢٢ .

وعند الكوفيين (١) يجوز الخفض مع الفصل مطلقا ؛ لأن الخفض عندهم بتقدير من فلا يختلف الحال بالفصل وغير الفصل ، ويجوز جره ؛ لأنه قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، لكن هذا عند سيبويه لا يجوز إلا في الشعر كقوله (٢) :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ المُـــــلا ∴ وكريمٍ بُخْلُه قد وَضَعَــــه (٣)

وان كان الفصل بغير الظرف وجب النصب ، وامتنع الجر في الشعر وغيره ، لأنه لا يفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف فيروى قوله (٤) :

كَم نَالَنِي مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ ∴ .... (٥)

بالنصب لا غير ويجوز الرفع في فضل على أنه فاعل نالني وكم مبتدأة ، ومن نصب فضلا على أن فاعل نالني ضمير يعود على كم .

قال رحمه الله تعالى : ويونس يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في غير الشعر .

قلت : يونس (٦) يجيز ذلك لكن لا بكل ظرف بل بالظروف والمجرورات .

١٥٤ / الغير التامه خاصة ، فإيراده لمذهب يونس غير مخلص أيضا ، وقوله ولا يجوز الفصل بغير الظرف وإبقاء الجر عنده البتة ، قال عنده ، لأن بعضهم أجاز الفصل بغير

---

(١) انظر الانصاف ١ : ٣٠٣ .

(٢) هو انس بن زنيم ابو عبد الله بن كريز أو ابو الأسود الدؤلي وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٩٦ وانظر الهمع ١ : ٢٥٥ / ٢ : ١٥٦ ، الدرر ١ : ٢١٢ / ٢ : ٢٠٦ والأشموني ٦٣٥ (١١٣٨) والمقتضب ٣ : ٦١ وابن يعيش ٤ : ١٣٢ والخزانة ٣ : ١١٩ .

(٣) المقرف : النذل اللئيم أبوه والشاهد جواز الاوجه الثلاثة في "مقرف" فالرفع على أن يكون مبتدأ مع ظرفية كم لتكثير المرار وخبر مقرف هو نال العلى ، والنصب على التمييز لقبح جره مع الفصل والجر على الفصل بين كم وما عملت فيه الجر في الضرورة ، وعلى النصب والجر تكون "كم" في موضع الابتداء .

(٤) هو القطامي وانظر ديوانه صفحة ٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٩٥ والهمع ١ : ٢٥٥ والدرر ١ : ٢١٢ والاشموني ٦٣٦ (١١٤٠) والمقتضب ٣ : ٦٠ وابن يعيش ٤ : ١٢٩ ، ١٣١ والعيني ٣ : ٢٩٨ .

(٥) صدر بيت وعجزه : .... ∴ إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ
والشاهد فيه نصب فضلا عن التمييز حين فصل بينها وبين كم الخبرية بفاصل .

(٦) انظر همع الهوامع ٢ : ٥٢ .

الظرف بين المضاف والمضاف اليه نحو قوله : (١)

فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ (٢)

وكذلك قراءة ابن عامر قتلُ أولادَهم شركائِهم (٣)، ولم يجز سيبويه شيئا من ذلك ، أعنى فى الأفصح من اللغات وإلا فقراءة ابن عامر ثابتة رادة عليه ، وعبارة سيبويه فى هذا الفصل قال : إذا فصل بين كم والاسم بشىء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل فى الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة (٤) .

قال رحمه الله تعالى : فإن لم يكن بعدها فعل فهى مبتدأة ، وإن كان بعدها فانظر فيه على نحو ماتقدم فى من وأخواتها .

قلت : كم فى قسميها تجرى بوجوه الإعراب موضعا غير أنها لاتكون فاعلة ولامفعولة لم يسم فاعلها ، للزومها الصدر فتكون مبتدأة ، وإن كانت نكرة لعمومها وخبرا ومفعولا ، لأن المفعول يجوز أن يتقدم ، ومجرورة لأن الجار يستجاز تقدمه على اسم الاستفهام كما ذكرنا تقول : كم مالك درهما ؟ فكم استفهام وهى مبتدأة ويجوز أن تكون خبرا عنا ، وإن كان بعدها فعل فإما أن يتسلط عليها أو يُشغل بغيرها ، فان تسلط عليها كانت معمولة له بحسب ذلك التسلط من المفعولية والظرفية والمصدرية تقول من ذلك كم رجلا ضربت ؟ (٥) فكم مفعولة بها ، وكم يوما

---

(١) مجهول القائل وانظر الاشمونى ٢ : ٢٧٧ (٦٥٧) ومعانى القرآن للفراء ١ : ٣٥٧ ومجالس ثعلب ١٥٢ والخصائص ٢ : ٤٠٦ وابن يعيش ٣ : ١٩ ، ٢٢ والخزانة ٢ : ٢٥١ والعينى ٤ : ٣٦٨ .

(٢) والشاهد فى زج القلوص أبى مزاده حيث فصل بين المضاف والمضاف اليه والتركيب : زج أبى مزادة القلوص .

(٣) الاية ٣٧ من سورة الانعام بخفض همزة شركاء وهى قراءة ابن عامر وانظر اتحاف فضلاء البشر ٢١٧ وسراج القارئ المبتدئ صفحة ٢٠٢ .

(٤) انظر سيبويه ١ : ٢٩٥ .

(٥) فى (ب) كم ضربت من ذلك ؟ .

ضربت زيدا ؟ فكم ظرف ، وكم ضربة ، فكم مصدرية ، وان لم يتسلط عليها فلايخلو ، أما إن كان متسلطا على ضميرها تسلط المفعولية أولايكون ، فان كان الأول جاز أن
١٥٥ تكون مبتدأة وأن تكون منصوبة باضمار فعل / بعدها تقول : كم رجلا ضربته ؟ كماتقول زيدا ضربته ، والتقدير كم رجلا ضربت ضربته ؟ وإن لم يتسلط عليها ولا على ضميرها كانت مبتدأة كقولك كم رجلٍ قام ، والبحث فيه كالبحث في من وأخواتها على مامر في فصل الجزم وتقول كم غيرَه لك ؟ فكم مبتدأة وغيره تمييز ولك خبرها ، وكم غيرة مثله تجعل مثله صفة الغيرة المنصوبة على التمييز ، ولاتعمل كم إلا فيماتعمل فيه رب وتقول : كم منهم شاهدعليك ، فكم خبرية مبتدأة ومنهم صفة لها وشاهدخبرها أي كثير منهم شاهدعليك ، وتقول كم غلاما لك ذاهب ؟ فلك صفة للغلام وذاهب خبركم وبيت الفرزدق :(١)

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ ياجَرِيرُ وخَالَـةٍ ∴ فَدْعَـاءَ..........(٢)

يروى على ثلاثة أوجه : فالنصب على الاستفهامية على وجه التهكم أي أخبرني فقد نسيت ذلك والجر على الخبرية والرفع على معنى كم مرة أو كم يوما .

وفي معنى كم كأين وهي مركبة من كاف التشبيه وأي ، والاكثر استعمالها مع من قال الله تعالى : وكأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا (٣) ، وفيها خمس لغات وكذا وكذا كنايتان عن العدد ، وإنما هي ذا دخلت عليها كاف التشبيه .

قال الخليل : كأنه قال : كالعدد درهما فهذا تمثيل وإن كان لايتكلم به (٤) ، ومابعدها ينتصب على التمييز وأصل كيت كيَّة وذيت ذية فخففتا وبنيتا لأنهما كنايتان عن الجملة المبنية .

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٤٥١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٥٣، ٢٩٣ والهمع ١ : ٢٥٤ والدرر ١ : ٢١١ والتصريح ٢ : ٢٨٠ والاشموني ٦٣٣ والمقتضب ٣ : ٥٨ وابن يعيش ٤ : ١٣٣ والخزانة ٣ : ١٢٦ والعيني ١ : ٥٥٠/٤ : ٤٨٩ .

(٢) صدر بيت وكلمة من العجز وهو بتمامه :
كم عمةٍ لكَ ياجريرُ وخالـةٍ ∴ فدعاءَ قدحلبَتْ عليَّ عِشَارِي

(٣) الاية ٤٥ من سورة الحج .

(٤) انظر الكتاب ١ : ٢٩٨ .

بـــابُ (ضَميرِ الفَصْـــــل)

الفصل صيغته صيغة المضمر المرفوع المنفصل ٠

قلت : كل ضمير مرفوع الموضع منفصل واقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك
ليفرق بين النعت والخبر وسمى فصلا باعتبار ما يحصله [1] ويسميه الكوفيون [2] / عمادا ١٥٦
لانه يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر تسمية له باسم ما يلازمه ويؤدى معناه ٠

قال : وشرطه أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك معرفتين أو نكرتين لا يقبلان الألف واللام لا لأنهما مضافان أو معرفة ونكرة كذلك ٠

قلت : لا تتحقق فصليته إلا بأربعة شروط :

الأول : أن يكون مضمرًا مرفوعا منفصلا فلو كان منصوبا نحو ظننته إياك القائم كان إياك بدلا لا فصلا ٠

الثاني : أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك فأما قوله تعالـــى : هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ٠ [3] على قراءة من نصب [4] أطهر فقد أنكرها الجماعة لأن الفصل لا يتوسط الا بين المبتدأ والخبر وأطهر منصوب على الحال والحال فضلة٠

قال الأصمعى : قلت لأبى عمرو إن عيسى بن عمر قرأ على ابن مروان ٠٠ هن أطهر بالنصب فقال احتَبى [5] عِيسَى فِى لَحْنِهِ [6] ٠

---

(١) (ب) ما يخصصه ٠

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢ : ٢٤ ٠

(٣) الاية ٧٨ من سورة هود ٠

(٤) وهى قراءة عيسى بن عمر وانظر اتحاف فضلاء البشر سورة هود وتفســـير البحر المحيط ٥ : ٢٤٧ ٠

(٥) احتبى : جلس على اليتيه وضم فخذيه وساقيه الى بطنه بذراعيه ليستنـــد ويقال احتبى بالثوب أداره على ساقيه وظهره وهو جالس وانظر المعجـــم الوسيط ١ : ١٥٤ ٠

(٦) وانظر الكتاب لسيبويه ١ : ٣٩٧ ومجالس ثعلب ١ : ٥٣ والمحتسب ١ : ٣٢٥ ٠ واملاء مامن به الرحمن ٢ : ٤٣ ٠

وكأن الذى سوغ ذلك على قبحه كون الحال خبراً فى المعنى أو جزءاً منه ، وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبرانِ كقولك هذا الحلو هو الحامض .

الشرط الثالث : أن يكون ما يتوسط بينهما معرفتين نحو قولك زيد هو القائم أو ما قاربهما فلو قلت : ما أظن أحداً هو خيرامنك لم يجز ؛ لأن الفصل يجرى مجرى التوكيد ، والتأكيد لا يكون إلا فى المعارف والمقارب للمعرفة افعل من كذا ، لأنه غير مضاف ولا علم ويمتنع دخول الألف واللام عليه لوجود من فأشبه العلم الذى لا تجوز إضافته ولا دخول الألف واللام عليه وهذا معنى قوله : لا يقبلان اللام لأنهما مضافتان ـ فإن المضاف أيضاً يمتنع من اللام ، وهنا ما امتنع دخول اللام لا لأنه مضاف ولا لأنه معرفة ـ بل لأجل من فانها توضحه وتخصصه .

وأجاز الخليل / مايحسن بالرجل خيرمنك أن يكون خيرصفة للرجل (١) .

قال ابن كيسان : لم يدخل الفصل إلابين معرفتين إلافى نوع واحد من النكرات وهوأفعل ؛ لأن العرب تجعل أفعل كالمعرفة فتبتدئ به كما تبتدئ بالمعرفة لما فيه من معنى المدح أو الذم فضارع المعرفة ، وينبغى أن يجوز هو مثلك وغيرك لأن مثلك بلفظ المعرفة يمتنع دخول اللام عليه (٢) .

وقال بعضهم : يجوز أيضا ظننت مثل زيد هو مثل عمرو ، وهذا القسم لم يذكره سيبويه وانما مثل بأفعل خاصة .

قال الشلوبينى : باب الفصل خرج فيه المضمرعن أصله وقصرعلى أمر ما فلا ينبغى أن يتعدى به ما قصر عليه لو لم يكن المضمر فيه خارجا عن أصله ؟

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٢٢٤ .

(٢) انظر المحصل شرح المفصل ٢ : ٥٤ أ .

فكيف وقد خرج عن أصله ؟ وهذا الذى ذكره هذا المؤلف من هذا القسم غير مسموع فلا يعول عليه [1] .

والذى فى حكمها هو أفضل من كذا لا نيرء لأنها النكرة التى لا تقبل الألف واللام لا لأنها مضافة ، ولو قلت زيد هو أبوه قائم لم يجز لأن الجملة نكرة وقولـــه أو معرفة ونكرة كذلك يعنى أن يكون المبتدأ معرفة والخبر قريبا من المعرفة نحو ظننت زيدا هو مثلك أو ظننت زيدا هو أفضل منك على القولين .

قال : ومجانسا لما هو المبتدأ فى الحال أو فى الأصل فى الغيبة والحضـــور والمرتبـــة .

قلت : هذا هو الشرط الرابع وهو أن يكون على وفق من يجرى فصلا عليه فـــى الغيبة والحضور اما الغيبة فكقولك زيد هو القائم والتكلم كقولك فى قوله تعالى : " وإنا لنحن الصافون " [2] والحضور [3] كقوله تعالى : كنت أنت الرقيب عليهم " [4] وقوله فـــى الحال أو فى الأصل يعنى أن يكون الأصل مبتدأ فى حال إجراء الفصل عليه لم يدخل عليه بعد شئ من العوامل كقولك زيد هو القائم أو فى الأصل أن يكون قد دخـــل شئ من العوامل كما مثلنا به من قوله : كنت أنت الرقيب [4] و " إن ترنى أنا أقل منك " [5] وأما المرتبة فيعنى بها الإفراد / والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنه يجب أن يكون على وفق هذه الاشياء والمرتبة الأولى للمفرد ثم للمثنى ثم للمجموع وكذلك التذكير مـــع التأنيث ومنه الخبر " حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه " فثنى الضمير لما جرى

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٦ .

(٢) الاية ١٦٥ من سورة الصافات .

(٣) العبارة (اما الغيبة فكقولك زيد هو القائم الى قوله : والحضور) اضافـــة من (ب) .

(٤) الاية ١١٧ من سورة المائدة .

(٥) الاية ٣٩ من سورة الكهف .

على شئ . ونقول هند هى الذاهبة والزيدون هم الذاهبون ، وإنما شرط الموافقة فى هذه الأمور لأنه فى الأصل كناية عن المبتدأ فوجب أن يكون على وفقه ، وقال بعضهم أراد بالمرتبة ألا يزال مقدما على الخبر .

قال : ولاموضع له من الإعراب عند الخليل .

قلت اختلفوا هل هو باق على اسميته أم نقل إلى الحرفية ؟ كحرف الخطاب من نحو الكاف فى النجاك وذلك ، فمن منع أن يكون له موضع من الإعراب قال إنه حرف ؛ لأن الاسم لاينفك عن الاعراب لفظا أو تقديرا أو موضعا ، وبأنه علامة مؤذنة بأن مابعده خبر لاصفة فكان حرفا كالنون فى :

.... يعصرن السليط أقاربه (١)

وحرفى الخطاب ، ولا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد اسما وحرفا فإن له نظائر مثل ما ومن وعلى وألف التثنية وواو الجمع ، واختار الأكثرون أنه اسم للاستصحاب ودفعا للاشتراك ، ولأن الحرف يلزم طريقة واحدة فى الصيغة وهذا يتغير صيغته ، لكن هذا ينتقض بحروف الخطاب ، ثم القائلون بأنه اسم اختلفوا فى أنه معرب الموضع فقال الكوفيون : هو معرب بإعراب ماقبله جار عليه مجرى التوكيد (٢) . وقال آخرون : حكمه حكم مابعده فى الإعراب لأنه يقع مع مابعده كالشئ الواحد ولذلك تدخل عليه لام الابتداء ، وذهب الخليل وأكثر البصريين إلى أنه لاموضع له من الإعراب مع القول بأنه اسم ؛ لأنه إنما دخل للفصل كما دخلت الكاف فى ذلك وأولئك وما التى للتوكيد .

---

(١) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٦٩ .

(٢) انظر فى هذه المسألة شرح الكافية للرضى ٢ : ٢٧ وابن هشام فى المغنى ٢ : ١٠٦ .

١٥٩ قال الخليل : وقياسها أن تكون بمنزلة / انما وكأنما ، يعنى فى أنها لاموضع لها من الاعراب[(١)]

قال ابن السراج : هو ملغى لأنه لايؤكد ولاينسق عليه[(٢)] .

واتفق المتأخرون أن الغرض به الفصل بين الخبر والصفة وذلك أن الخبر إذا كان معرفة نحو زيد القائم احتمل أن يكون خبرا وأن يكون صفة والخبر منتظر ، فإذا قلت هو القائم علم من أول وهلة أنه خبر لاصفة لامتناع وصف المضمر ، هذا أصله ، ثم انه كثر فى الاستعمال حتى صار يدخل حيث لا إلباس نحو " كُنتَ أنتَ الرقيبَ عليهِمْ "[(٣)]

وقيل جئ به للاعلام بتمام الاسم الأول ، وأنه لم يبق منه لاصفة ولاغيرها وهو راجع إلى المعنى الأول ، وقيل ليؤذن بأن الخبر معرفة أو مقارب لها ، وقيل للإعلام بأن الاسم قد تقضى وأخذ فى الخبر وهو قول الكوفيين .

قال : وانما تثبت فصليته نصا فى باب كان وظننت معملة وأعلمت وما الحجازية ولا أختها .

قلت : إذا قلت كان زيد هو القائم فلاشك أن هو فصل لاغير وكذلك ظننت زيدًا هو العالم ولاأفضل من زيد هو خيرا من عمرو[(٤)] فلاشك فى فصليته فى هذه المواضع ، لأن مابعده منصوب فلايجوز أن يرتفع بالابتداء إذ لاخبر له ، وإنما قال معملة ليحترز عن الملغاة فانك إذا قلت : زيد هو القائم ظننت يحتمل أن يكون هو فصلا وأن يكون مبتدأ وكذلك أعلمت زيدًا عمرا هو القائم ، و " لا " وإن كانت

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٩٧ والمغنى ٢ : ١٠٦ ا مبحث ضمير الفصل وشرح الكافية باب ضمير الفصل ٢ : ٢٦ .

(٢) انظر الاصول ٢ : ١١٥ .

(٣) الاية ١١٧ من سورة المائدة .

(٤) فى (ب) ولا هو خيرا من عمرو .

لاتحمل إِلَّا في النكرة اسما وخبرا ، لكن قد قلنا إن النكرة المقاربة للمعرفة يدخل عليها الفصل نحو لا مثل زيد هو مثل عمرو على قول أو نحو قولك لا خير من زيد هو خيرا من عمرو بالاتفاق .

قال : ويحتمل في باب المبتدأ وأن ولا النافية للجنس.

١٦٠ قلت : لأن خبر هذه مرفوع فيجوز أن / يكون خبرا للأول ويكون هو فصلا ويجوز أن يكون خبرا لهو المجهول فصلا بأن يجعل مبتدأ والجملة خبر عن الأول ، وكذلك إذا قلت إن زيدًا هو القائم ولا خيرا من زيد هو عندك ،وأكثر العرب يجعلونه مبتدأ وكان رؤبة يقول : أظن زيدًا هو خيرٌ منك وكان بعضهم يقرأ .. ولكن كانوا هم الظالمون [1] و " أنا أقل " [2] بالرفع .

٥٥ ٥٥

---

(١) الاية ٧٦ من سورة الزخرف .

(٢) الاية ٣٩ من سورة الكهف وقراءة الرفع هي قراءة لم ينسبها العكبرى لاحد اعراب شواذ القرآن صفحة ١٠٣ وانظر تفسير البحر المحيط ٦ : ١٢٩ .

بَـابُ (حُـرُوفِ النِّـدَاءِ)

حروف النداء أى والهمزة وهما للقريب المصغى اليه ويا وأيا وهيا وهى للبعيد مسافة أو حكما .

قلت : المشهور من حروف النداء هذه الخمسة ومعناها كلها التنبيه والتصويت بالمنادى ليجيب فيتصل أحد هذه الحروف بالمنادى فينعقد منه ومن الاسم المنادى جملة يحسن السكوت عليها ، وهذه الجملة أحد أنواع الكلام كالجملة التمنية والاستفهامية وغيرهما من معانى الجمل وأنواعها ، والاصل ألا تدخل إلا على من يعقل ، لأن التنبيه لا يفيد الا فيهم ، فأما نداء الديار والاطلال فعلى طريق التذكر ، وقد تجرد بعض هذه الحروف عن التصويت بها والنداء فتستعمل لمجرد التنبيه أو الاختصاص ، فلا يكون هناك منادى ، أما التنبيه فكقوله تعالى : ألَا يا اسْجُدُوا [1] ، فى أحد التأويلين ، والتأويل الآخر أن المنادى محذوف أى ألا يا هؤلاء وأما الاختصاص فنحو قولك نحن نفعل كذا أيتها العصابة كأنه قيل نحن نفعل كذا متخصصين بذلك ، ثم هذه الحروف تتوزع على ثلاث مراتب ، فأى والهمزة للقريب ؛ لان الصوت / لا يمتد فيها وقيل أى مقلوبة ٦١
من يا .

قال الشلوبينى : الهمزة كما قال للقريب ، وأما أى فللبعيد مسافة أو حكما كالبواقى وهذا من إجراء حروف النداء مجرى [2] حروف المد واللين ، ألا ترى أنهم أدغموا ثوب بكر وقوم مالك وجمعوا بين الساكنين ولما كان حرف النداء [2] محركة حرف المد واللين لانهم شبهوا خطوف مشدد شبهوه بدابة كما شبهوا دويبة وأيا وهيا للبعيد مسافة أو حكما كالنائم والساهى فإنه فى حكم البعيد مسافة وان كان قريبا ، ويا للمتوسط وقد تستعمل للبعيد أيضا وللقريب .

---

(١) الاية ٢٥ من سورة النمل وتشديد اللام لغة الجمهور وعدم التشديد هى قراءة الكسائى ورويس وأبو جعفر (اتحاف فضلاء البشر صفحة ٣٣٦) .

(٢) فى الاصل اللين والصحيح " النداء " كما فى (ب) .

قال : وقد تقع يا فى المرتبة الأولى ولاتقع الموضعتان فيها فى مرتبتها الاولى ولاتقع

وا إلاّ فى الندبة ، وتقع فيها معها يا ولاتقع فى باب الاستغاثة سوى يا ، فيا أعمها

فلذلك هى أم الباب .

قلت: المنادى ان كان فى غاية القرب استغنى عن الحرف لقربه كقوله تعالى :

يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذا .(١) وان بعد قليلا فالهمزة كقوله (٢) :

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِـرًا ∴ فَقَدْ .... (٣)

وان زاد قليلا فأى وان بعد اكثر من ذلك فهيا قال : (٤)

هَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ ∴ .... (٥)

وقـال : (٦)

.... ∴ وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَّـا (٧)

---

(١) الاية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) مجهول وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ٣٠٣ وابن يعيش ٢ : ٤ واللسان (حنا) ٢٢٣ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

ورقاء : حى من قيس ، الثائر : طلب الثأر ، احناء الأمور أطرافها ونواحيها جمع حنو يقول : ان كنت تريد الاخذ بثأرك فقد آن الوقت فخذه وخاصم فيه .

(٤) هو ذو الرمة وانظر ديوانه صفحة ٧٠٠ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٦٨ ، وانظر الهمع ١ : ١٧٢ والدرر ١ : ١٤٧ والمقتضب ١ : ١٦٣ والكامل للمبرد صفحة ٤٦٢ وأمالى القالى ٢ : ٥٨ والخصائص ٢ : ٤٥٨ والانصاف صفحة ٤٨٢ وابن يعيش ١ : ٩٤/٩ : ١١٩ .

(٥) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَبَيْنَ النَّقَا آ أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

الوعساء : موضع بين الثعلبية والخزيمة ، جلاجل : جبل من جبال الدهناء .

(٦) هو الراعى النميرى وانظر البلوى ألف باء ٢ : ٧٨ ، والخصائص ١ : ٢٩ .

(٧) عجز بيت وصدره :

فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا ∴ ....

قال الشلوبينى : إفراده يا بأنها تقع فى المرتبة الأولى دون أخواتها ليس بجيد ، ولعله يريد وأخواتها فاقتصر ، إلا أن هذا الاقتصار مخل فلا ينبغى أن يستعمل مثله (١) .

إذ كانت يا تنفرد فى هذا الباب بأحكام لا تكون فى أخواتها منها : اختصاصها بالتعجب والاستغاثة والندبة دونها فيوهم ذكرها على الاختصاص فى هذا الموضع أنها مختصة به كاختصاصها بما تقدم وأيضا فأيا هى يا دخلت عليها الهمزة وهيا هى أيا قلبت الهمزة هاء نحو / إياك وهياك ، وقيل ان " هيا " هى ها التنبيه ركبت مع ١٦٢
يا فأسقطت الألف من البين وأى كأنها مقلوبة يا ، وأما وا فلا تستعمل إلا فى الندبة ، ولا يدخل فى الاستغاثة إلا يا ، فيا إذًا تدخل فى جميع الباب وغيرها لا يدخل فكانت يا أوسع مجالاً واستعمالا من الجميع ، فلا جرم حكم بأن يا هى أم الباب ، أى أصله ، وقد تستعمل جميعها للقريب إذا قصد التوكيد وحرص على إقبال المدعو ، ومن هذا قول الداعى : يارب كأنه استقصار لنفسه واستبعاد عن مظان القبول وإظهار للرغبة كأنه يقدر نفسه فى غاية البعد .

قال الشلوبينى : ولا تقع الموضوعتان يعنى الهمزة وأى ، وقد ذكرنا أنه فى أى على غير مذهب سيبويه وقوله فى مرتبتها أى للبعيد مسافة أو حكما (٢) .

قال : وشرط الاسم الذى تدخل عليه هذه الحروف فى الاعم ألا يكون فيه الألف واللام .

قلت : احترز بقوله فى الأعم عن قولهم يا أَللهُ ويا ألله بالوصل والقطع (٣) ذكرهما أبو على فى التذكرة ولم يذكر سيبويه (٤) إلا القطع ، وفى الشعر جاء (٥) :

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٨ .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٨ .
(٣) (بالوصل والقطع) اضافة من (ب) .
(٤) انظر الكتاب ١ : ٣٠٩ .
(٥) هو أبو خراش الهذلى وقيل أمية بن أبى الصلت . وانظر الهمع ١ : ١٧٨ والدرر ١ : ١٥٥ والاشمونى ٣ ٤٤ (٨٨٠) والتصريح ٢ : ١٧٢ والمقتضب ٤ : ٢٤٢ والمخصص ١ : ١٣٧ والمحتسب ٢ : ٢٣٨ وابن يعيش ٢ : ١٦ والخزانة ١ : ٣٥٨ .

.... يا اللهمَّا ∴ .... (١)

وقال : (٢)

مِنْ أَجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ∴ .... (٣)

وإنما لم يدخل حرف النداء على ما فيه اللام لوجهين :

أحدهما : أن يا تحدث في الاسم مع القصد ضربا من التخصيص حتى يصح وصفه بالمعرف باللام كما في قولك يا رجلُ العالم ، وكانت اللام تعرف أيضا فلم يجمع بين حرفين يفيدان معنى واحدا .

الثاني : أن اللام تعرف تعريف عهد وذلك لا يكون إلا في حق الغائب ، ويا تخصص تخصيص حضور وخطاب فبينهما تناف فلم يجمع بينهما .

قال : ولا يحذف حرف النداء عند اسم يصح أن يوصف به أي في النداء في الأمر العام .

قلت : إذا كان المنادى قريبًا مسافة وحكما وكان معرفة غير مبهم ولا مندوب

١٦٣ ولا مستغاث جاز أن يحذف / منه يا وأخواتها إذ لا حاجة فيه إلى مد الصوت مع القرب والأصل فيه العلم لأنه الذي يكون بهذه الصفة فيحذف الحرف طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال ولذلك رخم ، ولما تقرر ذلك في العلم سرى إلى غيره مما ليس بنكرة ولا مبهم ، وليست علة الحذف امتناع كونه وصفا لأي وإنما يذكره النحاة على وجه الضابط وليس بجامع ، فإن الذي يصح أن يوصف به أي هو النكرة واسم الإشارة فيخرج عنه

---

(١) قطعة من رجز وهو بتمامه :

إني إذا ما حدث ألمَّا ∴ أقول يا أَللّٰه يا اللهمَّا

والشاهد قطع همزة الله على رأي سيبويه .

(٢) مجهول وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ١٠ ٣ والهمع ١ : ١٧٤ والدرر ١ : ١٥٢ والمقتضب ٤ : ٢٤١ وابن يعيش ٢ : ٨ والخزانة ١ : ٣٥٨ .

(٣) صدر بيت من الوافر وعجزه :

.... ∴ وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنِّي

والشاهد فيه نداء ما فيه أل تشبيها بقولهم يا ألله .

المندوب والمستغاث فإنه لا يحذف منهما ، وإن كان لا يصح أن يوصف به أي ، أما امتناع الحذف من النكرة المقصودة فلأن الأصل في قولك يا رجل يا أيها الرجل فخفف واختصر بناء على بيان يا ود لالتها فلو حذفت منه لأدى [1] إلى الاجحاف [2] ، وأما النكرة الشائعة من نحو يا رجلا لو حذفت منه يا التبس بغيره من المفاعيل ولم يدر أهو منادى أو غير منادى وأما اسم الإشارة فلم يحذف الحرف منه لإبهامه فهو أبدًا محتاج إلى مخصص يخصصه بالمخاطب ويا هي المخصصة فلو حذفت لعاد إلى إبهامه وكان لا يعرف أيضًا أهو منادى أو غيره ، وأيضا فالأصل أن يقال فيه يا أيهذا على ما قيل في يا رجل ، ولم يحذف عن المندوب والمستغاث للإلباس واحترز بقوله في الأمر العام عن مثل أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا [3] فان هذه شذ فيها حذف حرف النداء لاجرائها مجرى الأمثال .

قال : والمنادى إن كان نكرة فهو منصوب لفظا .

قلت : المنادى أحد المفعولات المنصوبة بالفعل اللازم إضماره فإن قولك يا عبدَ الله في معنى أنادي عبدَ الله أو أدعو ، وقيل إن يا اسم للفعل يتضمن معنى

١٦٤ الإنشاء وعبد الله مفعول بيا ، ولا محذوف هناك/ والجملة على هذا اسمية وهذا ضعيف ؛ لأن اسم الفعل يتضمن الضمير فكان ينبغي أن يستقل بدون ذكر المنادى إذ هو مفعول والمفعول فضلة كما في تراك ودراك ، ان شئت قلت: تراك زيدا وإن شئت اقتصرت والأجود أن يقال : إن يا حرف موضوع لإنشاء النداء كما أن الهمزة موضوعة لإنشاء الاستخبار ، والناصب للمنادى الفعل المقدر الذي دل عليه يا ، والجملة على هذا فعلية ، أو يقال إن يا نائبة عن الفعل فعملت بالنيابة وقيل يا يعبر عنها الفعل فإنه يقال لمن قال يا زيد نادى ينادي ، ولا يعبر بها عن الفعل فكانت أقوى من الفعل فوجب أن تعمل بنفسها .

---

(١) (ب) لأدى .

(٢) الاجحاف : أجحف بهم فلان كلفهم ما لا يطيقون ، وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٠٨ .

(٣) انظر مجمع الامثال للميداني ١ : ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

إذا عرفت هذا ، فكل منادى منصوبٌ معنى ؛ لأنه مفعول به ، أما انتصابه لفظا ومعنى ففي ثلاثة مواضع : النكرة غيرالمقصودة كقوله : (١)

يا راكبًا إما عرضتَ فبلغَنْ ... (٢) ....

الثانى المضاف : نحو ياعبد الله . الثالث المضارع للمضاف (٣) نحو ياحسنًا وجهُه وياخيرًا من زيد .

وأما انتصابه معنى لا لفظا ففي ثلاثة مواضع أيضا : المضموم العلم أو المقصود النكرة الأصل والمندوب والمستغاث .

قال : وإن كان معرفة ليس مضافا ولامشبها به ولامستغاثا به فهو مبنى على الضم سواء تعرف بالنداء أو قبل النداء .

قلت : المنادى المضموم من المنصوب محلا لا لفظا وهو صنفان : ماكان معرفة قبل النداء نحو يازيد وماتخصص بالنداء نحو يارجل فى معناها يأ يها الرجل وياهذا وياحذام و

.... اللهمّ .... (٤)

و :

... ياالتى تيمّتِ قلبى ... . (٥)

كل هذه من أقسام المفرد وهى مبنية ولبنائها علتان :

---

(١) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣١٢ والتصريح ٢ : ١٦٧ وشرح شذور الذهب ١٥١ (٥١) والاشمونى ٤٤٥ (٨٧٢) والمقتضب ٤ : ٢٠٤ والجمل صفحة ١٥٨ والخصائص ٢ : ٤٤٩ وابن يعيش ١ : ١٢٧، ١٢٩ والخزانة ١ : ٣١٣ والعينى ٣ : ٤٢ / ٤ : ٢٠٦ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ندامای من نجران ألا تلاقيا

والشاهد فيه نصب (راكبا) لانه نكرة غيرمقصودة .

(٣) وهو مايعرف فى كتب المحدثين بالشبيه بالمضاف .

(٤) سبق شرحه صفحة ١٨٤ (٥) سبق شرحه صفحة ١٨٤

أحداهما : أنه وقع موقع كاف الخطاب وذلك أن النداء خطاب مع المنادى ولذلك يعاد إليه ضمير المخاطب فى نحو ياتيم كلكم وتقول يازيد أنت فعلت والأصل

١٦٥ /أن يقال يا أنت أو ياإياك ، وفى كلام ابن الأحوص ياإياك قد كفيتك وقال الشاعر : (١)

يا أبجر بن أبجر يا أنتا ∴ .... (٢)

لكنهم عدلوا إلى لفظ الغيبة لرفع اللبس ، فان المنادى لو كان بين جماعة فقيل يا أنت لم يدر من المقصود من الجماعة ، فأقيم الظاهر مقام المضمر لرفع اللبس ، وبقى حكم المضمر وهو البناء تنبيهًا على النيابة (٣) أو تقول : إنه أشبه المضمر فى الإفراد والتعريف والخطاب والامتناع من دخول لام التعريف عليه والاضافة .

العلة الثانية : أن المنادى مع حرف النداء أشبه الاصوات التى تدعى بها البهائم أو تزجر من نحو حوب (٤) وعدس (٥) ونحوهما فى أن الغرض من كل واحد ليس الا التنبيه وتحريك المدعو للقبول منك فبنى كبنائها وحرك لأن له أصلا وقدما فى الإعراب واعلاما بأن بناءه عارض ، وخص بالضمة لانها أقوى الحركات تنبيهًا على تمكنه فى الأصل ، أو لأن المنادى يفتح إذا كان مضافًا أو نكرة ويكسر إذا أضيف إلى ياء المتكلم فأعطى الضمة لتكمل له الحركات فيكون جبرا له عن الإعراب المستحق له باسميته ، أو تقول لو فتح لالتبس بالمعرب الذى لاينصرف ولو كسر لأشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، فلم يبق إلا الضم ، وقيل شبه بالغايات لانقطاع الكلام عنده وقوله :

---

(١) هو سالم بن دارة أو الأحوص وانظر الأشمونى ٤٤٣ (٨٦٦) والعينى ٣ : ١٣٥ والهمع ١ : ١٧٤ والدرر ١ : ١٥١ وابن يعيش ١ : ١٢٧ و ١٣٠ والمقرب صفحة ٣٧ والخزانة ١ : ٢٨٩ .

(٢) رجز وهو بتمامه ليكمل المعنى :
يا أبجر بن أبجر يا أنتا ∴ أنت الذى طلقت عام جعتا
قد أحسن الله وقد أسأتا

(٣) فى (ب) الأصل .

(٤) حوب : حوب بالابل زجرها بقوله حوب وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٠٣ .

(٥) عدس يقال عدست به المنيه ذهبت به وبالبغل زجره بقوله عدس . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٥٩٣ .

أحداهما : أنه وقع موقع كاف الخطاب وذلك أن النداء خطاب مع المنادى ولذلك يعاد إليه ضمير المخاطب فى نحو ياتيم كلكم وتقول يازيد أنت فعلت والأصل أن يقال يا أنت أو يا إياك ، وفى كلام ابن الأحوص يا إياك قد كفيتك وقال الشاعر : (١) ١٦٥

يَاأَبْجَرُ بنَ أَبْجَرٍ يَاأَنْتَا ∴ .... (٢)

لكنهم عدلوا إلى لفظ الغيبة لرفع اللبس ، فان المنادى لو كان بين جماعة فقيل يَاأنت لم يدر من المقصود من الجماعة ، فأقيم الظاهر مقام المضمر لرفع اللبس ، وبقى حكم المضمر وهو البناء تنبيهًا على النيابة (٣) أو تقول : إنه أشبه المضمر فى الإفراد والتعريف والخطاب والامتناع من دخول لام التعريف عليه والاضافة .

العلة الثانية : أن المنادَى مع حرف النداء أشبه الأصوات التى تدعى بها البهائم أو تزجر من نحو حَوْبُ (٤) وعَدَسْ (٥) ونحوهما فى أن الغرض من كل واحد ليس الا التنبيه وتحريك المدعو للقبول منه فبنى كبنائها وحرك لأن له أصلا وقدما فى الإعراب واعلاما بأن بناءه عارض ، وخص بالضمة لانها أقوى الحركات تنبيهًا على تمكنه فى الأصل ، أو لأن المنادى يفتح إذا كان مضافًا أو نكرةً ويكسر إذا أضيف إلى ياء المتكلم فأعطى الضمة لتكمل له الحركات فيكون جبرًا له عن الإعراب المستحق له باسميته ، أو تقول لو فتح لالتبس بالمعرب الذى لاينصرف ولو كسر لأشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، فلم يبق إلا الضم ، وقيل شبه بالغايات لانقطاع الكلام عنده وقوله :

---

(١) هو سالم بن دارة أو الأحوص وانظر الأشمونى ٤٤٣ (٨٦٦) والعينى ٣ : ١٣٥ والهمع ١ : ١٧٤ والدرر ١ : ١٥١ وابن يعيش ١ : ١٢٧ و ١٣٠ والمقرب صفحة ٣٧ والخزانة ١ : ٢٨٩ .

(٢) رجز وهو بتمامه ليكمل المعنى :
يَاأَبْجَرُ بنَ أَبْجَرٍ يَاأَنْتَا ∴ أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا
قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وَقَدْ أَسَاْتَا

(٣) فى (ب) الأصل .

(٤) حوب : حوب بالابل زجرها بقوله حوب وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٠٣ .

(٥) عدس يقال عدست به المنيه ذهبت به وبالبغل زجره بقوله عدس ، وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٥٩٣ .

سواء تعرف بالنداء أو قبله : اعلم أن السيرافي[١] والمبرد[٢] والجرجاني[٣] ذهبوا إلى أن العلم ينكر عند ندائه ثم يتعرف بالنداء نوعا آخر من التعريف لأن حرف النداء مع القصد يجري مجرى لام التعريف اذ يجعله لواحدٍ بعينه بعد أن كان شائعا كما إذا قلت يارجل فإنك تشير إلى واحدٍ بعينه ولذلك لانقول ياالرجلِ ، ويوصف بالمعرفة حكى الخليل يارجلَ الفاسقُ ويعدل من نحو ياَلكَاعِ[٤] / فوجب إذا سلب العلمية عنه وتعريفه بالحرف . ١٦٦

وذهب ابنُ السراج وجماعة إلى أنه باقٍ على تعريفه للاستصحاب ، ولأن حرف النداء لايعرف بل يخصص كما تخصص الصفة ولذلك لم يعد حرف النداء من جملة المعرفات[٥] ، وأما وصفه بالمعرفة فلأن أصله يأ يها الرجلُ فوصف بالمعرفة نظرا إلى أصله .

قال : وإن كان مضافا أو مشبها به فهو منصوب لفظا .

قلت : ظهر الاعراب في المضاف لانه بالإضافة خرج عن شبه المضمر، إذ المضمر لايضاف وعن شبه الأصوات لأنها مفردة فوجب أن تعرب عملًا بالاستصحاب ، وسواء كان مضافا إلى معرفةٍ أو نكرة والمشبه بالمضاف كذلك ، قال الزمخشري : المضارع للمضاف ماإتصل به شيء هو من تمام معناه أو ماله ذيل يجره إليه وهو على ضربين : منه ماهو وضعي نحو ياخيرًا من زيد ومنه تركيبي نحو ياضاربًا رجلًا وطالما جبلًا وياثلاثةوثلاثين في رجل اسمه ذلك ، فقد يكون علما وقد يكون نكرة وكله منصوب لشبهه بطوله وارتباطه بالأول بالمضاف .

---

(١) انظرشرح السيرافي ١ : ٨٤ .
(٢) انظرالمقتضب ٤ : ٢٠٥ .
(٣) انظرالمقتصد ١ : ١٤٤ ب .
(٤) لكاع : يقال في سب المرأة بالحمق ياكاع وانظرالمعجم الوسيط ٢ : ٨٤٣ .
(٥) انظرشرح السيرافي ١ : ٨٤ .

قال : وإن كان مستغاثاً به فهو مجرور لفظا .

قلت : هذا من المنصوب محلا لا لفظا نحو يالزيد وكذلك المندوب نحو يازيداه ، وكأن المؤلف لم يذكره ، لأن لفظه الفظ المنصوب والواجب ذكره ، لأن فتحته ليست إعرابية بل هى لأجل الألف وستأتى أحكامها .

قال الشلوبينى : يعوزه ان يقول : لفظا أو تقديرا أو حكما على موضعه مثل يالزيد ويالمثنى ويالتأبط شرا وماأشبه ذلك (١) .

قال : وماأردت نداءه مما فيه الألف واللام توصلت إليه بأى وبنيته على الضم

١٦٧ وعوضته مما يضاف إليه ها التنبيه / ووصفته بالذى أردت أن تناديه .

قلت : لما تعذر إدخال يا على مافيه اللام ولم يجز حذف اللام لأجل النداء لما فيه من الانحطاط من التعريف الاقوى إلى الأضعف تركوا اللام بحالها وتوسلوا إلى ندائه مع بقاء الاسم على لفظه بأى كما توسلوا إلى وصف المعارف بالجمل : بالذى وبأسماء الأجناس بذى وبالفاء والى جعل الجملة الاسمية جوابا للشرط والى التعجب من الرباعى بأشد ، وخصوا أيا بذلك لعمومها ، ولما أقيمت مقام المنادى وصدرت فى موضعه بنيت كبنائه ، وقيل بنيت لقطعها عن الإضافة ، وزادوا الهاء عوضا عن مضافها ، وقيل أقحمت للتنبيه على أن المنادى مابعدها ، وقيل للتنبيه على خروج أى عن بابها ، ثم جاءوا بالمنادى حقيقة وهو الرجل فى مثل يأيها الرجل فوصفوا أيا بالذى أرادوا نداءه وصفا لازما .

قال أبو البقاء : لما كانت أى مبهمة مقصودة بالنداء وصفت بما هو المقصود . ومنهم من أبى جعله وصفا لجموده وقال إنه عطف بيان والتزم فيه الرفع لأنه المنادى حقيقة (٢) فجعلوا آخر الوصف كآخر المنادى المباشر بحرف النداء من نحو يارجل ، ولأن أيا مع صفتها كالاسم المفرد فكان آخر الصفة هو آخر المنادى وقيل

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٨ .

(٢) فى (ب) لأنه المنادى فى المعنى .

لان الحمل على المعنى إنما يكون بعد التمام ولاتمام دونه ، وقال الزجاج والمازني يجوز نصبه قياسا على صفة المبهم أو العلم .

وجعل الأخفش أيا موصولة والرجل خبر مبتدأ محذوف والجملة صلتها فكأنه قال : ياالذي هو الرجل (١) ، ويشكل عليه أن الموصول لايضم للنداء ، بل كان ينبغي أن يفتح لطوله بالصلة ولشبهه بالمضاف .

ويجوز يأيها الرجل ويأية الرجل ويأيها المرأة ويأيتها المرأة والمختار أن يكون الوصف هنا جامدا واسم الاشارة كقوله : (٢)

/ يا أيهذا الباخع الوجد نفسه .:. .... (٣) ١٦٨

فان كان مشتقا قدر بينهما موصوف وان وصفت صفة أي رفعتها لاغير مفردة كانت أو مضافة كقوله : (٤)

يأيها الجاهل ذو التنزي .:. .... (٥)

---

(١) انظر الهمع ١ : ١٧٥ .

(٢) هو ذو الرمة وانظر ديوانه صفحة ٣٣٨ والاشموني ٣ ٤٥٣ (٨٨٤) والعيني بالصبان ٣ : ١٥٢ والمقتضب ٤ : ٢٥٩ وابن يعيش ٢ : ٧ ، ١٥ .

(٣) صدر بيت وعجزه :
....:. لشيء نحته عن يديه المقادر
الباخع نفسه من الوجد : ويقال بخع نفسه اذا هلك والوجد شدة الحزن
نحته : صرفته والمقادر هي المقادير .

(٤) هو رؤبة وانظر ديوانه صفحة ٦٣ وهو من شواهد سيبويه والمقتضب ٤ : ٢١٨ وابن يعيش ٦ : ١٣٨ والاشموني ٣ ٤٥٣ (٨٨٢) والعيني بالصبان ٣ : ١٥٢ .

(٥) صدر بيت وعجزه :
....:. لاتوعدني حية بالنكز
والتنزي : تردع الانسان الى الشر وأصله من ترات بين القوم اذا حرشت بينهم والنكز : من نكزت الحية بأنفها اى لسعته واذا عضته بنابها قيل نشطته والشاهد فيه نعت الجاهل بذو التنزي مرفوعة مع انها مضافة ، لأن الجاهل غيرمنادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل .

قال : ولما لزمت اللام فى اسم الله تعالى قالوا فى الاكثر اللّهم فعوضوا فى الاخر .

قلت : ليس التعليل مطابقا للحكم ، فإن لزوم الألف واللام ليس للتعويض بل اللزوم سبب لتجويز دخول ياعليه ، وكأنه أراد أنه لما لزمت اللام امتنع من دخول ياعليه فعوضوا حينئذ الميم جبرا وبدلا من دخولها ، فالميم عوض من يا عند البصريين[١] ولذلك لايجمع بينهما ، وهذا التعويض من خصائص هذا الاسم العزيز وفى ذلك أدب وتعظيم له ومحافظة على سلامة الاسم عن الحذف ، فلما كانت اللام لازمة فيه وفى حذفها لأجل حرف النداء نقص وفى ادخال ياعليه مع اللام الذى فيه مخالفة للأصول توسطوا الحال بأن التزموا التعويض عند الحذف فينجبر الفوات بغرم ماحذف ، كل هذا اتكريم لهذا الاسم الجليل ، كما دلوا على تشريف من يعقل بسلامة اسمه فى الجمع .

وقال النضر[٢] بن شميل اللهم دعاء الله تعالى بجميع أسمائه ، يعنى أن الميم يشعر بالجمع كما فى عليهم .

وقال الفراء : الميم بقية من أمنا والأصل ياألله أمنا بخير ، فلخصت الجملة الطلبية حتى لم يبق منها الا الميم ثم اضيفت إلى اسم الله تعالى وركبت معه ، والاختصار وخرط الكلمة من كلام العرب من ذلك ايش وعم صباحا وأما لا[٣] .

قال : وقد جاء فى الشعر ياالّلهم .

قلت : ذلك نحو قوله[٤] :

وماعليكِ أنْ تقولي كلمــا ... سبّحتِ أو هللتِ ياالّلهمّا

وقال آخر :

انى إذا ماحدثٌ ألمّــا ... أقول ياألله ياالّلهمّا[٥]

---

(١) انظر الامالى الشجرية ٢ : ١٠٣ .

(٢) (ب) وقال البصريون .

(٣) انظر المعانى ١ : ٢٠٣ واملاء مامن به الرحمن ١ : ١٣٠ والامالى الشجرية ٢ : ١٠٣

(٤) مجهول وانظر الهمع ٢ : ١٥٧ والدرر ٢ : ٢٢٠ والجمل ١٧٧ والمقرب صفحة ٣٨ والخزانة ١ : ٣٥٩ واللسان (أله ٣٦٢) .

(٥) سبق شرحه صفحة ١٨٤ .

١٦٩ وهذا الذى استدل به الفراء/ والشعر عند البصريين محمول على الضرورة ، ويبطل قول الفراء بأن الأصل لو كان كما قال لما جاز استعماله الافيما يؤدى هذا المعنى لكنه قد جاء فى غيره لك قال تعالى : "وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق" (١) الاية ولأنه يجوز أن يقال اللهم أمنا بخير ولو كان أصله كذلك لكان مكررا ، ولو قيل إن الميم زيدت للتفخيم كما فى زرقم (٢) واننم لكان حسنا ، ومنع سيبويه من وصف اللهم لاختصاصه بالنداء فجرى عنده مجرى الكلمات الموضوعة للنداء فحسب مثل يافل وهنتاه وحمل قوله تعالى : قل اللهم مالك الملك (٣) ، على البدل (٤) ،وأجازه المبرد (٥) .

قال : وفى حال السعة يا ألله .

قلت : ادخال يا على مافيه اللام أيضا من خصائص هذا الاسم الكريم ويجوز قطع الهمزة ووصلها ، وينبغى إذا جعل دخول يا من الخصائص ألا يعلل بغير الاختصاص لكنهم قد عللوا ذلك وجملة ماقيل فى ذلك أربعة أقوال أحدها : أن اللام فيه لما لم تكن للتعريف ولذلك قطعت الهمزة اعلاما بتغيرها عن منهاج موضوعها (٦) كما أن الفعل إذا سمى به تقطع همزة الوصل إن كانت فيه إيذانا بانتقاله استجيز دخول يا عليه لأن المانع من دخولها إنما هو الجمع بين حرفين لمعنى واحد الثانى : أن اللام عوض من همزة إله ولذلك قطعت الهمزة إعلاما بذلك ولا يجمع بينهما إلا فى الشعر كقوله : (٧)

---

(١) الاية ٣٢ من سورة الانفال .

(٢) الزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث .

(٣) الاية ٢٦ من سورة آل عمران .

(٤) جاء فى سيبويه ١ : ٣١٠ " واذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عند هم بمنزلة صوت كقولك ياهناه " .

(٥) انظر المقتضب ٤ : ٢٣٩ واملاء مامن به الرحمن ١ : ١٣٠ .

(٦) فى (ب) موضعها .

(٧) هو البعيث بن حريث أورد ها ابو تمام فى الحماسة وانظر الخزانة ١ : ٣٥٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صفحة ٣٧٨ .

مَعَلَةَ الإِلَهِ أَنْ تَكُونَ كَظَبْيَةٍ ∴ .... (١)

الثالث : المسوغ كون اللام لازمة . الرابع: كثرة الاستعمال . ومنهم من يجعل مجموع الأربعة هى العلة فى دخول ياعليه .

قال : وشبه به الشاعر فقال : ياالتى تيمت قلبى .

قلت تمامه :

مِنْ أَجْلِكِ يَاالَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى ∴ وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّى (٢)

١٧٠ ووجه الشبه بينهما اللزوم وأن اللام / فى التى ليست للتعريف وكثرة الاستعمال أيضا ، وأبعد منه قول الآخر: (٣)

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ∴ .... (٤)

وقيل الأصل فى هذين : ياأيتها التى ويأيها الغلامان فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، أما النجم والثريا ونحوهما فليس فيهما إلا اللزوم فلم تدخل على شىء منها .

قال رحمه الله تعالى : ويختص المندوب بجواز الحاق الألف فى آخره ، وأما الهاء بعد الألف فللسكت .

قلت: قد كان المؤلف اقتصر أولا على هذا القدر من الكلام على المندوب ثم عاد فبوب له بابا مستقلا فوقع هذا الكلام حشوا مكررا ، ونحن نذكر أحكامه هناك

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَلَا دُمْيَةٍ وَلَا عَقِيلَةِ رَبْرَبِ

(٢) سبق شرحه صفحة ٨٤

(٣) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٧٤ والدرر ١ : ١٥١ والاشمونى ٣ : ٤٤٩ (٨٧٩) . والعينى بالصبان ٣ : ١٤٥ والتصريح ٢ : ١٧٣ والمقتضب ٤ : ٢٤٣ وابن يعيش ٢ : ٩ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ إِيَّاكُمَا أَنْ تُبْقِيَا نَاشِرَا

إن شاء الله تعالى ، وفي بعض النسخ ، وبعض المندوب والمستغاث ، وقد كان ينبغي أن يذكر أيضا المتعجب منه .

قال : وكل منادى فهو منصوب في المعنى .

قلت : هذه المقدمة كالجامعة لما تقدم فنقول ، كل منادى منصوب في المعنى ، لأنه مفعول به ، وإنما المخالفة في اللفظ فمنه ما وافق فنصب ومنه ما خولف به اللفظ وقد ذكرنا ذلك كله .

٭٭ ٭٭

إن شاء الله تعالى ، وفي بعض النسخ ، وبعض المندوب والمستغاث ، وقد كان ينبغي أن يذكر أيضا المتعجب منه .

قال : وكل منادى فهو منصوب في المعنى .

قلت : هذه المقدمة كالجامعة لما تقدم فنقول ، كل منادى منصوب في المعنى ، لأنه مفعول به ، وإنما المخالفة في اللفظ فمنه ما وافق فنصب ومنه ما خولف به اللفظ وقد ذكرنا ذلك كله .

٭٭٭ ٭٭٭

بَابُ (تَابِع المنَادَى)

النعت وعطف البيان والتوكيد إذا كانت مفردات وعطف البيان [١] إذا كان مفردًا فيه الألف واللام أيها أتبعتَ المنادى المضموم جاز فيه الرفع والنصب .

قلت: هذا الكلام ليس محررا سالمًا عن الاستدراك ، فإن المبهَم من جنس المنادى المضموم ، وأي واللهم وليس في وصفها الوجهان فالأولى أن يقول : المنادى غير المبهم اما أن يكون مضمومًا أو ليس [٢] فان كان مضمومًا لفظا أو تقديرا في المواضع التي ذكرنا نحو العلم والنكرة المقصودة وفمال نظر في تابعه فإن لم يكن مفردًا فحكمه حكم المنادى نفسه إذا باشره حرف النداء ، وإن كان مفردًا فإنه يجوز فيه الأمران / أي تابع كان ماعدا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فانها مضمومة ١٧١ على كل حال فلذلك تقول يازيدُ العالمَ والعالمُ وياتميمُ أجمعون وأجمعين ، وياغلامُ بشرٌ وبشرًا وياعمرو والحارثُ والحارثَ ، وفي البدل يازيد زيد بالضم لاغير وكذلك يازيد او عمرو ويازيد لاعمرو ، وان لم يكن مضموما فحكم توابعه حكم المنادى نفسه إذا باشره حرف النداء ، فإذًا لايكون في تابع المنادى الأمران إلا إذا كان المنادى مضموما غير مبهم .

اما اشتراط كونه مضمومًا فلتحقق مخالفة اللفظ للمعنى حتى تكون له جهتان ليصح الحمل على كل واحدة منهما وأما قوله [٣] غير مبهم فلأنُ المقصود من نداء المبهم هو التابع فكان حكمه حكم المنادى ، وقد أجرى بعضهم فيه الوجهين ،

واعلم أن الذي يصح الحمل على لفظه تارة وعلى معناه أخرى ثلاثة أضرب:

ضرب مبني بطريق الأصالة نحو هؤلاء وهذا ، فهذا الضرب إن لم يكن منادى فليس فيه الا الحمل على المعنى لاغير ، وان كان منادى ففيه خلاف .

---

(١) في (ب) النسق .

(٢) (أو ليس) اضافة من (ب) .

(٣) في (ب) وأما كونه .

الضرب الثانى : الذى طرأ عليه البناء كالمنادى المضموم والمنفى بلا وهذا فيه والوجهان بالإجماع ، أما الحمل على اللفظ فلأن بناءه عارض فشبهت حركته بحركة الإعراب فى كونها عارضة ، وفى اطرادها أيضاً ، مع يا ولا كاطراد رفع الفاعل مع الفعل ولانه على شرف أن يعود إلى الإعراب ولذلك ينون ضرورة ، وأما الحمل على المعنى فهو القياس اذ لا اعتداد بحركته .

الضرب الثالث : ما إعرابه غير الاعراب الذى يستحقه باعتبار المعنى كالمضاف إليه المصدر أو اسم الفاعل فالاجراء على اللفظ أجود وقد مر .

قال الشلوبينى : قوله إذا كانت مفردات يعنى غير مضافات أو ما فى حكمه ، يعنى يا هذا زيد وزيدا وقوله سواء ، استظهر بذلك على يأيها / الرجل ، وقوله ١٧٢
والمبهم غير الموقوف عليه مثاله يا هذا الرجل لأنك جعلت هذا وصلة للرجل ، وحكم المضاف تخفيفا حكم المفرد مثاله يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ، واستظهر بقوله تخفيفا على المضاف الذى ليست إضافته للتخفيف ، لأنه ليس فيه إلا النصب نحو يا زيد صاحب الفرس ثم قال : واكثر النسخ ليس فيها هذه الزيادة (١) .

قال رحمه الله تعالى : فان كان الاسم ما يمكنك أن تحذف منه الألف واللام فيصح مع ذلك أن تنسق على المنادى غير مكرر فيه حرف النداء ، وافق أبو العباس الخليل فى اختيار الرفع ، وإلا وافق أبا عمرو فى اختيار النصب .

قلت : إذا كان الاسم المعطوف فيه الألف واللام نظر ، فان كان ما يجوز ان يحذف منه حرف النداء (٢) ويصح مع ذلك أن يعطف من غير تكرار حرف النداء نحو يا زيد والحارث والعباس فانه يجوز أن تقول يا زيد وحارث وعباس لأنه علم مثل زيد وعمرو ، وانما دخلته اللام لمحا للصفة ، وعلميته باقية مع اللام ، والعلم يجوز أن يحذف منه حرف النداء فصح عطفه من غير اعادة يا كما لو نودى ابتداء من غير عطف ،

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٨ .
(٢) (حرف النداء) اضافة من (ب) .

وإن كان مما لايصح عطفه بأن يكون اسم جنس كالغلام والطير ، فان اسم الجنس لايصح حذف حرف النداء فلايصح عطفه من غير حرف ، فلابد إذا من إعادة حرف النداء فتقول يازيد وياغلام ، فاختار أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمى [١] النصب فى الفصلين وأنشدوا : [٢]

ألا يَازَيْدُ وَالضَّحَّاكَ سِيرا ∴ .... [٣]

بالنصب واختار الخليل الرفع فى الفصلين ويقول : الرفع أكثر من كلام العرب [٤] ، وفصل أبو العباس فاختار النصب فى الفصل الثانى وهو فى عطف اسم الجنس ويقول : هـذه اللام للتعريف معاقبة للاضافة والتنوين فوجب نصبه كما ينصب مع الإضافة والتنويـن [٥]

١٧٣ / ووافق الخليل فى اختيار الرفع فى الفصل الاخر وهو يازيد والحارث فصارت المذاهب ثلاثة : رفع الجميع وهو مذهب الخليل ، ونصب الجميع وهو مذهب أبى عمرو وابن عمر ويونس والجرمى ومذهب الفرق وهو مذهب المبرد [٦] ، هذا الخلاف فى المختار لافى أصل الجواز ، فان الكل جائز بالإجماع قال تعالى : يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْر [٧] رفعا ونصبا .

قال الشلوبينى : هذا الذى قال لايصح إلا على قول من قال : إن العامل فى المعطوف غير العامل فى المعطوف عليه ، وأن المعطوف محمول على عامل آخر مقدر

---

(١) انظر فى هذه المسألة المقتضب ٤ : ٢١٢، ٢١٣ وهمع الهوامع ٢ : ١٤٢ .

(٢) مجهول وانظر الهمع ٢ : ١٤٢ والدرر ٢ : ١٩٦ والجمل صفحة ١٦٥ وابـن يعيش ١ : ١٢٩ .

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ
والشاهد فيه والضحاك حيث عطف على زيد ونصبه على الموضع .

(٤) انظر الكتاب ١ : ٣٠٥ والهمع ٢ : ١٤٢ .

(٥) انظر المقتضب ٤ : ٢١٢، ٢١٣ .

(٦) (بة ومذهب آخر لأبى العباس وهو الفرق .

(٧) الاية ١٠ من سورة سبأ والنصب هى قراءة الجمهور والرفع رواية شاذة عن روح وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٣٥٨ وتفسير البحر المحيط ٧ : ٢٦٣ .

لنيابة العاطف منابه (١) .

وهذا المذهب غير صحيح بدليل جواز مررت برجل منطلق زيد وأبوه ، فأبوه لو كان مرفوعا على تقدير مررت برجل منطلق زيد ومنطلق أبوه لاينبغى ألا يجوز كما لم يجز ما هو فى تقديره ، فتقرر بهذا أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه ويا هى النائبة مناب العامل ، فالعامل إذا فى المعطوف هو " يا " لأنها العامل فى المعطوف عليه بالنيابة ، فإذا كان الأمر كذلك فكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه مناديان معهما حرف نداء واحد وهو حرف نداء اتصل بالأول فكيف تقول فى يا زيد وغلام انه محذوف منه حرف نداء وهو منادى بيا الأولى ، فالمنسوق (٢) الذى فيه الألف واللام إذا عطف على المنادى المضموم فيه ثلاثة مذاهب : الحمل على اللفظ والحمل على الموضع معا ، واختيار الرفع وهو مذهب الخليل والثانى جوازهما إلا أن الاختيار النصب وهو مذهب أبى عمرو وأبو العباس يفصل فيقول : إن كانت اللام فى اسم يجرى مجرى العلم نحو الحارث والضحاك وافقت الخليل وإلا وافقت أبا عمرو ، فاختصر المؤلف هذه المذاهب بما قاله وذكر مذهب المبرد محالا على مذهب
١٧٤ الخليل وأبى / عمرو ولم يتقدم له الاعلام بمذهب ، ومثل هذه من الاختصار مخل ، بل كان حقه أن يذكر مذهب كل واحد كما فصلنا ، ثم إنه يفصل مذهب المبرد بما تسقط فيه الألف واللام ، ولا يصح عطفه على المنادى مكررا معه حرف النداء أو ماليس كذلك ، والقسمان على ما بيناه يصح فيهما اسقاط الألف واللام وعطفهما على المنادى غير مكرر معه حرف النداء فتناهى خلل هذا الفصل .

قال رحمه الله تعالى : وأما البدل مطلقا والمنسوق القابل بحرف النداء فحكم كليهما حكمه مباشرا بالنداء .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٩ .

(٢) المنسوق : نسق الشئ نظمه ونسق الكلام عطف بعضه على بعض والنسق بسكون السين هى حروف العطف ويقال هذا نسق على هذا عطف عليه وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٢٦ .

قلت أما البدل فلأنه في حكم تكرير العامل فكأن يا محققة فيه ، فلم يجز فيه إلا الضم ، لأن المقدر في حكم المحقق ، وقوله مطلقا يعني مفردًا كان أو مضافا ، وأما المعطوف القابل لحرف النداء نحو زيد وعمرو مماليس فيه ألف ولام فإن حكمه أيضا حكم مالو باشرته يا ، لأن الواو أشركت بينهما في النداء ، فكأن حرف النداء واقع عليهما معًا ، وأن يا تعلقت بالثاني بتوسط حرف العطف على ما مر من الخلاف في حرف العطف ، هل هو نائب أو موصل للعامل أم العامل مقدر بعده ؟ .

قال الشلوبيني : في بعض النسخ : وحكم المضاف تخفيفًا حكم المفرد ، وحكم المضاف إليه تعريفًا وتابع التابع حكمهما في هذا الباب (1) .

قال رحمه الله تعالى : وجاز إتباع المعرب المبني لشبه البناء في هذا الباب بالإعراب في اطراد حركته (2) .

قوله وحكم التابع المضاف تعريفا مثاله يازيدُ صاحبَ الفرس وانما قال : إن هذا الحكم حكمه في غير هذا الباب ، لأن المبني إنما حكمه في غير النداء أن يتبع على الموضع لا على اللفظ فلذلك تقول يازيدُ صاحبَ الفرس بالنصب فيتبع على الموضع لا على اللفظ ، وقد كان أجود من قوله تعريفا غير إضافة تخفيف ، لأن ذلك يعم أحكام المضاف الذي لا يراد به الانفصال كله ، وقوله تعريفا يخص بعضه ، وقوله وتابع التابع مثاله : يأيها

١٧٥ الرجلُ ذو الجمة / بالرفع ولا يجوز بالنصب ، لأن الرجل مرفوع وليس بمبني على الضم لأنه غير منادى وتابع المرفوع أبدًا مرفوع ، وهذا الذي قال إنما هو في غير العطف فإن كان في عطف نحو يازيدُ الطويلُ وذو الجمة (3) ، فزعم الفارسي في التذكرة أن النحويين ينصبون هذا على أن يكون معطوفًا على الطويل ، وأن أبا عثمان خالفهم في

---

(1) الشرح الصغير لوحة رقم ١٤٨ ، ١٤٩ .

(2) (قال رحمه الله تعالى الى في اطراد حركته) إضافة من (ب) .

(3) الجمة : من الإنسان مجتمع شعر ناصيته وماترامى من شعر الرأس على المنكبين ويقال جاءوا في جمة جماعة يطلبون الدية وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٣٧ .

هذا وأجاز الرفع ، ووجه كل واحد من القولين هناك ، وبنى كلامه فى ذلك على قول أبى العباس أن أبا عثمان يجيز يا زيدُ الطويلُ وذُا الجُمَّةِ [1] ، قال أبو العباس : والنحويون على خلافه ، ولا أرى الذى قاله الفارسى صحيحًا ؛ لأنى لا أجد منصوبا يعطف على مرفوع أصلا ، وبيان ذلك أن هذا مرفوع ولا موضع له فى النصب فلا وجه للنصب فيه ، وإنما معنى قول أبى العباس والنحويون على خلافه انهم لا يجيزون أن يكون ذو الجمة معطوفًا على الطويل رفعا ولا نصبًا ، أما نصبا فكما ذكرناه ، وأما الرفع فلئلا تكون الصفة المضافة على لفظ المنادى المضموم ولاحظ لها فى ذلك ، وإذا تعذر الوجهان لم يبق إلا النصب عطفًا على زيدٍ وما سوى ذلك ففاسدٌ .

٭ ٭

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى باب تابع المنادى ١ : ١٤٤ .

بَابُ (التَّرْخِيم)

الاسم المرخم فى النداء إن عرى من هاء التأنيث فشرطه أن يكون علمًا زائدا على ثلاثة أحرف غير مستغاثٍ به ولا مندوب .

قلت : الترخيم من خصائص النداء ، وفى غير النداء يعد من ضرورات الشعر وأصله فى اللغة التليين والتسهيل وهو من صفات الصوت والمنطق قال : (١)

.... ∴ رَخِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ ولَا نَـزْرٌ (٢)

وهو فى النحو عبارة عن حذف آخر الاسم المنادى المبنى فيه تخفيفا على سبيل
١٧٦ الاعتباط / واختص بالنداء لكثرة استعمال النداء ، وحاجته إلى التخفيف فهو باب تغيير ، واختص بحذف الآخر ليكون ما مضى من الاسم دالًا على ما حُذف ، لأن أول ما ينطق بالاسم المعروف يعلم جميعه قبل تمامه ، وبالمبنى ، لأنَّ التغيير يؤنس بالتغيير ، ولأنه ينقل بالبناء للزومه على سَبيل الاعتباط أى لا لعلةٍ تصريفية أوجبت الحذف ، ثم له شروط منها عامة ومنها خاصة :

أما الخاصة ببعض الأسماء فالعلمية فإنها شرط لا مطلقا ، بل فيما عدا المؤنث بالهاء ، وإنما اشترط هنا العلمية ليكون معروفا قبل النداء فيستدل على المحذوف منه فى النداء من معرفته قبل النداء بكماله ولأنَّ العلم قد دخله التغيير بالنقل واختصاصه لشخص بعينه ولأنه بالبناء ضعف فأقدم على الحذف منه ، ولذلك حذف منه

---

(١) هو ذو الرمة وانظر الديوان صفحة ٢٦٦ والأشمونى ٤٦٧ (٩٠٧) والعينى بالصبان ٣ : ١٧١ والخصائص ١ : ٢٩ / ٣ : ٣٠٢ والمحتسب ١ : ٣٣٤ وابن يعيش ١ : ١٦ / ٢ : ١٩ : ٤١٩ والعينى ٤ : ٢٨٥ .

(٢) عجز بيت وصدره :
لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِـقٌ ∴ ....
لها : أى لمية وأراد بالبشر ظاهر جلدها رخيم الحواشى : لين ، لا هراء : هو الكلام الكثير الذى ليس له معنى والنزر معناه القليل اراد أن كلامها لا كثير بلا فائدة ولا قليل مخل بل بين ذلك ويروى ولا هذر يقال رجل مهذار اذا كان كثير الكلام .

التنوين وبا ، هذا مع كثرة نداء العَلَم ، على أن الكسائى قال : لم أسمع علما مرخمًا سوى يامالِ وحارِ وعام ، واشترط أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ؛ لأن الثلاثى أقل الأصول وأعدلها ، والحذف إجحاف وإخراج لها عن الاعتدال ، ولم يرد به سماع يوجب المنع منه ، ولأن الغرض التخفيف والثلاثى خفيف ؛ ولأنه لو رخم لبقى على زنة غير المتمكنة غالبا ، واشترط أن يكون غير مستغاث به ولامندوب ؛ لأن المستغاث به معرب فلم يرخم كالمضاف ، وأما المندوب فلو رخم فإما أن تحذف منه العلامة اللاحقة بآخره أو لاتحذف ، فإن حذفت اجتمع عليه حذف العلامة والآخر ، وإن لم تحذف لم يصح الترخيم ، كما لايصح ترخيم المنون إذ العلامة فيه بمنزلة التنوين فى الزيادة والمعاقبة .

قال : وأن يكون مفردا ، أى ليس بجملةٍ فى الأصل ، ولاهو مضاف ولامشبه بالمضاف .

١٢٢ قلت : اشترط / الإفراد لأنه الذى يغيرفى النداء ، أما الجملة فلاتغير بل تحكَى لاغير ، إذ ترخيمه يخل بالغرض وهو الحكاية ، وتشبيه حال المسمى بها بحال من له تلك الصفة ، وأما المضاف فلأنه معرب ، لأن المعرب لو رخم لحذف مع الآخر الإعراب والتنوين ، وحذف ثلاثة أشياء إجحاف به ، ولأنه إما أن يرخم الأول أو الثانى وَلاجائز ترخيم الأول ؛ لأنه قد انصان بخروجه عن الطرف الذى هو محل التغيير ولايرخم الثانى لأنه غير منادى ، وأجاز الكسائى والفراء ترخيم المضافِ (١) ويحذفان آخر المضاف إليه وأنشدوا : (٢)

---

(١) انظر ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ : ٢٠ وشرح السيرافى ٣ : ٦٥ .

(٢) هو زهير بن أبى سلمى وانظر ديوانه صفحة ٣١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٤٣ والهمع ١ : ١٨١ والدرر ١ : ١٥٨ والاشمونى ٤٧٠ (٦١٩) وابن يعيش ٢ : ٢٠ والخزانة ١ : ٣٧٣ والعينى ٤ : ٢٩٠ .

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا ⁂ .... [1]

أراد عكرمة، وحمل البصريون [2] ذلك على ترخيم الضرورة لا ترخيم المنادى والمضارع للمضاف يجرى مجرى المضاف فلا يرخم .

قال : وأن يكون ثلاثياً محرك الوسط عند الفراء كأن يزيد على ثلاثة أحرف .

قلت : نزل الفراء [3] حركة الوسط منزلة الحرف الرابع كما نزلت منزلته فى النسب من نحو جَمَزَى [4] وفى باب ما لا ينصرف من نحو سَقَر [5] فأجاز ترخيم الثلاثى المحرك الوسط نحو عُمَر قال : لأنه إذا حذف بقى له نظير فى التمكن من نحو يد ودم وبالقياس على ما فيه التاء للتأنيث ومنع البصريون ذلك ، وقول الجزولى كأن يزيد ضبطه بسكون النون على تخفيف كأن واضمار اسمها أراد كأنه يزيد على الثلاثة بحركة وسطه فكأن عمر بمنزلة عامر، ومذهب الفراء فى هذا قَوِىٌّ لو ساعده نقل .

قال : وإن كان فيه هاء التأنيث لم يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف .

قلت : ما سوى هذين الشرطين عام ، وكأن التأنيث خلف عن العلمية لثقله

١٧٨ يقتضى / التخفيف كما تقتضى العلمية التخفيف لتغيرها مع كثرة الاستعمال فيهما ، وإنما لم تشترط الزيادة على الثلاثة لأن اشتراط ذلك كان حذراً من أن يفضى الحذف إلى بقاء الكلمة على حرفين ، وهذا واقع فى هذا لأن تاء التأنيث زائدة ككلمة أخرى وذلك نحو ثُبة إن الكلمة على حرفين فإذا رخمت بحذف الهاء لم يزد على ما كان وتقول فى شاة على لغة من يقول يا حار يا شاة فترد الهاء لأن أصله شاهة ولذلك

أوابِرُنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ ⁂ ....

(١) صدر بيت وعجزه :

(٢) انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١ : ٣٤٧ وهمع الهوامع ١ : ١٨١ .

(٣) انظر همع الهوامع ١ : ١٢٢ .

(٤) جمزى : جمز الفرس ونحوه جمزا وجمزى سار سيرا قريبا من العدو والانسان أسرع والجمازين الدواب السريع العدو والوثاب . المعجم الوسيط ١ : ١٣٤ .

(٥) سقر اسم من أسماء جهنم وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٣٧ .

تقول فى التصغير شويهة فلما أن حذفت التاء ردت الكلمة الى أصلها . وعن سيبويه : يشترط فى هذا العلمية أيضًا .

وطول المصنف فى العبارة عن هذه الشروط وقد كان يكفيه أن يقول : شرط الاسم الذى يرخم أن يكون علمًا مبنيا فى النداء زائدا على ثلاثة أحرف إلا إذا كان فيه هاء التأنيث ، فبالمبنى يخرج المضاف والمضارع له والمشتقات به وبالجملة فهى ثلاثة شروط على جهة الإجمال والتضمين وسبعة على جهة التفصيل .

قال : ونحو أطرق كرا وياصاح[1] شاذ .

قلت : هذه نكرة تخصصت بالنداء والقياس ألا ترخم ، إما لأن العلمية شرط وإما لأن أصلها أن تكون وصفًا لأى فلايجمع عليها حذف أى واللام مع حذف الآخر ، والذى سوغ ذلك فى صاحب استعماله استعمال الاسماء فجرى مجرى العلم ، وأما اطرق كرا فقيل إن كرا غير مرخم بل هو هكذا اسم لذكر الكروان وان كان مرخما وأصله كروان لكنه مذكور فى مثل والأمثال كثيرًا ماتشوه وتغير لتسير وتشتهر .

قال : والمحذوف من المرخم إما حرف واما حرفان والحرفان هما زيادتا التثنية وجمعى السلامة إلا فى نحو بنون فإنه لايحذف منه الإحرف / محافظة على أقل عدد حروف الأسماء المتمكنة . ١٧٦

قلت : حصره الحذف فى حرف أو حرفين يشكل عليه بحذف الاسم الثانى بكماله فى التركيب فلو قال أو مافى حكمه لخلص الكلام ، إذ حكم الاسم الثانى حكم هاء التأنيث .

وبالجملة فالمرخم اما مفرد واما مركب والمفرد إما أن يحذف منه حرف فقط نحو يامالِ وياحارِ فى مالك وحارث ثم فيه بعد الحذف لغتان : إحداهما أن يجعل المحذوف فى حكم الثابت فيترك على ماكان عليه من حركةٍ أو سكون فيقال فى حارث ياحارِ بالكسر وفى هِرَقْل ياهِرَقْ بالسكون وفى ثمود ياثمُو ، الثانية : أن تجعل مابقى

---

(١) انظر مجمع الامثال للميدانى ١ : ٣٩٥ .

بعد الحذف اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فهضم حينئذ فنقول ياحارُ وياهرقُ بالضم وتقول في ثمود ياثمِيُ لأنك لما جعلته اسما برأسه ولم يكن في الاسماء المتمكنة ماآخره واو قبلها ضمة وجب أن تقلب الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء لتجري على ماعليه الاسماء ، واما أن يحذف منه حرفان وهو على قسمين لأن المحذوفين إما أن يكونا زائدين في حكم زيادة واحدة وإما أن يكون حرفا زائدا وآخر أصليا ، أما الأول فلايخرج عن خمسة أصناف ، الأول : زيادتا التثنية والجمع وهما الألف والنون أو الواو والنون فتقول في " مسلمان " يامسلم أقبلا وفي مسلمون يامسلم أقبلوا ففي المثنى تجري اللغتان الفتح والضم وفي الجمع ينظر إلى المرفوع فيضم وإلى غيره فيكسر أو يضم والفصل يقع بالقرائن ، وأما بنون فلايحذف منه إلا النون ، لأنه قد حذف منه لامه ، ولأنه يبقى على أقل الأصول فيقال يابنو ويابني على اللغتين ، وهذا كله فيمن حكى التثنية والجمع

١٨٠ بعد التسمية بهما ، وفي بعض النسخ وجمعي السلامة فيريد / جمع المذكر والمؤنث فيقول في المؤنث يامسلم في مسلمات بعد التسمية أيضا .

قال : وألفا التأنيث .

قلت : هذا الصنف الثاني ومثاله ياأسمَ في أسماء أقبلي قال عمر :(١)

تِقِي فانْظرِي ياأسْمَ هَلْ تعرِفِينَهُ .·. أهَذَا المُغِيرِيُّ الّذِي كانَ يذكرُ (٢)

وهذا على مذهب سيبويه الذي يرى أنه من الوَسْمِ .

قال : والألف والنون

قلت : هذا الثالث ومثاله (٣) يعني في مروان وعثمان فإنك تقول يامَرْوَ وياعُثْمَ ويجري اللغتين قال : (٤)

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة وانظر ديوانه صفحة ٨٥ والجمل صفحة ١٨٥ وابن يعيش ٢ : ٢٢ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٨٧ .

(٢) والشاهد فيه حذف الالف والهمزة من أسماء فرخمها فقال اسم .

(٣) (هذا الثالث ومثاله) اضافة من (ب) .

(٤) هو الفرزدق : وانظر ديوانه ٢ : ٤٨٢ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٣٧ والاشموني ٢ : ١٨٦ والجمل صفحة ١٨٥ وابن يعيش ٢ : ٢٢ والتصريح ٢ : (١٢١) ٤٢٢ والعيني ٤ : ٢٩٢ .

يا مرو إن مطيتي محبوسة ∴ ترجو الحباء وربها لم ييأس[1]

قال : وياء النسب وما أشبه يائه .

قلت : هذا الصنف الرابع تقول في طائفي يا طائفي أقبل ، والمشبه بها كرسي اسم رجل تقول يا كرس وكذلك يا بخت في بختي[2] ، وأما الصنف الخامس فهو في نحو الهندات والمسلمات وقد أشار إليه في قوله وجمعي السلامة وإنما وجب حذف الزيادتين معا لأنهما لما زيدا معا كانا كزيادة واحدة ، فمتى لحق أحدهما لحق الآخر فلما تلازما في الإثبات تلازما في الحذف .

قال : وكل حرف في الآخر أصلي قبله حرف مد ولين الاسم بهما خمسة أحرف أو أكثر فحكمه مع ما وقع قبله حكم زيادتي فعلان .

قلت : هذا القسم الثاني مما يحذف منه حرفان وذلك قولك في منصور وعمار ومسكين يا منص ويا عم ويا مسك وتجري فيه اللغتان بعد الحذف وإنما تبع الأصل الزائد في الحذف لتعارض دليل الحذف فيهما من غير ترجيح ، لأن الزائد وإن كان أولى بالحذف لكن الطرف أولى بالتغيير فلم يترجح أحدهما على الآخر حذفا معا أو تقول حذف الآخر ، لأنه المحذوف في المرخمات حتى لو لم يكن قبله حرف زائد لم

١٨١ يحذف / سواه وبعد أن حذف كره إبقاء الزائد وحذف الأصلي فحذف ، وقوله الاسم بهما خمسة أحرف إشارة إلى أنه لابد أن يبقى بعد الحذف ثلاثة أحرف فصاعدا ، حتى لو لم يبق بعد الحذف إلا حرفان وجب ألا يحذف الزائد تبعا للأصل كما قال[3]

تنكرت منا بعد معرفة لمي ∴ .... [4]

أراد لميس فحذف السين فقط ، وكذلك لو تحركت الزيادة التي قبل الآخر لم تحذف لتحصنها تقول في حولا يا يا حولاي أقبل ومن قال يا حار فضم قال يا حولاء .

---

(١) والحباء هو العطاء وقد أسند الرجاء الى ناقته وهو يعني نفسه مجازا .

(٢) (في بختي) إضافة من (ب) .

(٣) هو أوس بن حجر وانظر ديوانه صفحة ١١٧ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٣٦ .

(٤) بعد بيت وعجزه : .... ∴ وبعد التصابي والشباب المكرم والشاهد فيه ترخيم لميس بحذف السين وليس اسم امرأته واصل معناه المرأة الناعمة الملمس .

ومثال ما هو أكثر من الخمسة نحو أُشْهَيْباب اسم رجل تقول يا أشهيب ٠

قال رحمه الله تعالى : وما فيه هاء التأنيث لم يحذف منه سواها البتة ٠

قلت : اقتصروا على حذفِ الهاء وان كان قبلها حرف زائد ؛ لانها بمنزلة كلمة ضمت إلى كلمةٍ ولذلك لم ينظر إلى عدة الحروف الباقية على ما مر ، وقيل فك الكلمة عن الكلمة أسهل من حذف حرف من نفس الكلمة ، وكأنه ذكر حذف الهاء هنا توطئة للمركب

قال : وحكم الاسم الثانى فى التركيب حكم هاء التأنيث ٠

قلت : هذا هو القسم الثانى المقابل للمفرد ، ولم يرخم من المركبات الا هذا النوع وهو الذى جعل الاسمان فيه اسما واحدا لشبه هذا النوع من بين سائر المركبات بما فيه هاء التأنيث وحكم الاسم الثانى فى هذا المركب حكم هاء التأنيث فى أحكام ذكر سيبويه منها أربعة : أولها : التصغير فإنه يصغر الأول فيقال حضير موت كما يقال تميرة الثانى : النسبة فإنه ينسب إلى الصدر فيقال حضرى كما يقال مكى ٠ الثالث : أنه لا يعتبر بلحاقها فلا تصير الكلمة بها رباعية كما لا يصير الاسم الاول بانضمام الثانى إليه

١٨٢ ملحقًا بشىء من الأبنية / الرابع : أن الاسم الثانى لا يغير بنية الأول كالهاء (١).

ومن ذلك أيضا أنه يجب فتح ما قبل هاء التأنيث وكذلك آخر الاسم الاول وكذلك يؤثر كل منهما فى منع الصرف مع العلمية فلما تشاركا فى هذه الأحكام تشاركا فى أنه لا يحذف فى الترخيم إلا الاسم الثانى فلذلك نقول فى حضر موت يا حضر وفى بعلبك اسم رجل يا بعل وفى سيبويهِ يا سيب ولو رخمت اثنا عشر اسم رجل حذفت العشر والالف أيضا قلت يا إِثْنَ أقبِلْ ؛ لأن عشرة هنا قائم مقام النون فى اثنين ولو رخمت اثنين لقلت يا إِثْنَ فكذلك هُنا ٠

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٤١ ، ٣٤٢ ٠

بَابُ (النُّدْبَــــــة)

المندوب منادى على وجه التفجع لا لأن يجيب .

قلت : الندبة فُعْلة من ندبته إذا حثثته كأن النادب يحث حزنه على مد الصوت باسم المفقود ويدعو الناس إلى التفجع معه ومنه المندوب [1] فى الشرع لأنه مدعو إلى فعله وجاز نداء الميت وان كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التى لحقته كما يدعو المستغيثُ المستغاث به لإزالة الشدة التى أرهقته ، فدعاؤه كالدلالة على شدة مايجده من الحزن والتفجع على مفقوده ، وعلى عادة العرب فى مخاطبة الرسوم والديار والآثار .

قال رحمه الله تعالى : ولا يُنادى إلا بيا أو وا .

قلت : الميت فى غاية البعد فاحتيج إلى مد الصوت فى دعائه ، ولكونه مخالفًا للمنادى حقيقة خصوه بحرف وهو وا ثم استعمل معه يا إذ هى أم الباب ، وزاد بعضهم آ . ولا يجوز الحذف هنا لأنه موضع اجتهاد فى مد الصوت ، فالحاجة داعية إلى مطل الصوت فلا يناسب الحذف ولذلك لا يرخم .

١٨٣ / قال : ويشارك المنادى غير المندوب فى أحكامه .

قلت : قال ابن كيسان : الندبة بمنزلة النداء لكن أكثر من يتكلم بها النساء ويلزم فيها مايلزم فى المنادى الحقيقى من بنائه على الضم إن كان مفردًا علما ولم تلحق الألف فى آخره والإعراب إن كان مضافًا أو مشبها به .

قال : وينفرد بجواز الحاق الألف فى آخره لمد الصوت .

قلت : لحاق الألف لما ذكره أن الندبة مظنة اجتهاد فى مد الصوت والألف مما يعين على ذلك وقيل زيدت الألف للترنم [2] .

---

(١) المندوب فى الشرع هو المستحب وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩١٧ .

(٢) الترنم رنم رنم ويقال رنم الحمام وكل ما استلذ صوته اذا طرب بصوته وتغنى وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٧٧ .

قال ابن السراج : أنت تقول إذا ناديت بعيدًا يازيداه ، والهالك في غاية البعد ففي زيادة الألف زيادة مد الصوت ليكون أظهر للتفجع (١) .

وكلامه يشعر بأن الألف قد تزاد في غير المندوب إذا قصد إلى مد الصوت فيه ، ولا يجب إثبات الألف في المندوب إلا اذا نودي بيا لانه يلتبس بغير المندوب لما إذا نودي بوا فلا لبس .

قال رحمه الله تعالى : وإذا وقفت ألحقت الهاء بيانا لها واذا أدرجت حذفتها .

قلت : هي هاء السكت فلا تلحق إلا في الوقف ، وفي لحاقها بيان للألف فإنها إن لم يشبع المد بها خفيت حتى أوجب بعضهم لحاق الهاء مهما جئت بالألف لئلا تلتبس بالألف المبدلة من ياء المتكلم نحو ياغلاما في ياغلامي ، وقال بعضهم : لما كانت الألف تجري مع النفس ليس لها اعتماد خيف عليها الخفاء فزيدت الهاء ويجب حذف الهاء في الدرج لأنها هاء السكت على كل حال .

والكوفيون يثبتون الهاء وصلا ووقفا وربما نونوا المندوب في الوصل فقالوا وازيدًا ياهذا (٢) .

قال : وان كان مضافا أو مشبها به فموضعها آخر المضاف إليه أو موصولًا فموضعها آخر الصلة أو موصوفًا فموضعها آخر الصفة على رأي .

١٨٤ قلت : هذه الألف تلحق الموصول والمضاف إليه بالإجماع تقول : واأمير المؤمنيناه واعبد المطلباه فتلحقها آخر المضاف إليه ، لانه منقطع الاسم ، وفي الموصول وامن حفر بئر زمزماه ، وإنما جاز إلحاق العلامة آخر المضاف إليه ، وإن لم يكن منادى لانه كالجزء من المضاف معاقب للتنوين ، يؤنث المضاف بتأنيث المضاف إليه ويتنكر وقال الأخفش : ليس بقياس إلحاق الزيادة آخر المضاف إليه إلا أن الكوفيين

---

(١) انظر الاصول ١ : ٢٨١ وشرح الكافية للرضي ١ : ١٥٦ .
(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ١٥٨ .

حكوا ذلك والصلة اكثر فى الاتصال من المضاف إليه •

واختلفوا فى الصفة فألحقها يونس فيقول : وازيدَ الظريفاه لأنّ الوصف أيضا من تتمة الموصوف [١] •

ومنع الخليل ذلك • قال سيبويه : منعه من ذلك أنه غير منادى ولوجاز ذلك لجاز وازيد أنت الفارس البطلاه لأنّ هذا غير منادى [٢] ، يعنى كان يجب أن يلحق فى صفة الخبر البعيد عن المنادى ،واختار ابنُ كيسان قول يونس ،قال أبو علـــى : الدليل على انفصال الصفة من الموصوف فى المعنى ،وإن كان يجرى عليه فى الإعرابِ قولهم فى النداء يازيدُ العاقلَ فالوصف معرب والموصوف مبنى ، ولأن الصفة غـير منادى وعلامة الندبة إنما تلحق المنادى ، فإن لم تلحق آخِر الصفة لحقت آخـر الموصوف فتقول وازيداه الظريف ومثال المشبه بالمضاف واضاربازيداه •

قال رحمه الله تعالى : وإن خفت التباس المذكر بالموءنث أو التثنية بالجمع فى المضمرات أتبعت هذه الألف الحركة التى قبلها •

قلت : اذا أردت إلحاق هذه العلامة نظرت إلى الاخر فإما أن يكونَ ساكنـا أو متحركا ، فإن كان متحركًا فلاتخلو حركته من أن تكون إعرابية أو بنائية فإن كانـت
١٨٥ للإعراب لم تلحق إلا الألف لاغير / كيف كانت الحركة فنقول فى عبد المطلب واعبد المطلباه وياغلام أحمداه وهذا بخلاف مدة الإنكار والتذكر فإنها بحرف من جنس حركة آخـره فتقول عبد المطلبيه •

وقد أجاز الكوفيون ذلك فى الندبة تسوية بينهما ، وإن كان منونا كســروا التنوين فقالوا واغلام زيدنيه مثل التذكر وقالوا وازيدَناه فى المنصوب والمسموع هـو الأول ،وإن كانت الحركة للبناء أتبعتها مدة من جنسها فتقول واأمير المؤمنينـاه ، وفى غلامكِ للموءنث واغلامكيه ،وإن كان الاخر ساكنًا فلايخلو من أن يكون الساكن مدة

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٢٣ وشرح الكافية الرضى ١ : ١٥٨ •
(٢) انظر الكتاب ١ : ٣٢٣ •

أو غيرها فإن كان الأول استغنى بها عن الزيادة فتقول فى غلامىَ واُغلاميه وفى رأيت

غلامه واُغلامَهوْه وفى جاءنى غلامه واغلامهوه وفى غلامكما واغلامكماه ولافرق بين الـواو

المقدرة والمحققه فلذلك تقول فى غلامكم واغلامكمـوه ؛ لأن الواو مرادة فيه فعلة جواز

إلحاق الألف القياس على الظاهر وعلة إلحاق الياء والواو تقريرهما رفع اللبس.

ومن قال ياغلام فى النداء قال فى الندبة واغلاماه ومن قال ياغلامى بالسكون

قال واغلامياه يحرك الياء ويجوز حذفها ومن قال غلامى بالفتح قال واغلامياه لاغير .

وإن كان مع النادب غيره قال واغلامناه وجماعة النساء واغلامكناه ، قال ابن السـراج

كل حركة فارقة وجب إتباع الألف لها ، وإن كانت غيرفارقة جاز الأمران فتقول واغـلام

والرجـلاه .

قال : وإذا لحقت ساكنا لايتحرك حذف لها .

قلت : مثاله ياغلاما فى النداء فإنك تحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلـم

وتلحق ألف الندبة لأنها لمعنى طارئ والأجود أن يقال لاحاجة هنا إلى ألف الندبة

١٨٦ /لأن المنقلبة تنوب عنها فى مد الصوت فلاحاجةَ إلى الحذف والإلحاق ،ويكون مثـال

ماذكرأيضا وامثَنَاهْ واغلامكُمُوهْ ولاتقول وامُثَنَّيناهْ ولا واغلامكناه فهذا مراده من الحـذف ،

أى لاتجمع بين ألف الندبة والألف الموجودة فى الكلمة بأن تقلب الأولى .

وفى أخرى واذا لقيت التنوين حذف لها ومثاله واغُلاَم زيداه .

ومن أحكام هذا الباب أنه لاينادى ولايندب إلا باَشْهرِ أسمائه فلاتنـدب

نكرةٌ ولايقال وارَجلاه وإن كان مقصودًا فى النداء .

بَاب (المُسْتَغَاث)

ما استغثت به من المنادى أو تعجبت منه جررته بلام الجر .

قلت : الاستغاثة استفعال من الغوث وهو استدعاء مدعو على جهة النصرة والمعونة لرفع ضيم وعلامتها اللام الجارة وقد تستعمل لغير هذا المعنى ، ويسمى تعجبًا كقولهم ياللماء ويالدواهى كأنه رأى ماء كثيرًا فنادى باقى الجنس ليحضر فكأنه يقول : ياهذا الذى ينكر وجوده احضر ، فإنه لاينكر حضورك ، فإنه من ابانك وزمانك وهو كثير فى أشعار العرب قال : (١)

.... ∴ يَالَقَوْمِى لِفُرْقَةِ الأَحْبَابِ (٢)

وقال : (٣)

يَالَقَطَافِنَا وَيَالَرِيَاحِ ∴ .... (٤)

وقال : (٥)

يَالَقَوْمِ مَنْ لِلْمَسَاعِى وَالْعُلَا ∴ .... (٦)

---

(١) مجهول وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٢٠ والهمع ١ : ١٨٠ والدرر ١ : ١٥٦ .

(٢) عجز بيت من بحر الخفيف لايعرف قائله ولاتتمته والشاهد فيه كسر اللام الثانية لانها لام المدعو له أى المستغاث له .

(٣) مجهول ومن شواهد سيبويه ١ : ٣١٩ والهمع ١ : ١٨٠ والدرر ١ : ١٥٦ والاشمونى ٤٦٢ (٨٩٩) والمقتضب ٤ : ٢٥٧ وابن يعيش ١ : ١٢٨ ، ١٣١ والعينى ٤ : ٢٦٨ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ وَأَبِى الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

هؤلاء اسماء رجال من قومه : النفاح : الكثير العطاء ويروى الفتى الوضاح وهو المشهور بالكرم والشاهد فيه ادخال لام الاستغاثة على المستغاث به مفتوحة .

(٥) مجهول وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣١٩ والمقتضب ٤ : ٢٥٧ .

(٦) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ يَالَقَوْمِ مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ

والشاهد فيه كما فى الذى قبله .

بَاب (الاسْتغَاثة)

ما استغثت به من المنادى أو تعجبت منه جررته بلام الجر.

قلت: الاستغاثة استفعال من الغوث وهو استدعاء مدعو على جهة النصرة والمعونة لرفع ضيم وعلامتها اللام الجارة وقد تستعمل لغير هذا المعنى، ويسمى تعجبًا كقولهم يالَلماء ويالَلدواهي كأنه رأى ماء كثيرا فنادى باقي الجنس ليحضر فكأنه يقول: ياهذا الذي ينكر وجوده احضر، فإنه لا ينكر حضورك، فإنه من ابانك وزمانك وهو كثير في أشعار العرب قال: (١)

.... ∴ يالَقومي لِفرقةِ الأحْبَابِ (٢)

وقال: (٣)

يالَلعَطافِنا ويالَرِيَاحِ ∴ .... (٤)

وقال: (٥)

يالَقَومِ مَنْ للمَساعِي والعُلا ∴ .... (٦)

---

(١) مجهول وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٢٠ والهمع ١: ١٨٠ والدرر ١: ١٥٦.

(٢) عجز بيت من بحر الخفيف لا يعرف قائله ولا تتمته والشاهد فيه كسر اللام الثانية لأنها لام المدعو له أي المستغاث له.

(٣) مجهول ومن شواهد سيبويه ١: ٣١٩ والهمع ١: ١٨٠ والدرر ١: ١٥٦ والأشموني ٤٦٢ (٨٩٩) والمقتضب ٤: ٢٥٧ وابن يعيش ١: ١٢٨، ١٣١ والعيني ٤: ٢٦٨.

(٤) صدر بيت وعجزه: ∴ وأبي الحَشْرَجِ الفَتَى النَفَّاحِ ....

هؤلاء أسماء رجال من قومه: النفاح: الكثير العطاء ويروى الفتى الوضاح وهو المشهور بالكرم والشاهد فيه ادخال لام الاستغاثة على المستغاث به مفتوحة.

(٥) مجهول وهو من شواهد سيبويه ١: ٣١٩ والمقتضب ٤: ٢٥٧.

(٦) صدر بيت وعجزه: .... ∴ يالَقَومِ مَنْ لِلنَّدَى والسَّماحِ

والشاهد فيه كما في الذي قبله.

وقال : (١)

يالبكرٍ أنشِروا لي كليبًا ∴ .... (٢)

ولابد في هذا الباب من مستغيث وهو المنادى الذى دهمه أمر يخاف منه ومستغاث بـه وهو المنادى المجرور باللام المفتوحة ومستغاث من أجله وهو المطلوب دفعه وفي نسخة مالم يكن في آخره ألف يعني بازيداه ، في الاستغاثة والتعجب أيضا .

قال : جاعلا حكمه معها مالم يكن معطوفًا على مثله حكمها مع المضمر .

قلت : إنما قال حكمها مع المضمر وكان أخصر أن لو قال : تفتح ليعطـي

١٨٢ / الحكم والعلة فتفتح لام المستغاث به بشرط ألا يكونَ معطوفا على مستغاثٍ به كقوله : (٣)

.... ∴ ياللكُهولِ وللشُّبانِ لِلْعَجَبِ (٤)

كما تفتحها مع المضمر تقول يالَزيدٍ ولِعَمْرو تكسر الثاني ،وكان ينبغي أن يزيد في الاحتراز غير مكرر فيه حرف النداء كقولك يالزيد ويالعمرو فتفتح الثاني أيضًا وإن كان معطوفـًا لما كررت حرف النداء ومنه قول الشاعر :

يالَعَطافِنا وَيالَرِيـاح ∴ .... (٥)

---

(١) قاله المهلهل وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣١٨ والاغاني لأبي الفرج ٤ : ١٤٤ والخصائص ٣ : ٢٢٩ والخزانة ١ : ٣٠٠ وحاشية الدمنهوري صفحـة ٤٣ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ يالَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفِـرارُ

والشاهد فيه ادخال لام الاستغاثة مفتوحة على بكر للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله وكان أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير ولام الجر تفتح مع الضمائر .

(٣) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٨٠ والدرر ١ : ١٥٥ والاشموني ٤٦٢ (٨٩٨) والعيني بالصبان ٣ : ١٦٥ والتصريح ٢ : ١٨١ والمقتضب ٤ : ٢٥٦ والجمل صفحـة ١٨٠ والخزانة ١ : ٢٩٦ .

(٤) عجز بيت وصدره : .... ∴ ....

يَبْكيكَ ناءٍ بَعيدُ الدّارِ مُغْتَرِبٌ

والشاهد فيه وللشبان حيث كسرت فيه اللام والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه .

(٥) سبق شرحه صفحة ٢١٢ .

بالفتح فيهما .

قال : وذلك للفرق بينه وبين المستغاث من أجله .

قلت: يعني انك تفتح اللام في المستغاث به وتكسرها في المستغاث لاجله كقولك يالزيد لعمرو ليظهر الفرق .

قال : وكان فتحها مع المستغاث به أولى لانه أشبه بما هي فيه مفتوحة .

قلت: يعني أن المستغاث به منادى ، والمنادى يشبه المضمر المخاطب ولذلك بني ،والمضمر تفتح معه لام الجر كما تقول لك مال ، وأما المستغاث له فليس منادى فبقيت اللام على أصلها من الكسر ولم تفتح أيضًا مع المعطوف على المستغاث به لبُعْدها عن محل النداء ولذلك يجوز يازيدُ والعباسَ ولو قلت ياالعباسَ لم يجز فإن أعيدت معها يافتحت أيضًا وكان الأصل في اللام الفتح وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء ثم تفتح مع المضمر، لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها .

ومن أحكام الاستغاثة أنها لاستعمل فيها إلا يا ،وأنه لايجوز حذفها ، لأن لفظه على غير لفظ المنادى فيلبس الحذف ومنع بعضهم من الزيادة في آخره لئلا تجتمع عليه زيادتان .

قال الخليل : اللام بدل من الزيادة في آخره (١) ، واللام فيها تتعلق بيا لنيابتها عن الفعل والثانية تتعلق بمحذوف كأنه قال : أدعوك لزيد ، واللام في

١٨٨ المعطوف / لازمةٌ كما في العطف على المضمر المخفوض ، وقيل أصل يالَزيدٍ ياآلَ زيدٍ فخفف وهو بعيدٌ ، لانه يقال حَيْثُ لاآلَ هُناكَ .

٥٥٥ ٥٥٥

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١ : ٣٢٠ .

باب (تكرير الاسم المنادى)

إذا رفعتَ الأول من الاسمين في هذا الباب فنصب الثاني من أربعة أوجه .

قلت : الإشارة بهذا إلى الباب المذكور في الجُمل ؛ لأنه لم يتقدم له ذكر شيء إلا ذكر باب منكراً أو يكون أشار الى باب النداء ؛ لأن هذه المسألة مختصة به .

وترجمة هذا في الكتاب (١) هذا باب تكرر فيه الاسم في حال الإضافة ، ثم لا يخلو أن ترفع الاسم الأول أو تنصبه فإذا رفعت الأول في مثل قولك (٢) :

يَاتَيْمَ تَيْمَ عَـدِيٍّ .... ∴ .... (٣)

وجب نصب الثاني لامحالةَ وفي انتصابهِ أربعة أوجه : أحدها : أنه منادى مستأنف حذف منه حرف النداء . الثاني : أنه بدل مِن الأول . الثالث : أنه عطف بيانٍ الرابع : أن يكون منصوبًا بإضمار فعلٍ على التخصيص بتقدير أعني .

قال : وإذا نصبته فنصبه بوجه واحدٍ على تأويلين ونصب الثاني على أحد التأويلين في الأول من أربعة أوجه .

قلت : إذا قلت يازيدَ زيدَ عمرو بنصب الأول فليس في نصبه إلا وجه واحد وهو أنه منادى مضاف وكذلك إذا ضممته كان منادى مفردا ، وقوله على تأويلين أي على أنه مضاف إلى عمرو الملفوظ به والثاني من الاسمين مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، والتأويل الثاني على أنه مُضاف الى محذوف دل عليه الثاني . والأول هو مذهب سيبويه فإنه يرى أن الاول مضاف إلى المذكورِ والثاني مقحمٌ للتوكيد فوجَبَ نصب الأول لأنه

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١ : ٣١٤ .

(٢) هو جرير بن عطية وانظر ديوانه صفحة ٢٨٥ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٦ ، ٣١٤ والهمع ٢ : ١٢٢ والدرر ٢ : ١٥٤ والمقتضب ٤ : ٢٢٩ والجمل صفحة ١٧٠ والخصائص لابن جني ١ : ٣٤٥ وابن يعيش ٢ : ١٠ ، ١٠٥ / ٣ : ٢١ والعمدة ٢ : ١٣٦ والخزانة ١ : ٣٥٩ / ٢ : ١١٦ / ٤ : ٢٧٣ والعيني ٤ : ٢٤٠ .

(٣) قطعة من بيت وهو بتمامه :

يَاتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لاأبا لكُـم ∴ لايُلقِيَنَّكُم في سَوْأَةٍ عُمَـرُ .

مُنادى مُضاف ونصب الثاني لأنه توكيد لمنصوب ولاعمل له في الثاني بل العامل
فيه هو الاول (١) . والثاني : مذهب أبي العباس وهو أن المضاف إلى المذكور ١٨٩ /
هو الثاني والأول حذف مضافه كقول الشاعر : (٢)

إلا عُلالَةَ أو بُـــدا ∴ هَةِ سابِحٍ .... (٣)

وقال الآخر :

.... ∴ بَيْنَ ذِراعَي وجَبْهةِ الأَسَـدِ (٤)

فحذف التنوين والنون من الأول يدل على أنه مضاف وإذ ليس مذكورا ، لأن المذكور قد اشتغل به الثاني وجب أن يكون مقدرا ، ولا يجوز أن يكون الأول هو المضاف إلى المذكور لما فيه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وأيضا يكون فيه تقديم وتأخير لغير فائدة وكلاهما على خلاف الأصل (٥) .

ومن حجة سيبويه أن أحد المضافين بالاتفاق محذوف ، فإمّا أن يكون المحذوف مضاف الأول أو مضاف الثاني لاجائز أن يكون مضاف ، الأول هو المحذوف لئلا يلزم ان يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على المتقدم ، والمعروف أن المتقدم يدل على المتأخر ، ويُجاب عما قاله المبرد : بأنا لما حذفنا المضافَ إليه من الثاني بَقِيَ

---

(١) جاء في الكتاب ١ : ٣١٥ " وذلك لانهم قد علموا انهم لو لم يكرروا الاسم صار الاول نصبا فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الاول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا " .

(٢) هو الاعشى وانظر ديوانه صفحة ١١٤ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٩١ ، ٢٩٥ ، والمقتضب ٤ : ٢٢٨ والخصائص ٢ : ٤٠٧ والمقرب صفحة ٣٨ والخزانة ١ : ٨٣ / ٢ : ٣٤٦ / ٣ : ١٣ والعيني ٣ : ٤٥٣ .

(٣) والبيت بتمامه :
إلا عُلالَةَ أو بُـــداهَ ∴ هَةِ سابِحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ
والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف اليه باسم يقتضى الاضافة أيضا وهو (بداهة) فأنزلتا منزلة اسم واحد مضاف .

(٤) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ١٠٦ .

(٥) جاء في المقتضب ٤ : ٢٢٧ عند قوله : ياتيم تيم عدى ويازيد =

المضاف غير تام فأخر مضاف الاول ليكون تكملة للثانى من حيث اللفظ ويكون الاول تاما بمابعده ، وهما الاسمان جميعا ، ألا ترى إلى قبح قولك : ياتيم عدى تيم " أما اذا أخرت مضاف الاول فقلت ياتيم تيم عدى عوضت عن عدى المحذوف من الاخر لفظا مثله وصار تيم بالنسبة إلى الأول كالتمام فزال القبح وصار التقديم والتأخير مفتقرا لأجل هذه الفائدة .

وأجاز السيرافى وجها آخر وهو أن تكون فتحة الأول إتباعا لنصب الثانى وأصله ياتيم بالضم فصح قياسا على يازيد بن عمرو (١) وهو ضعيف ، لأن الموجب للإتباع فى باب ابن كثرة الاستعمال لكثرة وقوع الابن صفة بين علمين فى النداء وغيره فكيف يلحق ماقل استعماله بماكثر ؟ فعلى قول سيبويه : ليس فى الأول إلا وجه
١٩٠ واحد وهو أنه منادى مضاف / وتيم مقحم للتوكيد كاللام فى لا أبالك ، وعلى مذهب أبى العباس يحتمل الثانى الأوجه الأربعة ، وقوله ونصب الثانى على أحد التأويلين فى الاول من أربعة أوجه يعنى تأويل ابى العباس وهوأنه قد حذف الأول والمذكور مضاف الثانى ، وقوله فى الاول يعنى فى الوجه الأول والأربعة هى الوجوه المتقدمة ، وفى الأول يتعلق بتأويلين .

قال رحمه الله تعالى : وبعبارة أخرى : يازيدَ زيدَ عمرٍو انتصابه عند رفع الاول من أربعة أوجهٍ ، العطف والبدل ومنادى ومفعول باضمار فعل ، وان انتصب الاولِ جعلته مضافا وفى الثانى ماذكر أولا ، وان شئت أقحمت الثانى وجعلت الأول مضافا إلى عمرو وان شئت جعلتهما اسمًا واحدا وجعلت الإعرابَ فى الثانى ، وإنِ كانَ

= زيد عمرو وذلك لأنك أردت يازيد عمرو فاما أقحمت الثانى تأكيدا للاول واما حذفت من الاوُل المضاف استغناء باضافة الثانى " والمبرد هنا قد خرج المثال على أحد وجهين : زيد االاول مضاف الى عمرو والثانى مقحم للتوكيد وهذا هو مذهب سيبويه والوجه الثانى أن المضاف اليه حذف من زيد الأول استغناء باضافة الثانى .

(١) جاء فى شرح السيرافى ٣ : ٧ ٤قال ابوسعيد : وعندى وجه ثالث : لم أعلم أحدًا ذكره وهوقوى فى نفسى وذلك أن تجعل أصله يازيد زيد عمرو فيكون زيد عمرو الثانى نعتا للاول مثل قولنا : يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الاول المبنى حركة الثانى المعرب .

الثانى مشتقا جاز أن يكون نعتا مطلقا .

قلت : كأنه استشعر مافى العبارة الأولى من قُبْح الأَلغاز فى مقام التعليم فعبر عن المراد بهذه العبارة الثانية وكانت النسخ قد سارت بالعبارة الأولى فاستبقاها وجعل هذه كالشرح لها والترجمة عنها ، وقد ذكرنا مافى المسألة من الأوجه والاختلاف فقوله وإن انتصب الأول جعلته مضافا يعنى قد حذف مضافه لدلالة الثانى عليه على ما هو مذهب أبى العباس ، وفى الثانى ما ذكر أولا يعنى الأربعة الأوجه ، لانه مضاف لفظا ومعنى ، ومعنى قوله : وان شئت جعلتهما اسما واحدا وجعلت الإعراب فى الثانى يعنى تركيبهما تركيب بعلبك وهو وجه آخر غير ما ذكره ، فيكون يازيدَ زيدَ عمْرٍو بمنزلة بعلبك مثلا ويكون فتح الأول كفتح اللام من بعلبك وفتح الثانى إعراب لأنه منادى مضاف وهو قريب

١٩١ من الوجه الذى قاله السيرافى فى قوله : وإن كان الثانى مشتقا جاز أن / يكون نعتا يعنى نحو يازيدَ بنَ عَمْرٍو ، فان ابن عمرو نعت للاول سواء ضممت الأول على أنه منادى مفرد وابن عمرو صفته أو فتحته ، ووجه نصبهما أن الوصف المضاف لايكون إلا منصوبا وهذا الذى ذكر لايكون إلا إذا اختلف اللفظان واذ ذاك لايكون من هذا الباب ؛ لأن هذا باب تكرر فيه الاسم ، وإنما ذكره هنا متابعة لصاحب الجمل ، ولايجوز أن يكون الثانى مشتقا صفة للأول مع اتحاد لفظهما ، وقوله مطلقا يعنى ضممت الأول أوفتحته لكن فتحه على الإتباع لفتح الثانى ، ولابد أن يكون الابن واقعا بين علمين فإن لم يكن كذلك كان كسائر الصفات تضم الأول وتنصب الثانى لاغير كقولك يازيدُ بنَ أخِينا .

بَابُ (أفعَال المُقَارَبَةِ وَالرَّجَاءِ وَالشُّـــرُوع)

عَسَى لمقاربة الفعل في الرجاء وكرب وكاد لمقاربة ذات الفعل وجعل وأخواتها للدخول فيه .

قلت: أفعال المقاربة هي الأفعال الموضوعة لدنو صفات فاعليها رجـــاء أو حصولًا أو شروعًا فيه ، فعسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، تقول عسى اللهُ أن يشفي مريض تريد أن شِفاءه مرجوٌ من عندِ الله مطموعٌ فيه ، وأما كاد وكرب فلمقاربته عـلى سبيل الوجود والحصول تقول : كادت الشمسُ تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل ، ومن الفروق بينهما أيضا أن عسى لا يضمر فيها ضمير الشأن والقصة لشبهها بالحـــرف لعدم تصرفها وتضمر في كاد لتصرفها ، ومنها أن كاد في الإثبات نَفْيٌ ونفي النـــفي إثباتٌ فإذا قلت كاد زيدٌ يخرج ، فالخروج ما حصل بعد فان نفيته فقلت لم يكد زيـــد
١٩٢ يخرج كان الخروج واقعا كقوله تعالى : "فَذَبَحُوهَا وَمَاكَادُوا / يَفْعَلُونَ (١) " والأجـــود أن يقال : ان معنى قولك كاد زيد يخرج إثبات مقاربة الخروج وهذا معنى إثباتي فنفي الخروج ليس من موضوع كاد وانما هو من أمر عقل من مفهوم لفظ المقاربة لأن الشيء إذا كان محكوما عليه بقرب الوجود حكم عليه بأنه غير موجود ، أما مدلول كاد فمثبت وهو قـرب الخروج ، ويقوى ما قلنا إن كاد بمعنى قرب فإذا قلت قرب خروج زيد فمدلول هـــذه الجملة ليس إلا المقاربة للخروج أما عدم الخروج فليس مدلولا لهذا اللفظ بالوضـــع كذلك كاد ، وقيل إنها في نفي الماضي إثبات وفي المستقبل على قياس الأفعال ، مثال الماضي قوله تعالى : وَمَاكَادُوا يَفْعَلُــون ، ومثال المستقبل " لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا (٢) " فـــان المعنى نفي مقاربة الرؤية وهذا أيضا تحكم (٣) ، أما الآية الاولى فمعناها وما قاربـــوا

---

(١) الاية ٧١ من سورة البقرة .

(٢) الاية ٤٠ من سورة النور.

(٣) في (ب) وهذا أيضا من التحكمات .

الفعل قبل أن يفعلوا لما دل عليه سياق الكلام من تعنتهم واستقصارهم فيما لا يحتاج في مثله إليه ولا يؤخذ الذبح من قوله تعالى " وما كادوا يفعلون " بل من قوله تعالى " فذبحوها " وقد وافقوا في المستقبل فوجب أن يقال : إن كاد جارية على قياس الأفعال في الإثبات والنفي مطلقا ، وقيل إن اقتضاءها النفي في الماضي خاصة وإجراؤها على القياس فيما عداه ، وعلى هذا جرى الاختلاف في تفسير قوله تعالى " لم يكد يراها " (١) فقال بعضهم لم يرها ولم يكد كقول ذي الرمة : (٢)

. . . . لم يكد ∴ رسيس الهوى من حب مية يبرح (٣)

وقيل المعنى أنه بعد اليأس وقيل معناها جعل غير راء لها بعد أن كان رائيا كما تقول فعل وما كاد يفعل .

وأما كرب أيضا فهي لدنو خبرها على معنى الأخذ والشروع فيه فهي مخالفة

١٩٣ لعسى لانتفاء معنى الإنشاء والرجاء ومخالفة لكاد بحصول / الشروع فيما أخبرت به معها ، وقيل إنها بمعناها ومثلها أيضا طفق وهي من أخوات جعل وأنشأ ومنها أوشك ومعناها معنى كاد في إثبات قرب الحصول ، ومنها أخذ وهي مثل كرب .

وجعل لها معان تكون بمعنى خلق وعمل وبمعنى صير وتكون للأخذ في الفعل والشروع فيه تقول جعل ينشد ، والتي بمعنى صير على قسمين : أحدهما تتعدى فيه بحرف جر كقولك جعلت انسج على الدابة والثاني بنفسه وهي على ثلاثة

---

(١) الآية ٤٠ من سورة النور .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ١٨٠ وحاشية الصبان ١ : ٢٦٨ والاشموني ١٣٤ (٢٥٣) ودلائل الاعجاز للجرجاني صفحة ١٨٩ ، ١٩٠ وابن يعيش ٧ : ١٢٤ ، ١٢٥ ، والخزانة ٤ : ٧٤ ، والعيني ٣ : ٣٧٨ .

(٣) بيت غيرتا وهو بتمامه :
إذا غير النأي المحبين لم يكد ∴ رسيس الهوى من حب مية يبرح
الرسيس يطلق على أول الشيء وعلى الشيء الثابت ، والنأي هو البعد والمعنى : اذا غير البعد قلوب المحبين لم يتحول قلبي عن مية .

أوجه : تصيير بالقول كقولك جعلت حَسَني قبيحًا أى سميته بذلك وبمعنى التوهم والاعتقاد كقوله تعالى : وَجَعَلُوا الملائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا [1] ، وقد جعل أبوعلى هذه من قسم التى بمعنى التسمية والقول ، وهو بعيد لأنهم لم يكفروا بمجرد التسمية ، الثالث : أن يكون التصيير بمعنى النقل من حالٍ إلى حالٍ كقولك جعلت الطين خزفًا أى نقلته من الطينية إلى الخزفية ، ومن أخوات جعل اخلولق وأوشك على رأى .

قال رحمه الله تعالى : وعسى تستعمل استعمال قارب مرة فيكون خبرها أن مع الفعل بالاتفاق مالم تكن متصلة بمضمر لفظه كلفظ المضمر المنصوب المتصل فإن كان كذلك فرأى سيبويه أن أنَّ مع الفعل فى موضع رفع والمضمر منصوب ، وعلى رأى الأخفش الأمر على ماكان .

قلت : عسى ممايختلف حكمها مع الظاهر والمضمر فلها مع الظاهر مذهبان : أحدهما : أن تكون ناقصة بمنزلة كان الناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ، إلا أنه يشترط فى خبرها أن يكون فعلا وأصله أن يكون اسما مثل خبر كان إلا أنه عدل عنه إلى الفعل
١٩٤ تنبيها على الدلالة على ماهو المقصود / من الرجاء وألزم أن أيضا تقوية لمايقصده الرجاء من الاستقبال وشبهت فى هذا الوجه بقارب زيد الخروج تحقيقا لبيان الإعراب لا فى المعنى ، ولأن قارب زيد الخروج ليس فيه إنشاء رجاء ولا غيره ، وإنما هو تمثيل لتقدير الإعراب اللفظى ، لأن أصلها أن تكون كذلك ، ثم طرأ عليها إنشاء الرجاء كما كان ذلك فى التعجب ونعم وبئس ونحوها والمذهب الثانى : تأتى تامة [2] وأما استعمالها مع المضمر فلها معه مذهبان ، الأول : أن تقول عسيت أن تفعل وعسيتما وعسينا أن نفعل بكسر السين وفتحها وهى هاهنا بمنزلة عسى زيد أن يفعل فزيد اسمها وأن يفعل خبرها ، المذهب الثانى : أن تقول عساك أن تفعل إلى عساكن ، وعساه أن يفعل

---

(١) الآية ١٩ من سورة الزخرف .
(٢) (تامة) اضافة من (ب) .

إلى عساهن وعساى أن نفعل وعسانا فهذا الذى وقع فيه الخلاف .

فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن هذا الضمير المتصل فى موضع نصب بمنزلته فى لعلك ولعلى ، ومذهب الأخفش أنه فى محل الرفع وقال المبرد : المضمر فى محل النصب كما قال سيبويه ، إلا أنه جعله خبر عسى ومايأتى بعده من أن والفعل فى موضع اسمها وقد قدم فيها الخبر على الاسم [١] .

أما حجة الأخفش فله أن يقول : ثبت أن عسى ترفع الضمير فى نحو عسيت وعسينا بالاتفاق فوجب استصحاب هذا الأصل فى هذا الضمير أيضا فالتغيير واقع فى لفظ المضمر بأن أخرج فى صورة المنصوب ماحقه أن يكون مرفوعا ، وتغيير الضمير أهون من تغيير عمل العامل ، لأن الأول واقع فإنهم يؤكدون الضمير المجرور والمنصوب بالمرفوع وقالوا ماأنا كأنت .

وحجة سيبويه أنه يقول التغيير واقع فى أحدهما فإما أن يكون فى الضمير أو فى العامل [٢] ولا جائز أن يكون فى الضمير فوجب أن يكون فى العامل وذلك انه تغيير ١٩٥ شئ واحد / وأيضا فتغيير الضمير لفظى ظاهر وتغيير العامل تقديرى خفى والأول أقبح لظهوره وأيضا فنقيسها على لعل لأنها فى معناها قال : [٣]

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ∴ .... [٤]

فأدخل أن فى خبرها فعلى مذهب الأخفش أن والفعل فى موضع نصب على أنه خبر عسى

---

(١) انظر فى هذه المسألة همع الهوامع ١ : ١٣٢ والكتاب ١ : ٣٨٨ ، ٣٨٩ والمحصل ٢ : ٦٦ ب ومغنى اللبيب ١ : ١٣٣ ، ١٣٤ والامالى الشجرية ١ : ١٨١ والرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه صفحة ٢٨٩ والمقتضب ٣ : ٧٢ ، وابن يعيش ٧ : ١٢٣ .

(٢) فى الاصل او فى العمل .

(٣) هو متمم بن نويرة وانظر المقتضب ٣ : ٧٤ وابن يعيش ٨ : ٨٦ والخزانة ٢ : ٤٣٣ والمفضليات للضبى صفحة ٢٧٠ .

(٤) صدر بيت وعجزه : .... ∴ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

والمضمر اسمها وعلى مذهب الخليل ومن تابعه أن والفعل فى موضع رفع على أنه خبر عسى كما فى لعلك أن تقوم ، ومذهب المبرد أيضا هو فى موضع رفع لكنه اسم عسى وخبرها المضمر المنصوب [1] وهو مذهب جيد .

قال : وتستعمل استعمال قرب فيكون فاعلها أن مع الفعل .

قلت: هذا هو المذهب الثانى فى عسى وهو أن تستعمل داخلة على أن والفعل نحو عسى أن يقوم زيد واستغنى فيها بأن والفعل عن الجزأين كما استغنى فى ظننت فى قولك ظننت أن يقوم زيد عن المفعولين وذلك لاشتماله على مسند ومسندٍ إليه وهو المقصود بهذه الأفعال ، فلما كان حاصلا استغنى به عن ذكر الجملة محققة ألا ترى أن معنى قولك ظننت ان يقوم زيد ظننت زيدا يقوم ومعنى عسى أن يقوم زيد كمعنى عسى زيد أن يقوم ، فلما كان بمعناه استغنى به عن الأصل كذلك وأما تقديره فى كلام النحاة بقرب [2] قيام زيد فلبيان تحقيق الإعراب لأنه فى المعنى كذلك فإن والفعل رفع على أنه فاعل عسى وتسمى هذه تامة والأولى ناقصة ، وعسى يجوز أن يضمر فيها غير ضمير الشأن وان لم ينصرف كما أضمر فى نعم وبئس فإذا قلت زيد عسى أن يقوم احتمل ان تكون الناقصة فيكون فيها ضمير يعود على زيد وهو اسمها وأن مع الفعل خبرها ويحتمل أن تكون تامة فلا يكون فيها ضمير وتكون أن والفعل فاعلها ، والفرق بينهما ظاهر
١٩٦ فى التثنية والجمع فتقول على الأول / الزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا وعلى الثانى الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا .

قال : ويوشك تستعمل على هذين الوجهين ، ولا يتصل بها الضمير المذكور وربما استعملت استعمال كاد .

قلت: أوشك يوشك فعل متصرف يُسْتَعْمَل استعمال عسى فيدخل فى خبرها أن تقول يوشك زيد أن يقوم ويوشك أن يقوم زيد وتستعمل استعمال كاد وهو الأجود

---

(١) فى (ب) المنوى .

(٢) فى (ب) وأما تقدير النحاة له بقرب .

لأنها فى معناها قال : (١)

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِــهِ ∴ فى بعض غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَـــا (٢)

وإنما استعملت استعمال عسى وإن لم تكن بمعناها إذ ليس فيها رجاء ولا إنشــاء لمشاركتها لها فى الأصل وهى المقاربة فى الجملة ولم يتصل بها الضمير المنصوب كما لم يتصل بكاد وإنما جاز فى عسى تشبها لها بلعل ويوشك لا تشبهها فلا تقول يوشكــنى ولا يوشكك .

قال : وهذه الأفعال من باب كان إلا أنه رفض فيها الإخبار بالأسماء فــى الأمر العام وعدل إلى الفعل مقارنا بأن فى عسى ويوشك وإليه مجردًا فيما عداها .

قلت : اختلف فى محل أن مع الفعل بعد عسى وبعد أخذ فاعلها فقيل هــو فى موضع نصب على ما هو الفعل الذى يقع فى خبر كان الناقصة وهذه مــن أخواتهــا ، وإنما افردت منها للزوم الفعل فى أخبارها ولا يلزم فى كان . وقيل إنه منصوب عــلى التشبيه بالمفعول به لأن عسى فى معنى قارب زيد القيام ، فكما أن القيام مفعول هنــا كذلك هو بعد عسى فى موضع المفعول قالوا : ولا يجوز أن يكون خبرا لأن المصدر لا يكــون خبرا عن الجثة . وقيل هو منصوب الموضع بإسقاط حرف الجر ، وأن الاصل عسى زيــد

١٩٧ للقيام . وقيل هو فى موضع رفع على التقديم والتأخير وقال الكوفيون هو فى موضع / رفع على البدل مما قبله . والمنصور فى الكتب هو القول الأول لوجهين أحدهما : أن زيــدًا هنا فاعل عسى ومعناها قارب وهذا مما يقتضى مقاربا يوجب أن تكون أن مع الفعل منصوبا مثل خبر كان .

وقد جاء النصب صريحا على وجه لا يمكن دفعه فى قول الزباء : (٣)

---

(١) هو أمية بن أبى الصلت وانظر ديوانه صفحة ٤٢ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٩ ، والكامل للمبرد صفحة ٤٣ والعمدة ١ : ١٠٨ وابن يعيش ٧ : ١٢٦ ، والهمــع ١ : ١٢٩ ، ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٣ ، ١٠٦ والاشمونى ١٢٩ (٢٣٦) والتصريــح ١ : ٢٠٧ ، ٢٠٨ وشرح الشذور ٣٣٣ (١٢٩) .

(٢) والشاهد فيه اسقاط أن بعد يوشك ضرورة .

(٣) وانظر سيبويه ١ : ٤٧٧ وانظر مجمع الامثال للميدانى ١ : ٤٢٤ .

عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسَـــا (١)

وقال الشاعـر: (٢)

لَاتَلْحَنِي إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا (٣) ∴ ....

وعن هذا احترز بقوله في الأمر العام وقد دل هذا على شيئين أحدهما: أن أصل خبرها أن يكون اسمًا. الثاني: أنه منصوب، وإنما عدل إلى الفعل للدلالة على ما هو المقصود في الرجاء والزمت أن لوجوه احدها تقوية لما يفيده الرجاء من الاستقبال فيما يتعدى إليه. الثاني: أنها لما دلت على المقاربة والمقاربة في الماضي محال، بل لا تتصور إلا في الاستقبال، فلهذا لم تكن اسما إذ لا دلالة للاسم على الاستقبال، ولم توضع مكانها السين وسوف لأنهما يدلان على تنفيس الزمان والغرض هنا تقريبه، وقد يجيء في الشعر قليلا قال: (٤)

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هٰذِهِ ∴ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى وَالجَوَانِحِ (٥)

وقيل الزمت أن لتكون مع الفعل بمنزلة الاسم، وقيل لما لم تنصرف لشبهها بلعل إذ معناهما واحد وهو الترجي والتوقع جعلوا أن عوضا عن تصرفها، وقيل لم تنصرف لزيادتها في الإخبار، لأن كل فعل تخبر به عن شيء فليس للخبر فيه إلا مجرد الإخبار.

---

(١) المثل من قول الزباء في قصتها المشهورة حين قيل لها: ادخلي الغار الذي تحت قصرك فقالت عسى الغوير أبؤسا اى ان فررت من بأس واحد فعسى أن أقع في أبؤس.

(٢) هو رؤبة وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٨٥ وانظر الخصائص ١ : ٩٨ والمقرب صفحة ١٧ والخزانة ٤ : ٧٧ والهمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٧.

(٣) عجز بيت وصدره:

أكثرت في العذل ملحا دائما ∴ ....

ويروى لا تكثرن مكان لا تلحني والشاهد ندره مجيء خبر عسى اسما مفردا.

(٤) هو قسام بن رواحة وانظر الهمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٧ والاشمونى ١ : ١٢٨ (٢٣٢) وابن يعيش ٨ : ١١٧، ١٤٨ والخزانة ٤ : ٤٧ ويس ١ : ٢٠٦.

(٥) الغلة: الحرارة الكلى والجوانح يقصد الاضلاع.

وإذا قلت عسى زيد أن يقوم فلك فيه شركة الطمع فى قيامه وليس له فيه مشاركة فى الذكر، وقيل لما كانت للرجاء دخلها معنى الإنشاء فلم تتصرف ، لأن تصرفها ينافى الإنشاء ، لأنها إذا تصرفت دلت على الخبر فيما مضى والحال والاستقبال وذلك مناقض لمعنى الإنشاء الذى لا يصلح لِماضٍ ولا مستقبل .

١٩٨ قال بعض : / المتأخرين : عسى موضوعة لفعل يتوهم كونه فى الاستقبال وهو على لفظ الماضى فاحتيج إلى أن بعده إذ لا مستقبل له ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف لعدم تصرفها ولأن معناها فى غيرها والصحيح أنها فعل لفظا ومعنى ، أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأنه إخبار عن طمع وقع للمتكلم بها ، وجعل لفظها بلفظ الماضى ؛ لأن الطمع قد وقع وإنما المطموع فيه هو الذى يتوقع وينتظر ، فلا جرم أتت على لفظ الماضى مطابقة لمعناها وأدخل أن على المطموع فيه لأنه لم يقع بعد ، وبعدت أخواتها عن أن لأن خبرها محقق فى الحال إذ قد شرع فيه ، ولا معنى للفعل الحالى إلا الذى أخذ فيه وشرع .

قال : سِوَى ماجاء فى كاد تشبيهًا لها بعسى ، كما أنه قد تسقط أن مع عسى تشبيها لها بكاد .

قلت : كاد فعل منصرف قياسها قيام الأفعال فى الظاهر والمضمر بخلاف عسى تقول كاد يفعل إلى كِدْنَ وكدت تفعل إلى كدتن وكدت وكدنا وبعض العرب يقول : كُدْت بالضم كأنه جعلها من الواو ، سمع الأصمعى لا أفعل ذلك ولا كودا ، والمشهور ولا كَيْدًا ، ولها اسم وخبر وأصل خبرها أن يكون اسما قال : (١)

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وماكِدْتُ آيِبًا ... . (٢)

لكنهم عدلوا إلى الفعل المضارع للتنبيه على أنه المقصود بالقرب والدلالة على معنى

---

(١) هو تأبط شرا وانظر الهمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٧ والتصريح ١ : ٢٠٣ والانصاف صفحة ٥٤٤ ، وابن يعيش ٧ : ١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥ والخزانة ٣ : ٥٤/٤ : ٩٠ والعينى ٢ : ١٦٥ .

(٢) عجز بيت وعجزه : .... وكَمْ مِثْلُها فارَقْتُها وهْىَ تَصْفِرُ ....
والشاهد مجىء خبر كاد مفردا وهو نادر .

وإذا قلت عسى زيد أن يقوم فلك فيه شركة الطمع فى قيامه وليس له فيه مشاركة فى الذكر، وقيل لما كانت للرجاء دخلها معنى الإنشاء فلم تتصرف ؛ لأن تصرفها ينافى الإنشاء ، لأنها إذا تصرفت دلت على الخبر فيما مضى والحال والاستقبال وذلك مناقض لمعنى الإنشاء الذى لا يصلح لماض ولا مستقبل .

١٩٨ قال بعض : / المتأخرين : عسى موضوعة لفعل يتوهم كونه فى الاستقبال وهو على لفظ الماضى فاحتيج إلى أن بعده إذ لا مستقبل له ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف لعدم تصرفها ولأن معناها فى غيرها والصحيح أنها فعل لفظا ومعنى ، أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأنه إخبار عن طمع وقع للمتكلم بها ،وجعل لفظها بلفظ الماضى ؛ لأن الطمع قد وقع وإنما المطموع فيه هو الذى يتوقع وينتظر ،فلا جرم أتت على لفظ الماضى مطابقة لمعناها وأدخل أن على المطموع فيه لأتعلم يقع بعد ،وجردت أخواتها عن أن لأن خبرها محقق فى الحال إذ قد شرع فيه ،ولا معنى للفعل الحالى إلا الذى أخذ فيه وشرع .

قال : سوى ما جاء فى كاد تشبيهًا لها بعسى ، كما أنه قد تسقط أن مع عسى تشبيها لها بكاد .

قلت: كاد فعل منصرف قياسها قياس الأفعال فى الظاهر والمضمر بخلاف عسى تقول كاد يفعل إلى كدن وكدت تفعل إلى كدتن وكدت وكدنا وبعض العرب يقول : كُدت بالضم كأنه جعلها من الواو ،سمع الأصمعى لا أفعل ذلك ولاكودا ، والمشهور ولاكيدا ، ولها اسم وخبر وأصل خبرها أن يكون اسما قال :(١)

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ∴ .... (٢)

لكنهم عدلوا إلى الفعل المضارع للتنبيه على أنه المقصود بالقرب والدلالة على معنى

---

(١) هو تأبط شرا وانظر الهمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٧ والتصريح ١ : ٢٠٣ والانصاف صفحة ٥٤٤ ،وابن يعيش ٧ : ١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥ والخزانة ٣ : ٥٤/٤ : ٩٠ والعينى ٢ : ١٦٥ .

(٢) عجز البيت وعجزه : .... ∴ وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

والشاهد مجىء خبر كاد مفردا وهو نادر .

الحال ، فكأنها تجرى مجرى حصل وذلك ينافى معنى أن الدالة على الاستقبال ،ألا ترى أنك لاتقول كاد زيد يذهب بعد عام ، إلا أنهم ربما شبهوها بعسى من حيث أنها للمقاربة فى الجملة فأدخلوا أن فى خبرها كما حذفوا ان من خبر عسى قال الشاعر: (١)

عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتَ فِيهِ .'. يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ (٢)

وقيل حذفوا أن من خبرعسى تشبيهًا لها بلعل ،وقال بعضهم : أصل كاد

١٩٩ أن يكون خبرها أن والفصل أيضا / من حيث انها للمقاربة ،إلا أنها لما خرجت إلى معنى حصل هجر استعمال أن فى خبرها ، وهذا ضعيف ،لأن كاد لايكون خبرها إلافعل حال وفعل الحال ينافى أن .

قال : وذلك لمناقضة معنى أن لموضوع هذه الأفعال سوى عسى ويوشك وموضع التشبيه عندهم الشعر.

قلت: كاد لمشارفة الفعل دون الولوج فيه وأخذ وكرب وجعل للشروع فيه ، وكلاهما ينافى معنى أن ،لانها للاستقبال بخلاف عسى ويوشك فإنهما للتراخى فتطابقها أن قوله وموضع التشبيه الشعر ،بمعنى أنه لايجوز الحذف فى عسى والحاق كاد أن إلا فى الشعر.

---

(١) هو هدبة بن الحشرم العذرى وكان من رواة الحطيئة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٨ والمقتضب ٣ : ٧١ والجمل صفحة ٢٠٩ وابن يعيش ٧ : ١١٧ و١٢١ والعينى ٢ : ١٨٤ والهمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٦ والتصريح ١ : ٢٠٦ .

(٢) والشاهد فيه اسقاط أن بعد عسى ضرورة ورفع الفعل واجراء عسى مجرى كان .

وحذف ان من خبر عسى أكثر من الحاق أن فى خبر كاد ، وحذف أن من خبر عسى كثير فى الحديث النبوى ، وقال الشاعر [1] ـ فألحق ان فى خبر كاد ـ :

. . . . ∴ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا [2]

وهو شاذ لانها لمقاربة ذات الفعل وأن للاستقبال [3] .

٥٥ ٥٥

(١) هو رؤبة وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٧٢ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٨ والمقتضب ٣ : ٧٥ والجمل صفحة ٢١٠ وابن يعيش ٧ : ١٢١ والمقرب صفحة ١٧ والخزانة ٤ : ٩٠ / ٢ : ١٥٠ والهمع ١ : ١٣٠ والدرر ١ : ١٠٥ .

(٢) عجز بيت وصدره :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْرًا فَامَّحَى ∴ . . . .

يمصح يذهب ويزول من الوجود والشاهد فيه دخول أن بعد كاد ضرورة والمستعمل فى الكلام اسقاطها .

(٣) فى (ب) وأن تنافى ذلك .

بَابُ (غَيرِ المنصَــــرِفِ)

أصل الاسم أن يكون مفردًا مذكرا نكرة عربى الوضع غير وصف ولامزيد فيه ولامعدول ولاخارج عن أوزان الآحاد ولامواطئ للفعل فى وزنه الغالب عليه ولا المختص به .

قلت : أضداد هذه الأمور هى الأسباب المانعة من الصرف لكونها فرعية فالتركيب فرع على الافراد والتأنيث فرع على التذكير وهكذا إلى آخرها وسندل على ذلك عند ذكر كل وصف منها .

واعلم أن اقتضاء فرعية هذه الأوصاف منع الصرف يستدعى تقرير مقدمة فنقول : إن النحويين لما وجدوا الأسماء على ثلاثة أضرب : ضرب لايدخله الاعراب أصلا ، وضرب
٢٠٠ يدخله لكن لايستوفى كل أصنافه وضرب يدخله الاعراب مستوفى / مع زيادة أمر آخر وهو التنوين ، هذا مع كون الأسماء متماثلة فى الحقيقة ، ومقتضى التماثل أن يثبت لأحد المتماثلين مايثبت للآخر ، الا أن يمنع من ذلك مانع فبحثوا عن ذلك المانع .

أما الضرب الأول فانهم وجدوا بينه وبين الحرف مناسبة فغلب على ظنهم أن المانع من الإعراب ليس إلا تلك المناسبة إذ كانت المناسبة والمشابهة تقتضى نقل شئ من أحكام المشبه به إلى المشبه تحقيقا للمشابهة .

أما الضرب الثانى فأطلعهم البحث التام والاستقرار الكامل على أن بينه وبين الفعل مناسبة أيضا وتلك المناسبة هى أن الفعل فرع على الاسم من جهتين : من جهة اشتقاقه ومن جهة إيجاده أو من جهة أن الاسم يخبر به وعنه والفعل لايخبر عنه ، وكان الاسم متى اتصف بشئ من تلك الأمور الفرعية صار فرعا ، كما أن المتصف بالاعراب من الأسماء أو الأفعال يصير معربا ، فإذا اتصف اسم بوجهين من تلك الأمور الفرعية حتى يصير بهما فرعا من جهتين على مطلق الاسم الذى لم يوجد فيه شئ منها صار حينئذ بينه وبين الفعل مناسبة ومضارعة لامن جهة واحدة بل من جهتين ، واشتركا فى كون كل واحد منهما فرعا وثانيا من جهتين ، فأرادوا أيضا أن يحققوا المشابهة والمناسبة فسووا بين الفعل وبينه فى امتناعه من دُخول مالايدخل

الفعل وهو الجر والتنوين كما أنهم أعربوا الفعل عند مضارعته الاسم وأعملوا الاسم[١] عمل الفعل عند مضارعته إياه ، فإذا الاسم الذى يثبت له أمران من تلك الأمور الفرعية هو الذى لا يثبت له ما ثبت لما ثاله من الجر والتنوين ، وأن المانع ليس إلا تلك المناسبة ، ثم دققوا النظر فى أن الممنوع بسبب تلك المشابهة هل هو التنوين وحده ، والجر تبع أم الممنوع كلاهما ؟ فذهب المحققون إلى أن الممنوع بسبب المشابهة ليس إلا

٢٠١ التنوين / فقط ، فالذى لا يدخله التنوين بسبب وجود وصفين من تلك هو الذى لا ينصرف وأن الذى فيه التنوين هو المنصرف وذلك لما رأوه من دوران الصرف مع التنوين وجودا وعدما ، أما وجودا فلأن الإسم المنون يسمى منصرفا بالإجماع ، وإن لم يكن الجر موجودًا فيه كما فى الرفع والنصب ولو كان الجر من جملة الصرف لما قيل له منصرف إلا إذا كان منونا مجرورا ، وأما عدما فلأن قولك مررت بأحمدكم وأسودكم قد دخله الجر مع اتصافه بوصفين موجبين لمنع الصرف ، ولأن الشاعر إذا اضطر إلى الصرف جاء بالتنوين ويقال صرفه للضرورة ، وإن لم يجره أصلا ، إلا أنه لما حذف التنوين كره إدخال الجر إذ ذاك لما فيه من مشاكلة آخر المعرب آخر المبنى من نحو هؤلاء وأمس ، وكان يلتبس أيضا بالمضاف إلى ياء المتكلم ، فإن المازنى حكى : هذا غلام بحذف الياء اكتفاء بالكسرة ، فإن دخل على الاسم ما لا يجامع التنوين كالألف واللام والإضافة جاز حينئذ دخول الجر ، لأنه موضع قد أمن فيه التنوين ، فلا يلتبس بالمبنى ولا بالمضاف ، وقد يتخيل من هذا أن الذى فيه سببان من الأسباب المذكورة أو تكرر واحد هو غير المنصرف وإن دخله الجر مع الألف واللام والإضافة ، وإن الصرف ليس إلا دخول التنوين وهو أيضا مطابق للاشتقاق ، فإن الصرف مأخوذ من الصريف[٢] الذى هو الصوت الضعيف كصوت البكرة والباب ولا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين فكان الصرف هو التنوين .

---

(١) فى (ب) وأعملوا اسم الفاعل .

(٢) فى الأصل الصرف .

وقد نظر غيرهؤلاء إلى أن الصرف مشتق من المتصرف فى جهات الإعراب ، فالذى يكون أكثر تصرفاً هو المنصرف ، وكذلك قيل له أمكن أى أكثر تصرفاً فى حركات الإعراب فيلزم أن يكون الجر من جملة الصرف ، والجواب بعد تسليم الاشتقاق أنه يلزم إلا يكون التنوين من جملة الصرف فان الاسم لايزداد تصرفه فى جهات الإعراب
٢٠٢ /بسبب التنوين وألايكون المرفوع والمنصوب منونين منصرفين [١] لأنه لاجر فيهما .

ثم اختلف هؤلاء فى الاسم الذى دخله الجر عند الأمن من التنوين هل هو منصرف ؟ فأطلق بعضهم عليه أنه منصرف ، لأنه بدخول اللام أو الإضافة استفحل معنى الاسمية فيه وضعف شبهه بالفعل فدخله الجر وعاقب التنوين فكان منصرفاً وقال بعضهم هو غيرمنصرف لأن الجر وحده ليس هو الصرف ، لأن الممنوع من المجموع هو غيرالمنصرف فوجود أحدهما لايكون صرفا ،كيف وأن الذى منع المجموع متحقق فى الاسم حالة الاضافة واللام نحو الاشقر وأسودكم ،وانما دخله الجر للأمن من التنوين ،وذلك أن الاسم يمتنع لمشابهته الفعل من دخول أمرين ثقيلين فيه فلما امتنع دخول احدهما فيه احتمل دخول الآخر .

وقال السيرافى : التنوين مقدر فيما لاينصرف والجر إنما يحذف مع التنوين الذى يجوز أن يظهر فإذا دخل اللام أو الإضافة امتنع ظهور التنوين فيه فدخله الجر [٢] .

وهذا كله تعسف [٣] كما تراه بل الأسهل أن يجعل الصرف هو التنوين فقط .

ثم الذى لايظهرفيه التنوين لوجود الألف واللام أو الاضافة على ضربين : منه مايبقى فيه السببان كما فى أحمركم والأحمروهو أيضا غير منصرف لوجود السببين وعدم ظهور

---

(١) فى الاصل منصرفا .
(٢) انظر شرح السيرافى ٤ : ٧٥ .
(٣) تعسف : تعسف فى الكلام أى تكلف . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٠٧ .

التنوين فإن قلت : ليس إحالة المنع على السببين بأولى من إحالته على أحدهما بل الثاني أقوى ولذلك لا يقدر معهما التنوين ومع السببين يكون مقدرا فكان إحالته على أحدهما أولى فينبغي ألا يكون غير منصرف لأن الممنوع من الصرف هو الذي لا يوجد فيه التنوين بسبب مضارعة الفعل ؟ قلت : لا تسلم وإنما لا يسمى بذلك عند من يرى أن التنوين وحده ليس هو الصرف ، أما من يرى أن الصرف ليس إلا التنوين فقط فلا نسلم

٢٠٣ أنه لا يسميه غير منصرف فان قلت : فيلزم أن يسمى المبنى / أيضا غير معرب[1] قلت : قد أخذ فيه قيد يخرج المبنى وهو المتمكن الذى ليس فيه تنوين ظاهر ، وأما الثاني وهو الذى ليس فيه سبب كالوجل فإنه يحتمل أن يسمى غير منصرف لأنه لا تنوين فيه ، ويحتمل أن يقال انه منصرف لأنه ليس فيه سببان وفيه ما يعاقب التنوين وكذلك المثنى والمجموع .

قال الشلوبينى : غرضه من هذا الفصل وذكر هذه الأصول أن ما كان أصلًا من الأسماء من كل وجه من هذه الوجوه فهو مصروف وما كان فرعا منها أى واردا على وجه من الوجوه المقابلة لهذه الأصول ، فإن لم يكن مع ذلك الوجه غيره فهو على حكمه الأول ، الا أن يكون ذلك الوجه فيه ما يقوم مقام أمرين فرعيين فيكون حكمه حكم ما انضاف فيه إلى الوجه الفرعى غيره وهو القسم الثاني ، لكن العرب لم تجعل كل أمرين فرعيين من الفروع المقابلة لهذه الأصول مؤثرين فى منع الصرف ، بل فعلت ذلك فى بعض دون بعض ، فانفرض بهذا الباب ذكر أصول الأسماء ليعلم منها ما يقابلها من الفروع ، وذكر الفرعين اللذين إذا اجتمعا فى الاسم أثر اجتماعهما عند العرب ، فذكر كل فرع منها وما يمنع معه من الفروع ليعلم بذلك ما يمنع من اجتماع الفرعين مما لا يمنع ، إلا أنه ربما ذكر من ذلك ما لم يسمع مما قياسه قياس ما سمع[2] .

---

(١) فى (ب) منصرف.

(٢) الشرح الصغير اللوحة رقم ١٥٢ .

قال رحمه الله تعالى : الإفراد بإزاء التثنية والجمع والتركيب .

قلت : الإفراد هو الأصل ؛ لأن التثنية ضم مفرد إلى مفرد فهي موقوفة على المفرد والمتوقف على الشيء فرع عليه وكذلك القول في التثنية والجمع والتركيب .

قال رحمه الله تعالى : والمعتبر هنا بعض التركيب لا كله ، بل جعل الاسمين اسما واحدا لا على جهة الإضافة .

قلت : الآن شرع في تفصيل تلك الأسباب وترتيبها ، ولما كان التركيب

٢٠٤ يطلق بإزاء / معان منها التركيب بمعنى الإسناد وكتركيب الجمل وتركيب الإضافة وجعل الاسمين اسما واحدا ، وكأن المعتبر في منع الصرف ليس إلا هذا النوع تعرض لبيانه ، لكن يندرج فيما ذكر المبني نحو خمسة عشر ، فلابد من قيد آخر وهو أن يقال ولم يتضمن أحدهما معنى حرف ، وانما اعتبر هذا النوع من التركيب في منع الصرف دون غيره ، لأن الاسم الثاني منه بمنزلة هاء التأنيث من نحو طلحة ، فلما كان لهذا التركيب نظير في منع الصرف اعتبر بخلاف التركيب الاضافي والمبني ليس من هذا الباب .

قال : وتأثيره في باب ما ينصرف وما لا ينصرف مع العلمية فقط .

قلت : ليس كل سببين من هذه الأسباب يمنعان الصرف كيف كان بل لذلك ترتيب ألا ترى أن قائمة فيها التأنيث والوصف وهي منصرفة ، ولم نر أحدا تعرض لبيان التركيب المعتبر غير هذا المؤلف فإنه أجاد فأخذ (١) كل وصف وذكر معه كل ما يؤثر معه من باقي الأوصاف .

واعلم أن العلمية أقوى أسباب منع الصرف ؛ لأنها سبب لا شرط له ، بل أي سبب انضاف إليها أثر معها ولذلك أقامها الكوفيون مقام علتين في الشعر فمنعوا صرف مرداس في قوله : (٢)

---

(١) في (ب) فوضع .

(٢) هو العباس بن مرداس وانظر الهمع ١ : ٣٧ والدرر ١ : ١١ والتصريح ٢ : ١١٩ والخزانة ١ : ٧٣ ، ١٢٢ والعيني ٤ : ٣٦٥ .

.... ∴ يفوقان مِرداسَ في مَجْمَعِ (١)

فلقوتها أثرت مع سهمة أسباب منها : التركيب المذكور وإنما أثر معها لأن هـــذا النوع من التركيب لايوجد إلا علما فلما تلازما قوى أمرهما ، ولأن نظير هذا التركيب يؤثر أيضا مع العلمية وهو المؤنث بالهاء من نحو حمزة ، فإن نكر هذا النوع انصرف لزوال أحد سببيه فتقول هذا بعلبك وبعلبك أخرى وإن صغر لم ينصرف أيضًا ، لأن التصغير قد ورد في لفظ الفعل وفي هذا النوع من التركيب لغتان غير ماذكر .

أحدهما : إضافة الأول إلى الثاني ثم يعتبر حال الثاني ، فإن كان فيـــه
٢٠٥ سببان لم ينصرف أيضًا ، وإلا انصرف / وقد ورد الأمران في معد يكرب واللغة الثانية : أن تضمن أحدهما معنى الحرف فيبنى الاسمان معا وتسكن الياء من معد يكرب ، لأن السكون أخف من الحركة وهو محتاج إلى التخفيف لطوله ، ولأن ياء قاضيك قد تسكن فـــى النصب في الشعر ، فان كان الثاني من المركب صوتا نحو سيبويه وعمرويه بنى أيضا الجميع لبناء أحد جزأيه وهو الأخير قال : (٢)

يَاعَمْرَوَيْهِ انْطَلَقَ الرِّفَـــاقُ ∴ وَأَنْتَ لاتَبْكِي وَلَاتَشْـــتَاقُ

ومن النحويين من يعربه ويثنيه ويجمعه .

قال رحمه الله تعالى : والجمع وتأثيره مع عدم النظير في الأحاد العربية .

قلت الجمع فرع على الإفراد مثل التركيب لكن المعتبر بعض الجمع لا كلـــه كما كان المعتبر نوعا من التركيب فالجمع المعتبر هو الذى ثالث حروفه ألف وبعـــد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن بشرط ألا تكون آخره تاء التأنيث نحو صياقلـــة (٣) ولاياءى النسبة نحو مدائني ، وإنما اعتبر هذا الجمع لأن فيه جمعية تعلقها باللفـظ وأخرى تعلقها بالمعنى فاللفظية أنها صيغة لم ترد على مثال المفرد والمعنوية هي أنه جمع مسجد مثلا وبالأول خرج نحو حمر جمع أحمر فانه وإن كان فيه الجمع والصفة لكـن

---

(١) عجز بيت وصدره :
وماكان حِصْنٌ ولاحَابِسٌ ∴ ....
والشاهد فيه منع صرف مرداس على رأى الكوفيين .

(٢) مجهول وانظر المقتضب ٣ : ١٨١ وابن يعيش ٩ : ٣٠ .

(٣) الصقال من صناعة الصقل والجمع صياقل وصياقلة والمصقلة آلة يصقل بها والجمع مصاقل وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٢١ .

جمعه اللفظى له نظائرفى الأحاد العربية نحو قفل وبرد فلما كان اللفظ موجودا فى الأحاد خف فلم يعتبر فى منع الصرف ، وقوله فى الأحاد العربية احتراز عن نحو سراويل .

إذا عرفت هذا فنقول : اتفقوا على أن احدى العلتين فيه هى الجمع الخاص بقيوده ، ثم اختلفوا فى التعبير عن العلة الثانية فقال المؤلف هى عدم النظير فى الأحاد ويعنى بذلك أن اكثر الجموع تأتى على مثال المفردات إلا هذا الجمع فإنه لامثال له فى المفرد ، وكأن المفرد أشد تمكنا ، فلما اتفق مع كونه جمعًا أن فارق

٢٠٦ أوزان الأحاد كان فيه علتان فرعيتان ، وقيل لما كان هذا الجمع / نهاية الجمع وذلك أن الجمع قد يجمع فإنك تقول أصيل وأصل وآصال وأصلان إلى أن تنتهى إلى هذا المثال وهو أصائل فلا يجمع بعدها ، ولهذا سمى الجمع الأقصى فلما امتنع جمعه أشبه الفعل فى أنه لايجمع ، ويعبر عن هذا بأنه لاينصرف للجمع وشبه الفعل ، وقيل لما لم يكن له نظير فى الأحاد العربية أشبه العجمى (١) فيقال لاينصرف للجمع وشبه الأعجمى ، وقيل إن السبب الثانى تكرر الجمع حقيقة أو تقديرا ، أما حقيقة فلأنك تقول كلْب وأكلُب وأكالب ، فأكالب جمع الجمع ففيه جمعان ، وأما تقديرًا فنحو مساجد فإنه وإن جمع من أول وهلة على هذه الصيغة لكنه على موازنة ماجمع على مرتين حقيقة وإلى هذا أشار الزمخشرى حيث قال : نزلت الزنة التى لاواحد لها منزلة جمع ثان ويعبر عن هذا بأنه لاينصرف للجمع وتكرره (٢) .

ولو سميت بهذا الجمع لم ينصرف أيضا لأن الصيغة باقية ومنع الصرف يتعلق باللفظ فلو نكر بعد التسمية لم ينصرف أيضًا على قول سيبويه (٣) ، لأن اللفظ باق ولو صغرته قبل التسمية رددته إلى الواحد فانصرف حينئذ لزوال لفظ الجمع .

قال رحمه الله تعالى : التذكير بإزاء التأنيث .

قلت : التأنيث أيضًا فرع على التذكير ، لأن كل عين أو معنى يصدق عليه شىء ومعلوم ومذكور ، وهذه الألفاظ مذكرة ، ثم إن خصص شىء منها وعرف

---

(١) فى (ب) الاعجمى .

(٢) انظر المفصل صفحة ١٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ٧١ .

(٣) انظر الكتاب ٢ : ١٦ .

حينئذ إما يذكر واما يؤنث وهذا معنى قول سيبويه : إن التأنيث يخرج من التذكير[1] ولم يلحقوا المذكر علامة لأصالته ويجوز لشاعر تذكير المؤنث من غير عكس.

قال رحمه الله تعالى : والتأنيث لفظى ومعنوى وكله معتبر .

قلت : التأنيث اللفظى هو الذى فيه إحدى العلامات الثلاث وهى : التاء
٢٠٧ أو الألف المقصورة أو الألف الممدودة والمعنوى هو الذى تكون / العلامة مقدرة فيه لاظاهرة فى لفظه وقيل المعنوى هو الذى وضع أول وضعه للمؤنث ومن بعده ينقل الى المذكر أو لاينقل .

قال رحمه الله تعالى : وتأثير المعنوى مع العلمية وزيادة حرف على الثلاثة ومعها ومع حركة الوسط فى الثلاثى .

قلت : المعنوى لاتأثير له إلا مع العلمية لكن بشرط أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد ، لأنه أخف من الذى وجدت العلامة فى لفظه فاعتبر فيه الزيادة على الثلاثة ، كأن الحرف الرابع يقع منه موقع هاء التأنيث ،وكذلك لو كان على ثلاثة أحرف لكن وسطه متحرك نحو سقر ومضر لم ينصرف أيضا ، لأن حركة الوسط كالحرف الرابع ، والحرف الرابع كتاء التأنيث لفظا ،والذى يدل على أن الحرف الرابع كتاء التأنيث أن الثلاثى إذا صغر ظهرت فيه التاء ،ولاتظهر فيمازاد ، لأن الرابع كالعوض فلو ظهر لاجتمع العوض والمعوض منه ،ويعبر عن هذا بأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث اللازم معنى ،وذلك أن التأنيث لم يعتبر منه إلا اللازم ولزومه بأحد شيئين : اما بالعلمية وذلك فيما كان تأنيثه بالتاء ظاهرة أو مقدرة كسعاد وطلحة ،واما أن تبنى عليها الكلمة كسعدى وحمراء ومن فسر التأنيث المعنوى بأنه الذى وضع فى أول وضعه للمؤنث ينبغى ألا ينصرف نحو نساء إذا سمى به ، لأنه ماوضع إلا للمؤنث وبالاجماع ينصرف فدل على أن التفسير الأول هو الصحيح ، وخرج عليه مالو سميت امرأة بحائض وطامث فانه منصرف لأنه وصف مذكر فى الأصل ،أى لاعلاقة

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٧/ ٢ : ٢٣ .

مقدرة فيه لكنه جرى على المؤنث، وهذا النوع إذا ذكر انصرف وإذا صغر لم ينصـرف أيضـا .

قال : ومنها مع العجمة جميعا فى الثلاثى إن سكن الوسط ومنها خاصة

٢٠٨ فى الثلاثى / مع سكون الوسط عند قوم لا عند قوم .

قلت : أما الثلاثى الساكن الوسط المؤنث فإن كان فيه مع العلمية العجمة كماه وجور لم ينصرف قولا واحدا ، لأن خفة الاسم وان قاومت إحدى العلل لكن يبقى فيه التأنيث والعلمية ، لأن العجمة فى الثلاثى لاتؤثر فى المشهور، وان لم يكن فيه سبب ثالث نحو هند ودعد ففيه لغتان : الصرف وتركه ، لأن خفة الاسم وهو كونه أقل الأصول حروفا وأعد لها حركة قاومت احدى العلتين .

واختار الزجاج [١] والأخفش [٢] ترك الصرف حتى لاتنتقض العلتان ولأن سببيه معنويان فاتفلرقهما الخفة اللفظية .

قال رحمه الله تعالى : وتأثير [٣] اللفظ من التأنيث إن كان هاء فمع العلميـة .

قلت : أما المؤنث بالهاء فلايؤثر إلا مع العلمية ، لأنه بها يستحكم ثقلـه لكونه يصير لازما ، لأنه مادام علما لايجوز إسقاط الهاء منه بخلاف قائمة فإنك تقول قائم وقائمة ، فلو سميت بقائمة لزمت التاء ، ولم يجز حذفها مادام علما ، ولو صغر هذا النوع لم ينصرف أيضا ، وذلك نحو طليحة .

قال : وإن كان ألفا فمع اللزوم قلت : الألف سواء كانت مقصورة أو ممـدودة لازمة للاسم فى جميع تصاريفه من التصغير والتكثير والتثنية والنسبة وهذا معنى لزومها فكأنها نزلت منزلـة الجزء من الكلمة ، فالتأنيث بدون اللزوم فرع واللزوم بمنزلة سـبب آخر ، كأنه تأنيث ثان كما قيل فى تكرار الجمع ، وليس من الأسباب ما اعتبر فيه التكـرار إلا هذا التأنيث وذلك الجمع ، ويعبر عن هذا بأنه لاينصرف للتأنيث ولزوم التأنيـث

(١) انظر ماينصرف وما لاينصرف صفحة ٢٣ للزجاج تحقيق هدى محمود قراعة ١٩٧١ م

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١ : ٢٨٤ .

(٣) فى الأصل وتأنيث وجاءت فى (ب) وتأثير وهو الصحيح .

وذلك نحو بشرى وصحراء ولو صغرته لم ينصرف أيضا .

قال رحمه الله تعالى : ومعه ومع الصفة ومعه ومع العلمية جميعا .

٢٠٩ قلت لما ثبت/ استقلال التأنيث ولزومه فى الجامد النكرة لم يكن للعلمية والوصفية بعد ذلك تأثير فى منع الصرف ولذلك أنك لو سميت بصحراء لم ينصرف ولو كانت نكرة كما قبل التسمية بها او بعد التسمية فإنها لاتنصرف ، فالمدار لمنع الصرف ليس إلا التأنيث اللازم فدل على أن العلمية لاتأثير لها أصلا وكذلك الوصف من نحو حبلى وسكرى وحمراء وبيضاء إلا أن تقول إن العلمية والوصفية أقوى فى تأثير منع الصرف من لزوم التأنيث ، فإذا ظفرنا بواحد منهما اعتبرناه وان لم نظفر به عللنا حينئذ بلزوم التأنيث ، لكن هذا تحكم لأنا انما نعلم اعتبار كون الشىء علة يترتب الحكم عليه واستقلاله فى كثير من الصور ولذلك أن الأسباب الكثيرة إذا اجتمعت كالتى فى أذربيجان لم يعتبر منها إلا اثنتان وهى العلمية مع واحدة من البواقى بدليل أنه لو نكر انصرف ، وإن كان يبقى فيه أربعة أسباب : التركيب والعجمة والتأنيث وزيادة الألف والنون .

قال رحمه الله تعالى : ومعه ومع شبه الصفة جميعا .

قلت : يعنى بشبه الصفة نحو حبلى وحمراء اذا سمى بشىء منهما ثم نكر فانه بالتسمية خرج عن الوصفية فإذا نكر بقى فيه شبه الوصف نظرا إلى الأصل ، وهذا أيضا لامعنى لاعتباره ، لأنه إذا كان مثل حبلى لاينصرف سواء نكر أو عرف أو وصف به أولم يوصف لم يكن لاعتبار الوصفية أو العلمية أو عود الصفة معنى فكان هذا البحث ضائعا .

وفى الحواشى على هذا الموضع أنه أراد بشبه الصفة الصفات الغالبة من نحو بطحاء ولو فسر بهذا لم يكن لاعتباره وجه بعد أن ثبت استقلال التأنيث ولزومه .

قال رحمه الله تعالى :التنكير بازاء التعريف.

٢١٠ قلت : التعريف أيضا فرع على التنكير/ لأن النكرة كالعام والمعرفة كالخاص والعام سابق على الخاص ولذلك يحتاج التعريف إلى علامة لفظية أو معنوية والتنكير لايحتاج الى ذلك .

قال : ولايؤثر من التعريف الا العلمية .

قلت: قد اعتبر بعضهم التعريف باللام أيضا كما في سَحَر فإنه معدول عن الألف واللام فيقال لاينصرف للتعريف والعدل وتعريفه ليس إلا بالألف واللام التى فى الأصل قبل العدل، وكذلك قيل فى كُتَع وجُمَع وصُحَح أنها لاتنصرف للعدل والتعريف وتعريفها فى الأصل بالإضافة الى ضمير المؤكد لكن المشهور ماذكر وإنما اعتبرت العلمية دون غيرها، لأنها لازمة للاسم بالوضع بغير آلة بخلاف التعريف باللام أو بالاضافة فانه لايلزم الا فى استعمال المتكلم لا بالوضع.

قال: وتأثير العلمية مع التأنيث بالتفصيل المذكور فى بابه ومع التركيب المذكور.

قلت: مثال التأنيث سعاد، وطلحة وسقر وماه [1] وهند على رأى ومثال التركيب بعلبك قال امروء القيس [2]

لقد أنكرتني بَعلَبَكُ وأهلها ∴ .... [3]

قال: ومع وزن الفعل.

قلت: وزن الفعل على أربعة أضرب: ضرب يكثر فى الاسم ويقل فى الفعل وضرب يتساوى فيه الاسم والفعل وهذان لايؤثران فى هذا الباب، الثالث أن يكثر فى الفعل ويقل فى الاسم. الرابع: أن يختص بالفعل ولايوجد فى الاسم وهذان هما المعتبران ويسمى الأول الغالب والثانى المختص والأول على أضرب منها

---

(١) ماهت البئر ظهر ماؤها ويقال ماه فلان فى كلامه خلط وانظر المعجم الوسيط ٢: ٨٩٩.

(٢) وانظر ديوانه صفحة ٦٨ والمقتضب ٤: ٢٣ وشرح السيرافى ١: ١٧١ ومعجم البلدان ٢: ٢٢٧.

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ ولابن جُرَيْجٍ فى قرى حِمص أنكرا

أن يكون على وزن المضارع نحو أحمد ويشكر وتغلب ونرجس الثاني ماكان على مثال فعل الأمر نحو اضرب واصمت كقوله : (١)

.... ∴ بِوَحْشٍ إِصْمِتَ .... (٢)

ونحوه مما فيه همزة الوصل نحوانطلق واقتدر أو لم يكن نحو قم . الثالث مافي أوله

٢١١ همزة الوصل مماليس بأمر / نحو انطلق واقتدر فهذه هي أمثلة (٣) الغالبة على الأفعال لاطرادها ، ولأن الزيادة فيها لمعنى وهي في الاسم لا لمعنى ،وماكان لمعنى فهو أصل لماليس كذلك فإذا هذه الأمثلة فروع في الاسم أصول في الفعل ولأن الفعل فرع فوزنه إذا فرع .

وكان المتقدمون لايعتبرون إلا الزنة المختصة بالفعل أو تكون فيه زيادات من زيادات الفعل نحو أحمر وأضرب وهذا أضبط من الغلبة فإنها قد لاتسلم (٤) فإن أفعل أيضا يكثر في الأسماء ألا ترى أنه يصح بناؤه من كل فعل ثلاثي للتفضيل ومن الألوان والعيوب لغير التفضيل وقد يوجد في الاسم دون اشتقاق نحو أرنب وأفكل (٥) وأيدع (٦) فكان الضبط بمافيه زيادة من زيادات الفعل أيقف ،ولو نقص البناء في

---

(١) هو الراعي وانظر الأشموني ٦٠ (٧٤) وابن يعيش ١ : ٢٩ ،٣٠ والخزانة ٣ : ٢٨٤ .

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه :
أشلى سَلوقيةً باتت وبات بها ∴ بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أصلابها أَوَدُ
أشلى : أغرى سلوقية :كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن في اصلابها أود يعني اعوجاج والباء في بها بمعنى مع حاشية الصبان ١ : ١٣٣ .

(٣) (أمثلة) اضافة من (ب) .

(٤) في (ب) لاتمنع .

(٥) الأفكل : الرعدة يقال أخذه أفكل ارتعد من برد أو خوف . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٠٦ .

(٦) الميدع :الثوب الذي تبتذله وتودع به ثياب الزينة ليوم الحفل والثوب الخلق وانظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٣٣ .

هذا يحذف ماسوى حرف المضارعة من نحو يرم ويغز ويضع لم يختل تأثيره ، لأن حروف المضارعة أعرز البناء ولأن زيادة الفعل باقية وكذلك الوزن فلم يعتد بالمحذوف فمهما انضاف إلى هذا الوزن العلمية لم ينصرف للتعريف (١) ووزن الفعل الغالب ولو صغر لم ينصرف أيضا لقوله :

يَاما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا .... (٢)

فلما دخل التصغير فى الفعل ولو على الندور مع ابقاء صيغته لم يؤثر هذا مع أن السببين باقيان مع التصغير ، ويجب أن تقطع همزة الوصل عند التسمية بما فيه همزة نحو اضرب ويجب أن تدغم مضعفة ومن نحو أردد حملا على غالب الأسماء ، وأما الوزن الخاص فله أمثلة أيضا منها ماكان على صيغة المبنى للمفعول من نحو ضُرِب مخففا ومثقلا ضُرِّب ويشترط فى اعتبار هذا ألا يخفف وسطه من نحو عُلْم (٣) أو يُغَيَّر بالقلب والبدل نحو قيل وبيع ، أو بالادغام نحو رد وبعضهم يعد من هذا القسم

٢١٢ فعل المضعف العين وبعضهم يجعله من الغالب لأنه قد جاءت/ أسماء على هذا المثال نحو بَقَّم (٤) وشَلَّم (٥) وبَذَّر اسم ماء وعَثَّر اسم مكان وخَضَّم اسم العنبر رجل من بنى تميم والاولى جعله من الغالب ، لأن الزيادة فيه للتكثير فكان بمنزلة المضارع الذى الزيادة فيه لمعنى ، وعد بعضهم مافيه همزة الوصل من نحو افتعل وانفعل

---

(١) (ب) للعلمية .

(٢) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٢٩٩ .

(٣) العلم والعالم الصقر والحناء . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٣٠ .

(٤) البقم بفتح الباء نوع من شجر القرنيات وبقم بضم الباء نبات عشبى طبى من أصل هندى . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٦٦ .

(٥) الشالم هو الزؤان يكون بين الحنطة . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٤٩٤ .

من هذا ، وجَعْله من الغالب أولى لاطراده في مصادر هذه الأفعال والمصادر أسماء ، وبالجملة فمهما جاء اسم على شيء من هذه الأوزان سواء عرف أنه منقول من الفعل المفرغ أو لم يعرف فانه لاينصرف للتعريف ووزن الفعل الغالب أو الخاص.

وكان عيسى (١) بن عمر يزعم أنه مهما سمي بالفعل مطلقا على أي وزن كان فانه لاينصرف وكان ينشد (٢) :

أنا ابْنُ جَلا وَطلاعِ الثَّنَايَـــا ∴ .... (٣)

وهذا بعيد فإنه قد جاء مصروفا في الحديث في قوله عليه السلام : وَعَنْ قِيلٍ وقَـــال (٤) بالصرف وأما جلا فيحتمل أن يكون سمي به وفيه ضمير فيكون محكيا ، أو يكون مفرغا لكنـــه صفة لموصوف محذوف كأنه قال : أنا ابن رجل جلا .

قال رحمه الله تعالى : ومع العدل .

قلت : العدل أيضا فرع ، لأنه تغير عن صيغة إلى غيرها ، ولولا المعـــدول عنها لما تحقق العدل فالمعدول إذًا متوقف على غير المعدول فرع عليه ، ومعـــنى العدل هنا أن تنطق بلفظ وأنت تريد غيره ، ووجهة النقل فيه أن النية غير مطابقة للفظ، ولابد فيه من ملاحظة الأصل ، فإذا قلت عمر أو ثلاث فلا يفهم معنى واحد منهما إلا بالرجوع إلى الأصل الذى عدل عنه وهو عامر وثلاثة ، فلما كان المسموع لفظا والمفهوم منه لفـــظ آخر نقل فأثر في منع الصرف ، وإنما يصار إلى العدل للتوكيد في نفي اعتقاد الوصفية ، فإن عامرًا في الأصل صفة فعدل إلى لفظ عمر الذى ليس من ألفاظ الصفات .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٧ والتصريح ٢ : ٢٢١ .

(٢) هو سحيم بن وثيل وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٧ والهمع ١ : ٣٠ والدرر ١ : ١٠ وابن يعيش ١ : ٦١/٣ : ٥٩ ، ٦٢/٤ : ١٠٥ والخزانة ١ : ١٢٣/٢ : ٣١٢/٣ ٤ : ١١٢ والتصريح ٢ : ٢٢١ والعيني ٤ : ٣٥٦ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ مَتى أضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُونِـــي

والشاهد فيه أن جلا غير منصرف عند عيسى بن عمر لأنه منقول من الفعل .

(٤) انظر فتح الباري ١٤ : ٨٨ .

وإدراك العدل في الأعداد سهل ، لأن ألفاظ العدد الأصلية مشهورة

٢١٣ معروفة فيرجع / الذهن إليها ويلحظها عن قرب بخلاف نحو عُمَر وزُفَر فإنهما لاتعرف إلا بعد تأمل وتوقيف ، بأن يقال الأصل في المشتق أن يجرى على لفظ الفعل المضارع ، وأن يقال عامر مثلا فلما قيل عمر وهو من لفظ العمارة ، والعمر عرف أنه محرف عن أصله ، وإنما يتنبه لهذا بعد سماع امتناع صرفه ، والمعدول يأتي في كلامهم على خمسة أقسام :

أحدها المعدول عن فاعل في الأعلام خاصة من نحو عمر وزفر فهذا لاينصرف للعدل والتعريف وكذلك ماعدل عن فاعلة إلى فَعَال نحو حَذَامِ ، وذهب بعضهم إلى أن مثل هذا لاينصرف لأنه بمنزلة علمين ، لأن الواضع قصد تسميته أولا بعامر ثم لما كان عامر من أسماء الأجناس في الصفات خاف اللبس فعدل عن تلك الصيغة إلى فعل ، لأنه ليس موجودا في النكرات ، فكأنه سماه أولا عامرا ثم عمر ثانيا فكان تكرارا للسبب الواحد كما في نحو مساجد وصحراء والمشهور ما بدأنا به .

الثاني : المعدول في الأعداد وله لفظان أحدهما أحاد وثناء وثلاث ورباع إلى عشار قال الكميت : (١)

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ ... ـتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارَا (٢)

اللفظ الآخر موحد ومثنى ومثلث إلى معشر أيضا فيما نقل عن أبي العباس (٣) وقصره الأكثرون على مربع ورباع في الأول ، ومذهب سيبويه في هذا أنه لاينصرف للعدل والوصفية (٤) ، وقال ابن السراج : لأنها معدولة مرتين من جهة اللفظ ومن جهة

---

(١) وانظر ديوانه ١ : ١٩١ والخصائص ٣ : ١٨١ والخزانة ١ : ٨٢ والهمع ١ : ٢٦ والدرر ١ : ٨ .

(٢) واستشهد به على مجيء عشار معدولة عن عشرة عشرة .

(٣) جاء في المقتضب ٣ : ٣٨ " ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع وكذلك " وهذا يعني أن المبرد يقيس (فعال ومفعل) من الواحد الى العشرة وانظر شرح الكافية للرضي ١ : ٤١ .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ١٥ .

المعنى ، أما اللفظ فلأن مثنى عن اثنين ، وأما المعنى فلأنه عدل عن معنى اثنين مرة واحدة إلى اثنين مرتين [١] ، وقيل لاينصرف للعدل والجمع ، لأنه بالعدل صار لاكثر من العدة الاولى وهو معدول على غير جهة العدل فكأن فيه عدلين •

الثالث : المعدول عن طريقة الجمع نحو جُمَع وكُتَع فى التوكيد واختلف
٢١٤/ فيما عدل عنه ، فقيل عن فُعْل لأن باب أفعل فعلاء أن يجمع على فُعْل نحو حمر ، فعدل عن فُعْل بالإسكان إلى فُعَل بالتحريك ، وقيل عدل عن فَعَالى وقيل عن فعلاوات فالأصل أن يقال كتاعى أو كتعاوات إذ مذكره أكتعون ، وماجمع مذكره بالواو والنون فمؤنثه يجمع بالألف والتاء •

الرابع : المعدول عن الألف واللام فى نحو سَحَر فإنه معدول عن السحر ، فالمراد بسحر ماهو المراد من السحر فالنطق بلفظ والمراد غيره وهو معنى العدل ، أو نقول عدل عن لفظ المعرفة الى لفظ النكرة مع بقائه على تعريفه •

الخامس: أخر عدل عن الألف واللام ، لأن فعل متى حذفت منه من لزمته ، أما اللام أو الاضافة ، فالمراد من أُخَر الآخر فاللفظ شىء والمراد غيره ، وقيل عدل عن استعمال من معه ، وهذا القول أولى ، لأنه قد توصف به النكرة ، ولو كان معدولاً عن المعرفة لبقى تعريفه كسحر ، وهذا الذى اختاره ابن جنى [٢] ، ويرد عليه إشكال وهو أن أفعل المقرون بمن لفظا أو تقديرا لايثنى ولايجمع ولايؤنث ، لكن هذا يثنى ويجمع ويؤنث فدل على أن من غير مرادة ، وأنه معدول عن اللام أو الإضافة وهو اختيار أبى على ، وأما المعدول فى النداء نحو يالكاع ويالكع ويافُسق ويافسَاق فليس من هذا الباب ، لأنه مبنى وعدله مختص بالنداء ولذلك لو سمى به انصرف لأنه بالتسمية خرج عن باب النداء فزال معنى العدل عنه لزوال النداء •

قال رحمه الله تعالى : ومع العجمة الجنسية إذا كان مايوازن الاسم من العربية لاينصرف علماً •

---

(١) انظر الأصول ٢ : ٧٣ والتعليقات الوفية ١ : ١٤٠ •
(٢) انظر اللمع لابن جنى صفحة ٥٧ مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٨٥ نحو تيمور وانظر الكافية باب غير المنصرف ١ : ٤٢ •

قلت: هذا نحو يَقَّم والذى يوازنه من العربية ضَرَّبَ.

قال الشلوبينى: هذا الكلام غيرمحقق فإن العجمة الجنسية لاتأثير لهما ألا ترى أنه شرط إذا كان مايوازن الاسم من العربية لاينصرف علما فالتأثير إنما هو للوزن لا للعجمة الجنسية ولكن المؤلف سامح نفسه ولم يحقق [1].

٢١٥ / قلت: إذا كان وزن الفعل الغالب أو الخاص مع العلمية قد استقلا بمنع الصرف فأى حاجة إلى اعتبار العجمة الجنسية التى نَصّوا على أنها لاتؤثر أصلا لاختلاط الجنسية بكلامهم وجريان أحكام كلامهم عليها من دخول اللام عليها فى نحو الأَبْرَيْسم والفرند، وإنما المؤلف يعتبر كل وصف ذكر فى منع الصرف ويمنع الصرف بالمجموع كما فعل فى اعتباره للوصفية والعلمية فى نحو حُبْلى وحمراء مع استقلال التأنيث ولزومه فى بُشْرَى وحمراء [2] وأيضا رأى غالب الأعجمية الجنسية على وزان العربية فلما لم يعتبر الوزن اعتبر العجمة مع العلمية وجعل كونه موافقا للوزن العربى الذى إذ انضاف إليه العلمية لم ينصرف شرطا فى اعتبارها.

قال رحمه الله تعالى: وَمَعْ شبه التأنيث.

قلت: هذا نحو أرطى [3] فان ألفه للالحاق بدليل تنوينه نكرة، فاذا سميت به صارت ألفه لازمه وامتنع دخول الهاء عليه مع كونها زائدة فأشبهت الألف فى حُبْلى فلم تنصرف للعلمية وشبه التأنيث وكذلك كل مافى آخره ألف الإلحاق، وكذلك زينب اسم رجل وكل مؤنث زائد على ثلاثة أحرف جعل علما لمذكر.

قال: ومع الزيادتين.

قلت: هذا نحو عُثمان وَمَرْوان على ماسيأتى بعد.

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٥٣.

(٢) فى (ب) وصحراء.

(٣) الأرطاة واحدة الأرطى نبات شجرى ينبت فى الرمل ويخرج من أصل واحد كالعضى ورقه دقيق كالعناب. وانظر المعجم الوسيط ١: ١٤٠.

قال : ومع عدم النظير .

قلت هذا نحو مساجد إذا سمي به فإن الجمع قد زال لكن اللفظ باقٍ ، وقد خلفته العلمية وعدم النظير متحقق فلم ينصرف للعلمية وعدم النظير في الأحاد العربية .

قال : ومع العجمة مع زيادة على ثلاثة في الاسم المتلقى علماً من العجم .

قلت : هذا نحو إبراهيم وإسماعيل وكذا جميع أسماء الأنبياء عليهم السلام الزائدة على ثلاثة أحرف إلا محمداً وشعيباً وصالحاً عليهم السلام فإنها عربية وإبليس أيضاً من الأعجمية .

٢١٦ / واستظهر بقوله مع زيادة حرف على نحو نوح ولوط المتلقى علما من العجم أي الذي أخذته العرب من العجم ولم تستعمله إلا علما ، فإن أخذته من العجم جنسا أو أخذته علما لكن لم تستعمله علما انصرف ولم تؤثر عجميته فاستظهر بهذا على العجمة الجنسية الذي أخذته العرب عنهم اسم جنس من نحو اللجام والفرند اسمي رجلين ونيروز فان كان الاسم الذي تلقته العرب منهم جنساً لكن لم تتلقه العرب منهم إلا علما لم يكن حكمه حكم لجام بل كحكم إبراهيم واسحاق ومثاله قالون في اسم القارئ فإنه في لسان الروم جيد ولم تأخذه العرب منهم علما باعتبار هذا المعنى وانما استعملته علما فحكمه منع الصرف أيضا .

قال : ومعها ومع التأنيث فيه مطلقا .

قلت : يعني ومع العجمة والتأنيث فيه أي في العلم ونحو ذلك حِمص اسم بقعة وقوله مطلقا يعني سواء كان ثلاثيا أو أزيد ساكن الحشو كان أو متحركا ، فإن خفة الاسم وان قاومت إحدى الأسباب لكن مع ذلك بقي سببان حتى لو كان على أكثر من ثلاثة أحرف لم يحتج إلى اعتبار العجمة بل كان يكفي العلمية مع التأنيث فقوله إذا مطلقا غير محتاج إليه ، فقد أثرت العلمية على مذهبه في عشرة أشياء : التأنيث والتركيب ووزن الفعل والعجمة الجنسية وشبه التأنيث والزيادتان وعدم النظير في الأحاد والعدل والعجمة العلمية ومجموع التأنيث والعجمة وكلها مسلمة إلا العجمة الجنسية فإنه شرط لها وزن الفعل أو غيره ولو ثبت له ذلك لاستغنى عن العجمة فإن قلت إنه يعتبر

المجموع على عادته كما اعتبر هو وغيره المجموع فى ماه وجور بالإجماع قلت : المجمة فى ماه وجور علمية ليست جنسية وإنما احتيج إلى اعتبارها لأمر آخر وهو الخفة التى

٢١٧ قاومت إحداهما إلا على رأى من لايعتبر العجمة إلا فيما زاد على / الثلاثة أو محرك الوسط فى الثلاثى وهو مذهب جماعة ، فله أن يقول المعتبر هنا مجموع التأنيث والعجمة مع العلمية ، وكان المجموع هو السبب الواحد والعلمية سبب آخر ، لكن هذا لايتأتى فى وزن الفعل فإن جميعه معتبر .

قال رحمه الله تعالى العجمة تأثيرها بشرط كون الاسم على وزن فى العربية له تأثير فى منع الصرف فى العربية .

قلت : العجمة أيضا فرعية لكونها دخيلة فى كلامهم مسبوقة بأوضاعهم ولذلك تأتى فى الغالب مخالفة لأوزانهم ويجوز لهم التلعب [1] بها إذا لم تختل دلالتها وتنقسم إلى جنسية وعلمية أى منها ، نقل علما فبقى فى العربية على ماكان فى العجمية ومنها مانقل نكرة فاستعملوه أيضا كذلك ، لأن وضع العجم لايكسب المسمى معنى زائدا على ماهو عندهم أو عند العرب ، وقد قلنا إن الجنسية لاتؤثر ، فلو سميت بفرند أو لجام أو إبريسم انصرف لأن العجمة الجنسية غير معتبرة فلايكون فيها إلا العلمية ، فان انضاف إلى العجمة الجنسية سبب آخر معتبر فى العربية كالوزن الذى فى بقّم وسمى به فعنده أن العجمة أيضا معتبرة والعلة هى مجموع الأسباب الثلاثة ، وعند الجماعة لانظر إلى العجمة أصلا ، لاستقلال الوزن مع العلمية على مامر ، أما العجمة العلمية فسواء أريد به مسماه عندهم كإبراهيم وإسماعيل أو نقل منها إلى مسمى آخر فى العربية نحو قالون فإنها مؤثرة على ماقلنا ، والفرق أن هذه العجمة لم تختلط بكلامهم كاختلاط أسماء الأجناس ، إذ الاجناس مشتركة بين الجميع فلااختصاص .

قال رحمه الله تعالى : أوتلقيه من العجم علما زائدا على ثلاثة أحرف أو مؤنثا وتأثيرها على نحو ماذكر مع العلمية .

---

(١) فى (ب) التقلب .

قلت : أما الاول فنحو إبراهيم وإسماعيل وقد استظهرها الزيادة على نحو
نوح ولوط على أن بعضهم قد ذهب إلى منع صرف نحو نوح ولوط ايضا وقد أشار / ٢١٨
إليه الجرجانى وسوى الزمخشرى [١] بينه وبين المؤنث الثلاثى من نحو هند ودعد
واجرى فيها الوجهين ،لكن المشهور الفرق بين نوح وهند ، قال سيبويه : وأما
هود ونوح ولوط فتنصرف فى كل حالٍ لخفتها [٢] . والفرق أن العجمة لاتكسب
الاسم معنى بل هو ذلك بخلاف التأنيث ،وأيضا فالهاء مقدرة فى المؤنث والتأنيث
يؤثر مع العلمية والعجمة لاتؤثر الا مع العلمية .

قال ابن برهان : إن سكن [٣] الوسط من الثلاثى العجمى صرفته ، والفرق
بينه وبين المؤنث أن العجمة أخف من التأنيث لأنها لايعتد بها فى نوح البتة كما يعتد
بها فى هند ودعد ؛ لأن التأنيث لاتلحقه الالم كما تلحق الديباج والفيروزج فسقط
حكم العجمة رأسا [٤] .

قال رحمه الله تعالى : الوصف تأثيره مع وزن الفعل الغالب عليه .

قلت : الوصف أيضا فرع لتوقفه على الموصوف ، ولأن فيه معنى الفعل والفعل
فرع ،وقد ذكر أنه يؤثر مع أربعة أشياء :

الأول : وزن الفعل الغالب عليه ، يعنى على الفعل ، أما أفعل منه فشرط
تأثيره مع الوصف ان يكون له مؤنث على فعْلاء نحو أحمر وحمراء ، فتصرف فى قولك
مررت بنسوة أربع وبرجلٍ أرمل ، وألا يحذف منه شئ فتصرف خيرًا وشرا وإن كان
أصلهما أفعل ، وان تكون الصفة محققة فيه فيصرف نحو أدهم [٥]

---

(١) انظر المفصل صفحة ١٧ وابن يعيش فى شرح المفصل ١ : ١٧٠ .

(٢) سيبويه ٢ : ١٠١ .

(٣) فى (ب) تحرك .

(٤) انظر شرح اللمع لابن برهان صفحة ١٤٧ .

(٥) الأدهم : الأسود .

وأجدل [١] ولرقم [٢] من أحد الوجهين لأنها أجريت مجرى الأسماء ٠

قال رحمه الله تعالى : ومع التأنيث ولزوم التأنيث٠

قلت : نحو سَكْرى وحبلى وحمراء وبيضاء وهذا أيضا فيه نظر فإن التأنيث ولزوم التأنيث قد استقلا بمنع الصرف فى نحو بشرى وصحراء فلاحاجة إلى اعتبار الوصفية

٢١٩ / وكأنه يرى ألا يلغى شيئا من الأوصاف [٣] ففى موضع انفرد جعله مستقلا وفى موضع انضاف إليه غيره اعتبر المجموع ٠

قال : ومع الألف والنون اللتين لاتلحقهما هاء التأنيث ٠

قلت : هذا نحو سَكران وغَضبان وقد ذهب إلى أن المانع فى هذا الوصف وزيادة الألف والنون وهو قول الكوفيين ٠

وقال المبرد : لم ينصرف هذا النوع ، لأن النونَ بدل من الهمزة كما أبدلت فى صنعانى وبهرانى [٤] ، وهذا غير مرض بل النون بدل من الواو إذ الأصل أن يقال صنعاوى وبهراوى ،وأى مناسبة بين النون والهمزة ؟ وقال المحققون : هذا النوع لاينصرف لشبه زيادتيه بألفى التأنيث اللتين فى حمراء ، والذى قاله المؤلف متجه ، لأن هاتين الزيادتين وإن أشبهتا ألفى التأنيث لكن المشابهة بالمؤنث فى علامته سبب واحد فلابد من اعتبار سبب آخر ، وهو إما الوضعية كما فى سكران أو العلمية كما فى عثمان ٠

واعلم أن الألف والنون فى هذا الباب تأتى على ثلاثة أضرب أحدها : ماله مؤنث على فعلى نحو سكران وسكرى وهذا لاينصرف بالإجماع الثانى : ألايكون له مؤنث

---

(١) يقال ساعد أجدل وساق مجدولة وجدلاء أى حسنة الطى ٠

(٢) الأرقم : أخبث الحيات وأطلبها للناس أو مافيه سواد وبياض أو ذكر الحيات ٠

(٣) فى (ب) من الأسباب٠

(٤) انظر المقتضب ١ : ٦٤٠

على فَعْلى وتلحقه الهاء نحو ندمان وندمانة وعريان وعريانة وهذا ينصرف بالإجماع وعنه احترز بقوله اللتين لاتلحقهما هاء التأنيث . الثالث : ألا تعرف الحال فيه فقد اختلف فيه ، فمنهم من يلحقه بالأول لأنه الغالب ومنهم من يلحقه بالثانى ؛ لأن الصرف هو الأصل وهذا النوع أيضا لو صغر لم ينصرف .

قال : ومع العدل عن النكرة .

قلت : لايكون هذا إلا فى الاعداد خاصة كقوله تعالى : أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ " (١) وقد ذكرنا قول ابن السراج فيه وفى أخرى : ومع الألف واللام

٢٢٠ ويعنى به أخر على / قول من يرى أنه معدول عن الآخر وقد ذكرناه .

قال رحمه الله تعالى : العدل عن المعرفة تأثيره مع العلمية فقط ، وعن النكرة تأثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف .

قلت : الأول نحو عمر وزفر وحذام وقطام والثانى نحو ثلاث ورباع ، وأما الثالث وهو الذى مع العلمية فى المعدول عن النكرة فهو نحو مثنى وثلاث إذا سمى به ، وقد اختلف فيه : فذهب أبو على والأخفش (٢) إلى صرفه لأن علتيه قد زالتا بطرو (٣) العلمية ، ومنهم من لايصرفه علما أيضا ؛ لأنه منقول من جنس غير مصروف فأجرى عليه حكم أصله ، ولأن العدل لفظى فلايزول بالنقل ، ولأنه إن لم يزد ثقلا بالعلمية فلا أقل من أن يبقى على ماكان ونظيره مساجد فإنه لاينصرف علما لأنه نقل من جنس غير مصروف .

قال ابن باب شاذ : هذا من المواضع العجيبة !! اسم لاينصرف فى النكرة وينصرف معرفة مع قولهم فى الجمع الأقصى ، وإذا لم ينصرف نكرة فأحرى ألا ينصرف معرفة .

وأما شبه الوصف فنحو هذا المثال إذا نكر بعد العلمية وهكذا كل ماله أصل نقل منه ثم رد اليه وكأن الذى ذكره الجزولى مذهب ثالث ، فانه لايرى رجوعه بالكلية حيث لم يجعله وصفا بل شبهها بالوصف وهو وجه جيد أومأ إليه أبو على .

---

(١) الاية ١ من سورة فاطر .

(٢) انظر فى هذه المسألة ارتشاف الضرب لأبى حيان ١ : ٢٨٢ .

(٣) فى (ب) بطريق .

قال رحمه الله تعالى : عدم النظير فى الآحاد تأثيره مع الجمع ومع العلمية ومع شبه الجمع .

قلت : أما الأول فنحو مساجد نكرة وأما الثانى فنحو مساجد إذا سُمى بـه ، فإن الجمع قد زال بالعلمية وكذلك حضَاجِر فإنه عَلَم للضبع ، وإن كان فى الأصل جمع حضجر كأنها سميت بذلك لعظم بطنها ، وأما شبه الجمع فنحو مساجد العلم إذا نكر فهل يعود أم لا ؟ فيه ماتقدم .

٢٢١ قال : وينبغى أن يكون مع العجمة/ الجنسية مثله مع الجمع .

قلت : هذا نحو سَراويل فإنه وجد فيه عدم النظير فى الآحاد فهذه علة فقال وينبغى أن تكون العلة الأخرى كونه أعجميا جنسيا ، وقد ذكرنا أن العجمة الجنسية لاتأثير لها فى هذا الباب أصلا ؛ لأنها قد صارت من العربى لأنها تتعرف بالألف واللام وتتنكر بزوالهما ، ولافرق بين عدم النظير وغيره ، فكما أن غيرهذا لايؤثر مع العجمة الجنسية كذلك هذا ، بل المانع لسراويل من الصرف أحد أمرين : اما أنه أشبه فى كلامهم مالاينصرف معرفة ولانكرة ، وهو ماثالث حروفه ألف الجمع وبعدها حرفان أو ثلاثة ، والمشبه فى هذا الباب يعطى حكم المشبه به ، فكان هذا من الجمع المسمى به ثم نكر بعد التسمية وهذا يقوى ماذهب إليه سيبويه فى مساجد إذ انكر[1] ، كيف وقد قررنا أن العجمى الجنسى يجرى مجرى الأجناس العربية يمنعه من الصرف مايمنعها ويطلقه مايطلقها . والوجه الثانى أن سراويل جمع حقيقة وواحده سِرْوالة ومنه قول الشاعر :[2]

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَــةٌ ... فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفِ[3]

---

(١) جاء فى الكتاب ٢ : ١٦ واعلم انك اذا سميت رجلا مساجد ثم حقرته صرفته .

(٢) مجهول . وانظر الهمع ١ : ٢٥ والدرر ١ : ٧ والتصريح ٢ : ٢١٢ والمقتضب ٣ : ٣٤٦ وابن يعيش ١ : ٦٤ والخزانة ١ : ١١٣ والعينى ٤ : ٣٥٤ .

(٣) واستشهد به اللورقى على من قال ان سراويل مفرده سروالة وهذا البيت قيل انه مصنوع قال السيرافى : سروالة لغة فى السراويل اذ ليس مراد الشاعر عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل .

وعلى هذا اعتمد المبرد [١] فإن نكر هذا بعد التسمية انبغى أن يصرف فرقًا بين مايسمى بجمع حقيقةً وبين مايسمى بشبه جمع هذا إذا قلنا إنه ليس بجمع وهو الصحيح وقال بعضهم إنه عربى مجموع فلا إشكال وقيل انه ينصرف نكرة .

قال رحمه الله تعالى : وزن الفعل إن كان مغلب عليه فتأثيره مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف،

قلت : مثال الأول أحمر وأبيض ومثال الثانى أحمد ويشكر ومثال الثالث أحمر وأبيض إذا نُكر بعد التسمية وفيه الخلاف المذكور .

قال الشلوبينى : معنى شبه الوصف أن هذا الاسم الذى هو أحمر وضعه

٢٢٢ ألا يكون معرفة إلا بالالف واللام أو بالإضافة وتعريفه فى حال / التسمية بنفسه أمر طارىء عليه فإذا نكر بعد التسمية فكأنه رجع الى أصله، لأنه قد صار الى ماكان حقه أن يكون عليه فأشبه بذلك أصله إذا كان صفة قبل التسمية ، وقد خالف فى هذا أبو الحسن ولم يلتفت إلى هذا الشبه وقال : إنما هو فى حال التنكير بعد التسمية اسم ليس فيه إلا وزن الفعل ، لأن معنى الصفة قد ذهب منه عند التسمية وبقى على ذلك الذهاب مع التنكير بعد التسمية فينبغى أن ينصرف ، هكذا نقل النحويون عن أبى الحسن وكذا ثبت فى طرره الملحقة بالكتاب [٢] والذى عليه كلامه فى كتاب الأوسط أن خلافه فى ذلك إنما هو فى مقتضى القياس ، وأما السماع فإنما هو على ماقدمناه ، وقد نص على ذلك أبو زيد فى كتاب اللغات وحكى كيفية سؤال العرب فى ذلك واجابتهم المسائل فيه بترك الصرف [٣] .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان مختص به فتأثيره مع العلمية .

قلت : هذا مثال ضرب إذا سمى به وكذلك ضُرِّبَ وضُورِبَ ، وفى فَعَلَ خلاف هل

---

(١) انظر المقتضب ٣ : ٣٤٥ .

(٢) (ب) فى حواشيه على الكتاب .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٥٥ .

هو من المختص أو من الغالب وقد ذكرناه وكيفما كان فإنه لاينصرف قال الشاعر : (١)

.... ∴ وجدى ياحَجَّاجُ فارِسُ شَمَّرا (٢)

قال رحمه الله تعالى : الزيادتان المعتبرتان فى هذا الباب الألف والنون اللتان لاتلحقهما هاء التأنيث .

قوله : المعتبرتان احتراز عن نحو زيدون إذا سمى به فإنه إن جعل الإعراب فى النون انصرف عند البصريين والكوفيون يمنعونه الصرف ، أما المجموع بالألف والتاء فلاينصرف إذا سمى به ، لأن التاء فيه للتأنيث ، ومنهم من يصرفه نظرا إلى أن التاء لم تتمحض للتأنيث كالتاء فى بنت ، أما المثنى إذا جعل إعرابه فى النون بعد التسمية به فانه لاينصرف وألزم الألف والنون ، لأنه حينئذ على مثال مَرْوان والزيادة

٢٢٣ أيضا فرع لأن الأصل / عدم الزيادة ، وقوله اللتان لاتلحقهما هاء التأنيث إشارة إلى شبههما بألفى التأنيث من نحو حمراء فإن الهاء لاتلحقها ، وتشبههما أيضا من وجوه أخر منها انهما زيادتان : إحداهما ألفٌ وزيدا مَعًا بعد سلامة الصدر على طريقة اللزوم ، ولأن الزيادتين فيهما دالة على التذكير كما أن تلك دالة على التأنيث وأنهما على وزن واحد ، حتى أن المبرد زعم أن الألف والنون بدل من ألفى التأنيث (٣) فلما تشابها من هذه الوجوه سوى بينهما فى أحكام منها : أنهما يُكَسَّرانِ على لفظٍ واحد مع سلامة صدريهما تقول سَكْران وسَكارى كما تقول صحراء وصَحارى .

---

(١) هو جميل بن عبد الله صاحب بثينة وانظر ديوانه صفحة ١١٣ وشرح الشذور ٥٣٩ (٢٣٧) والأشمونى ٦٠ (٧٠) والعقد الفريد ٥ : ٢٩٩ .

(٢) عجز بيت وصدره :
أبوكَ حُبابٌ سارِقُ الضَّيفِ بُرْدَهُ ∴ ....
خباب : خبيث ماكر شمرا هاهنا اسم فرس وقد سموا به ناقة أيضا والشاهد فيه قوله : شمر حيث منع الصرف لكونه موازنا للفعل فهو على وزن قدم وكوم وهذا وزن لايكون الا فى الفعل .

(٣) العبارة (وأنهما على وزن واحد ، حتى أن المبرد الى قوله بدل من ألفى التأنيث) اضافة من (ب) واشار اليها فى (أ) الى الجانب الايمن ولم تظهر .

قال ابن برهان : لما رأى النحاة حكم سكران حكم صحراء في ترك الصرف معرفة ونكرة طلبوا لهذا الحكم علة فوجدوا بينهما من التشابه ما ذكرنا فجعلوا ذلك علة وكانت الهمزة أصلا والنون فرعا ، لأن الهمزة في حمراء لمعنى والألف والنون ليستا لمعنى فكانت أولى بالفرعية (١) .

قال : فإن كان المانع من لحاقها لهما اختصاص البناء بالمذكر في النكرات أثرها مع الوصف ومع العلمية ومع شبه الوصف .

قلت : اختصاص كل واحدة من الصيغتين بما اختصت به أيضا من جهات الشبه فإن سكران خاص بالمذكر كما أن حمراء خاص بالمؤنث ، ولهذا لم يجز دخول الهاء عليه لما فيه من الجمع بين علامتي تأنيث ولا على المذكر لما فيه من الجمع بين علامتي تذكير وتأنيث في كلمة واحدة ، وقوله في النكرات لأن غضبان وبابه إنما يختص بالمذكر قبل أن يسمى به ، فإذا سمي به لم يختص إذ يجوز أن يسمى بكل واحد منهما مذكر ومؤنث وتأثيرها مع الوصف نحو سكران وغضبان ومع العلمية سكران وغضبان اذا سمى بهما وشبه الوصف عما إذا نكرا بعد التسمية بهما ، وقد أشرنا إلى الخلاف في هذا ،

٢٢٤ وأن المانع عند الأكثر ليس إلا نفس الزيادتين المضارعتين من / غير اعتبار وصف آخر ، وقد قلنا أيضا إن قول المؤلف يترجح إذ الشبه غايته أن ينهض بسبب واحد فيحتاج إلى سبب آخر .

قال : وإن كان المانع من لحاقها لهما أن لحاقها مانع أن يفيد الاسم معينا لم يؤثر إلا مع العلمية .

قلت : مثاله عثمان ومروان فإن امتناع دخول الهاء ليس لاختصاصه بالمذكر في النكرات كما في سكران ، بل لأن العلمية منعت من ذلك فإنها تمنع من الزيادة والنقصان وبالجملة يمنع (٢) من التغيير ما دام علما ولذلك لم يجز حذف الهاء من قائمة إذا سمي

---

(١) انظر اللمع لابن برهان صفحة ١٤١ ب .

(٢) (يمنع) اضافة من (ب) .

بها ولاحذف اللام من الثريا والدبران فلو قيل مثلا فى مروان مروانة لم يبق ذلك الاسم علما (1) لذلك العسس وبطلت العلمية وصار شائعا فقوله مانع أن يفيد الاسم معينا أى لايفيد ذلك الشخص المعين الذى وضع له ، فهذا النوع لاينصرف للعلمية والزيادتين المضارعتين فلو نكر انصرف لأن التاء لاتمنع حينئذٍ ولو صُغر لم ينصرف وقد ظهر من هذا أن علل الصرف أكثر من التسع التى يذكرونها بثلاثة أخر . الاولى : شبه التأنيث كألف أُرطى والثانية : مراعاة الأصل كما فى أحمر إذا نكر بعد التسمية الثالثة : التكرر .

٥٥٥ ٥٥٥

---

(1) (علما) اضافة من (ب) .

باب (فُعَل)

كل فُعَل علمًا وجُهل أنه مشتق فالأصل أن يصرف حتى يقوم دليل على منعه .

قلت : إن كانت الرواية علما بالنصب فنصبه على الحال من المضاف إليه وكان جره أجود ، لأن فُعَلًا هنا نكرة لدخول كل عليه ولهذا قال سيبويه للخليل حين قال : كل أفعل إذا كان صفةً لاينصرف كيف تصرفه وقد قلت إنه لاينصرف فقال : مامعناه إنه في كلامي ليس بصفة فوجب أن يصرف [1] واعلم أن المثال الذى يوزن به نحو فعل وفعلان حكمه حكم اسم ليس بصفة بل علم للجنس ، وضعه النحويين كذلك
٢٢٥ فإن/ دخل عليه ماينكره تنكر كما في مثالنا كل فُعَل ، ثم هذه الأمثلة لها ثلاثة أحوال في العربية : اما أن يوزن بها الفعل فتحكى لاغير كقولك وزن ضَرَبَ فَعَل واستخرج استفعل وكذلك إن وزنته مع الفاعل مثل أن تقول كل فَعَل زيد فهو جملة .

الثاني : أن تزن به غير الفعل ، فإما أن يجعل كناية عن الموزون أو ليس ، فإن كان الأول كان لها حكمه لاحكم نفسها ، وإن لم تجعل كنايةً عنه بل وضعت لجنس ما أوزن بها علما كان لها حكم نفسها فإن كان فيها مايمنع الصرف لم تنصرف ، وإن لم توضع ولا جعلت كناية عن الموزون انبغى أن يذكر معها موزونها كما تقول وزن طلحة فَعْلَة لم تصرف فَعْلَة لأن طلحة لم تصرف ، فلو قلت وزن قائمة فاعلة صُرفت لأن قائمة مصروفة .

إذا عرفت هذا فلنرجع إلى لفظ الكتاب [2] فنقول ان فَعَل يأتى على ثمانية أقسام اسم جنس نحو نُغَر [3] وصُرَد [4] . الثاني جمع نحو ظُلَم وغُرَف . الثالث : مصدر

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٥ .
(٢) يشير الى الكتاب لسيبويه انظر طبعة بولاق ٢ : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .
(٣) النغر البلبل وفراخ العصافير .
(٤) الصرد بفتح الصاد والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير .

نحو هُدَى وتُقَى الرابع : وصف نحو حُطَم . قال الشاعر : (١)

قد لفَّها الليلُ بسوَّاقٍ حُطَمْ (٢)

فهذه الأربع نكرات مصروفة وكذلك لو سميت بها انصرفت أيضا ، قال أبو علي : لو سميت بجُعَل وحُطَم انصرف (٣) وأما الأربعة الأخرى فالأول نحو عُمَر وزُفَر الثاني : نحو جُمَع وكُتَع . الثالث : أُخَر الرابع : لُكَع في النداء ، فالثلاثة الأول غير مصروفة والرابع مبني فإن سميت به انصرف بخروجه عن باب النداء ، فإذا وجدت فُعَلًا علما ولم تعرف أصله ولم تعرف أهو مشتق أم لا فاصرفه ، لأنه يحتمل أن يكون منقولا من اسم الجنس فينصرف ، ويحتمل أن يكون مشتقا معدولا فلا ينصرف ، لكن الأصل هو الصرف في الأسماء فيستصحب الأصل إلى أن يقومَ دليلٌ يخالفه ، وذلك أن العدل إنما عرف بالاشتقاق ، فإذا لم يُعْرف الاشتقاق لم يُعْرف العدل والأصل عدمه ، فوجب أن يُصْرَف إلى أن يقومَ دليل سمعي كما ورد عنهم ترك صرف كُتَع وجُمَع .

٢٢٦ قال رحمه الله تعالى : وإن علم كونه/ مشتقًا وجُهل كونه في النكرات فالأصل ألا يصرف حتى يقومَ دليلٌ سمعي .

قلت : إذا علم الاشتقاق وجُهل وجوده في النكرات والأصل عدمه فيها فقد ظهرت علامتان على أنه معدول وهو كونه مشتقا وأنه ليس في النكرات وذلك نحو عُمَر فانه مشتق من العمارة فكان ينبغي أن يكون على عامر فلما جاء على عُمَر عُلِمَ أنه معدول وكذلك حُجَا (٤) وقُثَم (٥) لاتصرفه حتى يقوم دليل سمعي كما قام في صرف أُدَدٍ (٦) فإنَّ سيبويه نص على صرفه .

---

(١) هو الحطم القيسي أو أبو زغبة الخزرجي أو رشيد بن رميض وهو رجز من شواهد سيبويه ٢ : ١٤ والمقتضب ١ : ٥٥ / ٣ : ٣٢٣ والكامل صفحة ١٥ ، ٦١٢ والمخصص ٥ : ٢٢ وابن يعيش ٦ : ١١٢ .

(٢) والحطم هو الشديد السوق للإبل والشاهد فيه نعت سواق بحطم لأنه نكرة وليس بمعدول عن حاطم لأن فعل لا يعدل عن فاعل إلا في باب المعرفة نحو عمر وزفر .

(٣) انظر الإيضاح صفحة ٣٠٢ .

(٤) حجا : كهدى لقب أبي النعمن دجون بن ثابت .

(٥) قثم : كزفر ابن العباس بن عبد المطلب والكثير العطاء هو معدول عن قاثم .

(٦) والأُدد : امتداد الطريق واستقامته ، وبضمتين أبو قبيلة وهو مثل عمر وهو منصرف وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٠ .

قال رحمه الله تعالى : كل فُعَل علم وجدته فى النكرات الجوامد فاصرفه حتى يقوم الدليل على منعه فتتبين أنه ليس ذلك الذى وجدته فى النكرات وأنه مشارك له فى اللفظ .

قلت : الموجود فى النكرات مثل حُطَم وصُرد وما يهيء ، إذا سمى بشيء من ذلك فانه يصرف على ما مر ، إلا أن يقوم الدليل على منعه كما قام فى عُمَر وزفر فإنه قد سمع فى النكرات عُمَر جمع عمرة وجمل عُمَر كثير الاعتمار لكن لما ورد فيه ترك الصرف علمنا انه ليس منقولاً من واحد منها ، وكذلك أيضا سمع رَجُلٌ زُفَر أى كثير العطاء قال الشاعر :(1)

يأبى الظلامة منه النوفلُ الزُفَرُ(2) ∴ ....

لكن لما لم يصرفوا زُفَر دلنا ذلك على أنه ليس منقولاً بل هو مشارك له فى اللفظ ، ولما لم يقف صدر الأفاضل شارح المفصل على هذه النكته شنّع على النحاة بأنهم غلطوا فى هذه المسألة فإنهم أجمعوا على أن المنقول من الأجناس ينصرف وزُفَر منقول منها ومع ذلك لم يصرفوه بالإجماع . قال : فهم مُخطِئُون فى أحد الإجماعَين " .

---

(1) هو أعشى باهلة وانظر أسرار البلاغة للجرجانى صفحة ٣٨٠ والخزانة ١ : ٨٩ وجمهرة القرشى صفحة ١٣٦ والاصمعيات صفحة ٩٠ .

(٢) عجز بيت وصدره :

أخو رغائب يُعطيها ويسألها ∴ ....

والزفر : هو السيد العظيم والظلامة هو ما تطلبه عند الظالم والشاعر يرثى المنتشر ابن دهب الباهلى منن قصيدة طويلة .

بَـاب (فَعَـــالِ)

فَعَال إما اسم فِعْل الأمر وهى مطردة فى الثلاثى دون غيره على رأى .

قلت : فَعَال يأتى على ثلاثة أضرب : ضرب مبنى بالاتفاق وضرب معرب باتفاق

٢٢٧ وضرب / فى إعرابه خلاف ، أما المبنى فعلى أربعة أضرب . الأول : ماكان اسمًا للفعل نحو تَرَاكِ ودَرَاكِ وعلة بنائه وقوعه موقع المبنى وهو فعل الأمر وحكمه أن يكون مسكنـــا لأن ماوقع موقعه كذلك فاستحق مثل حكمه لكن التقى فى آخره ساكنان فحـــرك وخص بالكسر، إما للأصل وإما لأنه مؤنث والكسرة ممايؤنث بها ، ثم مذهب سيبويه (١) أن فَعَالِ مطرد فى الثلاثى ومنعه آخرون وقالوا لايطرد كالرباعى فلايقال قوامِ ولاقعادِ فى معنى قم واقعد بل ذلك من قبيل الأوضاع وليس ذلك لأحدٍ أن يتبدع صيغـــة لم يقلها العرب ، ومَنَعُ أبى العباس قوى فالأولى أن يتأول ماقاله سيبويه بأنه أراد بالاطراد الكثرة فكأنه قياس لكثرته وفرق سيبويه بين الثلاثى والرباعى لمارأى من كثرة الثلاثـــى وقلة الرباعى فإنه لم يسمع إلا فى قَرْقَار فى قوله : (٢)

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَـا قَرْقَـــارِ (٣)

يعنى قالت له قرقر بالرعد أى للسحاب والثانى عَرْعَار فى قوله : (٤)

.... ∴ يَدْعُو وَلِيدُهُم بِهَا عَرْعَـــارِ (٥)

---

(١) جاء فى سيبويه ٢ : ٤١ واعلم ان فعال جائزة فى كل ماكان على بناء (فعل أو فعل أو فعل) ولايجوز من افعلت .

(٢) هو أبو النجم وهذا الرجز من شواهد سيبويه ٢ : ٤٠ وانظر ابن يعيش ٤ : ٥١ والخزانة ٣ : ٥٨ واللسان (قرر ٩٩ ٣) .

(٣) يقول : هيجت تلك الريح الرعد فكأنها قالت له قرقر يارعد قرقار صوت والشاهد فى قوله قرقار حيث وقع اسم فعل من الرباعى على طريق الشذوذ .

(٤) هو النابغة الذبيانى وانظر ديوانه صفحة ٣٣ وروايته : يدعو بها ولد انهم عرعار وانظر الاشمونى ٤٦٠ (٨٩٣) وحاشية الصبان ٣ : ١٦٠ وابن يعيش ٤ : ٥٢ وشرح السيرافى ١ : ٤/٦٢ : ٧ ، ١١ والخزانة ٣ : ٦٠ .

(٥) عجز بيت وصدره : .... ∴ متكنفى جنبى عكاظ كليهما عرعار : أى الصب وليد هم : صغيرهم يد عوليد هم بها عرعار : أى علموا —

بـاب (فَعَـــالِ)

فَعَال إما اسم فِعْل الأمر وهى مطردة فى الثلاثى دون غيره على رأى .

قلت : فَعَال يأتى على ثلاثة أضرب : ضرب مبنى بالاتفاق وضرب معرب باتفاق

٢٢٧ وضرب / فى إعرابه خلاف ، أما المبنى فعلى أربعة أضرب . الأول : ماكان اسمًا للفعل نحو تَراكِ ودَراكِ وعلة بنائه وقوعه موقع المبنى وهو فعل الأمر وحكمه أن يكون مسكنا لأن ماوقع موقعه كذلك فاستحق مثل حكمه لكن التقى فى آخره ساكنان فحرك وخص بالكسر، إما للأصل وإما لأنه مؤنث والكسرة مما يؤنث بها ، ثم مذهب سيبويه (١) أن فَعَالِ مطرد فى الثلاثى ومنعه آخرون وقالوا لايطرد كالرباعى فلايقال قوامِ ولاقعادِ فى معنى قم واقعد بل ذلك من قبيل الأوضاع وليس ذلك لأحدٍ أن يتبدع صيغة لم يقلها العرب ، ومنع أبى العباس قوى فالأولى أن يتأول ماقاله سيبويه بأنه أراد بالاطراد الكثرة فكأنه قياس لكثرته وفرق سيبويه بين الثلاثى والرباعى لمارأى من كثرة الثلاثى وقلة الرباعى فانه لم يسمع إلا فى قَرْقَار فى قوله : (٢)

قالَتْ له رِيحُ الصَّبَا قَرْقَـارِ (٣)

يعنى قالت له قرقر بالرعد أى للسحاب والثانى عَرْعَار فى قوله : (٤)

. . . . ∴ يدْعو وَلِيدُهم بِهَا عَرْعَارِ (٥)

---

(١) جاء فى سيبويه ٢ : ٤١ واعلم ان فعال جائزة فى كل ماكان على بناء (فعل أو فعل أو فعل) ولايجوز من افعلت .

(٢) هو أبو النجم وهذا الرجز من شواهد سيبويه ٢ : ٤٠ وانظر ابن يعيش ٤ : ٥١ والخزانة ٣ : ٥٨ واللسان (قرر ٣٩٩) .

(٣) يقول : هيجت تلك الريح الرعد فكأنها قالت له قرقر يارعد قرقار صوت والشاهد فى قوله قرقار حيث وقع اسم فعل من الرباعى على طريق الشذوذ .

(٤) هو النابغة الذبيانى وانظر ديوانه صفحة ٢٣ وروايته : يدعو بها ولد انهم عرعار وانظر الاشمونى ٤٦٠ (٨٩٣) وحاشية الصبان ٣ : ١٦٠ وابن يعيش ٤ : ٥٢ وشرح السيرافى ١ : ٦٢/٤ : ٧ ١١ والخزانة ٣ : ٦٠ .

(٥) عجز بيت وصدره : متكنفى جَنْبَي عُكاظ كِلَيْهما ∴ . . . .
عرعار : أى الصبى وليدهم : صغيرهم يدعو وليدهم بها عرعار : أى علموا =

وهى لعبة للصبيان ، وقال المبرد : لم يأت فى الرباعى فَعْلِ أصلا وإنما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية أصوات الصبيان كما يقال غاقِ غاقِ [1] ، قال السيرافى : الأولى ماقاله سيبويه ، لأن حكاية الصَّوْتِ لايخالف الأول فيه الثانى مثل غاقِ غاقِ ولو أرادوا الحكاية لقالوا قارِقارِ وعارِ عارِ فلما خالفوا علم أنه ليس بحكاية [2] .

قال رحمه الله تعالى : وإما صفة غالبة وهى على ضربين : مختص بالنداء وغير مختص به .

قلت : الصفة الغالبة هى التى تستعمل من غير ذكر الموصوف كثيرا أو تغلب على نوع فلا يوصف بها غيره إلا نادرا ، ومثال المختص بالنداء يالَكاعِ وياخَباثِ فهذا معدولٌ عن الوصف ، فلكاعِ معدول عن لكعاء وخباثِ من خبيثة وهى مختصة بالمؤنث ويقال يافَسَقُ وياخَبَثُ .

٢٢٨ / قال رحمه الله تعالى : فغير المختص به يجرى مجرى العلم الجنس فيما يقع له .

قلت : هذا نحو حَلاقِ المعدولة عن حَالقة للمَنِيَّة لأنها تحلق كل شىء وتذهب به .

قال الشلوبينى : والذى هو غير مختص بالنداء من هذين الضربين هو من الصفات الغالبة دون المختصة بالنداء وهذا نحو جَعارِ معدولٌ عن الجَاعِرة وهى صفة غالبة على الضَّبُعة دون غيرها مما يجعر ، وليس كذلك يافَساقِ وياغَدارِ ، لأن هاتَيْنِ الصفتين ليستا غالبتين على بعض من يوصف بهما دون بعض كالجاعرة ولكنهما يقعان لكل من تصفه وتقصد إليه ممن يوصف بالفسق والغدر فأشبها جَعارِ وحَلاقِ فى اختصاصهما فأجرى على أحد النوعين ما أجرى على الآخر إذ لفهما فى الذكر كقوله

= للعرعرة وهى لعبة الصبيان والشاهد فى قوله عرعار حيث وقع اسم فعل من الرباعى على طريق الشذوذ .

(١) انظر المحصل شرح المفصل ٢ : ١٢٦ أ وشرح الكافية للرضى باب فعال ٢ : ٧٦ وشرح السيرافى ٤ : ١١٦ ، ١١٧ .

(٢) انظر شرح السيرافى ٤ : ١١٦ ، ١١٧ .

تعالى : نَسِيَا حُوتَهُمَا [1] وكذلك القول فى جميع الصفات المعدولة فى النداء [2] .

وقوله فيما يقع له يعنى مِنْ حكم البناء على الكسر وفى أنها تجرى مجرى العلم الجنسى كأسامة أى تدل على مجموع صفات موجودة فى ذلك الجنس وأفراده لا المختصة ببعضها كاختصاص بعض السباع مثلا بالغيرة أو غيرها فإن ذلك ليس يورد اخلالا فى المسمى بل الأوصاف المشتركة ، فقولك حَلاق تدل على المَنِيَّة كيفما كانت من النجاة والقتل وغيرهما ، فكما أن فَجَارِ لاتخص شيئا من جنس الفجور وهو علم لهذا ، كذلك حلاق لاتخص شيئا من جنس المنايا ويستويان فى حكم البناء على الكسر على مايأتى .

قال رحمه الله تعالى : وأما عَلَم والعَلَم إما شَخْصِيٌّ وإما جِنْسِيٌّ ، فالجنس منهما مقصور على المصدر .

قلت : وإما علم معطوف على قوله إما اسم فعل الأمر وإما صفة ، فالشخصى نحو قطام وحذام علمين لشخصين ومثال الجنسى فجار علم للفجور ويسار للميسرة وبداد للتبدد قال الشاعر : [3]

.... ∴ فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجَارِ [4]

قال السيرافى : الأجود عندى أن تكون فجار / صفة غالبة لأنه قابل بها بَرَّه وبره صفة فكذلك فَجار ، وهذه كلها أعلام معدولة عن مصادر مؤنثه معرفة وعلة بنائها شبهها باسم الفعل الذى هو تراك فى العدل والوزن والتأنيث والتعريف ، وقيل بنيت لتضمنها هاء التأنيث وقال المبرد : لكثرة أسباب منع الصرف فيه لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء [5] . ٢٣٦

---

(١) الاية ٦١ من سورة الكهف .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٠٦ ، ١٥٧ .

(٣) هو النابغة الذبيانى وانظر ديوانه صفحة ٣٤ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٨ والهمع ١ : ٢٩ والدرر ١ : ٩ والجمل صفحة ٢٣٤ والخصائص ٢ : ١٩٨ / ٣ : ٢٦١ ، ٢٦٥ وابن يعيش ١ : ٣٨ / ٤ : ٥٣ والخزانة ٣ : ٦٥ والعينى ١ : ٤٠٥ .

(٤) عجز بيت وصدره :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا ∴ ....

والشاهد جعل فجار معدولا عن الفجرة المؤنثة .

(٥) انظر الهمع ١ : ٢٩ .

قال رحمه الله تعالى : وما كان منها علما شخصيا فى وضعه أو نقل إليه من البواقى جعله بنو تميم من باب ما لا ينصرف إلا أن يكون فى آخره راء فانهم يبنونه على الكسر فى الغالب كما فى سائر الباب وجميع الباب عند أهل الحجاز مبنى على الكسر .

قلت مثال الذى هو علم شخص فى أصل وضعه حذام وقطام والمنقول إليه من البواقى نحو أن تسمى امرأة بنزال أو فساق أو حلاق أو يسار أو غير ذلك ، فجميع ما ذكر فى هذا الباب من الأعلام المعدولة على فعال من المصادر والصفات ، وأسماء الأفعال مبنية على الكسر عند أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فإن الأعلام الشخصية كحذام معدولة عن حاذمة معربة ويمنعونها الصرف للعدل والعلمية مع التأنيث الذى فيها ، والمبرد [1] يجعل علة البناء ما ذكرنا وإعرابها صحيح لولا أنهم نقضوا ما عللوا به بما فى آخره راء نحو وبار اسم بلدة وحضار اسم ماء فانهم بنوه والراء لا مدخل لها فى البناء فإما أن يبنى فى الكل وإما أن يعرب فى الكل حذرا من النقض ومنه : [2]

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَـــارِ ∴ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَـــارُ [3]

اعتذر السيرافى عن هذا فقال : الراء لها حظ فى الإمالة ليس لغيرها من الحروف فكسروها فى الأحوال كلها طلبا للإمالة ليكون الكسر من جهة واحدة [4] ، يعنى أن الأصلين تعارضا لكن ترجح البناء لغرض الإمالة التى لا سبب لها فى هذه الأسماء

---

(١) انظر هذه المسألة فى التصريح على التوضيح ٢ : ٢٢٥ .

(٢) هو الأعشى ميمون بن قيس ، وانظر ديوانه صفحة ١٩٤ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٤١ والمقتضب ٣ : ٥٠ ، ٣٧٦ وابن يعيش ٤ : ٦٤ والمقرب صفحة ٦١ وشرح الشذور ١٣٥ (٤٠) والهمع ١ : ٢٦ والدرر ١ : ٨ والتصريح ٢ : ٢٢٥ .

(٣) والشاهد فيه اعراب " وبار " الثانية ورفعها للضرورة لأن القوافى مرفوعة وقبل هذا البيت :

أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وَعَـــادًا ∴ أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَـــارُ

(٤) انظر شرح السيرافى ١ : ٦٥ .

٢٣٠ إلا الكسر فكسروا لذلك/ فكأن الراء تجانس الكسرة الموجبة للإمالة ولو ضموا أو فتحوا لم يجدوا طريقا إلا الإمالة فوافقوا أهل الحجاز فى ذلك .

وقد تلخص من ذلك أن فَعَالِ تأتى على ثمانية أضرب : أربعة منها معدولة وأربعة غير معدولة فالمعدولة نزال اسم للفعل ، الثانى بَدَادِ اسم للمصدر ، الثالث المعدول فى النداء يافساق ، الرابع : العلم نحو حَذَام وفيه الخلاف خاصة ، وأما غير المعدولة فاسم مفرد نحو جَنَاح وصفة نحو جَواد ومصدر نحو ذَهَاب وجمع نحو سَحَاب جمع سَحَابة فهذه أقسام فَعَالَ والله أعلم .

ꕥ ꕥ

بـاب الاستثنـاء

أدوات الاستثناء من الحروف إِلّا ومن الأسماء غير وسوى وسواء ومن الأفعال ليس ولايكون وخلا وعدا المقرونتان بما .

قلت : الاستثناء استفعال من ثنيت أي عطفت كأن المخرج بعضًا من كل يعطف على الكل فيقطع بعضه عن الحكم المذكور أو من الثنى الذى هو الصرف ؛ لأن الاستثناء يشعر بصرف الكلام عما يقتضيه سياقه ، وأما تعريفه فى النحو فأسد عباراتهم فيه أنه اخراج بعض مايتناوله اللفظ الأول وضعا بإلا أو معناها عن الإرادة وهذا فى المتصل ، أما المنفصل فهو قول صورته صورة المفصل وليس مابعد إلا فيه داخلا تحت مدلول اللفظ الأول وضعا .

وأما الأدوات التى بها يقع الإخراج فأصناف . أحدها : حرف باتفاق وهو الا وهى أم الباب وثانيها اسم باتفاق وهو غير وسوى بالضم والكسر ، وإذا فتحت مددت ، اما غير فأصلها أن تكون صفة تقول مررت برجل غيرك تريد بإنسان آخر ، أومن ليست صفته صفتك ثم دخل على إلا فى الاستثناء فيحذف معه الموصوف ويجرى
٢٢١ مجرى إِلّا كما قد تجعل إِلّا بمعناه فيوصف بها مع مابعدها قال تعالى / لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا " (١) أى غير الله ، فإلا ومابعدها صفة لآلهة ، وحمل كل منهما على صاحبه لاشتراكهما فى الدلالة على مخالفة مابعدها لماقبلها ، ولما كانت غير اسما لم يكن بد من اعرابها فأجريت فى الإعراب مجرى الاسم الواقع بعد إِلّا وهو المستثنى بإِلّا ، فينصب حيث ينصب ويرفع حيث يرفع ، تقول : جاءنى القومُ غيرَ زيد فتنصب ، لأن المستثنى بالا هنا لايكون إلا منصوبا ، وماجاءنى أحدٌ غيرُ زيد بالرفع والنصب كما فى المستثنى بإلا ، وجاز أن يعمل فيها الفعل اللازم بغير واسطة لشبهها فى ابهامها بالظروف ، وأما سوى فمعناها معنى غير فى الاستثناء لكنه صفة لظرف المكان فحذف

---

(١) الاية ٢٢ من سورة الانبياء .

الموصوف وأقيم سوى مكانه فصارت منصوبة على الظرف كما كان موصوفها ، فإذا قلت جاءنى القوم سوى زيد فكأنه قيل مكان زيد أو بدل زيد ، وتفارق غيرا فى أنها لايفرغ لها العامل إلا فى الشعر ، الثالث: ماهو فعل باتفاق وهو ليس، ولايكون وماعدا وماخلا تقول قام القوم ماخلا زيدًا فاسمها مضمر فيها أى ليس بعضهم زيدًا والإضمار واجبٌ ،ويقول الكوفيون : اسمها ضمير المجهول والتقدير ليس فعلهم فعل زيد (١)، وليس الضمير عائدا على المستثنى منه بالإجماع وإلّا لوجب أن يقال ليسوا أو لايكونون ، فإذا قلت قام القوم ليسوا زيدًا ،فليس باستثناء بل هى جملة فى موضع الحال ، وقيل لم يثن ولم يجمع لأنه بمنزلة فاعل كان الملغاة ،واتفقوا أيضا على فعلية عدا وخلا المقرونتين بما المصدرية ، لأنها لاتوصل إلا بالفعل ،فإن جعلت ما زائدة كماذهب إليه أبو على (٢) احتملت الفعلية والحرفية ،قال سيبويه : وهى ما التى فى قولك : افعل مافعلت (٣) ، والتزم فيهما أيضا إضمار الفاعل لأنهما لما ضمنا معنى إلّا كره

٢٣٢ أن يؤتى بعدها باسمين كما لايؤتى بهما بعد إلّا / ومابصلتهما فى موضع الحال (٤) كأنه قيل عد و زيد أى متجاوزين زيدا وقيل التقدير عد بعضهم زيدا .

قال رحمه الله تعالى : ومن المترددة بين الحروف والأفعال عدا وخلا الماريتان من ما .

قلت : الذى ذهب إلى أنها فعل يمسك بأنها تكون صلة لما المصدرية وحكى الأخفش الجر بها وهو دليل حرفيتها ، والصحيح فى خلا أنها فعل مضارعها يخلو ،وقد ضمنت فى الاستثناء معنى التجاوز فعديت ، لأن معنى قولهم عدا زيدا تجاوزوا زيدًا ، وكذلك خلا زيدا ،وقد جاء معدى فى المثل وهو قولهم خلاك ذم ،فأجراه مجرى عدا ،فإذا قلت خلوت من زيد فمعناه انتفيت منه ، وإذا قلت عدانى فمعناه انتفى عنى ،ووافق سيبويه على أن خلا قد يجر بها ومنع ذلك فى عدا

(١) انظر فى هذه المسألة التصريح ١ : ٣٦٢، ٣٦٣ .

(٢) انظر التصريح ١ : ٣٦٥ وهمع الهوامع ١ : ٢٣٣.

(٣) جاء فى الكتاب ١ : ٣٧٧ " وتقول أتانى القوم ماعدا زيدا وأتونى ماخلا زيدا فما هنا اسم وخلا وعدا صلة كأنه قال :أتونى ما جاوز بعضهم زيدا وماهم فيها ماعدا زيدا

(٤) انظر همع الهوامع ١ : ٢٣٣ وارتشاف الضرب ٢ : ٦٢٨ .

فعدا عنده فعل وتردد في خلا [1] ، وكيفما كانت فحكم هذه في الاستثناء مخالف لحكمها في غيره ، ألا ترى كيف يجب إضمار فاعلها فلا تبرز له علامة في التثنية والجمع ، وإنما ذلك لإجرائها مجرى إلّا الحرفية .

قال الشلوبيني : يجوز عند الجرمي أن يكونا حرفين مع ما حكى ذلك في باب الجر من كتاب الفرخ ووجه ذلك زيادة ما ، والعلة في كونهما فعلين عند لحاق ما لهما أن ما مصدرية [2] .

والأخفش يرى أنهما حرفان عند عرائهما من ما [3] .

قال رحمه الله تعالى . ومما اتفق على أن يكون حرفا واختلف فيه أن يكون فعلا حاشا .

قلت حاشا يجر بها ، والجر لا يكون إلا للحروف قال : [4]

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ أَنَّ بِهِ ∴ ضِنًّا عَلَى المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ [5]

---

(١) جاء في الكتاب ١ : ٣٧٧ وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله فجعلوا خلا بمنزلة حاشا .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٥٧ .

(٣) انظر الهمع ١ : ٢٣٣ .

(٤) هو الجميح الأسدي وانظر الهمع ١ : ٢٣٢ والدرر ١ : ١٩٦ برواية عن الملحاة والاشموني ٢ : ٢٣٩ (٤٦٦) والمحتسب ١ : ٣٤١ وابن يعيش ٢ : ٨٤/٨ : ٤٧ ، والعيني ٣ : ١٢٩ .

(٥) ولقد استشهد به على جر أبي ثوبان بحاشا وأبو ثوبان كنية رجل ، وهذا البيت يورده النحاة كما ترى وهذا خطأ لأنهم ركبوا بيتا من بيتين وهما :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ∴ ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللهِ إِنَّ بِهِ ∴ ضِنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

والبكمة مأخوذة من البكم والندم هو العي ، وضنا ضبطه العيني بكسر الضاد وهو البخل ، والملحاة بفتح الميم مصدر ميمي كالملاحاة وهي المنازعة والبيت نسبه تاج العروس لسبرة بن عمرو الأسدي وليس بصحيح بل هو من قصيدة للجميح وهي من المفضليات .

وقال الفراء : هل فعل ولا فاعل لها ، وقال المبرد والمازنى هى فعل وحكى المازنى : اللهم اغفر لى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطان وأبا الاصبغ (١) ، ونقل عن المبرد (٢) أنه تارة تكون فعلا وتارة حرفا قال : ويدل على فعليتها تصرفها قال النابغة : (٣)

.... ∴ وَلاأُحَاشِى مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ (٤)

٢٣٣ وقد حذف / منها فى قوله تعالى ؛ حَاشَ لِلَّهِ (٥) وقرىء أيضا " حَشَى لِلَّهِ " (٦) وايضا فقد تعلق بها حرف الجر فى حَاشِى لِلَّهِ، والقائل أن يقول : أحاشى موافق للحروف فى حروفه وليس تصريفا لحاشا كما قالوا هيلل وسمل وكما قال الشاعر :

سَأَلْتُهُ حَاجَةً فَلَـــوْلَا ∴ .... (٧)

أى قال لولا كذا ، وأما الحذف فيدخل بعض الحروف كما فى رب وسوف سوف وعل فى لعل واللام فى الاية زائدة ، ثم الذى يدل على أنها حرف وقوعها صلة وقولهم حاشاى بغير نون الوقاية ، وهو من كنت فى حشا فلان أى فى ناحية وجانب منه قال : (٨)

---

(١) انظر فى هذه المسألة همع الهوامع ١ : ٢٣٣ وشرح الكافية للرضى ١ : ٢٤٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٨٥ وشرح السيرافى ٣ : ١٢٩ والمغنى لابن هشام ١ : ١١٠ والتصريح على التوضيح ١ : ٣٤٧ .

(٢) انظر المقتضب ٤ : ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٣) هو النابغة الذبيانى وانظر ديوانه صفحة ٢١ والجمل صفحة ٢٤٠ ومجالس ثعلب صفحة ٤٠٥ وابن يعيش ٢ : ٨٥/ ٨ : ٤٨ ، ٤٩ والخزانة ٢ : ٤٤ والهمع ١ : ٢٣٣ والدرر ١ : ١٩٨ .

(٤) عجز بيت وصدره :
وَلاأَرَى فَاعِلاً فِى النَّاسِ يُشْبِهُهُ ∴ ....
والشاهد أحاشى ترد فى غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا .

(٥) الاية ٣١ من سورة يوسف . وانظر البحر المحيط ٥ : ٣٠٣ .

(٦) وسكون الشين قراءة نافع وانظر مختصر شواذ القرآن صفحة ٦٣ .

(٧) صدر بيت لاأعرف قائله ولم اقف على تتمته .

(٨) هو المعطل احد بنى رهم من هذيل وانظر ابن يعيش ٢ : ٨٥/ ٨ : ٤٨ وديوان الهذليين ٣ : ٤٥ .

.... ∴ بِأَيِّ الحَشَا صَارَ الخَلِيطُ المُبَايِنُ (١)

وأى سيبويه أنها لاتكون إلا حرفا (٢) ، وماحكاه المازنى شاذ عنده فلم يعتد بهـا ولم يسمعها (٣) ويقوى مذهبه أنها لاتكون صلة لما مثل عدا وخلا وهذه الثلاثـة هى الضرب الرابع من القسمة الأولى .

قال رحمه الله تعالى : ومِنْ مجموع الاسم والحرف لاسِيَّما .

قلت : هذا الضرب الخامس وهو ماتركب من الاسم والحرف فالاسم سِيّ بمعنى مِثْل من سويت الشىء فتسوى ومنهم من يخففها ، واختلف فى ما فجعلها الجزولى حرفا فتكون زائدة والخفض بعدها بالاضافة قال : (٤)

.... ∴ ولاسِيَّما يَومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ (٥)

ومنهم من يجعلها بمعنى الذى فيرتفع مابعدها على أنه خبر مبتدأ محـذوف أى لاسى الذى هو يوم ومنهم من يجعلها نكرةً غير موصوفة فينصب يوما فى البيت على إضمار فعل أى أعنى يوما وقيل على التمييز وتستعمل بغير لا فيقال سيما زيد .

قال رحمه الله تعالى : الاسم المستثنى إما واجب نصبة مالم يؤخذ مع أداة الاستثناء فى تأويل غير .

قلت أعلم أن المستثنى بالنسبة إلى الإعراب لايخرج عن الأحوال الثلاثة : غير ٢٣٤ أن منها مايجب له الرفع ومنها مايجب له النصب ومنها مايجب/ جره ومنها مايختـار فى كل منها ، أما الذى يجب نصبه ففى مواضع :

---

(١) عجز بيت وصدره :
يَقُولُ الذِى أَمْسَى إِلَى الحِرْزِ أَهْلُه ∴ ....
بأى الحشا : اى بأى الناحية ويقال بأى الحشا أهلك؟ ويقال فلان فـى حشا بنى فلان اى فى ناحيتهم .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٣٧٧ .

(٣) فى (ب) ولم يستعملها .

(٤) هو امرؤ القيس، وانظر ديوانه صفحة ١٠ والهمع ١ : ١٣٤ والدرر ١ : ١٩٩ ، والتصريح ١ : ١٤٤ وابن يعيش ٢ : ٨٦ والخزانة ٢ : ٦٣ .

(٥) عجز بيت وصدره : أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ∴ ....

الأول : أن يكون مستثنى من موجب يا لامؤخرا عن المستثنى منه غير مأخوذ مع إلا صفة نحو قولك قام القوم إلا زيدا ، أما وجوب نصبه فلأنه لو جاز غير النصب لكان على البدل والبدل يحل محل المبدل منه ، وأنت لو قلت : قام إلا زيد لم يجز إذ لابد من مستثنى منه لفظا أو تقديرا قبل الا ، وإذا قدر إسقاط المستثنى منه (1) فلا مستثنى أصلا وغير البدل ماذكرنا فيلزم أحد أمرين : إما أن يكون البدل مما لايصلح أن يقام مقام المبدل منه بعد إسقاطه وذلك لايجوز ، وإما أن تستعمل إلا في موضع لامستثنى منه وذلك لايجوز .

وأما الناصب له فهو الفعل المقدم أو معناه بتوسط إلا في أصح الأقوال ، لأن إلا عدته وأوصلته إلى الاسم كما توصله الواو التي بمعنى مع ، وأيضا لما أخذ الفعل فاعله انتصب مازاد على الفضلة المشبهة بالمفعول به .

وقال الزجاج : الناصب له إلا ، لأنها في معنى استثنى (٢) .

وقال الكوفيون : إلا مركبة من أن ولا فإذا نصبت كان بأن وإذا رفعت فبلا (٣)

وقال الكسائي : منتصب بإضمار أن (٤) .

وأما إذا جعلت إلا ومابعدها صفة رفعت حينئذ مابعدها كما في قوله تعالى : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا " (٥) أي غير الله وقد أشار (٦) إلى هذا المعنى بقوله : مالم يؤخذ مع أداة الاستثناء في تأويل غير ، وليس كل موضع يجوز أن تكون إلا فيه وصفا بخلاف غير لأصالتها في الصفة ، ولايجوز أن تكون غير والا وصفين إلا لنكرة

= والشاهد أن مافي " سيما " زائدة ويوم مضاف اليه لشي التي هي اسم لا النافية للجنس .

(١) (منه) اضافة من (ب) .

(٢) انظر همع الهوامع ١ : ٢٢٤ وشرح السيرافي ٣ : ١٠٧ والانصاف ١ : ٢٦٠ .

(٣) انظر الانصاف ١ : ٢٦١ .

(٤) انظر الهمع ١ : ٢٢٤ وشرح الكافية للرضي ١ : ٢٢٦ والتقدير عند الكسائي : قام القوم الا أن زيدا لم يقم .

(٥) الاية ٢٢ من سورة الانبياء .

(٦) الضمير يعود الى الجزولي رحمه الله تعالى .

أو معرفة بالام الجنسية ،ولايجوز حذف الموصوف مع إلا كما يجوز مع غير ،ولايجوز أن يكون مابعد إلا فى الاية بدلاً ، لأن المبدل فى حكم الاسقاط ، ولايجوز الإسقاط

٢٣٥ فى الآية لأنه يكون التقدير لو كان فيهما إلا الله فيكون/ الله فاعلا بمعنى لو كان فيهما الله لفسدتا وهذا كفر ،ولايجوز النصب أيضا ، لأن الأول نكرة وأنت لو قلت جائنى رجال إلا زيداً لم يكن للاستثناء فائدة ، لأن الاستثناء هو أن تخرج من الحكم مالولاه لدخل فيه وجوبًا بحكم التناول ،ورجال لايوجب أن يتناول زيدا ،وأجازه المبرد ، لأن لو فيها معنى النفى ،ولايكفى فى صحة الاستثناء أن يكون التناول بالصلاحية لا بالوجوب.

قال : واما واجب رفعه .

قلت : الذى يجب رفعه هو الذى فرغ له الفعل نحو ماجائنى إلا زيد وكذلك المستثنى من نحو قولك ماجائنى من أحدٍ إلا عبدُ الله رفعته على البدل من موضع أحد ولايجوز جره لانك لاتقول ماجائنى منزيد والبدل يحل محل المبدل منه ، فلما امتنع البدل على اللفظ حمل على المعنى ومنه مازيد بشئ إلا شئٌ لايعبأ به بالرفع لاغير.

قال : واما واجب نصبه على الإطلاق.

قلت الأول واجب نصبه مشروطا بالا يؤخذ مع الا صفة وهنا بلاشرط ، لأن ذلك لايتأتى هنا وذلك فيما إذا تقدم المستثنى أو كان الاستثناء بليس، ولايكون، أو يعنى بالاطلاق سواء كان مستثنى من موجب أو منفى .

وبالجملة فالمواضع التى يجب فيها نصب المستثنى منه .

الأول : المستثنى من الكلام الموجب على الشرط الذى ذكرنا .

الثانى : المستثنى بليس، ولايكون وعدا وماخلا قال لبيد : (١)

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٢٥٦ والهمع ١ : ٢٣٣،٢٢٦،٢٣ والدرر ١ : ٢، ١٩٣ ١٩٧ والتصريح ١ : ٢٩ وشرح الشذور ١ ٣٢ (١٢٢) وابن يعيش ٢ : ٧٨ والعينى ١ : ١٥ / ٣ : ١٣٤ وبسن ١ : ٣٥٥ .

ألا كلُّ شيءٍ ماخلا اللهَ باطلُ (١) .'. ....

الثالث: المستثنى المقدم كقوله: (٢)

فَمالِيَ إِلَّا آلَ أحمدَ شيعةٌ .'. ومالِيَ إِلَّا مشعبَ الحقِّ مشعبُ (٣)

لأنه إنما رُفع بالبدل ، والتقديم يبطل البدل فتعين النصب كحال صفة النكرة .

وحكى يونس أن بعض العرب يقول : مالي إلا أبوك أحد فيجعل أحدًا بدلًا من " أبوك " (٤) .

٢٣٦ لكن هذا لايكون إلا في النفي ، فإن تقدم المستثنى على صفة المستثنى / منه لاعليه ، فهل ينزل تقديمه على الصفة كتقدمه على الموصوف ؟ أم لايكترث بتقدمه على الصفة ؟ فيه وجهان : كقولك ماأتاني أحدٌ إلا أبوك خير منه وأجاز سيبويه البدل (٥)

الرابع : المستثنى المنقطع من الأول كقولك : ماجاءني أحد إلَّا حمارًا والنصب واجبٌ على لغة أهل الحجاز ، وإنما جاز الاستثناء هنا مع عدم التناول لأمور منها القصد إلى التعميم وأنه لم يخرج من الأول شيء إلا شيئا ليس منه ولا من جنسه الثاني : الاعلام بأن الثاني من توابع الأول وإن لم تكن من جنسه . الثالث : إثبات مايحتمل نفيه ، فإنه لما نُفي في قوله : (٦)

---

(١) صدر بيت وعجزه :
....'. وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ
والشاهد نصب "الله بعد ماخلا على المفعولية لاغير .

(٢) هو الكميت وانظر المقتضب ٤ : ٣٩٨ والانصاف صفحة ٢٧٥ والجمل صفحة ٢٣٨ وابن يعيش ٢ : ٧٩ والخزانة ٢ : ٢٠٧ والتصريح ١ : ٣٥٥ .

(٣) واصله وما لي شيعة الا آل أحمد ومالي شعب الا مشعب الحق فلما تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه .

(٤) انظر الكتاب ١ : ٣٧٢ .

(٥) انظر الكتاب ١ : ٣٧٢ .

(٦) هو النابغة الذبياني وانظر ديوانه صفحة ١٧ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٦٤ ، والهمع ١ : ٢٢٣ ، ٢٢٥ والدرر ١ : ١٩١ والتصريح ٢ : ٢٦٢ ومعاني الفراء ١ : ٢٨٨ والمقتضب ٤ : ٤١٤ وابن يعيش ٢ : ٨٠ / ٨ : ١٢ / ٩ : ١٤٣ / ١٠ : ٤٥ و ٤٦ والعيني ٤ : ٥٧٨ .

.... ∴ ..وما بالرَّبْعِ من أحَدِ (١)

ربما توهم أن النفى علمٌ تعدى إلى آثار الآخرين وأتباعهم فنفى هذا التوهم ، ثم هو على ضربين : أحدهما ما يمكن أن يندرج تحت الأول بضرب من التأويل الثانى : ألا يمكن دخوله تحته وأهل الحجاز ينصبون الأول ، وأجاز بنو تميم فيه البدل أيضا ، أما أهل الحجاز فنظروا إلى أن البدل فى حكم المبدل منه فيما ينسب إليه وفى أنه يجوز أن يقوم مقامه ، ولكونه من غير الجنس لم يلزم فيه أن يكون كذلك فتمحض للفضلية والانقطاع عن الأول فى المعنى فوجب أن يكون كذلك فى اللفظ تنبيهًا على تحقيق المخالفة والمباينة ، ومقتضى هذا أيضا ألا يصح استثناؤه منه أصلا ، غير أنهم جوزوا ذلك لجواز أن يشاركه فى الفعل والعامل وبنو تميم نظروا إلى أن الثانىَ قد تعلق بالأول فى الجملة فصار كأن اللفظ قد تناوله فكأنه قال : ما فى الدار أحد ولا ما يتبع الأحد ، فإذا قلت إلا فرسًا (٢) كان بد لا من التابع ، وإن لم يكن مذكورًا فى اللفظ ، وأيضًا فالتغليب معروف فى كلام العرب ، فأوقع لفظ أحد على من يعقل وعلى ما لا يعقل تغليبًا ، ثم استثنى من بعضه وهو الذى لا يعقل ، ويحتمل أن يكون ذكر أحدا / توكيدًا ومراده ما فى الدار إلا فرسٌ فبنو تميم ينشدون : (٣)

إلّا أوارِىُّ .... ∴ .... (٤)

---

(١) قطعة من بيت وهو بتمامه :

وقفتُ بها أُصَيلانا أُسائلُها ∴ عيَّتْ جوابًا وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

(٢) فى (ب) إذ فارسا .

(٣) هو النابغة الذبيانى ومراجعه هى مراجع الشاهد الذى قبله والبيت تتمة له .

(٤) قطعة من بيت وهو بتمامه :

إلّا أوارِىَّ لأيًا ما أُبيِّنُها ∴ والنُّؤْىُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

والشاهد فيه رفع أوارى على البدل من الموضع والتقدير : ما بالربع أحد إلا أوارى على اعتبارها من جنس الاحدين اتساعا ومجازا .

بالوجهين ، وأهل الحجاز ينصبون لاغير ، وأما الذى لايتعلق فيه الثانى بالاول فليس فيه إلا النصب عند الجميع من ذلك قوله تعالى : لَايُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ (١) " وإلا فيه بمعنى لكن فيحتاج إلى خبر فتارة لايظهر كما فى قوله تعالى " إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ " (٢) أى نهوا عن الفساد فانتهوا ، وتارة يظهر كما فى قوله تعالى : إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ " (٣) الآية والإ عند الكوفيين فى هذا بمعنى سوى ، ويونس يجوز رفع هذا على الوصف لا على البدل .

الخامس: ماتكرر فيه المستثنى كقولك ما أتانى إلا زيدٌ إلا عمرًا ، برفع الذى أسندت إليه الفعل وتنصب الآخر على كل حالٍ ، لانه إمّا أن يرفع على البدل أو بالفعل والاول باطل ، لانه لايكون إلا من بدل الغلط والثانى أيضا باطل ، لان الفعل الواحد لايكون له فاعلان مفترقان إلا بحرف العطف .

السادس: كقولك ماجاءنى أحدٌ إلا زيدًا لكن النصب هنا جائز والافصح الرفع ، وفى بعض النسخ : واما واجب نصبه على الاطلاق فهو المستثنى من الموجب أو ماهو فى حكمه ، يعنى ماأكل أحد طعامك إلا زيدًا ، لانه فى معنى كل الناس أكل طعامك إلا زيدًا ، وكذلك المتقدم والمنقطع الذى لايمكن أخذه بدلا البتة ، وأحد المكررين وما استثنى بالفعل وقد ذكرنا أمثلة ذلك .

قال الشلوبينى : مثال الذى لايمكن أخذه بدلا قوله تعالى : لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ " (٤) لان التقدير لاعاصم فى الوجود اليوم به إلا من رحم فإذا جعلنا من رحم بدلا لم يكن الا بد لبعض من كل لان المرفوع بعد إلا لايكون

---

(١) الاية ١٤٨ من سورة النساء .

(٢) الاية ١١٦ من سورة هود .

(٣) الاية ٩٨ من سورة يونس .

(٤) الاية ٤٣ من سورة هود .

إلا كذلك ، ومحال أن يكون من رحمه الله بعض العاصين إذا أخذ عاصم على بابه
٢٣٨ من انه اسم فاعل فإن جعلته بمعنى / ذا عصمة وأردت به المعصوم لم يكن من
الاستثناء المنقطع بل متصل ، فصح إذ ذاك فيه البدل ؛ لانه بعض المعصومين
ووجه آخر : فى امتناع أخذ [١] إلا من رحم بدلا وهو أن البدل فى تقدير الحلول محل
المبدل منه وهو عاصم ، وتقيم إلا من رحم مقامه وتحذفه فيحذف اليوم من أمر الله ،
لأنهما انما هما معمولان له من جهة المعنى فيبقى ليس فى الوجود إلا من رحمه
الله وهذا ليس بصحيح ؛ لأن فى الوجود غير من رحمه الله ، وإنما وجب النصب فى
أحد المكورين لانهما لو رفعا لم يرتفعا إلا على البدل من أحد والبدل فى تقدير
الحلول محل المبدل ، فإذا رفعتهما على البدل وقدرتهما محل أحد صار التقدير
ماقام إلا زيدٌ إلا عمرٌو وكانا فاعلين لقام ، كماكان أحد فاعلا لهما والفعل لايرفع
اسمين فاعلين من غير اشتراك بالحرف [٢] .

قال رحمه الله تعالى : واما واجب جره .

قلت : وذلك فى مواضع أيضا منها المستثنى بغير فإن مابعدها مجرور
بإضافتها إليه ، واعرابها إعراب الاسم المستثنى بالا ، ومنها المستثنى بسوى وعدا
وخلا وحاشا عند من يجعلها حروفا وكذلك بعد سِىَّ فيمَنْ جَعَل مازائده ، وإن شئت
قلت : كل مااستثنى بالأسماء والحروف غير إلا فانه مجرور .

قال : واما جائز فيه النصب والبدل والبدل أحسن .

قلت : وفى أخرى والبدل من مضمر أو من ظاهر ، أما البدل من الظاهر الذى
هو أحسن من النصب فهو المستثنى من غير الموجب مثل النفى والاستفهام والنهى ،
فإذا كان الكلام تاما دون المستثنى فالمختار ابداله لوجهين : أحدهما : المشاكلة

---

(١) فى (ب) جعل .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٥٨ .

الثاني : أنه إذا كان بدلًا كان لازما ، لأنه يكون بلفظ الفاعل بخلاف النصب ، فإنه لايلزم لكونه بلفظ الفضلة ، وقيل لأنك إذا أبدلتَ عمل الفعل في المستثنى بالواسطة ،
٢٣٩ غير أنه في البدل إشكال / لأنه إن كان من بدل البعض وجب أن يكون فيه ضمير ولا جائز أن يكون من بدل الكل ولا من بدل الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط مع أنه مقصود ولهذا الإشكال جعله الكسائي والفراء عطفا (١) .

وقال أحمد بن يحيى : كيف يكون بدلا والأول منفي ؟ وما بعد إلا موجب والنصب فيه على أصل الباب ، وعلى هذا قرئ " مافعلوه إلا قليلٌ " (٢) وإلا قليلاً .

وأما البدل من المضمر فمثاله ماأظن أحدا يقول ذاك إلا زيدٌ وإلا زيدًا ، فيجوز إذا جعلت الاستثناء من المضمر في يقول النصب والرفع ، لأن يقول منفي في المعنى والاستثناء من المنفي جائز فيه الأمران ، فإن جعلت إلا زيدًا مستثنى من أحد كان فيه الوجهان أعني النصب على البدل والنصب على الاستثناء ، اذ ليس للرفع وجه ولايكون هذا إلا فيما هو منفي في المعنى أو يوجه النفي إليه في اللفظ ، فإن لم يكن منفيا في المعنى ولايوجه النفي إليه في اللفظ كقولك ماضربت أحدًا يفعل ذلك إلا زيدًا لم يكن في الاستثناء من المضمر فيه إلا النصب ، لأنه استثناء من موجب ، لأن النفي لم يتوجه إليه في اللفظ ولا في المعنى والنصب أجود في الاستثناء من المضمر المذكور أولا ، لأن البدل إنما هو حُمِلَ على المعنى لا على اللفظ ولا يحمل على المعنى مع وجود اللفظ ، لأنه كاتباع الأثر مع وجود العين .

وفي نسخة أخرى : ولايبدل من مضمر الا أن يرجع الى مبتدأ في الحال أو في الأصل وهو ما استثنى بإلّا في النفي ، يعني لايجوز ماضربت أحدًا يوحد الله إلا زيد على البدل من المضمر ، بل لايكون فيه إلا النصب ، ومعنى قوله : إلا أن يرجع الى مبتدأ في الحال فمثاله ماأحد يقول ذاك إلا زيدٌ وإلا زيدًا ، وقوله أو في الأصل مثاله : ماأظن أحد يقول ذاك الا زيد والا زيدا .

قال رحمه الله تعالى : واما جائز فيه الدفع والجر والجر أحسن

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ٢٣٢ ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٦٦ .

(٢) الاية ٦٦ من سورة النساء وبالرفع قراءة الجمهور وقراها بالنصب ابن عامر وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ١٩٢ وتفسير البحر المحيط ٣ : ٢٨٥ .

٢٤٠ قلت : مثاله ما استثنى بسيما وانما / كان الجر أحسن ، لأن الدفع يوجب حذف بعض الصلة وهو قبيح .

قال الشلوبيني : لايكون النصب بعد لاسيما إلا أن يكون المستثنى نكرة ولاوجه للنصب فى المعرفة [1] .

قال : وأما حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لو لم يقترن به .

قلت : هذا هو الذى فرغ له الفعل العامل ، فيكون إعرابه بحسب مايقتضيه [2] ذلك العامل لابحسب الاستثناء ، فإذا قلت ماجاءنى إلا زيدٌ رفعت لأنه فاعل ، وفى المفعول مارأيت إلا زيدًا وفى الجر مامررت إلابزيدٍ ، والمستثنى منوى فى هذه الأمثلة ولاحكم له فى اللفظ ، بل المعاملة مع المذكور ، ولهذا يوءنث إذا أسند إلى موءنث كقولك ماقامت إلا هند ولاينظر إلى أحد المقدر قال : [3]

.... ∴ ومابقيتْ إلَّا الضلوعُ الجَراشِعُ [4]

وقد جاء النصب فى المفرغ شاذا رعاية لذلك المقدر قال : [5]

.... ∴ ومالِىَ ياعفراءُ إلَّا ثمانِيَا [6]

كأنه قال : مالى ابل ، ومن الاستثناء المفرغ أيضا قولك مامررت بأحد الازيد خير منه

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٠ .

(٢) (ب) مايطلبه .

(٣) هو ذو الرمة وانظرديوانه صفحة ٤٣٠ والاشمونى ١٧٤ (٣٦٧) والمحتسب ٢ : ٢٠٧ وابن يعيش ٢ : ٨٧ والعينى ٣ : ٤٧٧ .

(٤) عجز بيت وصدره :
طوى النحز والاجراز مافى غُروضِها ∴ ....

(٥) هو عروبن حزام وانظر الخزانة ٢ : ١ : ٣ وصوابه (ثمان) وانظرأمالى القالى ٣ : ١٦٠ وديوانه صفحة ٤ .

(٦) هذه الرواية محرفة وصحتها :
يكلفنى عمى ثمانين بكرة ∴ ومالِىَ ياعفراءُ إلَّا ثمانِ
ويروى :
يكلفنى عمى ثمانين ناقة ∴ ومالِىَ والرحمنِ غيرُ ثمانِ

فما بعد إلا جملة صفة لأحد ولا عمل للحرف فى اللفظ ، لكنه يفيد معنـــاه من الحصر .

واعلم أن المستثنى قد يحذف ، وإن كان العامل مفرغًا له كقولهم ليس إلّا وليس غير والمعنى ليس فيه إلا ذلك ، وليس فيه غير ذلك ، وغير مضمومة مثل قبل وبعد ، وقد أُجيز الفتح تشبيهًا بتيمِ الثانى فى قولك ياتيمَ تيمَ عدِيٍّ .

٥ ٥

بَابُ (لَا التَّبْرِئَـــــة)

شرط وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألا يتكرر وأن يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مشبه بالمضاف وفى بعض النسخ وألا يفصل بينهما .

ولا حاجة إليه مع قوله وأن يليها وكأنهما روايتان وفى أخرى شرط بقـــاء وجوب بناء الاسم وإنما سميت لا هذه بالتبرئة لأنها لنفى الجنس فكأنها تدل عـــلى البراءة من ذلك الجنس .

٢٤١ واعلم / أن "لا" تستعمل على أوجه يلفها المتأخرون ثلاثة عشر وجها : تكون للنهى والدعاء ، وزائدة ، وجواب القسم والاستفهام وعاطفة ومهيئة ومعنى ليس ومعنى لم ومعنى غير ونفيا وتبرئة ، والعاملة منها الناهية والنافية ، أما الناهية فتعمل الجزم وقد ذكرت ، وأما النافية فتارة تشبه بليس فتعمل عملها فترفع وتنصب وتارة تحمل على أن فتنصب وترفع وهى المذكورة فى هذا الباب ، ولا تعمل إلا فى الاسم النكرة مفردا كان أو مضافا أو مشبها بالمضاف ، ولعدم اختصاصها انبغى ألا تعمل على مامر فى باب إنَّ إلا أنها شبهت بإنَّ فعملت بالشبه وذلك أنهما للتوكيد أما ان فلتوكيد الاثبات ولا لتوكيد النفى وهى نقيضتها ، وربما جعلوا النقيض مشابها للنقيض من حيث أن كل واحد منهما ينافى الآخر ، ومن حيث أن الذهن يتنبـــه لهما معا بذكر أحدهما ، ولها بأن إذا خففت شبه لفظى وهو أنها على حرفين ثانيهما ساكن فهى إذا فرع فى العمل على إنَّ فوجب أن تكون منحطة عنها فلهذا اشـــترط فى إعمالها ثلاثة شروط .

الأول : أن يكون معمولها نكرة اسما وخبرا وذلك للنفى العام والتعريـــف ينافى العموم ، قال سيبويه : اعلم أن كل شىء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لـــك أن تعمل فيه لا (١) .

---

(١) انظر سيبويه ١ : ٣٥٠ .

الثانى : ألا يفصل بينهما لأنها مشبهة بأن التى لايفصل بينها وبين معمولها ففرعها أولى بذلك .

الثالث : ألا تتكرر ، لأنها بالتكرار تكون جوابًا لكلام عمل بعضه فى بعض من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل فأعيد الجواب على نحو السؤال ، فإذا تحققت هذه الشروط : فالاسم الذى يليها إما أن يكون مفردًا أو مضافا أو مشبهًا به ، فإن كان مضافا نحو لاغلامَ رجلٍ عندك أو مشبها به نحو لاخيرًا منه قائم ولاحافظا للقرآن عندك ولاعشرين درهمًا لك ، فقد اتفقوا على أنها تنصب الاسم ولايجوز بناؤه ، لأن ثلاثة

٢٤٢ أشياء لاتمزج [(١)] / شيئا واحدًا ، وإن كان مفردا فالأكثر على أنه مبنى اللفظ منصوب المحل .

وقال الزجاج والسيرافى وأهل الكوفة هو معرب وفتحته إعرابية وإنما حذف منه التنوين للفرق بين ماهو جواب هل من رجلٍ ؟ وبين ماهو جواب هل رجلٌ ؟ أو للتنبيه على ضعف عملها ومخالفتها سائر العوامل بلزومها صنفا من الأسماء [(٢)] .

حجة الأولين أن اسمها قد تضمن معنى مِنْ والاسم متى تضمن معنى الحرف بنى وذلك أن الأصل فى قولك لارجل لامِنْ رجلٍ لأنه جواب لمن قال هل من رجلٍ فى الدارِ ؟ والسؤال عام لوجود من المستغرقة فيه ، وذلك أن الواحد النكرة مستغرق لكن لاعلى جهة الشمول والإحاطة بل على جهة البدل ، أى مامن فردٍ من أفراد هذا النوع إلا ويصدق عليه ويكون هو المراد ، وإنما يشمل الكل فى الواجب بدخول الألف واللام التى للجنس ، وفى النفى بدخول من الموضوعة للاستغراق ، ومن مذكورة فى السؤال فكان عاما فوجب أن يكون الجوابُ كذلك ، وإنما يكون كذلك بمِنْ

---

(١) فى (ب) لاتصير .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١ : ٥٠٥ وشرح السيرافى ٣ : ٨٤٣ .

ظاهرةً أو مقدرة وإذ ليست ظاهرةً وجب أن تكون مقدرةً ، فالأصل أن يقال لا من رجلٍ ،لكنهم لو أظهروا من فى اللفظ لأبطلوا عمل لا التى أرادوا إعمالها ، ولأنها لاتظهر مع اسم إن التى هى مشبهة بها ، ولو حذفوا مِن رأسا وأعملوا لا لأبطلوا حكم من فتوسطوا الحال بشىءٍ يقوم مقام وجودها لفظا ، وهو أنهم حذفوا من لفظا وضمنوها الاسم معنى ،ولما تضمن معنى الحرف وجب له البناء ، ثم بعد البناء ركبوه مع الحرف تركيب خمسة عشر ففتحوا فقالوا : لارجلَ فصارت هذه الصيغة كالعلم للنفى العام الجنس كما لو ظهرت من فى اللفظ .

وحجة من قال إنه معرب أن المعطوف عليه معرب نحو لارجلَ ولا غلامًا والواو نائبة عن لا ، الثانى : أن خبرها معرب وعملها فى الاثنين واحد ، الثالث : أن لا عاملة فلو/ حصل البناء فكان بموجب عامل والبناء لايكون بعامل ، ولأن العامل ٢٤٣ غير المعمول وجزء المركب كالشىء الواحد .

والجواب أن المعطوف عليه بنى لتضمنه الحرف والمعطوف لم يضمن الحرف اكتفاء بالتضمن الأول وهو الجواب عن الثانى ،وعن الثالث: أن العامل قد دخل على المبنى فيعمل فى موضعه لا فى لفظه .

قال الشلوبينى : هذه الشروط التى ذكرها يجوز أن تعمل معها عمل ليس فكان ينبغى ألا يقول شرط وجوب بناء الاسم ولكن شرط وجوب بناء الاسم أو عمل لا عمل ليس،ثم يذكر ماذكر ، فإنه إذا اجتمعت هذه الشروط جاز الوجهان أعنى بناء الاسم مع لا وعمل لا عمل ليس.وامتنع وجهان وهو الإلغاء والنصب (١) .

قال رحمه الله تعالى : فان تكررت جاز الرفع .

قلت : إنما يوجب البناء إذا لم يكرر معمولها ،فإذا تكرر صار جوابًا لمن قال أرجل فى الدار أم امرأة ؟ فيرفع الجواب ليكون مطابقا للسوءال ،وقال بعضهم : إنما جاز الرفع فى الأول لانه يجوز فى الثانى ،وإنما جاز فى الثانى لانه بالعطف

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٠ .

تقل الحاجة إلى تضمن الحرف فى المعطوف وإذا لم يضمن من ارتفع . وإذا ارتفع الثانى ارتفع الأول تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه وهو ضعيف .

وبعد : فيجوز فى الاسمين عند تكررهما خمسة أوجه : رفعهما معًا على جواب المعادلة كقوله تعالى فَلا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ (١) . وقال الشاعر : (٢)

.... ∴ لا ناقةٌ لِى فِى هَذا ولا جَمَلُ (٣)

وفتحهما معا : على أن يكون قد جرى استفهاما ن كماقرئ لا رَفَثَ ولا فُسُوقَ (٤) ، ورفع الأول وفتح الثانى وفتح الأول ونصب الثانى مع التنوين كقوله : (٥)

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً ∴ .... (٦)

وزاد الزمخشرى وجهًا سادسًا باعتبار أنها قد تكون بمعنى لَيْسَ فيكون المرفوع اسمها

---

(١) الاية ١٩٧ من سورة البقرة وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وأبى جعفر ويعقوب وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ١٧١ وتفسير البحر المحيط ٢ : ٨٩ .

(٢) هو الراعى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٤ وابن يعيش ٢ : ١١١ ، ١١٣ والعينى ٢ : ٣٣٦ والتصريح ١ : ٢٤١ .

(٣) عجز بيت وصدره :

ماصَرَمْتُكِ حتى قلتِ مُعْلِنَةً ∴ ....

ويروى فماهجرتك والصرم هو الهجران وعجز البيت مثل يضرب عند التبرى من الأمر والتخلى عنه والشاهد فيه رفع مابعد لا على الابتداء والخبر وذلك لتكررها ولو نصب على الاعمال لجاز والرفع اكثر لأن ذلك جواب لمن قال : ألك فى ذا ناقة اوجمل ؟ . فقلت له : لاناقة لى فى هذا ولا جمل فجرى مابعد لا فى الجواب مجراه فى السؤال .

(٤) الاية ٩٧ من سورة البقرة وهى قراءة الجمهور .

(٥) هو أنس بن العباس بن مرداس السلمى وقيل أبو عامر جد العباس بن مرداس، وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٤٩ وشرح الشذور ١٢٣ (٣٢) والهمع : ٢ : ١٤٤ ، ١١٦ ٢ والدرر ٢ : ٩٨ ، ١ ٢٣٨ والتصريح ١ : ٢٤١ وابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١١٣ / ٩ : ١٣٨ والعينى ٢ : ٣٥١ / ٤ : ٥٦٧ .

(٦) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ اتسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِـعِ

أو يكون مرفوعًا بالابتداء ولاعمل لها أصلًا (١) ، وهذا أيضًا ليعيش ؛ لأنــه إنْ
٢٤٤ قصد تعديد / الصور باعتبار الجهات تعددت الوجوه وزادت على اثنى عشـــر
فتأمـــله .

قال رحمه الله تعالى : وان فُصل بينهما وجب الرفع ولزم التكرار .

قلت : إذا وقع الفصل بينها وبين الاسم كقوله تعالى لَا فِيهَا غَوْلٌ (٢) وجب الرفع لبطلان عملها ، لأن من شرط عملها أن يليها معمولها ، كان ولضعفهـــا وعدم تصرفها ، وإذا بطل عملها رجع إلى الأصل وهو الابتداء ، واختلفوا فى وجوب التكرار عند الفصل ، فأوجبه بعضهم لأنه جواب لما هو كذلك ، قال سيبويه : واعـلم أنك إذا فصلت بين لا واسمها بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية ، لأنه جـواب أذا عندك أم ذا (٣) ؟ وجوزه بعضهم ولم يوجبه كقوله : (٤)

. . . . ∴ حياتك لا نفعٌ . . . . (٥)

قال المبرد : لا أرى بأسًا أن تقول لا رجلٌ فى الدار ، تجعله جواب مـــن قال : هل رجلٌ فى الدار (٦) ؟ وكان ينبغى للمؤلف أن يُشير إلى الخلاف فيقول علـى رأى الأكثر كما هى عادتـــه .

= ويروى اتسع الفتق على الراتق والشاهد فيه رفع خلة وتنوينه مع أنه معطوف على نسب على ألغاء لا الثانية وزيادتها تأكيدا للنفى .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١١٢ والمفصل صفحة ٨١ .

(٢) الاية ٤٧ من سورة الصافات .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٣٥٥ .

(٤) رجل من بنى سلول أو الضحاك بن هشام وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٨ والهمع ١ : ١٤٨ والدرر ١ : ٩ ، ١٢ والاشمونى ٤ ١٥ (٣٠٦) والمقتضـب ٤ : ٣٦٠ وابن يعيش ٢ : ١١٢ والخزانة ٢ : ٨٩ .

(٥) قطعة من بيت وهو بتمامه :

وَأَنْتَ امرؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا ∴ حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِـعُ

والشاهد تنوين " نفع " وهو جائز وليس موجبا .

(٦) انظر المقتضب ٤ : ٣٥٩ .

قال : وان وليها وكان نكرة مضافًا أو مشبها بالمضاف وجب النصب.

قلت : قد ذكرنا أنها تنصب النكرة المضافة والمشبهة بها نصبا صحيحًا لتعذر البناء، ولأن بناءها مشروط بأن تركب مع معمولها ، والتركيب هنا متعذر، ويمكن أن يقال الموجب للبناء متحقق أيضا مع المضاف ، إلا أنه وجد المانع من البناء وهو أن المضاف إليه بمنزلة التنوين والاسم لايبنى مع التنوين ، وكذلك المضارع له ويحتمل أن يقال : إن المضاف لم يضمن معنى الحرف لأنه قد تخصص بالمضاف إليه فلاتدخل من المستغرقة ، ومثال المشبه به لاضاربًا زيدًا فيها .

قال الشلوبيني : قوله وجب النصب ليس بصحيح بل يجوز الرفع على إعمالها عمل ليس (١) .

قال : وإن تكررت جاز الرفع وإن فصل بينهما وجب الرفع ولزم أن تتكرر على رأى الأكثر .

قلت: مثاله لاغلامَ رجلٍ عندى ولاغلامَ امرأةٍ ، وكان ينبغى أن يقيده أيضا فيقول على رأى الأكثر ، ومثال الفصل لافيها غلام امرأة ، والعلة ماذكرناه فى غير المضاف .

قال : وإن كان معرفةً وجب الرفع ولزم أن يتكرر على رأى الأكثر. قلت (٢)

٢٤٥ احترز عن مذهب المبرد الذى لايشترط/ التكرار مع الإلغاء (٣) ، أما وجوب الرفع فلأنها لاتعمل إلا فى نكرة إسمًا وخبرًا ، وإنما وجب التكرار لأنه جواب المكرر فى السؤال ، وإما لأن الأصل فى لا أن تدخل على اسم الجنس ، فلما تعذرت الجنسية فى المعرفة عوض من ذلك التكرار لما فى التكرار من التعدد المشابه للعموم من حيث الإبهام ، وماذكره المبرد ليس بصحيح ، لأن الفرض من التكرار حصول الشياع ، لأنها

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٠ .

(٢) العبارة (ومثاله : لاغلام رجل عندى ولاغلام امرأة الى قوله ولزم أن يتكرر على رأى الاكثر) اضافة من (ب) وقد أشار فى (أ) الى الجانب الأيسر ولم تظهر .

(٣) انظر همع الهوامع ١ : ١٤٨ ، والتصريح ١ : ٢٣٧ .

لما امتنع عملها في المعرفة امتنع أيضًا دخولها عليها إلا عند التكرار وقول الشاعر: (١)

لاهَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ∴ .... (٢)

على اضمار مثل .

قال رحمه الله تعالى وإذا لحقتها همزةُ الاستفهام لمجرده أو للعرض أو للتمني فحكمها حكمها عارية منها .

قلت: إذا دخلت همزة الاستفهام على لا فإما أن يضمن معنى آخر غير الاستفهام أو ليس ، فإن كان الأول مثل معنى الإنكار أو التوبيخ أو التمني أو العرض أو غير ذلك فلا يتغير حكمها عند المبرد (٣) والمازني (٤) وموضعها مع ما عملت فيه رفع بالابتداء كما كان الأمر قبل دخول همزة الاستفهام وسيبويه يقول : إذا دخلها معنى التمني خرج الموضع عن الابتدا ، فتنصب اسمها بما في ألا من معنى التمني ومنه ألا رجلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا ولاتحتاج إلى خبر .

وقال يونس رجلا اسم لا وإنما نُوِّن ضرورة وقدره الخليل ألا ترونني رجلا فجعل الا للتخضيض (٥) .

---

(١) مجهول وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ٣٥٤ والهمع ١ : ١٤٥ والدرر ١ : ١٢٤ والاشموني ١٤٩ (٢٩١) والمقتضب ٤ : ٣٦٢ وابن يعيش ٢ : ٢ ، ٤ / ١٠٣ : ١٢٣ والخزانة ٢ : ٩٨ وامالي ابن الشجري ١ : ٢٣٩ .

(٢) صدر بيت من الرجز وعجزه :

.... ∴ ولافَتًى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيِّ

والشاهد فيه نصب هيثم بلا وهو علم معرفة وجاز ذلك لانه أراد : لاأمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حداء المطي فصار العلم شائعا إذ أدخله في جملة المنفيين وهو كقولهم قضية ولاأباحسن لها يراد على بن أبي طالب . وهيثم اسم رجل حسن الحداء للابل ، وابن خيبري : هو جميل بن معمر صاحب بثينه نسب إلى جده الرابع وكان جميل شجاعا .

(٣) انظر المقتضب ٤ : ٣٨٢ ، ٣٨٣ والهمع ١ : ١٤٧ والتصريح ١ : ٢٤٥ .

(٤) انظر شرح السيرافي ٣ : ٩٨ ، ٩٩ وهمع الهوامع ١ : ١٤٧ .

(٥) انظر الكتاب ١ : ٣٥٩ .

وقال السيرافى : إذا دخله معنى التمنى استغنى عن الخبر ومعناه معنى المفعول إلا أن اللفظ يبقى [1] على ما كان عليه من البناء أو الإعراب وفى المثل ألا قماص بالعير ؟ وأما إذا لم ينضم إلى الاستفهام معنى آخر فلا يتغير حكمها أصلا قال : [2]

ألا طِعانَ ولا فُرسانَ عادِيَةً ∴ .... [3] [4]

قال الشلوبينى لايكون ماقال إلا على رأى ألا كثر وقد تقدم له نحو كلامهم فى ألم وألما ، وإنما يكون هذا الذى قال إذا لحقته همزة الاستفهام ولم يكن فى الكلام معنى التمنى فكأنه جعل هذا تجريدا / للاستفهام عمافيه من معنى التمنى ، وليس ٢٤٦

تجريد استفهام كما زعم فإن ذلك لايكون إلاحيث الانكار والتوبيخ كقوله :

ألا طِعانَ ولا فُرسانَ ...... ∴ .... [5]

ولاأعرف أحدا يقول : إن ألف الاستفهام تلحق أداة نفى فتكون الألف لمجرد الاستفهام كما قال الا أن يتسامح فى التجريد [6] .

ويريد به التجريد من معنى التمنى خاصة وهو بعيد ، قوله أو للعرض خطأ أيضا ، لانه إذا كانت للعرض لم يكن إلا من حروف الافعال ، وكان الاسم بعدها منصوبا بإضمار فعل ، وقوله فحكمها حكمها عارية منها ، يكون هذا على إطلاقه فى مذهب المبرد ، وأما فى مذهب سيبويه فإنما يكون ذلك فى النفى للتوبيخ والإنكار لا التى للتمنى لأن تلك لايجوز فيها الألغاء ولا الحمل على الموضع .

---

(١) (يبقى) اضافة من (ب) .

(٢) هو حسان بن ثابت وانظر ديوانه صفحة ١٢٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٨ والهمع ١ : ١٤٧ والدرر ١ : ١٢٨ والأشمونى ١٥٣ (٣٠٣) والخزانة ٢ : ١٠٣ والجمل صفحة ٢٤٤ والعينى ٢ : ٣٦٢ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ إلّا تَجَشُّؤُكُم حَوْلَ التَّنَانِيرِ

(٤) انظر شرح السيرافى ٣ : ٩٨ ، ٩٩ .

(٥) سبق شرحه صفحة ٢٨٥

(٦) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦١ .

قال : ونعت الاسم المبنى مع لا جائز فيه إذا وليه وكان مفردًا الرفع والنصب وجعله مع المنعوت كخمسة عشر .

قلت : فى نعت اسمها المعرب وجهان فقط الرفع على الموضع والنصب على اللفظ ، أما البناء فلا وكذلك البدل قال سيبويه : وتقول لا مثله أحدٌ بالرفع على الموضع (١) وقيل إن المضارع للمضاف لا يوصف وأما إذا بنى اسمها فإنه جائزٌ فى الوصف ثلاثة أوجه : الرفع على المحل وهو أقواها كما فى صفةِ المنادى المضموم وغيرها من المبنيات .

الثانى : النصب حملاً على اللفظ : تشبيهًا لحركتها العارضة بحركة الإعرابِ كما فى يا زيدُ الطويلُ ، ويحتمل أن يقال إن النصبَ محمولٌ على المعنى وهو النصب الذى يجب لاسم "لا" لو لم يتضمن معنى الحرف .

الثالث : أن تفتح الصفة من غير تنوين : نحو لا رجلَ ظريفَ وفيه وجهان : أحدهما أنها حركة بناء ، وقد بُنيت الصفة والموصوف لتنزلهما منزلة الشىء الواحد ولهذا تلزم ٢٤٧ / فى بعض المواضع كما تلزم الصلة نحو يأيها الرجلُ ، وتلحق علامة الندبة فى آخر الصفة نحو يازيدُ الظريفَاه على رأيٍ ، فلما ركبت الصفة مع الموصوف دخلت عليهما لا فعملت فى الموضع كما تعمل فى قولك لا خمسةَ عَشَرَ درهمًا لَكَ ، ولا يقال إن "لا" ركبت معهما لأن ثلاثة أشياء لا تمزج شيئًا واحدًا الثانى : أن فتحة الصفة فتحة إعراب وإنما حُذف التنوينُ منها لتشاكل لفظ الموصوف وهو بعيد .

قال رحمه الله تعالى : فإن فُصِلَ بينهما لم يجعلا كشىء واحد .

قلت : الفصل بين الصفة والموصوف مانع من التركيب كما يمنع فى خمسة عشر فلو قلت لا رجلَ فيها ظريفٌ لم يجز البناء فى الصفة ويبقى الوجهان الآخران وهما الرفع والنصب وكذلك لو كانت الصفة مضافة نحو لا رجلَ ذا مالٍ أعربت لا غير ، وقد أشار إليه بقوله : إذ وليه وكان مفردًا وكذلك لو زادت الصفة على واحدةٍ فليس فى الثانية إلا

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٢ .

الإعراب لأنه الأصل ، والمشبه بالمضاف فى الصفة كالمضاف فلذلك تقول : لارجل ضاربًا زيدًا عندك وضاربٌ أيضا ، ففى كل هذا لاتجعل الصفة والموصوف كالشىء الواحد فلاتقول : لارجلَ مثلك على البناء فيهما ولارجلَ ضاربَ زيدًا ولارجلَ فى الدار عاقلَ .

قال رحمه الله تعالى : وحكم المعطوف نسقا حكم النعت فى النصب والرفع لافى التركيب .

قلت : إذا قلت لارجلَ وغلامًا جاز فى الغلام الوجهان الرفع والنصب ولايجوز البناء ؛ لأن الواو قد فصلت ولأن المعطوف أجنبى من المعطوف عليه بخلاف الصفة والموصوف ، لكن يجوز الوجهان كما فى الصفة لأنه تابع مثلها ، ونظيره يازيدُ والحارثُ

٢٤٨ هذا إذا كان المعطوف نكرةً أما إذا / كان معرفةً فليس إلا الرفع بالعطف على المحل فإذًا قوله ان حكم العطف حكم النعت ليس مطلقًا ، بل بشرط أن يكون المعطوف نكرة ، أما البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظى فلانص لهم فيه ، لكن ينبغى أن يكون حكمها مع اسم لا [1] حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجب البناء .

قال سيبويه : فان كررت فصار وصفا ـ يعنى تابعا ـ فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونتَ وإن شئت لم تنون وذلك نحو لا ماءَ ماءَ باردًا ولايكون باردًا إلا منونا لأنه وصفٌ ثان [2] .

قال مبرمان : تركوا التنوين فى الثانى ، لأنهم جعلوه كالوصف ، فماء الثانى إذا لم ينون كان بدلًا ، وإن نون كان توكيدًا لفظيا ويجوزأن يكون تأكيدًا أيضا مع البناء ، لأن حكم التوكيد اللفظى حكم المؤكد [3] .

---

(١) فى (ب) مع اسمها .

(٢) جاء فى سيبويه ١ : ٣٥١ " واذا كررت الاسم فصار وصفا فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون وذلك قولك لاماءَ ماءً باردًا ولاماءَ ماءَ باردًا ولايكون باردًا إلا منونا لأنه وصفٌ ثان " .

(٣) انظر شرح السيرافى ٣ : ٨٩ .

قال رحمه الله تعالى : وخبرها مرفوعٌ ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكونَ ظرفًا .

قلت : إذا قلت لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منك ولا ضاربًا زيدًا عندك فلاهنا رافعة للخبر عاملة فيه بلاخلاف ، لأنها عاملة عمل إنَّ ، فأما إذا بَنَيْتَ فقلت لا رجلَ أفضلُ منك فها هنا الخلاف : فذهب سيبويه الى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل عمل لا بخلاف إنَّ فإنَّ عنده مرفوعٌ بها [1] ، وذهب الاخفش والمبرد وجماعة إلى أنه مرفوعٌ بها ، ومن المتأخرين الزمخشري فإنه قال : وارتفاعه بالحرف أيضًا ، لأنَّ لا مَحْذُوٌّ بها حَذْوَ إنَّ من حيث انها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها .

والحجة لسيبويه من وجهين أحدهما : أن لامع اسمها مرفوع بالابتداء فيكون الخبر أيضًا مرفوعا به ؛ لأنَّ الابتداء إذا لم يبطل حكمه في المبتدإ لم يبطل في الخبر الثاني : أن " لا " فرع على إن والفرع ينبغي أن يكون منحطا عن الأصل ، فوجب ألا يعمل في الخبر لئلا تلزم المساواة بين الأصل والفرع .

٢٤٩ والحجة للمبرد / وغيره أن " لا " عاملة في المبتدأ فوجبَ أن تعمل في الخبر بالقياس على ان ، الثاني : أن " لا " تقتضي اسمين كما تقتضيه كأن فوجب أن تعمل في الجزأين .

واستدل ابنُ برهان على عملها في الخبر بعملها في الصفة فإنه قال : إذا قلت لا رجل عندك فاضل فلا هي العاملة في فاضل ، فلو لم تأت بالخبر واقتصرت على فاضل كان خبرها فاضلا وقد كان مرفوعًا بها في الوصف فكذلك في الخبر [2] .

هذا كله على مذهب أهلِ الحجاز الذين يلفظون بالخبر كما في قوله [3] :

---

(١) انظر في هذه المسألة التصريح على التوضيح ١ : ٢٣٧ وهمع الهوامع ١ : ١٤٦ والمفصل صفحة ٣٠ .

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان صفحة ١٣٦أ .

(٣) هو حاتم الطائي وانظر ديوانه صفحة ١٢٣ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٦ والمقتضب ٤ : ٣٧ وابن يعيش ١ : ١٠٤ ، ١٠٧ والعيني ٢ : ٣٦٨ وامالي ابن الشجري ٢ : ٢١٢ .

.... ∴ وَلاكَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ (١)

فى أحد التأويلين وأما بنو تميم فانهم يحذفون الخبر لفظا إذا كان جوابا لقول قائل : هل من رجلٍ أفضلُ لمن زيدٍ ؟ فيجاب بأنه لارجلَ ويحذف الخبر ، أما إذا لم يكن جوابا لم يجز الحذف رأسا إذ لادليل عليه بل بنو تميم هنا كأهل الحجاز ، وأما قول المؤلف إلا أن يكون ظرفا :

فقال الشلوبينى : لاأدرى من أين نقله ولافرق بين الظرف وغيره فى ذلك ، ولعله قاسه وليس هو موضع قياس ؛ لأنه اتساع والاتساع منقول لامقيس ، ولو ثبت الفرق نقلا لكان له وجه وهو كثرة اتساع العرب فى الظروف بمالم يتسعوا فى غيرها (٢) .

قال ابن برهان : قولك لارجل فى الدار يحتمل أن يكون صفة ويحتمل أن يكون خبرا .

وصرح الزمخشرى بأن بنى تميم لايثبتونه فى كلامهم أصلاً ، ولم يفرق ، وأهل الحجاز يحذفونه أيضًا كثيرًا لاسيما إذا كان ظرفًا فيقولون لابأسَ ولامالَ (٣) .

وإنما ساغ الحذف ؛ لأن هذا النفى لايكاد يأتى الا جوابا لسؤال جرى فيه ذكر الخبر فلم يحتج إلى اظهاره مع لا فى الجواب ، كما إذا قيل من عندك ؟ فانك تقول زيدٌ ولاتعيد الخبر ، وقد يحذف اسمها أيضًا فيقال لاعليكَ أى لابأسَ عليكَ كما ذكر فى حذف الخبر .

---

(١) عجزبيت وصدره :

وَرَدَ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ∴ ....

قلت : والبيت ملفق من بيتين وهما :

وَرَدَ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ∴ فى الرأسِ مِنْهَا وفى الأشلاءِ تَمْلِيحُ

إذا اللقاحُ غدتْ مُلقَى أصِرتُهَا ∴ ولاكريمَ من الولدانِ مَصْبُوحُ

يصف الشاعرما هم فيه من جدب فجازرهم يرد عليهم من المراعى ماينحرون اذ لالبن عندهم ، الجازر : الذى ينحر الإبل حرفا : الناقة الضامر وقيل للمسنة وقيل هى الناقة الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو طرف منه وناحية المصرمة : المقطوعة اللبن لقلة المراعى مصبوح . يسقى الصبوح وهو شرب الغداة ، والشاهد فيه ظهورخبرلا وهو مصبوح على لغة أهل الحجاز .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٢ . (٣) انظر المفصل صفحة ٣٠ .

٢٥٠ / باب (مِنْ أحكامِ التَّمييز)

التمييز ينقسم قسمين : منتصب عن تمام الكلام .

قلت: التمييز والتفسير والتبيين بمعنى واحد ، وهو في النحو عبارة عن رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحدِ محتملاته ، وأما المميِّز فهو الاسم المنكور المنصوب المحصل لهذا المعنى المقدر بمِنْ ، وأصله أن يكون مفردًا نكرة جنسًا منصوبا منكسا موجبا أي لا يقصد بالنفي مقدرا بمن ، ثم قد يكون مجرورًا ومعرفة كما في ثلاثةِ الأثوابِ ثم إما أن ينتصب عن تمام الاسم أو عن تمام الكلام ، ويعني بتمام الكلام أن يأخذ الفعل فاعلَه والمبتدأ خبرَه .

قال رحمه الله تعالى : وهو إما فاعل شُغِل عنه فعلُه بِما يُلابِسُه ، وإما مفعولٌ شُغِل عنه الفعل الواقع به بما يلابسه .

قلت: مثال الأول : اشتعل الرأسُ شيبًا وتفقأ (1) زيدٌ شحما إذِ الأصلُ اشتعل شيبُ الرأسِ ، فلما نسبتَ الفعلَ إلى الرأسِ وامتنع أن يكون للفعلِ الواحدِ فاعلان أخرج الثاني مخرج الفضلات ومثال الثاني وفجّرنا الأرضَ عيونًا والأصل وفجرنا عيونَ الأرض ، فلما أوقع الفعل على الأرض أخرج المفعول حقيقة مخرج الفضلة فانتصب على التمييز ، وهذا النوع يجوز أن يجيء جمعًا ومِنْ صالحة فيه كقولك اشتعل الرأسُ مِنَ الشيبِ وفجرنا الأرضَ مِنَ العيون ، وقد يكون مخفوضا في الأصل كقولك ربه رجلًا .

وبالجملة فالمميِّز هو الاسم الرافع للإبهام المستقر عن ذاتٍ مذكورة أو مقدرةٍ وقد احترز بمستقر عن الصفة في قولك عين مبصرة ، فإن مبصرة رفع الإبهام عن ذات وليس بمميِّز ، لأن الإبهامَ في العين غير مستقر بخلاف عشرين مثلا فإنها في أصل الوضع
٢٥١ لذاتٍ مبهمةٍ ، وعين وضع لكل واحدٍ من مدلولاته على التعيين ، فالإبهام / طارئ .

---

(1) هكذا في الأصل ويمكن أن تكون " وامتلأ " .

٢٥٠ / باب (مِنْ أَحْكَامِ التَّمييز)

التميز ينقسم قسمين : منتصب عن تمام الكلام .

قلت : التمييز والتفسير والتبيين بمعنى واحد ، وهو فى النحو عبارة عن رفع الإبهام فى جملة أو مفرد بالنص على أحدِ محتملاته ، وأما المميِّز فهو الاسم المنكور المنصوب المحصل لهذا المعنى المقدر بمِنْ ، وأصله أن يكون مفردًا نكرة جنسًا منصوبا متمكنا موجبا أى لايقصد بالنفى مقدرا بمن ، ثم قد يكون مجرورًا ومعرفة كما فى ثلاثةِ الاثوابِ ثم اما أن ينتصب عن تمام الاسم أو عن تمام الكلام ، ويعنى بتمام الكلام أن يأخذ الفعلُ فاعلَه والمبتدأ خبرَه .

قال رحمه الله تعالى : وهو إمّا فاعل شُغِل عنه فعلُه بِما يُلابِسُه ، وإمّا مفعولٌ شُغِل عنه الفعل الواقع به بمايلابسه .

قلت : مثال الأول : اشْتَعَل الرأسُ شَيْبًا وتمقا (١) زيْدٌ شحما إذِ الأصلُ اشتعل شيبُ الرأس ، فلما نسبْتَ الفعلَ إلى الرأسِ وامتنع أن يكونَ للفعلِ الواحدِ فاعلان أخرج الثانى مخرج الفضلات ومثال الثانى وفجّرنا الأرضَ عيُونًا والأصل وفجرنا عيونَ الأرض ، فلما أوقع الفعل على الأرض اخرج المفعول حقيقة فخرج الفضلة فانتصب على التمييز ، وهذا النوع يجوز أن يجئ جمعا ومِنْ صالحةً فيه كقولك اشتعل الرأس مِن الشيْب وفجرنا الأرض مِن العيون ، وقد يكون مخفوضا فى الأصل كقولك ربه رجلاً .

وبالجملة فالمميِّز هو الاسم الرافع للابهام المستقر عن ذاتٍ مذكورة أو مقدرةٍ وقد احترز بمستقر عن الصفة فى قولك عين مبصرة ، فإن مبصرة رفع الابهام عن ذات وليس بمميِّز ، لأن الإبهام فى العين غير مستقر بخلاف عشرين مثلا فإنها فى أصل الوضع

٢٥١ لذاتٍ مبهمةٍ ، وعين وضع لكل واحدٍ من مدلولاته على التعيين ، فالإبهامُ / طارِئٌ

---

(١) هكذا فى الأصل ويمكن أن تكون " وامتلأ " .

من الاشتراك عند انتفاء القرائن وهو معين في ذهن المتكلم ولذلك يصح إطلاقه قاصدًا إلى العين المعينة المرادة كالباصرة أو غيرها ، ولا يصح القصد إلى إطلاق العشرين وإرادة الدلالة به على الدنانير والدراهم ، فإذا الإبهام في المشترك عارض وفي المقادير وما جرى مجراها مستقر لا ينكشف إلا بذكر الجنس وهو المميز ، وقولنا مذكورة أو مقدرة تقسيم للتمييز ، فإنه قد يكون فيما هو ذات مبهمة كعشرين وقد يكون عن ذات مبهمة مقدرة نحو حَسُنَ زيدٌ أباً ، لأن قولك حَسَنَ مسند في اللفظ إلى زيد وهو في المعنى مسند إلى مقدر متعلق بزيد ، وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها ، فإذا قلت أبا فقد رفعت الإبهام كما ترفع بقولك درهمًا عن عشرين في الذات المذكورة ، والذات المذكورة لا تكون إلا مفردة كقولك عشرون وأكثره فيما يكون مقدرًا من جهة أن الغرض من المقادير نفس المقدار ليجرى على كل ما يقدر ، فوجب أن تكون الذاتُ مبهمةً ، وقد يجيء فيما يشبهها وهو كل اسم باعتبار هيئة ، فإنه يجوز أن يميز بجنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجًا [(1)] وإن كان الأكثر أن يضاف ، والذات إنما تكون مبهمةً باعتبار النسب وذلك في الجمل وما يضاهيها من الصفة المنسوبة إلى معمولها والمضافة بالنسبة إلى المضاف إليه كقولك في الجملة حَسُنَ زيدًا أبا وفيما يضاهيها زيد حَسَنَ أباً وفي الإضافة يعجبني حُسْنُ زيدٍ أباً ، لأن في جميع هذه قصد فيها إلى نسبة الحكم إلى متعلق بالمذكور وهو مبهم ، فكان ما ذكر تفسيرًا له كما في قولك عشرون ، وإن كان عشرون ذاتًا مذكورة وتلك ذات مقدرة ، ثم هذا الاسم الذي تميز به هذه الذات المقدرة إن كان صالحًا ،

٢٥٢ لأن يجعل لمن نسب إليه الحكم/ صح أن يجعل له وصح أن يجعل لمتعلق له كقولك حَسُنَ زيدَ أبا ، فأب صالح لزيد في المعنى ، فجاز أن تكون أردت به نفس زيد فيكون الممدوح بحسن الأبوة زيدًا باعتبار أبوته لغيره ، ويجوز أن يكون الممدوح أبا زيد فتكون الأبوة الممدوحة هي المتعلقة بزيد وكذلك قولك أبرحتَ [(2)] جارا ونظائره وإن كان

---

(١) الباب الساج : الضخم العالي .

(٢) في (ب) لأرحب جارا .

اسما غير صالح لما ذكرناه ولم يكن إلا للمتعلق خاصة كقولك حَسُنَ زيدٌ دارًا ، ثم لايخلو هذا التمييز الذى فى النسب إما أن يكون اسمَ جنسٍ أو غيره فان كان غيره طابق ماقصد به مثنى كان أو مجموعا ، وإن كان اسم جنس كان مفردا إلا أن يقصد به الأنواع مثال الأول حَسُنَ زيدٌ أبا ، إذا قصدت أبوته لابنه أو أبوة أبيه خاصة له فإن قصدت أبوة آبائه قلت حَسُنَ زيدٌ آباءً وكذلك إذا قلت حسن الزيدان أبوين وقصدت إلى مدحهما بأبوتهما لغيرهما فقلت حَسُنَ الزيدان أبوين وكذلك حسن زيدٌ دارًا إذا قصدت دارا واحدةً ودارين ودورا إذا قصدت اثنتين وجماعة ، ومثال الثانى قولك حسن زيد مَاءً وعسلا أو تمرا ونحو ذلك ، فهذا يجب إفراده إذا قُصِد إلى الحقيقة لأنه لايستقيم فيه تثنية ولاجمع ، فإن قصدتَ إلى الأنواع كان الأمر فيه ماتقدم من جواز التثنية والجمع .

قال رحمه الله تعالى : ومنتصبت عن تمام الاسم ، وتمام الاسم إما بالتنوين وهو ضربان ظاهر ومقدر فالظاهر لايلزم .

قلت : الذى يتم به الاسم أحد أمور أربعة الأول من كقولك زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرو أبًا ، الثانى : التنوين وهو كما ذكر ضربان : ظاهر كما فى قولك هذا رطل زَيْتًا وراقودٌ خَلًّا وثلاثةٌ أثوابًا ونحو ذلك ، ولايلزم بل الاجود حذفه فى هذه الأمثلة والإضافة إلى المميز ،

٢٥٣ وأما المقدر ففى أحد عشر إلى تسعة عشر / فإن أصله أحد وعشرةٌ وفيما لاينصرف أيضا وهو فى العدد المركب لازم إلا أن يرد شاذا كقوله :

.... ∴ بِنْتَ ثَمانِى عَشْرةٍ مِنْ حَجَّتِه (١)

قال رحمه الله تعالى : وأما بالنون وهى لاتلزم إذا كانت للتثنية والجمع وتلزم إذا كانت فيما يشبه الجمع وليس به .

قلت : الثالث مايتم به الاسم " النون " وهى أيضًا تنقسم إلى لازمةٍ وغيرِ لازمة ، فغير اللازمة فى التثنية والجمع كقولك منوانِ سَمْنًا وإن شئت منوا سَمْنٍ والزيدون حسنون

---

(١) سبق شرحه صفحة ١٤٩ .

وجوهًا وإن شئت حسنو وجوه ، والملازمة فيما يشبه الجمع وهى العشرون إلى التسعين ، فإن الصحيح أن هذه صِيَغٌ مرتَجَلَةٌ تدل على الجمع وليست بجموع والنون ثابتة فيه لايجوز حذفها ؛ لأنها ليست نون جمع ، بل هى من نفس الكلمة ، ومنهم من يجيز إضافة هذا أيضا ، لكن إلى غير مميزها كقولك عندى عِشْرُ وزَيْدٍ ولا يجيز عِشْرُو دِرْهَمٍ وانما لم تجز إضافتها لأنها بمنزلة أحد عشر وزيادة ، وقيل فى إضافة العشرين إلى الدرهم إضافة الشىء إلى نفسه لأن الدراهم هى العشرون أو صفة لها والصفة لاتضاف إلى الموصوف .

قال رحمه الله تعالى : وَإِمَّا بالاضافة ويلزم .

قلت : الرابع مايتم به الاسم الإضافة فى نحو قولك على التمرة مثلها زُبْدًا ؛ لأنه تعذرت الإضافة فيه ؛ لأنه لو أُضيف لم يخل إما أن يضاف المضاف أو المضاف إليه أو كلاهما ، ولايمكن إضافة المضاف من جهة اللفظ للفصل ولامن جهة المعنى ؛ لأن الغرض نسبة المثلية إلى التمرة لا إلى الزبد فانك لو قلت مثل تمرة زبدا فأضفت التمرة إلى الزبد لم يكن له معنى ، إذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد ، وإنما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد أى على التمرة زبد مماثل للتمرة أى على مقدار التمرة ، فإضافته تفضى إلى
٢٥٤ إخراج الكلام عن مقصوده / وإذا امتنعت إضافة أحدهما امتنع إضافة المجموع فلاتقول ملء عسل ، لأن العسل يملأ لايملأ .

قال : وكل موضع ثبت فيه التمام لزم أو لم يلزم ولم يدخل على المميز من لزم فيه النصب .

قلت : مهما تم الاسم بأحد هذه وجب النصب فى المميز كقولك عندى رطلٌ زيتًا ومنوان سَمْنًا وعشرون درهما وملء الاناء عسلا ، فإن أدخلت من قلت : عندى رطل من زيت ومنوان من سمن وعشرون من الدراهم وملء الإناء من العَسَل ، ونصب المميز إنما هو على التشبيه بالمفعول به ، فشبه قولك هذا رطل زيتا بقولك هذا ضربُ زيدًا أو ضاربُ زيدا ، ومنوان سمنا بضاربان زيدا وعشرون درهما بضاربون زيدا وملء الاناء عسلا بضرب زيد عمرا فالعامل فى " درهما " عشرون كما كان العامل فى زيد ضاربون ،

وأيضًا فهذه الأسماء أشبهت الصفة المشبهة باسم الفاعل أو المصدر مشابهة لفظية لأنها تثنى وتجمع بالواو والنون وتسقط نونها وتحتاج إلى الاسم الذى بعدها وتطلبه، وفيها مانع من الإضافة ويوصف بها وينقل فيها الفاعل إلى غيره، فعشرون تقتضى المعدود كما يقتضى ضاربون زيدا المضروب، هذا مع ضعف المميز وشبهه بالحال والظرف فى الإبهام، فجاز أن تعمل فيه رَوائح الأفعال، وقيل العامل هو المقدار وهو فى الأصل مصدر والمصادر تعمل، وقد قوى بالحرف الساقط وهى من، وعند الكوفيين هو منصوب بإسقاط الخافض، ولكون العامل هنا معنى فعل [1] امتنع تقديم المميز إجماعا، أما إذا كان العامل فيه فعلا صريحا نحو طبت به نفسا فهنا اختلفوا [2] نظرا إلى أصل الكلام ومعناه لا بالنظر إلى قصور العامل.

فسيبويه لايقدمه لأنه فاعل فى المعنى وغيره يقدمه ؛ لأن الكلام قد نقل لفظا عما كان عليه.

قال : وإذا سقط مابه التمام لزم الجر.

٢٥٥ قلت/ مهما سقط النون أو التنوين وجبت الإضافة لامحالة فانجرَّ المضافُ إليه بها فتقول : رطلُ زيتٍ ومنوا سمنٍ.

قال رحمه الله تعالى : وقد التزموا حذف مابه التمام إلا فى الضرورة فى عشرِ كلماتٍ من العدد ونون التثنية فيها فى كلمتين.

قلت : لم يلتزموا حذف مابه التمام إلا فى عشر كلمات وهى من الثلاثة إلى العشرة وفى تثنية المائة والألف فتقول ثلاثة أثوابٍ ومائتا درهمٍ وألفا درهمٍ ولايجوز إثبات التنوين فى الكلمات الثمانية ولا النون فى المائة والألف مثنيين إلا فى الضرورةِ كقوله :

إذا عاش الفتى مائتين عامـا ⁂ .... [3]

---

(١) (ب) معنويا.

(٢) انظر فى هذه المسألة الكتاب لسيبويه ١ : ١٠٥ والتصريح على التوضيح ١ : ٤٠٠

(٣) سبق شرحه صفحة ١٥٢.

وقوله : ونون التثنية فيهما فى كلمتين يعنى فى تثنية المائة والألف فإن النون لاتحذف منهما إلا فى الضرورة ، أما وجوب الحذف والإضافة إلى المميز من الثلاثة إلى العشرة فلأنه لما كان مميزا مجموعا خفف بالإضافة لتكون الإضافة فيهما بمنزلة الإفراد فى غيرهما ووجبت الإضافة فى المائة والألف مثنيين كما وجبت فى مفرديهما ؛ لأنه جمع كثرة والمائة مؤنثة فاستثقل الجمع مع التأنيث فرد إلى المفرد ، قال الجرجانى : إثبات النون والتنوين لغة رديئة " .

وفى عبارته تشويش[(١)] فإنه قال فى عشر كلمات والمحذوف منها التنوين ليس إلا ثمانية من الثلاثة إلى العشرة وإنما تكون عشرة بحذف النون من المائتين والألفين ، لكنه قد أفرد هما من العشرة فى قوله ونون التثنية فتوهم عبارته أن جملتها اثنا عشر وليس المجموع إلا عشرة فالعبارة المحررة أن يقول : وقد التزموا حذف التنوين فى ثمانى كلمات من الثلاثة إلى العشرة وحذف النون فى كلمتين وهما المائتان والألفان إلا فى الضرورة فإنه يجوز أن يثبت التنوين والنون فيظهر المراد ، فإن قلت فقد حذفت النون من قوله :

.... ثِنْتَا حَنْظَلِ[(٢)]

وفى اثنا عشر . قلت : أما الأول فشاذ فلا اعتبار به ؛ لأن الغرض إعطاء الضابط المنقاس وثنتا / حنظل ليس ممايقاس عليه ، وأما اثنا عشر فلأنتم الكلمة بالنون لأنها ٢٥٦
مركبة والعشرة منها بمنزلة المضاف إليه والكلام فى حذف مابه التمام .

قال رحمه الله تعالى : وما انتصب من التمييز عن تمام الاسم مفردًا إلا فى ثمانى كلمات من العدد .

قلت : هى من الثلاثة إلى العشرة وقد ذكرنا علة ذلك والإفراد ليس بلازم ؛ لأنك تقول عندى ملء الدار أمثالك بل ينبغى أن يقال : إن تمييز العدد إما أن يكون

---

(١) التشويش التخليط وقيل التشويش من كلام المولدين وأصله التهويش . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٠٢ .

(٢) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٢٢٣ .

جنسا أو غيره (١) فإن كان جنسًا كان مفردا إلا أن يقصد الأنواع فيثنى ويجمع ، وإن كان غير جنس جمع لاغير تقول فى الأول عندى راقود (٢) خلًّا وطلان زيتا فإن قصدت النوع قلت خلين وزيتين وتقول فى الثانى عندى قنطار خواتيم ونحو ذلك مما ليس بجنس ، فلابد من جمعه ، والفرق بينهما أن اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة صلح للقليل والكثير فاستغنى عن تثنيته وجمعه والمفرد غير الجنس لا دلالة له على الكثير فيحتاج فيه الى التثنية والجمع .

قال رحمه الله تعالى : وما انتصب عن تمام الكلام فجائز أن تجئ جمعا .

قلت : قد ذكرنا أمثلة هذا فى أول الباب نحو وفجرنا الأرض عيونًا وكذلك قوله تعالى : " بالأخسرين أعمالًا " (٣) وطبنا به نفسًا وأنفسا وقررنا به عَينا وأعينا إن شئت ، واعلم أن معنى الكلام قد يختلف بجر المميز ونصبه وافراده وجمعه ، فإذا قلت زيدًا فره (٤) عبدٍ فزيد هنا عبد ؛ لان أفعل لايضاف إلا إلى ماهو بعض منه ، واذا نصبت فقلت أفره عبدا فالعبد له وليس زيد بعبد والوصف بالفراهة للعبد ، وقد جرى على زيد والأصل عبد زيد أفره العبيد ، ولو أردت المفاضلة فى أكثر من عبد وجب أن تجمع المميز فتقول زيد أفره الناس عبيدًا ، لأنه يجوز أن تصف زيدًا
٢٥٧ بالفراهة فى عبد واحد ، وفى عبيد كثيرة ، فلو أفردت فى موضع الجمع لالتبس / وكذلك الحال يختلف فى تقدير الإضافة باللام أو بمن فإذا قلت رطل ذهبٍ جاز أن تقدر هذه

---

(١) فى (ب) أو ليس .

(٢) الراقود دن كبير عميق وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٦٤ .

(٣) الاية ١٠٣ من سورة الكهف .

(٤) الفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير والفاره الحاذق بالشئ وانظر مختار الصحاح صفحة ٥٠١ باب الفاء .

الإضافة بالام فلايكون الرطـل ذهبًا بل يوزن به الذهبُ وليس بذهبٍ وإن قدرتها بمن كان الرطل ذهبًا ٠

واستعمال التمييز لايخلو عن تجوز واتساع [1] وذلك أن الأصلَ أن يقـال زيتُ رطلٌ ودراهمُ عشرون وعسل ملء الاناء وزيد مثل الثمرة وطابت نفسُ زيـدٍ وتصبب عرَقي ، لكن قلب الكلام للمبالغة والتوكيد فحصل من قلب الكلام إبهامٌ فأزيل بالتمييز ٠

٭ ٭

---

(١) (ب) واعلم أن التمييز لايكاد يخلص من المجاز ٠

الإضافة باللام فلا يكون الرطل ذهبًا بل يوزن به الذهبُ وليس بذهبٍ وإن قدرتها بمن كان الرطل ذهبًا .

واستعمال التمييز لايخلو عن تجوز واتساع [1] وذلك أن الأصلَ أن يقال زيتُ رطلٍ ودراهمُ عشرون وعسل ملء الاناء وزيد مثل الثمرة وطابت نفسُ زيدٍ وتصبب عرَقي ، لكن قلب الكلام للمبالغة والتوكيد فحصل من قلب الكلام إبهامٌ فأُزيل بالتمييز .

٭ ٭

---

(١) (ب) واعلم أن التمييز لايكاد يخلص من المجاز .

بـــاب (أسماء الأفعال)

غير المتعدى من أسماء الأفعال صَهْ ومَهْ وهَيْتَ وهَيْكَ وحَلْ وهَيَّكَ وهَيًّا وقَطْــك وقَدْكَ وإليكَ ودَعْ وبَدَالَكَ ودَعْ عَــا وآمِيــن .

قلت : اسم الفعل هو الاسم الدال على المثال الدال (١) على المصدر المقترن بالزمان المعين من الثلاثة ، فقولك صَهْ اسم لأسكت الدال على السكوت فى المستقبــل ، وهيهات اسم لبَعُدَ الدال على البُعْدِ فى الماضى ، ومَهْ معناه اكْفُفْ ، هذا تفسـير المعنى وحقيقة تفسير الإعراب والمعنى انكَفَّ وايه معناه زِدْ ، هذا تفسير المعــنى وحقيقة تفسيرِ الإعراب والمعنى تمادَ فى حديثِك وإيهاً معناه كُفَّ عنا وتفسير الإعــراب والمعنى انكفّ عنا وويهًا حقيقــة تفسير إعرابه ومعناه انْزَجِرْ وواها معناه أعجَــب وهَيْتَ أسرِعْ والذى يدل على اسمية هذه أنها تذكر وتؤنث قــال :

.... إذا دُعِيَتْ نَزَالِ .... (٢)

وتعرف وتنكر ويسند إليها ويدخلها التنوين وانها ليست على أمثلة الأفعـــال ، وقال بعضهم : ليست اسماء صريحة لأنها يُسكت عليها كما يُسكت على الجملة ، وإنمـــا قيــل لها أسماء تقريبًا لتعرف حالها فى الصنعة ومعنى قولهم سميت بها الأفعـــال انها قامت مقامها وليست أفعالا / لعدم تصرفها وانما يقرب معناها من المصدر الذى ٢٥٨
جعل بدلا من اللفظ بالفعل نحو سَقيًا ورعيًا وضربا زيــدًا ، وليس الفرق بينهما إلا أن المصادر التزم حذف أفعالها معها لكثرة الاستعمالِ وكان الأصل سقاه اللهُ سَقيًا ، واسم الفعل وضع ابتداء عوضا من الفعل ، والذى دلنا على هذا الفرق بِناء أحدهمـا واعراب الآخر ، ولولا ذلك لما اهتدِى إلى الفرق ، والجمهور على أنها أسمــــاء صناعية لما ذكرنا وانمـــا صح الاقتصار عليها بالنظر إلى مسمياتها وهوالفعل مـــع فاعله ، فمن حيث أنها أسماء هى مفردة ومن حيث يجوز الاقتصار عليها بمنزلة الجمـل ومعها ضمائر ، وعلة بناء ماكان منها اسمًا للخبر أن مسماه لايكون إلا فعلًا ماضيـــا

---

(١) (على) إضافة من (ب) .

(٢) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ١٢٣ .

فهى لبناء مسماه ، وماكان اسمًا للأمر فكذلك ، والفرق بينهما وبين الأصوات من نحو غاقٍ أن الأصوات هى أنفس المسميات والتلفظ بها تلفظ بالمسمى ، وليست اسماء يعبر بها عن معانٍ كما كان صَهْ اسمًا يعبر به عن اسكت فغاقٍ حكاية صوت الغراب لأنه اسم لصوت الغراب .

إذا عرفت هذا فاعلم أنها على ضربين : ضرب لتسمية الأوامر ، وضربٌ لتسمية الأخبار والغلبة للأول ؛ لأن الأمر مظنة الالتفات ومقام احتفاف القرائن حتى يكتفى فيه بالإشارة عن النطق فى كثيرٍ من الأحوال وينقسم أيضًا إلى مفردٍ ومضاف ، وإلى ماالمعناه تعلق بالغير فيتعدى وإلى ماليس كذلك وهو اللازم ، فمن اللازم صَهْ ومسماه اسكت السكوت المعروف منك فإن اردت التنكير نونت فقلت صَهٍ أى اسكت سكوتًا ما ، ومنها مَهْ ومسماه اكفف وان أردت التنكير نونت ، وإيهًا طلب الكف عن الحديث وإيهِ للاستزادة منه وويهًا(1) معناه الإغراء ، وهيت وفيه لغات فتح الهاء والتاء ، وكسر الهاء مع ضم التاء مع الهمز وتركه قال :(2)

إنَّ العراقَ وأهلَهُ .:. عنقٌ إليك فهيتَ هيتا (3) ٢٥٩

أى أسرعْ (4) واللام التى يتصل بها للبيان ، وقيل معنى المضمومة جئت إليك وقيل أنا متهيأة لك وأما هيكَ وهيكَ وهيًا فثلاثتها بمعنى أسرعْ قال :(5)

وقد دجا الليلُ فهيّا هيّا (6)

واما هَلْ وهَلا فزجر للخيل وحثٌ لها وقد تستعمل للإبل أيضًا قال :(7)

وقد حدوناها بهيدٍ وهلا (8)

---

(١) فى (ب) وَوَيْهْ

(٢) مجهول وهو من شواهد المخصص ١٧ : ٤٨ والخصائص ١ : ٢٧٩ وابن يعيش ٤ : ٣٢

(٣) والشاهد فيه هيت بفتح الهاء والتاء .

(٤) فى (ب) والكلام

(٥) رجز قاله ابن ميادة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧٤ وابن يعيش ٤ : ٣٠ ، ٣٣/٧ : ٩٦ والخزانة ٤ : ٥٩ .

(٦) هيا هيا : زجر وتصويت بكسر الهاء وفتحها .

(٧) أرجوزة لغيلان بن حريث أو القتال الكلابي وانظر ابن يعيش ٤ : ٨٠ والخزانة ٤ : ٨٩ والمحصل شرح المفصل ٢ : ١٣٩ أ والمخصص ١٥ : ٧٥ .

(٨) الهيد هو الزجر للإبل .

فبنى لبناء مسماه ، وماكان اسمًا للأمر فكذلك ، والفرق بينهما وبين الأصوات من نحو غاقٍ أن الأصوات هي أنفسُ المسميات والتلفظ بها تلفظ بالمسمى ، وليست اسماء يعبر بها عن معانٍ كما كان صَهْ اسمًا يعبر به عن اسكت فغاقٍ حكاية صوت الغراب لأنه اسم لصوت الغراب .

إذا عرفت هذا فاعلم أنها على ضربين : ضرب لتسمية الأوامر ، وضربٌ لتسمية الأخبار والغلبة للأول ؛ لأن الأمر مظنة الالتفات ومقام احتفاف القرائن حتى يكتفى فيه بالإشارة عن النطق في كثيرٍ من الأحوال وينقسم أيضًا إلى مفردٍ ومضاف ، وإلى مالمعناه تعلق بالغير فيتعدى وإلى ماليس كذلك وهو اللازم ، فمن اللازم صَهْ ومسماه اسكت السكوت المعروف منك فإن اردت التنكير نونت فقلت صَهٍ أي اسكت سكوتًا ما ، ومنها مَهْ ومسماه اكفف وان أردت التنكير نونت ، وايهًا طلب الكف عن الحديث وايهِ للاستزادة منه ووَيْهًا(1) معناه الإغراء ، وهَيْتَ وفيه لغات فتح الهاء والتاء ، وكسر الهاء مع ضم التاء مع الهمز وتركه قال : (2)

٢٥٩ إنَّ/ العراقَ وأهْلَهُ ⁘ عنقٌ إليكَ فهَيْتَ هَيْتَا (3)

أي أسرِع (4) واللام التي يتصل بها للبيان ، وقيل معنى المضمومة جئتُ إليكَ وقيل أنا مهيأة لك وأما هَيْكَ وهَيَّكَ وهيًّا فثلاثتها بمعنى أسْرِعْ قال : (5)

وقد دجا الليلُ فهيًّا هيًّا (6)

واما هَلْ وهَلا فزجرٌ للخيلِ وحثٌّ لها وقد تستعمل للابل أيضًا قال : (7)

وقد حدوناها بهَيْدَ وهَلاَّ (8)

---

(١) في (ب) وَوَيْه

(٢) مجهول وهو من شواهد المخصص ١٧ : ٤٨ والخصائص ١ : ٢٧٩ وابن يعيش ٤ : ٣٢

(٣) والشاهد فيه هيت بفتح الهاء والتاء .

(٤) في (ب) والكلام

(٥) رجز قاله ابن ميادة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧٤ وابن يعيش ٤ : ٣٠ ، ٣٣/٧ : ٩٦ والخزانة ٤ : ٥٩ .

(٦) هيا هيا : زجر وتصويت بكسر الهاء وفتحها .

(٧) أرجوزة لغيلان بن حريث أو القتال الكلابي وانظر ابن يعيش ٤ : ٨٠ والخزانة ٤ : ٨٩ والمحصل شرح المفصل ٢ : ١٣٩ أ والمخصص ١٥ : ٧٥ .

(٨) الهيد هو الزجر للإبل .

وأما قطك وقدك فمعناهما حسب بمعنى اكتف وانته ، واليك بمعنى تنح ، وسمع أبو الخطاب من يقال له إليك فيقول إلى ؟ كأنه قيل له تنح فقال أتنحى ، قال سيبويه : ولا يقال بونى ولا علىّ وانما معناه فى هذا الحرف وليس لها قوة الفعل فيقاس عليها [1] ، قال ابن السراج : لأن هذا باب وضع فى الأمر مع المخاطب ، وما يضاف منه فإنما يضاف الى الكاف [2] وأما دع ودعا ودعدعا فمعناه انتعش يقال لمالك دعالك ، وفى آمين لغتان القصر والمد ومعناه استجب لنا وفتح آخرهما طلبا للتخفيف ، لأنها لو كسرت لوقعت الياء بين كسرتين ، والأولى أن يقال فى الممدودة انه أشبع الهمزة فنشأت الألف لتكون على أوزان الكلم العربى ولا يكون أعجميا نحو هابيل

قال رحمه الله تعالى : وهلم فى أحد مغنييها

قلت : هلم مركبة من ها التنبيه ولم فحذفت الألف من ها ، وقال الكوفيون : هى مركبة من هل التى للحث والزجر مع أم فحذفت همزتها [3] والذى دعاهم إلى أن يقولوا انها مركبة أنهم رأوا بنى تميم يصرفونها تصرف الأفعال ، فلو لم نقل بتركيبها لزم أن تكون فعلا وألا تكون فعلا ، أما إذا قيل بتركيبها فإنها تكون فعلا فى لغة بنى تميم وفى لغة أهل الحجاز اسما ، وأهل الحجاز فيها لفظ واحد تثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ، ويقول بنو تميم هلما هلموا هلمى هلممن مثل اردد ن ، قال الفراء : صوابه هلمن بضم اللام وفتح الميم والنون مشددتين وحكى هلمين يانسوة [4] ، ثم هى على

---

(١) انظر الكتاب ١ : ١٢٦ .
(٢) انظر المحصل شرح المفصل ٢ : ١٢٠أ .
(٣) انظر شرح الكافية للرضى باب أسماء الأفعال ٢ : ٧٣ .
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ : ٤٢ وشرح السيرافى ١ : ١٠٦ والمحصل شرح المفصل ٢ : ١٢٣ ب .

٢٦٠ وجهين : لازمة ومتعدية ، فالمتعدية بمعنى هات / قال تعالى : هَلُمَّ شهداءكم (١) واللازمة بمعنى تعال قال تعالى . هَلُمَّ إلينا (٢) وحكى الأصمعى أن الرجل يقال له هلم فيقول لا أهلم ، كأنه قال لا ألم به كما يقول لا أرد وبُنيت على الفتح لطولها بالتركيب .

قال رحمه الله تعالى : وحَىّ وهلا وحيهل فى معنيين من معانيها

قلت : حَى بمعنى أقبِل ومنه حَىّ على الصلاة وهلا بمعنى الحث وتركب منها حيهلا ، قال سيبويه وربما اكتفت العرب بحى وربما اكتفت بهلا (٣) ، قال النابغة (٤)

ألا حَيَّيا ليلى ⁂ وقولا لها هَلا

وفى حيهل ثمانى (٥) لغات : حيهلا وحيهلاً وحيهل بفتح اللام وحيهل بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح اللام وحيهلاً بالسكون والتنوين ومعناها أسرع وعجل وقوله فى معنيين من معانيها يشعر بأن لها معانى كثيرة وأنها فى معنيين من تلك المعانى غير متعدية ولم يذكروا لها إلا معنيين فقط ، اللازمة منها بمعنى أسرع والمتعدية بمعنى ايت ومنه حيهل الثريد ، وإنما ذكروا أنها تُعدَّى تارةً بالياء وتارة بإلى وعن فمعنى أنها إذا كانت بمعنى أقبِلْ تعدت بعلى أو بمعنى أسرع تعدت بالياء ، فاحترز عن حيهل الثريد فإنها تعدت بغير حرف .

قال : ومكانك وبعدك وفرطك وأمامك ووراءك

قلت : هذه ظروف أقيمت مقام الأفعال فغيرت عن بابها لضربٍ من المبالغة ، لأنهم إذا أرادوا معنًى زائدًا على ما يفيده اللفظ الصالح غيروه عن موضوعه المعهود منه ، وفيه أيضا اختصار ، إلا أنه لا يخلو عن تجوز ، أما الاختصار فلأن الأصل فى بعدك تأخر عن مكانك أو الزم مكانك فحذفوا الجملة واقتصروا على الظروف منها

---

(١) الآية ١٥٠ من سورة الانعام .

(٢) الآية ١٨ من سورة الأحزاب .

(٣) جاء فى الكتاب ٢ : ٥٢ وأما حيهل التى للأمر فمن شيئين يدلك على ذلك حى على الصلاة .... الخ .

(٤) وانظر الخزانة ٣ : ٣١ والمحصل ٢ : ١٢٥ ب .

(٥) لم يذكر اللورقى إلا ست لغاتٍ فيها .

لاقتضائه الفعل ، وأما التجوز فلما فيه من وضع الشيء موضع غيره ، وفرطك معناه تقدم وكذا أمامك ووراءك معناها تأخر ، ويسمى هذا الفصل باب الاغراء ومعناه الحث وتحذير الفوات من أغريت بفلان إذا ألصقت به شيئا يكرهه / وغرى بكذا إذا لزمه ، ٢٦١
والمستعمل منه ظرف مكان ومصادر وحروف جر مع مجروراتها ، أما ظرف المكان فنحو أمامك ومكانك وباقي أسماء الجهات الست ، وأما المصادر فنحو حذارك وحذرك والحروف عليك وإليك فإذا قلت أمامك احتمل أن يراد به معنى أدن فلا يتعدى وأن يراد به معنى خذ فيتعدى ، وبعدك مصدر في شرح الكتاب ووراءك أي انظر إلى خلفك إذا بصرته شيئا ، وفرطك مصدر في الأصل أيضا ، وأمامك إذا حذرته شيئا بين يديه أو أمرته أن يتقدم ، ومن أحكامها أنها لايغرى بها الغائب وقد شذ قولهم عليه رجلا ليسني وفي الحديث "فعليه بالصوم فإنه له وجاء" (١) ولو رفع ما بعدها خرجت عن هذا الباب كقولك عليك الدين وأمامك الجزاء ، والكاف المتصلة بها اسم في موضع جر ، وقيل إن الكاف في عليك حرف بمنزلته في النجاءك والفاعل معها مضمر لايبرز أصلا لكن يجوز تأكيده ، فتقول عليك نفسك بالرفع والجر ، فالرفع تأكيد للفاعل والجر تأكيد للكاف ولا يتعلق الحرف فيها بشيء ، وقال المازني : يجوز أن يعمل فيها الفعل ومنه (٢) ارجعوا وراءكم والجماعة يقولون : هذا الفعل الظاهر تأكيد كأنه قال : ارجعوا ارجعوا .

قال رحمه الله تعالى : ونزالِ وتراكِ

قلت : نزال اسم لإنزل وتراك اسم لاترك ، وبني لوقوعه موقع المبني وحرك لالتقاء الساكنين وخصت الكسرة لأنها مما يؤنث بها أو لأنها أصل في تحريك التقاء الساكنين .

---

(١) انظر فتح الباري ١١ : ٩ باب الترغيب في النكاح وسنن أبي داود ٢ : ٢١٩ باب النكاح .

(٢) انظر المحصل شرح المفصل ٢ : ١٣٦ أ .

قال : وبَدادِ فى أحَدِ مَعْنَيَيْهِا .

قلت : بَدادِ اسمٌ للمصدر الذى هو البِدادُ قال :(١)

.... والخَيْلُ تَعْدو بالصَّعِيدِ بَدادِ(٢)

قال سيبويه : معناه بَدَدا غير أن بداد ليس معدولا عن بَدَدٍ لانه نكرة بل هو معدول عن البِدَّة أو المُبادّة وهو فى موضوع الحال(٣). واستظهر بقوله فى أحد

٢٦٢ مَعْنَيَيْها عن بَدادِ التى بمعنى بَدِّدْ فإن هذا متعدٍ / وكلامه فى اللازم .

قال الشلوبينى بَدادِ شاذ لأن حقه أن يكون فى الثلاثى المجرد(٤).

قال : ودَبابِ وخَراجِ وقَرقارِ وعَرْعارِ

قلت : يقال للضبع دَبابِ أى دُبّى وخَراجِ لعبة للصِّبْيانِ أى اخرُجوا وقَرقارِ بمعنى قَرْقِرْ وهو شاذ وكذلك عرعار بمعنى عَرْعِرْ .

قال : وشَتَّانَ ووَشْكانَ

قلت : شتان اسم للفعل بمعنى بَعُدَ وقيل إن فعله شَتُتَ ثم أدغم فصار شَتَّ ووقوعه موقع الماضى أوجب بناءه وفتح ليوافق مسمّاه ، أو لمجاورة الألف وقد تكسر النون وقال الزجاج : هو مصدر جاء مخالفا لنظائره فبنى لذلك(٥) وهذا باطل ، فإن نظيره لو كانَ مصدرا الليّان(٦) والا فصيح فى استعماله أن تأتى له باسمين مرفوعين به بتوسط الواو ، لأن الشتات لايكون إلا من اثنين .

---

(١) هو عوف بن عطية أو حسان بن ثابت أو النابغة الجعدى وانظر ديوان حسان صفحة ١٠٨ وديوان النابغة الجعدى صفحة ٢٤١ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٩ والمقتضب ٣ : ٣٧١ وابن يعيش ٤ : ٥٤ والخزانة ٣ : ٨٠ والهمع ١ : ٢٩ والدرر ١ : ١٠ .

(٢) عجز بيت وصدره :
وذكرتَ مِنْ لَبَنِ المحلّقِ شَرْبَةً ....
والمحلق : قطيع ابل موسومة بالنار مثل الحلق والصعيد : وجه الارض والشاهد فيه بداد وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث وهو اسم فعل من المصدر البدد .

(٣) انظر الكتاب ٢ : ٣٩ .

(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٤ .

(٥) انظر المحصل شرح المفصل ٢ : ١٣٢ أ وشرح الكافية للرضى ٢ : ٧٤ .

(٦) الليان : اللين يقال نزلوا بليان الارض رخاء العيش ونعمته وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٨٥٧ .

تقول : شَتَّانَ زيدٌ وعَمرو وقد تُزادُ مَا قَال : (١)

شَتَّانَ مَا يومى عَلَى كُورِهَا ∴ وَيَوْمُ حَيَّانَ أخى جَابِرِ (٢)

واستضعف الاصمعى قول الشاعر : (٣)

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليزيدَيْنِ فى النَّدَى ∴ .... (٤)

وقد أول ذلك على حذف المضاف أى (٥) شتان حالا ما بين اليزيدين (٦) أو تكون ما بمعنى الذى كما تقول بَعُدَ ما بين اليزيدين ، وقيل المراد الافتراق فى الأحوال (٧) والاخلاق وما كناية عن ذلك .

ووشكان اسم لوشُكَ بمعنى سَرُعَ قالوا وفى المثل " وشكان ذا خُرُوجا " أى وشُكَ وهذا خروجًا أى سَرُعَ .

قال رحمه الله تعالى : وأفَ وأوه

قلت : قال سيبويه : أف كلمة تضجر وفى كتاب العين : الافُ وسخ الاذن وفيه لغات ضم الفاء وفتحها وكسرها بالتنوين وبغير تنوين وافى بالامالة وأف ساكنة الفاء ، واذا لحقت الهاء قيل أفة كان مصدرًا ، وانما قدر اسم فعل مع التنوين والفتح فيمن
٢٦٣ قال أفاً مع جواز أن يكون مصدرًا ، لأنه ثبت أنه اسم فعل فى اللغات الأُخر / فحملت هذه عليها ، وأما أوّه فمعناها أتوجع فهى اسمُ للخبر كما كان أف اسمًا لاتضجر

---

(١) هو الاعشى ميمون بن قيس وانظر ديوانه صفحة ١٤٧ وشرح الشذور ٤٨٠ (٢١٤) وحاشية يس ٢ : ١٩٩ وابن يعيش ٤ : ٣٧ ، ٣٨ والمقرب صفحة ٢٦ .

(٢) والشاهد هنا قوله شتان ما يومى ويوم حيان حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ورفع به فاعلا كما كان يرفعه بافترق نفسه وزاد مابين اسم الفعل وفاعله كماهو ظاهر .

(٣) هو ربيعة بن ثابت الرقى وانظر شرح الشذور ٤٨١ (٢١٥) والخزانة ٣ : ٤٥ وانظر الاغانى لابى الفرج ٤ : ٣٨ والعمدة ٢ : ١٤٠ والعقد الفريد ١ : ٢٨٧ ، ٣٠٦ / ٥ : ٣٠٥ وابن يعيش ٤ : ٣٧ ، ٦٨ .

(٤) يمدح يزيد بن حاتم المهلبى ويذم يزيد بن أسيد السلمى والشاهد قوله شتان ما بين ... الخ فان هذا الاسلوب قد رفضه الاصمعى ولكن النحاة قبلوا هذا الاسلوب .

(٥) (أى) اضافة من ب .

(٦) (اليزيدين) اضافة من ب .

(٧) فى الأصل والذى .

وهى بتشديد الواو ويقال أوَّه بسكون الواو أى لتلهفنا .

قال : وهيهات وإلىَّ .

قلت هيهات اسم لبعد وتستعمل مكررة للمبالغة قال : (١)

فَهيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُه .:. .... (٢)

أى بعد جدا وفيها لغات جمعها اللحيانى : فهيهاتِ بكسر التاء لغة تميم وأسد ، قرأ بها أبو جعفر (٣) ومنهم من يضم التاء وهى فى قراءة الزهرى وقرأ عيسى بن عمر بالكسر والتنوين وقرأ الأعرج بالفتح والتنوين ، ومنهم من يضم الأول ويكسر الثانية قرأ بها قعنب ، ومنهم من يسكن التاء ، ومنهم من يحذف التاء من الثانية ، ومنهم من يقول أيهاتَ وأيهانَ ومنهم من يقول هَيْهَاتٌ بالضم والتنوين .

قال الزمخشرى : إن قيل ما الاسم الذى يفتح فى الإفراد وجمع المؤنث السالم قيل هيهاتَ وأصلها هَيْهَيَةٌ ، وهيهاتَ فى الجمع بالفتح فى لغةٍ من لغاتها ، ومن كسر التاء شبهها بتاء مسلمات ويوقف عليها بالتاء (٤) .

فأما إلىَّ فمعناه أتنحى قال سيبويه . ولايقاس عليه فلايقال علىَّ إنما سُمع فى هذا الحرف (٥) .

قال رحمه الله تعالى : ومن المتعدى رُوَيْدَ وتَيْدَ .

---

(١) هو جرير وانظر ديوانه صفحة ٣٨٥ وشرح الشذور ٤٧٩ (٢١٢) والهمع ٢ : ١١١ والدرر ٢ : ١٤٥ والتصريح ١ : ١٨ / ٣ / ٢ : ١٩٩ والعينى ٣ : ٧ / ٤ : ٣١١ وابن يعيش ٤ : ٣٥ والخصائص ٣ : ٤٢ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

....:. وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُه

والشاهد تكرار هيهات للمبالغة .

(٣) انظر هذه القراءات فى البحر المحيط ٦ : ٤٠٤ واتحاف فضلاء البشر صفحة ٣١٨ والمحتسب ق صفحة ١٠٨ مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٨ قراءات .

(٤) انظر المحصل شرح المفصل ٢ : ١٣١ أ .

(٥) انظر الكتاب ١ : ١٢٦ .

قلت: في رويد أربعة أوجه، هي في أحدها مبنى وهو اذا كان اسما للفعل ومعناه الإمهال وعدم الارهاق وهو متعد قال: (١)

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ .·. .... (٢)

أي أرود عليا بمعنى أمهله أودعه الثاني: أن يكون صفة كقولك ساروا سيرًا رويدًا أي هيِّنًا والثالث: أن يكون مصدرا بمعنى أرواد يقال رويد زيد مثل مهل زيد الرابع: أن يكون حالا تقول ساروا رويدًا أي ذوي إرواد، والكاف في رويدك المبنية حرف على الصحيح.

وأما تَيْد بفتح التاء والدال وسكون الياء فمعناها معنى رويد التي بمعنى أمهله.

٢٦٤ /قال رحمه الله تعالى: وهَلُمَّ وهَاتِ.

قلت: هلم المتعدية أيضا مركبة ومعناها إيتِ كذا قال تعالى: هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ (٣) وأما هاتِ فالظاهر أنها فعل صريح لتصرفها يقال هاتى يهاتى مهاتاة مثل رامى يُرامى مراماة ومعناه أعط وقيل فيكون لازما.

قال: وها وهاكَ وهاءَكَ وهأ.

قلت: ها بمعنى خذ وتناول وفيه لغات إحداها: هامن غير همز وتلحق الكاف فيقال هاك إلى هاكن الثانية: أن توضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاء وهاءما وهاؤموا إلى هائن الثالثة: هائى وهائين مثل هاتين. الرابعة: الجمع بين الهمزة والكاف ويصرفون الكاف. الخامسة: هأ بسكون الهمزة مثل خف أو مثل صَهْ وللاثنين هاءا وللجميع هاءوا، ومنهم من يفرده في الاحوال كلها، ولايلحق به حرف خطاب كما لاتلحق مه.

---

(١) هو المعطل الهذلي وانظر ديوان الهذليين ٣: ٤٦ وهو من شواهد سيبويه ١: ١٢٤ والمقتضب ٣: ٢٠٨، ٢٧٨ وابن يعيش ٣: ٤٠.

(٢) صدر بيت وعجزه:

....·. إِلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ

والشاهد نصب (عليا) برويد على أنه اسم فعل أمر.

(٣) الاية ١٥٠ من سورة الانعام.

قال رحمه الله تعالى : وحَيَّهَل وحَيَّهلاً ٠

قلت : ذكرنا لغاته ومعناه ويعدى تارة بالباء قال : إذا ذُكر الصالحون فحيهلاً بعمر [1] وحيهل التريد أى ايت قال سيبويه : وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول حَيَّهَلَ الصلاة أى ائتوا الصلاة [2] ٠

قال : بَلْهَ ٠

قلت : هى فى الأصل مصدر مثل ويح وويل ثم استعملت على نوعين : اسم فعل بمعنى دع ومصدر بمعنى الترك وتضاف فيقال بله زيد وأنشد أبو عبيد : [3]

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ٠٠ بَلْهَ الأكفِ كأنها لم تُخْلَقِ [4] ٠

منصوبا ومجرورا ومرفوعا ، فمن نصبت قدرها دع الأكف ، ومن جر قدرها ترك الأكف مثل : ضَرْبَ الرقابِ ٠ وقد تأتى بمعنى كيف فترفع مابعدها وقد تقلب فيقال بهل زيد ، وكان ينبغى أن يقول فى أحد وجوهها كما قال فى غيرها إذ لها ثلاثة أوجه على ماذكرنا ٠

قال : ودونك وعندك ٠

٢٦٥ قلت : هذه من ألفاظ الإغراء / وأصلها الظرف فصيرت اسما للفعل تقول : دونك زيدا أى خذه والزمه فقد .. نا منك وعندك عمرا أى الزمه وقيل معناه خذ من دونك زيدا ، وقد ذكرت عندك فى غير المتعدى فالمتعدية بمعنى خذ واللازمة بمعنى تأخر ٠

---

(١) وانظر النهاية فى غريب الحديث ١ : ٣١١ مادة حيا المطبعة الخيرية ٠

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٢٣ ٠

(٣) قاله كعب بن مالك وانظر ديوانه صفحة ٢٤٥ وابن يعيش ٤ : ٤٧ ، ٤٨ والخزانة ٣ : ١٠ والتصريح ٢ : ١٩٩ والهمع ١ : ٢٣٦ والدرر ١ : ٢٠٠ وشرح الشذور ٤٧٧ (١٠ ٢) والاشمونى ٤٨٨ (٩٣٧) ٠

(٤) والشاهد فيه قوله : بله الأكف : حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب مابعده على أنه مفعول به وبله الأكف : أى اتركها ولاتذكرها فى كلامك لأن رأسك طائحة لامحالة ٠

قال : وحِذْرَكَ وحذارِك .

قلت: هما بكسر الحاء والأول بسكون الذال ، ومنع المبرد تعديتهما . وقال : معناهما احذر [١] ، وأجيب بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده فمعنى احذر لاتدن .

قال : وعليكَ وعلىَّ .

قلت : عليك زيدا أى الزمه وعلى زيدا أى أولنى وقد يُعدى بالباء فيقال عليك بزيد كما يقال التصق بزيد وإذا أغريت نفسك قلت: عليك إياى وعليك بى وفى المخاطب عليك نفسك .

قال : وتراكِ ودراكِ ونظارِ ومَناعِ ونعاءِ .

قلت: تراك اسم لأترك قال : [٢]

تَراكِهَا مِنْ إِبلٍ تَراكِهَـــا ∴ .... [٣]

ودراك اسم لأدرك ،ونظار اسم لأنظر ومَناع بمعنى امنع قال : [٤]

مَناعِها مِنْ إِبلٍ مَناعِهَــا ∴ .... [٥]

ونعاء زيدا أى انع قال : [٦]

نَعاءِ ابْنَ لَيْلَى للسَّماحَةِ والنَّدَى ∴ .... [٧]

---

(١) جاء فى المحصل شرح المفصل ٢ : ١٣٥ أ ورد المبرد على سيبويه قوله : ان (حذرك) يتعدى الى منهى عنه فقال حذرك بمعنى احذر وهذا أمر .... الخ

(٢) هو الطفيل بن يزيد الحارثى وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٢٣ / ٢ : ٣٧ والمقتضب ٣ : ٣٦٩ / ٤ : ٢٥٢ والكامل صفحة ٢٦٩ والمخصص ١٧ : ٦٣ ، ٦٦ وابن يعيش ٤ : ٥٠ والخزانة ٢ : ٣٥٤ ، ٤٠٩ .

(٣) صدر بيت من الرجز وعجزه :

.... ∴ ألا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْراكِهَــا

(٤) مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ١٢٣ / ٢ : ٣٦ وشرح الشذور ١٢٧ (٣٥) والمخصص ١٧ : ٦٣ وابن يعيش ٤ : ٥١ والخزانة ٢ : ٥٣٤ .

(٥) صدر بيت من الرجز وعجزه : ...... ∴ أما تَرَى المَوْتَ لدَى أَرْبَاعِهَــا والأرباع جمع ربع وهو ولد الناقة تلده فى الربيع .

(٦) مجهول ومن شواهد سيبويه الخمسين ٢ : ٣٧ وشرح الشذور ١٢٧ والانصاف ص ٥٣٨

(٧) صدر بيت وعجزه : .... ∴ وأيدِى شَمالٍ بارِداتِ الأنامِــلِ والشاهد فى نعاء حيث وقعت اسم فعل .

قال الزجاج : باب فَعَالِ فى الأمر يراد به التوكيد ولذلك أن اكثر مايجئ مكـــررا كقولـــه : (١)

حَذارِ مِن أرماحِنَـــا حَـــذَارِ (٢)

وذلك عند شدة الحاجة إلى هذا الفعل أو الفرار امنه ، وعلامة التنكير فى هذه الأسماء التنوين نحو صهٍ ومهٍ وعلامة التعريف حذفه ثم منها مايلزم التعريف نحو بله ومنهـــا مايلزم التنكير نحو إيهًا فى الكف ويهًا فى الإغراء وواهًا فى التعجب.

٥٥٥ ٥٥٥

---

(١) هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلى وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٧ والمقتضب ٣ : ٣٧٠ ومجالس ثعلب صفحة ٦٥١ وشرح الشذور ١٢٦ (٣٤).

(٢) شرح السيرافى ٤ : ١١٦ .

بَابُ (التَّصْغِير)

كل اسم صار بالحذف بحيث لو صغر وقعت ياء التصغير فيه طرفا فرد إليه ماحذف منه فى التصغير .

قلت : الغرض من التصغير الاختصار / لأن علامة التصغير — مع تغير الحركة — ٢٦٦
تقوم مقام وصف الشيء بالصغر فإذا قلت قومٌ احتمل الصغر والكبر فإذا أردت البيان قلت قوم صغير وإن أردت مع البيان الاختصار قلت قُوَيْم ولكونه بمعنى الصفة اختص بالأسماء إذ الأفعال لاتوصف فأما قول الشاعر :

يَاما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا .... (١)

فالتصغير فيه راجع إلى المصدر ، غير أنهم لما أبوا مجيء المصدر مع فعل التعجب عاملوا فعله معاملة مصدره على طريق التوسع والمجاز كقولهم صيد عليه يومان ، ويقوى ذلك أن التصغير يبطل عمل اسم الفاعل وقد يحقر الشيء لدنوه من الشيء يقال هو أصغر منه إذا أرادوا أن يصغروا مابينهما من السن و قالوا هو دُوَيْنَ ذاك وفويق هذا فهذا لتقريب مايتوهم بعيدًا ، ولتقليل مايتوهم كثيرا نحو أُجَيْمال ، وقال الكوفيون : وقد يكون بمعنى التعظيم كقولهم دويهية ويقال هو أخى فلان على لطف المنزلة وقالوا أسيد أى لم يبلغ السواد وقالوا أيضا تصغير التمدح كقول ابن المنذر : (٢) أنا جُذَيْلُها (٣) المحكك (٤) وعُذَيْقُها (٥) المرجب (٦) " والتغييرات التى تلحق الاسم المصغر أربعة :

---

(١) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٢٩٩

(٢) انظر مجمع الأمثال للميدانى ١ : ٢٨ .

(٣) الجذيل : تصغير الجذل بالكسر وهو أصل الشجرة .

(٤) المحكك : الذى تتحكك به الابل الجزلى .

(٥) العذق بفتح العين النخلة .

(٦) المرجب : الذى جعل له الرجبة وهى دعامة تبنى حولها الحجارة .

الأول : ضم أوله ليمتاز عن صيغة المكبر، وخصت الضمة ؛ لأن لفظ المصغر يتضمن لفظ المكبر وزيادة فأشبه فعل مالم يسم فاعله حيث يضمر الفاعل ، وقيل لأن الضمة من انضمام الشفتين ، وإذا انضمت الشفتان صغر المخرج فجعلوا الحركة الصغرى لأول المصغر ليشاكل معناه .

الثاني : فتح ثانيه ، لأنه لو ضمت لتوالت ضمتان ، ولو كسر لتوالت كسرتان إذ مابعد الياء يكسر والياء لسكونها حاجز غير حصين .

الثالث : زيادة الياء وذلك لأنهم لم يكتفوا بزيادة الحركات أو تغييرها إذ في المكبر ماهو مضموم الأول ومفتوح الثاني وخصت الياء ؛ لأن الحرف الثالث في
٢٦٧ فعل مالم يسم فاعله قد ينقلب/ إلى الياء في نحو دُعِي وغُزِي ، ولأنه أولى مازيد حروف المد واللين والألف لاتزاد لأنها لايخلص بها المثال ، والياء أخف من الواو فكانت أولى ، وهذيل تقلب الألف إلى الياء حيث لم يقدروا على الكسر .

الرابع : كسر مابعد ياء التصغير إن لم يكن حرف الإعراب ، إما حملاً على جمع التكسير وإما لتجانس الياء ، وقال بعضهم : إن المصغر لما جمع الموصوف والصفة جمع له سائر الحركات .

ثم للتصغير ثلاثة أمثلة بحسب عدة أبنية الاسم الأصول : فللثلاثي فُعَيْل نحو فُليس، وللرباعي فُعَيْعِل نحو جعيفر (١) وللخماسي فُعَيْعِيل نحو مصيبيح (٢) وقد يخرج عن هذه الأمثلة لعلة يأتي ذكرها ، ومانقص من الثلاثي رد اليه في التصغير ليتم المثال ويتأتى الوزن (٣) فالاسم الذي صار بالحذف على حرفين لايخلو اما أن يكون من غير زيادة أو مع زيادة فالأول لابد من رده ضرورة (٤) إذ لايمكن صوغ المثال من أقل من ثلاثة أحرف لأن ياء التصغير لاتقع أخيرا فلو لم يرد المحذوف لزم الخروج عن صيغة

---

(١) (نحو جعيفر) اضافة من (ب) .
(٢) (نحو مصيبيح) اضافة من (ب) .
(٣) (الوزن) اضافة من (ب) .
(٤) في (ب) فالأول لايرد المحذوف ضرورة .

فُعَيْل وصيرورة ياء التصغير متعقب الإعراب ووصفها أن تكون ساكنة كألف التكسير .

ثم المحذوف إما أن يكون فاء أو عينا أو لاما فالأول نحو عِدة وشِية تقول في تصغيره وعيدة ووشية والثاني مذ تقول في تصغيره مُنَيْذ فترد العين المحذوفة والثالث : نحو فم ودم تقول في تصغيره فُوَيْه ودُمَيّ .

قال : وتطرح ألف الوصل من نحو ابن فيعامل معاملة دم ويلحق به في طرحها امرؤ ، وكل اسم فيه ألف وصل .

قلت : المحذوف اللام على ضربين : مافي أوله همزة الوصل نحو اسم وابن وماليس فيه ذلك نحو يد ودم وحكمهما في التصغير واحد ؛ لأن همزة الوصل لاتقابل بالفاء فلابد من حذفها ورد المحذوف ، أما حذف همزة الوصل فلأنها لو لم تحذف
٢٦٨ وبني منها المثال فلاتخلو إما أن تحذف في الدرج أولا فإن / حذفت اختل المثال
وانخرم وإن لم تحذف لزم مخالفة وضعها فوجب إذاً ألا يعتد بها ، وإذا لم يعتد بها وجب رد المحذوف ليتأتى مثال التصغير فتقول في ابن بُنَيّ وفي اسم سُمَيّ كما تقول دُمَيّ وكان الاصل بُنَيْو وسُمَيْو فقلب وأدغم على ماعرف قوله ويلحق به في طرحها امرؤ يعني انه لابد من حذف همزة الوصل مطلقا ، أما في المحذوف الباقي على حرفين فكما ذكرنا ، وأما فيما زاد فللاستغناء عنها بحركة مابعدها فلذلك تقول في امرىء مرئ فتحذف الهمزة وكذلك نطيلق في انطلاق وفي العبارة تطويل والأجود أن يقال وتحذف همزة الوصل في التصغير فإن بقي على حرفين فلابد من رد ماحذف من أصوله ، وإن بقي على ثلاثة فصاعدا لم يحتج الى رد شيء وصغر على ماتقتضيه عدة الحروف ، وتحذف التاء اللاحقة للعوض من نحو بنت وأخت ثم ترد المحذوف من أصلها وتؤنثها فتقول بُنَيَّة وأُخَيَّة ، والبدل الذي لايلزم يرد الى أصله كمايرد في التكسير فتقول في ميزان مويزين وفي متعد ومتسر مويعد ومييسر وفي قيل قويل وفي ناب نييب ، وإن كان البدل لازما فلا يرد إلى الاصل فلذلك تقول في قائل قويئل وفي تخمة تخيمة وفي عيد عييد ، وإنما لم يرد هذا ؛ لأن العلة التي اقتضت البدل محققة في التصغير فوجب أن يتحقق البدل فيها أيضا .

قال : وكل اسم وقع فيه بعد ياء التصغير حرف ليس موقع الإعراب فهو مكسور .

قلت : لما انتهت الكلمة فى التصغير إلى الياء كسر مابعدها حملا على جمع التكسير لانهما من واد واحد ، وفيه أيضا تجانس الياء واستبقاء لجملة الحركات ، لكن هذا لايتأتى إلا فى تصغير مازاد على ثلاثة أحرف ، لأن مابعد الياء فى الثلاثى يكون
حرف الإعراب فلايلزم فيه حركة بعينها والا / وجب بناؤه ، فلذلك تقول هذا فليس ٢٦٩
وأخذت فليسا ، وتقول فيمازاد هذا جميفر ورأيت جميفرا فتكسر مابعد الياء على كل حال .

قال رحمه الله تعالى : إلا أن يكون فى كنف هاء التأنيث أو ألفه أو ألفيه أو ألف افعال جمعا أو الألف والنون فى فعلان مالم تجمعه العرب على فعالين .

قلت : مقتضى ماذكرنا أن يكسر مابعد الياء مطلقا غير أنه عرض فى هذه المواضع الأربعة مامنع من الكسر ، أما التاء فى التأنيث فلأنه لايكون ماقبلها إلا مفتوحا ، اما لشبهها بألف التأنيث وإما لأنه مع التاء بمنزلة المركب والمركب لايصغر منه الا الصدر .

قال ابن جنى : إذا حقرت مافيه التاء حقرت الصدر ثم جئت بالتاء (١) .

كأن التصغير يقع أولا على الكلمة من غير تاء ثم تلحق التاء فيفتح لها ماقبلها فتقول فى حمزة حُميزة وفى طلحة طليحة ، وألف التأنيث وألفاه فى نحو حبلى وحمراء فانك تقول حبيلى وحميراء فلاتكسر ، لأن الألف لايكون ماقبلها إلا مفتوحًا ، وأما الألف والنون فيجب فتح ماقبلهما أيضا لما قلنا فى ألف التأنيث أيضا ولأن الألف والنون يضارعان ألفى التأنيث فلزم فيهما مالزم فى ألفى التأنيث ، ثم الألف والنون إما أن يكون فى الاسم العلم أو فى النكرة التى مؤنثها فَعْلى أولايكون ، فإن كانتا فى أحد هذين امتنع كسر مابعد ياء التصغير لتتحقق المضارعة المذكورة بينهما وبين ألفى التأنيث ، وإن لم يكن كذلك وجب الكسر والجرى على قياس التصغير ، ثم الضابط : أن ماجمع مافيه الالف

---

(١) انظر اللمع لابن جنى صفحة ٧٥ .

والنون على فعَالِين فإنه يكسر ماقبل الألف والنون ويغير ويصار على مثال التصغير ، ومالم يجز جمعه على فعالين التزم فيه الفتح فلذلك تقول سُرَيْحِين (١) لقولهم فى الجمع

٢٧٠ سَراحين ؛ لأنه لما / غير فى جمع التكسير غير أيضا فى التصغير لأنهما من واد واحد من حيث أن ياء التصغير تكون ثالثة مكسورا مابعدها فيمازاد على الثلاثة ، كما تكون الألف فى الجمع كذلك ،وجمع فيه بين ساكنين فقالوا دويبة وشويبة كما قالوا دواب وشواب ،ولاتخفف الهمزة فى قويئل بالقاء حركتها على ماقبلها ، كما لاتخفف فى جمع التكسير من نحو قوائل وتصحح الواو فى أسيود كما تصح فى أساود ، فلما كان بين التصغير والتكسير هذه المناسبة والمشاركة فى هذه الأحكام شرك بينهما فى امتناع التغير ،فإن جاء شئ لايدرى كيف جمعته العرب احتمل أن يقال الأصل عدم التغير واحتمل أن يقال الأصل الحمل على الأكثر ،وأما الجمع الذى على أفعال فلم يغير أيضا محافظة على ألف الجمع ودفعا للالباس بالمفرد ،ألا ترى أنك لوصغرت مثال إعلام بكسر الهمزة لقيل اعيليم ولوصغرت أعلاما بالفتح جمع علَم لقلت أعيليم أيضا(٢) لا التبس الجمع بالمفرد ،فلما كان يفضى إلى الالباس لم تغير ألفه وخولف فيه صيغة التصغير .

قال الشلوبينى : لو أمسك عن قوله جمعًا لأصاب ،فإن تقييده بقوله جمعا فائدته أنه اذا كان مفرد ايأتى على أصل الباب من كسر مابعد الياء فيقال فيه أفيعل فيكسر (٣) وقد قال سيبويه(٤) فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عطشان ،فرقوا بينها وبين أفعال ؛ لأنه

---

(١) سويحين : تصغير سوحان وهو الذئب .
(٢) العبارة (لقلت أعيليم أيضا) اضافة من (ب) .
(٣) (فيكسر) اضافة من (ب) .
(٤) انظر الكتاب ٢ : ١٤٣ .

لايكون إلا واحدا ولايكون أفعالا إلا جمعا ، ولايغير عن تحقيره قبل أن يكون اسما كما لايغير سرحان عن تصغيره إذا سميت به ،فهذا يدل على أن قول المؤلف بعد قوله أو افعال جمعًا خطأ لامعنى له (١).

٢٧١ قال رحمه الله تعالى : وماكان من الأسماء على / خمسة أحرف لا بألف التأنيث فى آخره ولا بالألف والنون الزائدتين ولابحرف مد ولين هو رابعه فلابد من الحذف فيه فى التصغير.

قلت : اعلم أن باب التصغير إنما هو للثلاثى والرباعى أما الخماسى فلايكاد يصغر وان صغر فعلى استكراه أعنى إما اضطرارا وإما جوابا لمن سأل كيف تصغر مثل جحمرش (٢) فيتجشمون حينئذ لتصغيره كارهين لذلك ، وإنما استكرهوه لأنهم فى تصغيره بين حذف أو احتمال كلفة من كثرة الحروف ،ولافرق فى ذلك بين أن تكون حروفه أصولا كلها أو بعضها زائد، ومهما صغر على كراهة وتجشم فلابد من الحذف تقول فى فرزدق فريزد وفى جحمرش جحيمر ومنهم من يقول فريزق وجحيرش ، قال السيرافى : الذى أوجب حذف حرف من الخماسى أنهم كرهوا أن يتموا فيكون الآخر أكثر من الأول (٣) ، يعنى أن قضية الصدر أن يكون أقوى بكثرة الحروف من العجز فلو صغر من غير حذف لزم أن يكون الأمر على العكس ،ومذهب سيبويه أن المحذوف هو الآخر (٤) ، لأن النقل به حصل قال : لأن الاسم لايزال فى سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ، فإنما يحذف الذى ارتدع عنده ، ولأن اخر الكلمة أضعف حروفها ولذلك لايحذف فى الترخيم إلا الأخير ، وذهب بعضهم إلى أن الأولى

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٥ .
(٢) الجحمرش : العجوز الكبيرة والمرأة السمجة والأرنب المرضع.
(٣) انظر شرح السيرافى ٤ : ١٨٩ ، ١٩٠ .
(٤) انظر الكتاب : ٢ : ١٢١ .

لايكون إلا واحدا ولايكون أفعالا إلا جمعا ، ولايغير عن تحقيره قبل أن يكون اسما كما لايغير سرحان عن تصغيره إذا سميت به ،فهذا يدل على أن قول المؤلف بعد قوله أو افعال جمعًا خطأ لامعنى له (١).

٢٧١ قال رحمه الله تعالى : وماكان من الأسماء على / خمسة أحرف لا بألف التأنيث فى آخره ولا بالألف والنون الزائدتين ولابحرف مد ولين هو رابعه فلابد من الحذف فيه فى التصغير .

قلت : اعلم أن باب التصغير إنما هو للثلاثى والرباعى أما الخماسى فلايكاد يصغر وان صغر فعلى استكراه أعنى إما اضطرارا وإما جوابا لمن سأل كيف تصغر مثل حجمرش (٢) فيتجشمون حينئذ لتصغيره كارهين لذلك ، وإنما استكرهوه لأنهم فى تصغيره بين حذف أو احتمال كلفة من كثرة الحروف ،ولافرق فى ذلك بين أن تكون حروفه أصولا كلها أو بعضها زائد ،ومهما صغر على كراهة وتجشم فلابد من الحذف تقول فى فرزدق فريزد وفى حجمرش جحيمر ومنهم من يقول فريزق وجحيرش ، قال السيرافى : الذى أوجب حذف حرف من الخماسى أنهم كرهوا أن يتموا فيكون الآخر أكثر من الأول (٣) ، يعنى أن قضية الصدر أن يكون أقوى بكثرة الحروف من العجز فلو صغر من غير حذف لزم أن يكون الأمر على العكس ،ومذهب سيبويه أن المحذوف هو الآخر (٤) ، لأن النقل به حصل قال : لأن الاسم لايزال فى سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ، فإنما يحذف الذى ارتدع عنده ، ولأن اخر الكلمة أضعف حروفها ولذلك لايحذف فى الترخيم إلا الأخير ، وذهب بعضهم إلى أن الأولى

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٥ .

(٢) الحجمرش العجوز الكبيرة والمرأة السمجة والأرنب الموضع .

(٣) انظر شرح السيرافى ٤ : ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٤) انظر الكتاب : ٢ : ١٢١ .

بالحذف ماكان من حروف الزيادة أو من جنسها أو شبيه بها كشبه الدال بالتاء ، قال ابن السراج بعضهم يقول فويزق ؛ لأن الدال تشبه التاء التي من حروف الزوائد ومن العرب من يبقي حروف الكلمة بوفرها كما حكاه الأخفش قال : سمعت من يقول سَفيرِجل متحركا [١] ، ثم إذا حذفت منه نظر إلى مابقي ، فان كان له نظير في الأوزان الرباعية صغر عليه ، فإذا حذفت الباء من قَرطَعْب بقي قِرطَع [٢] على مثال [٣]

٢٧٢ / درهم فقيل قُرَيطِع على مثال دريهم وان لم يكن له مثال نقلته إلى أقرب الأوزان إليه مثل سفرجل تحذف اللام فيبقى سفرج وهذا لامثال له فتنقله إلى مثال قِمطر ثم تصغره ولاتحذف من حجمرش إلا الشين ، ولاتحذف الميم وإن كانت من حروف الزيادة لأنها رابعة بعد ياء التصغير ، قال الخليل : لوكنت محقرا مثل هذه الأسماء ولاأحذف منها شيئا قلت سفيرجل حتى تصير مثل دنينير [٤] ، يعني يسكن الجيم ، فإن كان الاسم انما يبلغ الخمسة بألف التأنيث نحو حمراء لم يحذف منه شيء ، لأنه اذا لم تتغير حركته حتى لاتنقلب الألف فلئلا يغير بالحذف أولى ، وأما الألف المقصورة فإنها تحذف خامسة وتثبت رابعة تقول في جحلى جحيلى وفي حبجبى حبيجب وفي قرقرى [٥] قريقر والفرق بينهما أن الممدودة لما كانت على حرفين كانت بمنزلة الكلمة التامة المضمومة إلى كلمة أخرى ومثل هذا لايحذف منه شيء في التصغير نحو بعيلبك ولهذا أيضا لم تحذف التاء ، والألف والنون الزائدتان تجريان مجرى ألف التأنيث فلا يحذف منهما شيء ، وإن كان الاسم قد يبلغ بهما خمسة احرف فصاعدا ، وأما إن كان على خمسة أحرف رابعه حرف مد ولين نحو دينار وقنديل ومنصور لم يحذف منه شيء لإمكان مثال التصغير فيه من غير حذف ، ولأنها في موضع ياء فعيعيل فأقرت ولكن تقلب فيها الألف إلى الياء وكذلك الواو فتقول دنينير وقنيديل ومنيصير .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١١٧ .

(٢) قرطع كدرهم وهو قمل الابل .

(٣) (ب) وزان .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ١٠٧ .

(٥) قرقرى : اسم موضع .

قال الشلوبينى : ينقصه أن يقول : حرف مد ولين زائد فانه إن كان أصليـًـا فحكمه حكم غيره نحو مختار وكان حقه أن يقول أيضا ولابتاء التأنيث ،فإن إطلاقه يقتضى
٢٧٣ أن تحذف وتزيد أيضا ولامركبا كتسميتنا بزيد زيد فان هذا زائد على خمسة/ أحـرف فمقتضى ماقال يوجب أن يحذف منه وليس كذلك[١] .

قال : ومازاد على الخمسة فلابد من الحذف منه .

قلت: إذا كان الخماسى يحذف منه فمازاد أولى فلذلك تقول فى قبعثـرى[٢] قبيعث وفى أشهيباب شهيب وفى عضرفوط[٣] عضيرف وعضيريف وينقصه أن يقول إلا أن يكون فى آخره ألف التأنيث نحو حنيفساء وهاء التأنيث نحو ترقوة أو الألف والنـون الزائدتان نحو زعيفران .

قال : والزائد أولى بالحذف من الأصلى .

قلت: سواء كان الزائد لمعنى أولم يكن فإنه أولى بالحذف فالذى لمعنى نحو ميم مدحرج تقول دحيرج والذى لغيرمعنى نحو جحيفل تقول جحيفل[٤] وان شئت دحيريج وجحيفيل .

قال : والميم اللاحقه لأوائل الأسماء الجارية على أفعالها أولى بـالبقاء من الملحق بالأصل على رأى لامن الأصل .

قلت: سيبويه[٥] يبقى الميم فى مثل مقعنسس فيحذف النون واحـدى السينين ، لأن الميم زيدت لمعنى وهو الدلالة على جريانه على الفعل ،وللميم أيضـا

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٥ .
(٢) القبعثرى الجمل العظيم والفصيل والمهزول ودابة تكون فى البحر .
(٣) العضرفوط ذكر العظاء وقيل هو ضرب من العظاء وقيل هى دويبة تسمى العودة بيضاء ناعمة وجمعها عضافيط وعضروفات .
(٤) الجحيفل : العظيم .
(٥) انظر الكتاب ٢ / ١١٢ .

قوة الأولية إذ الحذف والتغيير يتسلط على الأواخر أكثر من الأوائل وخالفه المبرد [1] فقال تميسمر أو تميسير [2] فيحذف الميم والنون ويبقى السين لأنه ملحق بحرنجم والملحق يجرى مجرى الأصل والسين الأخيرة فى مقابلة الميم الآخرة فى حرنجم قوله لامن الأصلى مثاله أن تقول فى حرنجم حريجم وحريجيم بلاخلاف .

قال : وإذا احتجت الى حذف حرف وفى الاسم زيادتان فأبق أقواهما فائدة وان تساويا فاحذف أيهما شئت .

قلت : إذا كان لابد من حذف احدى الزائدتين فالواجب أن يحذف أضعفهما دلالة على المعنى الأصلى ، فكل اسم فاعل أو مفعول من

٢٧٤ الخماسى بالزيادة فانك تبقى فيه الميم لأنها موضوعة / لبناء اسم الفاعل وهو المقصود بالصيغة فلذلك تقول فى منطلق مطيلق وفى مغتلم [3] مغيلم ومضارب مضيرب وان شئت عوضت فى هذه الأمثلة ، وهذا بشرط ألا تكون إحدى الزائدتين حرف مد ولين ، فإن الحذف لايجب بل القلب كما فى مفتاح ليأتى مثال التصغير ، وان تساوت الزيادتان فأنت بالخيار فى الحذف بذلك نحو قلنسوة وحبنطى [4] إن شئت قلت قليسنة وحبيط فتحذف الواو والألف وان شئت قلت قليسة وحبيط فتحذف النون وهذا أيضا مطرد فى الجمع المكسور إن شئت قلت قلانس وإن شئت قلاس والعوض أيضا جائز فى هذا .

قال : ومالم يؤد إلى حذف شىء منها أولى مما أدى إليه بالحذف .

قلت : هذا أيضا مما يرجح به حذف إحداهما وذلك أن الياء والواو فى عيضمور [5] وعيسجور زائدتان فأنت لو حذفت الياء لم يلزمك أن تحذف معها [6] الواو بل تقلبها

---

(١) جاء فى المقتضب ٢ : ٢٣٠ ، ٢٥٢ وكان سيبويه يقول فى تصغير مخضنسر مقيعس ومقيعيس وليس القياس عندى ماقال ... الخ .

(٢) فى الاصل : تعينس .

(٣) غلم : اشتدت شهوته الجماع واغتلم الانسان وغيره اشتدت غلمته والبحر هاج واضطربت امواجه وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٦٦ .

(٤) الحبنطى الممتلىء غيظا .

(٥) العيضمور : العجوز والناقة الضخمة (٦) (معها) اضافة من (ب) .

لوقوعها رابعة مدة فتقول عضيمير وعسيجير ، أما لو حذفت الواو للزمك أن تحذف الياء إذ لا يتأتى مثال للتصغير إلا بحذفها فلاجرم كانت الياء أولى بالحذف فمهما بقى الاسم خماسيا رابعه حرف مد ولين زائد لم يحذف منه شيء ، وقوله بالحذف متعلق بأولى ، والتعويض أيضا جائز فى هذا ، ومعنى التعويض أن يصار من مثال فعيعل إلى مثال فعيعيل بزيادة الياء فلذلك تقول فى عنيكب عنيكيب . وفى مغيلم مغيليم ولا يكون هذا التعويض إلا فيما حذف منه وكذلك التعويض جائز فى جمع التكسير الذى قد حذف من مفرده شيء وقد لا يتأتى التعويض فى بعض المواضع .

قال أبو عثمان : إذا حقرت حبارى قلت حبيرى بحذف الألف [1] ولا يجوز
٢٧٥ التعويض عن المحذوف لأن العوض لا يقع إلا قبل الآخر والآخر / هنا ساكن فيفضى إلى التقاء الساكنين [2] .

قال : وكل اسم جاء بعد ياء التصغير فيه ياءان تليان ياء التصغير هما آخر الاسم وجب حذف الأخيرة منهما .

قلت هذا نحو عطاء وأداوة [3] ومعاوية فيقول عطى وأديه ومعية ، بقلب الهمزة إلى أصلها وهو الواو ثم تقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها فتجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن الواو فتحذف إحداها كراهة لاجتماع الأمثال وخصت الاخيرة بالحذف لكونها طرفا والأطراف محل التغيير والأصل فى أدية أديوة مثل رسيلة فقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها ثم حذفت ، وأما معاوية فتحذف الألف أولا لانها زائدة ثم تلحق ياء التصغير وتقلب الواو ياء فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف ولو خرج على الاصل لقيل معيويه ، قال السيرافى : لو صغرت معاوية

---

(١) أى الألف الاولى .

(٢) انظر اللمع لابن برهان صفحة ١٨٦ .

(٣) فى (ب) عطاء وأداوية .

على لغة من يقر الواو فى أسيود قلت معيوية ولا يجب الحذف حينئذ لأنه لم تجتمع ثلاث ياءات ، وأهل الكوفة لا يحذفون منه شيئا فيقولون معيية على من قال أسيد ومعيوية على من قال أسيود والوجه القلب والإدغام طردا للقاعدة ويجوز الإظهار لأن الالتقاء عارض ، أما الواو إذا وقعت لاما فلابد من قلبها تقول فى عروة عرية وفى رضوى رضيا وفى عشواء عشياء وفى عصا عصية وسواء اعتلت أو صحت ، وإنما انقلبت ياء لاجتماع الياء والواو فيه وسبق إحداهما بالسكون ، وأما أحَيّ تصغير أحوى ففير مصروف عند سيبويه ومصروف عند غيره .

قال : وما فى مكبره هاء التأنيث ثبتت فيه تحقيرا وما لم يكن فى مكبره من الثلاثى أثبت فى مصغره فى الأمر العام ما لم يسم به مذكر قبل التصغير .

٢٧٦ قلت / الهاء إذا كانت فى المكبر تثبت فى المصغر مفتوحا ماقبلها كما كانت لما ذكرنا أنها بمنزلة كلمة ضمت إلى أخرى ، فكان التصغير واقعا على الصدر ، فان لم يظهر فى المكبر ، فإما أن يكون الاسم ثلاثيا أو زائدا ، فإن كان ثلاثيا فإما أن ينقل إلى العلمية لمذكر أو ليس ، فإن نقل لمذكر لم تلحقه الهاء فأما قولهم أذينة وعيينة علمين فانه سميا بهما بعد التصغير وإن كانَ ثلاثيا ولم ينقل وجب رد الهاء وإثباتها فى التصغير لوجوه منها : أن التصغير يجرى مجرى الوصف والصفة يجب إلحاق الهاء فيها إذا كان الموصوف مؤنثا . الثانى : أن هذا الاسم موضوع للمؤنث ولم تظهر له علامة فى المكبر ، فلو لم تظهر فى المصغر لم يثبت له من أحكام التأنيث شىء ، الثالث : أن إلحاق العلامة هو الأصل والتقدير على خلاف الأصل والتصغير أيضا على خلاف الاصل فلما صغر وجب[1] إظهار العلامة لئلا يلزم مخالفة الأصل من وجهين فنقول فى شمس شميسة وفى قدر قديرة .

---

(١) العبارة (هو الاصل والتقدير على خلاف الاصل الى قول فلما صغر وجب) اضافة من (ب) وقد اشار فى (أ) الى الجانب الايسر ولم تظهر .

وقد شذت من الثلاثى ألفاظ لم تلحقها الهاء فى التصغير منها حرب وقوس ودرع الحديد وعرس وعرب وهو مؤنث لقولهم العرب العاربة وهذه شاذة لا يقاس عليها ؛ لأن العمل على الغالب ، وعن هذه احترز بقوله فى الأمر العام وينقصه أن يقول من الثلاثى المؤنث الذى لا علامة فيه للتأنيث ؛ لأن نحو حبلى ليس فى مكبره تاء التأنيث ولا تلحق فيه تحقيرا .

قال : ومالم تكن الهاء فى مكبره مما زاد على الثلاثة لم تلحق فى مصغره فى الأمر العام .

قلت : كأنهم أقاموا الحرف الرابع مقام هاء التأنيث كما أقاموا الحرف الأصلى مقام الزائد حيث حذفوه للجزم من نحو يرمى ويغزو ويخشى ، كما يحذفون الحركات الزائدة والنون فى يفعلان ، وجعلوا الألف التى فى مرامى بمنزلة الألف التى فى حبارى ، وجعلوا الياء فى تحية بمنزلة الواو الأولى فى عدوى وبمنزلة الياء فى حنيفة فى
٢٧٧ قولهم تحوى (١) فيحذفون الألف / فى مرامى كما تحذف ألف التأنيث فى حبارى لكونها خامسة ، وقد شذت من هذا الفصل ألفاظ قالوا قديديمة . قال الشاعر : (٢)

.... ٭ يَوْمَ قُدَيْدِيمَةَ الجوزاءِ مَسْمُومُ (٣)

وحكى وريئة فى وراء وحكى أبو حاتم أن بعضهم يقول أميمة فى أمام ، إلا أنه قال بعد حكايته له : وليس بثابت وهذا يقال فيه أنه خرج على الأصل المرفوض منبهًا على

---

(١) فى (ب) حنفى .

(٢) هو علقمة الفحل وانظر ديوانه صفحة ١٣١ والمقتضب ٢ : ٢٧٣ / ٤ : ٤١ ودلائل الاعجاز للجرجانى صفحة ١٣٥ ، ١٤٢ والمفضليات للضبى صفحة ٤٠٣ ، والمخصص ٩ : ٩٠ / ١٦ : ٨٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١٢٨ .

(٣) عجز بيت وصدره :

وقد علوتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِى ٭ ....

والشاهد فيه تصغير قديمة على قديديمة وهو تصغير شاذ والقتود جمع قتد وهو خشب الرحل وسفعه اليوم لفحه بحره فغير لونه وأصله من سفع ما تصيبه وقدام ووراء يؤنثان ويذكران فيقال قديديمة ووريئة وهما شاذان لأن الهاء لا تلى الرباعى عند التصغير والجوزاء برج تنزله الشمس فى آخر الربيع وحينئذ تهب الرياح الحارة ويقال سم اليوم اذا كانت ريحه سموما أى حارة فهو مسموم .

ما هو الأصل كما خرج القود كذلك ، قال بعض المتأخرين : لم تعد التاء في الرباعي ؛ لأنها لم تثبت في بعض متصرفات الكلمة وهو الجمع فتقول عقيرب كما تقول عقارب .

قال : وكل جمع كثرة لواحده جمع قلة أردت تصغيره غير منقول إلى المسلم فرده إلى أقل الجمع وصغره مجموعا بالواو والنون إن استوفى الشروط أو بالألف والتاء إن لم يستوف ، وإن لم يكن له أقل الجمع فإلى الواحد .

قلت: الجمع إما أن يكون قد سمي به أو ليس ، فإن كان قد سمي به صغر على لفظه من غير رد إلى غيره ، وإن لم يسم به ، فإما أن يكون جمع كثرة أو جمع قلة ، فإن كان الأول فاما أن يكون له جمع قلة أو ليس ، فإن كان فأنت بالخيار إن شئت رددته إلى الواحد وإن شئت إلى جمع القلة ، أما تصغيره على لفظه فلا يجوز لأن التصغير يشعر بالتقليل والجمع يشعر بالتكثير فبينهما مضادة ، فإذا صغرت غلمانا فإن شئت قلت غليمة وإن شئت قلت غليم فرددته إلى الواحد ثم جمعته بالواو والنون فقلت غليمون ؛ لأنه قد استوفى شروط السلامة في المذكر ، لأنه صفة لمذكر من يعقل . وإن لم يستوف جمعته بالألف والتاء تقول في درد وديرات ، وإن لم يكن له جمع قلة نحو شعراء وشسوع قلت شويعرون وشسيعات ، وإن كان جمع قلة فلك تصغيره على لفظه تقول في أكلب أكيلب وفي أجرية أجيرية وفي أجمال أجيمال / وفي غلمة غليمة ، ٢٧٨
وإنما أجري مجرى المفرد لأنه على مثاله ألا ترى أكلبا على مثال أنملة وأيضا يجوز أن يجمع مرة أخرى فصار كالمفرد ، فإن قلت كيف تقول إن استوفى الشروط وتعني شروط الجمع بالواو والنون في المكبر وأنت تقول رجيلون ورجيل لم تستوف الشروط في الجامد المذكر إذ تحوزه العلمية قلت: بالتصغير دخله معنى الوصف ، لأنه في معنى تقليل الجمع فكأنك إذا صغرت رجالا إنما تصغر قليلا وقليل مما استوفى الشروط لأنه صفة لمذكر عاقل فرجال وإن لم تستوف الشروط بذاته ، لكنه في حكم ما استوفى الشروط ، وقد كان الأولى أن يقول إن استوفى الشروط أو كان في معنى ما استوفاها ليخلص عن هذا الاعتذار .

قال : وأسماء الجموع كالآحاد .

قلت: يعني أنها تصغر على لفظها تقول في قوم قويم وفي رهط[1] رهيط وفي نفر[2] نفير، وأما جمع السلامة فإنه يصغر على لفظه أيضا مذكرا كان أو مؤنثا مالم تكن الواو عوضا من نقص الكلمة، فإنه يرد إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء بعد التصغير تقول في سنين سنيهات.

قال: وربما جاء المصغر على غير لفظ المكبر.

قلت: قد شذت ألفاظ في التصغير أجريت على غير لفظ واحدها من ذلك رويجل في تصغير رجل وإنما أصله أن يقال رجيل ورويجل تصغير راجل ومن ذلك مغيربان في تصغير مغرب والقياس مغيرب وإنما مغيربان تصغير مغربان، وقالوا في عشية عشيشية وفي إنسان أنيسيان وكل هذه تحفظ ولا يقاس عليها.

قال ابن برهان: هذه أسماء صغرت على غير مكبرها فلا يجوز القياس عليها؛ لأن علتها لا تعدوها كما يكون في الشاذ من النسب[3]، فكان المكبر مغربان كما أن
٢٧٩ التقدير في بحراني أنه منسوب إلى بحران والمراد من / تصغير عشية على عشيشية قصرما بين مطلع الشمس وبين موضع مغربها، فإن سميت بشيء من ذلك إنسانا ثم صغرته جريت على القياس كما تفعل ذلك في النسب.

ويلتحق بهذا الفصل تصغير المبهمات فإنها حقرت على غير القياس، وذلك أنها تترك أوائلها مفتوحة وتلحق بأواخرها ألف فيقال في ذا ذيا وفي تا تيا وفي آلاء أليا وفي الذى والتى اللذيا واللتيا وفي الذين واللاتى اللذيون واللتيات، وكأنهم خالفوا فيها قياس التصغير للايذان من أول الامر بأنها غير متمكنة فتصغيرها غير جار على القياس، وقيل لما خالفت الاسماء في الاعراب والبناء خالفتها في التصغير.

---

(١) الرهط: ويحرك: قوم الرجل وقبيلته ومن ثلاثة أو سبعة الى عشرة أو مادون العشرة ومافيهم امرأة ولا واحد له من لفظه.
(٢) النفر: الناس كلهم ومادون العشرة من الرجال.
(٣) انظر شرح اللمع لابن برهان صفحة ٢١١.

ومن هذا الفصل أيضا تحقير الترخيم وهو أن تحذف كل زائدة فى الاسم من بنات الثلاثة والأربعة حتى تعود الكلمة إلى حروفها الأصول ثم تصغرها حينئذ ، تقول فى حارث حريث وفى أسود سويد وفى جفيد جفيد وفى مقعنسس قعيس[1] وفى قرطاس قريطس وهو من الترخيم المذكور فى باب النداء ، إلا أن المحذوف هناك هو الآخر والحذف هنا لا يختص بالآخر بل بالزائد أين كان .

قال رحمه الله تعالى : وربما جاء المصغر وأهمل المكبر .

قلت : من الأسماء ما جرى فى كلامهم مصغرا ولم يتكلم بمكبره ؛ لأنه عندهم مستصغر كأنهم فهموا صغره فوضعوا اسمه كذلك تنبيها على مايفهم فمن ذلك جميل اسم طائر وكميت طائر أيضا يشبه البلبل وكميت من صفات الخيل .

قال الخليل : إنما صغروه لأن فيه قليلا من سواد وقليلا من شقرة فلما لم يخلص لأحدهما وهو قريب منهما ، صغر ليدل على هذا المعنى[2] .

كما قالوا دوين ذلك فلو جمعت هذا رددته إلى مكبره ؛ لأن المصغر ليس له جمع على حده ، فتقول جملان وكمتات ، لأن مكبره لو تكلم به لكان على فعل إذ هو

٢٨٠ بابه وقالوا / كمت فدل على أن المكبر أكمت .

ومن الأسماء ما لا يصغر أصلا كالمضمرات ؛ لأن التصغير وصف الشئ بالصغر والمضمر لا يوصف وكذلك أين ومتى وحيث وعند ومع وغير وأسماء الأفعال ، لأن كل هذه غير متمكنة والتصغير دليل التمكن ، وانما خولف هذا فى أسماء الإشارة والموصولات لأنها لما بنيت وجمعت صغرت أيضا .

٭٭ ٭٭

---

(١) فى (ب) مقيمس .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٣٤ .

بـــاب (النســـب)

كل اسم نسب إليه فإنه فى الأمر العام يلحق آخره ياءى النسبة وينقل الإعراب إليها ، ويلزم ماقبلها الكسرة .

قلت : النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الإضافة وكأنها إضافة معكوسة كالإضافة فى الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه فإذا قلت غلام زيد فقد أضفت الغلام إلى زيد وفى النسبة إذا قلت تميمى فتميم هو المنسوب إليه والياء المشددة قائمة مقام المنسوب إلى تميم وهو رجل مثلا فكأنك قلت رجل من بنى تميم والياء هنا أيضا بمنزلة علامة التثنية والجمع الدالة على الاسم الثانى أو الأسماء ، والغرض بالنسبة انما هو الغرض بالإضافة وهى تخصيص المنسوب وقصره بالمنسوب إليه عمن ليس من تلك القبيلة أو البلدة ثم بنى على ضربين : حقيقية وغير حقيقية كما كانت الإضافة ، فالحقيقية ماأفادت هذا المعنى وهو جعله من أهل تلك القبيلة أو البلدة ، وغير الحقيقية ماجاء على لفظ المنسوب ولايفيد هذا المعنى نحو كرسى ، وقد تأتى هذه الياء فارقة بين الجنس وواحده ، كما تأتى التاء قالوا مجوسى ومجوس وروى وروم ، كما نقول تمرة وتمر ، ثم الاسم المنسوب إما أن تغير له الصيغة بكمالها ويصاغ على لفظ وصيغة تفهم منها النسبة من غير زيادة ياء وإما أن تبقى الصيغة على لفظها وتزاد فى آخرها الياء / ٢٨
وللأول لفظان وفاعل وفعّال والثانى أكثر استعمالا من الأول قالوا بتات فى معنى بتى وهو الذى يبيع البتوت وهى الطيالس من الخز ، وقال الجوهرى : البتى الذى يعملها(١) وقالوا عواج فى تقدير عاجى .

قال السيرافى : الباب عندى فيما كان صنعة ومعالجة أن يجىء على فعّال فيجعل له البناء الدال على التكثير كالبزاز والعطار (٢) والباب فيما كان ذا شىء وليس بصنعة يعالجها أن يجىء على فاعل لأنه لا يشعر بالتكثير كقولهم لذى الدرع

---

(١) انظر الصحاح للجوهرى مادة بتت .

(٢) انظر شرح السيرافى (٤ : ١٦٩) .

دارع ولذى النبل نابل ولذى اللحم لاحم ولذى اللبن لابن قال الشاعر (١)

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لابِنٌ بالصَّيْفِ تَامِرْ (٢)

وليس فاعل هنا جاريا على الفعل بل هو للأعلام بأن فيه هذه الصفة وأنه من أهل من له هذه الصفة ، فهو إذا بمعنى ذى كذا كما كان الأمر فى طالق وحائض ولو أريد الإجراء على الفعل لقيل طالقة وحائضة ، وقد أشار الجزولى إلى هذا النوع من النسب بقوله فى الأمر العام إلا أنه لما كان غير مقيس لم يصرح به ، وأما القسم الآخر وهو الملحق فى آخره الياء المشددة وهو الذى عقد له الباب فاعلم أن لحاق هذه الياء له مما طرق عليه تغييرات شتى كما قال سيبويه (٣) هما يغيران آخر الاسم ويخرجانه عن المنتهى ويقع الإعراب عليها ؛ لأنها بمنزلة تاء التأنيث وعلامة التثنية والجمع فتنقل الإعراب إليها لبناء الكلمة عليها ، ومن التغييرات أنها تنقل الاسم من مدلول الى آخر ألا ترى أن مكة اسم للبلد فإذا قلت مكى كان صفة للرجل الذى هو من أهلها ، وتنقله أيضا من الجمود إلى الصفة ومن التعريف إلى التنكير ويكسر ما قبل هذه الياء كما يكسر ما قبل ياء المتكلم ؛ لأنه لو ضم ما قبلها لانقلبت واوا ، ولو انفتح

٢٨٢ لالتبس بالمثنى المضاف فلم يبق إلا الكسر ، وإنما زادوا الياء دون / غيرها لخفتها والألف وإن كانت اخف إلا أنه لايدخلها الاعراب إذ لاتتحرك أصلا (٤) وزادوها مشددة لتتحصن وتقوى على تحمل الحركات إذ لو كانت مفردة للزم فيها ما لزم فى ياء قاض وغاز .

قال رحمه الله تعالى : ثم إن كان فيه هاء التأنيث فإنها تحذف

---

(١) هو الحطيئة وانظر ديوانه صفحة ١٦٨ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٩٠ والاشمونى ٤ : ٧٤٤ (١١٨٤) والمقتضب ٣ : ٥٨ والخصائص ٣ : ٢٨٢ وابن يعيش ٦ : ١٣ .

(٢) والشاهد فى لابن وتامر فى نسبتهما الى اللبن والتمر ولم يجرها على فعل .

(٣) انظر الكتاب (٢ : ٦٩) .

(٤) اذ لاتتحرك اصلا اضافة من (ب) .

قلت : اعلم أن التغيير اللاحق للاسم المنسوب على ضربين جار على القياس المطرد وغيرها جار والثاني مدركه كتب اللغة [١] والأول هو الذي يبوب له في النحو .

قال سيبويه : والتغيير الذي يلحق المنسوب إليه على ضربين أحدهما لايطرد قياسه ويأتي شاذا يسمع سماعا فيسلم للعرب والآخر يطرد قياسه [٢] .

قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ومالم يحدث فيه العرب شيئا فهو على القياس [٣] .

فمن التغييرات الجارية على القياس حذفهم التاء وعلامة التثنية والجمع تقول في النسب إلى البصرة بصري وفي هندان هندي وفي زيدون زيدي وإنما وجب حذف التاء ، لأن المعنى يفسد بثباتها فإنك إذا نسبت إلى اسم مؤنث انتقل مدلول الاسم إلى المنسوب المذكر ، فتقول في مكة مكي فلو بقيت الهاء لأخلتها في صفة المذكر ولأنه يلزم أن تقع تاء التأنيث حشوا ، وللزم الحاق تاء أخرى ليقع الفرق بين المذكر المنسوب والمؤنث ، فكنت تقول مكتية فتجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة وأما حذف علامتي التثنية والجمع فلقريب مما قيل في التاء فإنك لوقلت رجلا نسي أو مسلماني والمنسوب مفرد لجازت تثنيته وجمعه ، فإن ثنيت أو جمعت لزم أن يكون في الكلمة الواحدة إعرابان وعلامتان لشيء واحد ، وإن لم تثن ولم تجمع لزم مخالفة نظائره فإن سميت بمثنى أو مجموع وجعلت الإعراب في النون جاز أن تنسب إليه حينئذ

٢٨٣ على لفظه فتقول نصيبني وقنسريني لأن / العلامة صارت جزءا من الكلمة معتقب الإعراب فكانت كالنون في مروان قالوا خليلاني وإن أعربته بالحروف بعد التسمية حذفت لا غيره .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان على فَعِل أو فُعِل أو فِعِل فانه يفتح وسطه

---

(١) في (ب) تضبط في كتب اللغة .
(٢) الكتاب ٢ : ٦٩ .
(٣) الكتاب ٢ : ٦٩ .

قلت : متى كان الاسم على ثلاثة أحرف مكسور العين سواء كان فيه التاء أو لم تكن فإنه يفتح عينه فى النسبة اليه فتقول فى نمر نمَرى ودئل دؤلى وشقوة شِقَرى وفى إبل إبَلى ، وإنما وجب الفتح لأن لام الكلمة تكسر لأجل الياء فلو تركت كسرة العين لتوالت كسرتان بعدهما ياءان فيلزم توالى الأمثال وذلك مستثقل جدا ، هذا مع قلة حروف الكلمة حتى كأن حروف الكلمة بأسرها مستغرقة بالكسرات .

قال : فإن كان مثل تغلِب فإنه يجوز فتح ماقبل آخره والمختار ألا يفعل ذلك .

قلت : إذا زاد الاسم على الثلاثة بأن كان رباعيا أو خماسيا أو ملحقا بهما صحيحا ففيه لغتان : من العرب من يفتح العين أيضا فرارا من توالى الكسرتين والياءين فيقول فى مغرب مغرَبى وتغلب تغلَبى وهذا مذهب المبرد ، ومذهب سيبويه (١) أنه موقوف على السماع أعنى الفتح ويشترط فى هذا أن يكون الثانى ساكنا فإن كان متحركا مثل عُلَبِط (٢) وهُدَبِد (٣) لم يختلف فى بقائه على حركته ، وأما قوله والمختار ألا يفعل ذلك فهذا مذهب (٤) ثالث غير مذهب المبرد وسيبويه ، وذلك لأن المبرد يجيز الوجهين ولا يختار الكسر كما اختاره المؤلف ، وسيبويه لايجيز فيما لم يسمع فيه الفتح إلا الكسر ومذهب المؤلف إجازة الفتح واختيار الكسر وهو متوسط بين المذهبين لا يعرف لغيره .

وأما حجة مَنْ يختار الكسر فلأنه لما سكن ما قبل العين صار بمنزلة آخر ٢٨٤ كلمة وما بعدها فى حكم كلمة أخرى / فكأن كسرة العين فى فاء الكلمة فلا تغير كما لاتغير فى عدة ، وقيل لأن الكلمة قوى أمرها بكثرة الحروف فغلبت الكسرة بخلاف

---

(١) انظر فى هذه المسألة همع الهوامع ٢ : ١٩٥ وارتشاف الضرب ١ : ١٦٨ وشرح السيرافى ٤ : ١٥٠ .

(٢) علبط بضم العين وفتح اللام الضخم والقطيع من الغنم .

(٣) الهدبد كعلبط وهو اللبن الخاثر جدا وضعف العين والصمغ الأسود والضعيف البصر .

(٤) (ب) فهذا مذهب المؤلف .

الثالث فإن الكسرتين تستغرق اكثر الاسم ولهذا أشار ابن السراج فى قوله لأن فيه حرفين غير مكسورين فنقول على هذا مغربى وتغلبى بكسر اللام والراء .

قال : وإن كان على حرفين بحذف لامه وكونه لم يعوض منه فإنه يرد إليه ماحذف منه إن كان واجب الرد فى التثنية ، وإن لم يجب فيها جاز الرد وتركه .

قلت : ما صار بالحذف على حرفين ولم يعوض من المحذوف شىء فإنه يأتى على ثلاثة أضرب : مايرد وما لا يرد وما يجوز فيه الأمران ، ثم المحذوف إما أن يكون فاء أو عينا أو لاما ، فإن كان لاما فلا يخلو أن يكون قد عوض منه أو لم يعوض ، فإن لم يعوض فلا يخلو إما أن تكون فيه تاء التأنيث أولا ، فإن لم يكن فاما أن يرد المحذوف فى التثنية والجمع أو لا يرد ، فإن رد فلابد من رده فى النسبة إليه ، وذلك قولك فى أب أبوى وفى أخ أخوى ، لأنك تقول فى التثنية أبوان وأخوان ولا يجوز أخان ولا أبان .

قال السيرافى : وذلك أنا رأينا النسبة قد ترد الذاهب الذى لا يعود فى التثنية كقولك فى يد يدوى وفى دم دموى مع قولك يدان ودمان ولم يقولوا يديان ولا دميان إلا فى الشعر ، ولأن جمع السلامة ليس فى مقام الضرورة بخلاف النسبة فانها بمنزلة مقام الضرورة إذ المنسوب يتجشم له ، فهذا هو القسم الذى يجب فيه الرد فى النسبة لرده فى التثنية (١) .

وقد عاب بعضهم هذا الضابط إذ لم يبين ما الذى يرد فى التثنية وما الذى لا يرد ؟ فتقع الحوالة على مجهول قال : بل الضابط الوافى بهذا أن يقال : كل ما كان
٢٨٥ المحذوف فيه غير تاء فى موضع اللام وكان متحرك الوسط ولم / تعوض منه همزة الوصل وجب رده فى النسب ، وما كان المحذوف منه فاء وهو معتل اللام ، أو كان المحذوف منه غير لام مما ليس معتل اللام فإنه لا يرد وما عدا ذلك جاز فيه الأمران .

---

(١) شرح السيرافى (٤ : ١٨٥) .

قال الشلوبيني : كان حق المؤلف أن يزيد فيقول : ما لا يتغير الاسم فيه عن حاله كالتثنية أو الإضافة أو الجمع بالألف والتاء ، فإن الاقتصار على ذكر التثنية فقط لا معنى له ، وإن أطلق ما يجب فيه الرد في الجملة دخل عليه نحو الأيدي ومثال ما يرد أخوي وأبوي ، ومثال الذي لم يجب الرد يدوم فإن شئت قلت يدي وإن شئت يدوي وكذلك دمي ودموي ، ولم يبين كيفية الرد ، هل يسكن من المتحركات ما أصله السكون؟ أو يعوض من حركته الفتح وفي ذلك خلاف ، فالأول مذهب الأخفش والثاني مذهب سيبويه [1] وهو تمام البيان فكان ينبغي أن يأتي به [2]

قال رحمه الله تعالى : وإن عوض فيه ألف الوصل جاز حذف الألف والرد وترك الألف من غير رد .

قلت : الألف في ابن واسم كالعوض من اللام المحذوفة إذ لا يجمع بينهما والأصل بَنَوٌ وسِمْوٌ على الصحيح فإن أقررت ألف الوصل لم ترد المحذوف أصلا فقلت ابني واسمي وإيد لم تقر الألف رددت فقلت بنوي وسموي وهو مذهب سيبويه [3] وتحرك الميم في سموي بالفتح وتكسر السين وتضمها ، ويلزم على مذهب الأخفش [4] أن تسكن ، فقد صار في سموي أوجه اسْمِيّ وسِمْوِيّ وسُمَوِيّ وسَمَوِيّ .

قال رحمه الله تعالى : وان عوض فيه تاء حذفت ورد على رأي وأقرت ولم ترد على رأي

قلت : الخليل وسيبويه يقولان في النسب إلى أخت أخوي وإلى بنت بنوي ويونس يقول بنتي وأختي [5] فيقر التاء لأنها لم تتمحض للتأنيث وإنما هي عوض من

٢٨٦ المحذوف اذ هو ملحق / بجذع وقفل والملحق في حكم الأصلي ولذلك يوقف عليهما بالتاء فجاز إثباتها كألف الوصل .

---

(١) انظر في هذه المسألة ارتشاف الضرب ١ : ١٦٩ التصريح ٢ : ٣٣٣ .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٨ .
(٣) انظر الكتاب ٢ : ٨١ والتصريح ٢ : ٣٣٥ .
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١ : ١٦٩ والتصريح ٢ : ٣٣٥ .
(٥) انظر في هذه المسألة الكتاب ٢ : ٨١ والتصريح ٢ : ٣٣٤ .

وسيبويه يقول : الإبدال هنا لما اختص بالمؤنث جرى مجرى علم التأنيـــث
ولذلك تقول رأيت أخواتك وبناتك بكسر التاء فى محل النصب .

قال السيرافى : للتاء فى هذا مذهبان : من وجه هى كالحرف الأصلى ولذلك
سكن ما قبلها ، ومن وجه كالتاء للتأنيث لأنها لم تقع إلا على مؤنث ومذكرها بخـــلاف
لفظها فجمعتها العرب وصغرتها بالرد إلى الأصل وترك الاعتداد بالتاء (١) ، واختـــار
النحاة ردها فى التثنية والتصغير فلا يقال أخيت ولو لم يكن للتأنيث لجاز كما يجوز فى
مويـــت .

قال : وإن كان ذلك لحذف عينه أو فائه لم يرد إليه إلا فى مثل شِيَة .

قلت : ذلك إشارة إلى بقائه على حرفين بالحذف وقد اشتمل هذا علـــى
قسمين : الأول : المحذوف العين وذلك نحو سه ومذ إذ أصلهما سته ومنذ فلا يرد
محذوفهما فتقول سهى ومذى لا غير . الثانى : المحذوف الفاء ولا يخلو من أن تكـــون
معتلة أو صحيحة فإن كانت صحيحة لم تعد فى النسب تقول فى عدة عدى وفى زنـــة
زنى ولو رد المحذوف لقيل وعدى ووزنى ، وإنما لم يرد لأن الحذف وقع فى موضـــع
لا يطرد فيه التغيير فلم يحسن الرد .

قال السيرافى : لا يرد لبعده من ياءى النسبة لأنه لو ظهر لما تغير بدخول
ياءى النسبة كما تتغير لام الكلمة (٢) .

وقد زاد بعض العرب واوا بعد العين فقالوا عدوى كأنه لما لم يرد فى موضع
المحذوف لكونه غير موضوع التغيير زاد فى موضع هو مظنة التغيير أو يقال قلب الكلمة
وهو قول الفراء ، وإن كان اللام معتلا ردت الفاء المحذوفة نحو دية وشية وإنما وجب
الرد لأنهم لو لم يردوا للزم ارتكاب ثقل أو ارتكاب / تغييرات كثيرة على خـــلاف ٢٨٧
القياس ، لأن الاسم يبقى على حرفين ثانيهما ياء فكنت تقول شيى فتزدحم اليـــاءات
المتجانســة .

---

(١) انظر شرح السيرافى ٤ : ١٦٠ .

(٢) انظر شرح السيرافى ٤ : ١٦٢ .

ثم اختلفوا بعد اتفاقهم على الرد ، فسيبويه [1] يقول : وِشَوِى بكسر الواو الأولى وفتح الشين والأخفش يسكن الشين ردا لها إلى أصلها [2] ، وحجة سيبويه ان الحاجة إنما دعت إلى رد الواو فقط فبقى ما عداه على ما كان ، قال بعض المتأخرين : إنما عادت الواو فى وشوى ولم تعد فى عدى لأن التاء المتطرفة ضعيفة نقهت برد فاء الكلمة ، وحجة الأخفش أن الواو لما ردت رجعت الكلمة الى أصلها .

قال رحمه الله تعالى : وإن كان مقصورا فإن ألفه إذا كانت ثالثة تقلب واوا مطلقا .

قلت : الألف فى الثلاثى تقلب واوا لاغير ، لأن ياءى النسبة يكسر ما قبلها والألف لاتقبل الحركة أصلا ، فلم يكن بد من حذفها وقلبها ولا يخفى أن القلب أولى ، ثم القلب إلى الواو متعين ، لأن أصلها إن كان واوا فذاك ، وإلا رجع إليه هربا من اجتماع الياءات فلذلك تقول فى عصا ورحى عصوى ورحوى ، فقوله مطلقا يعنى سواء كان أصلها الواو أو الياء .

قال : وان كانت رابعة وهى للتأنيث وكان الثانى ساكنا اختير حذفها وجاز قلبها واو والحاقها بالممدودة ، وإن كان متحرك الثانى حذفت فقط .

قلت : أما الألف إذا كانت رابعة وهى للتأنيث فإما أن يسكن ثانى الكلمة أو يتحرك فإن سكن نحو حبلى وسكرى كان فيه ثلاثة أوجه أحدهما : الحذف وهو الأجود لطول الكلمة مع كونها زائدة للتأنيث فأشبهت التاء . الثانى : قلبها واوا لأن الكلمة لم تبلغ بها غاية الأصول ، ومحافظة على بناء الكلمة بقدر الإمكان وتشبيها لها بالأصلية ، لأنها تثبت فى التصغير والتكسير الثالث : أن تفصل بين اللام والياء بألف فتقول حبلاوى .

وقد نبه المؤلف على العلة فقال : والحاقها بالممدودة وهذا أضعف / ٢٨٨

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٨٥ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١ : ١٦٨ والتصريح ٢ : ٣٣٥ .

الوجوه وهو نظير المقصور ، اما المتحرك الثانى من نحو جَمَزَى (١) وَبَشَكَى (٢) فليس فيه إلا الحذف ، لأن الحركة فى مثل هذا تنزل منزلة الحرف كما نزلت فى قدم وسقر فى منع الصرف فنقول جمزى وبشكى لاغير .

قال رحمه الله تعالى : وإن كانت فيه عن أصل اختير قلبها واوا وقد حذفت

قلت : وأما إن لم تكن للتأنيث فسواء ، كان عن أصل أو عن زائد ملحق بالأصل ، فان كانت عن أصل اختير قلبها واوا محافظة على الحروف الأصول وإظهارا للفرق بين الأصلى والزائد وذلك قولك فى ملهى ملهوى وفى مرمى مرموى ، وان كانت ملحقة فكذلك نقول فى أرطى (٣) أرطوى قد قالوا أرطى وملهى أيضا ، فحذفوا تشبيها لها بالزائدة كما شبهو الزائدة بها ، ومن شأنهم إذا شبهوا شيئا فأعطوه حكما من أحكامه استجازوا أيضا حمل المشبه به على المشبه ولهذا نظائر فى كلامهم ، وقد أجاز بعضهم ملهاوى كما قالوا حبلاوى .

قال : وإن كانت خامسة فصاعدا حذفت مطلقا

قلت سواء كانت عن أصل كما فى مرامى أو زائدة للتأنيث نحو قرقرى أو للتكثير نحو قبعثرى فليس فى جميع ذلك إلا الحذف ، لأن الاسم قد طال بياءى النسبة إلا يونس (٤) فإنه أجاز إقرارها وإن كانت خامسة لكن بشرط أن تكون أصلية ويكون ما قبلها حرفا مشددا نحو معلى ومثنى فيقول معلى ومثنى والمشهور الحذف فنقول فى حبارى حبارى (٥) وجمادى جمادى ومشترى مشترى وقوله مطلقا يعنى سواء كانت منقلبة عن أصل او زائدة .

---

(١) جمزى : جمز الفرس ونحوه جمزا وجمزى سار سيرا قويا من العدو وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٣٤ .

(٢) بشكى : بشكت الدابة بشكا أسرعت نقل قوائمها فى العدو وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٨ ويقال ناقة بشكى أى خفيفة المشى والروح .

(٣) الأرطى : شجر ثمره كالعناب مرة تأكلها الابل غضة وعروقه حمر والواحدة أرطاة

(٤) أنظر الكتاب ٢ : ٧٩ .

(٥) الحبارى : طائر للذكر والانثى والواحد والجمع .

قال : وان كان آخره / ياء فان النسب إليه ثلاثيا مثله إلى عصا . ٢٨١

قلت : الياء إذا كانت آخرا فلا تخلو من أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعدا فالثالثة تقلب واوا تقول في عم عموى وشج شجوى ، أما قلبها واوا فكما قيل في المقصور، وأما فتح العين فكما ذكر في شقرة ونمر وإن شئت قلت حولت الكسرة إلى الفتحة كما في نحو نصار ممى مثل عصا ثم ألحق اليائين ..

قال : ورباعيا مثله إلى ملهى الا أن الحذف في الياء رابعة أوجه .

قلت : في الرباعي وجهان القلب والحذف كما كان في ملهى فتقول قاضى وقاضوى وإنما كان حذف الياء أولى من الألف لوجهين : أحدهما : أن الألف أخف الثاني : أن الألف ليس فيها إلا تغيير واحد وهو قلبها واوا وهنا يلزم مع القلب فتح ماقبلها .

قال : وزائدا على الرباعي مثله إلى قرقرى

قلت : ليس في هذا إلا الحذف للطول وكذلك مشترى ومستقى لأن الألف إذا حذفت خامسة فالياء أحق بذلك .

قال الشلوبين : قوله الحذف في الياء رابعة أوجه أي أن قياس قاض وغاز في النسب قياس تغلب والوجه في مثل تغلب على ما تقدم له : إبقاء ماقبل الآخر على كسره فإذا كان كذلك وياء النسب تطلب ما قبلها بالكسر فيقتضى ذلك كسر ياء قاض وغاز لأنها ترجع عند لحاق ياء النسب اذ كان سقوطها للحاق التنوين لها وهى ساكنة وهى في النسب لايلحقها التنوين إنما تلحق ياء النسب فا تبقى كما ذكرنا أن تنكسر الياء لياء النسب بعدها ، ويأتى من ذلك قاضيى وغازيى الا أن الكسرة في الياء مستثقلة فتسكن فتصير قاضيى وغازيى بيائين ساكنين فتحذف الأولى [(١)] وليس مذهب سيبويه [(٢)] الا هذا ولا نقول إنه الوجه كما / قال المؤلف فيقضى ذلك جواز فتح ماقبل الآخر ، لأن فتح ماقبل الآخر لايكون في هذا النحو إلا شاذا بالسماع وعلى مذهب المؤلف

---

(١) (الأولى) زيادة من (ب) .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٧١ .

٢٨٩ قال : وان كان آخره / ياء فان النسب إليه ثلاثيا مثله إلى عصا .

قلت : الياء إذا كانت آخرا فلا تخلو من أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعدا فالثالثة تقلب واوا تقول فىعم عموى وشج شجوى ، أما قلبها واوا فكما قيل فى المقصور، وأما فتح العين فكما ذكر فى شقرة ونمر وإن شئت قلت حولت الكسرة الى الفتحة كما فى نمر فصار عمى مثل عصا ثم ألحق اليائين ..

قال : ورباعيا مثله الى ملهى الا أن الحذف فى الياء رابعة أوجه .

قلت : فى الرباعى وجهان القلب والحذف كما كان فى ملهى فتقول قاضى وقاضوى وإنما كان حذف الياء أولى من الألف لوجهين : أحدهما : أن الألف أخف الثانى : أن الألف ليس فيها إلا تغيير واحد وهو قلبها واوا وهنا يلزم مع القلب فتح ماقبلها .

قال : وزائدا على الرباعى مثله إلى قرقرى

قلت : ليس فى هذا إلا الحذف للطول وكذلك مشترى ومستقى لأن الألف إذا حذفت خامسة فالياء أحق بذلك .

قال الشلوبينى : قوله الحذف فى الياء رابعة أوجه أى أن قياس قاض وغاز فى النسب قياس تقلب والوجه فى مثل تقلب على ما تقدم له : إبقاء ماقبل الآخر على كسره فإذا كان كذلك وياء النسب تطلب ما قبلها بالكسر فيقتضى ذلك كسر ياء قاض وغاز لأنها ترجع عند لحاق ياء النسب اذ كان سقوطها للحاق التنوين لها وهى ساكنة وهى فى النسب لايلحقها التنوين إنما تلحق ياء النسب فا تبقى كما ذكرنا أن تنكسر الياء لياء النسب بعدها ، وتأتى من ذلك قاضيى وغازيى الا أن الكسرة فى الياء مستثقلة فتسكن فتصير قاضيى وغازيى بيائين ساكنتين فتحذف الأولى [1] وليس مذهب سيبويه [2]
٢٩٠ الا هذا ولا نقول إنه الوجه كما / قال المؤلف فيقضى ذلك جواز فتح ماقبل الآخر ؛ لأن فتح ماقبل الآخر لايكون فى هذا النحو إلا شاذا بالسماع وعلى مذهب المؤلف

---

(١) (الأولى) زيادة من (ب) .
(٢) انظر الكتاب ٢ : ٧١ .

الفتح جائز والكسر مختار فى تغلب يلزم على مذهبه أن يجوز قاضوى وغازوى ولذلك قال مثله الى ملهوالى والوجه عنده فى ملهى ملهوى وفى قاض قاضوى (١) فلذلك احتاج إلى الاستثناء فقال إلا أن الحذف فى الياء رابعة أوجه يريد بخلاف النسب إلى ملهى ، فإن القلب فيه أوجه من الحذف وهذا إذا كان الحذف على قياس من يكسر تغلب، وأما إذا كان الحذف على من يفتح هناك فلا فرق بين الحذفين (٢) .

قال رحمه الله تعالى : والنسب إلى فَعِيلة مثله الى نمر ما لم تكن مضاعفة أو معتلة العين .

قلت : يعنى أنك تحذف التاء والياء من حنيفة فيبقى حنف مثل نمر فتفتح العين وتلحق الياءين فتقول حنفى ، أما فتح العين فكما ذكر فى نحو شَقِرة وأما حذف الياء فللفرق بين النسب إلى فعيلة والنسب إلى فعيل فتقول فى كريمة وفى كرمى وفى كريم كريمى فيظهر الفرق بينهما ، وكان المؤنث أولى بالحذف لثقل التأنيث ، ولأن التغيير يؤنس بالتغيير فلما حذفت التاء منه ألزموه الإعلال أيضا فحذفت الياء وعبارة أخرى : فَعِيل وفَعُول مقدمان على فعيلة وفَعولة ضرورة أن المذكر مقدم على المؤنث والأصل عدم الحذف فنسب إليهما على حالهما من غير حذف فلما نسب إلى فعيلة وفعولة مست الحاجة إلى التفرقة بينهما فحذف منه الواو والياء فإن قلت حذف الياء والواو من فعيل وفعول أولى لأن فعيلة وفعولة قد حذفت منهما التاء فإذا حذفت الياء أيضا وقع الاجحاف بهما قيل حذف الياء والواو من فعيلة وفعولة أولى لأنهما لم يتطرق إليهما الحذف ، وتطرق إلى فعيلة وفعوله الضعف والوهن إلى
٢٩١ الضعيف / أسرع منه الى القوى، وأيضا فالتاء ليست من نفس الكلمة فحذفها لا يغيرها ولا ينقصها ، وذكر ابن برهان أن النسب إلى مذهب أبى حنيفة حنيفى بالياء للفرق بين النسب إلى المذهب وإلى القبيلة (٣) ، والمضاعف لايحذف منه شئ نحو شديد شديدى

---

(١) فى الأصل قاضى والصحيح قاضوى كما فى المخطوطة (ب) .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٣) انظر اللمع لابن برهان صفحة ١٩٦ (أ) .

لانه لو حذفت منه الياء لالتقى حرفان من جنس واحد فلو أدغموا لكثر التغيير ولو أظهروا لحصلوا على ثقل المثلين ، وكذلك المعتل نحو طويلة تقول طويلى لأنهم لو حذفوا الياء لبقيت واو متحركة منفتح ما قبلها ، فان قلبوها ألفا لزم كثرة التغيير والا لو تركوها لزم مخالفة القاعدة مع الاستثقال قالوا في بني حويزة حويزى .

قال الشلوبيني : وينبغي أن يقرأ هذا الموضوع مضعفة غير منونة ويكون المعنى مضعفة العين أو معتلة العين فيكون هذا كقولهم برئت اليك من جنس وعشرة النخاسين أي من جنس النخاسين وعشوتهم الا أن سيبويه قصر هذا على الشعر فينبغي أن يكون الكلام الذى أتى به المؤلف على مذهبه لحنا .[1]

وقد شذت من هذا الفصل ألفاظ خرجت على الأصل من غير حذف قالوا في سليمه سَليمى وفي عميرة كلب عميرى وَسليقى رُجل من أهل السليقة .

قال : والِى فَعيلة مثله الى صُرد .

قلت : يعني انك تحذف التاء فيبقى على مثال صرد فتقول في جهينه جهنى وفي عقيلة عقلى وقد خرج على غير قياسٍ من هذا خريبى في النسب إِلى خريبة وهي من أسماء البصرة .

قال : والِى فَعولة مثله الى حَمل

قلت : حذف الواو عند سيبويه[2] من فَعولة كحذف الياء من فَعيلة تقول في شنوءة شَنئى مثل شنعى[3] والمبرد لايراه قياسا ويقول هو من الشواذ ، لانا رأيناهم فرقوا بين الياء والواو في مواضع ، فإنهم ينسبوا إِلى عدى عَدوِى والى عدو عدُوِى وغيروا

٢٦٢ الكسرة في نمر ولم يغيروا الضمة من عضدى فالمبرد لايحذف / إِلا تاء التأنيث خاصة ولا يغيره فيقول شَنُوِّى كـ كوبى فكان ينبغى أن يقول على رأى على عادته في مثل هذا .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٧٤ والتصريح (١ : ٣٣٠) .

(٣) انظر شرح السيرافى (٤ : ١٥١) وهمع الهوامع (٢ : ١٩٥) والتصريح (٢ : ٣٣١) والارتشاف (١ : ١٦٧) .

قال رحمه الله تعالى : وإلى نحو تحِيَّة وإلى فَعِيل معتل اللام مثلهما إلى عَم وإلى فُعَيل وفُعَيلة مثله إلى هُدَى والذى يحذف من ياء تحية الساكنة .

قلت : إذا كانت اللام معتلة من هذه الأربع استوى ما فيه التاء وما ليس فيه التاء فى الحذف فتحذف الياء من فعيل كما تحذف من فعيلة أما تحية فتحذف منها بعد حذف التاء الياء الساكنة ثم تقلب المتحركة واوا ثم تفتح الكسرة قبلها فتقول تحَوِىّ ووزنها تَفعِلَة لأنها مصدر حياه الله والأصل تحْيِيَة ثم أدغمت فصار لفظها كلفظ فَعيلة فسووا بينهما فى النسبة ، وإنما سووا هنا بين فَعيل وفَعِيلة هربًا من اجتماع الياءات قالوا فى غنى قبيلة وهم إخوة غطفان غَنَوِى وفى ضَرِيَّة قرية لبنى كلاب على طريق البصرة ضَرَوِى وقالوا فى النسب الى قُصَىّ بن كلاب قُصَوِىّ وفى أُمية قبيلة من قريش أُمَوِىّ ، قال سيبويه : وذكر يونس أن ناسًا من العرب يقولون لما كان الإعراب يدخل على مثال أمى تركوا اللفظ الأول على حاله وشبهوه بالصحيح [1] ، وقالوا فى عدو عدوى لأنه لم تجتمع فيه الياءات ، لأنهم يفرون الى الواو فاذا قدروا عليها لم يدعوها لغيرها ، وفرق سيبويه بين فعولة وبين فعول من الواو فقال فى عدوة عدوى بالتخفيف وقال فى عدو عدوى كما قال فى شنوءة شنئى " [2] ، ولم يفرق المبرد وقال فيهما فعولى فسوى بين ما فيه الهاء وبين ما لم تكن وفيه التزام الأثقل لا لمعنى .

قال رحمه الله تعالى : وتطرح الياء المتحركة من نحو ميت فيصير النسب اليه مثله إلى بيت .

قلت : يقال فى ميت ميتى وفى سيد سيدى وحمير حميرى ، وإنما حذفت المتحركة هربًا من توالى كسرتين إلى جنب الياءات ولو/ حذفوا الساكنة لما حصل ٢٩٣

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٧٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٧٣ ، ٧٤ .

الفرع ولأن التخفيف فى مثل هذا كان بحذف المتحركة من نحو هين وميت ولين

قال سيبويه : وأظنهم ماقالوا طائى إلا فرارا من طيئى، وكان القياس طيى، لكنهم جعلوا الألف مكان الياء [(١)] ، وهذا مايؤكد هربهم من توالى الكسرات إلى جنب الياءات فقلبوها ألفا كما قلبوا الياء الساكنة من ييجل فقالوا ياجل .

قال : وحكم مازاد على الصدر من الجملة حكم هاء التأنيث وكذلك ياء النسب والمشبهتان بها .

قلت : المركب مطلقا مبنيا ومعربا ينسب إلى الاسم الأول منهما فتقول فى بعلبك بعلى وحضر موت حضرى وتأبط شرا تأبطى وفى برق نحره برقى ، وإنما كان الأول أحق بذلك لتنزل الثانى منه منزلة تاء التأنيث ، وأجاز الجرمى النسبة إلى الثانى أيضا فيقول فى بعلبك بكى وموتى فى حضر موت ، والقياس هو الأول لأن الأحكام من التصغير وغيره تجرى على الأول ،

قال سيبويه لأنه جعل الثانى كالهاء ، وأجاز بعضهم النسب إلى كل واحد من الاسمين فيما حكاه أبو حاتم السجستانى [(٢)] وأنشد فى النسب الى رام هرمز : [(٣)]

تزوجتها رامية هرمزية .:. بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق [(٤)]

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ٨٦ .

(٢) انظرى هذه المسألة الهمع ٢ : ١٩٣ والكتاب ٢ : ٨٧ وشرح السيرافى ٤ : ١٦٥ والتصريح ٢ : ٣٣٢ وارتشاف الضرب ١ : ١٦٣ وحاشية الصبان ٤ : ١٩٠ .

(٣) مجهول وانظر الاشمونى ٧٣٦ (١١٨٢) والتصريح ٢ : ٣٣٢ والمقرب صفحة ٨٣ .

(٤) ويروى شطره الثانى هكذا :

....:. بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق

والشاهد النسب الى المركب الاسمين معا (رام هرمز) فقال رامى هرمزى ثم أنث .

وقد نسبوا الى الجملة فيما حكى الجرمى من قول بعضهم كنتى قال : (١)

وَماأنا كُنْتِي وَماأنا عاجِنٌ ∴ .... (٢)

قال سيبويه : سمعنا من يقول : كوتى اذا أرادوا النسب الى كيت (٣) ، قال وسألت الخليل عن النسب الى اثنى عشر اسم رجل فقال ثنوى واثنى وتحذف عشرا كما تحذف النون من عشرين (٤) .

وأما المضاف فعلى ضربين : مضاف إلى اسم يتناول مسمى على حياله كابن الزبير وابن كراع ومنه الكنى كأبى مسلم وأبى محمد ، ومضاف لاينفصل فى المعنى عن الأول كامرىء القيس وعبد القيس ، فالنسب إلى الضرب الأول زبيرى وكراعى ومسلمى ومكرى والى الثانى عبدى ومرى قال ذو الرمة : (٥)

ويَذْهَبُ بَيْنَها المَرِئِيُّ لَغْواً ∴ .... (٦)

٢٩٤ والقياس / يوجب النسبة الى الأول كالمركب لأن الثانى من تمام الأول كالتنوين الا أنه ربما كان الثانى مايوضح الأول فخولف فيه القياس وكذلك الكنى لاتمتاز إلا بالمضاف إليه ، فان الآب والأم تشترك فيهما الكنى كلها ، قال المبرد : إن كان الأول يعرف بالثانى فالقياس النسب إلى الثانى ، وإن كان الثانى غير معروف فالنسب إلى الأول (٧) ، لكن هذا الذى ذكر يبطل بالكنى ، وقد يصُوغون من الاسمين

---

(١) هو الأعشى وليس فى ديوانه وانظر ابن يعيش ٦ : ١٤١ والهمع ٢ : ١٩٣ والدرر ٢ : ٢٢٩ .

(٢) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ وشرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ

(٣) انظر الكتاب ٢ : ٨٨ .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٨٧ .

(٥) وانظر ديوانه صفحة ١٩٦ وابن يعيش ٦ : ٨ .

(٦) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ كما أَلْغَيْتَ فى الدِّيَةِ الحُوارا

(٧) انظر المقتضب ٣ : ١٤١ .

اسما واحدا فينسبون اليه قالوا عَبْشَمِيّ وعَبْدَرِي فى عبد الدار وعبد شمس ، وذكر النحاس أن النسب الى سوق وردان بمصر سَقْرَدِيّ ،قال المبرد : إنما فعلوا ذلك اجتنابا للبس وهذا سماع لايقاس عليه ولم يسمع إلا فيما أوله عبد ، وأما ان كان فى الاسم ياء النسبة نحو شافعى وهجرى أو المشبهتان بهما نحو كرسى وبختى فإنك تحذفهما وتلحق ياءين مثلهما فيكون اللفظ واحدًا والتقدير مختلف فتقول شافعى وهجرى وبختى وكرسى وكذلك لو كانت إحدى الياءين أصلية كما فى مرمى فإنك تقول مرمى ومنهم من يقول مَرْمَوِيّ كما تقول غَنَوِيّ .

قال رحمه الله تعالى : والجمع مالم يسم به مردود إلى واحده ،وأما أسماء الجموع فكالآحاد .

قلت : الاسم الذى يفهم منه الجمع ،اما أن يكون له واحد من لفظه أولايكون فان كان فاما أن ينسب اليه وهو جمع أوبعد أن يسمى به فهذه أربعة أقسام :

الأول : أن ينسب اليه وهو جمع لاواحد له من لفظه نحو نفر وقوم ورهط فتقول نفرى وقومى ورهطى وهو الذى أراد بأسماء الجموع ،وانما أجريت مجرى الأحاد ، لأنه لاواحد لها من لفظها ليرد إليه ،ولايجوز أن ترد إلى واحد من غير لفظه إذ لو ساغ أن يقال فى واحد من القوم رجلى مثلا لساغ أن يقال فى النسبة إلى الجمع

٢٩٥ واحدى / وهذا لايجوز إذ لا دلالة فى الواحد على الجمع ،وعلى هذا يقال فى محاسن محاسنى وفى مشابه مشابهى ،وهكذا كل جمع لا واحد له من لفظه .

الثانى : الذى له واحد من لفظه ونسبت إليه وهو جمع فهذا ينبغى أن يرد الى الواحد ثم ينسب اليه ، لأن الغرض من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا يحصل من لفظ الواحد مع خفته وقيل لأن النسب ينقل الاسم الى الوصفية والوصف هنا لواحد ،فوجب أفراد الصفة ، وقيل النسب والجمع معنيان زائدان على موضوع الكلمة فلم يجمع بينهما مع أن الواحد يحصل الغرض ،وقيل لأن المنسوب إليه فى الحقيقة هو الوالد أو المولد واذا نسبت إلى غيره فعلى التشبيه ولاتتم النسبة إلا باعتبار الوحدة ،ضرورة أن الوالد لايكون إلا واحدًا

قالوا فى المهالبة مُهَلَّبي وفى المسامعة مسمعى وفى الفرائض فرضى وفى الصحائف صَحفى •

الثالث : أن ينسب إلى لفظ الجمع بعد نقله إلى واحد بعينه فتبقيه على لفظه ؛ لأنك لم تقصد إلى العدد بل قصدت إلى مسماه وهو واحد تقول فى مساجد اسم رجل مساجدى ولا يجوز مسجدى لأن العلم هو مساجد لا مسجد •

الرابع : ان يكون جمعًا فى الأصل ثم غلب على قوم بأعيانهم حتى صار كالعلم لهم بالغلبة فلا ينظر فيه أيضًا الى الجمعية ، فهذا يبقى أيضا فى النسب على لفظه قالوا أنصارى لأنه لا يفهم من الأنصار إلا قومٌ بأعيانهم ، وقالوا الأنباوى فى النسب إلى قبائل من بنى زيد مناه وقالوا ثوب معافرى منسوب إلى معافر بن مر وهو بفتح الميم ومعافر موضع باليمن أيضا •

قال : وما آخره همزة قبلها ألف زائدة فحكم همزته فى النسب حكمها فى التثنية •

قلت : الهمزة فى آخر الاسم تأتى على أربعة أضرب •

٢٦٦ أصلية : ويجب تقريرها تقول فى النسب / إلى قراء قرائى وقد جاء قلبها واوا شاذا تشبيها لها بالزائدة • الثانى أن تكون بدلا من حرف أصلى نحو كساء ورداء فالوجه أن تقول فى النسب اليه كسائى وردائى ، لأن البدل من الأصلى كالأصلى ويجوز ابدالها لأنها غير أصلية فى الجملة •

الثالث : أن تكون بدلا من ملحق كالهمزة فى علباء وحرباء فيجوز فيها الأمران : الإقرار لأن الملحق كالأصلى والابدال لأن الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة

الرابع : أن تكون زائدة للتأنيث نحو حمراء فالوجه قلبها واوا كالمقصورة لأنها لمعنى واحد وهو التأنيث ، قال سيبويه : لأن آخر الممدود لما تحرك وكان قابلاً للحركات صار بمنزلة زعفران (١) ، يعنى أن الحرف لما تحرك (٢) قوى بالحركة بخلاف الألف فإنها لا تتحرك •

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٧٨ •

(٢) العبارة (وكان قابلا للحركات الى لما تحرك) اضافة من (ب) واشار فى (أ) الى الجانب الايسر ولم تظهر •

قال : وحكم فَعَلة وفُعَلة وفِعَلة معتلات اللام حكم فَعْل وفُعْل وفِعْل معتلاتها على رأى .

قلت: إذا سكن ماقبل حرف العلة جرى مجرى الصحيح ، فان لم يكن في الكلمة هاء التأنيث فلاخلاف بينهم في صحة الياء والواو قالوا في غزو غزوى وفي ظبي ظبيى لأنه إذا جاز أميى بالجمع بين أربع ياءات رعاية للأصل فها هنا أولى ، فإن كان فيه هاء التأنيث فلافرق عند الخليل وسيبويه (١) بين الياءين فلذلك تقول في ظبية ظبيى وفي دمية دميى وفي عروة عروى ورشوة رشوى لأنه ساكن الأوسط فاستخف ، وحكى يونس أن أبا عمرو كان يقول في عروة عروى وفي ظبية طبيى مثل سيبويه (٢) وأما يونس فإنه كان يفتح الساكن ويسوى بين ذوات الياء والواو فيقول في ظبية ظبوى وفي دمية دموى (٣) ، وأنكره الجمهور إلا الزجاج فإنه كان يقويه ويقول : مافيه الهاء أولى بالتغيير ، ولأنه قد جاء عن العرب قروى وزنوى في قرية وبني زنية (٤) ، وسيبويه يرى أن هذا من النسب الشاذ ، وكان الخليل يعذر يونس في ذوات الياء

٢٩٧ لتوالي الياءات ويقول في طية ولية طووى ولووى وفي حية حيوى / وفي كوة ودو كوى ودوى فقال على رأى اشارة الى هذا الخلاف .

قال السيرافي : نسبوا إلى حية بن بهدلة حيوى كرهوا اجتماع ياءين مشددتين فبنوا فعلة فعلى فعلة فصار حياة ، ثم قلبوا الألف واوا فصار حيوى وعلى هذا من قال أميى قال حييى ولييى لأن النقل فيهما واحد (٥) أما كوة ودو فلم تجتمع فيه الياءات فأبقوها على حالها وأما النسب الجاري على غير قياس فنحو قولهم في النسب الى البادية بَدَوى والى العالية علوى والى السهل سُهْلِى بالضم ودُهْرى بالضم في النسب إلى الدهر ، وهو كثير مأخذه السماع فيرجع إلى كتب اللغة فيه .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ٧٤ .
(٢) انظر الكتاب ٢ : ٧٤ .
(٣) انظر الكتاب ٢ : ٧٥ .
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١ : ١٧٠ وهمع الهوامع ٢ : ١٩٧ .
(٥) انظر شرح السيرافي ٤ : ١٥١ .

باب (همزة الوصـــل)

همزة الوصل لا تلحق اسمًا ليس مصدرًا لفعل تثبت في ماضيه إلا قولهم اسم واست[1] وابنة وابنم وابن وامرأة وامرؤ واثنان وأيمن ، قلت : اعلم أن همزة الوصل تدخل على الثلاثة أما دخولها على الاسم فعلى ضربين ، محصورٌ وغير محصور ، أما المحصور فالعشرة التي نص عليها ، وأما غير المحصور فالضابط ما ذكر وهو أن يكون مصدرًا لفعل تثبت همزة الوصل في ماضيه ، أما العشرة المذكورة فقد بنوا أوائلها على السكون فلم يكن بد من إلحاق همزة الوصل توصلاً إلى النطق بأولها الساكن ، أما اسم فأصله سمو عند البصريين[2] فعوضوا من الواو في آخره الهمزة في أوله ، وهو من سما يسمو ، كأن الاسم لدلالته على المسمى قد علا عليه ولهذا يقال اندرج هذا المعنى تحت هذا الاسم وكان كالطابع على المسمى . ولما حذفوا لامه صرفوه على خمس لغات سم وسم بالضم والكسر واسم بضم الهمزة وكسرها وسمى مثل هدى ، وهو عند الكوفيين

٢٩٨ من وسمه فظاؤه محذوفة ، وحجة البصريين التصغير / والتكسير وتصريف الفعل والتعويض في أوله .

وأما است ، فأصله سته فلما حذفت منه الهاء عوض عنها بهمزة الوصل وقد يقال فيه ست من غير عوض وقد تحذف تاؤه فيقال سه ، وابن : أصله بنو فحذفت اللام من آخره وعوض الهمزة من أوله ومؤنثه ابنة ، وتزاد عليه الميم فيقال ابنم كما تزاد في ستهم للتوكيد وفي زرقم ، ولما كانت ضمة نونه تابعة لضمة الميم الإعرابية لم تضم لها همزة الوصل وأما امرؤ ومؤنثه امرأة فدخلته همزة الوصل ولم يحذف منه شيء لأن الهمزة فيه معرضة للتخفيف والتسهيل ، فكأنهم توهموا ذلك فيها فجبروه بهمزة الوصل وأما اثنان ومؤنثه اثنتان فحذفت لامه وأصله ثنيان من ثنيت الشيء على الشيء عطفته وأما أيمن : فلحقته همزة الوصل على خلاف فيها لما لحقه من التغيير والحذف حتى أن من جملة لغاته التكلم بحرف واحد فقط ، وعند بعضهم همزته قطع وهو جمع يمين لكن وصولها لكثرة الاستعمال .

(١) الاست : العجز وقد يراد به حلقة الدبر مؤنث وأصلها السنة والجمع أستاه وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤١٨ .

(٢) أنظر التصريح ٢ : ٣٦٤ وحاشية الصبان ٤ : ٢٧٥ .

قال الجرجانى : لو قيل ان همزة أفعُل حذفت حذفا حتى تسكن أول الكلمة فلما أريد الابتداء بها جئ بهمزة الوصل لكان قولا . وقد ذكرنا لغاته فى باب القسم.

قال سيبويه : جميع هذه الالفات مكسورة فى الابتداء وان كان الثالث مضموما لانها لاتثبت فى كل حال (١)

قال السيرا : انما دخلت هذه الاسماء ألفات الوصل لانها معتلة تسقط أواخرها للاعتلال فتسكن أوائلها لتكون الالفات عوضا مما يسقط منها (٢).

وقيل دخلت عليها بدخولها فى الأفعال ، لان هذه الأسماء تتضمن الإضافة كما يتضمن الفعل الفاعل ، ولحقها الحذف كما يلحق الفعل ، فسكنت أوائلها كما يسكن أول الفعل .

وأما الضرب الثانى فهى مصادر تسعة أفعال ، سبعة ثلاثية فى الاصل واثنان رباعيان ، أما الثلاثية فهى انفعلت نحو انطلقت انطلاقا وافعللت نحو احمررت احمرارا ٢٩٩
وافعنللت نحو اقعنسست اقعنساسا وافتعلت نحو اقتدرت اقتدارا واستفعلت نحو استخرجت استخراجا وافعاللت نحو احماررت احميرارا وافعوّل نحو اعلوط اعلواطا والرباعيان نحو احرنجمت احرنجاما واقشعررت اقشعرارا ، فهذه المصادر هى التى تلحقها همزة الوصل للحاقها لافعالها ، اذ كان المصدر يتبع الفعل فى الإعلال والتصحيح طلبا للتشاكل والهمزة فيها مكسورة كما كانت فى أفعالها ولا تضم وان ضمت فى أفعالها فى نحو أقتدر عليه اقتدارا وأنطلق به انطلاقا لفقدان الموجب للضم .

قال : ولا الحرف الا فى نحو الغلام ، قلت : همزة الوصل لم تلحق الحرف الا لام التعريف وحده على خلاف فيه ، أهى همزة وصل أم قطع ؟ وقد ذكرنا ذلك فى باب النعت ، وذكرنا علة فتحها عند من يجعلها للوصل .

قال : ولا الفعل الثلاثى غير المزيد فيه إلا فى نحو أنفُل أمرا ولا الرباعى البتة ، قلت : أصل لحاق همزة الوصل انما هو الفعل ، لأنه الذى يعرض فيه مايوجب سكون أوله فيحتاج إلى همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن ، لأن الثلاثى المجرد

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٧٣ .
(٢) انظر شرح السيرافى ٥ : ١٤٠ .

اذا دخله حرف المضارعة توالت فيه أربع متحركات فسكن الثانى ليخفف فعند الأمر بــه يحذف حرف المضارعة فيبقى الاول ساكنا . والأفعال التى تلحقها همزة الوصل صنفان : الأفعال التسعة التى ذكرناها فى الماضى والأمر للمواجه نحو انطلق واقتدر واحمـار الثانى . فعل الامر من الثلاثى المجرد نحو اضرب واقتل ولا يدخل الرباعى أصـلا ، لان ثانى مضارعه متحرك فى الاصل نحو يكرم فان أصله يؤكرم أو فى اللفظ نحو يدحرج والماضى منه أيضا محرك الاول . وقد جاءت فى فعلين مغيرين وهما تفاعل وتفعـل

٣٠٠ نحو يثاقل ادارأ ، إذا ادغمت قلت اثاقل ادارأ ، سكنت التاء للادغام احتج الى همزة الوصل وكذلك ازين والاصل تزين . فهذه مواضع همزة الوصل ، وانما لقبت همزة وصـل لحذفها فيه ، وقد كان اللائق أن تلقب همزة الابتداء لأنها له سيقت ، ولأنها إنما تثبت فى الابتداء وحالة الثبوت أشرف من حالة العدم لكنهم سموها همزة الوصل مـن حيث أنها وصلة إلى النطق بالساكن . ومن أحكامها أنها لاتثبت فى غير الابتـداء واثباتها فى الوصل لحن ويجوز فى الضرورة على قبح كقوله(١) :

إذا جاوز الإثنين سر فإنه ∴ ....(٢)

ومنها أن حقها أن تكون مكسورة وإنما تضم للإتباع وان فتحت فللتنبيه على أن دخولهـا هناك غير أصيل ، والجمهور على أن أصلها السكون ؛ لان زيادتها ساكنة أقرب إلـى الاصل لما فيه من تقليل الزيادة ، وقال الجرجانى من المحال أن يعمد إلى حـرف ساكن فيؤتى به للتخلص من الساكن ويلزم على هذا ألا يؤتى بحركة إلا لضرورة . وكلام سيبويه(٣) يدل على أنها متحركة فى الأصل فانه قال فقدمت الزيادة متحركـة لتصل إلى التكلم بها .

---

(١) هو قيس بن الخطيم وانظر ديوانه صفحة ١٠٥ ونوادر أبى زيد الانصـارى صفحة ٢٠٤ وابن يعيش ٩ : ١٩ ، ١٣٧ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ١٨٣ والعينى ٤ : ٥٦٦ والهمع ٢ : ١١١ والدرر ٢ : ٢٣٧ .

(٢) صدر بيت وعجزه : .... ∴ بنشر وافشاء الحديث قمين

.... وقد استشهد به على أن همزة الوصل لاتثبت فى غير الابتداء الا ضرورة كما فى الاثنين .

(٣) انظر الكتاب (٢ : ٢٧١) .

باب (البناء)

المتضمن للحرف ما أدى معناه . قلت : هذا الباب يشتمل على ذكر أسباب البناء ، والبناء فى اللغة ترتيب شئ على شئ على وجه يثبت ، وبهذا المعنى استعمله النحاة أيضا فإنه عندهم لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة . ثم المبنى على ضربين ضرب أصيل فى البناء كالحروف والأفعال فلا يطلب لبنائه علة ، وضرب بناؤه عارض وهى الاسماء فيطلب لبنائه علة نحوية اذ كانت تستحق الإعراب لاسميتها ، فالبناء فيها على خلاف مستحقها ثم هى فى ذلك على ضربين : ما اطرد بناؤه فلم يتكلم به إلا مبنيا ،
٣٠١ وضرب اعتورته حالتان : الإعراب والبناء ، ولبناء كل من / الضربين علة إذ البناء فى الحالين عارض حادث ، وكل حادث فلا بد له من سبب .

فلبناء الاسماء سبب ، فمن الاسباب أن يتضمن الحرف ومعنى تضمنه أن يفيد من الاستفهام مثلا ما يفيده الحرف الموضوع لذلك نحو أين وكيف ومن فلما أدت معنى الحرف نزلت منزلة الحرف فى البناء فبنيت كبنائه وجعل البناء علامة على التضمن .

قال : والشبه له ما افتقر إلى غيره فى افهام معناه . قلت : السبب الثانى أن يشارك الاسم الحرف فى عدم استقلاله وافتقاره إلى غيره كالموصولات والمضمرات فإنها تفتقر فى إفهام معناها الى ما يوضحها .

قال : والواقع موقع المبنى ماكان اسما للفعل أو منادى . قلت : السبب الثالث أن يقع الاسم موقع المبنى وفى موضعه وهو صنفان : أسماء الافعال نحو صَهْ ومَهْ ونزال وشتان لانها وقعت موقع اسكت واكفف وانزل وبعد (١)

قال : والمشبه لما وقع موقع المبنى ما ليس معناه أفعل من باب فَعَالِ . قلت : هذا نحو جَماد وبَداد وغَلاب وحَذام من الأسماء المعدولة التى جاءت على لفظ اسم فعل الامر وليست إياه لكنها مشابهة له من ثلاثة أوجه : التعريف والتأنيث والوزن لفظا .

---

(١) لم يتحدث اللورقى عن الصنف الثانى وهو المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة وأى فانها مبنية .

قال : والقسم الآخر ما أضيف الى الجمل من أسماء الزمان وليس هذا الأخير بواجب البناء ، قلت : مثاله : هَذَا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ · وقول الشاعر :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ∴ .... (١)

وقوله الى الجمل يدخل فيه الفعل المضارع والماضي ، والمشهور من مذهب البصريين أنه لا يبنى إلا إذا كان صدر الجملة ماضيًا وهذا الذى اختاره أبو على وأجازه غيره ·

قال الشلوبيني : ذكره هذا القسم ليس بشئ ، لأن البناء فى هذه عارض عند الإضافة والباب انما هو للبناء اللازم (٢) ·

٣٠٢ ومنهم من/ يقول : الإضافة إلى غير متكن مطلقا توجب البناء زمانًا كان أو غيره ولهذا بنى : (٣)

.... غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ∴ .... (٤)

وقيل فى قوله تعالى : مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ (٥) ومنه غلامى ودارى ، فعلى هذا المذهب سواء كان صدر الجملة الفعلية ماضيًا أو مضارعا توجب بناؤه ، لأن الإضافة ليست لنفس الفعل بل إلى الجملة والجملة غير متمكنة ، قوله وليس هذا بواجب البناء ،

---

(١) سبق شرحه بالجزء الاول صفحة ١٣٤

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٢١ ·

(٣) هو الكنانى أو أبو قيس بن الاسلت كما فى الخزانة وقال الشنتمرى لرجل من كنانه وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه ١: ٣٦٩ والخزانة ٢: ٤٦/ ٣: ٤٤، ١٤٤ ١٥٢ وشرح شواهد المغنى للسيوطى صفحة ١٥٦ وامالى ابن الشجرى ١: ٤٦/ ٢: ٢٩٤ وابن يعيش ٣: ٨٠/ ٨: ١٣٥ والهمع ١: ٢١٩ والتصريح ١: ١٥ واللسان (وقل) والدرر اللوامع ١: ١٨٨ ·

(٤) هذه قطعة من بيت وهو بتمامه :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ∴ حَمَامَةٌ فِى غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

منها · من الوجباء وهى الناقة فى بيت قبله يريد : لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة فنفرت، يعنى انها حديدة النفس يخامرها فزع وذعر لحدة نفسها ، والاوقال جمع وقل بالفتح وهو المقل اليابس وروى " فى سحوق " وهو بالفتح ما طال من شجر الدوم واورد الشاهد للاحتجاج على ان غير هنا مرفوعة على الفاعلية وانما كانت : غير بالبناء على الفتح كما هو مروى بعد ، كانت علته انها مضافة الى مبنى غير متمكن ·

(٥) الآية ٢٣ من سورة الذاريات ·

يعنى ان الذى جوز بناءه جوز ايضًا إعرابه ، والعلة قد تكون موجبة وقد تكون مجوزة كعلل الإمالة والإدغام فحصر اسباب البناء فى خمسة وهى التى ذكرها فى باب الإعراب عند تفسيره المتمكن وهذا الباب كالشرح لذلك وتفصيل له ، وقد زاد بعضهم ونقص آخرون .

قال السيرافى : لايخرج البناء من ان يكوَن لمشابهة الحرف او للتعلق به او للوقوع موقع المبنى او لخروجه عما عليه النظائر نحو اسماء الإشارة فهذه علل بناء الاسم .(١)

قال : أصل البناء الوقف . قلت : لما ذكر أسباب البناء اخذ يذكر هيئة آخر المبنى ومايبنى عليه ، والاصل فى البناء هو الوقف لانه أخف ، والمبنى مستثقل للزومه طريقة واحدة ، وايضًا فالبناء ضد الإعراب ، واصل الإعراب ان يكون بالحركة فوجب ان يكون مقابله بالسكون ، وايضًا فالاصل عدم الحركة .

قال : والحركة : اما لالتقاء الساكنين واما لأنها عرضة لان يبتدأ بما هى فيه ، واما لمضارعة المتمكن واما لمضارعة مضارع المتمكن ، واما للتمكن فى موضع ما . قلت : إذا كان السكون هو الاصل فى البناء فالواجب أن يستصحب إلى ان يعرض مايصد عنه ويعارضه ، وذلك أحد امور خمسة احدها : التقاء الساكنين كما فى هؤلاء وكيف واين وانما وجب التحريك هنا لأن الساكن الاول كالموقوف عليه والثانى كالمبدوء به والابتداء

٣٠٢ بالساكن محال ، الثانى أن يكون الحرف معرضا / لان يبتدأ به لفظا او حكما ، اما لفظا فنحو كاف التشبيه نحو زيد كعمرو واما حكما فمثل الكاف فى ضربك ، فإن هذه الكاف لكونها ضميرا متصلا يمتنع الابتداء بها لكنه " اسم مفعول " والمفعول لايجب ان يكون متصلا . الثالث ان يضارع المتمكن فيفصل بالحركة على مالم يضارع نحو من عل فانه ضارع من عل المعرب . قال سيبويه : حركوه لانهم يقولون من علٍ فيجرونه الرابع : أن يضارع ماضارع المتمكن وهو الفعل الماضى فإنه ضارع المضارعَ فى وقوعه موقعه فى نحو إن قام زيد قام عمرو ومررت برجل كتب فى موضع يكتب والمضارع يضارع الاسم

---

(١) انظر شرح السيرافى (١ : ٤٧) .

المتمكن فحرك لذلك ، والخامس : أن يكون متمكنا فى بعض استعمالاته ويكون البناء عارضًا له وهو خمسة أنواع : اسم لا ، والمنادى المضموم والغايات نحو قبل وبعد والمضاف إلى ياء المتكلم عند من يرى بناءه والمركب كخمسة عشر فهذه حركت لان بناءها عارض فأرادوا الفرق بينها وبين ما بناؤه أصلى .

قال رحمه الله تعالى : الضمة للاتباع واما لانها حركة الأصل فى الحرف واما لانها فى الكلمة كالواو فى نظيرتها ، واما للشبه بما هى فيه كذلك ، واما لأنها حركة لاتكون للكلمة فى حال اعرابها واما لشبه الكلمة بما لا تكون له الضمة فى حال الاعراب نى أنها متمكنة فى موضعها . قلت : المبنى من الاسماء على حركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى؟ ولم سكن؟ ولم اختص بحركة دون حركة؟ وان كان من الاسماء الافعال أو الحروف سقط منه السؤال الاول اذ أصلهما البناء فيجاب عن الأول بأحد أسباب البناء المذكورة وعن الثانى بأحد ما ذكرنا من الأمور الخمسة العارضة وعن الثالث بما نذكر هنا مفصلا :

أما الضمة : فاختصاصها يكون لمعانٍ منها الإتباع كما فى منذ ضمت الذال
٣٠٤ اتباعا لضمة الميم وكذلك زره ، ومنها أن تكون حركة الحرف فى الأصل / مثل مذ اليوم فإن الذال من مذ تحرك لالتقاء الساكنين بالضم ؛ لأنها كانت لها قبل أن تحذف منها وكذلك ضمة الميم فى نحو عليهم القتال .

قال الشلوبينى : ذكره هذا أيضا فى البناء اللازم ليس بشىء لأن التحريك هنا عارض لالتقاء الساكنين[1] . ومنها أن تكون كالواو فى نظيرتها كالضمة فى نحن فإنها تفيد من الجمع ما تفيده الواو من نحو اشتروا الضلالة وهذا قول الزجاج فإنه قال : الواو تدل على الجمع والضمة من جنسها ، وقال المبرد : لا بل شبهت بقبل وبعد من حيث أنها لاثنين فصاعدا ، وقبل وبعد بعد حذف مضافيهما يصلح لشيئين فصاعدا ، وقال الرمانى : ضمت لأنها ضمير المرفوع والضم من علامات الرفع ، وقال قطرب : أصلها نحن فنقلب الضمة إلى النون[2] ، وقيل الجمع أقوى من الواحد فحركت بأقوى الحركات ، وقوله أو للشبه بما هى فيه كذلك .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧١ .
(٢) انظر فى هذه المسألة همع الهوامع ١ : ١٦٠ وابن يعيش فى شرح المفصل ٣ : ٩٤

قال الشلوبيني : مثاله نحن إذا كان للواحد المعظم نفسه فإنها تشبه نحن التي المراد بها الجمع[١] . وقيل أراد أن الواو في لو استقاموا قد تضم حملا لها على الواو في اشتروا الضلالة التي هي ضمير ، وقيل المراد أن الضمة في الكلمة الواحدة كالواو في تلك الكلمة نحو ضربتم فان الضمة فيه كالواو في ضربوا في أنهما يفيدان الجمع ولذلك لو فتحت لكان لغير الجمع ، ومنها ألا تكون الضمة إعرابا للكلمة في تلك الحال كالضمة في قبل وبعد وجميع الغايات ، فإن هذه لو أعربت لكانت منصوبة على الظرف أو مجرورة ، ومنها أن تشبه الكلمة بالغايات كالمنادى المبني فإنه يشبه بقبل وبعد في أن كلا منهما قد يكون متمكنا في حالة أخرى ، وفي أنه صار غاية الصوت أي صار آخر الكلام بعد أن كان وسطا في حالة الاضافة .

قال السيرافي : شبه قبل وبعد بالمنادى المفرد ، انه إذا نكر أو أضيف

٣٠٥ أعرب وكذلك قبل وبعد[٢] . وقيل ان قبل وبعد ضمت لتضمنها المضاف / وعلى هذا لا يشبه بهما المنادى من هذا الوجه .

قال : الفتحة اما لمجرد طلب التخفيف . قلت : مثاله أين وكيف ، لم يكسرا على أصل التقاء الساكنين لاجل الياء ففتح ايثارا للتخفيف حيث كثر استعماله وكذلك الفعل الماضي وكذلك رد وفر .

قال : واما للاتباع . قلت : مثاله يا زيدُ بن عمرو .

قال الشلوبيني : الواجب الا يذكر مثل هذا في المبنيات ، لأنه لم تبن الكلمة عليه وانما هي مبنية على السكون ، وانما طرأ عليها اجتماع المثلين كما في اقصص أو التخفيف في لم يلده فالفتح أمر طارئ[٣] .

قال : واما لانها حركة أقرب المتحركات إليه . قلت : هذا نحو انطلَق يريد انطلِقْ فقدر طَلِقْ من انطلق تقدير كتف فخفف فالتقى ساكنان فحركت القافُ

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧١ .
(٢) انظر شرح السيرافي ١ : ٦٧ .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧١ .

بأقرب المتحركات وهو الهاء ومثله قول الشاعر[1] :

. . . . ٠٠ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ[2]

تسكن اللام فالتقى ساكنان فحرك الدال بحركة الياء .

قال الشلوبينى : هذا داخل تحت الإتباع ؛ لأنه إذا حرك بحركة أقرب المتحركات إليه فقد اتبع هذه الحركة ، ولا أذكر الآن مثالا لما حرك بأقرب المتحركات اليه[3] وليس اتباعا[4] .

قال : واما لمجاورة محلها للالف . قلت : هذا نحو قوله تعالى :لا تُضارَّ[5] وكذلك يا أسحارَ فى ترخيم اسحارٍّ على لغة من نوى .

قال الشلوبينى : هذا أيضا ليس من الباب لأنه ليس بلازم .[6]

قال : واما لشبه محلها بما فى كنف[7] هاء التأنيث قلت، هذا نحو خمسة عشر وكذلك فتحة أول الاسمين من كل مركب تحرك بالفتح كما تفتح ماقبل هاء التأنيث من نحو حمزة وطلحة .

قال : واما للفرق بين معنيى أداة واحدة . قلت : مثاله فتح لام الابتداء

٣٠٦ للفرق بينها وبين لام الجر وكذلك فتح لام[8] المستغاث من / أجله وكذلك كاف الخطاب

---

(١) هو عمرو الجبنى أو رجل من أزد السراة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٤١/ ٢ : ٢٥٨ والهمع ١ : ٥٤/ ٢ : ٢٦ والدرر ١ : ٣١/ ٢ : ١٨ والخصائص ٢ : ٣٣٣ وابن يعيش ٤ : ٤٨/ ٩ : ١٢٢ ، ١٢٦ والخزانة ١ : ٣٩٧ والتصريح ٢ : ١٨

(٢) عجز بيت وصدره :

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ ٠٠ . . . .

والشاهد فى (يلده) أراد لم يلده بسكون الدال فلما التقى ساكنان اللام والدال حرك الدال بحركة أقرب المتحركات اليها وهى الفتحة لان الساكن حاجز غير حصين . (٣) اليه (اضافة من ب) .

(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧١ . (٥) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٦) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧١ .

(٧) كنف : جانب الشىء والظل والجمع اكناف وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٨٠٧ .

(٨) (لام) اضافة من ب .

قال الشلوبيني : مثاله أنا ؛ لان الألف للوقف ، وأصل النون السكون ، ففرقوا بينها وبين أن المصدرية بأن فتحت مع أداة التكلم.[1]

قال : وإما لأنها حركة الاصل ، قلت : مثاله فتح لام الجر مع المضمر نحو له ولك عند من يرى أصل لام الجر الفتح كواو العطف وفائه وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بين معنيين ومنه على مذهب المؤلف فتحة يامضار فى ترخيم مضار اسم المفعول إذا سمى به على لغة من نوى المحذوف .

قال رحمه الله تعالى : الكسرة إما لمجرد التقاء الساكنين أى لأنها لاتوهم الإعراب ، قلت : إذا كان الموجب للتحريك التقاء الساكنين ولم يعرض هناك مايمنع فالاصل هو أن يحرك بالكسر نحو قُمِ اللَّيلَ واحْذَرِ اللهَ تَعالى . ومعنى لاتوهم الإعراب أنه قد تقرر أن الفعل لايعرب بالجر فإذا وجدت فيه الكسرة لم يشك فى أنها حركة بنائية لا إعرابية ، أما الضم والفتح الإعرابيان فيدخلان على الفعل ، وحاصل هذا راجع إلى أنه لاتلبس الكسرة فى الفعل ، ثم حمل الاسم والحرف عليه فى ذلك ، وإنما جعل الفعل أصلًا فى هذا ، لأنه الذى يكثر فيه التقاء الساكنين لسكون آخره بالجزم أو البناء .

قال الشلوبيني : الكسرة لاتكون إعرابًا إلا مع التنوين أو مايقوم مقامه من ألف ولام أو اضافة .[2] وقيل حرك بالكسر لان الضمة ثقيلة والفتحة قريبة من السكون المهروب عنه ، والكسرة متوسطة فجعلت أصلا فى تحريك التقاء الساكنين ، وقيل قصد بكسر الفعل أن تكمل له الحركات إذ كان الضم والفتح يدخله إعرابًا .

قال : أو حملا على المقابل ، قلت : هذا غرض آخر فى اختصاص الكسر ، وقد اختلفت النسخ ففى نسخة هكذا : حملا على المقابل ويعنى أن المجزوم نحو لم
٣٠٧ يضرب الرجل حرك بالكسر حملاً على / اضرب الرجل لان الجزم إعراب والثانى بناء والإعراب مقابل البناء لامحالةَ وفى نسخة حملا على مقابل المقابلِ ويعنى أن الكسر مقابل للجر والجر مقابل للجزم فحرك لم يضرب الرجل بالكسر حملاً على الجر الذى هو

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧١ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٣ .

مقابل الجزم ، وفى نسخة حملاً على مقابل مقابل المقابل ومعناه أن الكسر مقابل للجر والجر مقابل للجزم والجزم مقابل للوقف لكون الاول اعرابا والثانى بناء .

قال الشلوبينى : يعنى نحو اضرب الرجل فإنه حمل فيه السكون على الكسر الذى هو مقابل الجر الذى هو مقابل للجزم والجزم مقابل السكون الذى هو الوقف (١) وقد تقدم مقابلة الكسر للجر من حيث أن الاول بغير عامل والثانى بعامل وتقدم أيضا مقابلة الجر للجزم من حيث أن عامله لا يفيد معنى إلا فيه فجعل هذه مقابلة ، واما مقابلة الجزم للسكون الذى هو الوقف فلان الاول بعامل والثانى بغير عامل .

قال : واما إشعارًا بالتأنيث ، قلت : مثاله حذامِ وقطامِ ومنه أنتِ وضربكِ ونحوهما .

قال : واما للاتباع . قلت : يعنى مثل فر على لغة من يقول عض بالفتح ورد بالضم .

قال : واما لمجانسة العمل ، قلت : مثاله الكسرة فى لام الجر وبايه ، وإنما فتحت مع المضمر على هذا القول ؛ لأنه لم يظهر فيه الجر لفظا فلم يصح وجود المجانسة لفظا ، وعلى القول الآخر أن أصلها الفتح وكأن المضمر يرد الشئ الى أصله .

قال : واما لمجانسة مقابل العمل . قلت : مثاله كسر لام الأمر من نحو لِتضرِب فإنه كسر حملاً على مقابلة عمله وهو الجر فان عمله الجزم ومقابل الجزم الجر .

قال : واما للفرق بين أداتين . قلت : هى الكسرة فى لكِ للفرق بين المؤنث والمذكر فإن لك يستعمل فيهما فتكسر فى المؤنث للفرق .

٣٠٨ قال : واما لانها حركة الأصل /. قلت : مثاله يامضارِ مرخما وهو اسم فاعل وأصله مضارر فلما رخم على لغة من ينوى المحذوف وكانت الراء قد سكنت للإدغام فلما زال الإدغام بحذف المدغم فيه حركت الراء بالكسر الذى كان لها قبل الإدغام .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٣ .

قال الشلوبينى : ومنه أيضا :(١)

غُضَّ الطَّـرْفَ ...... ∴ .... (٢)

على مذهب الأكثر وهم المتبعون ومن يفتح لايراعى الأصل فى غض الطرف وهذا المثال ليس من الباب على ما مر (٣).

---

(١) هو جرير بن عطية وانظر ديوانه صفحة ٧٥ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٦٠ والمقتضب ١ : ١٨٥ وابن يعيش ٩ : ١٢٨ والعينى ٤ : ٤٩٤ والتصريح ٢ : ٤٠١ والهمع ٢ : ٢٢٧ والدرر ٢ : ٢٤٠ ويس ٢ : ٢٨٩ .

(٢) قطعة من بيت وهو بتمامه :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ∴ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

والشاهد فيه الفتح فى غض المضعف .

(٣) ... ١٧٣

قال الشلوبينى : ومنه أيضا :(١)

غُضَّ الطَّـرْفَ ...... ∴ .... (٢)

على مذهب الأكثر وهم المتبعون ومن يفتح لا يراعى الأَصل فى غض الطرف وهذا المثال ليس من الباب على ما مر (٣) .

---

(١) هو جرير بن عطية وانظر ديوانه صفحة ٧٥ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٦٠ والمقتضب ١ : ١٨٥ وابن يعيش ٩ : ١٢٨ والعينى ٤ : ٤٩٤ والتصريح ٢ : ٤٠١ والهمع ٢ : ٢٢٧ والدرر ٢ : ٢٤٠ وبس ٢ : ٢٨٩ .

(٢) قطعة من بيت وهو بتمامه :

فَغُضَّ الطَّرفَ إنكَ مِن نُمَيْرٍ ∴ فَلا كَعْبًا بلَغْتَ ولَا كِلَابَـا

والشاهد فيه الفتح فى غض المضعف .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٣

بَابُ (حُـروفِ الخِطابِ)

سَلْ واحِدًا فاثنين فجماعة مذكرا ومؤنثا عن واحد فاثنين فجماعة مذكرا ومؤنثا في المراتب الثلاث قلت : هذا الباب يعقب في الكتب بباب المخاطبة فتجعل فيه ذا للمسئول عنه ؛ لأنه وإن كان يشار به إلى الحاضر لكنه لما توجه السؤال للمخاطب بعد ذا حتى صار كالغائب ، والمخاطب ينبه عليه والحضور باقٍ لها مع الخطاب فالمخاطب هو الذى يأخذ معك في حديث المشار إليه الحاضر أو المنزل منزلته ، والخطاب غير الحضور ، إذ يحضرك من لا تخاطبه كما إذا حضرك جماعة ولم تكلم إلا واحدًا منهم ، وتلحق الكاف مع ذا للمخاطب وهو حرف فتقول كيف ذاك والذى يدل على أنه حرف أنه لو كان اسمًا لكان مجرور الموضع ، وذلك ممتنع لأن ذا لا يضاف ، ولأن النون تثبت معها في ذانك ، ولان الألف واللام تدخل عليها في قولك ألنجاك ، فالكاف حر كالتاء في أنت ، وتتصرف تصرف المخاطب مذكرا ومؤنثا ومثنى ومجموعا كالتاء .

والصحيح أنها في الجميع حروف وصيغ مختلفة مرتجلة للخطاب شبيهه بصيغ المضمرات وكذلك الياء والهاء في إياى وإياه وإن ثنيت وجمعت ، وقيل ثنيت وجمعت نظرا إلى أصلها ، فإنها في الأصل ضمائر ثم نقلت إلى الحرفية وترك لها بعض
٣٠٩ أحكام / الاسم وهذا فاسد ، فإن الصحيح أن الضمائر أيضا لا تثنى ولا تجمع .

قال ابن باب شاذ : ولما بطلت الاسمية فيها جاز أن تقع في خطاب الملوك لانهم لم يخاطبوا بأسمائهم فتقول قد كان ذلك أيها الأميرُ ولا تقول قلت لك ، وعد الثمانيني الياء في يه هبين من جملة حروف الخطاب .

وقال الفراء : أرأيتك تستعمل على وجهين : أحدهما أن تكون بمعنى حسبتك فتعديها إلى ضمير المخاطب وموضع التاء رفع والكاف نصب وتثنى وتجمع فتقول أرأيتكما منطلقين وأرأيتكن منطلقات . الثانى : أن تقول أرأيتك زيدا ما فعل على معنى أخبرك عن زيد ما فعل فتثنى الكاف وتجمعه ، والتاء بحالها مفردة اكتفاء بتثنية الكاف وجمعه ، فزيد مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان والكاف للخطاب لا غير(١)

(١) انظر المعانى للفراء ١ : ٣٣٣ .

بَابُ (حُـروفِ الخِطابِ)

سَلْ واحِدًا فاثنين فجماعة مذكرا ومؤنثا عن واحد فاثنين فجماعة مذكرا ومؤنثا في المراتب الثلاث قلت : هذا الباب يعقب في الكتب بباب المخاطبة فتجعل فيه ذا للمسئول عنه ؛ لأنه وإن كان يشار به إلى الحاضر لكنه لما توجه السؤال للمخاطب بعد ذا حتى صار كالغائب ، والمخاطب ينبه عليه والحضور باقٍ لها مع الخطاب فالمخاطب هو الذى يأخذ معك فى حديث المشار إليه الحاضر أو المنزل منزلته ، والخطاب غير الحضور ، إذ يحضرك من لا تخاطبه كما إذا حضرك جماعة ولم تكلم إلا واحدًا منهم ، وتلحق الكاف مع ذا للمخاطب وهو حرف فتقول كيف ذاك والذى يدل على أنه حرف أنه لو كان اسمًا لكان مجرور الموضع ، وذلك ممتنع لأن ذا لا يضاف ، ولأن النون تثبت معها فى ذانك ، ولان الألف واللام تدخل عليها فى قولك ألنجاك ، فالكاف حر كالتاء فى أنت ، وتتصرف تصرف المخاطب مذكرا ومؤنثا ومثنى ومجموعا كالتاء .

والصحيح أنها فى الجميع حروف وصيغ مختلفة مرتجلة للخطاب شبيهه بصيغ المضمرات وكذلك الياء والهاء فى إياى وإياه فإن ثنيت وجمعت ، وقيل ثنيت وجمعت نظرا إلى أصلها ، فإنها فى الأصل ضمائر ثم نقلت إلى الحرفية وترك لها بعض
٣٠٩ أحكام / الاسم وهذا فاسد ، فإن الصحيح أن الضمائر أيضا لا تثنى ولا تجمع .

قال ابن باب شاذ : ولما بطلت الاسمية فيها جاز أن تقع فى خطاب الملوك لانهم لم يخاطبوا بأسمائهم فتقول قد كان ذلك أيها الأميرُ ولا تقول قلت لك ، وعد الثمانينى الياء فى يفه هبين من جملة حروف الخطاب .

وقال الفراء : أرأيتك تستعمل على وجهين : أحدهما أن تكون بمعنى حسبتك فتعديها إلى ضمير المخاطب وموضع التاء رفع والكاف نصب وتثنى وتجمع فتقول أرأيتكما منطلقين وأرأيتكن منطلقات . الثانى : أن تقول أرأيتك زيدا ما فعل على معنى أخبرك عن زيد ما فعل فتثنى الكاف وتجمعه ، والتاء بحالها مفردة اكتفاء بتثنية الكافِ وجمعه ، فزيد مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان والكاف للخطابِ لاغير (١)

(١) انظر المعانى للفراء ١ : ٣٣٣ .

ثم المسئول عنه اما أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا ، وكل منها إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا وكذلك المخاطب فترتفع من ضرب ستةٍ في ستةٍ ستةٌ وثلاثون صورة فإن سألت رجلاً عن رجل قلت كيف ذاك الرجل يا رجل؟ فذا للمسئول عنه وهو مبتدأ وكيف الخبر والكاف للخطاب وهو المسئول وإن سألت امرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة يا امرأة؟ وإن خالفت بينهما قلت : كيف ذلك الرجل يا امرأة ؟ . أتيت بذا لان المسئول عنه مذكر ، وكسرت الكاف لانك تخاطب امرأة وهكذا تثنية وجمعا متفقين ومختلفين .

ولما كانت أسماء الإشارة ليست الا خمسة انحط بسبب التداخل من الستة والثلاثين تسعة[1] فيبقى مبلغ هذه الصور خمسة وعشرين فباعتبار اللفظ هي خمس وعشرون وباعتبار من يقع عليه هي ست وثلاثون . وقد أشار المؤلف إلى تعدادها حيث قال : سل واحدا فاثنين فجماعة ، فهذه ثلاثة أحوال ، ثم قال : مذكرا ومؤنثا فتأتى ستة

٣١٠ أحوال للمسئول ثم / قال عن واحد فاثنين فجماعة فهذه ثلاثة أحوال أخرى للمسئول عنه مذكرا ومؤنثا ، يعنى في كل واحد من الثلاثة فتأتى ستة للمسئول عنه فيرتفع من الجميع ما قلنا ، وقوله في المراتب الثلاث يعنى الدنيا والوسطى والقصوى على ما ذكر في أسماء الاشارة فتقول في الدنيا كيف هذا الرجل؟ وفي المتوسط كيف ذاك الرجل؟ وفي البعيد كيف ذلك الرجل ؟ .

قال رحمه الله تعالى : ويجوز أن تفرد الكاف وأنت تخاطب غير الواحد قلت: المشهور الذي هو الاصل تصرف الكاف بتصريف المخاطب تثنية وجمعا ليكون اللفظ مطابقا للمعنى ، وقد ينظر فيه لكون الكاف حرفا ، فلا يقبل التصرف ويتأول المثنى والمجموع بالمخاطب فيفرد في مقام التثنية والجمع . قال تعالى : ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا[2] وقال تعالى : ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ[3]" وقيل الإفراد في الآيتين على بابه ، لان المخاطب في الآيتين به محمد صلى الله عليه وسلم .

---

(١) في ب أحد عشر .
(٢) الآية ٣ من سورة النساء .
(٣) الآية ٢٣٢ من سورة البقرة .

باب (أحكام الألف في الآخر)

يعرف أن الالف في آخر الاسم منقلبة عن ياء بالتثنية والجمع بالألف والتاء

قلت : هذا الباب ينتفع به في باب الامالة والخط أيضا . وما ذكره لا يقتصر إلا في الثلاثي المجرد . أما المزيد فيه فلا . فاذا الألف ترد إلى أصلها في التثنية فإن كانت قد انقلبت عن ياء ردت اليها فيظهر أمرها فيه فيستدل على أن الألف في فتى عن الياء بقولهم في التثنية فتيان وأنها من الواو بقولهم عصوان وهذا لا يتم إلا بمعرفة كيفية التثنية نقلا عن أئمة اللغة . وربما سمع فيه الامران فترتب عليه الخلاف في الألف كما في
دم فمن قال ان أصله دما مقصور وهو قول الاكثرين فيما / حكاه الزجاج فجاء في ٣١١
التثنية دموان قال :

فطل لعمري في الوغى دمواهما[1]

وجاء فيه الياء في قول الآخر[2] :

.... ∴ جرى الدميان بالخبر اليقين[3]

وأما الجمع بالألف والتاء فإن الالف فيه ترد أيضا إلى أصلها في الثلاثي فلذلك تقول في قناة قنوات وفي فتاة فتيات وقطوات في قطاة .

قال : ويكونها رابعة فصاعدا . قلت : الواو متى وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ماقبلها قلبت ياء في الفعل والاسم فلذلك تقول أغزيت وغازيت وفي الاسم مغزيان وملهيان ومصطفيان . وإنما قلبت في الماضي لانقلابها إليها في المضارع لانكسار ماقبلها في قولك يغزي ويغازي وقلب في الاسم حملا على الماضي لتوافق الأصول والفروع . وأما مذروان فإنما لم تقلب ياء لانه بني على التثنية إذ لا يفرد واحدة فيقال مذرى .

---

(١) قطعة من بيت لا أعرف تتمته ولا عرفت قائله . وانظر المقتضب للمبرد ١ : ٢٣١ / ٢ : ٢٢٨ / ٣ : ١٥٣

(٢) هو علي بن بدال والمنصف لابن جني ٢ : ١٤٨ وابن يعيش ٤ : ١٥١ ، ١٥٢ / ٥ : ٨٤ / ٦ : ٥/٩ : ٢٤ والخزانة ٣ : ٣٤٩ وبس ٢ : ٢٣٢ والأشموني ١ : ٦٦٩ .

(٣) عجز بيت وصدره : ولو أنا على حجر ذبحنا ∴ ....
والشاهد فيه (الدميان) حيث رد المحذوف وهو لام الكلمة .

قال : ويكون وسط الاسم أو أوله واوا . . قلت : متى كان فاء الفعل أو عينه واوا كان لامها ياء فالياء تتأخر أبدا عن الواو من غير عكس . قال سيبويه : ليس في الكلام مثل حيوت[1] ، وقد جاء في الياء يديت وجايين في اسم مكان فالياء تقع فاء وعينا معا وفاء ولاما معا ولا كذلك الواو ، وفي هذا نوع من الاعتدال ؛ لأن الياء أخف من الواو ، والنطق بآخر الكلمة أشق فبدءوا بالأثقل والواو في الحيوان بدل عن الياء والأصل حييان بياء على ماقلنا ، وقد شذت الواو فجاء فاؤها ولامها واوا وألفها عند الاخفش من الواو وأيضا فهو من مضعف الواو ، كما أن ببيت من الياء وحجتهم أنهم يقولون كوفت كافا ودولت دالا وأيضا فالواو أخت الياء والياء من الياءات فكذلك الواو من الواوات وعند غيره هي من الياء فرارا من اجتماع الواوات واحتمل ذلك في الياء

٢١٢ لخفتها ، فالألف في الوغى والوحى منقلبة عن ياء لكون الفاء فيها واوا / فتكتب بالياء وكذلك الطوى والهوى الالف عن الياء لكون العين واوا والفعل والاسم في هذا سواء .

قال : وبتصريف الفعل منه ، قلت : عرف كون الألف في عصا عن الواو بقولهم عصوت بالعصا وفي رحى من الياء بقولهم رحيت بالرحى وفي الهدى عن الياء بقولهم هديت وفي قفا من الواو بقولهم قفوت .

قال رحمه الله تعالى : فان عدم ذلك فالإمالة ، قلت : كون الألف في متى وبلى عن الياء بسماع الإمالة فيهما فعلى هذا لو ثنيت لقلت متيان وبليان ولو صرفت الفعل من حبلى لقلت حبليت لأجل الإمالة .

قال : وفي آخر الفعل الماضي بما ذكر سوى الإمالة وسوى ماتنفرد به الاسماء من ذلك . قلت : استثنى الإمالة ؛ لان الفعل قد يمال منه ماكان من الواو نحو دعا وغزا ؛ لان ألفه قد تصير ياء في مثل دعى وغزى فلما كانت الإمالة في ذوات الواو من الثلاثي لم تدل الإمالة فيه على الياء ومن ذلك خاف أميل لقولك خفت ، وأما قوله سوى ماتنفرد به الاسماء فيعني به التثنية والجمع بالألف والتاء فإذا الذي يعرف به كونها من الياء في الفعل كونها رابعة فصاعدا ، أو كون فائه أو عينه واوا ، وبالرد إلى

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

قال : ويكون وسط الاسم أو أوله واوا .. قلت : متى كان فاء الفعل أو عينه واوا كان لامها ياء فالياء تتأخر أبدا عن الواو من غير عكس . قال سيبويه : ليس في الكلام مثل حيوت[1] ، وقد جاء في الياء يديت وجايين في اسم مكان فالياء تقع فاء وعينا معا وفاء ولاما معا ولا كذلك الواو ، وفي هذا نوع من الاعتدال ؛ لأن الياء أخف من الواو ، والنطق بآخر الكلمة أشق فبدءوا بالأثقل والواو في الحيوان بدل عن الياء والأصل حييان بياء على ماقلنا ، وقد شذت الواو فجاء فاؤها ولامها واوا وألفها عند الاخفش من الواو وأيضا فهو من مضعف الواو ، كما أن ببيت من الياء وحجتهم أنهم يقولون كوفت كافا ودولت دالا وأيضا فالواو أخت الياء والياء من الياءات فكذلك الواو من الواوات وعند غيره هي من الياء فرارا من اجتماع الواوات واحتمل ذلك في الياء
٣١٢ لخفتها ، فالألف في الوغى والوحى منقلبة عن ياء لكون الفاء فيها واوا / فتكتب بالياء وكذلك الطوى والهوى الالف عن الياء لكون العين واوا والفعل والاسم في هذا سواء .

قال : وبتصريف الفعل منه ، قلت : عرف كون الألف في عصا عن الواو بقولهم عصوت بالعصا وفي رحى من الياء بقولهم رحيت بالرحى وفي الهدى عن الياء بقولهم هديت وفي قفا من الواو بقولهم قفوت .

قال رحمه الله تعالى : فان عدم ذلك فالإمالة . قلت : كون الألف في متى وبلى عن الياء بسماع الإمالة فيهما فعلى هذا لو ثنيت لقلت متيان وبليان ولو صرفت الفعل من حبلى لقلت حبليت لأجل الإمالة .

قال : وفي آخر الفعل الماضي بما ذكر سوى الإمالة وسوى ماتنفرد به الاسماء من ذلك . قلت : استثنى الإمالة ؛ لان الفعل قد يمال منه ماكان من الواو نحو دعا وغزا ؛ لان ألفه قد تصير ياء في مثل دعى وغزى فلما كانت الإمالة في ذوات الواو من الثلاثي لم تدل الإمالة فيه على الياء ومن ذلك خاف أميل لقولك خفت ، وأما قوله سوى ماتنفرد به الاسماء فيعني به التثنية والجمع بالألف والتاء فإذا الذي يعرف به كونها من الياء في الفعل كونها رابعة فصاعدا ، أو كون فائه أو عينه واوا ، وبالرد إلى

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

المضارع إذا كان على فَعَل بالفتح وبالحاق علامة التثنية والجمع على ما يأتي :

قال : وبالفَعْل والفَعْلة مصدرين . قلت : يظهر كون الالف عن واو فـي غزا بقولك في المصدر غَزْوًا وغزوة وعن الياء بقولك رمى رَمْيا ورميـةً .

قال : ويختص فعل منه بأن ذلك يعرف فيه بالمضارع عاريا عن العلامة . قلت: فَعَل بفتح العين إذا كان من ذوات الياء لا يأتي إلا على يفعِل بكسر العين نحو رمـى يرمى وهوى يهوى وباع يبيع وإن كان من الواو جاء مضارعه على يفعُل بالضم وأما أبى يأبى

٣١٢ فليس بأصل / وإنما جاء لاجل حرف الحلق في أوله ، وقوله عاريا عن العلامة يعني عن علامة التثنيـة والجمع .

قال رحمه الله تعالى : وبالحاق علامة التثنية وجمع المؤنث فيه أو في المضارع . قلت : هذا كقولك رَمَيا ودَعَوا فتمتاز ذوات الياء من ذوات الواو باتصال ضمير المثـنى أو علامته في الماضي ، ويستويان في الجمع المذكر ، فانك تقول دَعَوا ورَمَوا وانما يظهـر الفرق في جمع المؤنث نحو رَمَيْنَ وغَزَوْنَ أو في المضارع نحو يرمين ويغزون .

قال الشلوبيني : قوله يختص به الفعل من ذلك يعني مايعرف به كونه مـن الواو أو من الياء ، يعني اختصاصه به ، أنها علامات في نفس الفعل لا في غـيره بخلاف الفَعْل والفَعْلة التي هي علامات في غير الفعل ، وأما العاري عن العلامة فنحو يغزو ويرمي وفي المضارع عند الحاق علامة التثنية والجمع يَغزيَـان(1) ويرميان ويغـزون ويرمِـينَ (2) .

---

(١) هكذا في الاصل والصحيح يغزوان .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٤ .

باب (الهجاء)(١)

قال : الهجاء على قسمين قياسى واصطلاحى . قلت : إنما أدرج المتأخرون الهجاء فى علم النحو من حيث أن الخط دال على اللفظ بالاصطلاح ، كما أن اللفظ دال على المعنى كذلك فلما كان بينه وبين اللفظ الذى هو موضوع علم النحو علاقة تعرضوا له فى كتب النحو والجزولى تبع فى ذلك الزجاجى وربما كان اللحن والخطأ فى الخط أقبح منه فى اللفظ لبقائه وعدم اللفظ فى الحال .

قال : فالقياسى أن يطابق اللفظ الخط وهو للسمع أو يكون على أصل الكلمة والاصطلاحى عكسه وهو لرأى العين ، قلت : الخط كالقالب للفظ كما أن اللفظ كالقالب للمعنى فحقه إذًا أن يكون مطابقًا له من غير زيادة ولا نقصان وهذا هو القياسى وهو أن يكون الحرف خطا فى مقابلة الحرف لفظا وإن شئت أن تقول : أن تكون الكتابة على أصل الكلمة فكأن القياسى له تفسيران / وهذا هو الأصل وبه أخذ العروضيون فلا يكتبون ٣١٤
من الحروف إلا ما يقع التلفظ به فيكتبون الرحمن اررحمان لان اللفظ لا يكون إلا براءين لأن لام التعريف قلبت راء للإدغام وكتبت فى الخط على الإظهار باللام على أصلها ، فعلى التفسير الثانى تكون هذه الكتابة قياسية وعلى الأول لا تكون قياسية لأنها مخالفة للفظ وهو للسمع أى من حظ السمع ، أى تكون الكتابة به على ما يسمع لفظا ، وكذلك تكتب حارثا بالألف لان المسموع كذلك ، وأما الاصطلاحى فهو الذى تقع فيه مخالفة ما بين الخط واللفظ وذلك إما بزيادة أو نقصان أو تبديل لفظ بلفظ ، فيكون المكتوب غير المسموع كما يكتب الرحمان باللام والمسموع منه راء وكذلك تكتب حرثا بغير ألف والمسموع بالألف وهذا من حظ العين ، أى من لم يبصر الخط ولم ينظر إليه لم يقف على المخالفة وكذلك تكتب عمرو بالواو وإن لم يلفظ بها ، والخطأ يتصور فى النوعين

---

(١) هذا الباب يطابق الاصطلاحات الاملائية عند القدماء وقد أحدث المحدثون اصطلاحات جديدة للرسم الاملائى نسير عليها الآن يختلف بعضها عما فى هذا الباب كل الاختلاف .

أما في الأول فكما لو كتبت بالضاد ما هو بالظاء في اللفظ أو بالعكس وأما في الثاني فبأن تخالف الاصطلاح الذي رسموه بأن تكتب مثلا الرحمن بألف ورائين ، فإن الاصطلاح على خلاف هذا .

قال : ويكون بزيادة وهو إما للفرق بين مشتبهين وإما ليخالف مبدأ[1] اللفظ مقطعه . قلت : التغيير الواقع في الخط المخالف للفظ لا يخرج عن أربعة أقسام : الزيادة والنقصان والإبدال والقطع[2] والوصل .

الأول : الزيادة ، وقد ذكر لها فائدتين : الأولى الفرق وليعلم أن المزيد في الخط هي حروف المد واللين إذ كانت أحق بالزيادة على ما عرف وهاء السكت مما يزاد أيضا ، أما الواو فقد زيدت في عمرو للفرق بينه وبين عمر ، وإنما خص عمرو

٢١٥ بالزيادة دون عمر مع أن الفرق/ كان يحصل لأنه أخف لفظا ، ولم تزد الألف لأنه كان يشتبه بالمنصوب ، ولا الياء لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم فلم تبق إلا الواو ، ومن زيادة الواو أولئك زيد فيه الواو للفرق بينه وبين إليك ومن ذلك زيادتها في يا أوخي المصغر للفرق بينه وبين المكبر ، وأما الألف فقد زيدت في مائة للفرق بينها وبين مية أو منه ومنها زيادتها بعد واو الجمع من نحو ركبوا وذهبوا للفرق بينها وبين الواو الأصلية من نحو يدعو ويغزو ، وأما الياء فزيدت في مواضع من خط المصحف فزيدت في قوله تعالى : " والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ[3] " وكذلك " بِأَييكُمُ المَفْتُونُ[4] " وهذا لا يقاس عليه إذ لم تظهر لنا فائدة الزيادة وعلتها ، وأما الهاء فتزاد في الفعل الذي بقي بعد الحذف على حرف من نحو قه وشه ولعله هو الذي عنى بقوله بين مبدأ اللفظ ومقطعه أي لابد من حرف يبتدأ به وآخر يوقف عليه فتخالف البداية النهاية ، وإلحاقها هنا واجب ، لكن هذه العلة صالحة لتعليل اللفظ لا لتعليل الخط فإن دخل حرف عطف أو وصل بالمفصول أو بقي أكثر من حرف لم تجب زيادة الهاء .

---

(١) (مبدأ) اضافة من ب .
(٢) في ب والفصل .
(٣) الآية ٤٧ من سورة الذاريات .
(٤) الآية ٦ من سورة القلم .

قال رحمه الله تعالى : وبنقصان وهو إما لأمن اللبس في الكلمة وإما لكثرة الاستعمال ، وإما للتخفيف وإما لأن الكلمة مع ما انضم إليها كالشيء الواحد وإما للفرق بين معنيي لفظ مشترك وإما لتغيير حرف إشارة إلى التفخيم . قلت : النقصان والحذف أيضا لم يقع إلا في حروف المد واللين فمن ذلك حذف الألف من باسم الله لكثرة الاستعمال ولذلك لا تحذف من نحو باسم ربك لانه لم يكثر كثرة الأول ، ومن ذلك حذف الألف من الله تعالى لكثرة الاستعمال أيضا ، وقيل للفرق بينه وبين اللاه عند
٢١٦ من يقف بالهاء ، ومن ذلك حذف الألف من الرحمن / ومن ابن إذا وقع بين علمين صفة وكذلك قولك هذا للرجل وللرجل خير من المرأة ، ولله أفرح بتوبة عبده وهذا مما حذف للتخفيف وكذلك لو اجتمع ثلاث لامات فانك تحذف احداها مع ألف الوصل نحو لله الامر من قبل ومن وللذى وللتى ويكتب الليل واللحم بلامين الا الذى والتى والذين فانها كتبت بلام واحدة لكثرة الاستعمال ، مع أمن الالباس وكذلك تحذف الألف من دراهم فى قولك ثلاثة دراهم وكذا الى العشرة ، لأنه قد علم أن هذا العدد لا يضاف إلا إلى جمع ، وكذلك تحذفها من الثلث إذا جرت صفة أو مضافة نحو عندى ثلاث جوار وجوار ثلاث وتحذفها من نحو الحرث بالقسم العلمين فإن لم يكونا علمين لم يحذف منه شيء ، وكذلك لو قلت حارث بغير ألف ولام لم يحذف أيضا إلا أنهم قد حذفوا من صلح وخالد علمين والكنية مثل العلم وتحذف أيضا من اسحق وإبرهيم وسليمن وهرون وعثمن ومعوية لامن اللبس مع كثرة الاستعمال ، ولم يحذفوها من إسرافيل وميكائيل وقارون وإن كان القياس يقتضى التسوية وكأن هذه لم يكثر استعمالها كثرة الأولى ، وكذلك تحذف الألف من السموات والصلحات ومن ذلك وهذا وهؤلاء وهذين وهأنتم وهو الذى عنى بقوله لأن الكلمة مع ما انضم إليها كالشيء الواحد ، لأن ها التى للتنبيه قد اختلطت مع ذا .

وأما حذف الواو فنحو رؤس وطاوس وداود ويستهزؤن لأن الألف إذا حذفت ثالوا وأولى ولا يحذف من ذو وطال لئلا يلتبس بالمفرد ، وكذلك يكتب طووا وسووا بوا وين
٢١٧ لان لام الكلمة قد حذفت ومن ذلك حذف الياء من نحو مستهزئن / ولا تحذف من المثنى .

وأما ماحذف للفرق بين معنى لفظ واحد مشترك فنحو حذف الألف من ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف من حروف الجر نحو لم جئت ؟ للفرق بينها وبين ما إذا كانت بمعنى الذى ، وكان الحذف من الاستفهامية أولى ؛ لأن ألفها وقعت طرفا بخلاف الموصولة فإنها تقع حشوا للزوم الصلة ، والحذف والتغيير بالأطراف أولى لما عرف غير مرة .

وأما ماحذف لتغيير حرف اشارة للتفخيم فيشبه أن يكون لاها لله ذا فإن هذا مما يغير فيه حرف الإشارة بأن يفصل بين هذا وذا باسم الله تعالى والاصل والله للامر هذا فحذفوا اللام ثم المبتدأ فبقى والله هذا ثم اسقطوا واو القسم وقدموا ها عوضا من واو القسم ، لكن هذا التغيير أيضا فى اللفظ والكلام فى الخط .

وأما الإبدال : فمن ذلك إبدال الياء من الألف فى الخط تبنيها على الاصل ، ثم ما فيه الألف إما اسم وإما غير اسم والاسم اما معرب أو غير معرب فالمبنى يكتب بالالف من نحو ما وذا وكذلك الحروف من نحو لا ولولا ولوما وهلا ؛ لان تغيير الخط انما كان ليدل على جواز الإمالة وهذه لا تمال ، وأما المعرب فإما ثلاثى أو أكثر فان زاد على الثلاثى كتب بالياء لاغير من غير نظر الى أصل الألف، إلا أن يكون قبل ألفه ياء من نحو العليا والدنيا فانه يكتب بالالف كراهية للياءين ، وكتبوا يحيى العلم بالياء على الاصل ، وكذلك ريى اسم المرأة فأما يحيا الفعل فانه يكتب بالألف على الأصل ، والمعرب الثلاثى ينظر إلى أصله فإن كان من ذوات الياء كتب بالياء تنبيها

٣١٨ على أصل الألف وعلى جواز الإمالة نحو الهوى والهدى وإن كان من ذوات/ الواو كتب بالالف نحو القفا والعصا ، وأما الفعل فيجوز أن يكتب كله بالالف ويجوز أن يجرى مجرى الاسماء فى التفصيل المذكور ، وذلك أن الفعل قد يمال وإن كان من ذوات الواو نحو دعا وغزا خلاف الاسماء فالاسم أولى بالتفصيل من الفعل ومهما اتصل المقصور بالمضمر كتب بالالف نحو فتاة وعصاه واحداها ثلاثيا كان أو زائدا ؛ لأن الألف صارت حشوا والالف إذا كانت حشوا لا يتعرض لها ، وأما المنقوص فالمنصوب المنون منه بالالف لاغير ، وأما غير المنصوب المنون فالمختار كتبه بغير ياء ؛ لأن الوقف عليه بالسكون فى الأشهر ومن وقف بالياء ينبغى أن يكتبه بالياء ، وإن كان باللام فالياء لاغير نحو القاضى والداعى .

وأما الوصل والقطع : فانك تكتب فيم ؟ وعَمّ ؟ موصولاً فى الاستفهام ومفصولا فى الخبر ، وكذلك تكتب بل لا مفصولا وأينما موصولا إذا كانت ما كافة وكذلك كلما وإنما ، فإن كانت موصولة فاكتبها مفصولة نحو كل ما تأتيه حسن وأن ماعند الله هو خير ، وتكتب : أريد ألا تذهبَ والا تذهب اذهب بالإدغام لان عملها دلعليها والمخففة من الثقيلة تكتب مفصولة نحو قوله تعالى : أن لا يقدِرون[1] " . وتكتب ممن حولك بالوصل .

وقد شذت أشياء فى خط المصحف فيجوز أن تتبع فى ذلك ويجوز أن يجرى على القياس كما كتب الصلوة والزكوة بالواو ، ويحتمل أن يكون هذا للفرق بين ذوات الواو والياء ، وقد بقى من باب الهجاء أحكام صورة الهمزة نذكرها فى أثناء تخفيف الهمزة إن شاء الله تعالى .

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

باب (تخفيف الهمزة)

٣١٩ / تخفيف الهمزة الساكنة بقلبها إلى مجانس الحركة التي قبلها . قلت:
التخفيف لغة قريش أكثر أهل الحجاز[1] لاستثقالها إذ مخرجها من أقصى الحلق يشبه التهوع وقيس وتميم تحققها تسيرها من الحروف وهو الأصل والقياس ، والتخفيف استحسان ، ولا تخفف مبتدأة إلا أن تلقى حركتها على ماقبلها من الساكن ثم تسقط نحو مر ابن وإن كانت همزة وصل سقطت عند الاتصال ولا تكتب مبتدأة إلا بالالف على كل حال بأي حركة تحركت ثم تخفيفها على ضربين : مقيس وغير مقيس فالمقيس التليين والبدل والحذف بعد القاء حركتها على ماقبلها وغير المقيس الحذف من غير القاء . والأصل من الثلاثة التليين لأنه يحصل الفرض مع استبقائها في الجملة ، ثم إما أن تكون ساكنة أو متحركة فالساكنة تدبرها حركة ماقبلها إذ ليست لها في نفسها حركة فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفا نحو فأس ورأس ، وإن كان قبلها ضمة قلبت واوا نحو يوءتون يوءمنون ، وإن كانت كسرة قلبت ياء نحو بئر وذئب والتسهيل هنا بالبدل لاغير ، وسواء كانت مع الحركة في كلمة أو في كلمتين نحو الذي أوتمن ومنهم من يقول إيذن لي والى الهدى ائتنا ولم يجز جعلها بين بين لأن ذلك إنما يكون في المتحركة ، والحذف أيضا بعيد فلم يبق إلا البدل .

قال رحمه الله تعالى : والمتحركة الساكن ماقبلها وليس لمجرد المد واللين بالقاء حركتها على ماقبلها وحذفها في الاشهر . قلت : المتحركة إما أن يسكن ماقبلها وإما أن يتحرك ، فإن سكن فلا يخلو من أن يكون حرفا صحيحا أو لا يكون ، فإن كان فالتسهيل القياسي بالقاء حركتها على ذلك الساكن وحذفها نحو مسألة/ والخبء[2] ٣٢٠
وكذلك لو كان الساكن من كلمة أخرى نحو من أبوك ومن أرسلك[3] وإن كان معتلا بالواو

---

(١) انظر الكتاب ١ : ١٦٣ .
(٢) الخبء : ماخبئ وغاب كالخبيء والخبيئة ومن الارض النبات ومن السماء القطر .
(٣) في ب ومن ابنك ؟

والياء فلا يخلو من أن يكونا أصليين أو زائدين فإن كانا أصليين ألقيت حركتها أيضًا على ماقبلها نحو جيئل وكذلك حوبة فى حوءبة وهى الدلو الضخمة ومثال الكلمتين أبو أيوب تقول أبو يوب وذو امرهم تقول ذو مرهم وأما الزائدة فلا تخلو إما أن تكون لمعنى أو لا لمعنى ، فان كان الاول فحكمه حكم الاصلية نحو ابتغى أمره تقول ابتغى مره وقا ضوبيك فى قاضو أبيك ، لأنها لما كانت لمعنى جرت مجرى الأصلية ، والتخفيف فى هذا كله بالقاء حركتها على الساكن ، أما نقل حركتها فلتكون دالة عليها ، وأما حذفها فلأنها لو بقيت ساكنةً لم يحصل مقصود من التخفيف إذ الهمزة الساكنة أثقل من المتحركة ، ولذلك سهل أبو عمرو الساكنة ولم يسهل المتحركة ، واستظهر بقوله : فى الأشهر على لغة من يقول المراة والكماة فيبدل بعد النقل . قال سيبويه : ولم يبدلوا كراهة أن يدخلوا فى بنات الياء والواو اللتين هما لامان[1] . يعنى لم يقولوا الخبو والخبى أما نحو الكماة والمراة فلانه لما نقلت الحركة بقيت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأشبهت همزة رأس وفأس فأبدلت ألفا وعلى هذا تكتب الهمزة على هذه اللغة بالالف ، ومن يسقطها عند النقل لم يجعل لها صورة فى الخط ، قال الزجاج : الا إذا اتصل بها ضمير فانه يثبت لها صورة فى الخط فتكتب واوا مع الضمة نحو هذا جزؤك وياء مع الكسرة نحو يجزئك وألفا مع الفتحة نحو أخذت جزأك ، والصحيح أنها تستوى مع الساكنة فلا تجعل لها صورة وانما تثبت لها صورة إذا سهلت بين بين أو تبدل

٣٢١ أما اذا حذفت / فلا .

قال رحمه الله تعالى : وان كانت لمجرد المد واللين فتقلبها إليه وإدغامها فيما إليه انقلبت ، إلا أن تكون ألفا فانها بعده بين بين . قلت : وإن كان الساكن الذى قبلها ياء أو واوا مرتين مزيدتين أو مايشبه المدة كياء التصغير قلبت إليه وأدغم فيها كقولك خطية ومقروة وأفيس وياء التصغير أجريت مجرى حروف المد واللين لأنها لاتتحرك بحالٍ كألف التكسير .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ١٦٥ .

قال السيرافى : وإنما كرهوا القاء حركة الهمزة هاهنا لأنهم شبهوها بالألف لاشتراكهما فى المد ، وقوله لمجرد المد واللين يعنى أن تزاد لمجرد بناء الكلمة

قال الشلوبينى : كان ينبغى له أن يزيد أو ماهو فى حكم المجرد ليدخل فيه ياء التصغير ، فإن حكم التصغير حكم مجرد المد واللين والجامع بينهما أن كل واحد منهما موضوع على ألا يتحرك[1]

وقد التزموا التخفيف فى النبى والنبوة لكثرة دورهما على ألسنتهم ، قال سيبويه : وقالوا نبى وبرية فألزموها البدل ، وقد بلغنا أن قوما من أهل التحقيق يحققونهما أيضا وذلك قليل[2] ، وان كان ذلك الساكن ألفا نحو سأأل وتساؤل وقائل وهيأة جعلت بين بين ؛ لان الالف لاتدغم فلو أبدلت لزم ادغام الالف فيها ولم تحذف لان التسهيل أقرب .

قال سيبويه : لاتجعل الهمزة بين بين إلا فى موضع يقع موقعها الساكن لئلا يفضى إلى الجمع بين ساكنين[3] ، والألف يصح أن يقع بعدها الساكن نحو دابة وشابة هذا مع أن الهمزة الملينة فى قوة المتحركة .

قال السيرافى : لم يمكن القاء حركتها على الألف ؛ لأنها لاتتحرك بحال ولو قلبت ألفا وأدغمت الألف فيها لزم أن تحرك الألف ولم تحذف لئلا تخرج عن تخفيف الهمزة وهاهنا تكتب على صورة ماتسهل به[4] .

٣٢٢ قال / رحمه الله تعالى : والمتحركة المتحرك ماقبلها تقلب واوا وان كانت مفتوحة مضموما ماقبلها ، وياء إن كانت مفتوحة مكسورا ماقبلها ؛ قلت : هذه تخفف على وجهين : قياسى وشاذ فالقياسى ماذكر ، وهو أنها إذا كانت مفتوحة مكسورا

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٥ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٧٠ .

(٣) جاء فى سيبويه ٢ : ١٦٥ فانما تحتمل الهمزة أن تكون بين بين فى موضع لوكان مكانها ساكن جاز " .

(٤) انظر شرح السيرافى ٥ : ٨ .

ماقبلها قلبت ياء نحو مِير جمع مئرة وهي الحقد والفساد بين القوم ورأيت مترلسك وان انضم ماقبلها قلبت واوا نحو جُوَن جمع جؤنة[1] وانما أبدلت ها هنا لأن همزة بين بين معناها أنها بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها وهي الألف هنا ، فلو سهلتها لجعلتها بين الألف والهمزة والألف لا ينضم ماقبلها ولا ينكسر فكذلك ماقرب منها ، وقد جعلها يونس هنا أيضا بين بين وهو شاذ .

قال رحمه الله تعالى : وماسوى ذلك فهي نسبة بين الحرف الذى منه حركتها وبين الهمزة . - قلت : المعجول بين بين هو الملين والمسهل وهو أقيس وجوه المخفف لقربه من الاصل ، غير أنه يعسر النطق بها كما ينبغى ، لتوسطها بين البدل والتحقيق ، وقول النحاة بين بين تحتمل وجهين : أن يكون مأخوذا من قول عبيد[2] :

.... ∴ وبعضُ القومِ يسْقطُ بيْنَ بيْنَا[3]

قال الجوهرى : معناه ضعيف ، لأنها بالتليين تضعف عما كانت عليه[4] الثانى انهم لقبوها بين بين لانها تخرج من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذى منه حركتها ، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الالف والهمزة فلا هى ألف خالصة ولا همزة خالصة ولا يتأتى التسهيل بين بين إلا فى المتحركة ، لأن ذلك جعلها بين المتحرك والساكن ولا يتأتى ذلك الا فى المتحركة ، وأصنافها تسعة ، وذلك أن الهمزة إذا كانت متحركة وتحرك ماقبلها والحركات ثلاث فيضرب ثلاثة فى ثلاثة فتكون تسعة ، فإذا كانت
٣٢٣ مفتوحة فما قبلها إما مفتوح أو مضموم أو مكسور فالمفتوحة / المفتوح ماقبلها يجعل بين الهمزة والالف نحو سأل وقد تقدم حكمها ان انضم ماقبلها أو انكسر ، وإن كانت مكسورة فلا يخلو ماقبلها من الثلاث فيجعل بين بين وكذلك إذا كانت مضمومة ، وتكتب هنا

(١) الجونة بفتح الجيم الشمس وبالضم السواد والجمع جون وانظر المعجم الوسيط ١ : ١٤٩ .

(٢) هو عبيد بن الابرص وانظر ديوانه صفحة ٢٧ والهمع ١ : ٢١٢ والدرر ١ : ١٨٠ واللسان (بين ٢١٤) .

(٣) عجز بيت وصدره : به نحمى حقيقتنا جميعا ∴ ....

(٤) انظر الصحاح مادة بين (٥ : ٢٠٨٤) .

على ماتؤول إليه عند التسهيل من الياء أو الواو أو الألف .

قال : وخالف الاخفش في المضمومة المكسور ماقبلها فقلبها ياء ، قلت : حجة الأخفش(١) في جعل المضمومة المسكور ماقبلها ياء نحو هذا مقرئك أن همزة بين بين تشبه الساكن وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكن ، وأيضا لما لم تقع الالف بعد الكسرة والضمة ألحق مايقارب الألف بها ، وكذلك الواو الساكنة لاتقع بعد الضمة فكذلك مايقاربها ، وفرق الخليل وسيبويه بأن إيقاع الالف بعد الضمة والكسرة ممتنع غير مقصور ، أما إيقاع الواو الساكنة بعد الكسرة أو الياء الساكنة بعد الضمة فغير متعذر وانما هو مستثقل لكنه مع ذلك ممكن ، فإذًا هذا النوع على ثلاثة أضرب : مايبدل بلا خلاف وهي المفتوحة المضموم ماقبلها أو المكسور الثانية . المضمومة المكسور ماقبلها وعكسها نحو سئل وفيه الخلاف المذكور ، الثالثة .ماعدا ذلك وتجعل بين بين بلا خلاف . والمجعولة بين بين تقع في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذى لا يجتمع فيه ساكنان كقول الاعشى :(٢)

أأن رأت رجلًا أعشى ... . (٣)

فهي إذًا مع التليين في زنة المخففة المتحركة ، وقد علمت أن الخط تابع للتسهيل فالمكسورة المضموم ماقبلها تكتب بالياء نحو سئل وسُئم على قول سيبويه والأخفش يكتبها

---

(١) أنظر شرح السيرافي ٥ : ٢٤ وابن يعيش ٩ : ١١٢ والمقتضب ١ : ١٥٧ .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ٥٥ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢/٤٧٦ : ١٦٧ ، والمقتضب ١ : ١٥٥ وابن يعيش ٣ : ٨٣ والانصاف صفحة ٣٢٧ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٣٣٢ .

(٣) والبيت بتمامه

أأن رأت رجلا أعشى أضربه ... ريبُ المنونِ ودهرٌ متبلٌ خبِلُ

والمنون هو الدهر ومتبل يقال تبلهم الدهر وأتبلهم أفناهم والخبل الشديد الفساد والشاهد تخفيف الهمزة كما أنها لو كانت ساكنة لالتقى سكونها بسكون النون وهذا لايكون في الشعر الا في القوافي .

واوا نحو سوؤل وسوم والمضمومة المسكور ماقبلها تكتب عند الاخفش ياء وعند سيبويه واوا[1] ، فان وقع مابعدها واو حذفتها فى الخط على مذهب سيبويه لاجتماع الواوين

٣٢٤ وأما البدل فى نحو / مِنْسَأته ونحو قولِ حسان[2] :

سَألَتْ هُذَيلٌ رَسُولَ اللهِ فاحِشةً ∴ .... (٣)

وقول الفرزدق[4] :

.... ∴ لاهَناكِ المَرْتَعُ (٥)

فشاذ لا يقاس عليه .

---

(١) أنظر فى هذه المسألة همع الهوامع ٢ : ٢٢١ .

(٢) هو حسان بن ثابت وانظر ديوانه صفحة ٣٧ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٣٠ ، ١٧٠ والمقتضب ١ : ١٦٧ والكامل للمبرد صفحة ٢٣٨ والمحتسب ١ : ٩٠ وابن يعيش ٤ : ١٢٢/٩ : ١١١ ، ١١٤ .

(٣) [illegible]

.... ∴ ضَلَّتْ قُرَيْشٌ بِما جاءَتْ ولَمْ تُصِبِ

والشاهد ابدال الهمزة فى سالت وليس على لغة من قال سال يسال كخاف يخاف وهما يتساولان . قال الشنتمرى : لان البيت لحسان وليست لغته .

(٤) وانظر ديوانه ٢ : ٥٠٨ وهو من شواهيد سيبويه ٢ : ١٧٠ والمقتضب ١ : ١٦٧ والخصائص ٣ : ١٥٢ والمحتسب ٢ : ١٧٣ وابن يعيش ٤ : ١٢٢/ ٩ : ١١١ ، ١١٣ .

(٥) قطعة من بيت هو بتمامه :

راحَتْ بِمَسْلَمةَ البِغالُ عَشِيَّةً ∴ فَارْعَيْ فَزارَةُ لاهَناكِ المَرْتَعُ

والشاهد فيه ابدال هناك ضرورة وكان حقها أن تجعل بين بين لانها متحركة .

باب (المقصور)

المقصور المقيس : كل مصدر لفعل معتل اللام قبل نظيره من الصحيح مفتوح مزيدا فى أوله ميم أو ليس كذلك ، قلت : قد ذكرنا أن الرسم المحرر للمقصور أن يقال كل اسم متمكن حرف اعرابه ألف واحترز بالاسم عن الفعل والحرف : إذ المعنى من المقصور أنه الذى لولا الالف فى آخره لظهر إعرابه بطريق الأصالة والفعل والحرف ليسا كذلك ، واحترز بالتمكن عن المبنى من الاسماء من نحو ما واذا ، فإن الاصطلاح واقع على أن هذه لاتسمى مقصورة . فالفرق بين ذا والعصا بعد اشتراكهما فى امتناع ظهور الإعراب فيهما أن الإعرابَ فى العصا مقدر فى حرف إعرابه وفى ذا غير مقدر فى ألفه بل فى الموضع أى الاسم بكماله فى موضع اسم معرب .

وفى تسميته مقصورا أوجه أحدها : أنه من القصر بمعنى الحبس يقال قصرته أى حبسته ومنه حور مقصوراتٌ وامرأة قصيرة أى مخدرة فمعناه قصر فيه الإعراب أى حُبس فالاصل أن يوصل بفى لكنه صار اسما لما هذا شأنه أو حبس عن ظهور الإعراب فى لفظه .

الثانى : لان صَوْتَ الالف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة ، كأن الصوت محبوس عن الامتداد ، وقيل من القصر الذى هو مقابل الطول ، وقيل من القصر الذى هو الحذف من قوله تعالى " أَن تَقصُروا مِن الصَّلَاةِ "(1) وهو قريب من المعنى الذى قبله لأنه قد تحذف ألفه لساكن ثم الذى منع ظهور الإعراب فى الألف لكونها هوائية

٣٢٥ تجرى مع النفس لا اعتماد لها فى الفم والحركة تقطع الجرى عن / الاستطالة ، وأما قول المؤلف فى تعريفه إنه كل مصدر لفعل معتل اللام الى آخره فليس حدا للمقصور بما هو مقصور بل هو تعريف للمقيس منه ، إذ كان المقصور على ضربين : أحدهما مايجرى فيه القياس . والثانى ما لا مجال فيه للقياس ، فالأول هو الذى يجب على النحوى اعطاء الضابط فيه ليقاس عليه والثانى ليس بيانه على النحوى بل على اللغوى إذ مأخذه السماع والنقل ، فمن القياس ما علم قصره بالحمل على مماثله من الصحيح حتى لو لم

(1) الآية ١٠١ من سورة النساء .

يسمع ولم يرد فيه نقل حكمنا بأنه مقصور ، فإذا نظرت إلى صنف من أصناف الصيغ قياسه أن تكون قبل آخره فتحة وأردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب أن يكون مقصورا ؛ لأن لامه تتحرك بحركة الإعراب وينفتح ماقبلها فتنقلب ألفا فيصير آخره ألفا وهو المقصور ، فالحاصل أنك متى شككت في كلمة أنها مقصورة أو ممدودة فاحملها على نظيرها من الصحيح ، فإن كان قبل الحرف الصحيح المقابل للألف التي وقع فيها الشك ألف فهي ممدودة وإلا فهي مقصورة ، وان لم يكن قبله ألف فهو مقصور البتة ، فلابد إذا أن يكون له نظير من الصحيح ليعرف به ، ولابد أن يكون قبل حرف اعرابه فتحة ، فإن لم يكن له نظير انسد اثبات باب القياس فيه وذلك نحو العشى والصوى والصدى لان نظائرهن من الصحيح الحول والعرق والعطش ، وهكذا كل مصدر ماضية على فعل بكسر العين ، واسم الفاعل على أفعل أو فعلان أو فَعِل فان مصدره فَعَل فان اتفق أن كان معتل اللام فينفتح ماقبل الآخر فيكون مقصورا ، فالعشى من عشى فهو أعشى وهو على مثال حول والطوى من طوى يطوى فهو طيان وهو مثال

٣٢٦ عطش فهو عطشان ، والصدى من صدى فهو صد وهو على مثال / فرق[1] فهو فرق ، وقد شذ عن هذا الضابط الغراء في مصدر غرى فهو غرفقياسه غرى مثل صدى على أن الاصمعى[2] قد رواه أيضا بالقصر .

قال الشلوبينى : أحسن من ضابطه أن يقول : قبل آخر نظائره من الصحيح مفتوح على الأصل ، لأن المعتبر في هذا إنما هو اطراد النظائر لامجرد وجودها ، وقوله مزيدا في أوله ميم مثاله مَغْزَى ومَلْهَى ، وقوله أو ليس كذلك يعنى نحو عمَى وردَى ، لان نظيره من الصحيح صلع وغور وعطش[3]

قال رحمه الله تعالى : وكذلك اسم المفعول والزمان والمكان ؛ قلت : اسم المفعول من المعتل اللام الزائد على ثلاثة أحرف من نحو مُعطى ومُشتَرَى مقصور لأن

---

(١) فرق فرقا جزع واشتد خوفه وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦٩٢ .

(٢) أنظر هامش سيبويه ٢ : ١٦٢ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٥ ، ١٧٦ .

نظيره من الصحيح مخزٍ ومشترك ونظير مُستلقى مدحوٍ ويعنى بالنظير مايكون على وزنه فى بابه من المعتل اللام فما قبل الآخر فى الصحيح مفتوح ، فلو اتفق أن كان معتلا لكان ينقلب ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله وكذلك اسم المكان والزمان نحو مَغزى ومَلهى فانه من يفعل ويفعل على مفعل بفتح العين فإن بنيت هذا المثال من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ماقبلها فتقلب ألفا هذا فى الثلاثى .

وأما فى المزيد فبناء المفعول منه على بناء اسم الزمان والمكان على مايأتى :

قال : والفِعِّيلى للمبالغة ، قلت : هذا أيضا من المقصور ومثاله الخِلِّيفى والخِطِّيفَى وعرف قصر هذا بالسماع والحمل على الاكثر ، وحكى الكسائى فيه المد قال : يقال مافعل ذلك إلا خِصِّيصاءُ قومك وأمرهم فيضُوضاءُ بينهم[1] ، والقصر هو المشهور .

قال : وفُعَل وفِعَل جمعا معتل اللام ، قلت : فُعَل جمع فُعْلة نحو عروة وعرى ورُشوة ورُشى وفِعَل نحو جزية وجزى وفرية وفِرى ونظيرها من الصحيح ظلمة وظلم

٣٢٧ وقربة وقرب فقد انفتح ماقبل الآخر / مع حركته فانقلب ألفا فقصر .

قال الشلوبينى : كان الاجود أن يقول : جمع فُعلة بضم الفاء وفعلة بكسرها معتلى اللام والا فقد يأتى ماربما يتخيل فيه أنه فعل مثل نُهَى فى جمع نُهى وثنى فى جمع ثنى[2] .

قال : وفَعالى وفُعالى وفَعْلى جمعا مطلقا ، قلت : مثال الاول كسالى ومثال الثانى حَبالى والثالث جَرحى جمع كسلان وحبلى وجريح وكذلك أُسارى وسُكارى ويتامى وأيامى وصرعى ، وقوله مطلقا يعنى سواء كان المفرد مذكرا أو موءنثا أو كان جمعا بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول نحو مريض ومرضى أو كان صحيح اللام أو معتله ، لأن ماقبل حرف العلة فى هذا كله مفتوح ولا يتصرف هذا من النظير .

---

(١) انظر أوضح المسالك لابن هشام ٤ : ٢٩٠ .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٦ .

قال الشلوبيني : فأما قولهم حَلفاء وَطرفاء(١) فهو اسم جمع لا جمع فلذلك لم يستثنهما وما كان مثلهما ولكن الشأن في معرفة الجمع من اسم الجمع، وهذا ليس يعرفه كل أحد فالاحالة عليه ليس بشيء(٢).

قال : وكل فَعْلى مؤنث فَعْلان لا تلحقه الهاء وفُعْلى مؤنث الأفعل وفَعَلى.

قلت : هذا أيضا مما يعرف بالسماع لا بالقياس على النظير ولكنه مطرد في كل ما كان على مثاله وذلك نحو سكران وَسكرى وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى وكذلك فُعْلى مؤنث الأفعل نحو الصغرى والأصغر والكُبرى والاكبر والفُضلى مؤنثة الأفضل، فهذا كله مقصور لان ألفه للتأنيث، وقوله لا تلحقه استظهار على نحو ندمان(٣) وندمانة وسيفان(٤) وسيفانة، وأما فُعَلى فنحو شُعَبى(٥) وأُرَبى(٦) وفَعَلى نحو جَمَزى(٧) وبشكى(٨) فهذا كله معتل اللام فيقصر.

قال الشلوبيني : في بعض النسخ فَعَلى بالفتح نحو مرطى(٩) وبشكى وهو أجود، فان فُعَلى قد يأتي إذا كان جمعا ممدودا نحو فقهاء وكرماء والمفتوح الأول أيضا قد يأتي كذلك نحو جَنَفاء وقَرماء لمكانين(١٠)

---

(١) الطرفاء جنس حنبات وحنيبات للتزيين من الفصيلة الطرفاوية ومنها الاثل وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٥٦١.
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٦.
(٣) ندمان (اضافة من ب).
(٤) يقال رجل سيفان أى طويل ممشوق ضامر.
(٥) شعبى اسم موضع.
(٦) أربى اسم للداهية.
(٧) يقال حمار جمزى أى سريع.
(٨) يقال امرأة بشكى أى خفيفة سريعة.
(٩) مرطى : مرط فلان مرطا خف شعر جسده وحاجبه وعينه. وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٨٧٠.
(١٠) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٦.

قال : وما جمعه من المعتل على أفعال فالاظهر أن / واحده مقصور وما دون ٣٢٨
هاء التأنيث منه ألف فجمعه بحذف الهاء مقصور . قلت : أما الاول فنحو أرجاء يستدل بهذا الجمع على أن الواحد منه إذا كان معتلا فإنه مقصور . لان الغالب كذلك ومنه أقفاء فإن الواحد قفا وإنما قال الاظهر ، لأن بعضهم يمد القفا وإن كان الجمع على أقفاء وانما كان الأظهر القصر ؛ لأن أفعالا إنما هو جمع الثلاثى المجرد لا جمع المزيد فيه فى الاكثر ومثال الثانى قطاة وحصاة ونواة ودواة نقول قطى وحصى ويعنى الجمع الذى بينه وبين واحده الهاء وإلا فقد نقول اضاه وأضاء فيكون جمعا فى واحده الهاء وهو ممدود فلذلك قيد جمعه بحذف الهاء فى القصر ، والذى أخبر به غير مفيد لانه معلوم أن ماكان قبل هاء التأنيث فيه ألف وجمع بحذف الهاء خاصة أن يبقى آخره ألفا ، وإذا بقى آخره ألفا كان مقصورا ولابد[1] وإذا كان معلوما فالاخبار بالمعلوم غير مفيد .

هذا كله من المقصور المطرد المقيس ، وأما الذى لايعلم إلا من جهة النقل والسماع لا مجال للقياس فيه فنحو الرحى والوجى لأن هذا لو مد لما خرج عن نظائره وكذلك قصره لا يخالف القياس ، إذ ليس له أصل مطرد يحمل عليه فى القصر أو المد ، أى ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح ماقبل آخرها فيكون مقصورا ولا قبل آخره ألف فيكون ممدودا فيرجع فيه إلى تحكم السماع .

---

(١) فى (ب) لا محالة .

(باب الممدود)(1)

الممدود المقيس كل مصدر لفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف قبل آخر نظيره ألف ، قلت : الممدود ما في آخره همزة قبلها ألف ، سواء كانت أصلا أو غير أصل ، سمى بذلك لأن الألف التي قبل آخره تزاد في مدها على القدر الذي يمكن التوصل به إلى النطق بها ، لأن الألف حرف ضعيف والهمزة / حرف جلد قوى ، ٣٢٩
فزيد في مد الألف لئلا تخفى إلى جانب القوى وهو أيضا على ضربين : مقيس وغير مقيس فالمقيس منه ما كان له نظير من الصحيح يعرف به قبل آخره ألف .

فمصادر الأفعال الزائدة على الثلاثة مما لامه معتل أو همزة أصلية قياسها أن تكون ممدودة ، لأن قياس نظائرهن من الصحيح أن يكون قبل آخرها ألف زائدة ، فاذا بنيت من المعتل مثله وقع حرف العلة متطرفا بعد ألف زائدة فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود وذلك نحو الإعطاء ونظيره من الصحيح الإكرام وقياس مصدر أفعل افعال وكذلك الرماء ونظيره الطلاب وهو مصدر فاعل وقياس فاعل فعال . وكذلك الاشتراء نظيره الافتتاح وهو مصدر افتعل افتعالا والاحبنطاء(2) لان نظيره الاحرنجام لان قياس مصدر افعنلل افعنلال ، وبالجملة فكل مصدر أفعل معتل اللام أو في أوله همزة الوصل أو كان الفعل على فاعل نحو رامى وما كان من المصادر صوتا نحو الدعاء أو كان على تفعال نحو تلقاء فهو ممدود .

قال : وكل جمع لمعتل اللام على فِعال أو أفعال ، قلت : مثاله دِماء وأقفاء وتحتاج فِعال إلى تقييد بأن يقال : ليس جمعا لفِعله نحو فِرى أو لفُعله نحو رُشا(3) لأنه إنما يريد بقوله على فِعال أى ما يحتمل أن يكون فِعالا ممدودا أو فِعَلا مقصورا بادئ الرأى فإذا كان مراده ذلك فإن لم يقيد بما ذكرنا استحال في مثل فِرًى أو رِشا

---

(1) لم يرد في احدى المخطوطتين عبارة باب الممدود وانما وردت في المقدمة الجزولية انظر المخطوطة صفحة ٥٩ وتحقيق المقدمة الجزولية لشعبان عبد الوهاب محمد صفحة ٢٩٨ .

(2) يقال رجل حنبطى قصير سمين بطين واحبنطأ انتفخ جوفه أو امتلأ غيظا .

(3) الرشوة ما تعطى لقضاء مصلحة والجمع رشا ورشا وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٤٨

أن يمكن أن يكون مقصورا أو ممدودا ، فان أهمل القيد الذى ذكرنا كان مقتضى ذلك أن يكون فِرَى ورِشَا وما أشبههما ممدودا وليس كذلك فلابد إذا من القيد المذكور ، وأما أعمال فعلى الاطلاق لان مراده أيضا مما يحتمل ببادئ الرأى أن يكون ممدودا
٣٣٠ أو مقصورا ، ولا يصح أن يكون هذا النوع مقصورا وهو / جمع لانه ليس فى الجمع ما هو على مثال أفعل إلا قولهم أضحاة وأضحى ، وانما استغنى عن استثناء أضحى بقوله : وكل جمع ، لان هذا مختلف فيه عند العرب بين أن يكون جمعا أو جنسا .

قال رحمه الله تعالى : وكل ما كان من الاصوات مضموم الأول ثالثه ألف ، قلت هذا نحو الدعاء والثغاء(١) والرغاء(٢) والعواء(٣) لان نظائرها النباح والصراخ والصياح فقبل الآخر ألف فتقلب حرف العلة فيه ألفا ثم همزة ، وفُعال من أبنية المبالغة نحو العراض والطوال والسراع ، فجاءت الأصوات على ذلك لأن الغالب أنه لا يكون إلا لمهم وكذلك الادواء نحو الكُباد(٤) والدُوار والصُداع والسُعال لان قليل الداء مكروه .

قال ابن جنى : لما كانت الأصوات منحطة عن رتبة الادواء أتوا بها على الفعيل نحو النَهيق والسجيج ، لان فعيلا فى المبالغة دون فعال والبكاء يمد ويقصر ، فإذا مددت أردت الصوت وإذا قصرت أردت الدمع ، وليس قصره بقياسى إذ ليس له أصل فى الصحيح والعلاج أيضا كالصوت نحو النُزاء لان نظيره القماص وهو فى الطير نظير النُزاء(٥) فى غيره .

قال الشلوبينى : تمام هذا الفصل أن يقال مالامه حرف علة نحو الدعاء والثغاء والرغاء ، لانك تقول يدعو ويثغو ويرغو ، وما لم تكن لامه حرف علة من هذا النوع فليس من قسم الممدود نحو النباح والنهاق(٦).

---

(١) الثغاء بالضم صوت الغنم والظباء وغيرها عند الولادة .
(٢) يقال رغا البعير والضبع والنعام رغاء أى صوتت .
(٣) العواء صوت الذئب .
(٤) الكباد كغراب وجع الكبد .
(٥) يقال : وقع فى الشاة نزاء بالضم وهو مرض يأخذها فتنزو حتى تموت .
(٦) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٧ .

قـــــــال : وكل فَعْلاء أَفْعَل وكل جمع على فُعَلاء أو أفْعِلاء . قلت

مثال الاول حمراء أحمر وسوداء أسود وكذلك كل ماكان من الصفات مؤنث أفعـــل

لاتلزمه الالف واللام ولاتدخله تاء التأنيث وهو بمعنى أفعل من كذا ومثال الثانــي

٣٣ شُعراء ووُدَداء ومثال الثالث / أشياء وأصْدقاء مما واحده على فَعِيل مضاعفا أو معتــلا

فجمعه على أفعِلاء أو فُعَلاء وهمزته للتأنيث نحو شَدِيد وأشداء وظريف وظرفاء ، هــذا

اذا كان فعيل للمذكر ، وَجاء في المؤنث منحرفان قالوا سفيهة وسفهاء وفقيرة وفقراء

وأما خُلَفَاء فجمع خَلِيف جمع خَلِيفــة .

قال : وكل ماجاء جمعه على أفْعِلَةٍ معتل اللام فواحده ممدود في الأَمر العام .

قلت : مثاله قِباء وأقبية وكِساء وأكسية ونظيره قِذال[1] وأقذِلة وخِمار وأخْمِرة فهـــذا

الجمع مخصوص بما قبل آخره حرف مد ، فإذا جاء في معتل اللام وقع حرف العلة بعد

الالف هذا هو الكثير .

وقد شذ نحو ندى وأندية ورحى وأرحية وعنه اخترز بقوله في الأَمر العـــام

وقيل أنــه جمع أولا على نداء ثم جمع نداء على أندية فأندية جمع الجمع ، وقيل هــو

في الشذوذ نحو نجْدٍ وأنجدة ، وأما الذي يعرف بالسماع من هذا فهو الذي لا نظير

له من الصحيح نحو الجفاء والإباء وغير ذلك مما ليس للقياس[2] فيه مَجال .

---

(١) القذال : قذال الفرس معقد سيرى اللجام خلف الناصية والجمع قذل وأقذلة وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٢٨ ، ٩٢٩ .

(٢) القياس (اضافة من ب) .

قـــال : وكل فَعْلَاء أَفْعَل وكل جمع على فُعَلَاء أو أفْعِلاء. قلت مثال الاول حمراء أحمر وسوداء أسود وكذلك كل ماكان من الصفات مؤنث أفعل لا تلزمه الالف واللام ولا تدخله تاء التأنيث وهو بمعنى أفعل من كذا ومثال الثاني شُعراء ووُدَداء ومثال الثالث / أشياء وأصْدقاء مما واحده على فَعِيل مضاعفا أو معتلا ‎(٣٣١ فجمعه على أفعِلاء أو فُعَلاء وهمزته للتأنيث نحو شَدِيد وأشداء وظريف وظرفاء ، هذا اذا كان فعيل للمذكر ، وجاء في المؤنث منحرفان قالوا سفيهة وسفهاء وفقيرة وفقراء وأما خُلَفَاء فجمع خَلِيف جمع خَلِيفة .

قال : وكل ماجاء جمعه على أفْعِلَةٍ معتل اللام فواحده ممدود في الأمر العام . قلت : مثاله قِباء وأقبية وكِساء وأكسية ونظيره قِذال[1] وأقذِلة وخِمار وأخمِرة فهذا الجمع مخصوص بما قبل آخره حرف مد ، فإذا جاء في معتل اللام وقع حرف العلة بعد الالف هذا هو الكثير .

وقد شذ نحو ندى وأندية ورحى وأرحية وعنه اخترز بقوله في الأمر العام وقيل أنه جمع أولا على نداء ثم جمع نداء على أندية فأندية جمع الجمع ، وقيل هو في الشذوذ نحو نجْد وأنجدة ، وأما الذي يعرف بالسماع من هذا فهو الذي لا نظير له من الصحيح نحو الجفاء والإباء وغير ذلك مما ليس للقياس[2] فيه مجال .

---

(١) القذال : قذال الفرس معقد سيرى اللجام خلف الناصية والجمع قذل وأقذلة وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩٢٨ ، ٩٢٩ .

(٢) القياس (اضافة من ب) .

بَابٌ (المؤَنَّث والمذكَّر)

المؤنث الذى لا علامة فيه يعرف كونه مؤنثا بالإشارة إليه وباضماره وبالحاق علامة التأنيث فى فعله . قلت : يعنى من غير الحقيقى ؛ لأن الحقيقى يعرف بمعناه تذكيره وتأنيثه إلا ما كان من ذلك فى الاجناس ، فقد لا يجرى فيه اللفظ على حكم المعنى نحو الغنم للذكور والاناث وهو مؤنث وكذلك الابل والخيل .

وبالجملة فالمذكر هو الذى خلا من العلامة لفظا وتقديرا والمؤنث بخلاف ذلك ، فان ظهر فى الاصل لمؤنث أحد العلامات لم يرتب فى تأنيثه لفظا وإن لم يظهر فى لفظه : فأما أن يكون ثلاثيا أو فوق ذلك ، فإن كان ثلاثيا فانه يستدل على
٢٣٢ تأنيثه أى على / تقدير العلامة فيه بالتصغير نحو قديرة وشمسية ولا تقدر من العلامات الا التاء لانها الاصل لافادة هذا المعنى ولذلك لا يظهر فى التصغير غيرها ، وان كان على أكثر من ثلاثة أحرف استدل على تأنيثه بأمور يشاركه الثلاثى فيها ، وانما الذى ينفرد به الثلاثى التصغير فنقول : الأمور التى يستدل بها على التأنيث إما الصيغة وإما القرينة ، والأول مأخذه السماع وهو ما كان من الصيغ مختصا بالمؤنث وله فى المذكر صيغة مختصة به أيضا وذلك نحو عناق وأتان وضَبُع وفى مقابلها جَدى وحمار وضبعان للذكران من هذه الأنواع فأغنت الصيغة عن ظهور العلامة المقدرة حتى لو ألحق هذه التاء كان على سبيل التوكيد ؛ لأن التأنيث معلوم مِن الوضع كما علم ما فيه التاء نحو نعجة بازاء التيس والناقة بازاء الجمل فتأنيث هذه أيضا بالوضع والتاء أكدت الوضع .

وأما الضرب الثانى وهو الذى ليس فى مقابله مذكر من جنسه فاما أن يكون ثلاثيا أو رباعيا فصاعدا وكلاهما إن عرى عن العلامة وجهل الوضع فيه فانه يستدل على تأنيثه بالقرائن والاحكام وذلك من وجوه منها : الإشارة اليه : بِهَذِهِ أَوْ تِلْكَ كقولك هذه قدر وتلك الشمس ، وبالكناية عنه . نحو قولك : الشمس رأيتها والقدر غسلتها وبالحاق علامة التأنيث فى فعله المسند إليه نحو طلعت الشمس وغلت القدر ؛ لأن أصل التاء الفارقة أن تكون فى الصفات الجارية على الفعل ، وإنما تكون فى الصفات الجارية إذا كانت فى أفعالها نحو قامت فهى قائمة ، ولذلك أن الصفة غير الجارية لا تلحقها

التاء من نحو طامث وحائض ، لما كان يلزم من دخول التاء في الفعل لحاقها في الصفة الجارية عليه استدل بلحاقها في الفعل على تقديرها في الاسم .

٣٢٣ / قال رحمه الله تعالى : أو نعته أو الحال منه أو في مصغره أو في خبره .

قلت : هذا أيضا مما يشترك فيه الثلاثي والرباعي إلا التصغير وحده ، مثال نعته دار واسعة وشمس مضيئة ومثال الحال منه أبصرت الشمس مشرقة والدار واسعة والتصغير شميسة والخبر الشمس طالعة .

قال : أو بحذف عدده منها فيما دون العشرة في الأعرف . قلت : تقول ثلاث قدور وأربع شموس وخمس مجانيق فانه قد تقرر أن التاء تثبت في عدد المذكر إذا أضيف إلى معدوده ويحذف من عدد المؤنث وقوله في الأعرف احترز عما شذ من ذلك للضرورة أو لضرب من التأويل كقول عمر بن أبي ربيعة :

فكانَ نَصيري دُونَ مَنْ كُنْتُ أتّقي ∴ ثلاثَ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ (١)

والاصل أن يقول ثلاثة ؛ لأن الشخص مذكر وانما حمل على المعنى لأن المراد من الشخوص ما فسره به من الكاعبين والمعصر وقال الآخر :(٢)

وإنَّ كلابًا هذِهِ عشرُ أبطُنٍ ∴ .... (٣)

وهو في الشذوذ نظير قول بعضهم أتته كتابي فاحتقرها أراد الصحيفة وقال الآخر(٤) :

تركتني في الدّارِ ذا غُربةٍ ∴ .... (٥)

أراد انسانا أو شخصا .

---

(١) سبق شرحه صفحة ١٦٥ .

(٢) هو النواح وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٤ والمقتضب ٢ : ١٤٨ والخصائص ٢ : ٤١٧ والعيني ٤ : ٤٨٤ والهمع ٢ : ١٤٩ والدرر ٢ : ٢٠٤ :

(٣) صدر بيت وعجزه : .... ∴ وأنت بريءٌ مِنْ قبائِلِها العَشْرِ .
والشاهد فيه تأنيث بطن وحذف الهاء من العدد قبلها حملا للبطن على معنى القبيلة بقرينة ذكر القبائل .

(٤) قالته اعرابية وقد أنشده ابن منظور من غير عزو وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ١٦٠ والانصاف صفحة ٥٠٧ ، ٧٦٣ وابن يعيش ٥ : ١٠١ والعقد الفريد ٣ : ٣٥٩ .

(٥) صدر بيت وعجزه : .... ∴ قد ذلّ مَنْ ليس له ناصرُ .
والشاهد قوله : ذا غربة فانه كان ينبغي لو أنه أجرى الكلام على ما يقتضيه اللفظ أن يقول ذات غربة لأن الحديث على لسان امرأة بدليل قوله بعد هذا البيت : قامت تبكيه لكنه مع ذلك أجرى الكلام على المعنى فان المرأة يقال لها انسان أو شخص .

قال : وتجمعه على أفعُل إذا كان على أربعة أحرف ثالثها لين ، قلت : هذا من الاستدلال المختص بالرباعي كاختصاص الثلاثي بالتصغير وذلك نحو شمال وأشمل ويمين وأيمن ، وعقاب وأعقب ، واستظهر بقوله في الأعرف على ماجاء في مثل قوله[1] :

حتى رمى مجهولَهُ بالأجْنُنِ [2]

في جمع الجنين وهو مذكر وجاء أيضا مكان وأمكن .

قال : وما فيه الهاء علامة فقد تكون فيه للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة وفي الاسم . قلت : لما ذكر العلامات التي يستدل بها على التاء المقدرة

٣٣٤ في الاسم أخذ يعدد / المعاني التي تساق لها الهاء ، والأصل فيها أن تكون علامة للتأنيث وهي التي قال للفرق في الصفة والاسم ، أما في الصفة فقياس مطرد نحو قامت فهي قائمة فتقول قائم وقائمة وصائم وصائمة وأما في الاسم فنحو امرئ وامرأة وكذلك شيخة وإنسانة وأسدة وبرذونة وليس بمطرد كالأول بل هو مسموع قال :[3]

إنسانةٌ فتانـــةٌ .. بدرُ الدُّجى منها خجِلْ [4]

وقال آخر :[5]

.... يُهانُ لها الغُلامَةُ والغُلامُ [6]

---

(١) هو رؤبة وانظر ديوانه صفحة ٧٢ برواية بالأجبن وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادي صفحة ١٣٤ والمخصص ١٧ : ٢٣ .

(٢) رجز يمدح فيه رؤبة بلال بن أبي بردة والشاهد فيه جمع جنين على أجنن وهو شاذ والقياس في أفعل أن يكون جمعه فعيل اذا كان مؤنثا .

(٣) من شعر المولدين وانظر القاموس المحيط باب السين فصل الهمزة .

(٤) وبعده :

إذا زنت عيني بها .. فبالدموع تغتسِلُ

(٥) هو أوس بن غلفاء الهجيمي وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٨٧ وابن يعيش ٥ : ٩٧ واللسان (ركض ٢٠ وغلم ٣٣٦) .

(٦) عجز بيت وصدره :

ومركضة صريحيٌّ أبوها .. ..

يصف فرسا يقال أركضت الفرس فهي كضة ومركض اذا اضطرب جنينها في بطنها وصريحي : اسم فحل منجب .

قال : وبين الواحد والجنس وبالعكس وهو قليل . قلت : أما الاول فنحو تمرة وتمر وشعيرة وشعير وضربة وضرب ودرة ودر فالتاء علم للافراد وحذفها علم للجنس والذى يدل على أنها ليست لمجرد التأنيث هنا أنها تدخل فى اللفظ الواقع على المذكر والمؤنث بصيغة واحدة نحو حمامة للذكر والأنثى وكذلك بطة وفى الجنس حمام وبط ، والصحيح أن هذا ليس جمعا لفظيا وانما يفهم منه الجمع معنى ، وأما العكس فهو كما[1] للواحد وكمأة للجنس ولم يأت الا فى ألفاظ محفوظة .

واختلف منتجع وأبو خيرة فقال منتجع كما واحدة وكمأة جمع وقال أبو خيرة بالعكس فمر بهما رؤبة فسألاه فوافق منتجعا فى أن كمأ للواحد .

قال : وبين الواحد والجمع . قلت : مثاله درة ودر إذا كان در جمعا وكذلك جمال للواحد وجمالة للجماعة وكذلك شاربة وسابلة والواحد شارب وسابل ومنه البصرية والزبيرية والقياس أن يكون جمال للجمع وجمالة للواحد الا أن هذه من الصفات الغالبة للجماعة أى جماعة سابلة وحقها أن تكون من صفات الواحد نحو ضاربة لكن لكثرة وصف الجماعة بها صار تفهم منها الجمعية عند حذف الموصوف خلاف مايفهم من ضاربة من الوحدة فأجرى ذلك مجرى كمأة وكمء .

قال الشلوبينى : فى بعض / النسخ : وبين الواحد والجنس وبالعكس وهو ٣٢٥
قليل وبين الواحد والجمع من غير ذكر العكس ، فيريد إذا بقوله بين الواحد والجمع مثل بغال وبغالة وحمار وحمارة لان بغالا صفة للواحد وبغالة للجمع[2]

قال : ولتوكيد الصفة ، قلت : هذه التى يقال فيها إنها للمبالغة لأنها لاتكون إلا فى الوصف المتناهى فى ذلك المعنى ولا يختص ببناء دون بناء نحو علامة ونسابة وراوية وفروقة وبصيرة فى قوله تعالى : " عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ "[3] فقوله للتوكيد أى للتكثير والمبالغة ؛ لان التوكيد بمعنى التكرير ، فجعل التكثير كأنه تكرير لمعناه

---

(١) الكمأ نبات .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٩ .
(٣) الآية ١٤ من سورة القيامة .

وتمكين له ، لأنه إذا كثر ذلك الوصف فى الموصوف فكأنه قد كرر فيه ومكن ، وهـذه التاء وإن كانت ليست للتأنيث لكن لا تدخل فى صفات القويم سبحانه ؛ لأنها توهم التأنيث فى الجملة وهو نقص ولذلك قد يؤول الواحد بالجماعة ، فإذا قال رجل علّامة فكأنه قال جماعة علامة كأنه اجتمع فيـه ما افترق فى جماعة .

قال : وللعجمة وللنسب ولهما وأما للعوض ، قلت : يعنى أن التـاء تدل على أن أصل الكلمة من أوضاع العجم بأنها مما عربت وذلك نحو جواربة وموازجة[1] فالموزج أعجمى فدخلت التاء دليلا على العجمة والنقل من لغة الى لغة ، وقـال الزمخشرى : هى للتعريب ، وأما النسب فنحو المهالبة والأشاعثة والأصل أن يقـال مهلبى وأشعثى ، فلما أرادوا النسبة الى الجمع على لفظة وكانت ياء النسبة لا تدخـل على هذا الجمع جمعوا أشعث على أشاعث ومهلب على مهالب ثم عوضوا عن ياء النسبة التاء .

قال الشلوبينى : أدخلت الهاء فى هذا ليدل على أنه ليس كل واحد مـن الجمع مهلبا حقيقة ولكن على أنه سمى كل واحد منهم باسم من نسب اليه فهذا معنى قوله ان الهاء دخلت فى هذا النوع للدلالة على معنى النسب .[2]

قال أبو على : وعندى أن قولهم[3] هذا فارسى وفرس من هذا[4] كأنهم حذفوا الياء وجمعوا ، وأما التى لهما فنحو سيابجة[5] ، قال أبو على : وإنما جمعت النسبة والعجمة فى إلحاق الهاء لاتفاقهما فى النقل من حال إلى حال لم يكونا عليه فالنسب قد صار الاسم به وصفا بعد أن لم يكن ، والاعجمى معرب بالنقل بعد أن لم يكـن ، وليس ذلك لاتفاق العجمة والتأنيث فى منع الصرف ، ألا ترى أن العجمة فى أسماء الاجناس لا تمنع الصرف وهذه الاعجمية المذكورة فى هذا الباب من أسماء الاجناس .[6]

---

(١) موازجة : جمع موزج وهو الخف أو الجورب .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٩ .

(٣) ان قولهم (اضافة من ب) .

(٤) من هذا (اضافة من ب) .

(٥) سيابجة جمع سبيجى وهو خادم القبيلة أو السيد .

(٦) انظر التكملة صفحة ١٦٥ .

وتمكين له ، لأنه إذا كثر ذلك الوصف فى الموصوف فكأنه قد كرر فيه ومكن ، وهـذه التاء وإن كانت ليست للتأنيث لكن لا تدخل فى صفات القويم سبحانه ؛ لأنها توهم التأنيث فى الجملة وهو نقص ولذلك قد يؤول الواحد بالجماعة ، فإذا قال رجل علاّمة فكأنه قال جماعة علامة كأنه اجتمع فيه ما افترق فى جماعة .

قال : وللعجمة وللنسب ولهما وأما للعوض ، قلت : يعنى أن التاء تدل على أن أصل الكلمة من أوضاع العجم وأنها مما عربت وذلك نحو جوارية وموازجة[1] فالموازج أعجمى فدخلت التاء دليلا على العجمة والنقل من لغة الى لغة ، وقال الزمخشرى : هى للتعريب ، وأما النسب فنحو المهالبة والأشاعثة والأصل أن يقال مهلبى وأشعثى ، فلما أرادوا النسبة الى الجمع على لفظة وكانت ياء النسبة لا تدخل على هذا الجمع جمعوا أشعث على أشاعث ومهلب على مهالب ثم عوضوا عن ياء النسبة التاء .

قال الشلوبينى : أدخلت الهاء فى هذا ليدل على أنه ليس كل واحد من الجمع مهلبا حقيقة ولكن على أنه سمى كل واحد منهم باسم من نسب اليه فهذا معنى قوله ان الهاء دخلت فى هذا النوع للدلالة على معنى النسب .[2]

قال أبو على : وعندى أن قولهم[3] هذا فارسى وفرس من هذا[4] كأنهم حذفوا الياء وجمعوا ، وأما التى لهما فنحو سيابحة[5] ، قال أبو على : وإنما جمعت النسبة والعجمة فى إلحاق الهاء لاتفاقهما فى النقل من حال إلى حال لم يكونا عليه فالنسب قد صار الاسم به وصفا بعد أن لم يكن ، والاعجمى معرب بالنقل بعد أن لم يكن ، وليس ذلك لاتفاق العجمة والتأنيث فى منع الصرف ، ألا ترى أن العجمة فى أسماء الاجناس لا تمنع الصرف وهذه الاعجمية المذكورة فى هذا الباب من أسماء الاجناس .[6]

---

(١) موازجة : جمع موزج وهو الخف أو الجورب .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٩ .
(٣) ان قولهم (اضافة من ب) .
(٤) من هذا (اضافة من ب) .
(٥) سيابحة جمع سبيحى وهو خادم القبيلة أو السيد .
(٦) انظر التكملة صفحة ١٦٥ .

قال الشلوبيني : السَّبَبِجيون قوم من العجم .(1)

وأما التي للعوض فنحو زنادقة وفرازنة ، التاء فيه عوض من تاء مفاعيل والاصل زناديق وفرازين(2) ، لانه جمع فرزان وزنديق فنعوض من المحذوف الياء في الجمع كما في مفاتيح ثم نعوض من الياء التاء ، ونعني بالعوض أنهما يتعاقبان/ فاذا ٣٣٦
ثبتت إحداهما لم تثبت الأخرى وصارت التاء التى تدخل على مفاعل على خمسة أوجه : العجمة نحو جواربة . والنسب نحو المهالبة . وهما نحو سيابجة . والعوض نحو زنادقة . ولتوكيد معنى الجمع نحو صياقلة .

قال ابن السراج : ليست التاء في الثلاثة الأول مثلها في صياقلة ؛ لأنها فيما تقدم عوض من شيء وهنا ليست عوضا .(3)

قال : ولتوكيد معنى الجمع ولتوكيد معنى التأنيث .قلت : أما الأولى فنحو التاء اللاحقة في حجارة وذكارة وصقورة ؛ لانه قد علم أن الجموع مؤنثة لانها في معنى الجماعة فتكون التاء للتوكيد ، ثم هي في ذلك على ضربين : مطرد وغير مطرد ، فالمطرد في نحو أفعلة وفعلة وغير المطرد فعالة وفعولة .

قال الشلوبيني : يريد لتأكيد معنى الجمع في التأنيث ، ألا ترى انك تقول هي الحجارة فتؤنث الحجارة وإن لم تدخل الهاء ، وبهذا التفسير يجتمع هذا مع قوله إن التاء دخلت في هذا النحو لتأنيث معنى الجمع ، ولا ينبغي أن يؤخذ على ظاهره من أنها لتوكيد معنى الجمع ؛ لان المعنى الذي ذكرنا أليق بالتاء من هذا المعنى ، وأما توكيد التأنيث فمثاله ناقة ونعجة ، ونعني انفراد المؤنث في هذا النوع باسم غير اسم المذكر يغني عن تاء التأنيث كما أغنى عن ذلك في عناق فكان يقال ناق ونعج لكنهم زادوا التاء لتأكيد ما دلا عليه دون هاء التأنيث لو نطقوا بهما كذلك .(4)

---

(1) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٩ .

(2) فرزان : الشطرنج بالكسر معرب : فرزين بالفتح .

(3) انظر شرح السيرافي ٢ : ٣٤٦ .

(4) الشرح الصغير لوحة رقم ١٧٩ ، ١٨٠ .

قال : ولتأنيث اللفظ . قلت : مثال هذا نحو ظلمة وغرفة وغمامة وسحابة فإن التاء فيها لتأنيث اللفظ أى هذا اللفظ مما يعامل معاملة المؤنث ، وإن لم يكن تحته تأنيث فى المعنى كما فى امرأة وقائمة بل هو مذهوب به مذهب التأنيث فى الاخبار عنه والاشارة اليه .

٣٣٧ وقد زاد بعضهم أنها تكون لتأكيد الصفة فى المؤنث نحو عجوزة فإن / عجوزا موضوع لصفة المؤنث فالتاء زائدة لتوكيد هذا المعنى ، وأنها تكون عوضا من حرف أصلى نحو التاء فى عدة وشية هى عوض من الواو المحذوفة ، وأنها تكون عوضا من ياء الاضافة فى يا أبت وأنها تكون علامة للنقل من حال الى حال ، كما تكون علامة للنقل من لغة الى لغة نحو الذبيحة واللقيطة .

قال صاحب المفصل : وتجمع هذه الوجوه أنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث(١) يعنى أن المعانى التى تلحق لها فروع ، كما أن التأنيث فرع فإن المعجمة والجمع والمبالغة وغيرها فروع كالتأنيث .

وقال غيره : تجمع هذه الوجوه أنها تكون للنقل وشبه النقل ، أما التى للفرق فإن التاء نقلت الاسم من التذكير الى التأنيث وكذلك التاء فى علامة نقلت من أصل المعنى الى الزيادة فيه وهكذا بقيتها .

واعلم أن التاء تارة تؤخذ جزءا من الكلمة كألف حبلى وتارة تؤخذ بمنزلة كلمة ضمت الى كلمة أى تقدر منفصلة وعلى الاول قالوا شقاوة وعظاية(٢) وعلى الثانى شقاءة وعظاءة لوقوع الواو والياء طرفا قبلهما ألف زائدة وأما عدم دخولها فى الصفات الثابتة دون الحادثة من نحو طالق وطامث وحائض ففيها ثلاثة أقوال : أحدها ، أنه على النسب أى لنسبته المعنى الى من قام به لاعلى أنه مأخوذ من فعله الصادر عنه . الثانى : أن يتأول الموصوف بانسان حائض أو شخص أو حيوان . الثالث : أنها صفة مختصة بالمؤنث فلا تحتاج إلى التاء كما لا تحتاج فى عناق(٣) وقد يستوى المذكر والمؤنث فى فعول وفعيل بمعنى مفعول ومِفْعال ومِفْعَل وفَعّال نحو صبور وقتيل وحصان .

---

(١) انظر المفصل صفحة ٢٠٠ وشرح الكافية للرضى باب المذكر والمؤنث ٢ : ١٦٤

(٢) العظاية دويبة كسام أبرص .

(٣) عناق الارض : دابة والعناق أيضا الداهية والامر الشديد والخيبة .

قال رحمه الله تعالى : ماعلامة التأنيث فيه ألف مقصورة فَعَلَى وفُعْلَى وفَعْلَى وفَعَلَى وفِعَلَى . قلت : الحروف الموضوعة للتأنيث ثلاثة : التاء وهي الاصل ، لانها
٢٣٨ منفصلة من الكلمة وتدخل في الثلاث الكلم/ وتعتبر ظاهرة ومقدرة وتصحبها معان أخر لاصالتها كالهمزة التي للاستفهام وثانيها : الالف المقصورة والممدودة . وثالثها : الياء في تفعلين عند من يرى أنها علامة لاضمير وكذلك الياء في هذي ، وقد يؤنث بالحركات كالكسرة في أنت ولك ، والاصح في أن الياء في تفعلين ضمير ، وأما هذي فالصيغة بكمالها هو الموضوعة للمؤنث مثل تاوتي ، ولهذا جعلها أبوعلي على حرفين فقط الالف والتاء ، والامثلة التي فيها الواو المقصورة هي الامثلة الخمسة المذكورة

قال : فَعَلَى وفِعَلَى وفُعْلَى من الأبنية المختصة بالمؤنث . قلت : تلك الامثلة منها مخصوصها مشترك ، وذلك أن الالف في آخر الاسم المتمكن اما أن تكون منقلبة واما أن تكون زائدة والمنقلبة اما عن ياء أو واو والزائدة اما للتكثير كألف قبعثرى واو للالحاق كألف أرطى واما للتأنيث كألف حبلى ، اما فعلى بفتح الفاء والعين فلا تكون ألفه الا للتأنيث بدليل امتناع صرفها نكرة وامتناع لحاق التاء بها ثم هي على ضربين ضرب اسم كأجلى ودقرى وبشكى وبردى ، فالاول علم لموضع فيه مرعى قال :

يا أَجَلَى مَحَلَّةَ الغَرِيبِ .(١)

والثاني اسم لروضة والثالث نهر بدمشق والثاني : صفة نحو جَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى .
قال صاحب الصحاح : جمل جَمَزَى سريع وناقة بشكى خفيفة المشي والمَرَطى السريعة أيضا .(٢)
وأما فُعَلى بضم الفاء وفتح العين فلا تكون ألفها الا للتأنيث أيضا ، قال ابن خالويه في كتاب ليس : إنه ليس في كلام العرب فُعَلى غير ثلاثة ألفاظ شُعَبى اسم موضع

---

(١) قطعة من بيت لم أهتد اليه ولا عرفت قائلة .

(٢) انظر الصحاح للجوهري النيسابوري مادة جمز ٢ : ٨٦٦ ومادة بشك ٤ : ١٥٣٥ ومادة مرط ٣ : ١١٥٩ .

في بلاد فزارة قال :(١)

أعبدا حلّ في شُعَبى غريبا ∴ ....(٢)

وأدمى اسم موضع ، قال الشاعر :

يسبقن بالادمى فراخ تنوفة(٣)

والاربى الداهية قال :(٤)

.... ∴ هي الأُرْبَى جاءتْ بأُمِّ حَبَوْكَرَى(٥)

قال : وفُعْلَى ضربان : مؤنث أفعل وما ليس إياه ، فما ليس إياه مصدر وغير مصدر ومؤنثه تلزمه الألف واللام والاضافة كمذكرة في الأمر العام . قلت: فعلى بضم الفاء وسكون العين لا تكون ألفها الا للتأنيث أيضا ، وهي اما أن تكون اسما أو صفة ، والاسم إما مصدر نحو الرُّجْعَى والبشرى ، وإما غير مصدر

---

(١) هو جرير بن عطية وانظر ديوانه صفحة ٥٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٧٠ ، ١٧٢ والجمل صفحة ١٦٨ والخزانة ١ : ٣٠٨ والعيني ٣ : ٤٩ / ٤ : ٢١٥ ، ٥٠٦ والتصريح ١ : ٣٣١ / ٢ : ١٧١ ، ١٨٩ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

أَلُؤْمًا لا أبالك واغترابا ∴ ....

(٣) قطعة من بيت لم أهتد اليه ولا عرفت قائله .

(٤) نسبه ابن منظور الى ابن أحمر وانظر المخصص لابن سيده ٩ : ٤١ / ١٢ : ١٥ / ١٤٤ : ٢٠ / ١٦ : ٨ واللسان مادة أرب وغسا .

(٥) عجز بيت وصدره :

فلما غسا ليلي وأيقنت أنها ∴ ....

وغسا الليل بمعنى أظلم .

لم يرد هذا القول في كتاب ليس الذي بين أيدينا لابن خالوية ويعترض عليه بقوله : أرنى بالنون لحب يجبن به اللبن وجنفى لموضع وجعبى لعظام النمل وانظر اوضح المسالك ٤ : ٢٨٩ .

٣٣٩ نحو البَهْمَى (١) والحُصَّى / وحُزْوَى علم لموضع ، والصفة اما مؤنث أفعل أو ليس والثانى نحو حُبْلى وخُنثى والأول نحو الصغرى والكبرى .

فتلخص أن فُعْلَى خمسة معان : علم نحو حُزْوَى واسم جنس نحو بُهْمَى ومصدر كالرُّجعى ، وصفة نحو حُبْلى ، ومؤنث أفعل نحو الصغرى ومؤنثه اذا لم يكن معه من فلا بد من الألف واللام نحو الفُضْلى والفضليات أو الإضافة نحو فضلاهم كما أن مذكره يلزمه أحد الأمور ، لان التفضيل لا يتم الا بمفضول ومفضول عليه ، ولا بد بينهما من ارتباط والحرف الموضوع لذلك من فإذا لم يؤت به وجب أن يلحق به أحدهما ليحصل الارتباط ، أما إذا قرنت به من لزمه التنكير لدلالته على المصدر وزيادة لدلالة الفعل على المصدر ، وزيادة تمنع من التعريف كما يمنع الفعل واستوى فيه المذكر والمؤنث والمجموع لذلك ، ولانه لما لم يأت الا بمن فكأنه شطر الكلمة ومع التعريف باللام يؤنث ويثنى ويذكر ويجمع وان أضيف جاز فيه الامران وقوله فى الامر العام احتراز عن ألفاظ شذت فأجريت مجرى الاسماء فلم تقترن بها من ولا غيرها كقول العجاج (٢) :

فِى سَعْىِ دُنيا طَالَما قَدْ مُدَّتِ .:. .... (٣)

قال الزمخشرى : لانها غلبت فاختلطت بالاسماء (٤) ، ومثلها (٥) :

وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ .:. .... (٦)

---

(١) بهمى اسم لنبت يطلق للواحد وللجميع وواحدته بهماة .

(٢) وانظر ديوان العجاج صفحة ٧٢ والخزانة ٣ : ٥٠٨ وابن يعيش ٦ : ١٠٠ .

(٣) صدر بيت من الرجز وتتمته : ....:. حَتَّى انْقَضَى قَضَاؤُهَا فَأَدَّتِ .

(٤) انظر المفصل صفحة ٢٣٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٦ : ١٠٠ .

(٥) هو المرقش الاكبر ونسب الى بشامة ابن حزن وانظر ابن يعيش ٦ : ١٠٠ ، ١٠١ والخزانة ٣ : ٥١٠ ويس ٢ : ٢٨١ .

(٦) صدر بيت وعجزه : ....:. يَوْمًا سَرَاةِ كِرامِ النَّاسِ فَادْعِينَا .

قال الشيخ يس ٢ : ٢٨١ وجلى هنا وان كانت تأنيث أجل لكنه خلع من الوصفية وجعل اسما للحادثة العظيمة .

وقرأ بعضهم " وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى "(١) ممالا فيمن جعله صفة لموصوف محذوف أى مقالة حسنى ، وأما من جعله مصدرا كالرجعى فليس من هذا ، ومن هذا أيضا أخرى فانها استعملت لا بأحد الامور .

قال : وفَعْلَى مشترك والمؤنث منه يكون مصدرا وغير مصدر ، وغير المصدر يكون وصفا وغير وصف ، والوصف مؤنث فَعْلان وما ليس كذلك جمع وغير جمع . قلت : فَعْلى بفتح الفاء وسكون العين مشترك لا يختص بالمؤنث ، والذى ألفه للتأنيث منه على أوجه : أحدها : أن يكون اسما وهو على ضربين : مصدر وغير مصدر فالمصدر نحو الرعوى من ارعويت والنجوى واللوى وغير المصدر علم وغير علم فالعلم نحو سلمى ورضوى وعوى وغير العلم جمع نحو جرحى وقتلى جمع جريح وقتيل ، وغير الجمع نحو الدعوى والصفة منه على ضربين : مؤنث فعلان نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى وما ليس كذلك شروى بمعنى مثل وناقة شَكْرَى أى كثيرة اللبن ، وأما التى لغير التأنيث فنحو علقى(٢) وأرطى والدليل على أنها ليست للتأنيث أنها تنون وتلحق التاء فيقال علقاة ، واذ ليست للتأنيث ولها أصل تلحق به بخلاف قبعثرى فتكون للالحاق .

قال : وفِعْلَى مشترك والمؤنث منه يكون مصدرا وغير مصدر ، وغير المصدر جمع وغير جمع . قلت : فِعْلى بكسر الفاء(٣) وسكون العين لا يختص أيضا ، أما التى للتأنيث فقد تكون مصدرا كالذكرى والسيما(٤) وغير المصدر جمع نحو حجلى(٥) وظربى(٦) فى جمع الحجل والظربان وغير جمع نحو الشيرى(٧) فى اسم شجر والدفلى(٨) والذفرى فيمن لم ينون وهى التى تعرق من البعير خلف أذنه ، وأما التى لغير التأنيث فضربان

---

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة والامالة قراءة الحسن وانظر أتحاف فضلاء البشر صفحة ١٤٠ .

(٢) علقى كسكرى نبات يكون واحدا وجمعا . (٤) فى ب والمنتهى .

(٣) فى ب فعلى مشترك .

(٥) حجلى : جمع للحجل بفتحتين وهو اسم لطائر .

(٦) ظربى جمعا لظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسم لدويبة .

(٧) الشيرى : فى اسم شجر .

(٨) الدفلى كذكرى : نبت مر .

اسم كمِعْزى ودِفْرَى فيمن نون وصفة نحو رجل كِيصَى وهو الذى يأكل وحده وعِزْهَى فيما نقل ثعلب ولم يثبته سيبويه[1] صفة إلا مع التاء وقال فى ضيزى[2] وشيئة حيكى أنه فى الاصل فُعْلَى وانما كسرت الفاء لتسلم الياء لانه من ضاز يضيز وحاك يحيك فلو لم تكسر الفاء لانقلبت الياء الى واو وقلب الضمة إلى الكسرة أهون من قلب الياء لكن هذا يشكل بقولهم ضِئْزَى بالهمز فانه لا موجب للقلب إلا أن يقال أنه نظر فيه إلى تسهيل الهمزة وعودها إلى الياء فكسر لذلك .

---

(١) جاء فى سيبويه ٢ : ٣٢١ ويكون على فعلى نحو ذفرى وذكرى ولم يجئ صفة الا بالهاء .

(٢) قسمة ضيزى بمعنى جائرة وناقصة .

باب (المفعول معه)

٣٤٠ الاسم/الذى ينتصب مفعولا معه إما واجب فيه ذلك وإما مختار فيه ذلك وإما واجب فيه الرفع وإما مختار فيه الرفع وإما مختار فيه الجر وإما مختار فيه النصب بوجه آخر . قلت : المفعول معه هو الاسم المنصوب بالفعل أو معناه بتوسط الواو المقدرة بمعنى مع .

قال ابن برى : الواو على معناها من العطف لكنها تقتضى مع ذلك المعية فى الفعل والمشاركة فيه وواو العطف لا تقتضى إلا المشاركة فقط فلم تتمحض هذه الواو للعطف السائج حيث لم يشرك الثانى فى إعراب الأول ولم تتمحض أيضا بمعنى مع حتى تجر ما بعدها ففارقت العطفية فى أمرين : فى أنها تقتضى المعية وفى أن الخبر بعدها يوجد كما فى قوله :(١)

.... ∴ تَكُونَ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِى(٢)

والدليل على أن فيها معنى العطف أنها إذا لم يتقدمها فعل ولا معناه وجب العطف والتشريك حينئذ ، حتى أنه روى عن ابن جنى(٣) منع النصب فى كل موضع لا يصح العطف نحو انتظرتك وطلوع الشمس إذ لا يصح العطف هنا .

والصحيح أنه مهما كان فى الكلام فعل أو معناه صح النصب سواء جاز عطفه أو لم يجز بدليل قوله تعالى " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ "(٤) عند من نصب الشركاء على أنه مفعول معه ولا يصح العطف فيه وكذلك قول العرب استوى الماء والخشبة ، لا معنى للعطف فيه لأن المعنى ساوى الماء الخشبة فالمعنى على النصب فى الخشبة .

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلى وانظر ديوان الهذليين ١ : ١٥٩ وانظر العينى ١ : ٢٩٥ والتصريح ١ : ١٠٥ والهمع ١ : ٦٣ ، ٢٢٠ والدرر ١ : ٤٠ ، ١٨٩

(٢) عجز بيت وصدره :
فآليت لا أنفك أحذو قصيدة ∴ ....

(٣) انظر الخصائص لابن جنى ١ : ٣١٣ .

(٤) الآية ٧١ من سورة يونس والنصب لجميع القراء ماعدا يعقوب وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٥٣ .

قال أبو البقاء : إذا قلت قم أنت وزيدا كان معناه تابع زيدا فى القيام فزيد
٣٤١ مفعول فى المعنى وأنت فاعل فلا يصح عطفه هنا مع جواز / نصبه بأنه مفعول معه بالاجماع (١) .

وبالجملة مهما تعذر العطف وجب النصب كقولك استوى الماء والخشبة أى مع الخشبة وقدره ابن جنى بالخشبة فهذا الذى يجب نصبه وكذلك جبست والسارية وكذلك قولك مالك وزيدا ، لان الاسم الظاهر لا يعطف على المضمر المخفوض الا بعد اعادة الخافض قال :(٢)

فَمَالَكَ والتلذذَ حَوْلَ نَجْدٍ ∴ ....(٣)

وقال :(٤)

.... ∴ فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ (٥)

ومن أجاز عطف الظاهر هنا أجاز الجر أيضا قوله وإما مختار فيه ذلك مثاله ماصنعت وأباك ، لان رفع أبيك عطفا على المضمر فى صنعت لا يجوز ؛ لانه متصل مرفوع غير مؤكد وكذلك لو رفعت فى قولك أنت تسير والنيل لاوهمت أن النيل يسير والنيل يجرى لا يسير وانما جعل هذا مختارا لانه يجوز العطف على ضعف كقوله :

قلت إِذَا أقبلَتْ وَزُهْرتهَا دى ∴ ....(٦)

---

(١) انظر شرح العكبرى على الايضاح ١ : ٤٧ مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٧ نحو .

(٢) هو مسكين الدارمى وانظر ديوانه صفحة ٦٦ وهو من شواهيد سيبويه ١ : ١٥٥ والكامل صفحة ١٨٨ والجمل صفحة ٣٠٨ وابن يعيش ٢ : ٤٨ والخزانة ١ : ٥٠٠

(٣) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ وَقَدْ غُصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ .
والشاهد فيه نصب التلذذ بتقدير الملابسة .

(٤) مجهول وانظر الاشمونى ٢٢٤ (٤٣٣) وابن يعيش ٢ : ٤٨ .

(٥) عجز بيت وصدره :
إِذَا كانت الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا ∴ ....
والشاهد نصب الضحاك لامتناع حمله على الضمير المجرور

(٦) سبق شرحه بالجزء الاول صفحة ٣٧٤ .

قوله واما واجب رفعه مثاله : كلُّ رجل وضيعتُه وكل شاةٍ وسخلتُها(١) وستأتى واما
مختار فيه الرفع هذا نحو ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ وانما اختير
الرفع لانه لم يتقدم فعل صريح والإضمار على خلاف الاصل فكان الرفع أولى قال(٢) :

.... ما أنتَ ويْبَ أبيكَ والفخْرُ(٣)

ويجوز النصب على تأويل ماكنت أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد ، قال
سيبويه : لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا(٤) ، وقد يجب الرفع كما فى قولهم كل
رجلٍ وضيعته ، لان المعنى كل رجل مع ضيعته مقرونان فالكلام معقود للابتداء والخبر
وليس فى الكلام فعل ولا معناه ، وقد أجاز الصيمرى نصبه أيضا ، ورأيت ابن باب
٣٤٢ شاذ ينكر ذلك ، ومما / يجب فيه الرفع قولك قام زيد وعمرو ، قال الجرجانى : ليس
لك أن تقول قام زيد وعمرا تريد معنى مع بل تعطف لاغير(٥) ، قوله : وإما مختار فيه
الجر قلت مثاله : ماشأن عبد الله وأخيه يشتمه ، الجر هو الوجه وقد سمع من العرب
ماشأن قيس والبر يسرقه بالنصب واختاره بعضهم ، لان جره يوهم أن الإنكار حصل
على كلا الامرين وليس كذا بل المنكر أحدهما ، قال سيبويه : والتقدير ماشأن

---

(١) السخلة : الذكر والانثى من ولد الضأن والماعز ساعة يولد ، وأنظر المعجم الوسيط ١ : ٤٢٣ .

(٢) هو المخبل السعدى وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥١ والهمع ٢ : ٤٢٢ والدرر ٢ : ١٩٦ وابن يعيش ١ : ١٢١ / ٢ : ٥١ والخزانة ٢ : ٥٣٥ .

(٣) عجز بيت وصدره : ....
يا زبرقان أخا بني خلفٍ
والشاهد فيه رفع " الفخر " عطفا على أنت مع أن الواو فى معنى مع ويمتنع النصب اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه . يقول العرب : يا أخا العرب يريدون واحدا منهم ، ويب أبيك : تحقير له وتصغير وويب كلمة مثل ويل .

(٤) انظر الكتاب ١ : ١٥٣ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى باب المفعول معه ١ : ١٩٥ .

فهي بملابسه البر يسرقه ويجوز النصب على اضمار كان والجر أحسن[1] فان قلت ما شأنك وزيد قبح الجر واختير النصب لما مر قوله وإنما مختار فيه النصب بوجه آخر يعني نحو قولك مالك وزيدا ، لأن نصبه بإضمار الملابسه والجر مع ذلك يجوز على ضعف وموضعه الشعر ، وتقدير النصب مالك ولملابستك زيدا ؟ فان قلت : كيف جاز اضمار الموصول هنا وهو المصدر ؟ وقد قال سيبويه ان الموصول لا يضمر حيث منع في قوله :[2]

.... ∴ ...... إلا الفرقدان[3]

أن يكون على إضمار أن يكون ؟ والجواب أن بين الموضعين فرقا ، وهو أن يكون هنا لا دالة عليه وليس كذلك مالك ؟ إذا اقترن به وزيد ، لأن مالك انكار فدل ذكر زيد معه على ان الانكار انما هو لملابسة زيد لو قلت مالك ولزيد ؟ لاعطى ذلك إنكار ملابسة زيد فلما دل المعنى على ذلك حسن إضمار الملابسة واسقاط حرف الجر من زيد ويحتمل أن يريد ان قولك كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ أنك إن أضمرت كان واجب النصب ، وان لم تضمر كان اختير الرفع ، ويحتمل أن يريد بقوله بوجه آخر ألا يكون

٣٤٣ منتصبا على المفعول معه بل على أنه مفعول به كما قيل في قوله تعالى / " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ[4] " ان شركاءكم منصوب باضمار فعل كأنه قال : واجمعوا شركاءكم وفي نسخة أخرى : وأما واجب فيه النصب بوجه آخر ومثاله قوله :[5]

(١) انظر في هذه المسألة الكتاب ١ : ١٥٦ .

(٢) هو عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر الاسدي وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٧١ والهمع ١ : ٢٢٩ والدرر ١ : ١٩٤ والمقتضب ٤ : ٤٠٩ والكامل صفحة ٧٦٠ والخزانة ٢ : ٥٢/٤ : ٧٩ وحماسة البحتري صفحة ٢٢٤ وأمالي المرتضى ٢ : ٨٨ .

(٣) قطعة من بيت وهو بتمامه : وَكُلُّ أَخٍ مفارِقُهُ أَخُوهُ ∴ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ .

(٤) الآية ٧١ من سورة يونس والنصب قراءة الجمهور ماعدا يعقوب (اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٥٢) .

(٥) هو ذو الرمة وليس في ديوانه ولا ملحقاته ولكن صدره في ملحقات ديوانه صفحة ٦٦٤ مع شطر آخر سابق له من الرجز قال البغدادي في الخزانة " فتشت ديوانه فلم أجده فيه وانظر المقتضب ٤ : ٢٢٣ والخصائص ٢ : ٤٣١ وابن يعيش ٢ : ٨ والخزانة ١ : ٤٩٩ والعيني ٣ : ١٠١ / ٤ : ١٨١ والتصريح ١ : ٣٤٦ والهمع ٢ : ١٦٩ واللسان (قلد ٣٦٩) .
٢ : ١٣٠ والدرر

فعلفتها تبنا وماءً باردا ∴ .... (١)

وقوله بوجه آخر يعنى أن امتناع حمل مابعد الواو على ماقبلها فى هذه المسألة ليس كالامتناع فى قوله مالك وزيدا ؛ لان هذا من جهة اللفظ وذاك من جهة المعنى .

قال : والعامل فيه فعل أو معناه وهو مسموع على رأى قلت : وقوله أو معناه أحسن منه أن يقول أو مايعمل عمل الفعل . وهنا مسألتان : الأولى فى الناصب له والمختار أنه الفعل المذكور أو معناه بتوسط الواو وهو قول سيبويه(٢) ؛ لأن الواو تعلق الفعل بالمفعول معه ، ولا معنى للتعدى إلا هذا كما قلنا فى إلا فى الاستثناء فان العامل هو الفعل بتوسط إلا حتى لو أتيت مكانها بغير نصبته نصبت الاسم الواقع بعد إلا ، وكذلك هنا لو أتيت بمع لنصبتها نصبت الاسم المنصوب بعد الواو ، وخفضت المفعول بها كما خفضت المستثنى بعد غير ، والواو وحدها ليست عاملة ؛ لان أصلها العطف فلا تعمل كما مر فى نصب الفعل ، فلما لم يكن للفعل وحده عمل لكونه لازما ولا للواو وحدها ، كان المجموع هو العامل إذا النصب عمل فلا بد له من عامل ولا عامل سوى المجموع بالاصل فتعين أن يكونه .

وقال الزجاج : الناصب فعل مضمر كأنه قال قمت وصاحبت زيدا قال : ولا يجوز أن يعمل الفعل الأول للفصل الذى حصل بالواو ، ألا ترى أنه لايجوز ضربت وزيدا للفصل(٣) ولو كانت الواو للتعدية لصيرت الفعل واقعا بالمفعول وليس كذلك(٤)

---

(١) رجز وتتمته :

.... ∴ حتى غدت همالةً عيناها .

والشاهد فيه قوله : وماء فانه لايمكن عطفه على ماقبله لكون العامل فى المعطوف عليه لايصح تسليطه على المعطول مع بقاء معنى هذا العامل على حاله .

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٥٠ .

(٣) للفصل (اضافة من ب)

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١ : ٦٠٣ وهمع الهوامع ١ : ٢٢٠ والانصاف ١ : ٢٤٨ ، وابن يعيش ٢ : ٤٩ .

وقال الكوفيون ينتصب على الخلاف : يعنون أن الاسم الثانى غير مشارك
٣٤٤ للاول/ فى العامل المذكور اذ لا يقال مثلا استوى الماء واستوت الخشبة ، فلما خالفه انتصب على الخلاف .

وقال الخفش : ينتصب انتصاب الظروف لأنه ناب عن مع الظرفية ، كما أن غيرا لما ناب عن الا والاسم المنصور بعدها انتصب .

والصحيح هو الاول[1] ؛ لان الواو إذا كانت موصلة صارت كالجزء من الفعل ولم تحجز عن المفعول واختيرت الواو هنا لما فيها من الجمعية المشعرة بالمصاحبة ، فأفادت الجمعية فى الزمان والموافقة فإذا قلت : قم أنت وزيد ، كنت آمرا لهما بالقيام واذا قلت وزيدا بالنصب فالمأمور واحد لانك أمرته أن يتابع زيدا ، قال بعضهم : الاصل ماصنعت وأبوك ، لكن أرادوا أن يدلوا على اجتماع الفعلين فى وقت واحد فجعلوا الواو بمعنى مع ونصبوا الثانى لتسليط الفعل عليه بالواو ليدلوا بتغير اللفظ على تغير المعنى ، والذى هو بمعنى الفعل نحو قولك مالك وزيدا وماشأنك وعمرا وكذلك حسبك وزيدا لان المعنى ماتصنع وما تلابس وحسبك بمعنى كفاك .

وأما المسألة الثانية فى هذا الفصل[2] فهى أنه هل هو قياسى أم مسموع؟ فالذى عليه أكثر البصريين[3] أنه مقيس لصحة معناه وكثرة السماع فيه ، وقصره آخرون على السماع ؛ لأن إقامة الواو مقام مع التى هى اسم بعيد لاختلاف جنسيهما .
وذهب أبو على والاخفش الى أن الذى قاسه لم يجز فيه إلا ماجاز أن يكون عطفا ، وما لا يجوز عطفه لا يجوز نصبه فأجازوا جاء البرد والطيالسة ، لان المجىء يصح منهما ، ومنعوا ضحكت وطلوع الشمس حيث لا يصح العطف .

ومنع بعض المتأخرين أن يكون هذا من المفاعيل الأصلية قال : لأنه لا يقام
٣٤٥ مقام الفاعل ، ولا يكنى عنه كما يكنى عن الظرف والمصدر / وغيره فألحقه بالحال والتمييز وغيرهما من المشبهات وهكذا المفعول له . واعلم أنه لا يتقدم المفعول هنا على الفعل ولا على الفاعل لان العطف مراعى فيه فى الجملة ولا يجوز حذف الواو أصلا كما يحذف حرف الجر للضرورة . واعلم أن الواو هنا قد تقدر بالباء كقولك مازلت وزيدا حتى فعل تريد مازلت بزيد والاكثر تقديرها بمع .

---

(١) انظر فى هذه المسألة الانصاف ١ : ٢٤٨ وهمع الهوامع ١ : ٢٢٠ وابن يعيش ٢ : ٤٩ وارتشاف الضرب ١ : ٦٠٣ .
(٢) ... (٣) انظر همع الهوامع ١ : ٢١٩ .

وقال الكوفيون ينتصب على الخلاف : يعنون أن الاسم الثانى غير مشارك
٣٤٤ للاول / فى العامل المذكور اذ لا يقال مثلا استوى الماء واستوت الخشبة ، فلما خالفه انتصب على الخلاف .

وقال الخفش : ينتصب انتصاب الظروف لأنه ناب عن مع الظرفية ، كما أن غيرا لما ناب عن الا والاسم المنصور بعدها انتصب .

والصحيح هو الاول(1) ؛ لان الواو إذا كانت موصلة صارت كالجزء من الفعل ولم تحجز عن المفعول واختيرت الواو هنا لما فيها من الجمعية المشعرة بالمصاحبة ، فأفادت الجمعية فى الزمان والموافقة فإذا قلت : قم أنت وزيد ، كنت آمرا لهما بالقيام واذا قلت وزيدا بالنصب فالمأمور واحد لانك أمرته أن يتابع زيدا ، قال بعضهم : الاصل ماصنعت وأبوك ، لكن أرادوا أن يدلوا على اجتماع الفعلين فى وقت واحد فجعلوا الواو بمعنى مع ونصبوا الثانى لتسليط الفعل عليه بالواو ليدلوا بتغير اللفظ على تغير المعنى ، والذى هو بمعنى الفعل نحو قولك مالك وزيدا وما شأنك وعمرا وكذلك حسبك وزيدا لان المعنى ماتصنع وما تلابس وحسبك بمعنى كفاك .

وأما المسألة الثانية فى هذا الفصل(2) فهى أنه هل هو قياسى أم مسموع؟ فالذى عليه أكثر البصريين(3) أنه مقيس لصحة معناه وكثرة السماع فيه ، وقصره آخرون على السماع ؛ لأن إقامة الواو مقام مع التى هى اسم بعيد لاختلاف جنسيهما . وذهب أبو على والاخفش الى أن الذى قاسه لم يجز فيه إلا ماجاز أن يكون عطفا ، وما لا يجوز عطفه لا يجوز نصبه فأجازوا جاء البرد والطيالسة ، لان المجىء يصح منهما ، ومنعوا ضحكت وطلوع الشمس حيث لا يصح العطف .

ومنع بعض المتأخرين أن يكون هذا من المفاعيل الأصلية قال : لأنه لا يقام
٣٤٥ مقام الفاعل ، ولا يكنى عنه كما يكنى عن الظرف والمصدر / وغيره فألحقه بالحال والتمييز وغيرهما من المشبهات وهكذا المفعول له . واعلم أنه لا يتقدم المفعول هنا على الفعل ولا على الفاعل لان العطف مراعى فيه فى الجملة ولا يجوز حذف الواو أصلا كما يحذف حرف الجر للضرورة . واعلم أن الواو هنا قد تقدر بالباء كقولك ما زلت وزيدا حتى فعل تريد ما زلت بزيد والاكثر تقديرها بمع .

---

(1) انظر فى هذه المسألة الانصاف ١ : ٢٤٨ وهمع الهوامع ١ : ٢٢٠ وابن يعيش ٢ : ٤٩ وارتشاف الضرب ١ : ٦٠٣ .

(2) فى هذا الفصل (اضافة من ب) .

(3) انظر همع الهوامع ١ : ٢١٩ .

باب (المفعول لسببه)

المفعول له هو علة الاقدام على الفعل ، قلت : العلة أعم من الغرض الا ترى أنك تقول : قعد عن الحرب جبنا فعلة القعود الجبن ، ولا تقول غرضا لقعود الجبن فكأن الغرض هو العلة المطلوبة والهاء في له عائدة على الالف واللام ويقال له أيضا المفعول من أجله ويعرف بأنه المنصوب الذي يكون علة للاقدام على الفعل وهو جواب لم ؟ والكوفيون لا يترجمون له وقوله علة الاقدام أي الاخذ فيه .

قال : وشرط انتصابه علة أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا للفعل في الوجود غير نوع له . قلت : زاد بعضهم شرطا آخر وهو : أن يصح تقديره باللام ، واشترط أن يكون مصدرا ليكون الاضمار أقل ، فإنك إذا قلت جئتك اكراما لم يحتج إلا الى اللام ولو قلت جاها لك لاحتجت إلى إضمار اللام وزيادة أي لتحصيل جاهك . واشترط أن يكون من غير لفظ الفعل ، لانه لو كان من لفظه لانتصب انتصاب المصدر المؤكد ، واشترط أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه هو الباعث له على الفعل ، فلابد أن يكون من أغراضه ومطلوباته / فلو قلت جئتك لإحسانك لم يكن ٣٤٦ بد من اللام ، واشترط أن يكون مقارنا له في الوجود ، لأن العلة مع المعلول في الوجود ، واشترط أن يكون غير نوع له ، لان الذي هو نوع له ينتصب انتصاب مصدر الفعل نحو قعدت جلوسا وجاء زيد ركضا ، حتى لو أريد به المفعول من أجله هنا جيء باللام لا غير لئلا يلتبس بالحال أو بالمصدر المؤكد .

قال الشلوبيني : إذا قلت جاء زيد للركض مثلا فإنما معناه ليركض ، فالركض والمجيء ليسا في زمان واحد ، فتجيء اللام هنا لعدم المقارنة في الوجود فإذاً الا نحتاج إلى هذا الشرط ، لأن ما تقدم يغني عنه وهو قوله ومقارنا له في الوجود فباجتماع هذه الامور يظهر معنى التعليل فيصح حذف اللام التي هي الأصل في الدلالة على العلة تقول جئتك مخافة الشر .(١)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٥ .

قال : فإن اختل أحد هذه الشروط فلابد من اللام قلت : هذه الأمور شرط فى انتصابه واسقاط اللام منه ، فإن انتفى شئ منها انتفى المشروط قضية للاشتراط فتعود اللام المقدرة فمثال فقد الشرط الاول أن تقول : جئتك للسمن ومثال اختلال الشرط الثانى جئتك لإكرامك الزائر ، ومثال الاختلال فى الزمان : جئتك اليوم لمخاصمتك زيدا أمس ، ومثال ما هو نوع له قعدت جلوسا وقد تسقط اللام أيضا مع فقد بعض هذه الشروط لكنها تكون مرادة فى تقدير الوجود كقولك جئتك اكرامك زيدا ، كما أنه قد تزاد اللام فى الموضع الذى استوفى هذه الشروط كقولك ضربته للتأديب .

قال وانتصابه بإسقاط حرف الجر على رأى وعلى رأى انتصاب المصدر الملاقى
٣٤٧ فى المعنى قلت : اذا انتصب بعد توفية / هذه الشروط فلابد له من ناصب فقيل : الناصب له الفعل المتقدم عند إسقاط حرف الجر ، كأن الفعل تعدى إليه باللام ثم أسقطت اللام وهى مرادة فانتصب المصدر بنفس الفعل المعلل .

قال الشلوبينى : هذا رأى سيبويه[1] وأبى على الفارسى[2] والذى يدل على أن الفعل هو العامل بتوسط اللام أنك لو أتيت باللام لم تعلقها إلا بالفعل المعلل ولم يحتج الى غيره فكذلك بعد اسقاط اللام.[3]

وهذا صحيح إلا أنه ينبغى ألا يطرد ، فإن تعدى الفعل عند إسقاط الحرف ليس بقياس ، والحروف التى تقدر لإفادة هذا المعنى اللام وهى الأصل وكى والباء ومن الا أن كى التى بمعنى أن لا تدخل إلا على الفعل ، وقد تستعمل الكاف فى هذا المعنى تقول أكرمه كما علمك ، وقيل لولا أيضا صريحة فى التعليل كقولك لولا ابتغاء الخير لأكرمتك[4] ، المذهب الثانى أنه منتصب انتصاب المصادر الملاقية فى المعنى

---

(١) أنظر الكتاب ١ : ١٨٥ ، ١٨٦ .
(٢) انظر الايضاح صفحة ١٩٦ .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٥ .
(٤) فى ب لما أكرمتك .

دون اللفظ من نحو قعدت جلوسا وحبسته منعا وقوله :(١)

. . . . ∴ . . . وآلتْ حلفةً لم تحلّلِ(٢)

لان الفعل يقتضيه كما يقتضي المكان المبهم فينصبه بنفسه ، وانما تقدر اللام لبيان المعنى لا لاجل العمل كما تقدر " في " في الظرف ليتبين موقعه من المفاعيل .

قال : ويكون معرفة ونكرة ولا يكون منجرا باللام الا مختصا . قلت : أما جواز كونه نكرة فلا خلاف فيه ، وأما تعريفه فقد خالف فيه الجرمي(٣) ويرد عليه السماع قال العجاج(٤) :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ ∴ مَخافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ(٥)

وقال تعالى : " حَذَرَ المَوْتِ "(٦) ولأنه مفعول فجاز أن يكون معرفة كسائر المفاعيل ، والمنجر باللام لا يكون إلا مختصا كقولك جئتك لإعظامك ولو قلت جئتك لاعظام

٣٤٨ لك لم يجز لأن / الإنسان لا يقدم على الفعل إلا لغرض معروف عنده .

قال الشلوبيني : هذا غير صحيح بل يجوز أن يكون نكرة مع اللام ولا مانع يمنع منه ، ولا أعرف له مستندا في هذا القول .(٧)

---

(١) هو امرؤ القيس وانظر معلقته والهمع ١ : ١٨٧ والدرر ١ : ١٦١ .

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه :

ويوما على ظهر الكثيب تعذّرت ∴ عليّ وآلت حلفةً لم تحلّلِ

واستشهد به على أن المصدر غير المؤكد لعامله ان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ، فحلفة منصوب " بحلفت مضمرة " .

(٣) انظر همع الهوامع ١ : ١٩٤ .

(٤) وانظر ديوانه صفحة ٢٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٨٥ وابن يعيش ٢ : ٥٤ والخزانة ١ : ٤٨٨ .

(٥) العاقر من الرمل : الذي لا ينبت فيه نبت الجمهور : المتراكب المجتمع والوحش اذا دهمها الصائد ركبت الرمل فلا تقدر كلاب الصيد أن تلحقها والمحبور الفرح والزعل .. النشاط .

الهبور : جمع هبرة بالفتح وهو ما اطمأن من الارض وحوله مرتفع .

(٦) الآيتان ١٩ ، ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٧) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٦ .

دون اللفظ من نحو قمدت جلوسا وحبسته منعا وقوله :(١)

. . . . ⁂ . . . وآلت حلفة لم تحلل(٢)

لان الفعل يقتضيه كما يقتضى المكان المبهم فينصبه بنفسه ، وانما تقدر اللام لبيان المعنى لا لاجل العمل كما تقدر " فى " فى الظرف ليتبين موقعه من المفاعيل .

قال : ويكون معرفة ونكرة ولا يكون منجرا باللام الا مختصا . قلت : أما جواز كونه نكرة فلا خلاف فيه ، وأما تعريفه فقد خالف فيه الجرمى(٣) ويرد عليه السماع قال العجاج(٤) :

يركب كل عاقر جمهور ⁂ مخافة وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور(٥)

وقال تعالى : " حذر الموت "(٦) ولأنه مفعول فجاز أن يكون معرفة كسائر المفاعيل ، والمنجر باللام لا يكون إلا مختصا كقولك جئتك لإعظامك ولو قلت جئتك لاعظام

٣٤٨ لك لم يجز لأن / الإنسان لا يقدم على الفعل إلا لغرض معروف عنده .

قال الشلوبينى : هذا غير صحيح بل يجوز أن يكون نكرة مع اللام ولا مانع يمنع منه ، ولا أعرف له مستندا فى هذا القول .(٧)

---

(١) هو امرؤ القيس وانظر معلقته والهمع ١ : ١٨٧ والدرر ١ : ١٦١ .

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه :
ويوما على ظهر الكثيب تعذرت ⁂ على وآلت حلفة لم تحلل
واستشهد به على أن المصدر غير المؤكد لعامله ان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ، فحلفة منصوب " بحلفت مضمرة " .

(٣) انظر همع الهوامع ١ : ١٩٤ .

(٤) وانظر ديوانه صفحة ٢٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٨٥ وابن يعيش ٢ : ٥٤ والخزانة ١ : ٤٨٨ .

(٥) العاقر من الرمل : الذى لا ينبت فيه نبت الجمهور : المتراكب المجتمع والوحش اذا دهمها الصائد ركبت الرمل فلا تقدر كلاب الصيد أن تلحقها والمحبور الفرح والزعل .. النشاط .
الهبور : جمع هبرة بالفتح وهو ما اطمأن من الارض وحوله مرتفع .

(٦) الآيتان ١٩ ، ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٧) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٦ .

بَـابُ (الْوَقْـــفِ)

الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيه الإسكان مالم يكن منصوبًا منونا .

قلت الإسكان هو الأصل في الوقف ، لأن لفظ الوقف يشعر به ، كأن المتكلم يقف عن الحركة ، وأيضا فالنهاية تضاد البداية والبداية بالحركة فوجب أن تكون النهاية بخلافها وأيضا فالواقف لا ينتهي إلى آخر الكلمة إلا وهو متشوف (١) إلى الاستراحة فاختير له مالا كلفة فيه وهو السكون ، ثم الموقوف عليه إن كان اسما منونا فالمشهور من اللغات أن يوقف على المنصوب منه على الألف المبدلة من التنوين مقصورا كان نحو رأيت عصا او غير مقصور نحو رأيت زيدا وقد كان حق المؤلف أن يقول على المشهور على ما هو عادته في التحرز عن الخلاف .

قال السيرافي : العرب لا تقف على التنوين لأنه زائد وتابع للإعراب فلا يوقف عليه كما لا يوقف على الاعراب وبل أولى ، ومع هذا فأرادوا الفرق بين النون الأصلية وبين ما ليس كذلك فلو قالوا زيدن لساوى رعشن (٢) .

وحكى الأخفش عن ربيعة أنهم يقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور فيقولون رأيت زيدْ (٣) وأنشد (٤) :

.... ** وآخِذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ (٥)

---

(١) متشوف متطلع وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٠٢ .

(٢) انظر شرح السيرافي ٤ : ٢٤٠ .

(٣) انظر الهمع ٢ : ٢٠٥ والخصائص ٢ : ٩٧ .

(٤) هو الاعشى ميمون بن قيس وانظر ديوانه صفحة ٣٧ والخزانة ٢ : ٢٦٤ والخصائص لابن جني ٢ : ٩٧ وابن يعيش ٩ : ٧٠ وشرح شواهد الشافية للبغدادي صفحة ١٩١ .

(٥) عجز بيت وصدره :
إلى المرءِ قيسٍ أطيلُ السُّرَى ** ....

وقال آخـــر: (١)

.... ∴ جُمِيلَ الْقَيْنُ عَلَى الدُّفِّ إِبَـــرْ (٢)

٣٤٩ قال المبرد : قاسوه على المرفوع والمجرور / وإنما أبدل من التنوين الألف فى النصب لأن الألف والفتحة خفيفتان (٣) . أو نقول البدل هو الأصل إلا انه خولف فى الرفع والجـر لثقل الواو والياء لو أبدلتا فبقيتا فى النصب على الأصل وتحتمل أن يقال : الأصل عدم الثبوت ، لأن البدلَ أضعفُ من المبدل منه فإذا لم يثبت المبدل فى الوقف فالبـدل أولى ألا يثبت ،ومن العرب من يبدل أيضا فى الرفع والنصب وهى لغة أزد الســـراة يقولون هذا زيدُو ومررت بزيدِى حكاها أبو الخطاب (٤) عنهم ،وأما المنصوب غير المنون فليس فيه إلا الاسكان كالمرفوع والمجرور فى المشهور وعلامة السكون فى الخط خاء أى خفف تقول هذا حكم ـــخ ..

قال : والروم مطلقا .

قلت: فى الوقف لغات كثيرة قد ذكرنا منها ثلاثا :

إحداها : السكون فى المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنون والمنو ن منـــــه بالابـــدال .

الثانية : التسوية بين الأحوال كلها فى الحذف والسكون .

الثالثة: التسوية فى الإبدال .

---

(١) هو عدى بن زيد وانظر ديوانه صفحة ٥٩ والخصائص ٢ : ٩٧ وابن يعيـــش ٩ : ٦٩ واللسان هدأ .

(٢) عجز بيت وصدره :

شِئِزٌ جَنْبِى كَأَنِّى مُهْـــدَأٌ ∴ ....

شئز : قلق يقال شئز الرجل اذا قلق من هم أو مرض مهدأ : من اهدأ الصبى اذا علله لينام ،والدف هو الجنب ان الهموم غشيته فهو قلق كأنه صبى يتماصى عن النوم فهو يعلل لينام وكأنما كوى القين وهو الحداد جنبه بالابر المحماة .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٧٠ .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٢٨١ .

الرابعة : الروم وهو تضعيف الصوت بالحركة فيسمع لها صويت خفى يدركه الأعمى وكأنه نطق ببعض الحركة ولا يكون عند القراء فى المفتوح ؛ لأن الفتحة لخفتها تسبق فى الخروج فإذا خرج بعضها خرج سائرها ، وأجازه سيبويه مطلقا [1] ، وعلامته خط بين يدى الحرف نحو هذا حكم .

قال : والإشمام مالم يكن مجرورا أو منصوبا .

قلت: الخامسة : الإشمام وهو ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير تلفظ بالحركة أصلا ولذلك لا يدركه الأعمى ؛ لأنه عمل بالعضو من غير تصويت ، واتفقوا على
٣٥٠ جواز إشمام المرفوع والمضموم وعلى امتناع / اشمام المفتوح والمنصوب واختلفوا فى المكسور والمجرور فأجازه الكوفيون ؛ لأن الكسر كالضم فى الثقل ، وإعمال الشفة فى الكسر تأتى كما فى الضم فوجب أن يجوز ، قال البصريون : أما إعمال الشفة فى الكسر فلا يتأتى أصلا ، لأن الكسرة تخرج من وسط اللسان لأنها من الياء ، فان تكلفت الإشارة إليها باضجاع الحنك كان من التشويه مالا يخفى ولذلك لم تشم الفتحة لأنها من الألف وهى من أقصى الحلق وعلامة الإشمام فى الخط نقطة مدورة نحو جعفر .

قال : والتضعيف مع الإسكان بشرط أن يتحرك ماقبله مالم يكن همزة .

قلت: التضعيف لغة سادسة وهى تشديد الحرف الأخير مع السكون وعلامته فى الخط شين نحو هذا جعفر ش ، ولجوازه شروط أربعة لكونه مخالفا لمقتضى الوقف الذى يطلب فيه التخفيف . الأول ألا يكون الآخر همزة لأن الهمزة عند انفرادها ثقيلة فكيف عند انضمام غيرها إليها [2] وزيادة الثقل تنافى الغرض المطلوب فى الوقف وهو الاستراحة . الثانى : ألا يكون الحرف الأخير حرف علة لثقله أيضا ولذلك يغير ، الثالث: أن يتحرك ماقبل الآخر لئلا يجتمع ساكنان مع الساكن الذى قبل . الرابع : ألا يكون الآخر منصوبا منونا ؛ لأن التنوين يبدل الفا والألف لا يمكن تضعيفها .

---

(١) انظر فى هذه المسألة الكتاب ٢ : ٢٨٣ وأوضح المسالك ٤ : ٣٤٥ .
(٢) فى (ب) فكيف عند تضعيفها .

والغرض من التضعيف بيان جوهرية الحرف [١] والغرض من الروم والإشمام بيان إعراب الكلمة [١] وكأنه إعراب خفى وفيه أيضا دفع الثغرة الحاصلة من اجتماع الساكنين فى بعض المواضع •

قال : ونقل حركته على ماقبله إن كان ساكنًا ليس لمجرد المد واللين وكان
٣٥١ الموقوف عليه همزة / مطلقا ، فإن لم يكنها بشرط صحة ماقبل الآخر وسكونه أيضا وألا تكون الحركة فتحة وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء •

قلت: هذه لغة سابعة فى الوقف وذلك أن من العرب من يكره اجتماع الساكنين فى الوقف كما يكرهه فى الوصل فتلقى حركة الحرف الموقوف عليه على الساكن الذى قبله ،وفيه من البيان مافى الروم والاشمام ثم له شروط :

الأول : أن يكون ماقبل الآخر ساكنا ليتأتى النقل اليه إذ المحرك لايحرك

الثانى : ألايكون الساكن حرف مد ولين ؛ لأن المد الذى فيه يقوم مقام الحركة فكأنه متحرك • الثالث: ألا تكون الحركة فتحة ؛ لأنه اما أن يكون منونا أو لايكون ، فإن كان منونا امتنع إلقاء حركته على الألف المبدلة من التنوين وإن لم يكن منونًا لم تنقل أيضا ،قال ابن جنى : لم يجئ شئ من هذا فى المفتوح لخفته كما لايخفف نحو جمل •

قال أبوعلى : لايقال سمعت البقَر فى قول سيبويه لأنه لما لم تلزم الراء السكون قبل دخول الألف واللام لإبدال الألف من التنوين أجروا الألف واللام فى ذلك مجرى التنوين من حيث لم يلزما الكلمة •

الرابع : ألا يخرج عن أبنية الأسماء بالنقل نحو هذا عِدْلٌ فانك لو نقلت ضمة اللام فقلت عدل خرجت عما عليه الأسماء اذ ليس فيها فِعُل بكسر الفاء وضم العين وكذلك لوقلت مررت بِبُسِرَ بالنقل تريد البُسْر [٢] لصار على مثال فُعِل بضم الفاء وكسر العين

---

(١) فى (ب) جوهر الحرف•

(٢) البسر : ثمر النخل قبل ان يرطب والغصن الطرى مل كل شئ وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٥ •

وذلك لانظيرله فى الأسماء الا ماشذ من نحو دُوِلَ (١) ، لكن يجوز فى هذا اتباع العين للفاء فتحرك بحركتها فيقال عِدِل ومررت ببُسُر، هذا كله إذا لم يكن آخر الكلمة همزة ، فإن كانتها لم يشترط إلا الشرطان الأولان وهوأن يكون ماقبل الآخر ساكنا ولايكون لمجرد المد واللين نحو النبئ . ٣٥٢ /

قال الشلوبينى : أحسن ماقال أن يقال ليس ذا لين لأنه أخصر وأجمع ، لأن كلامه لايقتضى إلا الاستظهار على مافيه حرف مد ولين مزيد للجمع ، ينقصه أن يستظهر على مثال شئ وسوء فانه لاينتقل ولينه لو قال هنا كما قاله فى الذى الموقوف عليه همزة من اشتراط صحة ماقبل الآخر، ولاأدرى لم فرق بينهما فى الاشتراط .

فحاصل عبارته أن الآخر إنْ كان همزةً اشترط لجواز نقل الحركة فيه الشرطان ، وإن كان غيرهمزة اشترط له الأربعة ، واعلم أنه يجوز فى المعرف والمنكر . قال : (٢)

تَحْفِرُهَا الأَوْتَارُ والأَيْدِى الشُّعُرْ ∴ والنَّبْلُ سِتُّونَ كأنه الجَمُرْ (٣)

قال : (٤)

أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذَا جَدَّ النَّقُرْ ∴ .... (٥)

---

(١) الدول : النبل المتداول وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٠٤ .

(٢) مجهول وانظر ابن يعيش ٩ : ٧٠ ، ٧١ والانصاف ٢ : ٧٣٢ .

(٣) رجز وتحفرها اى تحركها والشعر جمع شعراء أى كثيرة الشعر والنبل السهام والجمر بفتح وضم هو جمر النار .

(٤) هو فدكى بن أعبد أو عبد الله بن ماوية الطائى وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٤ والجمل صفحة ٣٠٠ والانصاف لابن الانبارى صفحة ٧٣٢ والعينى ٤ : ٥٥٩ والتصريح ٢ : ٣٤١ والهمع ٢ : ١٠٧ و ٢٠٨ والدرر ٢ : ١٤١ ، ٢٣٤ .

(٥) صدر بيت وتتمته :

.... ∴ وَجَاءَتِ الخَيْلُ أَثَابِىَّ زُمَرْ

والشاهد فيه القاء حركة الراء على القاف للوقف .

ومن النقل أيضا قول الآخر: (١)

.... ∴ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ (٢)

وقال ابو النجم: (٣)

فَقَرِّبَنْ هَذَا وَهَذَا زَحِّلُهْ (٤)

أراد: زَحِّلْهُ أي بَعِّدْهُ ، قال الجرجاني: إذا نطقت بالهاء إن لم يعتمد لسانك على ماقبلها لم يعذب اللفظ وكان فيه كلفة فنقلت الحركة وهو أولى من أن يؤتى بحركة أجنبية ، وقوله مطلقا أي لا يشترط فيه مايشترط في الذي لا يكون همزة ، وقوله وإن لم يكنها أي إن لم يكن الموقوف عليه همزة ، وفي بعض النسخ ، وعن ماليس في الكلام استظهر على مثل قوله عُدُل على ماقلنا ، وينقصه أن يقول: فإن خرج عن أبنية الأسماء أو عن ماليس في الكلام وأتبعوا في سائر أحوال الكلمة جاز نحو هذا العِدِل ومررت بالعِدِل .

قال رحمه الله تعالى: واذا فُعل ذلك بالمهموز فمنهم من يقر الهمزة ساكنة ومنهم من يبدلها إلى الحركة قبلها .

---

(١) هو زياد الأعجم وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٧ والمحتسب ١ : ١٩٦ والهمع ٢ : ٢٠٨ والدرر ٢ : ٢٣٤ وشرح شواهد الشافية للبغدادي صفحة ٢٦١ .

(٢) عجز بيت وصدره:
عَجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ∴ ....
والشاهد فيه نقل حركة هاء (أضربه) الى الباء قبلها ليكون أبين للهاء في الوقف لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها .

(٣) هو ابو النجم العجلي وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٧ وابن يعيش ٩ : ٧١ والمقرب لابن عصفور صفحة ٧٨ والعقد الفريد ١ : ١٧٣ .

(٤) رجز أزحله ازحالا أبعده ومنه سمي زحل لبعده في السماء والرجز في صفة فرس سابق والشاهد فيه نقل حركة (هاء) أزحله الى اللام قبلها لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن اخفى لها .

ومن النقل أيضا قول الآخر: (١)

.... ∴ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ (٢)

وقال ابو النجم: (٣)

فَقَرِّبَنْ هذا وَهذا زَحِّلُهْ (٤)

أراد: زَحِّله أي بَعِّدْه ، قال الجرجاني: إذا نطقت بالهاء إن لم يعتمد لسانك على ماقبلها لم يعذب اللفظ وكان فيه كلفة فنقلت الحركة وهو أولى من أن يؤتى بحركة أجنبية ، وقوله مطلقا أي لايشترط فيه مايشترط في الذي لايكون همزة ، وقوله وإن لم يكنها أي إن لم يكنْ الموقوف عليه همزة ، وفي بعض النسخ ، وعن ماليس في الكلام استظهر على مثل قوله عَدُل على ماقلنا ، ونقصه أن يقول: فإن خرج عن أبنية الأسماء أو عن ماليس في الكلام وأتبعوا في سائر أحوال الكلمة جاز نحو هذا العِدِل ومررت بالعِدِل .

قال رحمه الله تعالى: واذا فُعل ذلك بالمهموز فمنهم من يقر الهمزة ساكنة ومنهم من يبدلها إلى الحركة قبلها .

---

(١) هو زياد الأعجم وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٧ والمحتسب ١ : ١٩٦ والهمع ٢ : ٢٠٨ والدرر ٢ : ٢٣٤ وشرح شواهد الشافية للبغدادي صفحة ٢٦١ .

(٢) عجز بيت وصدره:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ∴ ....

والشاهد فيه نقل حركة هاء (أضربه) إلى الباء قبلها ليكون أبين للهاء في الوقف لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها .

(٣) هو ابو النجم العجلي وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٧ وابن يعيش ٩ : ٧١ والمقرب لابن عصفور صفحة ٧٨ والعقد الفريد ١ : ١٧٣ .

(٤) رجز أزحله ازحالا أبعده ومنه سمي زحل لبعده في السماء والرجز في صفة فرس سابق والشاهد فيه نقل حركة (هاء) أزحله الى اللام قبلها لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن اخفى لها .

٣٥ قلت: الهمزة لثقلها احتمل عند / نقل حركتها من التغيير والخروج عن النظير مالا يحتمل فى غيرها فلذلك يجوز فيها النقل ، وإن خرج به عن مثال الأسماء ، وينقلون الفتحة كما ينقلون الضمة والكسرة لكنهم متى نقلوا الحركة الى ماقبل اختلفت لغاتهم بعد ذلك ، فمن العرب من يقر الهمزة ساكنة فيقول هذا الخبُؤْ (١) ورأيت الخبَأْ ومررت بالخبِئْ ومنهم من يبدل الهمزة حرف مد ولين من جنس الحركة المنقولة فيقول : هذا الخبُو ورأيت الخَبا ومررت بالخبِى وكذلك هذا الردُو ورأيت الرَدا ومررت بالردِى (٢) وهذا الوجه لم يذكره سيبويه ، وانما ذكر مكانه فى هذا النحو انهم يبدلون الهمزة بحسب حركته : واوا فى الرفع والفا فى النصب وياء فى الجر ، ولا ينقلون حركتها الى ماقبلها فى الرفع ولا فى الخفض فيقولون هذا الوثُو (٣) ومررت بالوثِى ورأيت الوَثا ، ويحتمل أن تكون هذه الفتحة قبل الألف حركة نقل والاظهر أنها بسبب الألف اذ لا تكون الا بعد فتحة ، إذ ليس لغة هؤلاء نقل الحركة ، واذ ذكرها سيبويه (٤) ذكر هذه الوجوه وقال : إنها فى لغة الذين يحققون الهمزة ولا يسهلونها ، ثم ذكر بعد ذلك أن الذين يخففون يقفون على مايقتضيه القياس فى لغتهم ، فعلى هذا هو الذى ذكره المؤلف من نقل الحركة ثم تبدل الهمزة الساكنة ، فحكم الحركة المنقولة ليس موجودا فى لغة المحققين ، لان سيبويه لم يذكره فى وقفهم إلا فى لغة المسهلين ، لأن من ينقل الحركة منهم يبدل الهمزة على حركة ماقبلها ، لا يخصون بذلك الوقف دون الوصل .

قال : وربما كرهوا المخالفة فى المهموز فحركوا ماقبلها بحركة ماقبله .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٨٥ .

(٢) الردء : بالكسر العون والمادة والعدل الثقيل .

(٣) والوثاة وصم يصيب اللحم لا يبلغ العظم أو توجع فى العظم بلا كسر أو هو الفك .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٢٨٦ .

٣٥٣ قلت: الهمزة لثقلها احتمل عند / نقل حركتها من التغيير والخروج عن النظير ما لا يحتمل في غيرها فلذلك يجوز فيها النقل ، وإن خرج به عن مثال الأسماء ، وينقلون الفتحة كما ينقلون الضمة والكسرة لكنهم متى نقلوا الحركة الى ما قبل اختلفت لغاتهم بعد ذلك ، فمن العرب من يقر الهمزة ساكنة فيقول هذا الخبوْ [1] ورأيت الخبأ ومررت بالخبئ ومنهم من يبدل الهمزة حرف مد ولين من جنس الحركة المنقولة فيقول : هذا الخبُو ورأيت الخَبا ومررت بالخبِى وكذلك هذا الردُو ورأيت الرَّدا ومررت بالردِى [2] وهذا الوجه لم يذكره سيبويه ، وانما ذكر مكانه في هذا النحو أنهم يبدلون الهمزة بحسب حركته : واوا في الرفع والفا في النصب وياء في الجر ، ولا ينقلون حركتها الى ما قبلها في الرفع ولا في الخفض فيقولون هذا الوثُو [3] ومررت بالوثِى ورأيت الوَثا ، ويحتمل أن تكون هذه الفتحة قبل الألف حركة نقل والاظهر أنها بسبب الألف اذ لا تكون الا بعد فتحة ، إذ ليس لغة هؤلاء نقل الحركة ، واذ ذكرها سيبويه [4] ذكر هذه الوجوه وقال : إنها في لغة الذين يحققون الهمزة ولا يسهلونها ، ثم ذكر بعد ذلك أن الذين يخففون يقفون على ما يقتضيه القياس في لغتهم ، فعلى هذا هو الذي ذكره المؤلف من نقل الحركة ثم تبدل الهمزة الساكنة ، فحكم الحركة المنقولة ليس موجودا في لغة المحققين ، لان سيبويه لم يذكره في وقفهم إلا في لغة المسهلين ، لأن من ينقل الحركة منهم يبدل الهمزة على حركة ما قبلها ، لا يخصون بذلك الوقف دون الوصل .

قال : وربما كرهوا المخالفة في المهموز فحركوا ما قبلها بحركة ما قبله .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٨٥ .

(٢) الردء : بالكسر العون والمادة والعدل الثقيل .

(٣) والوثاة وصم يصيب اللحم لا يبلغ العظم أو توجع في العظم بلا كسر أو هو الفك .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٢٨٦ .

٣٥٤ قلت: منهم من يتفادى وهم ناس / من بنى تميم من أن يقول هذا الرَدُو ومن البُطِى فيفر الى الاتباع فيقولون من البُطُو بضمتين وهذا الردِى بكسرتين وقوله : كرهوا المخالفة يعنى بين حركة الباء والطاء .

قال الشلوبينى : وعلة ذلك أنه لما لزم الثقل فى هذا النحو فى الرفع وكانت الطاء فيه تابعة للباء لزم الاتباع فيه فى الجر لئلا يخرج عن أبنية الأسماء بالنقل ، ثم اتبعت حالة النصب فى رأيت البُطا حالتى الرفع والجر ليجرى فى أحواله كلها على الإتباع ، ولذلك جعل سيبويه [(١)] الحركة فى قولهم هذا البَطُو حركة إتباع لا حركة نقل كما كانت فى النصب والجر إتباعا واما أن تجعلها فى الرفع كذلك لتتفق أحوالها كلها فى الاتباع فيكون ذلك تتميما لهذا الفرض [(٢)] .

قال : ومنهم من يقلبها إذا كان ماقبلها متحركا إلى حركتها وبعضهم إلى حركة ماقبلها .

قلت: هذه أيضا من لغاته وهى لغة من لا يخفف الهمزة فيبدل منها اذا وقف حرف لين ثم ينظر فإن كان ماقبلها مفتوحا نطق به على ما هو عليه وأبدل من الهمزة حرفا من جنس حركة نفسها فيقول : هذا الكلو ورأيت الكلا ومررت بالكلى ، وان كان ماقبلها ساكنا ألقى حركتها على ماقبلها وقلبها حرف مد ولين من جنس تلك الحركة فيقول : هذا الخبو ورأيت الخبا ومررت بالخبى ، ومنهم من يتبع أيضا فى هذه فيقول : هذا الردى ومررت بالبطو كراهة للمثال المطرح ، ومنهم من يعتبر حركة ماقبلها فى القلب ويلغى حركة نفسها لأنها تسكن فى الوقف وعلى هذا نقول : الكلَا فى الاحوال كلها واكمُو فى اكْمِىٔ وفى أهنِىٔ أهْنِى وهى لغة أهل الحجاز .

قال : ولا روم ولا إشمام فيما قلبت إليه الهمزة كما لا روم ولا إشمام ولا غير ذلك فى
٣٥٥ حروف / المد واللين .

---

(١) الكتاب : ٢ : ٢٨٦ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٢ .

قلت : ليس فيها على مذهب أهل الحجاز ، ومن لا يحقق إشمام ولا روم ، ولا غير ذلك من الوجوه التى فى الوقف ؛ لأن امتدادها أغنى عن ذلك ؛ لأنها لما اتسع مخرجها امتد الصوت فيها ولذلك قال الخليل : إن الألف المثبتة فى الخط من نحو كفروا من أجل أن مقطع صوت الواو عند مخرج الألف [1] ، وإذا كان ماقبل الهمزة ساكنا وهى طرف ألقيت حركتها على الساكن وحذفتها البتة على مذهب من يخفف الهمزة فتقول هذا الخب ورأيت الخب ومررت بالخب ويجوز الروم والإشمام والتضعيف حينئذ لانه قد صار بمنزلة مالا همز فيه .

قال الشلوبينى : إنما كان كذلك ؛ لأن الروم أو الاشمام إشارة إلى الحركة التى كانت فى الوصل وماقلبت إليه الهمزة لم يكن له وجود فى الوصل أصلا فلايشم ولا يرام ، كما أن حروف المد واللين لما لم يكن لها حركات فى الوصل إنما كانت سواكن فلاتشم ولا ترام أيضا ، لأنه كما تقدم انما يشم أبدا من الحركة التى كانت فى الوصل [2] .

قال : والوقف على المقصور بالألف فى الأعرف .

قلت : مافى آخره ألف إما أن يكون مبنيا او معربًا فإن كان مبنيا فسيأتى وإن كان معربًا فالمشهور الوقف عليها ، وأما فى غير المشهور فمنهم من يبدلها ياء فيقول هذه حُبْلَى وهى لغة قيس للفرق بين حالتى الوصل والوقف وبعض طيىء يقلبونها واوا فيقولون حُبْلَوْ لأنها أبين من الياء ومنهم من يسوى أيضا بين الوصل والوقف .

وزعم الخليل أن بعضهم يقلبها همزة فيقول حُبْلأْ ورأيتَ رُجُلأْ [3]

قال السيرافى : أما من جعل مكان الألف همزة فلأن الهمزة إذا كانت بعد

٣٥٦ متحرك كانت أبين من الألف فلما كان فى الهمزة / تبيان " قلبت إليها ، وقيل إنما قلبت

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٨٥ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢ : ٢٨٥ .

همزة فرارا من الألف التي لا اعتماد عليها إلى أقوى الحروف اعتمادا مع أنه من مخرج الألف وقيل قلبت ياء لأنها أبين من الألف وواوا لأنها في النسبة تقلب اليها [١] .

ومن العرب من يحذف الألف لكن في الشعر قال : [٢]

.... ∴ رَهطُ ابنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ المُعَلْ [٣]

أراد المعلى ، والألف في المنون تسقط في الدرج لالتقاء الساكنين نحو هذا عصًا يافتى فإذا وقفت وقفت بالألف ، ثم اختلفوا أي ألف هي ، فقال سيبويه : إنها في النصب المبدلة من التنوين وفي الرفع والجر هي الألف الأصلية ، وعند المازني هي المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث ، وقال الكسائي وأبو عمرو وابن كيسان والسيرافي : الوقف على الألف الأصلية في الأحوال كلها [٤] .

أما سيبويه فقاسها على الصحيح ، واحتج المازني بأن الموجب للبدل في النصب هو فتح ماقبل التنوين وهو متحقق في المقصور في الأحوال الثلاثة ، واحتج السيرافي بأنها تمال في النصب وتكتب بالياء وتقع روما كما في الرفع والجر فدل على التسوية ، وكان أبو علي يميل إلى مذهب المازني ؛ لأنه اذا أبدل من التنوين ألف لأجل الفتحة العارضة فاللازمة أولى [٥] ، ويمكن أن يقال : إن ماقبل التنوين في حال النصب كما أنه مفتوح لفظا فهو كذلك معنى بخلاف الرفع والجر ، فإن كان المقصود غير منصرف

---

(١) انظر شرح السيرافي ٥ : ١٥٩ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة وانظر ديوانه صفحة ١٩٦ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩١ والخصائص ٢ : ٢٩٣ والمحتسب ١ : ٣٤٢ والعيني ٤ : ٥٥٨ والهمع ٢ : ٢٠٦ والدرر ٢ : ٢٣٣ .

(٣) عجز بيت وصدره : وَقَبِيلٌ مِن لُكَيْزٍ شَاهِدٌ ∴ ....

القبيل : القبيلة ، لكيز : هو ابن أفصى بن عبد القيس ، شاهد : حاضر مرجوم : سمي بذلك لانه فاخر جاله عند النعمان فقال له الرجل قد رجمتك بالشرف ابن المعل هو جد الجا[illegible] بن بشير بن عمرو بن المعلى والشاهد فيه حذف الف (المعلى) في الوقف .

(٤) انظر في هذه المسألة همع الهوامع ٢ : ٢٠٥ وشرح السيرافي ٤ : ٢٤٠ والتصريح ٢ : ٣٦٩ والتكملة صفحة ٣١ ، ٣٢ .

(٥) انظر التكملة صفحة ٣١ .

أو فيه ألف ولام فالألف الأصلية هي الموقوف عليه لا غير.

قال : وعلى باب قاضٍ وجوارٍ في الموضع الذى تسقط الياء في الدرج على ما دونها ويردها والوقف عليها والأول أوجه إلا أن تكون منصوبة منونة فالوقف على البدل من التنوين.

٣٥٧ قلت/ الذى في آخره ياء قبلها كسرة إما أن يكون مبنيًا أو معربًا فإن كان معربا فإما أن يكون منصرفا او غيرمنصرف والمنصرف على ضربين ، مافيه الألف واللام وماليس كذلك فمافيه التنوين يجوز فيه الوجهان : إثبات الياء وحذفها والمختار الحذف لأن حذف التنوين عارض فكأنه ثابت في التقدير اذ هو على شرف أن يعود.

قال سيبويه : " اذهبوا بها في الوقف كما ذهبت في الوصل ، قال : وحدثني أبو الخطاب أن بعض من يوثق به يقول : هذا رامي وغازي لأنه لما ذهب التنوين في الوقف رد الياء " (١) وقال بعضهم : الوقف صادف تنوينا فحذفه كما يحذف من الصحيح فلم يلزم رد الياء لأنه جرى مجرى الصحيح في استعماله منونا بغير ياء ، هذا في الرفع والجر ، واما المنصوب فالوقف على الألف لا غير ، إلا على لغة أزد السراة أو لغة من يقول : رأيت قاضْ ضرورة فيسقطها أيضا في الوقف لكنه من ضرورات الشعر ، وان لم يكن فيه تنوين ، فان كان سقوطه للألف واللام ففيه أيضا وجهان والمختار هنا خلاف المختار في المنكر ، لأن الياء ثابتة في الوصل.

وللحذف علتان : احداهما : الفصل بين الوصل والوقف. الثانى : أن هذه الياء تحذف في الجملة فكأنه قدر الوقف على المنكر ثم أدخل اللام ، وأما المنصوب فبالياء لا غير ، لأن الياء لما تحركت اشبهت الحرف الصحيح ، وإن كان حذف التنوين لشبه الفعل نحو رأيت جواريَ فالوجه إثبات الياء أيضا كالذى فيه الألف واللام وفي الرفع والجر حكمه حكم المنكر من نحو قاضٍ ، وأما ان كان مبنيا (٢) ، فإما أن يكون حذف

---

(١) انظر سيبويه ٢ : ٢٨٨.

(٢) كما في حالتي النداء ولا النافية للجنس.

منه شيء أو لا فإن لم يحذف منه شيء نحو ياقاضي فالمختار عند الخليل إثبات الياء
٣٥٨ لأنه غيرمنون / كالقاضي والمختار عند يونس الحذف ولأن النداء موضع حذف وتخفيف والوقف أيضا موضع تسهيل وتخفيف ، وإلى هذا ذهب سيبويه [١] ، وأما إن كان قد حذف منه شيء كما في قولك يامرى اسم فاعل من أرى وأصله يامرئي فحذفت الهمزة كما في أرى فلم يختلفوا في أن الوقف عليه بالياء لئلا يؤدى إلى اعلالين .

قال : وتقف على يرمي ويغزو رفعا ونصبا بلفظ الرفع وجزما ووقفا بإسكان ماقبل المحذوف وبالحاق الهاء .

قلت: في الرفع والنصب لايحذف منه شيء في الوقف كما لايحذف في الوصل ، وفي المجزوم والموقوف وجهان : احدهما : الوقف بالسكون فنقول ارم واغز ولم يرم ولم يغز حكاها سيبويه [٢] عن يونس وعيسى بن عمر عن العرب ، لأن الكلمة على اكثر من حرف فصارت بمنزلة ماهو على ثلاثة أحرف مالم يحذف منه شيء والثاني : الحاق الهاء كأنها عوض من المحذوف ، ولأن الحاق الهاء تصون الحركة عن الحذف وكأنهم كرهوا أن يجمع بين حذف الحركة والحرف فألحقوا الهاء كما يلحقونها في سُلطَانِيَهْ مع مافيه من الاستراحة وازالة التقاء الساكنين ، ومن العرب من يقول : أُدْعِه فيسكن العين تقديرا والهاء ساكنة فيكسر العين لالتقاء الساكنين لأن منهم من يقول اشترْ بالسكون في الوصل . قال الشاعر: [٣]

قَالَتْ سُلَيْمَى : اشْتَرْلَنَا سَوِيقَا ⁂ .... [٤]

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٨٩ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٢٧٨ .

(٣) هو العدافر الكندى وانظر الخصائص ٢ : ٣٤٠ / ٣ : ٩٦ والمنصف ٢ : ٢٣٧ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٢٢٤ ، ٢٢٦ .

(٤) صدر رجز وتمامه :
.... ⁂ وهَاتِ خُبْزَ البرِّ أَوْدَقِيقَا
والشاهد في : اشتر حيث سكن الراء .

قال الشلوبينى كان حقه أن يشعر بأجود هذين الوجهين وهو إلحاق الهاء بتقديمه فى الذكر أو بالتصريح بذلك فيه [1] .

قال : وعلى نحو قِهْ وشِهْ بإلحاق الهاء فقط .

قلت: إن ال التصريف بالكلمة إلى بقائها على حرف واحد كما فى قِهْ وشِهْ

٣٥٩ وجب الإلحاق لاغير إذ لابد من حرف / يبتدأ به وآخر يوقف عليه ، قال سيبويه : يلزمها الهاء فى الوقف من تركها فى اخش لأنها ذهبت منها الفاء واللام [2] ، وان بقى على حرفين أحدهما حرف المضارعة نحو لم يع ولم يش ألحق الهاء أيضا ولم يعتد بحرف المضارعة لأنه زائد والاجحاف قد حصل بحذف الفاء واللام .

قال الشلوبينى : يمكن أن يريد مالم يبق الا على حرف واحد ، ويمكن أن يريد مالم يبق من حروفه الأصلية الا حرف واحد ، إلا أن الأول هو الذى يسبق إلى الفهم من قوله فكان ينبغى له إن كان أراد هذا الأخير ، ولا ينبغى أن يريد غيره أن يصرح به ، لأنه يدخل فيه لاتف ولاتش ، ش وى ول ، لأن الوقف على هذا أيضا أعنى لاتق ولاتش ولاتل لايكون إلا بالهاء فقط ، وإن أراد الأول خرج نحو لاتل ولاتق منه وحكمهما شئ واحد [3] .

قال : وعلى نون التوكيد الخفيفة منفتحا ماقبلها بإبدالها ألفا ومنضما أو منكسرا بحذفها ورد علامة الرفع والوقف عليها .

قلت: النون الخفيفة متى انفتح ماقبلها أشبهت التنوين فى الاسم المنصوب فما أنها نون زائدة منفتح ماقبلها فتقلب ألفا فى الوقف بالقياس عليه ولذلك تكتب بالألف لأن الاواخر تكتب على حكم الوقف كما تكتب الأوائل على حكم الابتداء ، وإبدال الألف هنا من النون كإبدال النون من الألف فى إنشاد بنى تميم : [4]

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٢٧٨ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٤ .

(٤) هو جرير وانظر ديوانه صفحة ٦٤ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٨ والمقتضب ١ : ٢٤ والخصائص ١ : ١٧١ / ٢ : ٩٦ والمنصف ١ : ٢٢٤ / ٢ : ٧٩ وابن يعيش =

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ ∴ .... (١)

وقال الأعشى : (٢)

.... ∴ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا (٣)

فان انضم ماقبلها أو انكسر حذفت فى الوقف كما يحذف التنوين وهاهنا أولى ؛ لأن مافيه
٣٦٠ النون أثقل مما فيه التنوين ولهذا إذا لقى هذه النون ساكن حذفت ولم / تحرك كما
يحرك التنوين كقوله : (٤)

لا تُهِينَ الكَرِيمَ علَّـــكَ أَنْ ∴ تَرْكَعَ يوما .... (٥)

= ٤ : ١١٥، ١٤٥ / ٥ : ٧ / ٩ : ٢٩ والخزانة ١ : ٣٤ / ٤ : ٥٥٤ والهمع ٢ : ١٥٧
(١) والدرر ٢ : ٢١٤ وحاشية الدمنهورى صفحة ٨٧، ٩٠.

(١) صدر بيت من الوافر وعجزه :
وقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا ∴ ....

(٢) وانظر ديوانه صفحة ١٣٧ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٩ والهمع ٢ : ٧٨ والدرر ٢ : ٩٥ والتصريح ٢ : ٢٠٨ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٨٤ / ٢ : ٢٦٨ والانصاف صفحة ٦٥٧ وابن يعيش ٩ : ٣٩، ٨٨ / ١٠ : ٢٠ والعينى ٤ : ٣٤٠.

(٣) عجز بيت وصدره :
وإياك والميتات لا تقربنها ∴ ....
قالها الاعشى حين عزم على الاسلام وغلبت عليه شقوته نمات كافرا والشاهد فيه وفى سابقه ادخال النون الخفيفة فى "العتابن ، فاعبدن " فقد أبدلهما ألفا فى الوقف كما تبدل من التنوين فى حال النصب والاصل والعتابن فاعبدن.

(٤) هو الأضبط بن قريع وانظر الهمع ١ : ١٣٤ / ٢ : ٧٩ والدرر ١ : ١١١ / ٢ : ١٠٢ والتصريح ٢ : ٢٠٨ وابن يعيش ٩ : ٤٣، ٤٤ والمقرب صفحة ٧٤ والخزانة ٤ : ٥٨٨ والعينى ٤ : ٣٣٦.

(٥) والبيت بتمامه :
لا تهين الفقير علك أن ∴ تركع يوما والدهر قد رفعه
والشاهد حذف نون التوكيد الخفيفة فى " تهين " لملاقاة ساكن لانها لو لم تصح الحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين والاصل لا تهينن ، فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلا عليها لكونها مع المفرد المذكر.

وإذا حذفت النون عاد ماحذف لأجلها من الضمير ونون الرفع فقلت هل تضربون وان شئت أن تلحق الهاء .

قال الشلوبيني : كان أتم من هذا أن يقول : بحذفها ورد علامة الرفع والضمير الذى حذف قبلها نحو هل تضربين وهل تضربون أو بحذفها ورد الضمير خاصة نحو اضربن فى خطاب جماعة المذكرين واضربن فى خطاب المؤنث فإنك تقول فى الوقف اضربوا واضربى وفى بعض النسخ وعلى الثقيلة بالإسكان وبالحاق الهاء ، فان شئت لتقومن بالسكون مع التشديد وان شئت لتقومنه (١) .

قال : وكل حركة بناء فلك إلحاقها الهاء مالم تكن آخر الفعل الماضى .

قلت : فى الهاء استراحة وبيان للحركة وازالة لالتقاء الساكنين فى بعض المواضع وليس فى إخراجها كبير مشقة لخفائها ، فجاز إلحاقها كل حركة بناء لكونها لازمة لا تتغير فى الوصل كأنها من نفس الكلمة فأرادوا أيضا ألا يغيروها فى الوقف بخلاف حركة الاعراب فانها معرضة فى الوصل للانتقال فأحرى فى الوقف (٢) .

قال الرمانى : لأنه لما كانت حركة المبنى لازمة وحركة الإعراب غير لازمة فرقوا بينهما فى الوقف تنبيها على اختلاف حكميهما فى الوصل فإن كانت الكلمة قد حذف منها شيء تأكد إلحاقها أو وجب ان بقيت على حرف واحد ، اذ أصل إلحاق الهاء أن تكون جبرا مانقص حتى قيل إن هذه الهاء إنما لحقت المبنى دون المعرب جبرا له مما منع من التنوين واستيفاء الحركات على وجه التعاقب .

٣٦١ قال السيرافى : دخلت المبنيات لنقصان تصرفها / عن المعرب فتقول هيه وهوه قال : (٣)

إِذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الغُلَامُ ... فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٤ .

(٢) فى (ب) ففى الوقف أحرى .

(٣) هو حسان بن ثابت وانظر ديوانه صفحة ٤٢٢ وابن يعيش ٩ : ٨٤ والعينى ٤ : ٥٦٠ والتصريح ٢ : ٣٤٥ وبس ٢ : ٣٤٥ .

وان كانت الكلمة على حرف واحد من غير حذف كالكاف فى ضربتك تأكد إلحاق الهاء [1] .
ومنهم من يلحقها سينا وبعضهم شيئًا فى خطاب المؤنث خاصة واستثنى من هـــذا
الفصل الماضى فلا تلحقه الهاء لأن حركته شبيهة بحركة المعرب ، لأنهم إنما حركــوه
لشبهه بالمضارع الذى هو معرب ولذلك دخله التضعيف فى نحو اخضبّ كما قالوا جعفرّ .

قال : وياء المتكلم الساكنة كياء القاضى ساكنة وإذا تحركت فان شئت أسكنــت
وان شئت ألحقت الهاء .

قلت : من أسكن الياء فى الوصل فله فى الوقف مذهبان : ابقاؤها على حالهـا
كابقاء ياء القاضى وهو الأجود . الثانى : حذفها ولم يذكر الزمخشرى غيره [2] ، قال : [3]

.... ∴ إذا ما انتسبْتُ لهُ أنكَـــرَنْ [4]

وقال آخـر :

وبإذْنِ اللّهِ ربّي وعجّـــلْ [5]

قال الجرجانى : شبهت بياء القاضى فى جواز الحذف ولأنها نازلة منزلـــة
التنوين فجازَ حذفها كالتنوينِ [6] .

---

(١) انظر شرح السيرافى ٥ : ١٤٨ .

(٢) انظرشرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٨٣ والمفصل صفحة ٣٤٣ .

(٣) هو الاعشى ميمون وانظرديوانه صفحة ١٩ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٠
وابن يعيش ٩ : ٧٣ وامالى ابن الشجرى ٢ : ٧٣ .

(٤) عجز بيت وصدره :
ومِنْ شانِئٍ كاسفٍ وجْهُـــهُ ∴ ....
والشاهد فيه حذف الياء فى الوقف فى " أنكرنى " .

(٥) قطعة من بيت لم اعرف قائله ولا تتمته .

(٦) انظر المقتصد باب الوقف .

قال ابن السراج : ترك الحذف أقيس وحذفها من الفعل أحسن من الاسم ، لأنها في الفعل قبلها نون الوقاية ومن ثم كثر في القرآن وأما نحو "عَصَايَ"(١) فليس فيه إلا الإثبات .

قال السيرافي : إذا لم تكن ياء المتكلم مكسورا ماقبلها لم يجز حذفها ، وأما إذا تحركت الياء وقبلها كسرة فلا يجوز حذفها لأنها قويت بالحركة وأشبهت الحرف الصحيح فلك فيها مالك في غيرها من حركات البناء ، الحاق الهاء والإسكان ومنه كتابيه وماليه (٢) .

وأما الحروف التي توصل بالضمائر نحو عليهم وعليكم وضربته فليس فيها إلا
٣٦٢ الحذف ، إلا الالف / في نحو ضربتها ، وتقول هذه بالسكون تشبيها لها بالضمير .

قال : والألف في غير المتمكن إن شئت وقفت عليها وإن شئت الحقت الهاء .

قلت : الألف في المبني يجوز في الوقف عليها وجهان : إلحاق الهاء نحو هَنَاه وهَذَاه الثاني : ألا يلحقها وهو الأجود بخلاف ألف الندبة لأن المطلوب فيها مد الصوت ، ووجه إلحاق الهاء خفاء الألف ، فإن كانت الألف في المعرب لم يجز الحاق الهاء لئلا يلتبس بالمضاف لو قيل عصاه فقوله غير المتمكن إشارة الى مافيه الألف من المتمكن نحو عصا ، وقد شذ من هذا قولهم : أفْعَى وأفْعَوْ أيضا ومنهم من يجري الوصل في ذلك مجرى الوقف فيقول أفْعَيْ وأفْعَيْهْ بالياء والواو ، وتقول أنا بالالف وان شئت أنَهْ وفي كلام حاتم : هذا فَصْدِي أنَهْ ، وعند الكوفيين أنا هو الاسم بكماله ، وعند البصريين أن فقط هو الاسم والألف لبيان الحركة وأن أثبتت في الوصل فإجراء للوصل مجرى الوقف ولم تأت الالف غير عوض في الوقف الا أنا وحيهلا وأما تاء التأنيث ففيها لغتان : إبدالها هاء في الوقف نحو حمزة وطلحة فرقا بين التاء اللاحقة للفعل واللاحقة للاسم وبعضهم يقف عليها أيضا بالتاء قال الشاعر : (٣)

---

(١) من الاية ١٨ من سورة طه .

(٢) انظر شرح السيرافي ٥ : ١٦٥ .

(٣) هو سؤر الذئب وانظر الخصائص ١ : ٣٠٤/٢ : ٩٨ والمحتسب ٢ : ٩٢ والمخصص ٦ : ٧/ ١٦ : ٨٤، ٩٦، ١٢٠ والانصاف صفحة ٣٧٩ وابن يعيش =

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ (١)

وهيهات إن جعل مفردا وقف عليه بالهاء وإلا فبالتاء مثل مسلمات وفي استأصل الله عرقاتهم أيضا الوجهان ، والحذف يكثر في القوافي وتشبه به الفواصل قال : (٢)

.... وَبَعْضُ الـ .. قَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ (٣)

٣٦٣ ومن الفواصل " والليل إذا يَسْر " (٤) و " التَّلاق " (٥) / و " التناد " (٦) وقد يزاد في الفواصل مايزاد في القوافي من ذلك " الرسولا " (٧) و " الظُّنونا " (٨) و " السَّبِيلا " (٩) فيمن قرأ بالألف وقول الشاعر : (١٠)

= ٢ : ١١٨ / ٤ : ٦٧ / ٨ : ١٠٥ / ٩ : ٨٠ ، ١٦٨ وشرح شواهد الشافية للبغدادي صفحة ١٩٨ واللسان (جحف ٢٨٣ بلل ٧٤) وسر صناعة الاعراب ١ : ١٧٧ ،

(١) رجز والشاهد فيه قوله الحجفت والأصل الجحفة وهي هودج العروس.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى وانظر ديوانه صفحة ٢٢٩ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٩ ، ٣٠٠ والهمع ٢ : ٢٠٦ والدرر ٢ : ٢٣٣ وابن يعيش ٩ : ٧٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادي صفحة ٢٢٩ .

(٣) بيت ناقص وهو بتمامه :

وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ الـ .. قَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ

ضرب هذا مثلا لتقدير الامر وتدبيره ثم امضائه وتنفيذ الامر فيه يمدح هرم بن سنان والشاهد فيه حذف الياء من الوقف في قوله يفر وأصلها يفري فيمكن سكن الراء ولم يطلق القافية .

(٤) الاية ٤ من سورة الفجر.

(٥) الاية ١٥ من سورة غافر.

(٦) الاية ٣٢ من سورة غافر.

(٧) الاية ٦٦ من سورة الاحزاب.

(٨) الاية ١٠ من سورة الاحزاب.

(٩) الاية ٦٧ من سورة الاحزاب وهي قراءة الجمهور.

(١٠) هو رؤبة أو ربيعة بن صبيح وانظر المحتسب ١ : ٧٥ وابن يعيش ٣ : ٩٤ ، ٣٩٦ / ٩ : ٤٨ ، ٨٢ والعيني ٤ : ٥٤٩ والتصريح ٢ : ٣٤٦ .

.... ⁂ مِثْلَ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا (١)

أجرى فيه الوصل مجرى الوقف ، ولا يختص هذا بالشعر أعنى إجراء الوصل مجرى الوقف لمجيئة فى القرآن ، وقد عده السيرافى من الضرورات . قال : ونظيره الضاربونَهُ فيمن حرك الهاء إجراء لها مجرى الوقف كما قال :

خوارجا من لقط القسطل (٢)

وكذلك (٣) :

.... سَبَسَبَّا (٤)

شدد ثم الحق الألف للاطلاق والتشديد لا يلحق المنصوب المنون لأنه يبدل من تنوينه ألف .

⁂ ⁂

---

(١) رجز وصله به :

لقد خشيت أن أرى جدبّا ⁂ ....

الجدبا : هو الجدب والقصبا : هو القصب والشاهد فى "جدبا" ، القصبا ، واصلهما الجدب والقصب .

(٢) مجهول وهو رجز من شواهد السيرافى ١ : ٢٠٧ .

(٣) رؤبة وانظر ملحقات ديوانه صفحة ١٦٩ والمحتسب ١ : ١٤٨ وشرح شواهد الشافيه للبغدادى صفحة ٢٥٤ .

(٤) كلمة فى شطر رجز هو :

اذا الدبى فوق المتون دبّا ⁂ وهبت الريح بمورهبّا

تترك ما أبقى الدبى سبسبّا

والدبى هو الجراد قبل أن يطيروا المفرد دبأ والمور هو البناء السبسب القفر والمفازة ويروى البيت لربيعة بن صبيح كذلك .

بَـابُ (الإغراء والتّحذيـر)

المنصوب بفعل يلزم إضماره من المفاعيل : المنادى والمشغول عنه الفعل وما انتصب في قولهم إياك والأسد .

قلت : قد تقدم أن المنادى نوع من أنواع الكلام كالاستخبار والتمني وغير ذلك ، وإنما يتحقق هذا المعنى إذا لم يظهر الفعل حتى لو قيل يا أنادى زيدا بطل معنى النداء وصار خبرا فوجب لهذا اضمار الفعل مع أن يا عوض من ذكر الفعل فلم يجمع بين العوض والمعوض منه فلزم الإضمار ، وأما المشغول عنه الفعل من نحو زيدا ضربته فاضمار الناصب لازم أيضا ، لأن المذكور المفسر أغنى عن ذكره ، وأما النوع الثالث وهو الذى عقد الباب لأجله فهو المنصوب في التحذير وهو على ضربين : سماعي وقياسي والقياسي ما ذكره من المثال ، وعلة حذف الفعل بطريق اللزوم الاستغناء عنه بدلالة التحذير عليه ، فان كون المخاطب المنهي مذكورا بلفظ اياك والمنهى عنه مذكور بعده
٣٦٤ بحرف العطف أو بحرف الجر نحو إيَاكَ والأسَد / أو عن الأسد قرائن دالة على الفعل فكأن المعنى إيَاكَ باعِدْ أو نَحِّ .

قال السيرافي : لا يجوز اظهار الفعل ؛ لأن العرب اكتفت باياك وموضعه غير مشكل (1) .

قال بعض المتأخرين : حذف الفعل هنا ؛ لأن هذا الكلام لا يقال إلا إذا كان الوقت ضيقا والبلية مشرفة ، والتقدير جنبا نفسك الأسد أو وَقِّ فإياك في موضع نفسك والأسد في موضع المفعول الثاني والواو دالة على الجمع أي وق نفسك أن تقارب الأسد أو اتق نفسك أن يصيبها الأسد ، والكوفيون لا يضمرون هنا فعلا ولا غيره بل يقولون هو منصوبٌ على الخلاف ولابد في التحذير من اسمين متخالفين أو واحد مكرر أحدهما معطوف بالواو التي بمعنى مع فكأن أحد الاسمين قد قام مقام الفعل ، وقيل الأصل إياك احْذَر

---

(1) انظر شرح السيرافي ٢ : ٦٥ .

مِنَ الأسد فلما أسقط الخافض انتصب الاسم ، والمختار أن يكون الفعل المقدر مما ينصب مفعولين ، ولابد مِنْ ذكر حرف العطف أو حرف الجر، أو تكرير الاسم الواحد كقوله : [1]

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّــهُ ∴ .... [2]

وكان ابن ابى اسحاق يقول : هو على حذف حرف الجر أى من المراء ، وقال سيبويه : هو منصوب بفعل آخر كأنه لما قال إياك قال اتق المراء [3] ، فان قلت: الواو تقتضي التشريك فكيف يكون الأسد محذَّرا ؟ قلت: الأسد وان لم يكن محذرا لكنه محذر منه ، وانما أتوا بالضمير المنفصل ، لأن الضميرين إنْ كانا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بالنفس فى غير افعال القلوب والأصل نح نفسك فلما حذف الفاعل مع حذف الفعل زال الموجب للتغيير فرجع إلى الضمير ، ولم يكن ان يؤتى به متصلا لعدم مايتصل

٣٦٥ به فلو / أظهرت الفعلَ أظهرته بعده ليبقى الضمير على انفصاله ، ولأن فى الضمير المنفصل دلالة بلفظه على أنه منصوبٌ فكان أبلغ فى الدلالة ، ويجوز أن يضمر للأسد فعلا آخر غير الأول كأنك قلت إياك اتق واحذر الأسد .

قال : وَمازِ رأْسَكَ والسَّيْفَ .

قلت: أى جنب رأسك من السيف وقيل المعنى أَزِلْ رأسَكَ السَّيْفَ ، وليس مازِ ترخيمَ مازن ، لأن الذى خوطب بهذا كان من بنى مازن واسمه كرام فعلى هذا يكون ترخيما بعد ترخيم ، رخم أولا مازنيا ثم مازِنًا ، وقيل خوطب بمازن لأنه منهم ، وقيل سمى الابن باسم الجد كما قيل الأشعرون بمعنى الأشعريين .

---

(١) هو الفضل بن عبد الرحمن وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٤١ والاشمونى ٣ : ١٨٠ ، والتصريح ٢ : ١٢٨ والمقتضب ٣ : ٢١٣ والخصائص ٣ : ١٠٢ وابن يعيش ٢ : ٢٥ ، والعينى ٤ : ١١٣ ، ٣٠٨ والخزانة ١ : ٤٦٥ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

والشاهد هنا نصب المراء بعد اياك مع حذف حرف العطف ضرورة .

(٣) انظر الكتاب ١ : ١٤١ .

قال : وإيايَ والشَّرَّ وإيايَ أن يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ .

قلت: ليس هذا أمرا لنفسه وإنما هو أمر لغيره فيقول إيايَ باعد من الشر كأنه قال : باعدني من الشر والشرمني وإن شئت كان نصب الثاني على احذر أي إياي احذر وباعدني من الشر، وكذلك وإياي أن يَحْذِفَ أحدكم الأرنب أي يرميه بسيف أو عصا وأن في موضع نصب ،قال الزجاج : معناه إياي وإياكم وأن يَحْذِفَ (1) ، وقال الخليل : بعضهم يقال له إياك فيقول إياي ؟ كأنه أعاد لفظ المتكلم لما قبل منه واستجاب له كأنه يقول : إياي احذر واحفظ (2) .

قال : ومنه شأنَكَ والحَجَّ وأمرًا ونَفْسَهُ وأهلَكَ والليلَ .

قلت: هذا إغراء وفيه أيضًا معنى النهي كأنه قال دَعْ أمرا مع نفسه وعليك شأنك مع الحج ، وليس المراد من الشأن أمراً وراء الحج بل المراد مقدمات الحج
٣٦٦ وكذلك كانت الواو بمعنى مع لئلا يكون المأمور فيه شيئين / وأمرا ونفسه يحتمل أن تكون الواو فيه عاطفة فيكون حثًّا على هَجْره كما تقول خليتك ونفسك وأهلك والليل أي بادرهم ،والليل معطوف على الأهل والمبادرة المضايقة (3) كأن الرجل والليل يتسابقان إلى أهله فأمره أن يسابق الليل ليكون عند أهله قبل الليل ،وبادر يتعدى إلى اثنين تقول : بادرت فلانا الغاية فالليل في موضع الغاية هنا وقيل التقدير بادر أهلك واسبق الليل .

قال : وعذيرك .

---

(1) جاء في الارتشاف ١ : ٤٩١ " وزعم الزجاج ان ذلك جملتان بالتقدير اياي وحذف الارنب واياكم وحذف أحدكم الأرنب حذف من الأول ماأثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ماأثبت نظيره في الأول " .

(2) انظر الكتاب ١ : ١٣٨ .

(3) في (ب) المصادقة .

قلت: العرب تقول من يعذرني من فلان ؟ أي من يعذرني في احتمالي إياه ، أو من يذكر لي عذره فيما يأتيه وفي الحديث استعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن أبي السلول (١) ، ثم اختلفوا في عذير فقيل هو بمعنى عاذر مثل شاهد وشهيد أي هات عاذرك وقيل هو مصدر بمعنى العذر مثل النذير والنكير .

قال : وهَذا ولا زعماتِك .

قلت : كأن المخاطب كان يزعم زعمات غير صادقة فلما ظهر ما يخالف ذلك قيل هذا الحق لا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك لكنه أضمر الفعل لكثرة الاستعمال وهذا خبر ، فهو نوع رابع مما يجب فيه الإضمار وليس تحذيرا إلا أنه ذكره هنا لأن فيه معنى النهي عما يتوهم كأنه يقول : لا تتوهم ما كنت تتوهم ، ثم يحتمل أن يكون هذا مفعولا به أي أزعم هذا ولا أزعم زعماتك ، ويحتمل أن يكون هذا مرفوعا كأنه قال : هذا الحق أو هَذا القول كقولهم هذا القول لا قولك إلا أن هذا بلا العاطفة وذلك بالواو ولزم اضمار العامل للابتداء .

قال : وانتهوا خَيرا لكم وحسبك خَيرا لك .

قلت : في نصب " خيرا " ثلاثة أوجه (٢) : قال / سيبويه : إنما نصبت خيرا حين ٣٦٧
قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر فهو على كلامين ، وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، لأنك لما قلت انته علم أنك أمرته بالترك ثم أردت أن تدخله في أمر آخر هو خير وحذف الفعل لكثرة الاستعمال فصار انته بدلا من ايتِ ، وقال الكسائي : معناه يكن خيرا لك أي الانتهاء ، وأنكره الفراء وقال في قوله تعالى : " فآمنوا خَيرًا لكم " (٣) أن خيرا متصل بالأمر كأنه قال : انتهوا انتهاءً خَيرًا لكم ، وامنوا إيمانًا خيرا لكم وحسبك بمعنى اكفف .

---

(١) انظر الباري ٨ : ٤٣٦ باب حديث الافك .

(٢) انظر هذه المسألة في الكتاب ١ : ١٤٣ وابن يعيش ٢ : ٢٧ ، ٢٨ والمقتضب ٣ : ٢٨٣ وارتشاف الضرب ٢ : ٥٩٨ والامالي الشجرية ١ : ٣٤٣ ومعاني الفراء ١ : ٢٩٥ .

(٣) الاية ١٧٠ من سورة النساء .

قال : ووراءك أوسع لك .

قلت: أى ارجع وراءك وأوسع نعت لمحذوف ، أى ائت مكانا أوسع من مكانك .

قال : ومن أنت زيدا .

قلت: زعم يونس أنه على معنى من أنت تذكر زيدا ، لكنه كثر استعماله فاستغنى عن اظهاره ، ولا يكون من أنت زيدا إلا جوابا كأنه لما قال أنا زيد فقيل له فمن أنت ذاكرا زيدا (١) .

قال السيرافى : أصل هذا أن رجلا غير معروف بفضل يسمى زيدا وكان اسما لرجل مشهور فأنكر عليه ذلك أى من أنت زيدا على جهة الإنكار أى ذاكرا زيدا ، وانتصاب ذاكرا على الحال بالفعل المضمر وهو كنت أى من كنت أنت ذاكرا زيدا وأضمر الفعل ابتداء للإنكار ، ويجوز رفعه على تقدير من أنت كلامك زيد أو ذكرك زيد أى ذكرك ذكر زيد والنصب أقوى (٢) .

قال : ومرحبا وأهلا وسهلا .

قلت : فى نصب هذه الأسماء وجهان أحدهما أنها مفاعيل بفعل محذوف تقديره لقيت رحبا وأهلا أى سعة فاستأنس الثانى : أن تكون مصادر نائبة عن أفعالها

٣٦٨ أى رحبت بلادك رحبا / وسهلت سهلا وتأهلت أهلا أى تأهلا .

قال سيبويه : تقدير النصب أتيت رحبا وقال أيضا : صار بدلا من رحبت بلادك وانما قدره بالفعل ، لأن الدعاء إنما يكون بالفعل كما تقول تربا (٣) وجندلا فتقديره تربت وجندلت والناصب حقيقة أصبت تربا ولقيت جندلا ، ويقول الراد وبك أهلا وسهلا ، أى لوجئتنى كنت عندى بهذه المنزلة وبك للبيان (٤) .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ١٤٧ .

(٢) انظر شرح السيرافى ٢ : ٧٥ .

(٣) تربا : يقال فى الدعاء تربت يداه بمعنى خسر . وانظر المعجم الوسيط ١ : ٨٢ .

(٤) انظر الكتاب ١ : ١٤٩ .

ومنهم من يرفع فيقول : مرحبٌ أى لك مرحبٌ وقيل إن هذه تنتصب على الاحوال .

والمبرد ينصبها على المصدر ويشتق لها من لفظها فعلا [1] .

قال : وانَ تأت فأهَلَ اللَّيل َوالنَّهارِ .

قلت: أى فانك تأتى أهلًا لك بالليل والنهار .

قال : وسُبُّوحًا قدُ وسًارَبِ الملائكةِ والروح .

قلت : أى سبح سبوحا أو اذكر أو ذكرت ،وان ضَمَمتَ الأول كان مصدرا نائبا عن فعلهُ كأنه قال : سبَّحت سبوحا وقدست قدوسا ،ثم حذف الفعل اكتفاء بالمصدر ، وأما المفتوح الأول فليس الا اسما ولذلك ذكر معه رب الملائكة والروح

قال : ومن هذا الباب عند بعضهم كِلَيْهِمَا وَتمرًا [2] وكل شيء ولا شَتِيمة حُـرّ ، وانَتِه أمرًا قَاصِدًا .

قلت: هذا مثل كأن انسانا خير آخريين شيئين فطلبهما مَعًا أى أعطينهما وزِدني تَمرا أو أراد أطعمك ؟ والاضمار للابتدار للاجابة ،ومنهم من يرفع كليهما وينصب التمر كأنه قال : كلاهما لِى فَزِدْنِى تَمرا ، وتقدير المثل الآخر: إيتِ كلّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمة حر،ويجوز الرفع فى كل كأنهقال : كل شيء أمم أى قصد محتمل ولا شتيمة حر ، وأما انته أمرا قاصِدًا فمثل قوله تعالى " انْتَهُوا خَيْرا لكُمْ " [3] أى انتهِ وارتكب امرا قاصدًا أراد [4] كأنه لما قال انته علم أنه محمول على أمر مخالف المنهى عنه وقد ذكر الخلاف فيه .

---

(١) انظر المقتضب ٣ : ٢١٨ .

(٢) هذا مثل قاله عمرو بن حمران الجعدى وانظر مجمع الامثال للميدانى ٢ : ٨٨ .

(٣) الاية ١٧١ من سورة النساء .

(٤) العبارة (من قوله : فمثل قوله تعالى وارتكب امرا قاصدا أراد) اضافة من (ب) وقد اشار فى (أ) الى الجانب الايسر ولم تظهر .

٣٦٩ قال الشلوبينى : ذكره هذه اللفظة / فى جملة ماانتصب على إضمار فعل لا يظهر غلط منه تقدمه إليه الزمخشرى فى مفصله ، والذى غلطهما أن سيبويه ذكر هذه اللفظة فى هذا الباب ليمثل بها فى وجه آخر غير التزام الإضمار لا فى التزام الإضمار، والعجب أن سيبويه إذ ذكر هذه اللفظة على المعنى الذى ذكر بين أنه انما ذكرها هاهنا على ذلك المعنى ، لا على أن الإضمار فيها لا يظهر ونص على ذلك [1] ولا أدرى كيف وقع لهما هذا الغلط مع الإشارة من سيبويه الى أنها ليست من الباب [2] .

قال : ومايقبح الاظهار عند قوم ولا يمتنع ويمتنع عند قوم الأسدَ الأسدَ والجدارَ الجدارَ والصبى الصبىَ وأخاكَ أخاكَ والطريقَ الطريقَ ونحوه وإذا لم يكرر جاز الإظهار.

قلت: إنما لزم الاضمار عند قوم لأن احد الاسمين نائب عن الفعل فلم يجز أن يذكر الفعل معه والاشبه ان يكون الأول ولأنه الذى حل محل الفعل والتكرار مع الحذف دال على الاهتمام.

قال الشلوبينى : تعلق من اجاز الاظهار بظاهر الكتاب، واذا تبين فى موضعه تبين أنه ليس على مآخذهم وانتصابه على احذر وكذلك الجدارَ والصبىَ الصبىَ والطريق على خل واخاك أخاك إغراء بملازمة المشار اليه لا التحذير منه ، والطريقَ الطريقَ للتحذير أيضا أى خل ، وان أردت الإغراء بسلوك الطريق كان التقدير اسلك الطريق والصبى الصبىَ تحذير عن إيطاء الصبى وايطاء مصدر أوطأته كذا فهو متعد إلى اثنين فيكون التقدير لاتوطىء الصبى امرا صعبا ومن جوز الإظهار نظر إلى الأصل [3] .

---

(١) انظر الكتاب ١ : ١٤٣.

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٦.

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٧.

(المفعول المطلق) قال : ومن المصادر في الدعاء له سَقْيا ورَعْيًا ، وعليه خيبةً وجدًعا (١) وعقرا (٢) وتعسا وتبا وجوعا وبؤسا وبهرا ونُفدًا وسُحقا .

٣٧٠ قلت : هذا نوع آخر/ مما يلتزم فيه الإضمار ؛ لأن الفعل استغنى عن ذكره بذكر المصدر وصار المصدر بدلًا عنه وانما قلنا إن الإضمار لازم هنا أن هذه المصادر استعملت في كلامهم غير ملفوظ بأفعالها معها وذلك يدل على التزام الحذف ، إذ لو لم يكن لازم الاضمار لذكر معها فعلها في موضع ما ، والتقدير سقاك الله سقيا ورعاك رعيا ، وفي الدعاء عليه خيبة أي خيبهُ اللهُ خيبة أو خابَ خيبة وقد ترفع بعض هذه المصادر . قال : (٣)

.... وخَيْبَةٌ ∴ لِأولِ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌ مُيَسَّرُ (٤)

ومنه سلام عليك وجدعه الله جدعا وعقره عقرا وهكذا إلى آخرها نحو عقره الله عقرا ونفس أي هلك وتبا أي خسر وبهرا بمعنى تعسا وهو دعاء عليه بالسوء ، وليس مصدر بهره بهرا إذا غلبه ؛ لأن بهرا تكون بمعنى الغلبة وبمعنى التعجب وهذان لهما فعلان من لفظهما ، والذي بمعنى تعسا لافعل له من لفظه وهو قريب من الذي بمعنى الغلبة في المعنى .

---

(١) جدعه جدعا قطع أنفه ويقال في الدعاء عليه جدعا له وانظرالمعجم الوسيط ١ : ١١٠ .

(٢) عقرا : عقرالرجل عقرا بقى في مكانه لم يتقدم أو يتأخر وانظرالمعجم الوسيط ٢: ٦٢١ .

(٣) هو أبو زبيد الطائى وانظر ديوانه صفحة ٦١ وهو من شواهد سيبويه والمخصص ١٢ : ١٨٤ وابن يعيش ١ : ١١٤ والهمع ١ : ١٨٨ والدرر ١ : ١٦٢ واللسان (يسر ١٦٠) .

(٤) عجز بيت وكلمه من الصدر وهو بتمامه :
أقامَ وأقوى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ ∴ لأولِ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌ مُيَسَّرُ
أقوى نفد ما عنده من زاد والشاهد رفع " خيبة " بالابتداء وهى نكرة لمافيها من معنى النصب على المصدرالمستعمل في الدعاء .

(المفعول المطلق) قال : ومن المصادر فى الدعاء له سَقيا ورَعيـــا ، وعليه خيبةً وجدًعا (١) وعفرا (٢) وتعسا وتبا وجوعا وبؤسًا وبهرا وبُعْدًا وسُحقًا .

٣٧٠ قلت : هذا نوع آخر / مما يلتزم فيه الإضمار ؛ لأن الفعل استغنى عن ذكره بذكر المصدر وصار المصدر بدلًا عنه وانما قلنا إن الإضمارَ لازم هنا أن هذه المصادر استعملت فى كلامهم غير ملفوظ بأفعالها معها وذلك يدل على التزام الحذف ، إذ لو لم يكن لازم الاضمار لذكر معها فعلها فى موضع ما ، والتقدير سقاك الله سقيا ورعاك رعيا ، وفى الدعاء عليه خيبة أى خيبةُ اللهُ خيبة أو خابَ خيبة وقد ترفع بعـــض هذه المصادر . قال : (٣)

.... وخَيبةٌ ∴ لِأولَ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌ ميسّـر (٤)

ومنه سلام عليك وجدعه الله جدعا وعقره عقرا وهكذا إلى آخرها نحو عقره الله عقـــرا ونفس أى هلك وتبا أى خسر وبهرا بمعنى تعسا وهو دعاء عليه بالسوء ، وليس مصدر بهره بهرا إذا غلبه ؛ لأن بهرا تكون بمعنى الغلبة وبمعنى التعجب وهذان لهما فعلان من لفظهما ، والذى بمعنى تعسا لافعل له من لفظه وهو قريب من الـــذى بمعنى الغلبة فى المعنى .

---

(١) جدعه جدعا قطع أنفه ويقال فى الدعاء عليه جدعا له وانظر المعجم الوسيـــط ١ : ١١٠ .

(٢) عقرا : عقر الرجل عقرا بقى فى مكانه لم يتقدم أو يتأخر وانظر المعجم الوسيـــط ٢ : ٦٢١ .

(٣) هو أبو زبيد الطائى وانظر ديوانه صفحة ٦١ وهو من شواهد سيبويه والمخصص ١٢ : ١٨٤ وابن يعيش ١ : ١١٤ والهمع ١ : ١٨٨ والـدرر ١ : ١٦٢ واللســان (يسر ١٦٠) .

(٤) عجز بيت وكلمه من الصدر وهو بتمامه :
أقامَ وأقوى ذاتَ يومٍ وخَيبَـــةٌ ∴ لأولَ مَنْ يَلْقَى وَشرٌ ميسَّـــرُ
أقوى نفد ما عنده من زاد والشاهد رفع " خيبة " بالابتداء وهى نكرة لمافيها مــن معنى النصب على المصدر المستعمل فى الدعاء .

قال : ويقرب من معناها أفّةً وتفّةً ودفرًا .

قلت : يعنى أن هذه ليست لها أفعال مشتقة منها كما كان فى التى قبلها فيقدر الناصب لها من المعنى فقربت من التى قبلها من حيث أن العامل فى كل واحد منهما لازم الاضمار ويحتمل أن يريد قربت من معناها فى الدعاء .

قال الأصمعى : الأف وسخ الأذن والتف وسخ الأظفار ، كأن ذلك يقال عند استقذار الشىء ثم كثر حتى صار يستعمل عند كل مايتأذى به ،وقيل بمعنى أف له قلة له وتف اتباع .

قال ابن الأنبارى : من قال أفا نصبه على معنى الدعاء .

قال الجوهرى : أفاله وتفة أى قذرا والتنوين للتنكير والدفر النتن ومنه يقال

٢٧١ للدنيا أم دفر/ وللأَمَةِ دَفارِ كأنه فى الأصل نتن نتنا ثم وقع دفرا موقع نتنا [1] .

قال : ومنه متبعا عند بعضهم جُوعًا ونُوعًا وجُودًا وجُوسًا .

قلت : الوجه أن يقول ومنه متبع على الابتداء لكن وقع فى النسخ منصوبا على الحال أى ومنه مايستعمل متبعا أومنه مايكون متبعا فيكون خبرا لكان ،فنوع اتباع لجوع أى جاع جوعا وفى نوع وجهان : أحدهما ماذكرناه والآخر أن يكون بمعنى يماثل جوعا وعطشا وعلى هذا يكون مستقلا لامتبعا ، ولذلك قال : عند بعضهم وجوسا [2] اتباع لجود ولامعنى للاتباع سوى التوكيد للفظ الأول كقولك عطشان نطشان [3] كأنهم أرادوا تكرار الاول فكرهوا اجتماع المثلين فأتوا بلفظٍ آخر فيه بعض حروف الأول يدل على مثل مادل عليه الأول فيكونُ من التوكيدِ اللفظى .

---

(١) انظر الايضاح للجوهرى مادة " أفف " ٤ : ١٣٣١ .

(٢) الجوس طلب الشىء بالاستقصاء والتودد خلال الدور والبيوت فى الغارة والطواف فيها ومنه قوله تعالى : فجاسوا خلال الديار .

(٣) نطشان : النطش شدة الحيلة وهى تأسيس الخلقة .

قال : ومنه مضافا وَيْحك وويسك [١] وويلك ووَيبك [٢] .

قلت : ومنه يعنى من الفصل الذى يليه وهى المصادر التى لاأفعال لها من لفظها ، والويح يقال لمن أشرف على الهلاك وويس بمعنى الرحمة وكذلك الويب.

قال الشلوبينى : ويحك ترحم أى أكرمه الله وويسك احتقار وويلك كذلك وهو بمعنى الفضيحة وويبك كذلك وهو استصغار أيضا [٣] .

وويب يستعمل فى اللوم والتوبيخ وويك مثل ويلك وقيل الويح والويس كنايتان عن الويل وهى كلمة يذم بها فكنوا عنها كما كنوا عن " جوعا " بقولهم نوعا والإضافة فيها بمنزلة اللام فى قولهم سقيالك إلا أنه لايجوز سقيك ؛ لأن حذف الفعل وإقامة

٣٧٢ المصدر مقامه ليس بقياس فيوقف / عند الصيغة والاستعمال المنقول عن العرب ، فما فصلته لم يضف وما أضافته لم يفصل ، وقال الكوفيون : الإضافة واللام بمعنى واحد ولافرق بين البابين ، ومذهب البصريين أن أصل هذه الكلمات الإفراد وأن يقال ويح وويل وويس ثم أضيف ، وقال الفراء : أصلها كلها وَىْ ، أما ويلك فزيد عليها اللام فإن كان بعدها مضمر فتحت اللام فقيل ويله وويلك ، وان كان بعدها ظاهر كسرت ويجوز فتحها وأنشد :

.... ∴ ... وَيْلِ اَبِيكَ وَالْفَخْرُ [٤]

بكسر اللام وأما ويل لك فإنه لما كثر استعماله باللام صارت اللام كأنها منها فزادوا لاما أخرى [٥] .

---

(١) ويسك : الويس كلمة تستعمل فى موضع رأفة واستصلاح يقال ويسه ماأملحه وأنظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٧٤ .

(٢) ويب : مثل ويل وانظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٧٤ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٧ .

(٤) سبق شرحه صفحة ٣٩٣ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ١٢١ والمخصص ١٢ : ١٨٦ والتعليقات الوفية ١ : ١٨٠ وشرح الكافية للرضى باب الأصوات القائمة مقام المصادر ١ : ١١٨ .

قال السيرافى : لو كان الأمر كما قال الفراء لماقيل ويل لك وقوله إنهم توهموها أصلية ليس كذلك لأن التوهم لا يطرد ولا يجرى بوجوه الإعراب فأما عَولَك فلا يتكلم بهـــا الا اتباعا نحو التمسين والسول والعويل البكاء فى غيرهذا الموضع (١) .

قال : وفى غير الدعاء حَمْدًا وشكرًا لاكفرًا .

قلت : هذه أخبار يخبر بها الإنسان عن نفسه وليست بدعاء إلا أنها تضارع الدعاء لأن الفعل المحذوف فيها مستقبل (٢) فأشبه الدعاء فى الاستقبال وتـرك ذكر الفعل مبالغة ويجوز حمدت حمدًا وشكرت شكرا ، لكن ليس الكلام فى الجواز بل فى الاستعمال ، فإن العرب التزمت فيه الحذف والاضمار فاذا قال حمدا فكأنه قـال أحمد حمدا وأشكر شكرا ، ولا أكفره كفرا وعجبا على (٣) أعجب .

قال : ومنه كرامةً وميسرةً ونِعمَةَ عين وحبًا ونَعامَ عَيْنٍ .

قلت : أى وأكرمك كرامة وأسرك ميسرةً ونعمة عين بضم النون ونعام بفتح النون

٣٧٣ ويقال أيضا ونعمى عين ولا يستعمل إظهار فعلها ، لأن المذكور قد ناب عن / العقدر ومعنى الكلام الاكرام لانه امتثال لأمره وجرى على موجب طاعته وهو بالواو أبلغ منـه بغير واو كأنه استأنف له اثباتا على حده لئلا يقع فى حشو الكلام .

قال : ومنه ولاكيدًا ولاهمًا ورغمًا وهوانًا .

قلت : أى ولا أكاد كيدا أى لا أقارب فعله ولا أهم بهما نبعدا لايقاعـه ، وكذلك لا أفعل ذلك ، ورغما وهَوانا أى لاأرغمك بفعله رغما ، والرغم إلصاق الأنف بالتراب (٤) والمراد به الإذلال وكذلك وأهينك هَوانا ، وحذف الفعل هنا كما يحذف فى الدعاء وربما رفعوا بعض هذا وكان رؤبة ينشد (٥) :

---

(١) انظرشرح السيرافى ٢ : ٨٦، ٨٧ .

(٢) العبارة (وليست بدعاء الا انها تضارع الى قوله فيها مستقبل) اضافة من (ب) وقد اشارفى (أ) الى الجانب الأيسر ولم تظهر . (٣) فى (ب) أى .

(٤) فى (ب) بالرغام .

(٥) وقيل ضمرة بن جابروهو جاهلى وقيل هنى بن أحمروهومن شواهد سيبويه ١ : ١٦١ وابن يعيش ١ : ١١٤ والخزانة ١ : ٢٤١ والسينى ٢ : ٣٤٠ والتصريح ٢ : ٨٧ والهمع ١ : ١٩١ والدرر ١ : ١٦٤ .

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً .... ∴ .... (١)

كأنه قال امرىء عجب ،قال سيبويه . وسمعنا من يوثق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حَمْداً لله وثناءٌ عليه كأنه قال : أمرى حَمْدُ الله (٢) .

قال : ومنه انما أنت سيرا سيرا ومانت إلا قتلاً وإلا سَيْر البَرِيدِ والإضرب الناسِ وإلا شربَ الإبلِ .

قلت : هذا أيضا ما يجب فيه الاضمار ، لأنه لما وقع المصدر هنا بعد النفع أو ماهو فى حكم النفى أو مكررا وبعد النفى اسم لا يصلح أن يكون المصدر خبرا عنه فإنه لو صلح لجاز الرفع نحو ماضربك إلا ضرب حسن أو وجب الرفع ،فعلم بهذه القرائن مقصود الكلام فجاز الاضمار ،فكل مصدر وقع موقعا لا يصح أن يكون خبرا عما قبله بعد نفى واثبات لفظا أو تقديرا جاز إضمار الفعل بل يجب ؛ لأن فى هذه القرائن دلالة على الخبر المحذوف وأنه من جنس المصدر المذكور فاستغنى عن التلفظ به ، كما استغنى بجواب لولا عن الخبر ،فكأنه يقول : ماانت إلا تسيرُ سَيْرا وانما فى معنى

٣٧٤ النفى والاثبات/ ولا يقال هذا إلا لمن يكثر منه السير ويواصله ،فإن كرر المصدر فالاضمار اوجب لقيام أحدهما وهو الأول مقامه ،وكذلك لو كان معرفا نحو مازيدَ إلا السَيرأو مضافا نحو مازيدٌ إلا سَيْر البريد (٣) فإن التقدير فى الكل ألا تفعل والا تسير ثم اضمر الفعل ،وجعل المصدر فى موضعه وأضيف إلى المفعول ،ويجوز فى الإخبار عن الغائب نحو زيدٌ سَيْرا سَيْرا ،وان زيدا سَيْرا سَيْرا ولا يجوز الرفع إلا على أحد وجهين : إما على حذفِ المضاف أو بأن يجعل المصدر فى تقدير اسم الفاعل

---

(١) قطعة من بيت وتمامه :

عَجَبٌ لتلك قضيةً وإقامتى ∴ فيكم على تِلْكَ القَضِيَّةِ أعْجَبُ

والشاهد فيه رفع " عجب " على اضمار مبتدأ أى امرى عجب .

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٦١ .

(٣) البريد أصله الدابة التى تحمل الرسائل والرسول والمسافة بين كل منزلين من منازل الطريق وهى أميال اختلف فى عددها والرسائل والجمع برد وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٧ وهى كلمة معربة .

ولا يكرر حينئذ وكذلك قولك إلا ضرب الناس وان شئت نونت أى إلا ضربا الناس ولا تنون شرب الإبل فإنه ليس من فعله وانما هو تشبيه والمشبه محذوف أى ماأنت إلا تشرب شربا مثل شرب الابل .

قال : ومنه فإما منا بعد وإما فداء .

قلت : هذا ايضا ضبطه أن تتقدم جملة تقتضى تفصيلا باعتبار معناها فيستغنى مع ذكر المصدر عن ذكر الفعل فهذه القرينة سوغت الإضمار على طريق الوجوب وهى لفظية ومعنوية ، فاللفظية ذكر المصدر وأما المعنوية فاقتضاؤها التفصيل والتقدير فإما تمنون منا وإما تفادون فداء ويجوز أن يكون فداء مصدر فادى فيكون كقتال ويجوز أنه مصدر فدى مثل كتب كتابا ، قال بعض المتأخرين : وجدها هنا مايمنع الاظهار ، لأنه لو ظهر لكان مصدرا أى إلا ضرب ضرب الناس ، والا من منا ولا يحسن

٣٧٥ الإظهار هنا لتنزله منزلة الجوهر/ والمن اطلاق الأسير من غير فداء ، واما هنا لاتدخل الا على اسم كقولك إما قاعد واما قائم ويكره (١) إما يقوم واما يقعد .

قال : ومنه فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى ودق دقك بالمنحاز (٢) حب الفلفل .

قلت : ضابط هذا أن يتقدم اسم الفعل منسوبا الى من قام به وبعده مصدر فى معناه ، فإنه ينصب على الوجه المختار ، ويستغنى بما تقدم من ذكر الفعل المنسوب عن ذكر الفعل الناصب ، لأنه قرينة ولفظ ، وقولنا اسم الفعل احترازعن مثل قولهم له يد يد الثور أو لايذكر شىء كقولك له صوت حمار ، وقولنا منسوبا إلى من قام به احترازعن نحو فاذا صوت صوت حمار ، وبعد هذا ، ففى الناصب له وجهان احدهما : انه ينتصب نصب المصادر أى يصوت تصويتا مثل تصويت حمار ، فأقيم اسم المصدر مقام المصدر الثانى : انه ينتصب انتصاب الأحوال أى يصوت مشبها أى ممثلا صوت حمار

---

(١) فى (ب) ويقبح .

(٢) المنحاز مايدق فيه كالهاون وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٩١٣ .

فإن أضفته إلى المعرفة انتصب على المصدر لاغير، ويجوز أن يقدر له فعل أي فإذا له صوت يصوت صوت حمار، أو يخرجه مشبها ان كان على الحال ، فان قلت: هذا صوت صوت حمار وأشرت إلى الصوت لا إلى المصوت أو قلت: صوته صوت حمار أو له صوت صوت حسن رفعت لاغير كقولهم له علم علم الفقهاء ، ويخالف الأول فانك أردت في الأول أنه يعالج هذه الاشياء في الوقت الذي مررت به ، وماكان منها مضافا إلى معرفة فترفعه على البدل أو على أنه خبر مبتدأ محذوف أو على الصفة على قول الخليل[1]

٣٧٦ ويبعد عن النصب قولك له نوحٌ نوحَ الحمامة / لأن النوح ليس من فعله ، لأنه يناح عليه لاينوح هو ، والمنحاز الهاوون وقيل والصواب حب القلقل بالقاف[2] ، لأن القلقل له حب صغار يماني دقة وقد جاء في شعر أبي النجم:

...... حَبَّ القِلقِلِ[3]

وهو محتمل هنا أيضا .

قال : ومنه هو عبدُ اللهِ حَقًّا والحقَّ لا الباطِلَ وغير ماتقول وهذا القولُ لاقولَك .

قلت: حقا منصوب على المصدر المؤكد وأفاد معنى لم يفده قولك هو عبد الله ، فان قولك هو عبد الله أو هذا عبد الله لايفيد كونه حقا لالفظا ولامعنى والتقدير أقول هذا القول وأحقه حقا ، وأيضا فإذا قلت: هذا عبد الله جاز أن يكون هذا الكلام جرى منك على يقين وأن يكون جرى على شك ، فإذا قلت حقا فقد أخبرت أنه جرى على غير شك وهذا معنى آخر: قال أبو البقاء: اكدت بقولكَ حَقًّا حال المشار إليه ، فليس حقا تأكيدًا للفظ بل للمعنى وليس في الجملة لفظ فعل يكون حقا مصدرا له ، وهذا معنى قول النحاة انه مؤكد لغيره ، ويجوز أن يعرف هذا المصدر ومنه الحقَّ لا الباطِلَ فالحق منصوب على المصدر أي أحق ذلك الحق ولا الباطل معطوف عليه ،

---

(١) انظر الكتاب ١ : ١٨١ .

(٢) انظر لسان العرب مادة قلل والقاموس المحيط (قل) .

(٣) رجز وانظر اللسان (قلل) والرجز بكماله .
وَدَقَّه بِالمنحازِ حَبَّ القِلقِلِ

وغير ما تقول منصوب على المصدر المنصلب حقا وأفاد معنى لم تفده الجملة ، لأن مغايرة قول المتكلم لكلام المخاطب لاتدل عليه الجملة المذكورة والمراد من المغايرة هنا المخالفة ، وهذا القول لاقولك أى أقول هذا القول لاأقول قولك إذ كان باطلا ، فالجملة السابقة وإن دلت على معنى القول لكن ما دلت على أن قولى لاقولك .

قال ومنه له علىَّ ألفُ درهمٍ عُرْفاً .

٣٧٧ قلت / هذا من الصادر المؤكدة لنفسها بخلاف الأول ، فإنه يفيد معنى تفيده الجملة السالفة ، إما لفظا وإما عقلا ، فكأن الجملة باعتبار المصدر المذكور بعدها متحد لامتعدد ، لأن عرفا فى معنى الاعتراف وهو المفهوم من قولك له على ألف درهم كأنه إذا قيل سير عليه فهم منه السير فإن ذكرت سيرا كان تأكيدا كذلك عرفا ، فكان حقا تأكيدا لغيره وعرفا تأكيدا لنفسه والهاء عائدة على المصدر فى قوله فى نفسه وغيره .

قال : و " صنع الله " (١) و " وَعْدَ الله " (٢) و " كتابَ اللهِ " (٣) و " صِبغَةَ اللهِ " (٤) والله اكبر دعوة الحق .

قلت : إضافة المصدر فى هذا البيان الفاعل ، فصنع الله مضاف إلى الفاعل وهو من الصادر المؤكدة لنفسه ، لأن الجملة السالفة وهى قوله تعالى : وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً (٥) يفهم منها الصنع فأفادت الجملة ما أفاده المصدر عقلا وكذلك ، وَعْدَ الله (٦) لأن ما قبله فى معنى الوعد وهو قوله تعالى : وَيَوْمَئِذٍ

---

(١) من الاية ٨٨ من سورة النحل .
(٢) من الاية ١٢٢ من سورة النساء .
(٣) من الاية ٢٤ من سورة النساء .
(٤) من الاية ١٢٨ من سورة البقرة .
(٥) من الاية ٨٨ من سورة النمل .
(٦) من الاية ١٢٢ من سورة النساء .

يفرح المؤمنون بنصر الله [1] ، أى وعد الله ذلك ودعوة الحق على أدعو وجعل قوله الله اكبر دعاء من باب قوله :

إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ المرءُ يَوْمًا ∴ كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِكَ الثَّنَاءُ [2]

وكتاب الله مصدر فعل محذوف دل عليه سياق الكلام وهو " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ " [3] لأنه فى معنى كتب عليكم ذلك فكتاب مصدر مؤكد لنفسه وقال الكسائى : كتاب الله فى الاية منصوب بما بعده وهو عليكم [4] ، والبصريون لايجيزون تقديم معمول الإغراء لانه كلام خرج عن موضوعه فلايتصرف فيه ، والصِّبْغَة الدين وهو منصوب على المصدر المؤكد لنفسه أيضا ، لأن قبله أشياء من أمور الدين ، وقيل انه منصوب

٣٧٨ / على الأمر أى اتبع صبغة الله .

وقال الفراء فى المعانى : صبغة الله مردودة على قوله " بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ " [5] أى قل نتبع صبغة الله يامحمد ، قال : ولو رفع لجاز على تقدير [6] هى صبغة الله [7] .

والله اكبر دعوة الحق من المؤكد لنفسه أيضا ، ومعناه أدعو الله بهذا الاسم وأصفه بهذه الصفة ، وجميع هذا الفصل يجوز أن يرتفع كما ارتفع " بَلَاغٌ " [8] أى ذلك بلاغ ولايجوز ان ينتصب على الحال ولا على المفعول من أجله .

---

(١) الاية ٤ من سورة الروم .
(٢) مجهول القائل والصدر .
(٣) الايتان ٢٣ من سورة النساء و٣ من سورة المائدة .
(٤) جاء فى الهمع ٢ : ١٠٥ " وجوز الكسائى أن يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها اجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى : " كتاب الله عليكم " وانظر هذه المسألة فى شرح الشذور صفحة ٤٠٧ الطبعة التاسعة تحقيق محيى الدين عبد الحميد .
(٥) الاية ١٣٥ من سورة البقرة .
(٦) (تقدير) اضافة من (ب) .
(٧) انظر معانى القرآن للفراء ١ : ٨٢ .
(٨) من الاية ٣٥ من سورة الأحقاف .

قال : ومنه ماجاء مثنى حَنَانيك ولبَّيكَ وسَعْدَيك وهَذا ذَيْك ودَوالَيْك .

قلت : التثنية هنا للتكثير مثل مافى قوله تعالى : " فارجع البَصَر كرَّتين " (١)

قال الخليل : معناه تحننا بعد تحنن كأنه يقول : كلما كنت فى رحمة وخير منـــك فلاينقطعن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك " (٢) وهو منصوب بفعل مضمر صار اللفظ بالصدر المثنى بدلا عنه كأنه قال تحنن تحننا أو تحن ، ووجب حذف الفعل لأنـــه كتكرير الاسم مفعولا فى نحو الطريق الطريق ، ولايثنى منه إلا مايثنيه العرب ولايتصرف فيه ولايستعمل الا مضافا الا اذا أفرد كقوله : (٣)

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَاأَتَى بِكَ هَاهُنا ∴ .... (٤)

ومعنى لبيك إلبابا بعد إلباب فثنى والمراد منه التكثير طلبا للمبالغة والتوكيـــد أى أجيبك إجابة بعد اجابة ، قال ابن السكيت: ألَبَّ بالمكانِ إذا أقام به (٥) . وقـــال الخليل : " هو من قولهم دار فلان يلب دارِي أى تحاذيها أى أنا مواجهــك " (٦) قال سيبويه عن أبى الخطاب : كأنه يقول : دواما على طاعتك وإقامة عليها مرة بعـــد

---

(١) الاية ٤ من سورة الملك .

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٧٤ .

(٣) هو المنذر بن درهم الكلبى وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٦١ ، ١٧٥ والمقتضب ٣ : ٢٢٥ وابن يعيش ١ : ١١٨ والخزانة ١ : ٢٧٧ وقد نسبه والعينى ١ : ٣٥٩ والتصريح ١ : ١٧٧ والهمع ١ : ١٨٩ والدرر ١ : ١٦٣ .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ أذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بِالحَيِّ عَارِفُ

والشاهد فيه " حنان " بتقدير مبتدأ أى امرى حنان وهو نائب عن المصـــدر الواقع بدلا من الفعل وفيه شاهد آخر وهو أن " حنانيك " تلزم الاضافة الا اذا جاءت مفردة .

(٥) انظر صفحة ٤٤٦ من كتاب كنز الحفاظ فى كتاب تهذيب الألفاظ للأب لويس اليسوعى المطبعة الكاثوليكية ببيروت .

(٦) انظر لسان العرب مادة "لبب" .

٣٧٩ مرة ،وان كان لايتكلم بهذا التقدير [١] ، واذا قال فى الجواب لبيك/ فكأنه يقول قربا منك وفى العبادة لا أنأى عنك يارب فى كل شئ تأمرنى به ،وكان يونس يقول : لبيك اسم مفرد وأن الياء التى فيه كالياء فى عليك [٢] ، ومعنى سعديك إسعادا بعد إسعاد أى أنا متابع لك غير مخالف لقولك ،وان اضافه الى مخلوق ،فكأنه يقول مساعدة لك مرة بعد أخرى ،وأما دواليك فمأخوذ من المداولة وهى المعاقبة يقال دال الأمر دوالا بعد دوال ،وأما هذا ذيك فمن هذ يهذ اذا أسرع فى القراءة أو غيرها وأكثر مايستعمل بمعنى القطع أى قطعا بعد قطع قال : [٣]

.... ∴ هَذَاذَيْكَ حَتَّى يَنْفَدَ الرِّقُّ أَجْمَعَا [٤]

ومنه أيضا حَواليك تريد الإحاطة وحَذاريك أى حذرا بعد حذر .

قال : ومنه غير متصرف: سبحانَ اللَّه وريحانه ومعاذَ الله وعمرَك الله وقعدك اللهَ .

قلت: عدم التصرف هو أن تلزم جهة واحدة من الإعراب ،قال سيبويه : معنى كونها لاتتصرف انها لاتستعمل إلا مصادر ولاتقع فاعلة ولامفعولة ولامضافا إليها [٥].

أما سبَحان فَعلَمٌ للتسبيح ينتصب كما ينتصب مسماه وهو التسبيح كأنك قلت: سبحت الله تسبيحًا ،ثم جعل مكان تسبيح سبحان وصار بدلا من اللفظ بالفعل ، ومعنى سبحان الله بَراءة الله من السوء قال الشاعر: [٦]

---

(١) انظر الكتاب ١ : ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٧٦ .

(٣) قاله رجل من بنى ضبة وانظر اللسان مادة (هذ وسبع) .

(٤) عجز بيت صدره : باكرمَخْتُومًا عليه سِيَاعُهُ ∴ ....
وهذاذيك أى هذا بعد هذا أى شربا بعد شرب يقول لقد باكرالدن مملوءا وراح وقد فرغه .

(٥) انظر الكتاب ١ : ١٦٢ .

(٦) هو الأعشى ميمون بن قيس وانظر ديوانه صفحة ١٤٣ وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٦٣ والهمع ١ : ١٩٠ / ٢ : ٥٢ والدرر ١ : ١٦٤ / ٢ : ٦٥ والمقتضب ٣ : ١٨ ومجالس ثعلب صفحة ٢٦١ والخصائص ٢ : ١٩٧ ، ٤٣٥ / ٣ : ٤٢ وابن يعيش ١ : ٣٧ ، ١٢٠ والخزانة ٢ : ٤١ / ٣ : ٢٥١ .

. . . . ∴ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِـــرِ (١)

وإذا أفرد لم ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون مثل مروان وينصرف ضرورة وينكـــر فيصرف بالاضافة أو اللام قال : (٢)

سُبْحَانَكَ اللّٰهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ (٣)

ويقال سبحل قال سبحل الله (٤) مثل بسمل إذا قال بسم الله ، ومعاذ الله يستعمل مضافا والعياذ فى معناه لكنه يتصرف يقال العياذ إلى الله أى اللجأ إلى الله تعالى

/ وأما عمرك فمصدر بمعنى تعميرك وقد حذفت زوائده كما فى قول امرىء القيس: (٥) ٣٨٠

. . . . ∴ بِمُنْجَرِدٍ قَيْدَ الأَوَابِدِ . . . . (٦)

أى قيد الأوابد ونصبه على تقدير فعل ، وذلك الفعل يقدر على أوجه ، منهم مـــن يقدر أسألك بعمرك الله أى بوصفك الله بالبقاء ، وهو مأخوذ من العمر ، ومنهم مـــن يقدر أنشدك بعمرك الله ، فحذفت الباء فقيل انشدك عمرك الله ، ومنهم من يصـرف منه فعلا فيقول عمرتك الله قال : (٧)

---

(١) عجز بيت صدره :

أقول لما جاءني فخره ∴ . . . .

والشاهد فيه سبحان على المصدر ولزومها النصب لأنها مصدر جامد ومنعت الصرف لأنها جعلت علما للتسبيح فجرت مجرى عثمان .

(٢) مجهول وانظر الهمع ١ : ١٩٠ والدرر ١ : ١٦٤ ويس ١ : ١٢٥ وامالى ابـــن الشجرى ١ : ٣٤٨ والخزانة ٣ : ٢٥٠ .

(٣) جاء فى الدرر (١ : ١٦٤) " ولم اعثر على تتمته ولاقائله " والشاهد أن سبحان جاء فى الشعر معرفا بأل .

(٤) فى (ب) سبحان الله .

(٥) وانظر ديوانه صفحة ١٩ والخصائص ٢ : ٢٢٠ والمحتسب ١ : ١٦٨ / ٢ : ٢٣٤ وابن يعيش ٢ : ٦٦ / ٣ : ٥١ / ٩ : ٩٥ والخزانة ١ : ٥٠٧ / ٢ : ١٧٩ .

(٦) قطعة من بيت هو بتمامه :

وقد اغتدى والطير فى وكناتها ∴ بمنجرد قيدا لاوابد هيكل

(٧) قاله ابن الأحمر وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٦٣ والمقتضب ٢ : ٣٢٩ والمنصف ٣ : ١٣٢ وامالى ابن الشجرى ١ : ٣٤٩ .

عمرتك اللهَ الجليل فإنني ∴ .... (1)

أى سألتك ببقائه تعالى ، وأما نصب الله تعالى فقيل إنه مفعول للصدر كأنه قال : أسألك بوصفك الله بالبقاء ، وقيل باقرارك الله بالبقاء وقيل باعتقادك الله تعالى .

وقال الاخفش : يجوز رفع اسم الله تعالى (٢) ومذهب سيبويه انه منصوب على الصدر تقديره : عمرتك الله تعميرا ، فحذف عمرتك ووضع عمرك موضع التعمير مضافا إلى منصوبه وبقى اسم الله تعالى منصوبا على ما كان عليه (٣) ، وغيره ينصبه على أنه مفعول بفعل مقدر كأنه قال : سألت حياتك الله ونصبه على الصدر أولى حملا على سقيا ولأن حذف الفعل الناصب للصدر اكثر من حذف الفعل الناصب للمفعول ، ولأنه إذا قيل إنه صدر كان هناك قرينة تدل على المحذوف ، لأنه يكون بلفظه ومعناه ولأنه لو كان مفعولا لكان تقديم اسم الله تعالى أوجه ، لأنه يكون المفعول الأول ومعنى عمرك الله فى شعر عمر : (٤)

.... ∴ عَمرَكَ اللهَ كيف يلتقيانِ (٥)

---

(١) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ ألوى عليكَ لو انَّ لبكَ يهتدى

والشاهد فيه عمرتك الله وضعت موضع عمرك الله .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ١٢٠ .

(٣) جاء فى الكتاب ١ : ١٦٢ : " وكأنه حيث قال : عمرك الله وقعدك الله قال عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله فصارت عمر الله منصوبة بعمرتك الله كأنك قلت عمرتك عمرا " .

(٤) هو عمر بن أبى ربيعة وانظر ملحقات ديوانه صفحة ٤٩٥ والمقتضب ٢ : ٣٢٩ والاغانى لابى الفرج ١ : ٩٠ وجمهرة ابن حزم صفحة ٧٦ وامالى ابن الشجرى ١ : ٣٤٩ وابن يعيش ٩ : ٩١ والخزانة ١ : ٢٣٨ .

(٥) عجز بيت وصدره :

أيها المنكح الثريا سهيلا ∴ ....

سألت الله أن يطيل عمرك ، وأما قعدك الله ويقال أيضا قعيدك فهو بمعنى عمرك قال :

٢٨١ قَعِيدَكِ / ألا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً ∴ .... (١)

أي اسألك بقعدك الله أي بوصفك الله بالثبات وهو مأخوذ من القواعد التي هي الأصول وقيل هو بمعنى تمكينك وتثبيتك ، فقعدك منصوب بفعل مضمر واسم الله تعالى منصوب بقعدك ولم يصرف منه فعل ، واما ريحانه ففيه معنى الاسترزاق قال النمر بن تولب : (٢)

سَلامُ الإِلَهِ ورَيْحَانُهُ ∴ .... (٣)

فرفعه أي واسترزاقه ومنه غفرانك لا كفرانك يريد استغفارا لا كفرا .

قال : ومنه مكررا النجاءَ النجاءَ وضَرْبًا ضَرْبًا ونحوهما .

قلت : التكرار هنا موجب للاضمار وفيه معنى الأمر أي انج مع إسراعٍ كأنه قال انج انج واضرب اضرب .

قال : ومن الجامدة المجراة مجرى المصادر في الدعاء تربا وجندلا وفاهًا لفيك .

قلت : إن هذه جواهر وقد انتصبت انتصاب المصادر باعتبار أنها موضوعة في هذا المحل المخصوص للمعنى الذي فعله فاعل الفعل المذكور ، ولا يجوز اظهار الفعل معها ، لأنها صارت بدلًا من اللفظ بالفعل ، وفي انتصابها في الدعاء وجهان . أحدهما : أنها واقعة موقع قولك ذلًا واهانَةً وحزنًا ونحو ذلك وهذه مصادر

---

(١) سبق شرحه صفحة ٥٧ .

(٢) وانظر المنصف ٢ : ١١ واللسان د رر ٣٣٦ والمخصص لابن سيده ١٢ : ٢٧٥ / ١٢ : ١٦٤ واللسان مادة روح .

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ ورَحْمَتُهُ وسَمَاءٌ دُرَرٌ

وقعت هذه الأسماء موقعها لدلالة قصد المتكلم • الثاني : أنها منصوبة بفعل محذوف أى أولاه الله أو ألزمه الله ذلك ، وقيل يصرف منها فعلا فيقال تربت وجندلت ومنه تربت يداك فى الخبر ، وقيل أصل الكلام رميت رميا بجندل وترب ثم رميا بترب ثم تربا فجعلت الآلة قائمة مقام المصدر كقولك ضربته سوطا والرفع هنا أقوى قال : (١)

٣٨٢ فَتُرْبٌ لأفواهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلُ (٢) ∴ ..../

والهاء فى فاها للداهية كأنه يقول دهيا لك أى مصاحبة للداهية وأضمرت لدلالة المعنى من جهة أنه داع عليه وقيل معناه ألصق الله فاك بفيها ، وقيل قبلتك الداهية ثقيلة جاعلة فاها لفيك قال : (٣)

فقُلتُ له فاهًا لِفيكَ فإنَّهَا ∴ قَلُوصُ امْرِئٍ ...... (٤)

يدعو على السبع باصابة الداهية وقيل المراد فم الدنيا أو فم الأرض واللام للاختصاص قال سيبويه : صار فاها بدلا من اللفظ بالفعل وهو دهاك الله وخصوا الفم لأن

---

(١) مجهول وهو من شواهد سيبويه الخمسين ١ : ١٥٨ وانظر الهمع ١ : ٩٤ والدرر ١ : ١٦٦ والمقتضب ٣ : ٢٢ وابن يعيش ١ : ١٢٢ والهمع ١ : ١٩٤ والدرر ١ : ١٦٦ •

(٢) عجز بيت وصدره :
لقد ألب الواشون ألبًا لِبَيْنِهِم ∴ ....
ألب يألب جمع ، لبينهم أى ليتبينوا ويبعدوا أو بسبب بين من اهوى والترب والجندل كناية عن الخيبة لأن من جعل حاجته بهما لم يحظ بطائل وكأنما القموا الترب والحجارة والشاهد رفع ترب على الابتداء •

(٣) هو أبو سدرة الهجمى وهو سحيم بن الاعرف وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥٩ وانظر الخزانة ١ : ٢٧٩ ، وابن يعيش ١ : ١٢٢ ونوادر أبى زيد ١٩٠ واللسان (حسب ، فوه) •

(٤) صدر بيت وقطعة من العجز وهو بتمامه :
فقلت له فاهًا لفيكَ فإنها ∴ قلوصُ امرئٍ قاريكَ ما أنتَ حاذِرُه
والشاهد فيه نصب (فاها) بفعل مضمر تقديره ألصق الله أوجعل الله فاها لفيك

أكثر التآلف [١] فيما يأكله الإنسان ويشربه [٢] ، وقيل انه ضمير الخيبة والأول أولى ؛ لانه قد سمع جعل الفم للداهية ولم يسمع للخيبة وذلك قوله : [٣]

وَداهِيةٍ مِنْ دَواهي المنـو ... ن يرهَبُها الناسُ لا فا لَها [٤]

قال : ومن الصفات المجراة مجرى المصادر في الدعاء هَنيئًا مَريئًا .

قلت : هذه الصفات أقيمت مقام المصادر في أحكامها مع اشتقاقها وليست جواهر ولا مصادر ، إلا أنها لما كانت موضوعة للذات باعتبار المعنى الذى قارنها استعملت للمعاني أنفسها في هذا الباب غير منظور فيها إلى الذات فكانت من المصادر حيث أنها اسماء لمعان فعلها فاعل الفعل المذكور فهنئ اسم الفاعل من هنأ وكذلك مرأ فنزل منزلة هنأ وأمراء فإذا قلت هنيئا لك الظفر فمعناه ليهنئك الظفر فأوقعته موقع الفعل والناصب محذوف كأنه قال : هناك الله هنيئا ، ثم صير بدلا من اللفظ بالفعل ، لأن هذا لا يقال إلا عند مشاهدة ما يستمتع به ، فاستغنوا بها عن

٣٨٣ الفعل وأما قوله تعالى " فكلوه / هَنِيئًا مَرِيئًا " [٥] فليس من هذا الباب بل هي صفة على بابها لمصدر محذوف أى أكلا هنيئا فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، ومهما وقع هنيئا في غير الدعاء لم يلزم اضمار فعله .

قال رحمه الله تعالى : وفي غير الدعاء عائذًا بِكَ وأقائما وقد قعد النـاس ؟ وأقاعدا وقد سَار الركب .

---

(١) في (ب) المألوف .
(٢) انظر الكتاب ١ : ١٥٩ .
(٣) هو عامر بن الاحوص ونسبه الشنتمرى الى الخنساء وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥٩ وانظر ابن يعيش ١ : ١٢٢ واللسان (فوه) بدون نسب والمخصص ١٢ : ١٨٥ .
(٤) والشاهد فيه جعل الفم للداهية ولم يسمع للخيبة .
(٥) الاية ٤ من سورة النساء .

قلت : عائذا ليس بدعاء هنا بل هو اخبار عن نفسه كأنه يقول أعوذ بــــك عائذا اذا أبصد شيئا يتقى منه قال : (١)

. . . . ∴ وعائذًا بِكَ أن يعلو فيطغوني (٢)

وكذلك أقائما وأقاعدا منصوبان على ماذكر من انها صارت بدلا من اللفظ بالفعـــل كما يصير نفس المصدر كأنه قال أقياما وقدره سيبويه : اتقوم قائما واتقعد قاعـــدا (٣) وانكر المبرد عليه لأن اسم الفاعل لايعمل فيه الفعل الذى من لفظه الا أن يكـــون قائما فى معنى قياما فيكون مصروفا الى المصدر (٤) ، والوجه ماقاله سيبويه لأن الحال قد تأتي مؤكدة كالمصدر وان كان الفعل قد دل عليه .

قال : ومن الاحوال أتميما مرة وقيسيا أخرى وقوله : (٥)

أفِى السَّلمِ أعيارًا . . . . ∴ وفِى الحَربِ أشباهَ النّساء . . . (٦)

وقولـــه : (٧)

---

(١) هو عبد الله بن الحارث وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٧١ وابن يعيش ١ : ١٢٣ واللسان (عوذ) .

(٢) عجز بيت وصدره :

أَلحِق عذابَكَ بالقَومِ الَّذِينَ طَغَوا ∴ . . . .

والشاهد وضع " عائذا موضع المصدر النائب عن فعله أى أعوذ عياذا .

(٣) انظر الكتاب ١ : ١٧١ .

(٤) انظر المقتضب ٣ : ٢٢٩ .

(٥) هى هند بنت عتبة وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٧٢ والمقتضب ٣ : ٢٦٥ والمقرب صفحة ٥٦ والخزانة ١ : ٥٥٦ والعينى ٣ : ١٣٢ .

(٦) والبيت بتمامه :

أفِى السَّلم أعيارًا جَفاءً وغلظَـةً ∴ وفى الحَربِ أشباهَ النّساءِ العَوارِكِ

الاعيار جمع عير وهو الحمار ، والعوارك جمع عارك وهى المرأة الحائض ويروى أشباه الاماء والشاهد فيه نصب " اعيارا " باضمار فعل وضعت هى موضعه بدلا من اللفظ به .

(٧) مجهول وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٧٢ والمقتضب ٣ : ٢٦٥ والمقرب صفحة ٥٦ واللسان (علل ٤٩٨) .

أَفِي الوَلائِمِ أولادًا الوَاحِدَةٍ ∴ وَفِي العِيَادَةِ أولادًا لِعَلَّاتِ (١)

ومافى بابه .

قلت : هذا يقال لمن يتلون فى أموره انكارا عليه ، ولست تريد الاستفهام عن نسبة فأضمرت له فعلا من معنى الكلام أى أتتحول ؟ وانتصابه على الحال ضعيف ، لأن المعنى أتتحول فى هذه الحال ؟ وانت لا تريد انه تحول فى حاله كونه تميميا وانما اردت أنه ينتقل تنقلا متعددا تريد انهم ينتقلون هذا الانتقال المخصوص فالواجب أن يحمل على المصدر لاعلى الحال ، واليه ذهب سيبويه (٢) وقوله ومافى بابه

٣٨٤ يعنى مافى / هذا الباب من كتاب سيبويه من الامثلة وتمام البيت الأول :

أَفِي السِّلْمِ أَعيارًا جَفَاءً وغِلْظَةً ∴ وَفِي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوارِكِ

قال : ومن أخبار كان : أما أنت ذا نَفَرٍ ومافى بابه .

قلت : ذا نفر خبر كان المحذوفة ، وانما ذكره فى هذا الباب من حيث انه منصوب باضمار فعل يلزم اضماره ، لأن " ما " عوض منه ، والتقدير لان كنت ذا نَفَرٍ أى لهذا المعنى ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير وعوض من الفعل " ما " وأدغم فيها أن التى للتعليل وأجاز المبرد (٣) اظهار الفعل مع وجود ما نظرا الى أنها زائدة فى الجملة ، وأجاز سيبويه (٤) كسر ان اذا جئ بالفعل وشبه هذا فى الحذف والاضمار باما لا والمعنى ان كنت لاتفعل كل مايطلب منك فافعل هذا وتمام البيت :

أَبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنتَ ذَا نَفَرٍ ∴ فإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُم الضَّبعُ (٥)

ومافى بابه يعنى ومافى باب المنصوبات بافعال مضمرة من كتاب سيبويه .

---

(١) ويروى وفى المآتم بدلا من العيادة ، لعلات : جمع علة وأولاد العلات الذين أمهاتهم شتى وأبوهم واحد كأنه يعل من كل منهن والعلل الشرب الأول وهو مثل فى الاختلاف والشاهد فيه نصب (أولادا) باضمار فعل وضعت هى موضعه بدل اللفظ به .

(٢) انظر الكتاب ١ : ١٧٢ .

(٣) انظر همع الهوامع ١ : ١٢٢ .

(٤) انظر الكتاب ١ : ١٤٨ .

(٥) سبق شرحه بالجزء الأول صفحة ٢٧٩ .

بـاب (نـون التوكيـد)

مواقع النون في الكلام الطلب ثم الاستخبار ثم القسم ثم الشرط بإن المقرونة بما توكيدا .

قلت: الغرض من الإتيان بهذه النون توكيد الفعل كما جيء بأن توكيدا لمضمون الجملة وهما نونان خفيفة وثقيلة ، والثقيلة أبلغ في التوكيد لأنها بمنزلة نونين ، وقال الكوفيون: هي واحدة شديدة وانما الأخرى مخففة منها [1] ، وإنما زيدت في آخر الفعل والقياس يقتضي زيادتها في الأول لأنها اشبهت التنوين واما كراهة أن يجمعوا على الفعل زيادتين في أوله أعني حرف المضارعة والنون ٣٨٥ /وانما يوكد بها مالم يقع بعد حثا على إيقاعه ولذلك اختصت بالمستقبل وماقبلها من الحركات حركة بناء ، قال الزجاج : هي حركة التقاء الساكنين [2] ، ولو كانت كما قال لما وجب أن يرد المحذوف في قولك قولن كما لا يرد في رمت المرأة في الأعرف ، لأن حركة التقاء الساكنين عارضة ، والفعل مبني عند اتصال احداهما به ؛ لأن حركة أخره تصير دالة على كون الفاعل واحدا أو جماعة فلم يبق الحرف محلا للاعراب فعاد الى أصله من البناء وقيل بني للتركيب العارض .

ومواقع هذه النون سبعة : الأمر والنهي والعرض والاستفهام والتحضيض والقسم والشرط ، وماعدا هذه المواضع فدخولها فيه إما ضرورة واما شاذ الضرب من التأويل ، والشبه بأحد هذه السبعة ، وإنما اختصت بهذه لأنها لتوكيد المستقبل والحث على إيقاعه فلابد أن يكون الفعل فيه معنى الطلب ، لأن الماضي قد وقع والمراد من توكيد الفعل ليس الا الحث على طلبه والحاصل لا يطلب وكذلك الحال [3] لأنه

---

(١) انظر همع الهوامع ٢ : ٧٨ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١ : ٢ : ١٨ .

(٣) (الحال) اضافة من (ب) .

مشاهد ، وانما جاز دخولها فى الجزاء المؤكد بما من نحو قوله تعالى " فإما ترين (١) فاما تذهبن (٢) " لشبه مابلام القسم فى كونها مؤكدة ، لأن ماتزيده عموما وابهاما ، كما أن فى لام القسم شدة ارتباط القسم بالمقسم عليه ، وكذلك قولك : حيثما تكونن انك لأجل ما ، وأما قولهم بجهد ما تبلغن فانه فى معنى ليكونن بلوغك بجهد وكذلك بعين ماأرينك ، وان دخلت هذه النون فى الشرط بغير " ما " فلأن الشرط يشبه النهى فى انجزام كل منهما بالحرف.

قال الشلوبينى : المراد بالطلب الأمر والنهى وما فى معناهما مما لفظه
٣٨٦ لفظهما ، وهو استدعاء / لإيجاد الفعل أو اعدامه ولم يرد كل مافيه طلب ، إذ لو أراد ذلك لاستغنى عن ذكر الاستخبار بعده ، فدل على أنه إنما أراد به النهى والأمر وما فى معناهما ، واذ ذكر الاستخبار فكان ينبغى أن يذكر غيره مما تلحقه النون وهو العرض نحو ألا تنزلن والتحضيض وهو على لفظ العرض الا أنه يمكنه أن يقول انى ماأردت بالطلب الا مافيه طلب ايجاد الفعل أو اعدامه سواء كان بلفظ الأمر أو لم يكن فغنيت بذلك عن ذكر العرض والتحضيض ولم استغن عن ذكر الاستفهام ، لأنه لايطلب فى الاستفهام ايجاد الفعل نحو هل يقوم زيد ؟ وانما يطلب به الاخبار بوجوده إلا أنه ان اعتذر عن ترك ذكر التحضيض والعرض فلا عذر له عن ترك ذكر الأفعال المستقبلة التى قبلها ما المؤكدة فى نحو قولك بجهد ماتبلغن وبعين ماأرينك ، ومايجرى مجراها قولهم ربما تقولن ذلك وكثر ماتقولن وكذلك تخصيصه للشرط بأن المقرون دون غيره خطأ ، لأن ذلك عام فى أدوات الشرط كلها اذا قرنت بما لحق الفعل معها النون ، وكان ينبغى أن يزيد فى هذا النوع أن لحاق النون فيه اكثر من تركها.

قال سيبويه : ومن مواضعها - يعنى النون - حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل ما للتوكيد وذلك أنهم شبهوا ما باللام فى لتفعلن لما وقع التوكيد أول الفعل

---

(١) الاية ٢٦ من سورة مريم.
(٢) الاية ٤١ من سورة الزخرف.

ألزموا آخره النون كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجئ بما ، فأما اللام [1] التي جاءت لاثبات النون فمن ذلك قولهم أما تأتيني [2].

قال : وأما النفي والتقليل فقلما تجئ فيه النون إلا في الشعر .

٣٨٧ قلت: ألحق ابن جني النفي بالمواضع التي / يطرد دخولها فيها قال ومنه قوله تعالى " وَاتَّقوا فِتنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خَاصَّةً " [3] فجعل لا تصيبن نفيا ، وقيل إنه نهي لأنه بعد الأمر لقوله تعالى : ادْخُلوا مَسَاكِنَكُم لا يَحْطِمَنَّكُم سُلَيمَانُ [4] وجنوده [5] ، وقال في الخصائص: مثال دخول النون في النفي قولك قلما يقولن زيد [6] ، وقال أبو علي : نون التوكيد لا تدخل في النفي فأما قول الشاعر : [7]

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ∴ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنتَ تَجمَعُ مَغنَمَا [8]

فإنما دخلت حملا على المعنى [9] ، وقال سيبويه : تدخل بعد لم ، لأنها لما كانت جازمة اشبهت لا الناهية [10] ثم يشبه التقليل بالنفي فتدخله النون أيضا كما قال : [11]

---

(١) هذه اللام لازمة في اليمين فشبهوا ما هذه اذا جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام مثل قولهم أما تأتيني .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٥٢ . (٣) الايه ٢٥ من سورة الانفال .

(٣) الاية ٢٥ من سورة الانفال .

(٤) الاية ١٨ من سورة النمل .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي باب نون التوكيد ٢ : ٤٠٣ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١ : ١٨٠ .

(٧) هو حاتم الطائي وانظر ديوانه صفحة ٢٢ والهمع ٢ : ٧٨ والدرر ٢ : ٦٦ ، والاشموني ٤٩٧ (٦٦٠) والعيني ٤ : ٣٢٨ والتصريح ٢ : ٢٠٥ .

(٨) والشاهد (يحمدنك) شذوذ توكيد المضارع بعد ما .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي باب نون توكيد الفعل خفيفة ومشددة ٢ : ٤٠٢ .

(١٠) جاء في سيبويه ٢ : ١٥٣ " وقد يقولون : أقسمت لما لم تفعلن ، لأن ذا طلب فصار كقولك : لا تفعلن كما أن قولك أتخبرني فيه معنى افعل وهو كالأمر في الاستثناء والجواب " .

(١١) هو جذيمة الابرش وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٥٣ والهمع ٢ : ٣٨ ، ٧٨ =

رُبَّما أوفيْتُ فى عَلَمٍ ⁂ تَرفعنْ ثوبى شَمالاتُ (١)

وفى معناه : قلما تقولن ذلك ؛

والحاصل أن دخول هذه النون الأفعال على أربعة أضرب : ضرب لا يجوز دخول النون فيه أصلا وهو الماضى والحال ، الثانى ضرب يجب فيه إثبات النون وهو الفعل الذى يكون جوابا للقسم كقوله تعالى : " لأكيدنّ أصنامكم " (٢) لأن بها يحصل الفصل بين لام القسم ولام الابتداء ، الضرب الثالث : أنت فيه مخير وهو الأمر والنهى والعرض والاستفهام والتحضيض ؛ لأن التوكيد غير لازم ، وقيل لا تدخل النون إلا فى الاستفهام عن الفعل فقط ؛ لأنه استدعاء للفهم ، الضرب الرابع : دخولها فيه موقوف على السماع كالنفى لشبهه بالنهى فى أن كلا منهما غير واجب ، وبعد رب وقل لأنها فى معنى النفى ، وأبعد منه كثر ما تقولن ذلك وبجهد ما تبلغن .

قال سيبويه : ويجوز فى الضرورة أنت تفعلن " (٣) ومما دخلت فيه لأجل النفى قوله : (٤)

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَنْ ⁂ .... (٥)

= والدرر ٢ : ٤١ ، ٩٦ والتصريح ٢ : ٢٢ ، ٢٠٦ والمقتضب ٢ : ١٥ وابن يعيش ٩ : ٤٠ والعينى ٢ : ٣٣٤/٣ : ٣٢٨ .

(١) العلم هو الجبل الشمالات : جمع شمال بالفتح وهى الريح التى تهب من هذه الناحية والشاعر يفخر بأنه يحفظ أصحابه فى رأس جبل اذا خافوا من العدو فيكون طليعة لهم لانه دال على شهامة النفس وقوة الابصار والشاهد توكيد ترفعن للضرورة والتوكيد هنا بالنون الخفيفة .

(٢) الاية ٥٧ من سورة الانبياء .

(٣) انظر الكتاب ٢ : ١٥٣ .

(٤) هو مساور العبسى وقيل العجاج او ابن جبابة اللص أو أبو حيان الفقعسى وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٥٢ والهمع ٢ : ٧٨ والدرر ٢ : ٩٨ والتصريح ٢ : ٢٠٥ وابن يعيش ٩ : ٤٢ والخزانة ٤ : ٥٦٩ .

(٥) صدر بيت وعجزه : .... ⁂ شَيْخًا عَلَى كُرسِيِّهِ مُعَمَّمَا
والشاهد دخول النون فى " لم يعلمن " ضرورة تشبيها للم بلا الناهية .

٣٨٨ قال : وعلامة الفتح / فى الفعل الذى تلحقه إن خلا من الضمير أو كان الضمير الذى فيه للواحد المذكر مطلقا أو للواحدة الغائبة فتح لامه وهما النون التى ثباتها علامة الرفع حذفها .

قلت : قد تقرر أن آخر المبنى كآخر المعرب ، فما هو علامة الجزم أو النصب فهو علامة للبناء أعنى يبنى عليه كما يعرب به ، فحذف النون كما هو علامة للجزم فى فعل الاثنين والجماعة والمؤنثة المخاطبة فالفعل أيضا هنا مبنى على حذفها ضرورة أن آخر المبنى كآخر المعرب ، فان خلا الفعل عن الضمير نحو هل يقومن زيد ؟ أو كان فيه للواحد المذكر نحو اضربن يا زيد ، وقوله مطلقا يعنى غائبا كان نحو هل يقومن زيد ؟ أو متكلما نحو هل أقومن ؟ أو مخاطبا هل تقومن ؟ أو للمؤنثة الغائبة نحو هل تقومن وفى بعض النسخ : أو للمتكلم أو المتكلمة ومثاله : هل أقومن ؟ اذا تكلمت عنها وعن غيرها ، ففى هذه المواضع تبنى على الفتح ، أما انه مبنى فلما ذكرنا من انه يعود الى أصله عند شغل حرف إعرابه بغير حركة الإعراب ولذلك عادت الألف فى نحو اما تخافن واما انه حرك بالفتح فلرفع الالباس ، لأنه لو ضم لالتبس بفعل جماعة الرجال ، ولو كسر لالتبس بفعل الواحدة المخاطبة وأيضا وقوع هذه النون فى الواحد اكثر من وقوعها فى غيره فاختير الفتح تخفيفاً ، وكأنه يريد بالفتح علامة البناء ، وذلك إما فتح لامه أو حذف نونه ، وان كان فيه للاثنين نحو لاتضربان أو جماعة الرجال لا تضربن أو الواحدة المؤنثه لا تضربن حذفت النون لبطلان الاعراب وكراهية التضعيف باجتماع ثلاث نونات ، وكان بناؤه على حذف النون كما لو كان

٣٨٩ مجزوما والضمة / والكسرة دالتان على كمية الضمير المجموع أو على التأنيث ، وتثبت الألف فى فعل الاثنين نحو لا تضربان لئلا يلتبس بفعل الواحد ، والنون الثقيلة مفتوحة إلا أن يقع قبلها ألف نحو لا تضربان واضربنان فإنها تكسر لالتقاء الساكنين وتشبيها لها بنون الإعراب من نحو يضربان ، وإذا وقعت بعد الواو التى هى ضمير حركت بالضم نحو اخشوُن أو الياء حركت بالكسر نحو لا تخشين فالواو المحركة ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوف والفتحة تدل على الألف المحذوفة ، ولم يجز حَذف الواو

التي هي الضمير، لانك قد حذفت اللام فلو حذفت الضمير أيضا لصمت ماقبل النـــون أو كسرته فلا يبقى على الألف دليل ، واما اغزن وارمن فالضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء .

والحاصل أن المعتل اللام على ضربين : الأول : أن يكون ماقبل الواو والياء مضموما أو مكسورا فيجرى مجرى الصحيح في الواحد المذكر والمثنى نقول : اغـــزون وارمين واغزوان وارميان وأما جمع المذكر فتحذف منه الواو لالتقاء الساكنين وتبقى الضمة التي قبلها تدل عليها او الكسرة فتقول اغزن وارمن ، لأن الأصل أغزوا وارموا ، وأمـــا الواحد المؤنث فتحذف منه الياء ويكسر ماقبلها ليدل عليها فتقول لاتغزن وارمـــن لأن الأصل اغزى وارمى الا أنهم يشمون الزاى شيئا من الضم ، واما جمع المؤنث فهـــو مثل الصحيح تقول : اغزونان وارميتان والضابط أن كل واو تحذف لالتقاء الساكنين عند لام التعريف تحذف هنا ، وكل مايحرك عندها يحرك هنا فتحذف الواو من اضربـــن لانك تحذفها في اضربوا الرجل وتحركها في اخشون لانك تحركها في اخشو القوم وتحذف

٢٦٠ الياء من ارمن لانك تحذفها في ارمى الرجل وتقول اخشين / كما تقول اخشى الله ، وأما الضرب الثاني من المعتل اللام وهو أن يكون ماقبل الياء أو الواو مفتوحا فتحرك الواو بالضم في جمع المذكر والياء بالكسر في المخاطبة تقول : اخشون الله ولا ترضين .

قال : ولا تلحق الخفيفة فصلا فيه ضميرا لتثنية او ضمير جمع المؤنث علـى رأى سيبويـــه .

قلت : الخليل وسيبويه يقولان : كل موضع تدخل الثقيلة تدخل الخفيفـــة الا فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث [1] ، لانها لو دخلت فاما أن تترك ساكنة بعـد الألف فيجتمع ساكنان على غير وجهه ، ووجهه أن يكون الأول حرف مد ولين ، إذ هـو الذي يقوم مقام الحركة ، وان يكون الثاني مدغما نحو دابة ، لأن النطق بالحـرف المشدد كالنطق بحرف واحد متحرك ، واما أن تحذف الألف قبلها لاجتماع الساكنين

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٧ .

فيلتبس فصل الاثنين بفصل الواحد ، واما أن يكسر لالتقاء الساكنين فتكون قد حركت ساكنا من غير ضرورة اليه •

وأجازه يونس وجماعة ولهم في النطق به مذهبان : أحدهما : أن يدعوها ساكنة في الوصل ، لأن المدة التي قبلها بمنزلة حرف متحرك وروى بعضهم التقت حلقتا البطان [1] بالمد من غير حذف ، الثاني : ان يكسروها في الوصل لاجتماع الساكنين كما تكسر النون من يضربان وعلى هذا حملوا قراءة ابن عامر " ولا تتبعان " [2] [3]

قال الجرجاني : والقول عندي أن هذا لا يقبح كما يقبح في غيره ، لأجل أن الألف فيها فرط [4] مد والمد يقوم مقام الحركة ، واذا حسن اللفظ جاز اجتماع الساكنين ، وانما امتنع منه النحويون لقلته في كلام العرب ، وانه على كل حال لا يخف كل الخفة التي في المدغم فان المدغم يرتفع اللسان بهما ارتفاعة / واحدة [5] ، وفي جماعة المؤنث يفصل بين النونات بألف هربا من توالي الأمثال ففصلوا بينها بالألف كما فصلوا بها بين الهمزتين في أأنذرتهم • وبابه ، فالألف في الموضعين للفصل بين الامثال ولا تحرك الخفيفة اذا لقيها ساكن من كلمة أخرى بل تحذف بخلاف التنوين ، لأن الاسم أخف من الفعل فاحتمل ثباته ، وقيل حذفت لضعف علامة الفعل قال :

لا تُهِينَ الكريمَ عَلَّكَ أنْ ... تَرْكَعَ يومًا والدهرُ قد رفعَهْ [6]

---

(١) انظر مجمع الامثال للميداني ٢ : ١٢١ •

(٢) الاية ٨٦ من سورة يونس وانظر النشر ٢ : ٢٨٦ واتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٥٣ والبحر المحيط ٥ : ١٨٧ •

(٣) انظر الكتاب ٢ : ١٥٧ •

(٤) في (ب) فضل •

(٥) انظر المقتصد ١ : ٢٢٢ أ •

(٦) سبق شرحه صفحة ٤١٤ •

بـاب (الحكايـة)

الحكاية تحتوى على مفرد ومركب .

قلت : الحكاية تأدية اللفظ المسموع على نحو مالفظ به اللافظ من غير تغيير أصلا ، والغرض بها ازالة اللبس ، وذلك أن المخاطب قد لا يسمع أول الكلام أو يسمعه ولم يستثبته فالحكاية تنبهه على أن اعراب الكلام المتقدم هذا الاعراب وفيه أيضا تفنن وتوسع تدعو الحاجة اليه فى كثير من النظم أو النثر ، ثم المحكى اما أن يكون مفردا أو مركبا ولكل منهما انقسامات تأتى :

قال : والمركب ينقسم إلى جملة فى الأصل وغير جملة ، والجملة تنقسم إلى مسمى بها وغير مسمى .

قلت : الجملة نحو زيد قائم والجملة المسمى بها نحو تأبط شرا وذرى حبا وغير الجملة تحته أقسام من المضاف والمضاف إليه والكنى وجعل الاسمين اسما واحدا على مايأتى :

قال : وغير المسمى تحكى بالقول .

قلت : الجملة ان سمى بها حكيت مطلقا ولم يتصرف فيها باعراب ولا تثنية

٣٦٢ ولا جمع ولا تصغير وسواء كانت فعلية أو اسمية لانك / لو أجريت عليها شيئا من هذه الأحكام لأوهمت أنها كانت فى المحكى ولم تكن فيه فيبطل معنى الحكاية ، وأجاز بعضهم ترخيمه فيقول فى تأبط شرا تأبط وينسب إلى الصدر فيقال تأبطى ، فإن قصدت التثنية قلت كلاهما تأبط شرا أو يقال لهما تأبط شرا وان لم يسم بها حكيت أيضا لاغير لكن بالقول ظاهرا أو مقدارا وبغير القول فتقول قال زيد عمرو منطلق وقرأت الحمدُ لِلهِ قال ذو الرمة : (١)

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٥٢٨ والاشمونى ٤ ٦٤ (١١٤٨) والتصريح ٢ : ٢٨٢ ، والمقتضب ٤ : ١٠ ، والكامل صفحة ٢٥٩ والجمل صفحة ٣١٥ والخزانة ٤ : ١٧ والتصريح ٢ : ٢٨٢ واللسان (صدح ٣٤٠ ونجع ٢٢٥) .

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ∴ فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : انْتَجِعِي بِلَالًا [1]

فحكى من غير قول والموضوع لحكاية الجمل المفيدة ليس إلا القول قال سيبويه : وأما قال وقلت فيحكى بها ما كان كلاما لا قولا [2] ، يعني مصدرا ، لأنه يعمل في مصدره كسائر الأفعال .

قال : القول تحكى به الجملة الواقعة بعده أو جزء منها مطلقًا عند الاكثر.

قلت : العرب تختلف في الحكاية اختلافا كثيرا ، لكن المشهور ان القول هو الذي تحكى به الجملة كلها أو جزؤها لفظا ومعنى ، أما حكاية الجملة بكمالها فكما مثلنا به ، وقد يضمر القول ، قال تعالى : وَالمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم [3] أي يقولون سلامٌ عليكم وأما حكاية جزء الجملة فكقوله : [4]

إِذَا أَقْبَلَتْ قُلْتُ دُبَّاءَةٌ ∴ ....

وَإِنْ أَدْبَرَتْ قُلْتُ أُثْفِيَةٌ ∴ ....

وَإِنْ أَعرَضَتْ قُلْتُ سُرْعُوفَةٌ ∴ .... [5]

---

(١) ينتجعون : يطلبون صيدح : اسم ناقته بلال : اسم الممدوح والشاهد رفع الناس على الحكاية .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٦٢ .

(٣) الاية ٢٣ من سورة الرعد .

(٤) هو امرؤ القيس انظر ديوانه رواية المفضل نسخة السكري صفحة ١٦٦ والخزانة ٤ : ٢٠ ومجالس العلماء للزجاجي صفحة ٩٥ .

(٥) أبيات وردت غير مرتبة وهي بتمامها :

إِذا اقبلت قلت دباءة ∴ مِنَ الخُضْرِ مَغْمُوسَةٌ فِي الغُدُرْ

واذا ادبرت قلت أثفية ∴ ململمة لَيْسَ فِيهَا أَثَرْ

وان اعرضت قلت سرعوفة ∴ لها ذَنَبٌ خلفها مُسْبَطِرّ

في الغدر : ارادانها ناعمة رطبة كقولك مغموس في الخير والنعيم ، والدباءة القرعة شبهها بها للطافة مقدمها ورقتها ولانها ملساء مستديرة المؤخرة أثفية : المدورة المجتمعة : شبه استدارة مؤخرتها بالأثفية الملساء التي ليس فيها أثر الململمة : المجتمعة وقالوا المدورة الصلبة ، وان اعرضت أي امكنتك من النظر اليها . والسرعوفة الجرادة والجمع سراعيف ولم يرد هنا الخفة وانما —

أراد قلت هي دباءة فترفع على خبر مبتدأ محذوف والجملة محكية وهذا في الحقيقة يرجع الى حكاية الجمل ، وأما قوله تعالى : يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ (١) فيحتمل ان يكون من هذا أي يقال له هو إبراهيم أو ابراهيم فاعل هذا فيكون مبتدأ ، ويحتمل ان يكون منادى مفردا ، ويحتمل أن يضمن القول معنى الذكر فكأنه قال : يذكر إبراهيم في تسميته ، وقد يقطع من الجملة جزء فتحكيه بالقول فتقول حكاية لمن قال : ضربت زيدا

٣٢ قال زيدا وجميع / مايحكى بالقول فهو في موضع نصب بالقول ، وأما حكاية معنى الجملة فكقولك لمن قال : لا اله الا الله ، قال حقا .

قال : وعند قوم يجرون القول مجرى الظن مطلقا ، وعند قوم يجرونه مجرى الظن بثلاثة شروط منها : أن يكون معتمدا على حرف الاستفهام مسندا إلى المخاطب غيرمفصول بينه وبين الاستفهام بغيرالظرف والا فهو للحكاية .

قلت : بنو سليم يجعلون باب قلت مطلقا مثل ظننت فيقولون قلت : زيدا منطلقا كما تقول ظننت زيدا منطلقا ، واكثر العرب يخالفون في ذلك ، فمنهم من لا يعمله رأسا ومنهم من اذا اعمله اعتبرفيه شروطا ثلاثة : الاستفهام والخطاب وعدم الفصل أيضا ، ولابد أيضا من شرط رابع وهو الاستقبال نحوأتقول زيدا منطلقا ؟ ومنهم من يعتبر الخطاب فقط ، أما وجه اعماله فلأنه يتعلق بجزأين كتعلق ظننت واخواتها فأجرى مجراه في نصب متعلقه ولا يراد به أنه كنى به عن الظن مجازا فإن هذا لا يصح لانه يصح (٢) ا يقال ماتقول في هذه المسألة ؟ بمعنى ماتظن ، ولو كان بمعنى الظن

= أراد الاستواء في الخلق والمسبطر الممتد الطويل ويروى جنبه خلفها والمسرعوفة قليلة اللحم وبذلك توصف الخيل العتاق .

(١) الاية ٦٠ من سورة الانبياء .

(٢) في (ب) يجوز .

أراد قلت هي دباءة فترفع على خبر مبتدأ محذوف والجملة محكية وهذا في الحقيقة يرجع الى حكاية الجمل ، وأما قوله تعالى : ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ (١) فيحتمل ان يكون من هذا أي يقال له هو إبراهيمُ أو ابراهيم فاعل هذا فيكون مبتدأ ، ويحتمل ان يكون منادى مفردا ، ويحتمل أن يضمن القول معنى الذكر فكأنه قال : يذكر إبراهيم في تسميته ، وقد يقطع من الجملة جزء فتحكيه بالقول فتقول حكاية لمن قال : ضربت زيدا
٣٩٣ قال زيدا وجميع / مايحكى بالقول فهو في موضع نصب بالقول ، وأما حكاية معنى الجملة فكقولك لمن قال : لا اله الا الله ، قال حقا .

قال : وعند قوم يجرون القول مجرى الظن مطلقا ، وعند قوم يجرونه مجرى الظن بثلاثة شروط منها : أن يكون معتمدا على حرف الاستفهام مسندا إلى المخاطب غير مفصول بينه وبين الاستفهام بغير الظرف والا فهو للحكاية .

قلت : بنو سليم يجعلون باب قلت مطلقا مثل ظننت فيقولون قلت : زيدا منطلقا كما تقول ظننت زيدا منطلقا ، واكثر العرب يخالفون في ذلك ، فمنهم من لا يعمله رأسا ومنهم من اذا اعمله اعتبر فيه شروطا ثلاثة : الاستفهام والخطاب وعدم الفصل أيضا ، ولابد أيضا من شرط رابع وهو الاستقبال نحو أتقول زيدا منطلقا ؟ ومنهم من يعتبر الخطاب فقط ، أما وجه اعماله فلأنه يتعلق بجزأين كتعلق ظننت واخواتها فأجرى مجراه في نصب متعلقه ولا يراد به أنه كنى به عن الظن مجازا فإن هذا لا يصح لانه يصح (٢) ان يقال ماتقول في هذه المسألة ؟ بمعنى ماتظن ، ولو كان بمعنى الظن

= أراد الاستواء في الخلق والمسبطر الممتد الطويل صروى جنبه خلفها والسرعوفة قليلة اللحم وبذلك توصف الخيل العتاق .

(١) الاية ٦٠ من سورة الانبياء .

(٢) في (ب) يجوز .

لما صح الاستفهام بها عن المعلم فأنك تقول ماتقول أى ماتعلم فيه ، بل القول على أصله وأجرى مجرى أفعال القلوب لموافقته لها فى التعلق ، وأيضا لما كان القول يكثر اطلاقه على حكاية ماقيل لفظا ومعنى وتعذر حمله هنا على الحكاية لماعرض فيه من معنى الاستفهام أعمل عمل ماليس بحكاية للتعلق المذكور ، وان كان متعلق الظن ليس متعلق القول فان متعلق الظن مفعول حقيقة ، ومتعلق القول هو الكلام فى المعنى أو القول ، ولضعف اعمال القول لم يجز الفصل بغير الظرف ورجع عند الفصل بغيره إلى الأصل

٣٩٤ الذى هو الحكاية مثل ما الحجازية التى تعمل بالشبه / بليس والجملة بعدها حينئذ بمنزلة المفعول ، لأن قولك قال زيد عمرو منطلق جملة وقع عليها قول زيد فصار لقال اعتباران تكون فى أحدهما بمنزلة الأفعال المتعدية ، واعتبار يكون بمعنى اللازمة ، واذا اعملته اعمال الظن جاز أن يتقدم معموله عليه قال : (١)

أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ∴ لَعَمرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا (٢)

واذا اجرى مجرى الظن فتحت أن بعده فتقول : اتقول ان زيدا منطلق ؟ الا أن تريد أتفوه بذلك فتكسر حينئذ ،

قال : وينتصب المفرد النائب عن الجملة عندهم كالسلام بعد القول من ضيف إبراهيم ،

قلت: يريد قوله تعالى : هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبراهِيمَ المُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عليه فَقَالُوا سَلَامًا (٣) ، وفى نصبه وجهان أحدهما : أنه مفعول للقول على المعنى

---

(١) هو الكميت بن زيد وليس فى ديوانه وهو من شواهد سيبويه ١ : ٦٣ والمقتضب ٢ : ٣٤٩ وابن يعيش ٧ : ٧٨ والخزانة ١ : ٤٢٣ والهمع ١ : ١٥٧ والدرر ١ : ١٤٠ والتصريح ١ : ٢٦٣ وشرح الشذور ٤٥٦ (١٦٩) .

(٢) والشاهد اعمال القول بمعنى الظن هنا وانه لا بأس بالفصل بين الاستفهام والقول بمعمول القول .

(٣) الايتان ٥٢ من سورة الحجر ، ٢٥ من سورة الذاريات .

كأنه قال : فذكروا سلامًا (١) ، والجملة محكية وسلام مرفوع على وجهين أيضا على انه مبتدأ محذوف الخبر أى سلام عليكم أو على أنه خبر مبتدأ محذوف أى أمرى سلام وغنى عبارته عجرفة .

قال : المفرد لايخلو من أن يكون ظاهرا أو مضمرا ، المضمر لايحكى باتفاق .

قلت: يعنى باتفاق الاكثر والا فمن العرب من يحكى المعارف كلها على اختلاف انواعها من المضمرات وغيرها ، قال سيبويه : من العرب من يقول : ذهبت معهم فتقول مع منين ؟ ورأيته فتقول منا (٢) ، وانما كان كذلك لأن المتكلم بنى أمر المخاطب على أنه عارف بالاسم المكنى ولم يكن عارفا فسأله على ماكان ينبغى له أن يخاطبه به فتقول ذهبت مع رجال ورأيت رجالا لامعهم ورأيته ، ولما غلط رده الى الصواب فى الجواب .

٣٩٥ قال : الظاهر / ينقسم إلى معرفة ونكرة ، والمعرفة تنقسم إلى علم وغير علم ، غيرالعلم لايحكى باتفاق العلم يحكى بمن .

قلت: قد ذكرنا ان من العرب من يحكى المعارف كلها فيعنى إذًا فى المشهور وكذلك صفة العلم تحكى أيضا فى المشهور تقول المنى فتأتى باللام ؛ لأنك تسأل عن صفة العلم ، والغالب فى صفة العلم ان يكون معرفا باللام ، ومن سؤال عن ذات الرجل وياء النسبة ؛ لانه سؤال عن منسوب ، واما العلم فللعرب فيه مذهبان (٣) : أحدهما : وهو مذهب أهل الحجاز أنهم يأتون بمن ويحكون بعدها الاسم العلم المذكور على نحو مانطق به المتكلم من رفع ونصب وخفض وتثنية وجمع وتذكيروتأنيث ، وإنما خصوا العلم بذلك دون غيره من المعارف ؛ لأن العلم قد يسمى به جماعة فتقع فيه شركة اتفاقية فيجرى فيه من اللبس مايجرى فى النكرات فأزالوا اللبس والاشتراك بالحكاية ليعرف المسئول أن المسئول عنه هو العلم المذكور ، أو لأن الإنسان قد يعرض عن كلام

---

(١) نسى اللورقى الوجه الثانى للنصب وهو " انه مصدر والتقدير اسلموا سلاما " وانظر املاء مامن به الرحمن ٢ : ٢٤٠ .
(٢) الكتاب ١ : ٤٠٣ .
(٣) انظرفى هذه المسألة سيبويه ١ : ٤٠٣ والتصريح ٢ : ٢٨٥ .

المخاطب ويفتح كأنما آخر معه ، وأيضا فالاعلام مغيرة عن أصلها لماطرأ عليها من النقل والتحويل والحكاية تغيير عن القاعدة المطردة التى توجبها العوامل والتغيير يؤنس بالتغيير، وقال سيبويه : لايكون فى غير الغائب كما جاز فى العلم لأنه الاكثر فى كلامهم [١] ، فعلل الحكاية بكثرة الاستعمال ، ثم لحكاية الأعلام شروط منها : ألا يكون موصوفا : فان الصفة تخصصه فيستغنى عن الحكاية الا أن يوصف بابن ويحذف منه التنوين فانه يجوز حكايته أيضا ، لانه قد صار معه كالشيء الواحد ، ومنها ألا يؤكد
٣٦٦ ولا يبدل / منه ولا يعطف عليه غير علم ، فإن عطفت عليه علما مثله وأعدت من جازت الحكاية وان لم تعدها لم تجز ، على أن سيبويه قد أجاز من زيدا وأخا عمرو [٢] ، جعله تابعا للعلم ، فان كان الأول غير علم والمعطوف علم وأعدت من معه حكيت العلم ولم تحك الأول ، وقيل لا تجوز الحكاية أيضا ، وكذلك الوصف بغير ابن ، إذا أعدت الأول ورفعت الصفة ، لأن الصفة لا تكون علما — فنقول لمن قال : رأيت زيدا أخا عمرو من زيدا ؟ ومن أخو عمرو ؟ .

ومن شرط الحكاية أيضا ألا يدخل على من الأول حرف عطف نحو أن تقول ومن زيد ؟ وفمن زيد ، لان حرف العطف لا يبتدأ به الكلام ، ومنها ألا يوصل بكلام بعده ، وزاد بعضهم ألا يكون مثنى أو مجموعا ، وفى الكنية أيضا خلاف والصحيح جوازه ومنها ان يتقدم هناك كلام فلو أنشأ الحكاية ابتداء لم يجز ، وانما لم تجز الحكاية بغير من فى هذا الباب لانها سؤال عمن يعقل ، والسؤال عمن يعقل اكثره وايضا فالإعراب لا يظهر فى لفظها فلم تظهر المخالفة . وتجوز حكاية اللقب ، فاذا كملت هذه الشروط وحكيت فمن فى موضع رفع بالابتداء ، فان كان اعراب المحكى رفعا فهو مرفوع على الحكاية لا على أنه خبره بل رفع الخبر مقدر والملفوظ به حكاية وإن كان

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٤٠٣ .

(٢) انظر الكتاب : ١ : ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

مجرورا أو منصوبا فهو مرفوع الموضع على أنه خبر فاذا قلت من زيد ؟ فى سؤال من قال : جاء زيد ففيه وجهان . أحدهما : أن زيدا فاعل بفعل محذوف فيكون فاعلا فى الحكاية كما كان فى الكلام المتقدم كما يكون مفعولا ومجرورا . والثانى : أنه محكى لاغير وليس بفاعل ولا خبر فى اللفظ ، وأما بنوتميم[1] فانهم يجرون على منهاج / القياس فى غير ٣٦٧
هذا الباب فتقول من زيد فى الاحوال كلها ، كما لو استفتح السؤال من غير أن تجرى كلام منقول ، وكما لو قلت من الرجل ؟ فانك ترفع .

قال : النكرة تحكى بمن وأى .

قلت : حكاية النكرة بمن وأى على خلاف حكاية العلم بهما فإنك فى حكاية العلم تذكر بعد من الاسم المذكور فى الكلام السالف على مالفظ به من الإعراب وأما فى النكرة فإنك لاتذكر الاسم النكرة بعدها بل تقتصر على من وأى ، قالوا : لان السؤال هنا عن ذات النكرة لاعن وصفها ولذلك يجاب بالبزاز أو العطار ، وهذا نعت فلابد من ذكر المنعوت فى السؤال .

إذا عرفت هذا فنقول ، اذا استفهمت بمن عن نكرة فى الوقف كان لك فيه ثلاثة أوجه . أحدها : افراد من على كل حال كما لو وصلته بكلام آخر ، الثانى : أن يزيد على من أحد حروف المد واللين من جنس حركة الاسم النكرة من غير تثنية ولا جمع ولا تأنيث فتقول لمن قال جاءنى رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى وهذه الزيادة لاتصل اليها الا بشرطين : أن يكون المسئول عنه نكرة . الثانى : أن يكون ذلك فى الوقف ، أما اشتراط التنكير فلأن النكرة متى أعيدت عرفت باللام لئلا يتوهم أن الثانى غير الاول وهذه اللام للعهد ، والعهد بها ذكرها أولا كما قال تعالى " كما أَرسَلنَا إِلَى فِرعَونَ رَسُولاً . فَعَصَى فرعونُ الرسُولَ[2] " فكان الأصل أن يقال من الرجل ؟ فاختصروا واكتفوا بالحاق هذه العلامات دالة على إعراب المسئول عنه وليس إعرابا ، لان هذه العلامات لاتثبت الا فى الوقف ، وهذا بخلاف / الإعراب فإنه ٣٩٨

---

(١) انظر الكتاب لسبويه ١ : ٤٠٣ .

(٢) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة المزمل ، وقد وردت . " انا أرسلنا الى فرعون " وهو خطأ من الناسخ .

بالعكس من ذلك واختص ذلك بالوقف لانه محل تغيير من حذف أو ابدال وزيادة إلى غير ذلك ، وأيضا فلو لحقت فى الوصل لكان اعرابا .

قال السيرافى : لم تلحق فى الوصل لأنها مبنية فلذلك إذا وصل قال من يافتى ؟ الا ما حكى سيبويه[1] عن يونس أنه سمع اعرابيا يقول : ضرب من منا وهذا بعيد لايتكلم به العرب وكان يونس اذا ذكر هذا يقول : لايقبل هذا كل أحد ، واستبعاده من حيث أن من تضمنت معنى الحرف فوجب بناؤها ، وأيضا فالاسم المتضمن معنى الاستفهام لايعمل فيه الفعل متقدما ، الوجه الثالث : أن يزيد أيضا علامة التثنية والجمع والتأنيث اذا كان المسئول عنها كذلك وعليه أكثر أصحاب هذه اللغة فاذا قال جائنى رجلان قلت منان ورأيت رجلين منين ورجالا قلت منين والنون ساكنة لانه واقف ، واذا قال ضربت امرأة الحقت علامة التأنيث لاغير ترجيحا لعلامة الذات على علامات الاعراب ، واذا قال امرأتان قلت منتان ورأيت امرأتين قلت منتين والجمع منتات والتاء ساكنة أيضا وسكن هنا ماقبل هاء التأنيث اشعارا بأن الكلمة على بنائها مع لحاق هذه العلامات وحركته فى منه رعاية لهاء التأنيث ، كما أنها حركت فى منو ومنى حملا على منا قال بعضهم : الذى عندى أنهم أدخلوا الحركات أولا كما يدخلونها فى أى ثم أتموها هذه الحروف ، وأما تسكينها فى منتين فلأنهم بنوها مع التاء كما قالوا هنت وأما قول الشاعر :[2]

أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ مَنُـونَ أَنْـتُمْ ∴ .... (٣)

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٤٠٢ .

(٢) هو سمير بن الحارث أو تأبط شرا وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٢ والهمع ٢ : ١٥٧ ، ٢١١ والدرر ٢ : ٢١٨ ، ٢٣٧ والتصريح ٢ : ٢٨٣ والاشمونى ٦٤٢ (١١٤٧) والمقتضب ٢ : ٣٠٧ والخصائص ١ : ١٢٩ وابن يعيش ٤ : ١٦ والخزانة ٢ : ٣ والعينى ٤ : ٤٩٨ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

.... ∴ فَقَالُوا : الجِنُّ قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا

والشاهد فيه (منون) حيث جمعه فى الوصل ضرورة وانما يجمع فى الوقف وهو جمع من .

ففيه شذوذ من وجهين : من حيث الحاق العلامة فى الوصل ، ومن حيث أنه حرك
النون ، وهذه النون لاتكون إلا ساكنة ، ومن فى الجمع خبر مبتدأ محذوف أى من
الرجل / الذى ذكرته ؟ ويجوز أن تكون مبتدأ والخبر محذوف . أى الرجل الذى ٣٩٩
ذكرت مسئول عنه ، ولو قلت رأيت رجلا وأمرأة قلت منوهنه ؟ وفى عكسه من ومنا فتلحق
العلامة فى الآخر ، ويجوز فى من وجهان : أن يكون مرفوعا كما فى الأول وأن يكون
فى موضع نصب وفى حال الخفض هى فى موضع خفض موافقة للمسئول عنه ، وأما أى فاسم
معرب فتعرب فى الحكاية باعراب المسئول عنه فى الوصل فاذا قال جاءنى رجل قلت
أى ، واذا قال رأيت رجلا قلت أيا ؟ ومررت برجل قلت أى ؟ وفى التثنية والجمع أيان
وأيون وأيين وفى المؤنث أية وفى الوقف يسقط التنوين وتسكن النون كسائر
الاسماء ، وكان القياس أن يقال أى الرجال فى الكل لما تقدم أن أيا بعض من
تضاف اليه ، وأن النكرة اذا أعيدت وجب تعريفها ، لكن قصدوا الاختصار والاكتفاء
بأى وحدها ، لكن أعربت باعراب الاسم المذكور ليعلم أنه المقصود دون غيره ، قال
أبو العباس : لو ذكرت مع أى خبرها وجب أن ترفع أيا ، وإنما تنصب حكاية للمذكور
فى الوقف(1) ، واكتفى هنا بالحركات لأنها معربة تختلف عليها الحركات فى الوصل
خلاف من ، فان الزيادة عليها لاتكون الا فى الوقف والحركات لاتثبت فى الوقف ،
فلهذا زادوا الحروف ، ومن العرب من يقتصر على إعراب أى مفردة فيقول : أى وأيا
وأى فى المثنى والمجموع والمؤنث .

وفى الحركات اللاحقة لاى فى حال الحكاية وجهان : أحدهما : أنها إعراب
على حسب المذكور فتكون مبتدأة ومفعولة ومجرورة فيكون التقدير أيا ضربت وبأى مررت،
ولهذا لو ظهر الفعل بعدها لكانت إعرابا ، الوجه الثانى : أن تكون الحركات اتباعات
للفظ المتكلم على الحكاية لان من جملتها / المجرور فلو قيل انها اعراب لافضى الى ٤٠٠
اضمار حرف الجر وأيضا فتثنية أى وجمعها فى حال الإعراب ضعيفة ، وإذا كان حكاية
فمحله الرفع على أنه مبتدأ ويجوز أن تكون خبرا محذوف المبتدأ ، ولم تقع الحكاية

---

(1) انظر المقتضب ٢ : ٣٠٢ .

عن المعرفة اعرابا كما وقعت عن النكرة وترك الحكاية هو الاصل •

قال : وغير الجملة على قسمين : ما تركيبه تركيب الجملة وماليس كذلك ، أما تركيبه تركيب الجملة فالحكاية لاغير •

قلت : يعنى بالذى تركيبه تركيب الجملة نحو خير منك ومأخوذ بك وضارب رجلا وزيد العاقل وعاقلة لبيبة ونحو هذا من الكلمتين اللتين لاحداهما تعلق بالاخرى بعمل أو غيره فان هذا أيضا هى الجملة وان لم تكن جملة وهذه تحكى أيضا ، سواء سمى بها أولم يسم ويحكى التنوين الذى فيه ، وان كان اسما لموئنث ؛ لانه تنوين حكاية لاتنوين صرف فتقول : هذه عاقلة لبيبة ومررت بعاقلة لبيبة اذا نقلته من مرفوع •

قال : وماليس كذلك أقسام : تركيب اسمين وتركيب فعلين وتركيب حرفين وتركيب اسم وحرف وتركيب اسم وصوت •

قلت : مثال تركيب اسمين بعلبك ومثال تركيب فعلين أن تسمى بذهب انطلق ومثال الحرفين أن ما وأن لا واسم وحرف أن تسمى بقولك عن زيد ومن زيد ، والاسم والصوت نحو عمرويه وسيبويه ، أما الفعلان فالحكاية قياس ولك أن تركبهما تركيب الاسماء فتمنعهما الصرف وأما الحرفان ، فان كانا منفصلين نحو من عن فلك أن تضيف أحدهما الى الآخر وتعربه ولك أن تركبه معه فتمنعه الصرف ، وان كانا منفصلين
٤٠١ نحو لعل وكأن / واما فالحكاية ، وأما نحو سيبويه فقياسه قياس المركب من الاسمين نحو رام هرمز لكن العرب بنته وحركت الآخر بالكسر لالتقاء الساكنين ونون فى حالة التنكير ، وأجاز بعضهم اعرابه ومنعه الصرف مثل بعلبك وتثنيته وجمعه ، وقياسه اذا بنى أيضا أن يثنى ويجمع كالمنادى ، لان البناء لايمنع التثنية والجمع وانما تمنعها الحكاية ويحقر الصدر فيقال سيبويه بضم السين وكسرها وحذف الياء الاولى وتقول فى النسب سيبوى كما تقول حضرى ، وأما الحرف مع الاسم من نحو بزيد وعن زيد فان كان الحرف مما لاينفصل فلك أن تزيد حرفا من جنس حركته أو حرفين وتعربه فتقول هذا بى زيد ورأيت بى زيد ولك أن تحكيه ، وان كان مما ينفصل نحو عن زيد فالاجود اعراب الاول لانه أشبه المضاف والمضاف اليه ، واذا أخبرت عن الحروف كقولك أن تنصب الاسم وترفع الخبر أو عن الفصل كقولك كان ترفع

المبتدأ وتنصب الخبر فالمشهور الحكاية ويجوز أن تجعله اسما للكلمة فتعرب ويزيد على ما كان ناقصا عن الثلاثة والثانى حرف علة نحو لا فانك تقول لاءٌ حرف نفى ولا حرف شرط قال : (١)

. . . . ∴ إِنَّ لَيْتًا وإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ(٢)

ولك فى التسمية بالمثنى والمجموع جمع السلامة الحكاية لإعرابه ، وجعل الإعراب فى النون والزامه الياء ، ولا تغيير ألف التثنية لانه على مثال المفرد من نحو مروان إذا أعربته بالحركات ، وجمع المؤنث السالم لك اعرابه بالحركات الثلاث وحذف التنوين منه لمنع الصرف عند من أعرب الجمع بالحركات .

٤٠٢ قال : فأما ما تركيبه تركيب اسمين / فهو ثلاثة أقسام : إما على جهة الجملة وإما على جهة الإضافة وإما على جهة اسمين جعلا اسمًا واحدا .

قلت : الذى على جهة الاضافة نحو امرىء القيس وعبد مناف وأما الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا فنحو معدى كرب والاول من هذا محكى ، والإضافة معرب الصدر ويجوز أن يبنى أيضا معد يكرب وبابه كبناء كخمسة عشر ومن الحكاية أيضا مايرى من الصور والنقوش على فصوص الخواتم وغيرها ، فان كان فيه صورة أسد قلت : رأيت فى فص خاتمه أسدا لأنك رأيت مثال الشخص والمصور فيه ظرف له ، وأما الكتابة فتحكيها فتقول رأيت فى خاتمه أبو طاهر حكيت لان المراد صاحبه أو صانعه أبو طاهر فترفع

---

(١) هو أبو زيد الطائى وانظر ديوانه صفحة ٢٤ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٢ والمقتضب ١ : ٢٣٥/٤ : ٢٣ ، ٤٣ وابن يعيش ٦ : ٣٠/١٠ : ٥٧ والخزانة ٣ : ٢٨٢/٣ : ٤٥ ، ٨٩ .

(٢) عجز بيت وصدره :

ليت شعرى وأين منى ليتٌ ∴ . . . .

والشاهد فيه تضعيف " لو " حين جعلت اسما وأخبر عنها ، لان الاسم المفرد المتمكن لايكون على أقل من حرفين متحركين ، والواو فى لو لاتتحرك فضوعفت لتحتمل بالتضعيف الحركة . وأراد بلو هنا التى للتمنى .

ان كان مرفوعا وتنصبه ان كان منصوبا وان كان جملة حكيتها ومن الحكاية قول الشاعر:(١)

وأصفر مِنْ ضَرْبِ دَارِ الملُـــوكِ ∴ يَلُوحُ على وَجْهِهِ جَعْفَــرا(٢)

كأنه كان على الدينار مكتوبا جعفرا بالنصب أى أقصد جعفرا فحكاه ، وقيل أنـــه أراد "جعفران" فحذف النون لغير اضافة ، وقيل ضمن يلوح معنى يحكى أو يشـــبه فنصب بــه جعفرا .

٥٥ ٥٥

---

(١) مجهول وانظر شواهد المحصل شرح المفصل ٢ :١١٢ب .

(٢) والمراد من جعفر هو جعفر البرمكى أحد وزراء الدولة العباسية ، والشـاهد قوله "جعفرا" فانه أورده على الحكايـة .

باب الإخبار بالذي وفروعه

من شرط الاسم الذي يخبر عنه إن كان مضمرا ألا يلزمه التقديم وألا يكون قبل الاخبار عائدا على شيء .

قلت : أنواع مالا يجوز الإخبار عنه كثيرة منها الفعل ومنها الحرف والجملة والتمييز
٤٠٣ والظرف الذي ليس بمتمكن وضمير الشأن والقصة والمضاف إلى المائة / والضمائر العائدة على شيء قبل الاخبار والمصدر العامل وكذلك اسم الفاعل العامل والجار والمجرور وكم وفاعل نعم وأخواتها لكنها مع كثرتها دون مايصح الإخبار عنه والا قل يضبط أبدا في كل صناعة فلذلك تعرض لبيان مالايصح الإخبار عنه ولم يتعرض لبيان مايصح الاخبار عنه ، وقوله ان كان مضمرا ألا يلزمه التقديم وهو ضمير الشأن والقصة لانه يلزمه صدر الكلام فلو أخبر عنه لزم تأخيره واخراجه عن موضوعه ، ويحتمل أن تعلل بأن من شرط الاخبار عن الشيء أن يوضع مكانه ضمير ، وضمير الشأن لاضمير له ليجعل مكانه ، ومنهم من طرد هذا التعليل في الضمائر كلها التي امتنع الإخبار عنها مثل أن يكون عائدا على شيء كالضمير في منطلق من قولك زيد منطلق ؛ لأنك اذا اخبرت عنه وجعلت مكانه ضميرا يعود على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير يعود اليه من خبره المشتق وان أعدته الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد ، فلو زدت ضميرا آخر فقلت زيد في داره أخوه فأخبرت عن الضمير الآخر لم يصح أيضا وان كان هناك ضمير يعود الى المبتدأ وهو الضمير الذي في داره لان الغرض من الإخبار أن يذكر أولا مبهما في الجزء المخبر عنه ثم يعاد مبنيا في الجزء الآخر فيكون في التركيب فائدة ؛ لانك كنت تقول : الذي زيد في داره أخوه هو ، فهو يعود على زيد وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة ، فهاهنا يمتنع الإخبار عن هذا الضمير لعدم الفائدة فالاولى أن يضبط هذا الفصل بأن يقال : كل ضمير لايجوز أن يتأخر اما لانه موضوع
٤٠٤ لان يكون في / صدر الكلام واما لانه لو تأخر لم تكن فيه فائدة لايصح الاخبار عنه .

قال الشلوبيني : الصواب أن يقول : وألا يكون قبل الإخبار أيضا لايستغنى عنه ، وانما قلنا ذلك لأنه قد يكون الضمير عائدا على شيء قد ذكر في جملة متقدمة

وهو فى جملة أخرى ، وذلك بأن يذكر إنسان فتقول لقيته فيجوز الإخبار هنا عن هذا الضمير فتقول : الذى لقيته هو وهو عائد على شئ .(١)

قال : وان كان ظاهرا نكرة فان يصح تعريفه واضماره بعد تعريفه .

قلت : احترز بصحة تعريفه عن المخفوض برب وعن المنصوب على التمييز واسم لا وما أشبه ذلك مما يلزم تنكيره ، وقوله واضماره بعد تعريفه احترز من النكرة ونعتها نحو مررت برجل عاقل لانه يجوز تعريفه وتعريف وصفه ، ثم لايجوز الاخبار عنه ولا عن نعته ، لانه لايضمر بعد تعريفه اذ المضمر لايوصف والوصف لايضمر ، ومن المصدر العامل نحو قولك أعجبنى ضرب زيد عمرا فانه لايجوز الاخبار عنه وان صح تعريفه لانه لايصح اضماره بعد تعريفه ، لان الضمير لايعمل ، فإن قلت : ضربى زيدا قائما فأردت الاخبار عن ضربى فقلت الذى هو زيدا قائما فكنت تنصب زيدا بالضمير وذلك لايجوز أصلا ولا يخبر أيضا عن الحال لانها لاتكون الا نكرة وكذلك الاسم الذى بعد كاف التشبيه وبعد مذ ومنذ وبعد حتى فان كل هذه لاتضر .

قال : وان كان معرفة فأن يصح اضماره وألا يكون إظهاره نائبًا عن إضماره .

قلت : احترز بهذا القيد عن الاسم الثانى من الكنى والاعلام المضافة نحو عمرو من
٤٠٥ أى عمرو وقيان من / قولك حمار قيان ومن النعت فى مثل قولك زيد العاقل لأن النعت لايكون مضمرا وفيه احتراز أيضا عن المصد من نحو ضربى زيدا قائما وعن الضرب زيدا ، فان الضرب وان كان معرفة لكن لايصح الإخبار عنه ؛ لأنه لايضمر عند كونه عاملا ، وقوله ألا يكون إظهاره نائبا احتراز عن الرجل فى مثل نعم الرجل ؛ لان الظاهر قد ناب مناب الضمير اذ يحكم له بحكم المضمر العائد على ماقبله ومن قبل الحاقة ما الحاقة . فانه اذا أضمر الحاقة(٢) ناقض الغرض الذى نابَ الظاهر(٣) فيه عن المضمر وكذلك

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٩ .
(٢) الحاقة (اضافة من ب) .
(٣) الظاهر (اضافة من ب) .

قول الشاعر :(١)

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ ** نغص الموتُ ذا الغنى والفقيرا (٢)

فلو أخبرت عن الموت الثاني لم يجز لأنه نائب عن المضمر العائد فإن جعلت مكانه عائدا على الموت الأول بقى الموصول بلا عائد ، وإن عاد على الموصول بقى ذو الحال أو المفعول الثاني بلا عائد .

وقد حصر بعضهم هذه الموانع في خمسة أصناف فقال : الاسم الذي لا يصح الاخبار عنه هو الذي لا يصح إضماره ولا نقله ولا رفعه وألا يكون له معنى مفهوم ، وألا ينقص بالاخبار حكمه أو يرتفع .

أما الذي لايصح إضماره فالمصدر والحال والتمييز ومجرور رب وكاف التشبيه وحتى ومذ ومنذ وواو القسم وتاؤه والمضاف لأنه لايضمر مع الإضافة وكذلك النعت بانفراده والمصدر الذي يسد مسد الحال ونحو أحد وعريب (٣) وغيرهما من الأسماء التي لاتستعمل إلا في الجحد وفاعل حبذا ومفعول كاد وأخواتها ، وأما الذي لايجوز نقله فمثل ضمير الشأن وأسماء الاستفهام والشرط وكم وكأين ، وأما الذي لايصح
٤٠٦ رفعه فهو الظرف الذي ليس بمتمكن / مثل عند وسوى وذات مرة وسعيدات بين المصادر المنصوبة نحو سبحان الله ، وأما الذي ليس تحته معنى مفهوم فمثل المضاف إليه في الكنى وأعلام الأجناس نحو ابن آوى وسام أبرص وأما الذي يرفع الاخبار معناه فنحو مذ ومنذ وهو جاري بيت بيت وأما الذي ينقص فالضمير العائد على شيء فهذه أصناف مالا يجوز الاخبار عنه .

---

(١) هو عدي بن زيد أو ابنه سوادة وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٠ ويس بالتصريح ١ : ١٦٥ والخصائص ٣ : ٥٣ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، والخزانة ١ : ١٨٣ / ٢ : ٥٣٤ / ٤ : ٥٥٢ .

(٢) والشاهد فيه اعادة الظاهر " الموت " في موضع المضمر وفيه قبح اذ كان تكريره في جملة واحدة فلا يكاد يجوز الا في الضرورة .

(٣) في باب واحد وعشرين .

قال : وان سلم من ذلك أخبر عنه بالذى مطلقا وبالألف واللام بشرط أن يكون معمولا لفعل متصرف ومتأخرا عن الفعل .

قلت : فان سلم من الموانع التى تمنع الاخبار عنه فيجوز الاخبار عنه بالذى مطلقا يعنى سواء كان اسما أو فعلا ، وسواء كان معمولا بفعل متصرف أو غير متصرف وبالألف واللام بشرط ان يكون معمولا لفعل متصرف ليصح أن يصاغ منه اسم الفاعل ؛ لان الالف واللام لاتوصل الا باسم الفاعل فكل فعل لايصاغ منه اسم فاعل نحو عسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس لايصح الاخبار فيه بالالف واللام ويصح بالذى قوله ومتأخرا عن الفعل احتراز عن مثل زيدا ضربت وزيد قام فانه لايصح الاخبار عن زيد بالالف واللام الا عند الكوفيين فانهم أجازوا ادخال الألف واللام بمعنى الذى على الاسم الجامد ، والجملة الفعلية اما أن يكون فعلها متصرفا أو ليس ، فان لم يكن لم يصح الاخبار بهما فيه ، وان كان متصرفا فان لم يتقدم المعمول صح الاخبار بهما وان تقدم لم يصح

٤٠٧ وأما الذى فيصح الاخبار بها فى جميع هذه الاقسام / فكانت أوسع مجالا منهما لانهما من فروع الذى والفرع منحط عن الاصل فاذا قلت ضربت زيدا صح الاخبار عن التاء فتقول الذى ضرب زيدا أنا وبالالف الضارب زيدا أنا ، وعن زيد الذى ضربته زيد وبالالف واللام الضاربة أنا زيد ، فان قدمت زيدا على ضربت فقلت زيدا ضربت صح أن تقول الذى اياه ضربت زيد ، ولو كان بالالف واللام لم يصح .

قال الشلوبينى : لايكفى هذا القول فيما يخبر عنه بالألف واللام ، بل لابد أن يزيد فيه : بشرط ألا يكون من جملة اسمية والإ فاذا قلنا زيد ضربت عمرا عنده فإن عمرا فيه مفعول لفعل متصرف ومتأخر عنه الفعل ولايجوز الاخبار عنه بالالف واللام(١) .

قال : وكيفية الإخبار أن تنقل الاسم من موضعه وتعوضمنه فيه ضميرا معربًا باعرابه وتزيد فى أول كلامك موصولا وتجعل ذلك الاسم خبرا عنه ، وما بين الخبر والموصول صلة للموصول والعائد عليه المضمر المعوض .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٨٩ .

قلت : باب الإخبار باب واسع كثير المتفاريع والمسائل وفيه رياضة للخاطر وتشحيذ للفكر ، وفائدة الاخبار فيه أن تعلم أنه اذا كان عندك علم بنسبة الحكم الى مبهم أو علم لشئ نسب اليه حكم مبهم كيف تخبر عنه بالاسم الذى يتبين به ذلك المبهم ، فتصدر الموصول وتضع الجملة فى الصلة فيصير الكل مبتدأ ويجب أن تضع موضع ذلك الاسم ضميرا يرجع الى الموصول الذى هو الذى أو غيره لانك انما تذكر الجملة منسوبة الى مبهم نسب اليه أو نسب هو لتعرفه ، فلو لم تذكره لبقيت النسبة الى غير

٤٠٨ منسوب / أو المنسوب من غير نسبة فيختل المقصود ، وبهذا المعنى ظهر احتياج الموصول الى صلة لان وضعه أن تصير الجملة معه بهذه المثابة المذكورة .

واعلم أن هذا الضمير الذى يعود على الموصول لايخلو عن مجاز اذ يستحيل أن يعود الشئ على نفسه وانما وضعه أن يعود على ماكان قائما بنفسه وليس الاخبار عن اللفظ بل عن شئ هو هو ففيه مجاز كما ترى وانما قالوا فيه اخبار عن الاسم بذكره أخيرا من جهة أنه أوضح من الاول فنسب الخبر الى الاوضح منهما اذ كانا لشئ واحد فالاصل أن يقال : كيف يخبر بكذا ؟ وانما جرى على ماذكرت من أنه يكون أولا مبهما وهو زيد مثلا فيقال : كيف تخبر بهذا الذى هو زيد ؟ ثم كثر حتى قالوا: كيف تخبر عن زيد ؟ .

قال بعض المتأخرين : المعنى من الاخبار أن ترفع بخبر مبتدأ موصول جهالة شئ فى الصلة مجهول ألا ترى أنك اذا قلت زيد فقد رفعت جهالة عن مبتدأ موصول والخبر هنا فى المعنى محدث عنه ، فجعل النحاة الخبر مخبرا عنه بخلاف القاعدة فان الخبر قد يكون فعلا والاخبار عن الفعل ممتنع .

قال : وربما أدى ذلك إلى تغيير المضمر من الحضور الى الغيبة ومن الإبراز الى الكمون .

قلت : مثال تغيير المضمر من الحضور الى الغيبة أنك إذا أخبرت عن التاء فى قولك ضربت زيدا فإنك تقول الذى ضرب زيدا أنت فجعلت الضمير الذى كان للخطاب غائبا وهو المستكن فى ضرب العائد الى الذى ، ولذلك نقلته أيضًا فى هذا المثال من الإبراز الى الكمون وكذلك إذا قلت ضربت زيدا فأخبرت عن التاء فإنك

٤٠٩ تقول الذى / ضرب زيدا أو الضارب زيدا أنا وبالجملة فإذا كان الضمير فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله يستتر فى الفعل وان كان مبتدأ أو خبرا كان بارزا منفصلا وإن كان مجرورا كان متصلا بارزا ، فجملة التغييرات الواقعة فى هذا الباب أربعة : زيادة الاسم الموصول،الثانى: جعل مكان الاسم المخبر به ضميرا ، الثالث : جعل الاسم الذى يخبر عنه خبرا ، الرابع : تغيير الضمير من الحضور الى الغيبة ومن البروز الى الكمون فى بعض المواضع ، ويزيد فى الالف واللام أنك تصوغ من الفعل اسم فاعل .

قال بعض الحذاق : لايتم هذا الا بمعرفة خمسة أشياء : الفتوى والمعنى والحل والتركيب وما يجوز الاخبار به مما لايجوز ، فالفتوى أن تشرح اعراب المسألة من أولها الى آخرها والمعنى اظهار الموصوف ليتكشف به المعنى فتقول المعنى جاءنى عمرو الضارب زيدا والحل ثلاثة أمور . أن تحذف الفعل والفاعل من قولك ضرب الرجل زيدا فيبقى معك الضارب زيدا فلا يكون كلاما حتى تأتى بالرجل الفاعل أخيرا فتقول : الضارب زيدا الرجل ، ثم لو حذفت الالف واللام من الضارب ارتفع حكم الضارب فيعود لفظ الفعل ويعود الرجل فاعلا والتركيب أن تفعل ماقد مناه من تصدير الجملة بالاسم الموصول وتؤخر الاسم الى آخرها وتضع مكانه ضميرا يعود الى الموصول وأما مايجوز الاخبار عنه فقد ذكر .

فهذه ضوابط هذا الباب متى أحكمت استعين بها على تركيب المسائل .

باب (أحرف الجـواب)

٤١٠ / من حروف التصديق والإيجاب نَعَمْ وهى لتصديق ماقبلها مطلقا وللعدة فى الأوامر .

قلت : الجواب يكون على ضربين : باسم من جنس المسئول عنه والآخر بحرف ، والأول تارة يكون اسما صريحا وقد يكون ظرفا ووصفا فاذا قلت من جاءك ؟ فان شئت قلت رجل وان شئت قلت زيد .

قال الاخفش : جواب من الاسم أو النسب وهو أن تقول فى جواب من قال من الرجل ؟ محمد بن فلان أو أحد بنى تميم .(١)

قال الفراء : وجواب ماعلى وجهين فإذا قال ماهو ؟ فإن شئت قلت فارس أو عربى ان كان الجنس العام معروفا عنده وان لم يكن معروفا قلت انسان أو فرس ، وجواب أى الرجال أخوك ؟ زيد أو عمرو ، وجواب أى رجل هو ؟ بأن تقول عالم أو كاتب ، وجواب كيف لايكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة أو نكرة (٢) ، ومنع ابن السراج أن تكون معرفة (٣) ، وجواب أيان ومتى تعيين الزمان دون المبهم منه ، وجواب أين وأنى خصوص المكان ، وجواب الهمزة وأم الاسم ، وجواب هل نعم أو بلى ، فنعم وأخواتها لايجاب بها الا الاستفهام بالحرف ، فنعم بالفتح والكسر لغة كنانة وأنكر عمر رضى الله عنه (٤) الفتح فيما روى وقال إنما النعم الإبل لانها لم تكن من لغته (٥) ، وحكى بعض البغداديين نحم بمعنى نعم وأجاز أبو على كسر النون أيضا قياسًا على نعم الرجل زيد ؛ لانها وإن كانت حرفا لكنها تنوب عن

---

(١) انظر المحصل فى شرح المفصل ٢ : ١١٧ ب .
(٢) انظر المحصل فى شرح المفصل ٢ : ١١٧ ب .
(٣) انظر شرح الكافية للرضى باب حروف الاستفهام ٢ : ٣٨٣ .
(٤) رضى الله عنه (اضافة من ب) .
(٥) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٢٥ .

الجملة ومعناها التحقيق والتصديق لما تقدم من الكلام نفيا كان أو ايجابا ، ولذلك قال مطلقا ، فإذا قال : هل قام زيد ؟ فنعم تصديق له أى نعم قام ، واذا قال ألم يقم زيد ؟ فنعم تصديق له فى النفى بمنزلة أن تقول لم يقم زيد ، فهى اذا مصدقة لكلام المخبر أو المستفهم ، وقد يقال ان/ نعم جواب لما يقع أو مايريد أن يقع فهى ٤١١
تصديق وعدة ، وقيل لاتكون الا بعد سؤال موجب اللفظ قبل الاستفهام ولاجواب لما لم يقع ، فاذا قيل : أقام زيد ؟ فان كان قد قام فالجواب نعم وان لم يقم فالجواب لا ، لكنها تستعمل فى الوعد الجميل وان كان لم يقع الفعل بعد ، فان وعدته قلت نعم وان لم تجب الى ماسئلت قلت لا ، وقول سيبويه انها عدة وتصديق[1] ، لايريد به فى كلام واحد مثل اذا الذى هو جواب وجزاء بل يعنى أنها عدة فى الطلب وتصديق للخبر ، ويدل على حرفيتها كونها نقيضة لا الى غير ذلك من امتناع علامات الاسم والفعل فيها .

قال : ومنها بلَى وهى ايجاب بعد النفى عاريا من حرف الاستفهام كان أو مقرونا به .

قلت : هى جواب لكلام منفى اللفظ موجب المعنى فاذا قلت أليس قام زيد ؟ فقولك بلى ايجاب على تقدير حذف حرف الاستفهام ونعم ليس كذلك ؛ لأنَّها فى جواب النفى على خلاف معنى بلى ، فاذا قال ماقام زيد فقلت نعم فقد صدقت فى النفى فان قلت بلى كذبته فيه ، وكذلك لو قال : أليس كان كذا ؟ نعم موافقة له فى النفى على تقدير طرح الاستفهام كما كان فى بلى مع الاستفهام ، ومن هنا قيل : لو قلت فى جواب " أو لم تؤمن "[2] نعم كان كفرا وكذلك فى جواب الست بربكم[3] ؟ .

قال الشلوبينى : قد كان حقه أن يفصح بقوله : أعنى أن يقول إيجاب لما نفاه النفى ورد للنفى نفسه لئلا يتوهم أنها إيجاب للنفى نفسه على حسب ماهو نفى أى تحقيق

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣١٢ .

(٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٧٢ من سورة الاعراف .

له ، فيتوهم أنا إذا قلنا في جواب من قال أما قام زيد ؟ بلى أنا أوجبنا نفيه وحققنـــاه
ولم نفصل / ذلك وانما رددنا نفيه وأوجبنا ما نفاه النفي ، ومثال العاري : ما قام زيد ، ٤١٢
ومثال النفي المقرون قول الذي قيل لهم : " ألست بربكم قالوا بلى " [1] لأنهم أرادوا
أن يوجبوا أنه ربهم ، وإذا أرادوا نفي الشيء ثبت إيجابه ولابد فاقتضى ذلك انهـــم
أرادوا أنه ربهم [2] ولابد [3] .

قال رحمه الله تعالى : الجوهري : بلى ايجاب لما يقال لك لانها ترك للنـفي وربما ناقضتها نعم فاذا قال القائل : أليس لي عندك وديعة ؟ فقولك نعم تصديق لـه وبلى تكذيب له .

قلت : صاحب الصحاح [4] ذكر فيهما ما هذا معناه ، وهو صحيح ونعني أن نعـم تصديق له في النفي فلا يكون أقر بشيء لانها لاتبطل النفي بخلاف بلى فإنها تبطـــل النفي وترفعه فتكون إقرارا له بالوديعة .

قال الشلوبيني : قول الجوهري بلى إيجاب لما يقال لك لأنها ترد النفي وهـو موافق لما تقدم من كلامه في بلى على ما فسرناه وهو كلام النحويين [5] .

وتلخيص ذلك : أن الذي يقال لك في بلى إنما هو كلام منفي وبلى رد لماقبلها فهي إذا رد للكلام المنفي وإذا رد الكلام ثبت نقيضه الذي هو الإيجاب ، فهي ايجـاب لما يقال لك أي لما يقال من النفي ، سواء كان مجردا نحو لم يقم زيد أو مستفهما عنه نحـو " ألست بربكم " [6] وقوله وربما ناقضتها نعم هذا يقتضي أن مناقضة نعم لها في القليـــل لقوله ربما وما قدمناه يقتضي خلاف ذلك ، لأن نعم تصديق لما قبلها وهي رد له فهـي اذا مناقضتها ولابد ، اللهم الا أن يريد الجوهري بقوله وربما ناقضتها نعم أن يقول القائل
في جواب من قال : قام زيد أو لم يقم زيد ، نعم ويكـــون
٤١٣ معنـــاه / أنه قام زيد أي في هذا الوجه تكون نعم متناقضـــة لبـــلى

---

(١) الاية ١٧٢ من سورة الاعراف .
(٢) عبارة (ب) فردوا النفي بعد ألف الاستفهام وأنه ليس ربهم وانما أراد وانـــفي الشيء ثبت ايجابه ولابد فاقتضى ذلك أنهم أرادوا أنه ربهم " .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠٣ .
(٤) انظر الصحاح للجوهري ٥ : ٢٠٤٣ .
(٥) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠٣ .
(٦) الاية ١٧٢ من سورة الاعراف .

لأن بلى رد لماقبلها فمن حيث كانت نعم فى هذا المعنى تصديقا لماقبلها وبلى رد لـــه جعلها الجوهرى مناقضة لبلى ، وان كان ليس فى عبارته هذه إفصاح بهذا المعنى لأنـــك اذا قلت نعم فى جواب من قال أما قام زيد ؟ وانت تريد أن تصدق النفى تكون نعم أيضا مناقضة لبلى الا أن هذه المناقضة لازمة لبلى ، ونص عليها أكثر الاستعمال ، فلما قال نعم علم أن يريد المناقضة الاخرى التى ذكرناها ، وان كان استعمال ذلك أعنى على إرادة المناقضة لبلى قليل الاستعمال قليل الوجود فى كلام العرب ، وان كان أراد الجوهرى هذا الذى أردناه فيمكن أن يصح قوله فانه قل ماتجده مسموعا ، ولقلة وجوده مسموعا انكره ابن الطراوة على سيبويه حيث قال فى باب مايجرى عليه صفته ماكان من سببه وصفة ماليس به ، وان زعم زاعم أنه يقـــول : مررت برجل مخالط بدنه داء ، ففرق بينه وبين المنون ، قيل له : ألست قد علمت أن الصفة اذا كانت للاول فالتنوين وغير التنوين سواء اذا أردت باسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك مررت برجل ملازم أباك ومررت برجل ملازم أبيك أو ملازمك فانه لايجد بدا من أن يقول نعم والا خالف جميع العرب والنحويين ، فان قال ذلك قلت أفلست تجعل هذا يعمل اذا كان منونا وكان من سبب الاول والتبس به بمنزلته اذا كان الاول فانه قائل نعم كأنك قلت مررت برجل ملازم ، فاذا قال ذلك قلت له فما بال التنوين وغير التنوين استويا حيث كانا لـــلاول واختلفا حيث كانا للاخر وقد زعمت أنه يجرى عليه اذا كان للاخر كمجراه للأول [1] انتهى كلام سيبويه [2] ، فلحن ابن الطراوة سيبويه [3] فى استعماله نعم فى هذين الموضعين وقال انما

٤١٤/ هو موضع بلى لا موضع نعم ، وهو كما قال فى اكثر مايوجد بين اليدين من كلام النحويين وهو لاشك أكثرى الاستعمال وعلى ذلك حكى ماروى عن ابن عباس من قوله فى قوله تعالى : " ألست بربكم " [4] انهم لو قالوا نعم فى الجواب لكفروا ، ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه فى قول القائل [5] :

أليسَ الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو ∴ وايانا فَذَاكَ بنا تَدانــــى

نَعَم وترى الهِلالَ كما أراه ∴ ويعلُوها النهارُ كما عَلانيــى

---

(١) العبارة (واختلفا حيث كانا الى قوله كمجراه للاول) اضافة من (ب) وأشار فى (أ) الى الجانب الايمن ولم تظهر العبارة .

(٢) انظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢ : ٢٦ .

(٣) انظر سيبويه ١ : ٢٢٧ . (٤) الاية ١٧٢ من سورة الاعراف .

(٥) هو جحدر بن مالك اللص وانظر الخزانة ٤ : ٤٨٠ وأمالى القالى ١ : ٢٨٠ ، ٢٨١ والمغنى حاشية الامير ٢ : ٢٦ .

ويفتقر كلام ابن عباس مع وجود هذا القائل الى فضل نظر وهو أن يقول : نعم فى قول الشاعر ليس بجواب لان الجواب ليس بنعم اذا جاء بعد الاستفهام انما يكون تصديقا لما بعد ألف الاستفهام ولم يرد الشاعر أن يصدق أنه ليس يجمعه النهار مع أم عمرو فكذلك يكون بنو آدم ذرا لو قالوا نعم فى الجواب لقوله تعالى " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ " كفارا لانهم اذا قالوا ذلك مجيبين كان الجواب نعم مصدقا لما بعد ألف الاستفهام من النفى ، فتكون نعم فى ذلك تصديقا أنه ليس ربهم فيكون ذلك كفرا وهو الاكثر فى الاستعمال أعنى كون نعم بعد الاستفهام جوابا ولكنه لايمتنع مع ذلك أن يقولوا نعم لاعلى الجواب للاستفهام ولكن لكون الاستفهام بقوله " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ " تقريرا والتقرير خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه أن يجعل أم فى قوله تعالى : أفلا تبصرون أم أنا "(١) غير متصلة ، لان أم المتصلة لاتأتى بعد الخبر فإذا كان التقرير خبرا ومعناه الايجاب جاز أن تأتى بعده نعم ، كما تأتى بعد الخبر الواجب ، لكن اذا أتت نعم هناك لاتأتى على جهة الجواب ، لكن على جهة التصديق ، واذا كان الامر كذلك لم يكن

٤١٥ فى الايجاب بنعم للمخلوقين فى هذه الآية ، ولا كان الشاعر/ فى قوله نعم بعد قوله أليس الليل يجمع أم عمرو وايانا مخالفين لابن عباس فما قاله من ذلك ، لانا لم تتوارد على معنى واحد معه ، فان الذى منعه انما منعه على وجه أن نعم جواب ، واذا كانت جوابا انما تكون تصديقا لما بعد ألف الاستفهام .

والذى اخترناه أن تكون نعم غير جواب إنما نعم فيه على جهة التصديق كما يكون فى قولك نعم لمن قال قام زيد ، قال ابن برى ، الفرق بين نعم وبلى ماقاله سيبويه ، أما نعم فعدة وتصديق وأما بلى فتوجب بها بعد النفى ، فأثبت أن بلى لاتقع الا موجبة بعد النفى(٢) ، على معنى أنها ترفع ماقبلها من النفى وتبطله واذا رفعت النفى فقد أوجبت نقيضه فهى أبدا توجب نقيض ذلك المنفى المتقدم ولايصح أن توجبه إلا بعد رفع النفى وابطاله ، وأما نعم فانها تبقى الكلام على

---

(١) الآيتان ٥١ ، ٥٢ من سورة الزخرف .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٣١٢ .

ايجابه أو نفيه لانها وضعت لتصديق ماتقدم من إيجاب أو نفي من غير أن يرتفع ذلك النفي أو تبطله ، وبيان ذلك أنه اذا قال أخرج زيد ، وكان قد خرج قلت نعم أي قد خرج ، وان لم يخرج قلت لا ، واذا قال ماخرج زيد وكان لم يخرج قلت نعم أي لم يخرج فتركت الكلام على نفيه وان كان قد خرج قلت بلى أي قد خرج فرفعت ذلك النفي وحدث من رفع النفي اثبات نقيضه وهو الايجاب ، وان كان هناك همزة الاستفهام فهو أيضا كذلك على تقدير طرح الاستفهام وعلى هذا جمهور النحاة واللغويين .

وقد جوز بعضهم أن تقع نعم موقع بلى ، لان النفي إذا دخل عليه حرف
٤١٦ الاستفهام كان تقريرا والتقرير ايجاب كقوله تعالى " أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ "(١) لو قيل في جوابه نعم كان صحيحا ، والصحيح ماعليه الجماعة من أن بلى ترفع النفي سواء كان مع حرف الاستفهام أو دونه نحو لم يقم وألم يقم ، فان بلى هنا تثبت القيام ولا تصلح هنا نعم لانها تثبت النفي .

قال الفراء : إنما كانت بلى للرجوع عن النفي والاقرار لما بعده ، لأن أصله بل وهو للرجوع عن الجحد في قولك ماقام زيد بل عمرو فزادوا عليها ألفا ليصبح الوقف عليها .(٢)

قال : ومنها أجل وهي تصديق لما قبلها ، قال الأخفش : نعم أحسن منها في الاستخبار وهي أحسن منها في الخبر حكاه الجوهري .

قلت : ذكر بعض المتأخرين أنها التي بمعنى الحين لانها انقياد إلى ماتجر اليه وقد استعمل في جواب الخبر مثل نعم يقول : قد أتاك زيد فتقول أجل تصديقا لكلامه ولا يقال في جواب هل خرج ؟ ولا يستعمل أيضا في المدة ، والاخفش قد جوز استعمالها في الخبر لكن رأى استعمالها فيه دون استعمال نعم أي افصح .

---

(١) الآية ١ من سورة الاخلاص .
(٢) انظر شرح الكافية للرضي باب حروف الايجاب ٢ : ٣٨٢ .

قال : ومنها إن بمعنى نعم قال أبو عبيده قول الأخفش إن بمعنى نعم فى قوله : [1]

[2] .... ⁘ .... فقلت إِنَّهْ [3]

انما يريد تأويله لا انه فى اللغة موضوع لذلك وأصل الكلام انه قد كان مايقلن فاختصر واكتفى بالضمير للعلم .

قلت : أول أبو عبيدة قول الاخفش ومن قال بقوله انها بمعنى نعم لئلا يلزم الاشتراك فى الحرف فقال ينبغى أن يعتقد أنها على بابها وأنها ليست بمعنى بلى وأجل وغيرهما من الحروف التى وضعت للجواب . بل هى للتوكيد كما اذا ظهر خبرها أى انه قد كان مايقلن فللهاء اسمها وخبرها قد كان ؛ لان ماتقدم من سياق الكلام

٤١٧ المتقدم يدل عليه وهى اذا كانت / على بابها تفيد ماتفيده نعم وغيرها من التصديق للكلام المتقدم فانه لما قيل له : قد علاك الشيب وقد كبرت قال إن الامر على ماتقلن فلاشك أن هذا تصديق للقائل وأوقع الجملة موقع نعم اجراء على الأصل فان نعم تقوم مقام الجملة فى الاصل وتسكين الهاء للوقف وهو تأويل حسن غير أنه لايطرد فى مثل قول عبد الله بن الزبير لفضالة بن شريك : إِنَّ وَصَاحِبَها ، فإنها لاتكون هنا على بابها لما يلزم منه من حذف اسمها وخبرها وذلك لم يأت فى كلامهم ، واما قوله تعالى إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ [4] فيحتمل أن تكون على بابها وأن تكون بمعنى نعم .

قال الشلوبينى : الأخفش انما قال فى ذلك ماقاله سيبويه [5] وكلام سيبويه لايحتمل هذا التأويل الذى تأوله أبوعبيدة أصلا ؛ لأنه أتى به على أن هذه الهاء

---

(١) انظر الهمع ١ : ١٤١ وارتشاف الضرب ١ : ٤٩٢ وابن يعيش فى شرح المفصل ٣ : ١٣ وابن هشام فى المغنى ١ : ٣٦ .

(٢) عبد الله بن قيس بن الرقيات وانظر ديوانه صفحة ٦٦ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢/٤٧٥ : ٢٧٩ وابن يعيش ٣ : ١٣ / ٨ : ٧٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ .

(٣) قطعة من بيت وهو بتمامه :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قدْ عَـــلا ⁘ كَ وَقدْ كَبِرْتَ فقلتُ إِنَّهْ

والشاهد فيه ورود : انه بمعنى نعم والهاء فيه للسكت .

(٤) الآية ٦٣ من سورة طه .

(٥) انظر همع الهوامع ١ : ١٤١ والكتاب ١ : ٤٧٤ .

اللاحقة لأن هى هاء السكت التى تلحق فى الوقف فكيف يتأول عليه أن الهاء ضده ضمير ؟ وكذلك لايتأول أيضا على الاخفش، لانه انما قال فى ذلك ماقاله سيبويه ، ولو كان يريد ماقاله أبو عبيد لكان مخالفا لما قاله سيبويه ، ولم ينبغ أن يقول بقوله فكونه قد قال بقوله ولم يخالفه دليل على موافقته له و انه لم ير سوى مذهبه ، وما احتج به أبو عبيدة من ابقاء ان فى ذلك على بابها لاحجة فيه ؛ لانه قد ثبت وجود ان بمعنى نعم فى قول القائل الذى قال : لعَنَ اللهُ نَاقَةً حملتْنِي إِلَيْكَ فقَال إِنَّ وَراكِبَهَا والمعنى على نعم ولو كانت على بابها لبطل ذلك من وجهين . أحدهما : أنه يوءدى الى عطف جملة الدعاء على جملة الخبر وهو أمر لايعلمه كثير من الناس.

٤١٨ والثانى : أنه لم يوجد حذف اسم ان وخبرها فى موضع من الكلام فقد ثبت / بذلك وجود ان بمعنى نعم ، فاذا ثبت وجود ان بمعنى نعم واحتمل قوله :

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـــلَا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتُ إِنَّــهْ (١)

الوجهين : ماقاله سيبويه من أنها بمعنى نعم وماقاله أبو عبيدة من أنها التى تدخل على المبتدأ والخبر كان ماقاله سيبويه أولى لانه لايتكلف فيه حذف وتأويل أبى عبيدة يتكلف فيه الحذف وحذف الخبر من ان يقل فيكون فيه مع التكلف حمله على القليل وقد أغنانا الله عنهما بوجود ان بمعنى نعم فلا ينبغى أن يكون للبيت محمل سواهما (٢)

الا أنى أظن مانسبه هنا إلى أبى عبيدة لم يقله أبو عبيدة ؛ لأن هذا الطرز مع مافسرناه من عدم صحته ليس من طرز أبى عبيدة بل أقول فيه ماقاله من تقدمنى : إذا قال أبو عبيدة كان أغلظ طبعا من أن يفهم هذا ولعله تصحيف من الناسخ ، وانما هو أبو عَبيد ، فان أبا عَبيد القاسم بن سلام لاينكر عليه أن يصل الى ماهو أعلى من هذا فكيف هذا ؟ ولعله رحمه الله تعالى نقل له كلام الأخفش فى البيت أن ان بمعنى نعم ولم ينقل له نصه ولا كيف قال فتأول فيه ما تأوله ولو وقف على كلام الأخفش فيه

---

(١) سبق شرحه صفحة ٤٧٥ .

(٢) الشرح الصغير للشلوبينى لوحة رقم ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٣) انما قال ما (اضافة من ب) .

ونصه ماتأول فيه هذا التأويل ، لأنه انما قال(١) ماقاله سيبويه وكلام سيبويه لايحتمل هذا التأويل أصلا ٠

قال رحمه الله تعالى : ومنها اى تقول إذا قال المستخبر هل كان ذا؟ اى وربى واى والله ٠

قلت : فى اى الله ثلاث لغات فتح الياء لئلا يلتقى ساكنان وتقوية للياء بالحركة وتسكينها مع الجمع بين الساكنين هى ولام التعريف ، لان المد الذى فى الياء يقوم

٤١١ مقام الحركة ٠ الثالثة : حذف الياء لالتقاء الساكنين فيبقى اللفظ/ بهمزة مكسورة بعدها لام مشددة ولا تستعمل الا مع القسم باسم الله تعالى أو دبى٠

قال : ومنها جير عند بعضهم : الجوهرى هى قسم قسم العرب ومعناها حقا

قلت : تقول جير لافعلن بمعنى حقا لافعلن قال الجوهرى : هى قسم للعرب ومعناها اعترف وأقر كما أن معنى هيهات بعد وبنيت على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولم يعبأ بطلب الخفة فيها كما كان ذلك فى أين وكيف لاجل قلة الاستعمال ٠(٢)

وقال السيرافى : يجوز أن تكون كسرت لانه يحلف بها فتقع موقع الاسم المحلوف به فبنى على الكسر للدلالة على أنه مبنى غير معرب لئلا يلبس بيمين الله وقد جاء فيه الفتح ٠

قال الزمخشرى : انما وقع جَيْرِ فى القسم لان القسم والتحقيق من باب واحد وهى أخت أجل فى أنها لجواب الايجاب ولا يجاب بها الا بعد الاستفهام(٣) وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله :(٤)

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ ∴ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُه(٥)

---

(١) انما قال ما (اضافة من ب) ٠

(٢) انظر الصحاح للجوهرى ٢ : ٦١٩ مادة (جير) ٠

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ١٢٢ والمفصل صفحة ٣١٠ ٠

(٤) هو مضرس الاسدى أو طفيل الغنوى وانظر الهمع ٢ : ٤٤ ، ١٢٥ والدرر ٢ : ٥٢ ، ١٥٨ وابن يعيش ٨ : ١٢٢ ، ١٢٤ والخزانة ٤ : ٢٣٥ ، والعينى ٤ : ٩٨ وانظر ديوان طفيل الغنوى صفحة ١٠ ٠

(٥) والبيت من شواهد الرضى فى شرح كافية ابن الحاجب وفيه روايات كثيرة والشاهد فيه ورود أجل وجير فى بيت واحد ٠

ونصـه ماتأول فيه هذا التأويل ، لأنه انما قال(١) ماقاله سيبويه وكلام سيبويه لايحتمل هذا التأويل أصلا .

قال رحمه الله تعالى : ومنها اى تقول إذا قال المستخبر هل كان ذا؟ اى وربى واى واللـه .

قلت : فى اى الله ثلاث لغات فتح الياء لئلا يلتقى ساكنان وتقوية للياء بالحركة وتسكينها مع الجمع بين الساكنين هى ولام التعريف ، لان المد الذى فى الياء يقوم مقام الحركة . الثالثة : حذف الياء لالتقاء الساكنين فيبقى اللفظ/ بهمزة مكسورة ٤١٩
بعدها لام مشددة ولا تستعمل الا مع القسم باسم الله تعالى أو ربى .

قال : ومنها جير عند بعضهم : الجوهرى هى قسم قسم العرب ومعناها حقا

قلت : تقول جير لافعلن بمعنى حقا لافعلن قال الجوهرى : هى قسم للعرب ومعناها اعترف وأقر كما أن معنى هيهات بعد وبنيت على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولم يعبأ بطلب الخفة فيها كما كان ذلك فى أين وكيف لاجل قلة الاستعمال .(٢)

وقال السيرافى : يجوز أن تكون كسرت لانه يحلف بها فتقع موقع الاسم المحلوف به فبنى على الكسر للدلالة على أنه مبنى غير معرب لئلا يلتبس بيمين اللـه وقد جاء فيه الفتح .

قال الزمخشرى : انما وقع جَيْرِ فى القسم لان القسم والتحقيق من باب واحد وهى أخت أجل فى أنها لجواب الايجاب ولا يجاب بها الا بعد الاستفهام(٣) وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله :(٤)

وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أول مَشْرَبٍ ⁂ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ(٥)

---

(١) انما قال ما (اضافة من ب) .
(٢) انظر الصحاح للجوهرى ٢ : ٦١٩ مادة (جير) .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ١٢٢ والمفصل صفحة ٣١٠ .
(٤) هو مضرس الاسدى أو طفيل الغنوى وانظر الهمع ٢ : ٤٤ ، ١٢٥ والدرر ٢ : ٥٢ ، ١٥٨ وابن يعيش ٨ : ١٢٢ ، ١٢٤ والخزانة ٤ : ٢٣٥ ، والعينى ٤ : ٩٨ وانظر ديوان طفيل الغنوى صفحة ١٠ .
(٥) والبيت من شواهد الرضى فى شرح كافية ابن الحاجب وفيه روايات كثيرة والشاهد فيه ورود أجل وجير فى بيت واحد .

قال الشلوبيني : إنما قال عند بعضهم لأنه لما قال أولًا من حروف التصديق والايجاب وجَيْرِ قد دل بعد على أنها اسم ودليله ذلك صحيح فاقتضى ذلك ألا يدخل جيرُ في هذا الباب قال عند بعضهم يشير بذلك إلى قول من قال إن جير حرف مثل نَعَمْ(١) .

قال رحمه الله تعالى : وقال لنا أبو محمد : الدليلُ على أُنها اسم التنوين وأنشدنا(٢)

وقائلةٍ أَسِيتَ فقلتُ جَيْرٍ ... أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذاكَ إِنَّهْ(٣)

قلت : أبو محمد هذا هو ابن برى وكان الجزولي يقرأ عليه بمصر ، وهذا البيت متكلف ، ومجرد التنوين لايدل على الاسمية بل الصحيح أنها حرف كما قال الجماعة والله أعلم .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠٥ .

(٢) مجهول وانظر الهمع ٢ : ٤٤ ، ٧٢ والدرر ٢ : ٨٩٥٥٢ والخزانة ٤ : ٢٣٨ ،

(٣) الاسى هو الحزن والشاهد أن جير اسم عند ابن برى لتنوينها والحقيقة أن جير حرف عند الجماعة .

٤٢٠ / باب (جمع الاسم الثلاثي غير الصفة)

جاء فَعْلٌ في القلة على أَفْعُلٍ قياسا في الصحيح العين وعلى أَفْعَالٍ قياسا في معتله وسماعا في الصحيح .

قلت : المقيس الكثير في الثلاثي غير الصفة من أَفْعُل في القلة نحو كلب وأكلب وفلس وأفلس وشذ فيه أفعال نحو رأد[1] وأرآد وزند[2] وأزناد وأنشد ابن السراج[3] [4]

وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا[5] ∴ ....

ولا يقاس عليه بل يقتصر على ما سمع منه وهو مقيس في معتله نحو بيت وأبيات وسوط وأسواط وثوب وأثواب وانما عدلوا فيه عن أَفْعُل الذي هو قياسه استثقالا للضمة على الياء أو الواو وقد شذ فيه قوله[6] :

.... ∴ لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا[7]

وقالوا أقوس ولم يقولوا أشيخ لان الضمة تجانس الواو وشذ أعين وأبيت .

---

(١) الرأد أصل اللحيين والجمع أرآد والوزن أفعال .

(٢) الزند : هو العود الذي يقدح به النار .

(٣) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ٣٦٨ .

(٤) هو الاعشى ميمون وانظر ديوانه صفحة ٧٣ والتصريح ٢ : ٣٠٣ والاشموني ٦٧٤ (١١٦٧) والمقتضب ٢ : ١٩٦ وابن يعيش ٥ : ١٦ والعيني ٤ : ٥٢٦ .

(٥) عجز بيت وصدره :

وَجَدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ ∴ ....

والشاهد فيه جمع زند على أزناد وقياسه أزند .

(٦) هو معروف بن عبد الرحمن وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٨٥ والتصريح ٢ : ٣٠١ والأشموني ٦٧٢ (١١٦٤) وابن يعيش ١ : ١١ والمخصص ١٤ : ١٢ والمقتضب ١ : ٢٩ ، ١٣٢ / ٢ : ١٩٩ ومجالس ثعلب صفحة ٢٩ ، ٤٤٠ والمنصف ١ : ٢٨٤ / ٣ : ٤٧ واللسان (ثوب ٢٣٨) .

(٧) رجز وتتمته :

لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا ∴ رَيَاطَةً وَاليَمْنَةَ المُعَصَّبَا

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

=

قال : وعلى فُعُولٍ نادرا فيما عينه واو وعلى فِعَالٍ مالم تكن عينه ياء ٠

قلت : فى الكثرة على فُعُولٍ نحو فلوس ورقود وكعوب فإن كان عينه واوا فبابه أَفْعَال نحو قول وأقوال ولاتقول قوول وقد شذ فؤوج وسووق أجر وهما مجرى الصحيح كما جاء أسوق وإن كان عينه ياء فبابه فُعُول فى الكثير نحو بيت وبيوت وعين وعيون ومثال فِعَال فيما عينه واو حوض وحياض وثوب وثياب ولا يقال عيان ولابيات فى ذوات الياء ، فالحاصل أنهم امتنعوا فى ذوات الواو من فُعُولٍ كراهة للضمة على الواو ، ولم يكرهوا الضمة على الياء فجاء بيوت ، كما امتنعوا فى ذواتِ الياء من فِعَال دون بنات الواو نحو ثياب فَفُعُول شاذ فى ذوات الواو دون الياء وأَفْعُل شاذ فيهما / جميعا ، وفِعَالٌ شاذ فى ذوات الياء (٤٢)
دون الواو ، وإن كان معتل اللام جاء فيه أفْعُلٍ وفُعُول نحو أدل وأيد ودلى ودمى وقالوا نحو وفتو والقلب اكثر ويكسر الاول فيقال دِلِىّ ٠

قال : وتلحقهما الهاء ٠

قلت : هذه الهاء لتوكيد الجمع نحو الفُحولة والفِحَالة ٠

قال : وعلى فُعْلان وفِعَلَة وفِعْلَان وفَعِيل وفُعُل ٠

قلت : اما فُعْلان بالضم فنحو بطن وبطنان وظهر وظهران وأما فِعَله فنحو قعب (١) وقعبة وفقع (٢) وفقعة وزوج وزوجة ، وأما فِعْلان بالكسر فنحو جحش وجحشان وأما فَعِيل فنحو كلب وكليب وأما فُعُل فنحو سقفه وسقف ويخفف فيقال سُقْف مثل كُتْب وشذ فيه فَعَل نحو سقط وسقطٌ والصحيح ان هذا اسم جمع وليس بجمع فهذه أمثلة فَعْل ولما كان أخف الثلاثى وكثير الاستعمال اختص جمعه بأفْعُلٍ لأنه أقل ألفاظ

= والشاهد فيه جمع ثوب على أثوب والاكثر تكسيره على أثواب والمعنى لقد تصرفت فى ضروب العيش وذقت حلوه ومره حتى ابيض شعر رأسى وكبرت ٠

(١) القعب : القدح الضخم الجافى ٠

(٢) الفقع : من الكمأة أردأ انواعها وفى المثل : فقعه بقرقره يضرب للذليل وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٠٥ ٠

الجموع حروفا للتعادل وشذ فيه أفْعَال نحو فرخ وأفراخ لوجهين : أن الراء تشبه حرف المد واللين لمافيها من التكرار •

الثاني : انه محمول على طير وأطيار وقالوا أنف وآناف لأن المعرى ... السماء وزند وأزناد لأن الزند عود ، ويستوى فى الأول المضاعف نحو صَك[1] وأصك والمعتل نحو ظَبى وأظْبٍ ودَلو وأدْلٍ أما المعتل الفاء أو العين فشذ فيه أوجه وأعين ، وقد شذ فيه أفعِله نحو[2] نجد وأنجده وقيل إنه جمع الجمع وهو نجاد جمع نجد وبعاء فيه فِعَلَة نحو ثور وثيرة ويجوز كسرأول المعتل من فُعول نحو بِيوت وخِيوط وقالوا عم وعمومة وجمل وجِمالة وسم وسمم وقيل انه جمع سمسمة وقالوا عَرق وعُراق والصحيح إنه اسم جمع •

قال رحمه الله تعالى / وفِعِلٌ فى القلة على أفْعَال قياسا وعلى أفْعُلٍ سماعا • ٤٢٢

قلت : الباب فى هذا أفعال نحو حِمل وأحمال وعِدل[3] وأعدال وسمع فيه أفعُل شاذا قالوا ذِئب وأذؤُب وضِرس وأضرس ورجل وأرجل وجِرو وأجر ، ولم يجاوزوا الأرجل كما لم يجاوزوا الأكف الى بناء الكثرة •

قال : وفى الكثرة على فِعَال والفُعول اكثر •

قلت : مثال الاول بِئر وبِئار وذِئب وذئاب وزِق[4] وزِقاق وأما فُعُول فنحو لص ولصوص وقدر وقدور ونحى ونحى وهو اكثر من الأول •

قال : وعلى فِعلانٍ وفُعلان وفِعَلَة وفَعِيل •

---

(١) الصك الكتاب والجمع أصك وصكوك وصكاك •

(٢) (نحو) اضافة من ب واشار الى النجائب الأيمن ولم تظليهم •

(٣) العدل : المثل والنظير ونصف الحمل يكون على أحد جنبى البعيروالجمع اعدال وانظرالمعجم الوسيط ٢ : ٥٩٤ •

(٤) الزق وعاء من جلد يجز شعره ولاينتف والجمع أزقاق وزقاق وانظرالمعجم الوسيط ٢ : ٥١٦ •

قلت : أما فِعْلان بكسر الفاء فنحو صنو وصنوان وقنو وقنوان وقد يضم الأول فيهما وأما فُعْلان بالضم فنحو صرم[1] وصرمان وزق وزقان وذئب وذؤبان العرب ،وأما فِعَلَة بكسر الأول وفتح الثانى فنحو قرد وقردة وديك وديكة وفَعِيل نحو ضرس وضريس وأما ظئر[2] وظؤار فهو اسم جميع وربما اقتصروا فيه على جمع القلة قالوا شبر وأشبار وطمر وأطمار[3] ورجل وأرجال وربما اقتصروا فيه على الكثرة قالوا شسوع وقد روى الاخفش فيه أشساع ،والمعتل منه على أفْعَالٍ نحو جيد وأجياد وفيل وأفيال والكثير فُعُول نحو ديوك وفيول .

قال : وفُعْل فى القلة على أفْعَالٍ قياسا وعلى أفْعُلٍ سماعا .

قلت :أما الاول فنحو برد وأبراد وقرط وأقراط وجند وأجناد وهذا بابه ،وفى المضاعف عش وأعشاش ،واما افعُل فنحو ركن وأركن حملوه على فَعْل لأن فُعْلا وفَعْلا يأتيان لمعنى واحد نحو سقم وسقم ونخل ونخل فحمل فى جمعه عليه .

٤٢٣ قال / وفى الكثرة على فِعَال والفُعُول اكثر .

قلت : أما فِعَال فلايكاد يأتى الا فى المضاعف منه نحو عش وعشاش وخص[4] وخصاص وقف[5] وقفاف وخف وخفاف[6] وأما فُعُول فنحو برد[7] وبرود وبرج وبروج وجرج وجروح .

---

(١) الصرم : الجلد والجمع أصرام وصرمان وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٥١٦ .

(٢) الظئر : المرضعة لغيرولدها وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٥٨١ .

(٣) الطمر بالكسر : الثوب الخلق أو الكساء البالى من غير الصوف .

(٤) الخص : بالضم البيت من القصب أو البيت يسقف بخشبة وحانوت الخمار وان لم يكن من قصب .

(٥) القف بالضم القصير وظهر الشئ وحزت الفاس ومن الناس الأوباش والاخلاط والسد من الغيم كأنه جبل وحجارة غاص بعضها ببعض لاتخالطها سهولة وهو جبل غير انه ليس بطويل فى السماء .

(٦) الخف : مجمع فرش البعير وقد يكون للنعام .

(٧) البرد بالضم ثوب مخطط .

قال : وفَعِلَة وفُعْل •

قلت: الأول نحو جحروجحرة وكرز (١) وكرزة وقرط (٢) وقرطة والثانى نحو فلك وهو على لفظ الواحد منه فيكون الاختلاف فى التقدير لافى اللفظ •

قال : وان كان معتل العين انفرد به فى الكثرة فِعْلان •

قلت: وذلك نحو عود وعيدان وحوت وحيتان وجاء فى الصحيح أيضا منه فعلان نحو حش (٣) وحشان بالضم والكسر، وقد اقتصروا فيه على جمع القلة فلم يتجاوزوه نحو شفر (٤) وأشفار وجزء وأجزاء وركن وأركان وأعواد وأغوال وفى نسخة أخرى وان كان معتل اللام انفرد به أفْعَال مثاله طبى (٥) وأطباء ولايقال فى الكثير منه فُعُول ولافِعَال ولافِعَلَة بل فِعْلَان لاغير •

قال : وفَعَل فى القلة على أفعال قياسا وعلى أفْعُلٍ سماعا •

قلت: باب هذا أفْعَال نحو جبل وأجبال وجمل وأجمال وأسد وآساد وشذ فيه أفْعُل قالوا زمن وازمن قال : (٦)

.... ∴ هَلِ الأَزْمُنُ اللَّائِى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ (٧)

وقالوا جبل وأجبل وأعص فى عصا ويكثر فى المؤنث منه نحو دار وأدور •

---

(١) الكرز: خرج الراعى وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٨٨ •

(٢) القرط بالضم نبات كالرطبة أو المعلق فى شحمة الأذن •

(٣) الحش : الولد الهالك فى بطن أمه •

(٤) الشفر: حد كل شئ والجمع أشفار وانظر المعجم الوسيط ١ : ٤٨٩ •

٩ : ٦٣ ويس ٢ : ٣٠١ •

(٥) الطبى بالضم والكسر حلمات الضرع التى من خف وظلف وحافر وسبع •

(٦) هو ذو الرمة وانظر ديوانه صفحة ٤٢٢ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٨ ، والمقتضب ٢ : ١٧٦ / ٤ : ١٤٤ والكامل صفحة ٣٧ وابن يعيش ٥ : ١٧ / ٦ : ٢٣ والمخصص ٩ : ٦٣ ويس ٢ : ٣٠١ •

(٧) عجز بيت وصدره : أمنزلتى مى سلام عليكما ∴ ....

والشاهد فيه جمع زمن على أزمن •

قال : وفى الكثرة على فُعُول والفِعَال أكثر،

قلت : نحو أسد وأسود وذكر وذكور والفعال نحو جمال وجبال وديار (١)

قال : وعلى فُعْلَانٍ وفِعْلان وفِعْلة وفُعْل وفِعْلى .

قلت : أما فُعْلان بضم الفاء فنحو حمل وحملان وسلق وسلقان وهو المطمئن

من الارض وأما فِعلان بالكسر فنحو ورل (٢) وورلان ، وبرق (٣) وبرقان وخرب وخربان (٤)

٤٢٤ ومن المعتل قاع وقيعان وتاج وتيجان وأما فِعْلة / فنحو قاع وقيعة وجار وجيرة

ونار ونيرة ومن المعتل اللام أخ واخوة وأما فُعْل بضم الفاء وسكون العين فنحو أسد

وأسد وأصله الضم ولكن خفف فقيل أسد وأسد وأما فِعْلى فنحو حجل وحجلى قال : (٥)

.... ⁘ حِجْلى تدرجُ فِى الشَّرِبَّةِ وُقَّعُ (٦)

وقد جاء على أفْعِلة قالوا رحا وأرحية وتدخلها الهاء فيقال حجارة وذكورة وجاء فيه

---

(١) العبارة (قال : وفى الكثرة على فعول والفعال اكثر الى قوله نحو جمال وجبال وديار) اضافة من (ب) .

(٢) الورل محركة دابة كالضب وهو حيوان من الزحافات طويل الانف والذنب دقيق الخصر لاعقد فى ذنبه كذنب الضب وانظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٣٩ .

(٣) البرق بالفتح الحمل والجمع أبراق وبرقان وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥٠ .

(٤) الخرب : محركة ذكر الحبارى والشعر المقشعر فى الخاصرة او المختلف وسط مرفق الفرس والجمع خراب وأخراب وخربان ويقال فلان خرب : جبان وعند العروضين : الخرب وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٢٢ .

(٥) هو عبد الله بن الحجاج التغلبى وانظر الاغانى لأبى الفرج ١٢ : ٢٦ والمحتسب ٢ : ٢٧١ وابن يعيش ٥ : ١٤ ، ١٦ ، ٢٢ ، ١٣٤ واللسان (حجل ١٥١) .

(٦) عجز بيت وصدره :

ارجم أصيبيتى الذين كأنهم ⁘ ....

الحجلى : اسم جمع واحده حجل بالتحريك والواحدة حجلة وهو طائر فى حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين ، الشربة : موضع بين السليطة والربذة ، وانظر اللسان (صبا) ومعجم البلدان لياقوت .

فعيل قالوا مَعَز ومعيز ونفر ونفير وفاعل قالوا جامل وباقر في هذا المعنى والظاهر أن هذا اسم جمع ، وقد اقتصروا فيه على جمع القلة قالوا رسن وأرسان [١] وقتب وأقتاب ومثال المعتل فيه قفا وأقفاء وقفى وعصى واعصاء وقالوا اعص وفي مضاعفه لبب والباب وفنن وأفنان فلم يجاوزوا الافعال فيه كما لم يجاوزوه في الأرسان والاقدام والكثير في معتله أفعال نحو باع وأبواع وجار وأجوار ولم يتجاوزوه لتحرك حرف العلة ، وعند سيبويه [٢] أن المؤنث منه يكسر على أفعل نحو أدور وأسوق وأنور وقد همزوا أسوقا وأنورا .

قال : وفَعِل في القلة على أفْعال قياسا وفي الكثرة على فُعُول وقلما يتعدى افعالاً وهو أقل من فَعَل .

قلت: باب هذا أفْعال نحو كبد واكباد وكتف واكتاف وأفخاد وقلما يتجاوز لانه أقل من فعل المفتوح العين وكلما قل المفرد في الاستعمال .

قلت: امثلة جموعة ألا ترى أن فَعَلا لما كان أقل من فَعْل كان أقل امثلة جمع منه ، لأن الكلمة إذا لم يكثر استعمالها لم يكثر التصرف فيها ولذلك أن المضاعف لما كان أقل من غيره في باب فَعَل نحو صرد اقتصروا فيه على أفْعال وفي الكثير منه فُعُول نحو نمر ونمور ووعل [٣] ووعول وقد شذ منه أفْعُل قالوا اكبد وفي الكثير فُعُل نحو نمر

٤٢٥ ويسكن وجاء فيه فِعَال قالوا أرخل / ورخال [٤] وقيل انه اسم جمع على أفعُل سماعا وفي الكثرة على فَعال وهو أقل من فَعَل وليس رجلة بتكسير .

---

(١) الرسن محركة هو الحبل وماكان من زمام على أنف .

(٢) انظر سيبويه ٢ : ١٨٧ .

(٣) الوعل : تيس الجبل وهو جنس من المعز الجبلية وانظر المعجم الوسيط ٢ : ١٠٥٦ .

(٤) الرخل الانثى من أولاد الضأن والجمع أرخل ورخال ورخلان وانظر المعجم الوسيط ١ : ٣٣٦ .

قال رحمه الله تعالى : وفَعِل فى القلة على أفعَالٍ قياسا وعلى أفعُلٍ سماعا وفى الكثرة على فُعُول وهو أقل من فَعِلَ .

قلت: بابه أيضا افعال نحو اضلاع وأعتاب وقمع [1] وأقماع وقالوا الأضلع شبهوه بالازمن والكثير منه فُعُول نحو ضلوع وارم [2] وأروم وقلما يتجاوز به القلة وقد وضعوا معا موضع الامعاء قال : [3]

.... ∴ .... ومِعًى جِياعَا [4]

قال : وفَعُل فى القلة على أفعَالٍ قياسا .

قلت: بابه أيضا افعَال نحو عضد وأعضاد وعجز وأعضاد وعجزو واعجاز وشذ فيه أَفعُل قالوا ضبع وأضبع وكثيره على فِعَال نحو رجل ورجال وقد شذ فيه رجلة بكسر الراء وسكون الجيم فى جمع رجل وقيل هو اسم جمع ،قال أبو على : وليس رجلة بتكسير [5] ، واقتصروا فيه على جمع القلة فقالوا الأعضاد والاعجاز ولم يتجاوزوا الرجال والسباع وهذا أقل امثلة جمع من الذى قبله لأنه اقل استعمالا منه .

قال : وفُعُل فى القلة على أفعَال قياسا ولم يجاوزوه وهو فى القلة كفُعُل .

قلت: وذلك نحو عنق وأعناق وطنب [6] وأطناب وقد شذ فيه فِعَلة قالوا طنب وطنبة .

---

(١) القمع كمنب مايوضع فى فم الاناء فيصب فيه الدهن وغيره وماالتزق بأسفل الثمرة والبسرة وغيرهما .

(٢) الارم حجارة ونحوها تنصب فى المفازة ليهتدى بها والجمع آرام وأروم وارم قوم منهم عاد وقيل مدينة كبيرة لهم (المعجم الوسيط ١ : ١٤) .

(٣) هو القطامى وانظر اللسان مادة (معى) والمخصص ١٥ : ١٢٦/١٧ : ١٣ ، والتكملة صفحة ٩٦ .

(٤) قطعة من بيت وهو بتمامه :
كأن نُسُوعَ رَحْلِى حِينَ ضَمَّتْ ∴ حَوالِبُ غُرَّزًا وَمِعًى جِياعَا
والنسوع سير تشد به الرحال ،غرزت الناقة تغرز غرازا وهى غارز من ابل غرز : قل لبنها .

(٥) انظر التكملة للفارسى صفحة ١٩٨ .

(٦) الطنب : جبل يشد به الخباء والسرادق والجمع أطناب وطنبة المعجم الوسيط ٢ : ٥٧٣

قال : وفُعَل فى الكثيرة على فِعْلَان هذا الأعرف فيه وقد جاء فيه فَعَال وفُعُل ٠

قلت : هذا نحو نغر ونغران[١] وصرد[٢] وصردان[٣] وجمل وجملان[٤] هذا هو المعروف فى جمعه قالوا وانما اختص بهذا المثال لانه اختص بنوع من الحيوان فخصوه ببناء لايكون لغيره من الثلاثى وقيل لانه مقصور من فُعَال وباب فُعَال فِعْلَان قالوا غراب وغربان وشذ فيه نحو ربع[٥] ورباع وربوع ذكرهما بعض اللغويين ولم يذكرهما سيبويه ولا الفارسى ٠

قال / رحمه الله تعالى : وان أرادوا القلة لم يجاوزوه إلا قليلا واذا جاوزوه ٤٢٦

فالى أفعَال وقالوا أربع فى الربع ٠

قلت : ربما جاوزوه الى افعَال قالوا رطب وأرطاب وربع وأرباع وأربع أقل منه ٠

قال الشلوبينى : هذا يوهم أن أرباعا لاتقال الافى جمع القلة ،ولاأدرى من أين هذا التحكم ،انما قال سيبويه[٦] والفارسى ان فُعَلًا يجمع على فِعْلَان وهذا هو الاكثر ، وقد يجمع على أفعَال قليلا وهذا لايقتضى أن أفعَالا تختص بجمع القلة ، بل ظاهره أنه يكون فى القلة والكثرة كما أن فِعْلَان يكون فيهما فلاينبغى أن يعدل عن هذا الظاهر الى غيره الا بدليل ولا أعرف دليلا عليه[٧] ٠

---

(١) نغر فرخ العصفور والبلبل والجمع نغران ٠ المعجم الوسيط ٢ : ٩٤٤ ٠

(٢) الصرد : طائر اكبر من العصفور ضخم الرأس والمنقار وكانوا يتشاءمون منه المعجم الوسيط ١ : ٥١٤ ٠

(٣) صردان : عرقان يستبطنان اللسان وانظر المعجم الوسيط ١ : ٥١٤ ٠

(٤) جمل كصرد : الرجل الأسود الدميم أو اللجوج ودويبة ٠

(٥) ربع كصرد : النصيل ينتج فى الربيع وهو أول النتاج ٠

(٦) انظر الكتاب ٢ : ١٧٩ والتكملة للفارسى صفحة ١٩٨ و ١٩٩ ٠

(٧) الشرح الصغير للشلوبينى رقم ١٩٢ ٠

قال رحمه الله تعالى : وفَعِل على أفعال في القلة ولم يجاوزوه ، وان أرادوا الكثرة .

قلت: مثاله إبل وآبال ، قال أبو علي : جاء اسم على فعِل وذلك إبل وقالوا
في جمعه آبال ولم يتجاوزوه لقلته ، وهذا يدل على أن المفرد كلما كان أقل في
الاستعمال كان أقل تصرفا في الجمع ، فهذه أمثلة جموع الثلاثي المجرد فأفعال
تجمع عليه العشرة بأسرها وفِعال يكسر عليه ستة : فَعْل نحو فرخ وفراخ وفِعْل ذئب
وذئاب وفُعْل جمد وجماد للمكان الصلب وفَعَل نحو جبل وجبال وفَعُل سبع وسباع
وفعل رطب ورطاب واما أفعُل فتكسر عليه خمسة فَعْل فلس وافلس وأثوب وأدل وفَعَل
زمن وأزمن وأعص وقياس زمن أزمان وانما حملوه على أدهر وعكسه أفراخ وفِعَل ضلع
واضلع وفُعَل ربع وأربع وفَعُل عضد وأعضد ، وأما فُعول فيكسر عليه فَعْل كنسر ونسور
وفِعْل كعرق وعروق وفَعَل أسد وأسود ، وفَعِل نمر ونمور وفِعَل ضلع وضلوع ، وأما فِعْلان
فيكسر عليه خمسة : فَعْل نحو / رال (٢) ورئلان وفِعْل صنو وصنوان وفُعْل نحو حوت ٤٢٧
وحيتان وفُعَل نحو خرب وخربان وفُعَل نحو صردان وأما فُعْلان بالضم فيكسر عليه
أربعة : فَعْل نحو ثعب (٣) وثعبان وفِعْل نحو ذئب وذؤبان وفَعَل نحو حمل وحملان
وفُعْل حش وحشان ، وأما فِعَلة فتكسر عليه ثلاثة فُعْل نحو غرد (٤) وغردة وفُعْل نحو
عدد وعودة وفِعْل نحو حسل (٥) وحسلة وأما فُعْل فتكسر عليه ثلاثة فَعَل أسد وأسد وفَعِل
نمر ونمر وفُعْل نحو فلك ونظيره في أن لفظ الواحد والجمع سواء ولد للواحد والجمع ورجل
هود أي ثابت وقوم هود ، وانما جمع فَعَل على فُعْل لأن فُعْلا مخفف من فُعُل وفُعُل
مخفف من فُعول ، وأما فُعُل المضموم العين فيكسر عليه فَعِل نحو نمر ونمر فهذه
اكثر الامثلة وقد ذكرتها من الطرفين (٦) اعني مايجمع عليها من المفردات ومايكون منها
جمعا لأي المفردات .

---

(١) الشرح الصغير للشلوبيني رقم ١٩٢ .

(٢) الرال هو ولد النعام .

(٣) الثعب هو سيل الوادي والجمع ثعبان . المعجم الوسيط ١ : ٩٥ .

(٤) غرد الطائر كفرح رفع صوته وطرب فهو غرد بالكسر وغرد .

(٥) الحسل ولد الضبة حين يخرج من بيضته والجمع حسلة . المعجم الوسيط ١ : ١٧٣ .

(٦) في (ب) وقد ذكرتها طردا أو عكسا .

قال رحمه الله تعالى : وفَعْلة فى القلة بالألف والتاء قياسا وتفتح العين ان لم تعتل ولم تضعف وهذيل تسوى ٠

قلت : الاكثرعلى أن الجمع بالألف والتاء جمع قلة وربما قيل انه مشترك بين القلة والكثرة وامثلة مافيه الهاء من الثلاثى المجرد عشرة أولها فَعْلَه وقياسها فى القلة السلامة نحو جفنة [(١)] وجفنات وقصعة وقصعات بتحريك العين للفرق بين الاسم والصفة ، وكانت الصفة أولى بالسكون لثقلها بتحملها الضمير وتضمنها الفعل من طريق الاشتقاق واحتياجها الى فاعل ولذلك أثرت الصفة فى منع الصرف ، فان اعتلت لم تحرك لئلا تنقلب الفا لانفتاح ماقبلها مع تحركها وذلك نحو جوزة [(٢)] وجوزات

٤٢٨ وبيضة وبيضات وكذا لو كانت مضاعفة / نحو سلة وسلات اذ لو حركوا العين لالتقى ساكنان [(٣)] مفكوكا من غير ادغام مع الموجب للادغام اذ كان من شأنهم أن يدغموا الأول فى الثانى لاسيما اذا كان الاول ساكنا وكانا فى كلمة وهذيل تسوى بين المعتل وغيره فتقول بيضات بالتحريك قال شاعرهم [(٤)] ٠

أَخُو بيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ ∴ .... [(٥)]

وكأنهم لم يعتدوا بالحركة لكونها عارضة فأشبهت حركة الاعراب فلم يقلبوا حرف العلة لأنه فى تقدير السكون ٠

قال الشلوبينى : المفهوم من اطلاقه أن هذيلا تسوى بين المضاعف والمعتل ، والصحيح ولاأعرف أحدا ذكر أن هذيلا تحرك الوسط فى المضاعف وانما التسوية بين

---

(١) الجفنة الرجل الكريم والبئر الصغير والقصعة وهى الصحفة ٠

(٢) الجوز وسط الشئ ومعظمه وتمر معروف ٠

(٣) (ب) لالتقى ساكنان ٠

(٤) هوأحد الهذليين وليس فى شعر الهذليين وانظر المحتسب ١ : ٥٨ والخصائص ٣ : ١٨٤ والمنصف ١ : ٣٤٣ وابن يعيش ٥ : ٣٠ والخزانة ٣ : ٤٢٩ والعينى ٤ : ٥١٧ والتصريح ٢ : ٢٩٩ والهمع ١ : ٢٣ والدرر ١ : ٦ ٠

(٥) صدر بيت وعجزه : .... ∴ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

يصف ظليما وهو ذكر النعام شبه به ناقته فيقول ناقتى فى سرعة سيرها ظليم له =

قال رحمه الله تعالى : وفَعْلة فى القلة بالألف والتاء قياسا وتفتح العين ان لم تعتل ولم تضعف وهذيل تسوى .

قلت : الاكثرعلى أن الجمع بالألف والتاء جمع قلة وربما قيل انه مشترك بين القلة والكثرة واشلة مافيه الهاء من الثلاثى المجرد عشرة أولها فَعْلَه وقياسها فى القلـــة السلامة نحو جفنة (١) وجفنات وقصعة وقصعات بتحريك العين للفرق بين الاســـم والصفة ، وكانت الصفة أولى بالسكون لثقلها بتحملها الضمير وتضمنها الفعل مـــن طريق الاشتقاق واحتياجها الى فاعل ولذلك أثرت الصفة فى منع الصرف ،فان اعتلت لم تحرك لئلا تنقلب الفا لانفتاح ماقبلها مع تحركها وذلك نحو جوزة (٢) وجـــوزات
٤٢٨ وبيضة وبيضات وكذا لو كانت مضاعفة / نحو سلة وسلات اذ لو حركوا العين لالتـــقى ساكنان (٣) مفكوكا من غير ادغام مع الموجب للادغام اذ كان من شأنهم أن يدغمـــوا الأول فى الثانى لاسيما اذا كان الاول ساكنا وكانا فى كلمة وهذيل تسوى بين المعتـــل وغيره فتقول بيضات بالتحريك قال شاعرهم (٤) .

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَـــأَوِّبٌ ∴ .... (٥)

وكأنهم لم يعتدوا بالحركة لكونها عارضة فأشبهت حركة الاعراب فلم يقلبوا حرف العـــلة لأنه فى تقدير السكون .

قال الشلوبينى : المفهوم من اطلاقه أن هذيلا تسوى بين المضاعف والمعتـــل ، والصحيح ولاأعرف أحدا ذكر أن هذيلا تحرك الوسط فى المضاعف وانما التسوية بـــين

---

(١) الجفنة الرجل الكريم والبئر الصغير والقصعة وهى الصحفة .

(٢) الجوز وسط الشئ ومعظمه وتمر معروف .

(٣) (ب) لالتقى ساكنان .

(٤) هو أحد الهذليين وليس فى شعر الهذليين وانظر المحتسب ١ : ٥٨ والخصائص ٣ : ١٨٤ والمنصف ١ : ٣٤٣ وابن يعيش ٥ : ٣٠ والخزانة ٣ : ٤٢٩ والعينى ٤ : ٥١٧ والتصريح ٢ : ٢٩٩ والهمع ١ : ٢٣ والدرر ١ : ٦ .

(٥) صدر بيت وعجزه : .... ∴ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

يصف ظليما وهو ذكر النعام شبه به ناقته فيقول ناقتى فى سرعة سيرها ظليم له ـــ

المعتل والصحيح لاغير فينبغى أن يقيد اطلاقه (١) .

واعلم أن الصحيح قد يسكن فى الشعر اخراجا على الأصل قال : (٢)

.... ∴ ورفضاتُ الهوى في المَفاصِلِ (٣)

وهو فى الشذوذ كتسكين المفتوح كقوله : (٤)

وَماكُلُّ مُبْتَاعٍ وإِنْ سَلْفَ صَفْقَـةً ∴ .... (٥)

تشبيها للمفتوح بغيره ، وحكم المؤنث مما لاتاء فيه حكم مافيه التاء قالوا أرضات وأهلات فى جمع أرض وأهل قال : (٦)

فَهُمْ أهلاتٌ حَولَ قَيْسِ بنِ عَاصِمٍ ∴ .... (٧)

فحركوا الوسط كما حركوه مع التاء ، لأن التاء مقدرة وقد يصرح بها فيقال أهلة .

= بيضات بسير ليلا ونهارا ليصل الى بيضاته رقيـق يمسح المنكبين عالـــم بتحريكهما فى السير .

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٢ .

(٢) هو ذو الرمة وانظر ديوانه صفحة ٥٧٨ والخزانة ٣ : ٤٢٣ والمقتضب ٢ : ١٩٢ والمحتسب ١ : ٥٦/٢ : ١٧١ وابن يعيش ٥ : ٢٨ واللسان (سنب ٤٥٧) .

(٣) قطعة من بيت وهو بتمامه :
أَبَتْ ذاكرى عوْدَن أحْشَاءَ قَلْبِهِ ∴ خُفُوقًا ورَفَضَاتُ الهَوَى فِى المَفاصِلِ

(٤) هو الأخطل التغلبى وانظر ديوانه صفحة ١٣٧ والخصائص ٢ : ٣٣٨ والمحتسب ١ : ٥٣ ، ٦٢ ، ٢٤٩ والمنصف ١ : ٢١ وابن يعيش ٧ : ١٥٢ وشواهد الشافيـة للبغدادى صفحة ١٨ .

(٥) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ براجع ماقد فاته برداد

(٦) هو المخبل السعدى وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٩١ واسرار البلاغـــة للجرجانى ٢ : ١٩١ وابن يعيش ٥ : ٣٣ والخزانة ٣ : ٤٢٧ واللســـان (أهل ٢٩) .

(٧) صدر بيت وعجزه :
.... ∴ إذا أدلجوا يَدْعُونَ بِاللَّيْلِ كَوْثَرَا

والشاهد فيه جمع أهل على أهلات وتحريك الثانى ووجه دخول الالف والتـاء فيه حمل اهل على معنى الجماعة لانه يؤدى عن معناها وهو يشبه أرضات لانه فى الجمع مؤنث مثلها وهو من باب فعلة وكان من الأسماء تحريك ثانية كجفنة وجفنات .

قال رحمه الله تعالى : وفي الكثرة على فُعُول وفِعَال اكثر .

قلت: وذلك نحو بدرة وبدور ومأنة وهي أسفل البطن ومؤون وفِعَال هو الباب نحو قصعة وقصاع وجفان وشفار وفي المعتل روضة ورياض وظبية وظباء .

قال الشلوبيني : هذا ليس بشيء بل كان ينبغي أن يفرق بين ماكان من ذلك جنسا مخلوقا أو مصنوعا [1] والذى ذكره انما بابه فيما هو مصنوع وقد يكون فيما كان مخلوقا وليس ذلك بابه / وقوله وفِعَال اكثر يوهم أن فُعُولًا وفِعَالًا كثيران الا أن فِعَالًا ٤٢٦
اكثر وليس كذلك لأن فَعلة بالفتح لاتجمع على فعول الاقليلا جدا ، وانما تجمع على فعال فكان ينبغي أن يبين ذلك [2] .

قال : وعلى فُعَل فيماعينه واو وجاء في اسمين لام أحدهما ياء ولام الآخر واو .

قلت: أما الاول فنحو دولة ودول ونوبة ونوب [3] ، وأما أحد الاسمين الذى لامه ياء فنحو قرية وقرى والآخر بروة وبرى وهى التى تجعل في انف البعير ذكرهما أبو علي : وقد يقال نـزوة ونـزى [4] .

قال : وعلى فِعَل وهو فيماعينه ياء اكثر منه في الصحيح ومع ذلك فليس بقياس .

قلت : قال أبوعلى : قد كسروا فَعْلَة في بنات الياء على فِعَل نحو خيمة وخيم وضيعة وضيع ونظيرهما من غير المعتل هضبة وهضب وحلقه وحلق وليس بقياس وقد جاء كوة وكوى [5] .

قال الشلوبيني : أبوبكر الزبيدى في لحن العامة جمل ضيعا من لحن العامة وقال : الصحيح ضياع ، وليس كما قال لأن سيبويه حكى ضيعة وضييع قال : وقوله وهو فيما عينه ياء اكثر يوهم أنه يكثر فيما عينه ياء ويقل في الصحيح وهو قليل فيهما ، فكان حقه أن يبين ذلك ، وقوله ومع ذلك فليس بقياس يظهر من هذا أن مايذكره من ابنية

---

(١) انظر التكمله للفارسي صفحة ٢٠٥ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٢ .

(٣) النوبة هي القرصة .

(٤) النزوة القصير وجبل بعمان .

(٥) انظر التكملة صفحة ٢٠٥ .

الجمع ويطلق القول فيه ولا ينص على أنه ليس بقياس انه قياس فلذلك نبه على هذا أنه ليس بقياس وليس الأمر كذلك فان كل ماذكره فى هذا الباب مما أطلق القول فيه ولم ينص فيه على أنه ليس بقياس لا يقاس عليه وانما يقاس على ماقيد فيه أنه قياس ، فقد كان أجور من هذا القول أن يقول : ومع ذلك فليس بكثير وهذا هو الذى أراد فوضع موضع
٤٣٠ كثير / قياسا [١] .

قال : وفِعْلَة فى القلة بالألف والتاء قياسا والعين جائز فيها الاتباع مالم تعتل ولم تكن اللام واوا ولا من جنس العين ، ويجوز فيها الإسكان مطلقا والفتح مالم تكن العين من جنس اللام .

قلت أما فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين ففى الصحيح منها ثلاثة أوجه الاسكان نحو سدرة [٢] وسدرات والفتح نحو سدرات وكسر العين اتباعا لكسرة الفاء فيقال سدرات بكسرتين وليس فى المضاعف إلا الإسكان مع الإدغام نحو حجة وحجات ، وأما المعتل اللام فنحو ذروة ففيها الفتح والاسكان نحو ذروات وذروات بالفتح على لغة هذيل وكذلك فى المعتل العين الإسكان جائز مطلقا لأنه الأصل والفتح على لغة هذيل كالمفتوح الفاء وذلك نحو ديمة وديمات [٣] وبيعة وبيعات وقيمة وقيمات فقوله والعين جائز فيها الإتباع مالم تعتل يعنى أن يكون مثل غيمة وديمة فإن الإتباع لايجوز فيها وقوله : مالم تكن اللام واوا يعنى نحو ذروة وذروات فإن الاتباع لايجوز أيضا [٤] وقوله ولا من جنس العين يعنى به المضاعف نحو قدة وقدات وحجة وحجات وعدة وعدات قوله ويجوز الإسكان مطلقا يعنى فى الثلاثة ، والفتح مالم تكن العين من جنس اللام يعنى المضاعف .

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٢ .
(٢) السدر شجر النبق .
(٣) الديمة بالكسر مطر يدوم فى سكون بلارعد وبرق .
(٤) العبارة (وقوله مالم تكن اللام واوا الى لايجوز أيضا) اضافة من ب وقد اشار فى (أ) الى الجانب الأيسر ولم تظهر العبارة .

قال أبو علي : قالوا رِشوة ورِشا ولا يجمعون بالألف والتاء لما يلزم من قلب الواو ياء لوقوع الكسرة قبلها ثم قال : ومن قال كسرات فأسكن قال رِشْوات فكأنه منع من جمعه بالتاء مع تحريك العين (١) .

قال الشلوبيني : كان حقه أن يقول أو معتل العين أو تكون اللام واوا كما فعل ذلك في الاتباع ، لأن الفتح لايكون في هذين الضربين ، كما لايكون الاتباع فيهما ، وما اعتلت عينه لايكون فيه الفتح الا على لغة هذيل ذكر سيبويه (٢) ذلك عنهم حيث تكلم على عيرات (٣) .

قال رحمه الله تعالى : وعلى أفْعُلٍ سماعا .

قلت : مثاله نعمة وأنعم .

٤٣١ قال / وفي الكثرة على فِعَل .

قلت مثاله نعمة ونعم قال سيبويه (٤) ومنه شدة وأشد ، وقال أبوعبيدة : أشد جمع لا واحد له ، وقيل أشد جمع شد مثل ند وأند والكثير انما هو فِعَل نحو كسرة وكسر وقدة وقدد وفرية وفرى ورشوة ورشا وقيمة وقيم ولايكاد يجيء بالألف والتاء لانه يلزم كسر الثاني فيلزم قلب الواو ياء وذلك مستثقل أيضا فتجنبوه واكتفوا بالجمع المكسر عن غيره ، على أنهم قد قالوا رِشَوات على مذهب من يقول كِسِرات بكسر الثاني للإتباع ويلزم قلب الواو ياء فيقال رِشِيات وهذا مستثقل ألا تراهم لايتكلمون بفِعِل إلا ما شذ من نحو ابِل .

قال : وفُعْلَة بالألف والتاء .

---

(١) انظر التكملة للفارسي صفحة ٢٠٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٩١ .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٣ .

(٤) الكتاب ٢ : ١٨٣ .

قلت: فى الصحيح منه أيضا ثلاثة أوجه الاسكان : مطلقا نحو ظلمة وظلمات والفتح : طلبا للتخفيف ،لأن الفتح أخو السكون ولهذا جرى مجراه فى مواضع قالوا الحلب والحلب [1] فيقال ظلمات وغرفات بفتح الثانى والاتباع نحو ظلمات بضمتين ليجرى اللسان على طريقة واحدة .

قال : ويجوز فى العين الاتباع مالم تعتل ولم تكن اللام ياء ولامن جنس العين ويجوز الاسكان مطلقا والفتح مالم تكن العين من جنس اللام .

قلت: مثال المعتل دولة ودولات فلايجوز الاتباع ولو من جنس العين يعنى به المضاعف نحو سدة وسدات وسرة وسرات فانه لايجوز التحريك أصلا بالفتح ولابالضم وقالوا فى المعتل خطوات بالضم اتباعا ،قال أبو على : صحة الواو دليل على اعتراض الضمة فى الجمع ،ولم يحركوا فى كلية وكليات لئلا تنقلب الياء واوا فسكنوا لاغير يعنى ان بنات الياء لاتجمع بالألف والتاء الا على لغة من يسكن الثانى .

قال الشلوبينى : قوله ويجوز الاسكان مطلقا اى فى الصحيح والمعتل
٤٣٢ والمضاعف وقدكان غنيا / عن ذكر الاسكان فان ماتقدم من كلامه يعطيه ،وكان حقه أن يزيد هنا أو يعتل العين كدولات ،أو تكون اللام ياء مثل كليات فان الفتح لايكون فى هذين الضربين وقياس لغة هذيل فتح الواو من دولات [2] .

قال رحمه الله تعالى : وفى الكثرة على فُعَل وفِعَال .

قلت : الكثير منه فُعَل نحو ركبة وركب وظلمة وظلم .

قال الشلوبينى : كان حقه أن يفرق بين المصنوع والمخلوق على ماسبق [3] .

ومثال فِعَال نقرة ونقار وبرمة وبرام وقبه وقباب وفى المعتل مديه ومدى ودولة ودول وسورة وسور واكثر مايجئ فِعَال فى المضعف نحو قباب وقفاف .

---

(١) الحلب ويحرك استخراج مافى الضرع من لبن .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٣ .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٣ .

قال رحمه الله تعالى : وفَعَلَة فى القلة بالألف والتاء .

قلت : وذلك نحو رقبة ورقبات ورحبة ورحبات وفى المعتل ناقة وناقات .

قال : وعلى أفعَال وأفعُل .

قلت : وذلك نحو رقبة وأرقاب وأكمة (١) وآكام وعلى أفعُل نحو أكمة وآكم وناقة وأنيق ويقلب فيقال أينق فتقدم الياء على النون ويفرق هنا أيضا بين المصنوع وغيره .

قال : وفى الكثرة على فِعَال وفُعْل وهو فى المعتل العين اكثر من فِعَل .

قلت : الأول نحو رحاب ، ورقاب ، ونياق قال : (٢)

أَبعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ نِيَاقِ (٣)

وأما فُعْل فنحو ناقة ونوق وقارة وقور وجاء فى الصحيح خشبة وخُشب لكنه فى المعتل اكثر ، وأما فِعَل فنحو قامة وقيَم وتارة وتيَر قال الراجز : (٤)

يَقدُمُ تاراتٍ ويَمْشِى تِيَرا (٥)

وجاء فيه فِعْلان قالوا امة واموان قال (٦) :

---

(١) الاكة محركة التل من القف من حجارة واحدة أو هى دون الجبال أوالموضع يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لايبلغ ان يكون حجرا .

(٢) هو الفلاح بن حزن وانظر ابن يعيش ٤ : ٨٥ والمخصص لابن سيده ٣ : ٨٧ واللسان (نوق) والصحاح للجوهرى مادة (نوق) والتكملة للفارسى صفحة ٢٠٥ .

(٣) قطعة من بيت ورد هكذا فى جميع المراجع السابقة ولم يكمله أحد منهم .

(٤) رجز مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٨٨ وابن يعيش ٥ : ٢٢ واللسان (تور ١٦٤) .

(٥) تقدم : يثبت قائما دون شئ ، والشاهد فيه جمع تارة وهى بمعنى الحين والمرة على تير والقياس تيارا بالألف لأن تارة فعلة فى الأصل كرحبة ورحاب .

(٦) هو القتال الكلابى وانظر ديوانه صفحة ٥٤ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٩٩ ، ١٩٢ والكامل للمبرد صفحة ٣٤ وامالى القالى ٢ : ٢٢٣ وشرح القصائد السبع صفحة ٢٢٢ واللسان (أما ٤٧) .

.... ∴ إذا تداعى بنو الأموانِ بالعارِ (١)

وجاء فيه فُعُول قالوا دواة ودوى وصفاة وصفى قال : (٢)

كأن متنيه من النـــفيّ ∴ مواقع الطيرِ على الصـــفيّ

قال رحمه الله تعالى : وفِعْلة فى القلة بالألف والتاء وعلى فِعَل ٠

٤٣٣ قلت / الكثير فيها الجمع بالألف والتاء نحو كلمة وكلمات وخلفة وخلفات وهـــى الحامل من النوق وخربة وخربات ، وتأتى على فِعَل نحو معدة ومعد ولا يقال خِلَف ولاخِرَب على قياس مِعَد ٠

قال رحمه الله تعالى : وفُعَلَة فى القلة بالألف والتاء الكثرة على فُعَلٍ ٠

قلت : مثاله تخمة وتخمات وتهمة وتهمات وفى الكثير تخم وتهم ونقرة ونقر ٠

قال الشلوبينى : كان حقه أن يفرق بين المخلوق وغيره لانه لافرق هنا بـــين المصنوع والمخلوق فى اللفظ وانما الفرق بينهما فى الحكم فتقول للرطبة رطاب (٣) ٠

قال أبو على : وليس التخم كالرطب ألا ترى أن الرطب يذكر ويؤنث (٤) ؟ ، يعنى أن الرطب اسم جنس كالتمر والتخم جمع مكسر كالغرف فيؤنث لاغير تقول هـــذه تخم وتهم ٠

قال : وفِعْلَة فى القلة بالألف والتاء وفى الكثرة على فِعَل ٠

قلت : مثاله نقمة ونقم وصيرة (٥) وصير ويفرق هنا أيضا بين المصنوع وغيره ٠

وقد بقى له من الامثلة فى هذا الباب فَعُلة نحو صدقة بفتح الفاء وضم العين ولم يأت فيه إلا الألف والتاء نحو صدقات وفِعِلة بكسر الفاء وفتح العين ولم يأت إلا

---

(١) عجز بيت وصدره : أما الإماء فلا يدعوننى ولدا ∴ ....
والشاهد فيه جمع أمة على أموان لانها فعلة فى الاصل حذفت لامها كما حذفت لام أخ وفعل يجمع على فعلان نحو خرب وخربان وأخ وأخوان ٠

(٢) هو الأخيل الطائى وانظر مجالس ثعلب صفحة ٣٤٩ وأمالى القالى ٢ : ٨ والخصائص ٢ : ١١ والمنصف ٣ : ٧٢ والمخصص ١٠ : ٩٠ وابن يعيش ٥ : ٢٢ واللسان (وصف ١٩٧) ٠

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٤ ٠

(٤) انظر التكملة صفحة ٢٠٥ ٠ (٥) الصيرة : حظيرة للبقر والغنم ٠

بالألف والتاء نحو عنبة وعنبات وأما عنب فمثل تمرة وتمر ومنها فِعِلة وهى العاشرة بكسرتين ولاتجمع أيضا الا بالألف والتاء نحو بِلِزة وبلزات [١] .

وقد شذ من هذا الباب أشياء : أما فى فَعْلة فشذ فيها تُمور وتمران ونخيل وصخور وتمار وسِخال [٢] ومافى آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، فان واحده بلفظ جميعه نحو بُهْمى اسم لنبتٍ الواحد والجميع بلفظ واحد الا أن يجمع بالألف والتاء والحلفاء [٣] للواحد والجميع وكذلك الطرفاء [٤] .

٭ ٭

(١) البلز : بكسرتين القصير والمرأة الضخمة .
(٢) السخال : مفرده سخلة وهى ولد الشاة .
(٣) الحلفاء والحلف نبات .
(٤) الطرفاء شجر .

٤٣٤ ## / بـاب (جمع الثلاثي صفـــة)

جمع الثلاثي صفة فَعْلٌ جاء في القلة على أفعال وعلى أفعُلٍ بشرط استعماله استعمال الأسماء وبالواو والنون والألف والتاء ٠

قلت: قد سبق حد الجمع المصحح والمكسر وسبق حكمهما بالنسبة إلى الإعراب والمذكور في هذا الباب تفصيل أمثلة ما لكل واحد من الأبنية ، والجمع ينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة فوضعوا لكل واحد منهما مثالا يختص به فللقليل في جمع المكسر أربعة أمثلة ، أفعَال أفعُل أفعِلَة فِعْلَة ،ويدل على قلة هذه أنها تميز بها العدد القليل نحو ثلاثة أثواب وخمسة أفلس ويحقر على صيغها ولا ترد الى الواحد ، ويعنى يجمع القلة العشرة فما دونها ، لأنها أقرب عقد له أول وآخر ، واما جمع السلامة في المذكر والمؤنث فهما للقليل أيضا لأن سلامة واحده تدل على أن المضموم الى الواحد شيء يسير لانه غير مغلوب عليه تلك الغلبة والشاهد له بالاعتبار التثنية فانه لما ضم الى الواحد مثله لم يغير الواحد ،والدليل الأول يجرى هنا أيضا فانك تقول ثلاثة بنين وخمس شجرات وان استعمل شيء من ذلك في الكثرة كقوله تعالى : وَهُمْ فِي الغُرُفَاتِ آمِنُونَ (1) فعلى طريق المجاز ، فقد تجمع جمع القلة ما المراد منه الكثرة وبالعكس فانهم لم يجروا في المجموع على القانون المستمر بل وقع فيه اضطراب وكذلك في المصادر ولذلك يرجع فيه الى اللغة في اكثر الامر ويوقف على السماع ،وألحق بعضهم أيضا بهذا اسم الجنس وهو الذي بين واحده وجمعه حذف الهاء ، وذكر بعضهم أن امثلة جمع الكثرة نيف وثلاثون مثالا ٠

ثم الأسماء على ثلاثة أضرب: منها ماله جمع كثير وقليل وهي الثلاثي بزيادة
٤٣٥ وغير زيادة / ومنها ماليس له الا جمع كثرة وهو الرباعي ومنها مالاجمع له أصلا وهو
الخماسي فاذا أريد جمعه رد الى الرباعي أما الثلاثي فينقسم الى مجرد ومزيد فيه ،

---

(١) الاية ٣٧ من سورة سبأ ٠

أما المجرد فبلغ أمثلته اثنا عشر مثالا وطريق ضبطها وحصرها أن تفتح الفاء وتعاقب على العين الحركات الثلاث والسكون فيه فتكون أربعة وللفاء أيضا ثلاث حركات اذ السكون لا يمكن أولا ، فنشأ من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر ، اختص بالفعل منها مثال واحد وهو المضموم الأول المكسور الثاني فرفض في الاسماء وعكسه ايضا مرفوض في الأسماء والافعال فبقي المستعمل عشرة أخفها فعل بفتح الفاء وسكون العين لوجود خفيفين فيه وهو الفتح مع السكون .

وينقسم الى اسم وصفة ، وجمع الاسم أولى بالبداية من جمع الصفة ، لأن جمع التكسير بابه الاسماء وجمع السلامة بابه الصفات ولذلك قال ابن السراج متى احتجت الى تكسير صفة لا تعرف كيف كسر بها العرب فكسرها تكسير الأسماء التي على وزانها [1] فجعل الاسماء هي الأصل في الباب .

وتقع البداية في بعض نسخ الجزولية بجمع الصفة ولعله غلط من الناسخ ونحن أخرناه على ما هو [2] الأصل ، وبعد : فجميع امثلة جموع فَعْل اسما وصفة اثنا عشر مثالا ثمانية منها مطردة واربعة قليلة ، اما في القلة فأكثر ما يكسر أَفْعَال نحو شيخ وأشياخ وضيف وأضياف وأفعال أعم أمثلة جموع الثلاثي مطلقا ، لأن جميع أمثلة الثلاثي تكسر عليه ثم أَفْعُل نحو أعبد واشترط فيه ان يكون مستعملا استعمال الاسماء لأن هذا المثال من الجمع غلب على الاسماء ، فان لم تكن الصفة مما ينحى بها منحى الأسماء لم تجمع على أفعل .

قال : وبالواو والنون والألف والتاء .

قلت : لما تعرض لجمع القلة ذكر أيضا جمع السلامة والا فالباب معقود لجمع

٤٣٦ التكسير وذلك / نحو قولك صعب وصعبون وكهل وكهلون وفي المؤنث صعبات

---

(١) انظر الاصول لابن السراج ٢ : ٣٨٢ .

(٢) العبارة (ونحن اخرناه على ما هو الاصل) اضافة من (ب) .

وكهلات وقد ذكرت شروط جمع السلامة ٠

قال : وفى الكثرة على فِعَال وفُعُول والأول اكثر ويشتركان [١] ٠

قلت: أما فِعَال فنحو صعب وصعاب وفسل [٢] وفسال وأما فُعُول فنحو كهل وكهول ويشتركان يعنى أن الصفة الواحدة تجمع على المثالين نحوفسل وفسال وفسول ٠

قال : وعلى فُعْلٍ وفِعْلَان وفُعْلَان وفِعَلَة ٠

قلت أما الاول فنحو فرس ورد ، وخيل ورد بضم الأول وسكون الثانى والورد مابين الكميت والاشقر ومثله ايضا جونة [٣] وجون وجعد [٤] وجعد وأما فِعْلَان بكسر الفاء فنحو ضيف وضيفان وبضمها عبد وعبدان وفِعَلَة بكسر الفاء وفتح العين نحو شيخ وشيخة ٠

قال : واذا لحقته تاء التأنيث جاء مكسرا على فِعَال وبالألف والتاء ساكن الوسط ٠

قلت : أما فِعَال فنحو عبلة وعبال وبالألف والتاء عبلات وصعبات وترك على سكونه فى الصفة للفرق ، والاسم أخف فحرك على ما مر وقيل حرك محافظة على الصيغة اذ الصيغة على حده تدل على معنى ألا ترى أن فعولا للمبالغة وأفعل للتفضيل والزيادة ؟ ٠

قال : وقولهم ربعات ولجبات مؤول ٠

قلت: هما جمع ربعة ولجبة صفتين يقال شاة لجبة وهى التى خف لبنها وشياه لجبات ورجل ربعة وامرأة ربعة ونساء ربعات يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد

---

(١) انظر الاصول لابن السراج ٢ : ٣٨٢ ٠

(٢) الفسل : قضبان الكرم للغرس والرذل الذى لا مروءة له ٠

(٣) جونة وجون والجون : النبات يضرب الى السواد من خضرته والاحمر والابيض والاسود من الابل والخيل الادهم ٠

(٤) الجعد من الشعر خلاف البسط او القصير منه ٠

وهو القصير وقد ذكر هذين المثالين كالاعتراض على قوله ساكن الوسط ، والاعتذار عنهما انهما في الأصل اسمان وصفا بهما ، كما قالوا امرأة كلبة ، فوصفوا بالاسم العين(١) وليلة غم فأعطيت حكم أصلها كما لو/ جمعت كلبة على هذا لقلت كلبات بالتحريك فهـــذا ٤٣
معنى قوله انه مؤول يعني أولت بالأسماء وقد روى أنه يقال لجبَة في الواحد بالتحريك فعلى هذا لاشذوذ فيه ، وما لم يذكره من الامثلة فَعيل عبيد وفَعلَى بالقصر عهدى وعداء بالمد ، ومَفعِلة نحو مشيخة ومَفْعُولَاء نحو مشيوخاء .

قال رحمه الله تعالى : فَعَل جاء في القلة على أفعال وبالواو والنون والالف والتاء .

قلت: أما أفْعَال فنحو بطل وابطال وعرب وأعراب وبالواو والنون والألف والتاء نحو حسن وحسنين وحسنات وكثيرا مايقتصرون فيه على الواو والنون ، قال سيبويه : قد كسروه على أفعال فاستغنوا به عن فَعَلٍ وذلك بطل وأبطال وبرم وأبرام(٢).

قال رحمه الله تعالى : وفي الكثرة على فِعَال وقد يستغنون عنه بأفعالٍ .

قلت: اما فِعَال فنحو حسن وحسان ويستغنون عنه بأفْعَال فلايقال بطـــال استغناء عنه بأبطال كما استغنوا بشسوع عن أشساع .

قال : وبالحقته منه تاء التأنيث فان جاء مذكره على فِعَال فهو مثله وإن جاء على أفعال فهو بالألف والتاء .

قلت: يعني حسنة وحسان وفي المذكر أيضا يقال حسان فيستوى المذكـــر والمؤنث بالهاء في جمع الكثرة ، وان كان المذكر على أفعال فهو بالألف والتاء لاغير ؛ لأن المؤنث منه لا يجمع على أفعال وذلك نحو خلق(٣) وأخلاق وفي المؤنث خلقات .

---

(١) (العين) اضافة من (ب) .

(٢) الكتاب ٢ : ٢٠٥ .

(٣) الخلق محركة البالي للمذكر والمؤنث جمع خلقات .

وهو القصير وقد ذكر هذين المثالين كالاعتراض على قوله ساكن الوسط ، والاعتذار عنهما انهما فى الأصل اسمان وصفا بهما ، كما قالوا امرأة كلبة ، فوصفوا بالاسم العين[١] وليلة
٤٣٧ غم فأعطيت حكم أصلها كما لو/ جمعت كلبة على هذا لقلت كلبات بالتحريك فهـــذا معنى قوله انه مؤول يعنى اولت بالأسماء وقد روى أنه يقال لجبَة فى الواحد بالتحريك فعلى هذا لاشذوذ فيه ، ومما لم يذكره من الامثلة فَعِيل عبيد وفَعلَّى بالقصر عبدى وعبداء بالمد ، ومَفعِلة نحو مشيخة ومَفْعُولاء نحو مشيوخاء .

قال رحمه الله تعالى : فَعَل جاء فى القلة على أفعال وبالواو والنون والالف والتاء .

قلت: أما أفْعَال فنحو بطل وابطال وعرب وأعراب وبالواو والنون والألف والتاء نحو حسن وحسنين وحسنات وكثيرا مايقتصرون فيه على الواو والنون ، قال سيبويه : قد كسروه على أفعال فاستغنوا به عن فَعَلٍ وذلك بطل وأبطال وبرم وأبرام[٢].

قال رحمه الله تعالى : وفى الكثرة على فِعَال وقد يستغنون عنه بأفعالٍ .

قلت: اما فِعَال فنحو حسن وحسان ويستغنون عنه بأفْعَال فلايقال بطـال استغناء عنه بأبطال كما استغنوا بشسوع عن أشساع .

قال : وما لحقته منه تاء التأنيث فان جاء مذكره على فِعَال فهو مثله وإن جاء على أفعال فهو بالألف والتاء .

قلت: يعنى حسنة وحسان وفى المذكر أيضا يقال حسان فيستوى المذكـر والمؤنث بالهاء فى جمع الكثرة ، وان كان المذكر على أفعَال فهو بالألف والتاء لاغير ، لأن المؤنث منه لا يجمع على أفعال وذلك نحو خلق[٣] وأخلاق وفى المؤنث خلقات .

---

(١) (العين) اضافة من (ب) .

(٢) الكتاب٢ : ٢٠٥ .

(٣) الخلق محركة البالى للمذكر والمؤنث جمع خلقات .

قال : وهو فى الصفة أقل من فَعْلٍ كما كان فى الأسماء .

قلت: يعنى أن فَعَلا المحرك الوسط أقل فى الأسماء من فَعْل المسكن العين لانه أثقل منه ، واذا روعى هذا فى الأسماء ففى الصفات أولى ، لأن الصفة اثقل من الاسم ، ومايجمع أيضا عليه فُعْلان خلق وخلقان وجاء فيه فُعَّالة قالوا حسنة وحسانه . ٤٣٨ /

قال رحمه الله تعالى : فُعْلٌ جاء فى القلة على أفعالٍ وبالواو والنون ولم يجاوزوه لقلته فى الصفات .

قلت: هذا نحو جنب وأجناب وقد يقع واحده على الجمع والاكثر فيه جمع السلامة قالوا شللون وهو الخفيف فى الحاجة وجنبون جمع جنب .

قال : فِعْلٌ جاء فى القلة على أفعال كثيرا وعلى أفعُلٍ نادرا .

قلت : الأول جلف (١) وأجلاف ونقض وأنقاض ومثال الثانى أجلف فى جمع جلف .

قال : وبالواو والنون ، واذا لحقته الهاء لم يجمع الا بالألف والتاء الا ماجاء من قولهم عِلَج فى جمع علجة .

قلت: مثال الأول نضو (٢) ونضوون ونضوات ويقتصر فى مؤنثه على جمع السلامة وعلج (٣) فى جمع علجة شاذ .

قال : فُعُلٌ جاء فى القلة على أفعالٍ قليلا وبالواو والنون كثيرا ومؤنثه كمؤنث فِعْل .

قلت : هذا نحو حر وأحرار ومر وأمرار وحلو وحلوون وحلوات وجد وجدون وجدات للعظيم الجد .

---

(١) الجلف بالكسر هو الرجل الجافى .

(٢) النضو بالكسر حديدة اللجام والمهزول من الابل والقدح الرقيق وسهم فسد من كثرة مارمى به والثوب الخلق .

(٣) العلج كل غليظ شديد من الرجال والعلج من الرجال المليح . معجم وسيط ٢ : ٦٢٧ .

قال : فَعِل جاء فى القلة على أفعَالٍ قليلًا وبالواو والنون والألف والتاء وفى الكثرة على فَعَال ولا يكاد يكسر .

قلت: هذا نحو فزع وفزعون ونكد وأنكاد وحذرة وحذرات وجاء فيه فَعَالى نحو حذارى وحباطى (١) وفعلى نحو زمنى (٢) وجاء فيه فعال قالوا عجل وعجال(٣)

وقال : وفُعل مثله .

قلت: هذا نحو نُجد وأنجاد ويقظ وأيقاظ والكثير يقظون ويقظات ، وقد ترك ثلاثة أبنية . الأول : فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو سوى وأسواء . الثاني : فِعِل بكسر الفاء والعين قالوا امرأة بلز للضخمة وجمعها بلزات . الثالث: فُعَل بضم الفاء وفتح العين قالوا حطم وحطمون وحطمات .

ه ه

---

(١) الحباط وجع البطن مع الانتفاخ لكثرة الاكل أو ماأكل مالايوافق . معجم وسيط ١ : ١٥٣ .

(٢) الزمانه مرض يدوم وهوزمن الرغبة ضعيفها والجمع زمنى (المعجم الوسيط ١ : ٤٠٣) .

(٣) العجل والعجلة محركتين السرعة وهو عجل بكسر الجيم وضمها .

٤٣٩ /

بـــــــــابٌ

جاء فِعَال في القلة على أفعِلَة ولم يجاوز إن كان معتل اللام أو مضاعفـــا وشاذا على أفعُلٍ .

قلت: لم يذكر جمع الرباعي لأنه ليس له الامثال واحد وهو فَعَالِل سواء كانت حروفه أصولا أو بعضها زائد للالحاق وذلك نحو ثعلب وثعالب وسلهب [1] وسلاهب ودرهم ودراهم وبرش وبراش وقمطر وقماطر وضفدع وضفادع والملحق نحو كوثر وكواثـــر وانما لم يكن له الا مثال واحد ،لانه لابد من ألف التكسير ليدل على الجمع ولم تزد زيادة أخرى لئلا تطول الكلمة ولم يحذف منه أيضا لئلا يخرج على امثلة الثلاثي [2] اذ لابـد من تحرير اللام كما في مفرده ،وأوزانه خمسة وزاد الأخفش [3] سادسا نحو جخـــدب [4] بفتح الدال وجمعه جخادب وقد ذكرنا أمثلة الجميع ،ويزيد بعضهم الياء في نحـــو براثين الافي قماطر فإن كان فيها هاء التأنيث جاز إن تجمع بالألف والتاء نحـــو ضفدعة وضفدعات وحنظلة وحنظلات وبالواو والنون وان استوفى الشروط نحو قولـــك هجرعون وديهمون [5] وان كان فيه زيادة أحد حروف المد واللين جمع على مَفاعيل نحو قنديل وقناديل وجرموق [6] وجراميق وغربال وغرابيل ،قال السيرافي : اتفق الجمع كله على لفظ واحد ، لانك تفتح أوله وتكسر الحرف الذى بعد الألف ، فإن كان بعد ذلك الحرف واو أو ياء أو ألف قلبتها َ ياء لانكسار ماقبلهما .

---

(١) السلهب : هو الطويل .

(٢) المخطوطة (ب) : لئلا يخرج عن امثلة الرباعي ويدخل في أمثلة الثلاثي .

(٣) انظر همع الهوامع ٢ : ١٥٦ وأوضح المسالك ٤ : ٣٦١ .

(٤) الجخدب نوع من الجراد .

(٥) العبارة (وحنظلة وحنظلات الى قوله هجرعون وديهمون) اضافة من (ب) واشار في (أ) الى الجانب الايسر ولم تظهر .

(٦) الجرموق : هو الذى يلبس فوق الخف .

وأما الخماسي فلا يكسر إلا على استكراه ، لأنه لكثرة حروفه مستثقل حالة الافراد
فان جمع مع تمام حروفه ازداد ثقلا ، وان حذف منه شئ لزم الخروج من وزن الى وزن
فلذلك لا يكاد يكسر الا جوابا لمن يقول كيف تكسر مثال سفرجل ؟ فيكسر محذوفا منه
حرف ليرجع الى مثال الرباعي فيقال في فرزدق فرازق وفي حجمرش(١) حجامر وسفارج
والقياس أن يحذف الخامس ، لأن الثقل به حصل وقد حذف قوم الدال من فرزدق / ٤٤٠
لأنها أخت التاء والتاء من حروف الزوائد فكان أولى بالحذف ، ومهما حذف منه حرف
نظر ، فان بقي على وزان الرباعي جمع من غير تغيير ونقل فيقال في جِرْدَحْل(٢) جرادح
لأن نظيره بعد الحذف درهم ودراهم وان لم يكن له نظير نقل الى أقرب الأبنية إليه
تقديرا ثم جمع نحو سفرجل إذا حذفت منه اللام بقي سفرج وليس له نظير فتنقل إلى
سِبَطْر(٣) ثم جُمع ، ويجمع الخماسي أيضًا جمع السلامة بالواو والنون والألف والتاء
نحو قولك صَهْصَلِقُون(٤) وسفرجلات وحجمرشات ، وإن كان في الخماسي زيادة حذفتها
أين كانت ، وان كان فيه زيادتان فاحذف اقلهما فائدة ، وهي التي لا يلزم من حذفها
حذف الاخرى على ما مر في التصغير ويجوز التعويض وهو زيادة قبل الآخر فينقل المثال
من مفاعل إلى مفاعيل فتقول سفاريج وفرازيق وأما ما كانت زيادته ثالثة مدة وهو الذى
عقد له الباب فجملتها خمسة أمثلة ، لأن الألف لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا فيقع
الاختلاف في أول الكلمة فتأتى منه ثلاثة أمثلة منه فَعَال فِعَال فُعَال ، والواو لا يكون
ماقبلها الا مضموما ويكون الاول مفتوحا نحو فَعُول ، لأن الكسر لا يأتى مع الضم ، ولأن
الضمة تخرجه الى مثال المجموع فلم يبق الا الفتح ، وأما الياء فلا يكون ماقبلها الا مكسورا

---

(١) الحجمرش: العجوز الكبيرة والمرأة السمجة والارنب المرضع .

(٢) في الاصل : الدال .

(٣) الجردحل بكسر الجيم : الوادى والضخم من الابل للذكر والانثى .

(٤) السبطر كهزبر الماضى الشهم والسبطر هو الطويل والاسد يمتد عند الوثبة .

(٥) الصهصلق : العجوز الصخابة ومن الاصوات الشديد .

والأول أيضا يكون مفتوحا نحو فَعِيل فكانت خمسة ، ولأسماء هذه الخمسة فى الجمع أحد عشر مثالا تأتى فى أثناء الفصل والأولى أن نذكر ما لكل واحد منها من امثلة الجموع على حدة كما فصل الجزولى فنقول :

أما فِعَال بكسر الفاء — وانما بدأنا بالمكسور الأول لانه اكثر استعمالا — فجمعه
٤٤١ فى القلة على أفْعِلَة وذلك : حمار وأحمرة وخمار وأخمرة / ولم يتعدوه ان كان معتل اللام أو مضاعفا نحو خوان [1] وأخونة ورواى وأروقه وسقاء وأسقيه وكساء وأكسية والمضاعف نحو عنان وأعنه وجلال وأجلة ، وانما لم يتجاوز لئلا يلتقى فيه حرفان من جنس واحد من غير ادغام لو قالوا فيه فُعُل وذلك مستثقل فى المضاعف ، وفى المعتل يخرج الى ما لا يغر فى كلامهم ، وهو أن يكون الاسم آخره واو قبلها ضمة لو قالوا كسو وفى سقاء سقى فان لم يغيروه لزم مخالفة النظير والقاعدة وان غيروه على قياس امثاله أفضى الامر الى أن يبقى على حرفين فيقال كُسٍ وسُقٍ فلما كان يفضى الى ما ذكرنا اقتصروا فيه على جمع القلة ، واذا كانوا ممن يقتصرون على بعض الجموع لا لتغيير يلزم أصلا كما فى كتب وجدر فلان يقتصروا عليه حيث يلزم المحذور أولى ، وقد شذ فى هذا الباب أفْعُل نحو أطحل وهو كثير فى المؤنث منه ذراع وأذرع وكذلك فى لغة من ذكر .

قال : وفى الكثرة على فُعُل ويجوز التخفيف الا أن تكون عينه واوا فيجب .

قلت وذلك نحو كتاب وكتب وحمار وحمر وقد يستغنون فيه بجمع الكثرة عن القلة نحو كتب ولم يقولوا أكتبة ولا أجدرة ، وفى الصحيح يجوز التخفيف مطلقا فيقال حمر وكتب وأما ما عينه واو منه فان تخفيفه واجب استثقالا للضمة على الواو وذلك نحو خوان وخون ورواق وروق ، وان كان العين ياء جاز التثقيل والتخفيف ، لأن الياء أخف من الواو وذلك : عيان وعين لحديدة تكون فى متاع الفدان كما قالوا فى جمع بيوض بيض ويجوز التخفيف فيكسر حينئذ ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
٤٤٢ فيقال عين كما يقال فى جمع بيوض عند من خفف بيض والتخفيف / لغة بنى تميم ، والتثقيل

---

[1] الخوان ككتاب ما يؤكل عليه الطعام وانظر فى هذه المسألة الكتاب لسيبويه ٢ : ١٩٢ .

لغة أهل الحجاز ، وقد جاء تثقيل الواو أيضا فى الشعر قال (١)

.... وفى الأكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ (٢)

وهو جمع سوار وجاء فى مؤنث هذا المثال فعائل نحو شمال وشمائل كأنها كسرت على الزيادة فى شمالة وأما أَهَب فى جمع إِهاب (٣) فالأظهر أنه اسم جمع .

قال : وفِعالٍ مثله فى جميع ذلك .

قلت: فعال المفتوح الأول يجرى مذكره فى الجمع مجرى فِعَال المكسور الأول وذلك نحو قذال (٤) وأقذلة وأفدنة والمؤنث منه على أفعُلٍ نحو عناق وأعنق وفى الكثير قُدُنٌ ومُذُل (٥) وفى المعتل اللام مثله أيضا قالوا سماء وأسمية للمطر لا للمظلة للأرض فانهم اقتصروا فيها على الألف والتاء وقوله : (٦)

تلفه الأرواحُ والسُّمِيُّ (٧)

جمع التى بمعنى المطر وكذلك عطاء وأعطية ولم يقولوا عطى لأنه فى حكم المتحرك لأن الحركة إذا كانت مرادة كان كالمحرك ولذلك قالوا لَضَوُ الرجل وقالوا رَضِيُوا لأن

---

(١) هو عدى بن زيد وانظر ديوانه صفحة ١٢٧ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٦٩ ، والمقتضب ١ : ١١٣ والمنصف ١ : ٣٢٨ وابن يعيش ٥ : ٤٤/ ١٠ : ٨٤ ، ٩١ ، والهمع ٢ : ١٧٦ والدرر ٢ : ٢٢٧ .

(٢) عجز بيت وصدره :

عن مُبْرِقَاتٍ بالبُرِينَ وتَبْدُو ... .

والسور جمع سوار وأراد بالاكف المعاصم فسماها باسمها لقربها منها وأبرقت المرأة تحسنت وتزينت والبرين جمع برة وهو الخلخال او الحلى والشاهد فيه تحريك الواو من (سور) بالضم على الاصل تشبيها بالصحيح عند الضرورة .

(٣) الاهاب ككتاب: الجلد أو مالم يدبغ .

(٤) قذال : القذال جمع مؤخر الرأس من الانسان والفرس فوق القفا والجمع قذل واقذلة . المعجم الوسيط ٢ : ٧٧٨ ، ٧٢٩ .

(٥) المذل : المذلة النكتة فى الصخرة ونواة الثمرة . المعجم الوسيط ٢ : ٨٦٦ .

(٦) هو العجاج وانظر ديوانه صفحة ٦٦ والمخصص ٩ : ١١٦ ، ٤٤ وابن يعيش ٥ : ٤٤/ ١٠ : ٣٠ واللسان (سما ١٢٣ ، ١٢٤) .

(٧) رجز والشاهد جمع سماء على سمى .

الضمة والكسرة مرادة وقد جاء فيه فِعْلان قالوا غزال وغزلان وفُعُول نحو عناق وعنوق وفعائل نحو شمائل في المؤنث وقد شذ مكان وأمكن ٠

قال : وفُعال في القلة على أفعِلة وفِعْلَة والثاني قليل ٠

قلت: مدار هذا أيضا في القلة على أفعِلَة نحو غراب وأغربة وزقاق وأزقة وخراج وأخرجة وحوار وأحورة وجاء على فِعْلَة نحو غلام وغلمة ولم يقولوا إغلمة [1] استغناء عنه بغلمة شبهوه بفتية لانه لأقل العدد وقالوا في التصغير أغيلمة كأنه الأصل فرجعوا اليه في التصغير ومؤنث هذا أيضا على أفعل نحو عقاب وأعقب ٠

قال : وفي الكثرة على فِعْلان وفُعْلان والأول اكثروجاء فُعُل في مضاعفه نادرا

٤٤٣ قلت/ أما فِعْلان بكسر الفاء فنحو غلمان وغربان وأما فُعْلان بضم الفاء فنحو زقاق وزقان وحوار وحوران والأول هو الباب وربما اجتمع الضم والكسر في كلمة فقالوا حُوران وحِيران ،وأما فُعُل "فجاء في مضاعفه وغير مضاعفة قالوا ذباب وذب وقراد وقرد وغراب وغرب قال الشاعر: [2]

. . . . ٠٠ وَأَنْتُمْ خِفَافٌ مِثْلَ أَجْنِحَةِ الغُرُبِ [3]

وهو مخفف من غرب نحو حمر لأن فِعَالا وفُعَالا أخوان فجاز في أحدهما ماجاز في الاخر ومن قال سوار وسور وافق الذى قال سوار وسور بالكسر في المفرد وقد جاء فيه فَواعل قالوا دخان ودواخن وعثان [4] وعواثن وكراع [5] وأكارع كأنه جمع أكرعاء وقد اقتصروا فيه على جمع القلة كما فعلوا في غيره نحو فُؤاد وأفئدة وقالوا قُراد [6] وقردان ولم يقولوا أقرده ٠

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ١٩٣ ٠

(٢) مجهول وانظر لسان العرب غرب ٢ : ١٣٧ (مطبعة بولاق) ٠

(٣) لم اعثر على تتمته

والشاهد فيه جمع غراب على غرب٠

(٤) العثان : الدخان والجمع عواثن وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٥٩٠ ٠

(٥) الكراع: من الانسان مادون الركبة الى الكعب والجمع أكرع وأكارع وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٨٩٠

(٦) قراد كغراب: حلمة الثدى وحلمة احليل الفرس ودويبة ٠

قال : وفَعِيل فى القلة على أفْعِلَة وفِعْلَة والثانى قليل وشاذا على أفْعُل ·

قلت: فعيل اسما على أفعلة فى القلة اذا كان مذكرا نحو جريب [1] وأجربة ورغيف وأرغفة وهو الكثير وعلى فِعْلَة قليلا قالوا صبى وصبية وحكمة حكم غلمة فيما ذكرنا · قال أبو على : لم يقولوا أصبية كما لم يقولوا : أغلمة استغناء [2] بغلمة [3] · وشاذا على أفْعُلٍ نحو جنين وأجْنُن قال الشاعر:

.... ∴ حَتَّى رَمَى مَجْهُولَةً بالأجْنُنِ [4]

ويروى بالهاء ·

قال : وفى الكثرة على فُعْلَانٍ وفُعُل وعلى أفْعِلَاء وعلى فِعْلَانٍ وهو قليل ·

قلت: أما فُعْلَان فنحو كثبان ورغفان وأما فُعُل فنحو كتب ورغف وقضب · وأما أفعِلَاء فنحو نصيب وأنصباء وخميس وأخمساء وأما فِعْلَان بالكسر فنحو ظليم [5]

٤٤٤ وظلمان وقضيب وقضبان وصبى وصبيان وهو قليل وقد يجتمع الضم والكسر / فى اسم واحد نحو قضيب وقضبان وقضبان ·

قال : وعلى فِعَال وفَعَائل وربما فتحوا عين فُعُل فى مضاعفة والأعرف الضم ·

قلت: فِعَال نحو فصيل وفصال ·قال ابو على · قدر فيه الصفة والانفصال من الأم [6] ·وفعائل نحو قطيع وقطائع وقبيل وقبائل وأقيل وأقائل [7] ، لأنهم قالوا أقيلة

---

(١) جريب : الجريب المزرعة ومكيال قد رأربعة أقفزة والجمع أجربة (المعجم الوسيط ١ : ١١٤) ·

(٢) انظر التكملة للفارسى صفحة ٢٢٣ ·

(٣) (استغناء بغلمة) اضافة من (ب) واشار فى (أ) الى الجانب الايمن ولم تظهر ·

(٤) سبق شرحه صفحة ٣٨١ ·

(٥) الظليم الذكر من النعام ·

(٦) انظر التكملة صفحة ٢٢٣ ·

(٧) المقيل : يقال طعنه فى مقيل صدره · وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٧٦ ·

فأشبه الصفة وقالوا سرر فى جمع سرير ففتحوا فيما حكاه أبو زيد وأبو عبيدة والضم هو الباب ، وكأن الفتح عوض من التخفيف فى رغف ويجب التخفيف فى نحو منى ومتى وأما أديم وأدم فليس بجمع له بل هو اسم جمع ، فان كان فَعِيل صفة فجمعه على فُعَلاء نحو كريم وكرماء وقد جاء فيه فِعَال قالوا كرام وظراف ، فان كان فَعِيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح فبابه فَعْلَى نحو جرحى وقتلى ، وقد يشبه به ماليس كذلك نحو مريض ومرضى وباب المضاعف أفْعِلَاء نحو لبيب وألباء ولا يجمع على فعلاء كراهة لإظهار التضعيف ، وقد كسر المضاعف على أفْعِلَة نحو شحيح وأشحة وان كان من بنات الياء أو الواو فبابه أفْعِلَاء نحو غنى وأغنياء وشقى وأشقياء وصفى وأصفياء .

قال : وفَعُول فى القلة على أفْعِلَة وجاء فى بنات الواو منه أفْعَال .

قلت : بابه أيضا أفعِلَة فى القلة نحو خروف وأخرفة وعمود وأعمدة وقعود وأقعدة وفى المعتل أفْعَال نحو فلو [١] وأفلاء وعدو وأعداء واقتصروا عليه فلم يقولوا فُعُلًا ولا فِعْلانا للاعتلال [٢] وقد جاء فِلاءٌ وفُلَى وفِلِي فيما حكاه الجرمى وهو شاذ .

قال : وفى الكثير على فِعْلان وفُعُل وفَعَائِل .

قلت : أما فِعْلان بالكسر فنحو خروف وخرفان وعقود وعقدان وقعود [٣] وقعدان وأما / فُعُل فنحو عمود وعمد وقلوص [٤] وقلص وزبور وزبر وأما فَعَائل فنحو جزور [٥] وجزائر ٤٤٩
فيمن ذكر وقلائص ، وفَعُول إذا كان صفة استوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل صبور وامرأة صبور والجمع على صبر وأما عمود وعمد بالفتح فالأظهر أنه اسم جمع .

---

(١) الفلو كعدو : الجحش والمهر فطما أو بلغنا السنة من عمرهما .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٩٥ .

(٣) (وقعود) اضافة من (ب) .

(٤) القلوص من الابل الشابة أو الباقية على السير أو اولى مايركب من اناثها .

(٥) الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة .

فأشبه الصفة وقالوا سرر في جمع سرير ففتحوا فيما حكاه أبو زيد وأبو عبيدة والضم هو الباب ، وكأن الفتح عوض من التخفيف في رغف ويجب التخفيف في نحو منى ومتى وأما أديم وأدم فليس بجمع له بل هو اسم جمع ، فان كان فَعيل صفة فجمعه على فُعَلاء نحو كريم وكرماء وقد جاء فيه فِعال قالوا كرام وظراف ، فان كان فَعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح فبابه فَعْلَى نحو جرحى وقتلى ، وقد يشبه به ما ليس كذلك نحو مريض ومرضى وباب المضاعف أفْعِلاء نحو لبيب وألباء ولا يجمع على فعلاء كراهة لإظهار التضعيف ، وقد كسر المضاعف على أفعِلَة نحو شحيح وأشحة وان كان من بنات الياء أو الواو فبابه أفْعِلاء نحو غني وأغنياء وشقي وأشقياء وصفي وأصفياء .

قال : وفَعُول في القلة على أفعِلَة وجاء في بنات الواو منه أفْعال .

قلت : بابه أيضا أفعِلَة في القلة نحو خروف وأخرفة وعمود وأعمدة وقعود وأقعدة وفي المعتل أفْعال نحو فلو[1] وأفلاء وعدو وأعداء واقتصروا عليه فلم يقولوا فعلاً ولا فِعْلانا للاعتلال[2] وقد جاء فِلاء وفُلُو وفِلِي فيما حكاه الجرمي وهو شاذ .

قال : وفي الكثير على فِعْلان وفُعُل وفَعائِل .

قلت : أما فِعْلان بالكسر فنحو خروف وخرفان وعقود وعقدان وقعود[3] وقعدان ٤٤٥ وأما / فُعُل فنحو عمود وعمد وقلوص[4] وقلص وزبور وزبر وأما فَعائل فنحو جزور[5] وجزائر فيمن ذكر وقلائص ، وفَعُول إذا كان صفة استوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل صبور وامرأة صبور والجمع على صبر وأما عمود وعمد بالفتح فالأظهر أنه اسم جمع .

---

(١) الفلو كعدو : الجحش والمهر فطما أو بلغا السنة من عمرهما .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٩٥ .

(٣) (وقعود) اضافة من (ب) .

(٤) القلوص من الابل الشابة أو الباقية على السير او اول ما يركب من اناثها .

(٥) الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة .

قال : والمؤنث من الباب بغيرهاء فى القلة على أفْعُلٍ وعلى أفْعَال وأفْعِلَة والباب للأول .

قلت: أما فِعَال بالكسر فجاء مؤنثه على أفعُل نحو ذراع وأذرع وكذلك فُعَال نحو عقاب وأعقب والسن فهن أسنان ومن ذكر قال ألسنة وهى لغة القرآن [1] وفَعَال بالفتح أيضا قالوا عناق وأعنق وفَعِيل نحو يمين وأيمن وقالوا قليب وأقلبة والقليب يذكر ويؤنث فيحتمل ان يكون جمع المذكر، كما قالوا رغيف وأرغفة ويجوز أن يكون جمع المؤنث كما قالوا سماء وأسمية ،وأفعُل فى هذا الباب أعنى ما هو على أربعة أحرف ثالثة لين مختص بالمؤنث فان جاء فى المذكر فهو شاذ فيه نحو أمكن وأطحل ،وأما أفعَال فنحو يمين وأيمان وأما أفْعِلَة فنحو أسمية فى جمع سماء وهى السحاب.

قال : وفى الكثرة على فُعُول وهو الباب وجاء فيه على فَعَائل وفُعُل وفِعْلَان وفِعَال .

قلت: أما فُعُول فنحو عناق وعنوق ،قال أبو على : ومثل عنوق قول بعضهم سمى فى السماء التى للمطر،وأما فَعَائل فنحو شمائل شبهوه برسالة ورسائل وكذلك قدوم وقدائم وعجوز وعجائز ،وأما فُعُل فنحو عجز وشمال وشمل وقدوم وقدم ،وأما فِعَال فنحو قلاص ،واما فِعْلَان فنحو عقبان [2] .

قال : وبالهاء فى القلة بالألف والتاء وفى الكثرة على فَعَائل وهو كثير وعلى
٤٤٦ فُعُل / وباسقاط الهاء .

قلت مثاله صحيفات ورسالات وذوابات [3] وحمامات وحلوبات وركوبات ، وأما فَعَائل فى الكثرة فنحو رسائل وسفائن وحمائم وذوائب وصحائف ،وفُعُل نحو سفن وصحف

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ١٩٤ .

(٢) العقبان : مفرده عقاب وهو طائر يشبه النسر . وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٦١٩ .

(٣) الذؤابة : الناصية او منبتها من الرأس.

شبهوه بقليب وقلب كأنهم لم يعتدوا بالهاء ، اذ كانت التاء تسقط في التكسير ، واما باسقاط الهاء فنحو سفين وحمام في سفينة وحمامة وماكان من هذه اسم نوع فانه بمنزلة ثمرة وتمر ونحو دجاجة ودجاج ، وثمامة وثمام وعظاية [1] وعظاء وان كسره قلت دجائج وعظايا وقالوا دجاج بالكسر كما قالوا طلاح .

قال أبوعلي : يجوز أن يكون دِجاج فيمن كسر فقال دِجاجة جمعا على هذا الحد [2] .

يعني على حد طلحة وطِلاح ثم قال : كما قالوا هِجان [3] ودِلاص [4] يعني تكون الكسرة في دِجاج غير التي في دجاجة في التقدير كما أن الكسرة في هِجان للواحد غير التي في الجمع [5] ، قالوا وليس في المؤنث فُعَلاء إلا حرفان قالوا : امرأة فقيرة ونسوة فقراء وسفيهة وسفهاء وسفائه فيما حكى سيبويه .

واعلم انه لم يذكر جمع هذه الخمسة اذا كانت صفات فلنذكرها على طريق الاجمال :

وجملة الأمثلة التي تجمع عليه عشرة أحدها فُعَلاء نحو كريم وكرماء وجبان وجبناء وشجاع وشجعاء وودود وودداء وثانيها فُعُل نحو صبور وصبر وصناع [6] وصنع وناقة كناز وكنز [7] .

---

(١) العظاية دويبة كسام أبرص.

(٢) انظر التكملة صفحة ٢٢٧ .

(٣) الهجان ككتاب من الابل البيض والرجل الحسيب والأرض الكريمة .

(٤) الدلاص : اللين البراق الاملس ودرع دلاص لينة والجمع دلاص ودلص.

(٥) انظر التكملة صفحة ٢٢٧ .

(٦) صناع : يقال امرأة صناع اليدين : حازمة ماهرة .

(٧) ناقة كناز : المجتمعة اللحم القوية والجمع كنز وكناز أيضا وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٨٠٦ .

وثالثها : فِعَال : جواد وجياد وهجان كلفظ الواحد منه ورابعها : فِعْلان نحوشجعان وخصيان وخامسها أفعال : نحو شريف وأشراف وعدو واعداء وسادسها فعول نحوظريف وظروف وسابعها أفعلاء نحو صديق وأصدقاء وثامنها فُعْلان : نحو شجعان وقفزان بالضم وتاسعها أفعلة/ نحو عزيز وأعزة وعاشرها فِعْلة نحو خصي وخصية ،وقد رأينا أن نقتصر على هذا القدر اقتداء بما وقف عنده فان زيادة الأحكام على ما في النص تخرج الشرح الى تصنيف آخر. ٤٤٧

٭ ٭

بـــــابُ

فاعل اسما على فَواعِل وفِعْلَان وفُعْلَان •

قلت: فاعل اسما له ثلاثة أمثلة فى الجمع الأول فواعل نحو كاهل وكواهل وخاتم وخواتم قلبوا ألف فاعل واوا لأجل ألف الجمع وكأن قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين جمع فَاعل وفَيعِل نحو صيرف وصيارف ولأنها تقلب واوا فى التصغير والتصغير والتكسير من واد واحد ، ولأنها لو قلبت ياء لوقعت الألف بين ياء وكسرة وفواعل اكثر الثلاثة استعمالا ثم فِعْلَان بالكسر نحو حاجز وحجزان وهو مايمسك الماء من شفة الوادى وجان وجنان وحائط وحيطان وغائط وغيطان ،ثم فُعْلَان بالضم نحو حائر وحوران وغال وغلان وهو الوادى فى المضاعف منه وكذلك سال وسلان [1] ، وقد جاء فى معتله فى القلة أفعِلة نحو واد وأودية كأنه محمول على جريب وأجربة ، وقيل عدل الى هذا الجمع كراهة اجتماع واوين لو قيل فَواعل ولوقيل فُعْلَان لانضم أو انكسر، وقد تزاد فيه الياء فيقال طابق وطوابيق ودانق ودوانيق [2] ، قال السيرافى : وليس ذلك بقياس ،قال الفراء : بواطيل بالياء من كلام المولدين ،والمفتوح العين فى هذا كمكسورها فخاتم مثل خاتم بالفتح وبعضهم يخص زيادة الياء بالمفتوح •

٤٤٨ قال : وصفة مستعملة استعمال الأسماء / على فُعْلَان وفِعَال •

قلت : فاعل اذا كان صفة فاما أن يجرى مجرى الأسماء أو لايجرى فان كان الأول فله مثالان فُعْلَان نحو راكب وركبان وراع ورعيان قال السيرافى : لأن راكبا لايقال الا لراكب البعير ويقال لراكب الفرس فارس ،فقد اختص بشئ ليس على طريق الفعل وكذلك راع يختص به من يرعى ضربا من المواشى فأجرى مجرى الأسماء [3] ، والثانى فِعَال نحو رعاء وصحاب وقالوا صحابة بالفتح ،وحكى الكوفيون فيه الكسر وكلاهما اسم جمع وليس بجمع حقيقة •

---

(١) السل : انتزاعك الشئ واخراجه فى رفق •

(٢) دانق كصاحب : الاحمق والسارق والمهزول الساقط من الرجال والنوق وسدس الدرهم

(٣) انظرشرح السيرافى ٥ : ٣٦ •

قال : وصفة مختصة على أفعال وفُعُل وفُعّال وفَعَلة ·

قلت : وان كان صفة لم يستعمل استعمال الأسماء فله أمثلة كثيرة تبلغ عشرة الأول : أفعال نحو أصحاب وأنصار جمع ناصر وشاهد وأشهاد الثاني : فُعَّل نحو شاهد وشهد وصائم وصيم وصوم أيضا · الثالث : فُعَّال نحو شاهد وشهاد وغائب وغياب وكأن فُعَّلًا مقصور منه والرابع فَعَلَة نحو كاتب وكتبة وحاسب وحسبة وفاسق [1] وفسقة ومن المعتل حائك وحوكة وخونة ·

قال : وعلى فُعَلة ويختص بفُعَلة المعتل اللام ·

قلت تختص فُعَلَة المضموم بالمعتل اللام وفَعَلة بالفتح بالصحيح وذلك نحو قاض وقضاة وغاز وغزاة ورام ورماة ، وزعم بعض الكوفيين أن أصل قضاة قضى مثل شقى [2] فاستثقلوا التشديد فأبدلوا من احدى الميمين ألفا وخففوا ، وهذا مما لا دليل عليه والصحيح غير مغير والمعتل قد يختص بأمثلة لا تكون للصحيح وانما ضموا الأول للفرق بين جمع المعتل والصحيح ·

قال : وعلى فُعَّل وفُعَلاء وليسا متمكنين فى / الباب · ٤٤٩

قلت : الخامس فُعَّل نحو بازل [3] وبزل ، قال سيبويه : شبهوه بفعول حين حذفت زيادته كما شبه به فى الأسماء لأنه مثله فى الزنة والعدة والزيادة [4] ، وفى المعتل عائذ وعوذ وهى القريبة النتاج والاصل عوذ مثل نزل لكن خفف لاستثقال الضمة على الواو ومثله حائل وحول ولا يأتى متنقلا الا فى الشعر قال : [5]

.... ∴ جَرَدُ وامِنها وراد اوشقر [6]

---

(١) (وفاسق) اضافة من (ب) ·

(٢) (شقى) اضافة من (ب) ولم استطع قراة نظيرتها من (أ) ، وقد رسمها الناسخ سبو

(٣) يقال جمل بازل اذا كان فى تاسع سنيه وليس بعده سنة تسمى والبازل السن تطلع وقت البزول ·

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٢٠٦ ·

(٥) هو طرفة بن العبد وانظر ديوانه صفحة ٧٠ والمحتسب ١ : ١٦٢ وابن يعيش ٥ : ٦٠

(٦) عجز بيت وصدره : ∴ ....
أيها الفتيان فى مجلسنا

السادس: فُعَلاء نحو شعراء حمل على فعيل ،قال أبو على : يشبه أن يكون ذلك لتوارد فاعل وفعيل على الشيء الواحد كعالم وعليم (١) ، وقوله وليسا متمكنين فى الباب يعنى أن بابهما فعول وفعيل وهو قول ابى على وليس فعل وفعلاء فى هذا الباب بالمتمكن . السابع : فُعُول نحو جالس وجلوس وشاهد وشهود .

قال : وشاذا على فَوَاعل .

قلت: قال سيبويه : لايكون فيه فواعل كما كان فى خاتم لانه صفة وله مؤنث فيفصلون بينهما الا فى فوارس لأن هذا اللفظ لايقع فى كلامهم إلا للرجال كما قالوا الحوارث حيث كان اسما خاصا (٢) . قال السيرافى : استثنى فوارس لأَنه لما كان لايشارك المؤنث كان كالاسم والاسم غيرجار على الفعل ،وقد جاء هالك وهوالك وغائب وغوائب وشاهد وشواهد (٣) .

وذكر المبرد أنه أصل جائز فى الشعر ومنه : (٤)

....·. ...... نَواكِسَ (٥) (٦)

والصحيح أنه شاذ لأنهم فرقوا بين جمع المذكر والمؤنث فقالوا الصفة المؤنث فواعل ، فلما أمنوا اللبس فى هذا حيث لايصفون بفارس الا المذكر استجازوا فيه فوارس ولأنه اجرى لاختصاصه مجرى الأَسماء وقيل انه جمع فارسه على أن تكون الهاء للمبالغة

٤٥٠ وأما هوالك فلأنه مذكور / فى مثل والأمثال تغير كثيرالتشتهر ،وأَما نواكس فى البيت

---

(١) انظر التكملة صفحة ٢٤٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ١٩٨ .

(٣) انظر شرح السيرفى ٥ : ١٣٦ .

(٤) قاله الفرزدق وانظر ديوانه ١ / ٣٧٦ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٠٧ والمقتضب ١ : ١٢١ / ٢١٩ ، ٢ والكامل للمبرد صفحة ٢٦٢ والجمل صفحة ٣٥٠ وابن يعيش ٥ : ٥٦ ، والخزانة ١ : ٩٩ .

(٥) قطعة من بيت وهو بتمامه :

وَإذا الرجَالُ رأوا يَزِيدَ رأيتَهم .·. خُضُعَ الرقابِ نَواكِسَ الأبصَارِ .

والممدوح هو يزيد من آل المهلب والشاهد فيه جمع ناكس صفة لعاقل على نواكس ضرورة .

(٦) انظر : المقتضب ١ : ١٢٠ ، ١٢١ .

فالرواية نواكس الإبصار ثم إنه ضرورة . وان كان صفة لما لا يعقل جاء أيضا فى المذكر على فواعل نحو ناهض ونواهض وشامخ وشوامخ لان ما لا يعقل يجرى مجرى المؤنث الذى لمن يعقل فى صفاته وأحواله وجموعه ، وان ضمن فاعل معنى الآفة جاز جمعه على فَعْلَى نحو هالك وهلكى ، وواحد صفة تجمع على وحدان ، واذا كان اسما جمع على اواحد والواو والنون فى جميع هذا سائغ نحو هالك وهالكون وراكبون ان استوفى الشروط .

قال : ومؤنثا بالهاء ومجردا منها على فَوَاعِل وفُعَّل .

قلت : يستوى فى المثالين ما فيه التاء وما لا تاء فيه ، لأن الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث فى المعنى فلا فرق بين وجود التاء فى اللفظ وعدمها ، فلذلك تقول ضاربة وضوارب وحائض وحوائض وصائمة وصيم وحائض وحيض ومذكر ما لا يعقل يشاركه أيضا فى المثالين ولا يمتنع شئ منه من الألف والتاء نحو صائمات وحائضات ، وأما ما علامته ألف مقصورة وممدودة اسما فله مثالان أيضا وذلك نحو صحراء وصحارى وأنثى واناث وقد جاء فيه فُعَال بالضم قالوا ربى ورباب وهى الشاة تربى ولدها ، ولصفة هذا أربعة امثلة فِعَال نحو عطاش وفَعْل نحو حمراء وحمر وفُعَل نحو الصُّفْر فى الصغرى وعشراء وعشر وفَعَال نحو شاة حرمى (١) وحرامى وحرام ولا يمتنع شئ منه بالألف والتاء نحو حبليات وصحراوات الا الممدوة فى الصفة على ما مر .

٥٥ ٥٥

---

(١) يقال شاة حرمى اذا أرادت الفحل .

٤٥١ / باب

أفعل اسما يجمع على أفاعل فان استوفى الشروط جازت الواو والنون .

قلت : ليس للاسم الا مثال واحد هو أفاعل نحو أحمد وأحامد وأبدع وأبادع [١] وماكان للادميين يجمع بالواو والنون نحو أحمدون ،وقياس الاسم الصرف فيه ألا يجمع بالواو والنون .

قال الشلوبيني : كان حقه أن يقول : فان استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون في القلة غالبا لأن باب الواو والنون انما هو للقلة وان كان قد يجيء في غير ذلك [٢] .

قال : وصفة مقرونة بمن لفظا أو معنى لاتجمع .

قلت : قد ذكرنا أن افعل التفضيل مادام مصحوبابمن لايجمع ولايثنى ولايؤنث لانه يذهب به مذهب الفعل والمصدر معا فلايقال الزيدون افاضل من عمرو ، لأن معناه الزيدون يزيد فضلهم على فضل عمرو ،فلايثنى ولايجمع كما لايثنى الفعل ولايجمع وكذلك لايؤنث وقيل لانه أجرى مجرى لفظ التعجب لقربه في المعنى منه .

قال : وصفة مؤنثة الفُعلَى على أفاعل فإن استوفى الشروط جازت الواو والنون .

قلت: أفعَل صفة على وجهين : احدهما : ان تكون مؤنثة فعلاء بالفتح والمد والثاني : أن يكون مؤنثه فُعلَى بالضم والقصر وهذا يجمع على أفاعل نحو أفاضل وأصاغر وأكابر وبالواو والنون قال تعالى " بالأخسَرين أعمالًا " [٣] وقال تعالى : " أراذِلنا " [٤] وقال تعالى : أكابرَ مُجرِميها " [٥] .

---

(١) الايدع هو الزعفران وخشب البقم ودم الأخوين وصمغ احمروشجرتصبغ به الثياب .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم١٩٦ .
(٣) الاية ١٠٣ من سورة الكهف .
(٤) من الاية٢٧ من سورة هود .
(٥) الاية ١٢٣ من سورة الانعام .

٤٥١ /

بـــاب

أفعل اسما يجمع على أفاعل فان استوفى الشروط جازت الواو والنون .

قلت: ليس للاسم الا مثال واحد هو أفاعل نحو أحمد وأحامد وأبـدع وأيادع [1] وماكان للادميين يجمع بالواو والنون نحو أحمدون ، وقياس الاسم الصرف فيه ألا يجمع بالواو والنون .

قال الشلوبيني : كان حقه أن يقول : فان استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون فى القلة غالبا لأن باب الواو والنون انما هو للقلة وان كان قد يجىء فى غير ذلك [2] .

قال : وصفة مقرونةً بمن لفظا أو معنى لاتجمع .

قلت: قد ذكرنا أن افعل التفضيل مادام مصحوبا بمن لايجمع ولايثنى ولايؤنث لانه يذهب به مذهب الفعل والمصدر معا فلايقال الزيدون افاضل من عمرو ، لأن معناه الزيدون يزيد فضلهم على فضل عمرو ، فلايثنى ولايجمع كما لايثنى الفعل ولايجمع وكذلك لايؤنث وقيل لانه أجرى مجرى لفظ التعجب لقربه فى المعنى منه .

قال : وصفة مؤنثة الفُعلَى على أفاعل فإن استوفى الشروط جازت الواو والنون .

قلت: أفعل صفة على وجهين : احدهما : ان تكون مؤنثة فعلاء بالفتح والمد والثاني : أن يكون مؤنثه فُعلَى بالضم والقصر وهذا يجمع على أفاعل نحو أفاضل وأصاغر وأكابر وبالواو والنون قال تعالى " بِالأَخسَرِينَ أعمالًا " [3] وقال تعالى : " أراذِلنا " [4] وقال تعالى : أكابِرَ مُجْرِمِيهَا " [5] .

---

(١) الايدع هو الزعفران وخشب البقم ودم الأخوين وصمغ احمروشجرتصبغ به الثياب .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم١٩٦ .

(٣) الاية ١٠٣ من سورة الكهف .

(٤) من الاية٢٧ من سورة هود .

(٥) الاية ١٢٣ من سورة الانعام .

قال رحمه الله تعالى : ومؤنثه يجمع على الفُعَل أو بالألف والتاء .

قلت هذا نحو الفضل والفضليات وانما حسن جمعه جمع السلامة والتكسير ٤٥٢ لأنه لما لم ينكر جرى مجرى الأسماء / حيث خص بصنف من الأصناف ولذلك كسر على مايكسرعليه الأسماء وهو الأفاعل .

قال الشلوبيني : كان حقه أن يبين اين يكون الجمع بالألف والتاء ويقول في القلة غالبا (١) .

قال : وصفة مؤنثة فَعْلاء على فُعْلٍ وفَعْلان .

قلت : هذا هو الاول وذلك نحو أحمر وحمر يستوي فيه المذكر والمؤنث فتقول حمراء وحمر كما تقول أحمر وحمر ، وفعلان نحو حمران وشقران فان كان الثاني ياء كسر أوله نحو بيضان كما يقال بيض وانما كسر الأول لتسلم الياء ، فَفُعْل وفُعْلان مختصان بأفعَل الذي مؤنثه فَعْلاء وأفاعل مختص بأفعَل الذي مؤنثه فُعْلَى فان كان مؤنثه بالهاء نحو أرمل وأرملة أو لا مؤنث له من لفظه نحو أفكل فجمعه على أفاعل نحو أرامل وأفاكل (٢) .

قال : ومؤنثه على فُعُلٍ ساكن الثاني ولا ينقل إلا في الشعر .

قلت : استوى المذكر والمؤنث في فُعْلٍ نحو أحمر وحمر وحمراء وحمر وهو مخفف لثقل الجمع والتأنيث وقد ينقل في الشعر قال :

أيها الفِتْيان فِي مَجْلِسنَا ∴ جَرِّدوا مِنْهَا وِرادًا وشُقُر (٣)

وأفعَل صفة مستعملة استعمال الأسماء لاتجمع إلا على أفاعل نحو الأباطح (٤) والأجارع (٥)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٦ .

(٢) الافكل الرعدة يقال اخذه أفكل ارتعد من برد أو خوف وانظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٠٦ .

(٣) سبق شرحه صفحة ٥١٥ .

(٤) الأبطح سيل واسع فيه دقاق الحصى .

(٥) الأجرع كثيب جانب منه رمل وجانب حجارة .

وأما قول الشاعر : (١)

اتانِى وَعِيدُ الحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفرٍ .. فَياعَبْدَ قيسٍ لانهيْتَ الأحَاوِصَا (٢)

فمنظور فيه الى جانبى الصفة والاسمية ، فالحوص نظرا الى الصفة والأحاوص الى الاسمية .

ولنذكر ما أهمله من الأسماء والصفات فمن ذلك فُعْلان : اسما يجمع على فعالين وفعالى نحو سلاطين وسراحين وسراح وصفة على فِعال وفَعالى نحو غضاب وغضابى وسكران وسكارى وبعضهم يضم فيقول سكارى وقرئ بهما (٣) ، وأما العلم

٤٥٣ من هذا المثال فلايجمع / الا بالواو والنون ومنها فَيْعل يكسر على أفعال وفعال وأفعلاء نحو ميت وأموات وجياد وأبيناء جمع بيّن وبالواو والنون نحو قولك هينون وبيعون وفى المؤنث بيعات ومنها فَعّال وفِعّيل ومَفْعول ومُفعِل ومُفْعَل : وهذه لاتكاد تكسر ، استغنى فيها بجمع السلامة عن التكسير وذلك قولك حسانون وفسيقون ومضروبون ومكرمون ومكرمون وقد قالوا عواوير وملاعين ومنامين ومشائيم ومفاطير ومناكيد ومطافل ومشادن ، ومتى لحق الرباعى حرف لين قبل آخره جمع على فَعاليل نحو قناديل وسراديح (٤) وكذلك من الثلاثة ملحقا به نحو قرواح (٥) وقراويح وقيراط وقراريط ويربوع ويرابيع ومصباح ومصابيح فأما أراهيط وأباطيل وأحاديث وأعاريض

---

(١) هو الاعشى ميمون وانظر ديوانه صفحة ١٠٩ وابن يعيش ٥ : ٦٢ ، ٦٣ والخزانة ١ : ٨٨ .

(٢) الحبص : هو الضيق فى احدى العينين .

(٣) الاية ٢ من سورة الحج وانظر شرح القارئ المبتدئ صفحة ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٤) السرداح بالكسر الناقة الطويلة أو الكريمة أو العظيمة أو السمينة أو القوية الشديدة التامة .

(٥) القرواح بالكسر الناقة الطويلة القوائم والنخلة الطويلة الملساء والجمل يعاف الشرب مع الكبارة .

فجمع على غيرواحده ، كأن أراهط جمع أرهط لم يستعمل وكذلك قياس باطل بواطل وحديث وحدائث وعروض وعرائض وقد يجمع الجمع فيقال في كل أفعُلٍ وأفعِلة أفاعِل نحو أكلب وأكالب وانعم وأناعم وقالوا جمائل وجمالات وكلابات وحمرات وجزرات وصارين وحشاشين وليس بقياس وانما يوقف فيه على السماع والمشهور في ركب وسفر وأدم وعمد وحلق وخدم وباقر وسراة وفرهة وضأن وغزي وتوءام ورخال أنها أسماء جموع وليست جموعا ، لأن الذى يفهم منه الجمع انما يثبت كونه جمعا حقيقة اذا كثر تكسير المفرد عليه ، فأما ما استعمل نادرا فلا يثبت ، ثم الذى يدل على أنها غير جموع انها تصغر على لفظها ، وقال الأخفش : هو جمع راكب وسافر وضائن وماعز وغاز وهكذا الى آخرها[1] ومنه حجيج وفطير ورخال بالضم اسم جمع لراخل ، وحكى الفراء أخوة بالضم وهو اسم
٤٥٤ جمع / مثل صحبة[2] .

واعلم أن التكسير يرد المحذوف كما يرده التصغير وذلك نحو شفاه واستاه وبدى والمذكر الذى لم يكسر يجمع بالألف والتاء نحو السرادقات وجمال سبحلات[2] وسبطرات[3] ولم يقولوا جوالقات[5] حين قالوا جواليق الا ما شذ من قولهم بوانات مع قولهم بون .

٭ ٭

(١) انظر همع الهوامع ٢ : ١٨٤ وشرح السيرافي ٥ : ٥٤٠ .
(٢) انظر هامش الكتاب ٢ : ٢٠٣ .
(٣) السبحل كقمطر الضخم من الضب والبعير .
(٤) يقال جمال سبطرات أى طوال على وجه الأرض .
(٥) الجوالق بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها وعاء .

بَابُ (ألف التَّأنيثِ المَمدُودَة)

الأبنية التى تلحقها الف التأنيث الممدودة فَعْلاء وهى صفة وغير صفة فغير الصفة مصدر وغيره ،وغير المصدر مفرد واسم جمع .

قلت هذه الأبنية على ضروب منها ماوزنها فَعلاء بفتح الفاء وسكون العين ولاتكون ألفه الا للتأنيث والهمزة فيه منقلبة عن ألف التأنيث فهى فى الممدود مثل فَعْلَى فى المقصور الا انها تكون اسما وصفة والاسم على ثلاثة أضرب: أحدها : أن يكون مصدرا نحو السراء والضراء والنعماء والبأساء . الثاني : ان يكون اسما مفردا نحو الصحراء والبيداء . الثالث: أن يراد بها الجمع نحو الحلفاء [1] والطرفاء [2] والقصباء [3] .

قال الأصمعى : الواحدة قصبة وحلفة وطرفة .

وفى حلفة الفتح والكسر غيرأن المشهور أن هذه أسماء جموع وليست بجموع ، وأما أشياء [4] فذهب الأخفش والكوفيون الى أنه جمع ثم اختلفوا فى واحده ،فقال الأخفش : الواحد شىء مثل صديق وأصدقاء وان الأصل أشيئاء فحذفت الهمزة تخفيفا كما قال ابنُ حِلزة [5] :

---

(١) الحلفاء نبت .

(٢) الطرفاء شجر .

(٣) القصب : محركة كل نبات ذى أنابيب الواحدة قصبة وقصباة والقصباء جماعتها .

(٤) انظرفى هذه المسألة الانصاف ٢ : ٨١٣ واملاء مامن به الرحمن ١ : ٢٢٧ وهمع الهوامع ٢ : ٢٢٥ والأمالى الشجرية ٢ : ٢٠ والمنصف لابن جنى ٢ : ٩٤ والمقتضب للمبرد ١ : ٣٠ والمعانى للفراء ١ : ٣٢١ .

(٥) هو الحارث بن حلزة وانظر المحتسب ٢ : ٣١٩ وامالى ابن الشجرى ٢ : ٢٤ وانظرمعلقة الحارث بن حلزة وشرح المعلقات لابن الانبارى صفحة ٤٨١ .

.... ∴ وإنا من قتلهم لبراء (١)

أى برآء ، ووافق الفراء على الجمع وخالف فى الواحد فقال أصله فيعل مثل هين وأهوناء ، وقال الكسائى أشياء أفعال جمع شىء وفعل المعتل يجمع على أفعال
٤٥٥ نحو بيت وأبيات ويدل على أنه جمع / أنه يضاف اليه العدد القليل فيقال ثلاثة أشياء وانما ترك صرفه لكثرة الاستعمال ، والحق ماذهب اليه البصريون ، أما الواحد فهو فى الأصل مصدر شاء يشاء شيئا ثم استعمل استعمال الأسماء ، وأما أشياء فمفرد معناه الجمع نحو طرفاء وصحراء ولذلك يجمع على فعالى نحو أشاوى ، قال الأصمعى : سمعت رجلا يقول لخلف الاحمر إن عندك لأشاوى والأصل أشايا ، وقالوا فى جمع السلامة أشياوات ، ولذلك يصغر على لفظه ولو كان جمعا لرد الى واحده .

قال المازنى : قلت للاخفش كيف تصغر أشياء فقال أشياء فقلت هلارددته إلى الواحد فلم يحر جوابا ، اذا ثبت هذا فأصله شيئاء على مثال فعلاء ولذلك لم ينصرف للتأنيث ولزومه ، غيرأنهم استثقلوا اجتماع الهمزتين بينهما حاجز غير حصين فقدموا الهمزة التى هى اللام الى موضع الفاء فوزنها لفعاء والقلب معروف من كلام العرب قالوا : قوس وقسى فقدموا السين ، وقالوا معيق فى عميق وأينق فى أنيق وأصله أنوق وأما اضافة العدد القليل اليه فنظر الى معناه كما قال تسعة رهط ولأن صورته صورة أفعال الذى هو جمع ، ولولا ترك الصرف فى هذه الكلمة لكان ماقاله الكسائى هو الحق ، لكن ترك الصرف بالإجماع هو الذى أحوج الى هذا التكلف ، وتعليل الكسائى ترك الصرف بكثرة الاستعمال ليس بشىء فان كثرة الاستعمال مما يخف بها الاسم ومتى خف صرف مالاينصرف فى الأصل كما فى هند ودعد فالكسائى قد رتب على العلة

---

(١) عجز بيت قاله الحارث بن حلزة وهو بتمامه :

أم جنايا بنى عتيق فمن يغـ ∴ ـدر فإنا من قتلهم لبراء

ولكن الروايات على خلاف فقد جاءت عند ابن الانبارى فى شرح المعلقات صفحة ٤٨ هكذا :

أم جنايا بنى عتيق فمن يغـ ∴ ـدر فإنا من حربهم برآء

ويروى فانا من حربهم لبراء وكذلك فانا من عذرهم لبراء .

ضد مقتضاها ، قيل لواعظ لا يعرف العربية : ما وزن أشياء ؟ فقال : الله تعالى يقول : لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ [1] ، فهذا سؤال منهي عنه فلا نجيبه [2] .

قال : والصفة مما ذكرها أفعل وما ليس كذلك .

٤٥٦ قلت الصفة من هذا المثال / على ضربين : ماله مذكر من لفظه كأحمر وحمراء وما ليس كذلك ، اما لامتناع أن يكون له مذكر ، واما لرفضهم إياه في الاستعمال نحو امرأة عجزاء وحلة شوكاء [3] ولم يقولوا أعجز وقالوا امرأة غفلاء ولم يقولوا رجل أغفل .

قال : ومما يلحقه فُعَلَاء وفِعَلَاء وفاعِلَاء وفِعْلِيَاء وفاعُولَاء وفَعَالَاء وفَعُولَاء وفَعْلَلَاء وفِعِلَّاء وفُنْعُلَاء وفَيْعَلَاء ومن المجموع أَفْعِلَاء وفُعَلِيَاء .

قلت : أما فُعَلَاء فنحو رحضاء وهو عرق الحمى وعشراء ، واما فِعَلَاء فنحو سيراء وهي حلة يكون فيها خطوط وأما فاعِلَاء فنحو سابياء وقاصعاء من أسماء حجرة اليربوع ، واما فِعْلِيَاء فنحو كبرياء وأما فاعُولَاء فنحو عاشوراء وفَعَالَاء فنحو براكاء وفَعُولَاء مثل بروكاء وهو الثابت في الحرب وأصله من البروك ، واما فَعْلَلَاء فنحو عقرباء وهو موضع ، وأما فِعِلَّاء فنحو زمكاء بكسرتين وتشديد الكاف وهو ذنب الطائر وقد يقصر فيقال زمكا ، وأما فُنْعُلَاء فنحو خنفساء وكذلك المفتوح الفاء وفَعَلِيَاء نحو زكرياء واما مثال المجموع فنحو أصدقاء وظرفاء فالهمزة في جميع هذه منقلبة عن ألف التأنيث وما كان منها على فاعلاء فانه يجمع على فواعل نحو قاصعاء وقواصع ونوافق ، قال سيبويه : وقالوا خنافس شبهوه بما فيه هاء التأنيث وربما استعملوا بعض هذه استعمال الأسماء قالوا بطحاء وأباطح .

---

(١) الآية ١٠١ من سورة المائدة .

(٢) العبارة (فهذا سؤال منهي عنه فلا نجيبه) اضافة من (ب) .

(٣) حلة شوكاء اي عليها خشونة الجدة .

ضد مقتضاها ، قيل لواعظ لا يعرف العربية : ما وزن أشياء ؟ فقال : الله تعالى يقول : لا تسألوا عن أشياء (١) ، فهذا سؤال منهي عنه فلا نجيبه (٢) .

قال : والصفة ما ذكرها أفعل وما ليس كذلك .

٤٥٦ قلت الصفة من هذا المثال / على ضربين : ماله مذكر من لفظه كأحمر وحمراء وما ليس كذلك ، اما لامتناع أن يكون له مذكر ، واما لرفضهم إياه في الاستعمال نحو امرأة عجزاء وحلة شوكاء (٣) ولم يقولوا أعجز وقالوا امرأة غفلاء ولم يقولوا رجل أغفل .

قال : وما يلحقه فُعَلاء وفِعَلاء وفاعِلاء وفِعْلِياء وفاعُولاء وفَعالاء وفَعُولاء وفَعْلَلاء وفِعِلّاء وفُنْعُلاء وفَيْعَلاء ومن المجموع أفعِلاء وفَعْلِياء .

قلت : أما فُعَلاء فنحو رخصاء وهو عرق الحمى وعشراء ، واما فِعَلاء فنحو سيراء وهي حلة يكون فيها خطوط وأما فاعِلاء فنحو سابياء وقاصعاء من أسماء حجرة اليربوع ، واما فِعْلِياء فنحو كبرياء وأما فاعُولاء فنحو عاشوراء وفَعالاء فنحو براكاء وفَعُولاء مثل بروكاء وهو الثابت في الحرب وأصله من البروك ، واما فَعْلَلاء فنحو عقرباء وهو موضع ، وأما فِعِلّاء فنحو زمكاء بكسرتين وتشديد الكاف وهو ذنب الطائر وقد يقصر فيقال زمكا ، وأما فُنْعُلاء فنحو خنفساء وكذلك المفتوح الفاء وفَعْلِياء نحو زكرياء واما مثال المجموع فنحو أصدقاء وظرفاء فالهمزة في جميع هذه منقلبة عن ألف التأنيث وماكان منها على فاعلاء فانه يجمع على فواعل نحو قاصعاء وقواصع ونوافق ، قال سيبويه : وقالوا خنافس شبهوه بما فيه هاء التأنيث وربما استعملوا بعض هذه استعمال الأسماء قالوا بطحاء وأباطح .

---

(١) الآية ١٠١ من سورة المائدة .

(٢) العبـــارة (فهذا سؤال منهي عنه فلا نجيبه) اضافة من ب (ب) .

(٣) حلة شوكاء اي عليها خشونة الجدة .

وأما فِعْلَاء كعلباء [1] وفُعَلَاء نحو حواء ومزاء [2] وقوباء فألفها للالحاق لأن فعلاء بالضم أو الكسر ليس من أبنيتهم الا ماذكر فى قوباء وهى مسكنه من قوباء والذى يستدل به على أن الهمزة فيما تقدم للتأنيث كالتى فى زكرياء وأخواتها أنها لاتخلو ان تكون للتأنيث او للالحاق أو منقلبة ولاجائز ان تكون للالحاق ؛ لانه
٤٥٧ ليس فى الاسماء الأصول شىء وزنه على هذا المثال ليلحق به ولاتكون / منقلبة لأن الانقلاب لايخلو اما ان يكون من نفس الحرف الاصلى أو عن حرف زائد ، فالأول باطل ؛ لأن الواو والياء لايكون [3] أصلا فيما كان على أربعة أحرف فثبت انها منقلبة عن حرف زائد وهو ألف التأنيث ، واما الذى يدل على أنها للالحاق فى هذه الاخيرة فالصرف والاشتقاق .

٭ ٭

---

(١) يقال علباء البعير اى عصب عنقه .

(٢) مزة مصة والمزة المصة والخمر اللذيذة الطعم كالمزاء .

(٣) فى (ب) لايكونان اصلين .

باب (المصادر)

ابنية مصادر الثلاثى فَعْلٌ فِعْلٌ فُعْلٌ وبالهاء وبألف التأنيث وبالألف والنون .

قلت: المصدر مَفْعَل من الصدر لأن الإبل إذا انصرفت عن الماء ولته صدورها فقيل باعتبار هذا المعنى للموضع الذى تصدر عنه صدر ثم نقله النحاة إلى اسم الفعل لأن المثال اللفظى مشتق منه ،وقال الكوفى : هو بمعنى مَفْعُول لأنه أصدر من الفعل أى صيغ منه لأنه معمول الفعل ومعتل باعتلاله[1] ، وهذا ضعيف ،لأن الاشتقاق لايؤخذ من العمل ،ولأن الحرف يعمل فى الاسم والأصل قد يعمل لاعتلال الفرع تسوية بين الأصل والفرع .

وبعد : فأبنية مصادر مازاد على الثلاثى مضبوطة محصورة لاتكاد تنخرم أصلا ،وأما مصادر الثلاثى فكثيرة الاختلاف لم يلتزم فى تبعيتها للفعل طريقة واحدة بل يتداخل بعضها على مصادر بعض ،فمعرفة هذا الباب من اللغة أبلغ من معرفته من النحو ، فقصارى أمر النحوى أن يبين أن المثال الفلانى من الفعل يكثر معه البناء الفلانى من المصدر ويقل مع غيره وأما الحصر والضبط فلايلتزمه كمافى غيره .

فما كثر واطرد فَعْلٌ فى المتعدى من فَعَل نحو قتل قتلا وضرب ضربا وفُعُول فى اللازم

٤٥٨ نحو جلس جلوسا وقعد قعودا وقد انخرم هذا بقولهم/ جحدته جحودا وهدأ الليل هداء ،والدليل أن فَعْلًا هو الأصل فى مصدر الثلاثى أن المرة الواحدة منه فعلة وفعل جمع فعلة ،فمحل الضرب من الضربة كالتمر من التمرة وتوتقى أبنية مصادر الثلاثى على ماذكره سيبويه الى اثنين وثلاثين بناء فمنها ثلاثة بسكون العين ودون الهاء ومع الهاء ثلاثة وذلك نحو قتل قتلا وفسق فسقا وشغل شغلا ورحم رحمة ونشد نشدة وكد ركدرة فهذه ستة وبالألف والنون نحو لواه ليانا وحرمه حرمانا وغفر غفرانا ، صارت تسعة .

---

(١) انظرفى هذه المسألة الانصاف ١ : ٢٣٥ .

أما فَعْل فيكثر فى فَعَل المفتوح العين نحو قتل قتلا وضرب ضربا وفعِل بكسر الفاء يكثر فى فَعَل أيضا إلا أنه دون الأول وذلك: ذكر ذكرا ،وفُعْل بالضم أقل منه نحو شكر شكرا ،وأما فَعْلة فهو بناء المرة الواحدة لكنها قد تأتى بمعنى المصدر نحو رحمة ،وأما فِعْلة بكسر الفاء فأصلها للهيئة وقد تستعمل مصدرا نحو رقيته رقية ونشدته نشدة وهى قليلة جدا بمعنى المصدر، وأما فُعْله بالضم فنحو شهب شهبة وصحب صحبة وهو قليل وأما فَعْلان فنحو ليان وقيل ان أصله الكسر، لأن الفتح يقل فى المصدر ويكثر الضم والكسر ففتح لأجل الياء المشددة ورواه ابو زيد بالكسر وقال الزجاج : حكاية عن مبرمان أن أصله التحريك وإنما سكن تخفيفا وفَعلان بالضم والكسر كثير نحو غفران وكفران وحرمان •

قال : فَعَل فَعِل فُعُل وبالهاء فى الأول والثانى وبالألف والنون فى الأول •

قلت: مثال الأول طلبه طلبا ومثال الثانى خنق يخنق خنقا ومثال الثالث صفر صفرا ومثال الرابع هدى وبالهاء فى الأول نحو غلبة وفى الثانى سرق سرقة

٤٥٩ ومثال ما / بالألف والنون نزا ينزو [1] نزوانا فهذه سبعة ،اما فَعَل بالتحريك فهو من مصادر فَعِل بكسر العين اللازم منه وقد شذ رهقه رهقا ،وأما فَعِل بالكسر فعزيز واما فَعِل بكسر الفاء وفتح العين فأحد المصادر الواردة فى باب الطبائع نحو صفر صفرا وعظم عظما واما فُعل بالضم فقليل لأنه من ابنية الجموع وفَعلة وفَعِلة قليل أيضا وأما فَعَلان نحو نزوان وعدوان فقال الفراء : اذا كان الفعل فى معنى الذهاب والاضطراب فلايهابن الفعلان فيه مثل الخفقان والغليان •

قال : فَعال فِعال فُعال : وبالهاء فى الاول والثانى •

قلت: هذه ستة أخرى اما فَعال فنحو فساد وذهاب ويجىء فى باب الطبائع محذوف الهاء نحو جمل جمالا وأما فِعال بالكسر فنحو كتب كتابا وصرفت الكلبة صرافا

(١) نزا : وثب•

اذا اشتهت الفحل ، وأما فُعَال بالضم فنحو سأل سؤالا وأما فَعَالَة بالهاء فمصدر أحد أفعال الطبائع نحو سفه سفاهة وفقه فقاهة وقد يجيء في غيرها نحو زهد زهادة وأما فِعالة بالكسر فنحو ولى ولاية وكتب كتابة لأنها كالصناعة .

قال : فُعُول فَعُول فَعِيل وبالهاء في الأول .

قلت : وهذه أربعة أخرى وفُعول في الأغلب لغير المتعدى نحو الجلوس والقعود والدخول ، وأما فَعُول بالفتح فنحو العبول [1] فيما روى أبو عمرو وقال : ولم أسمع غيره ، وقد ذكر غيره الولوج والوزوع واما فَعيل فقليـــل كقـــولهم خب [2] الفرس خبيبا وزمل البعير زميلا [3] وهدر هديرا وهو من مصادر فَعَل يفعِل بالفتح في الماضى والكسر في المستقبل ، وأما فُعُوله فأحد المصادر الواردة في الطبائع نحو الصهوبة [4] والسبوطة [5] .

قال / ٠ مَفعَل مَفعِل وبالهاء . ٤٦٠

قلت : وهذه أربعة أخرى وذلك نحو المدخل والمخرج والمضرب ، وأما الثاني فنحو المرجع وهو قليل في المعتل الفاء نحو الموعد وبالهاء نحو المسماة في الكرم والمتجرة وبالكسر نحو المعصية والمحمدة .

قال : ويجيء على فَاعِل وعلى بناء اسم المفعول .

قلت : في الحقيقة ليس فاعل مصدرا وكذلك المفعول وانما هما اسمان أقيما مقام المصدر كما يقام المصدر مقام اسم الفاعل فمن الأول قوله [6] :

---

(١) العبول : عبل عبالا غلظ وضخم وابيض فهو عبل . المعجم الوسيط ٢ : ٥٨٧ .

(٢) خب خبيبا أى نقل ايا منه وأيا سره في العدو .

(٣) الزميل كأمير : السير اللين .

(٤) الصهب محركة حمرة أو شقرة في الشعر كالصهبة بالضم والصهوبة .

(٥) السبوطة : السكوت والخوف والسبط ويحرك ككتف نقيض الجعد وقد سبط ككرم وفرح سبطا وسبوطا وسبوطة وسباطة .

(٦) هو الفرزدق وانظر ديوانه ٢ : ٧٦٩ و هو من شواهد سيبويه ١ : ١٧٣ والمقتضب ٣ : ٢٦٩ / ٤ : ٣١٣ والكامل صفحة ٦٩ وابن يعيش ٢ : ٥٩ والخزانة ١ : ١٠٨ / ٢ : ٢٧٠ .

.... ∴ وَلَاخَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ (١)

أراد ولاخروجا ومنه قول الآخر: (٢)

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ ∴ .... (٣)

أراد كفاية ومن قيام المصدر مقام اسم الفاعل : قتلته صبرا وكلمته شفاها ومنه رجل عدل وصوم وخصم وتدخله الهاء نحو العاملة والعاقبة والكاذبة وكل ذلك مسموع غيرمقيس .
وأما اسم المفعول فنحو الميسور والمعسور والمرفوع والمعقول والمعتوق وبالهاء نحو المكروهة والمصدوقة ولم يثبت سيبويه المفعول فى مصادر الثلاثى وانما ذلك فى الرباعى نحو المدخل والمخرج وأما فى الثلاثى فانما يذكر فى مقام المصدر على طريق المجاز كما يقام المصدر مقامه اتساعا ومجازا كقولهم ضرب الأمير أى مضروبه وخلق الله أى مخلوقه .فالمراد من الميسور والمعسور اليسر والعسر ومن المرفوع (٤) الرفع ومن الموضوع الوضع ومن المفتون الفتنة .قال سيبويه : وأما قولهم دعه الى ميسورة (٥) فانما يجئ هذا على المفعول كأنه قال دعه الى أمر يوسر فيه أو يعسر وكذلك المرفوع والموضوع كأنه يقول مايرفعه ومايضعه واستغنى بهما عن المصدر .فجعل الميسوروالمعسور مايعسر فيه أو يوسر كما تقول وقت مضروب فيه زيد فتحذف الموصوف وتقيم الوصف مقامه .
٤٦١ وذلك أن المفعول لايكون إلا من / المتعدى الا أن يتسع فى أحد الظرفين فيقام مقام المفعول به .وذهب بعضهم إلى أن هذه مصادر وأن المفعول قد يصاغ من اللازم اذا قصد المصدر.

---

(١) عجز بيت وصدره :
عَلَيَّ حلفة لاأشتمُ الدَّهرَ مُسْلِمًا ∴ ....
والشاهد فيه (خارجا) نصب لوقوعه موقع المصدرالنائب عن فعله .

(٢) هو بشر بن أبى حازم وهو شاعر جاهلى وانظر الأشمونى ٣٥١ (٧١٥) وحاشية الصبان ٢ : ٣١٠ وابن يعيش ١٠ : ١٠٣ والخزانة ٢ : ٢٦١ والمقتضب ٤ : ٢٢ وديوانه صفحة ١٤٢ والخزانة ٢ : ٢١٦ .

(٣) صدر بيت وعجزه : .... ∴ وليس لحبها إذ طال شافِى

(٤) فى الاصل الرفع .

(٥) انظر الكتاب ٢ : ٢٥٠ .

قال الشلوبيني : هو في هذا على مذهب أبي الحسن وسيبويه يخرج هذه عن المصادر ويتأول ذلك تأويلا يبقى به على أصله من الصفه[١].

قال : وعلى التفعال والفِعِّيلى اذا أريد به التكثير.

قلت: قال سيبويه : التَّفعال تكثير للمصدر الذى للفعل الثلاثى فالتهذار بمنزلة الهذر الكثير والتلعاب بمنزلة اللعب الكثير، ثم قال ، وليس شئ من هذا مصدر فَعَّلت ولكن لما كان المراد التكثير بنى المصدر على هذا كما بنى فعلت على فَعَلت[٢]، وكان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التفعال بمعنى التفعيل والألف عوض من الياء[٣]، وأما المكسور الأول كالتبيان فليس بمصدر، قال سيبويه : ولوكان التبيان على شئ من الفعل لفتحوا التاء ، وانما هو من تبينت كالغار من أغرت"[٤] قالوا وجملة ما جاء من الأسماء على هذا الوزن ستة عشر اسما منها التلقاء والتبيان والتمساح والتمثال والتخفاف وتلقام ،وأما الفِعِّيلى فنحو الرميا والحجيزى والحثيثى لكثرة الترامى والحجز والحث والدليلى كثرة العلم بالدلالة ،فهذه أيضا للتكثير ولايكون للمرة الواحدة قال السيرافى : الا الدليلى فانه يراد به العلم بالدلالة[٥] والرسوخ فيها وعن عمر بن الخطاب انه قال[٦] "لولا الخِلِّيفى لأذَّنْتُ" يعنى أن شغله بالخلافة يعوقه عن مراقبة الاوقات والمشهور فى جميعها القصر الا ما حكاه الكسائى[٧] انه سمع خِصِّيصَاء القوم وخالفه الفراء.

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٨.

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٢٤٥.

(٣) انظر : شرح السيرافى بهامش سيبويه ٢ : ٢٤٥.

(٤) الكتاب ٢ : ٢٤٥.

(٥) العبارة (فهذه أيضا للتكثير الى قوله العلم بالدلالة) اضافة من (ب) وقد أشار فى أ الى الجانب الأيمن ولم تظهر.

(٦) (انه قال) اضافة من (ب).

(٧) انظر اوضح المسالك ٤ : ٢٩٠ والمقصور والممدود للفراء صفحة ١٦ تحقيق عبدالعزيز الميمنى.

فهذا ماذكره من مصادر الثلاثي وقد ترك منها امثلة أيضا ، منها مافى آخره ألف التأنيث المقصورة نحو الدعوى مصدر دعا وفِعْلى نحو الذكرى وهو خلاف النسيان وفُعْلى بالضم مصدر بشرت الرجل بشرى ومنها فَعالِيَة نحو علن علانية / وكره الشئ كراهية . ٤٦٢

قال الفراء : هذه الياء لاتلحق من المصادر الا ماكان ثالثه الفا مع فتح الفاء والحاق الهاء فى آخره ،وقد رأينا أن نشير الى مايختص بكل مثال من الفعل من أمثلة المصادر بطريق الاغلب فنقول الثلاثي اللازم ان كان على فَعَل بفتح العين فضارعه فى الاكثر على يفعل بالضم والكسر ،ولا يأتى فيه الفتح الا فيما تكون عينه أو لامه حرف حلق ،أما الذى مضارعه منه يفعل بالكسر فأبنية مصادره تبلغ اثنى عشر بناء لا على وجه الحصر بل على وجه التقريب ،والمقيس منها فعول لكثرته واطراده نحو الجلوس والشذوذ والولوج ،وماعدا هذا البناء فلايصار اليه الا بسماع ،فما علم بالسماع فَعْل نحو عجز يعجز عجزا وفَعِل بالكسر نحو حلف حلفا وفَعال نحو ضل ضلالا وفَعالة نحو لذ لذاذة وفَعيل نحو وجب القلب وجيبا وفَعَلان نحو عسلان وفَيْعُولة (١) نحو حاد حيدودة بالتخفيف وفُعَل نحو سرى سرى وفُعال نحو نبح نباحا وفُعْلان نحو رجح رُجْحانا وفِعال نحو ضرب ضِرابا وفَعُول نحو قبل قبولا ،وفَعِل نحو حرص حرصا .

واما مامضارعه يفعُل بالضم فالمقيس منه أيضا فعول كالقعود والسكوت والدخول ثم يأتى على فَعْل نحو سكت سكتا وعلى فُعْل نحو مكث مكثا وفِعِّل نحو فسق ، وفَعَل نحو رقص البعير رقصا بفتح القاف وعلى فَعال نحو ثبات وفِعال نحو قيام وفُعال نحو بعاس (٢) وفَعيلة نحو سكينة وفَعيل نحو خب خبيبا وفيعُولة (٣) نحو كينونة

---

(١) فى الاصل فيعلولة .

(٢) البعوس كصبور : الناقة الشائلة المنهوكة جمع بعائس وبعاس.

(٣) فى الأصل فيعلولة .

ولاتستعمل الا مخففه • وعلى فَعَلان نحو نزوان وفِعْلَة نحو فطنة وفَعَلان نحو نقران وفَعَالة كصارة وفُعَّيلى والأصل فيها الفعول لاطراده •

٤٦٣ واماما / مضارعه مفتوح فيأتى على فَعْلٍ نحو جهر جهرا وعلى فَعَالٍ نحو ذهاب وفَعَلان نحو لمعان وعلى فِعَال نحو طماع وفَعَالة نحو سباحة وفُعَال نحو مزاح وعلى فُعول نحو طموح •

وأما فَعِل بكسر العين فى الماضى فالذى مضارعه يَفْعَلُ بالفتح وهو الاكثر فمصدره على ضروب فَعَل بالتحريك نحو البطر والاشر وهو المقيس منه ، وعلى فَعْل نحو حميت الشمس حميا وفَعِل نحو الضحك وفَعَالة نحو زهادة وفَعَال نحو الشباع وفُعْل نحو الزهد وفُعْلة نحو شهبة (١) •

وأما الذى مضارعه يَفْعُلُ نحو يفضل او يَفْعِل نحو ييئس فمصدره لايخرج عن الأول ، واما فَعُل بالضم فمصدره المطرد فُعْل نحو حسن حسنا وقبحا ويأتى على فَعْل نحو ظرف ظرفا وعلى فَعَل نحو كرم كرما وفِعْلة نحو فجة وعلى فُعُولة نحو الصبوحة والفَعَالة نحو الكرامة وفَعَال نحو جمال وفَعَلَة نحو وضع ضعة وفَعَال نحو بطاء وفُعُول نحو قبوح وفُعُولة نحو سهولة ، هذا كله فى اللازم أما المتعدى فَفَعَل المفتوح منه الذى مضارعه يَفْعِلُ بالكسر فمصدره المقيس فَعْل نحو ضرب ضربا ثم يأتى سماعا على فَعَل نحو غلب وفَعِل نحو سرق وحكى سيبويه فيه الفتح (٢) ، وفَعَلة نحو غلبة وفَعِلَة نحو سرقة وفَعِلَة نحو معصية وفَعَالة نحو جمالة وفَعْلان نحو ليان وفِعَال نحو ضراب وفِعْل نحو قال قيلا من البيع ، وفِعْلَة نحو حمية وفِعْلان نحو حرمان وفِعَالة نحو حماية وفُعَل نحو هدى وفُعْلَة نحو رقية وفَعْلَة نحو غلبة وفُعْلان نحو غفران وفُعُول نحو ورود •

---

(١) (ب) نهبة •

(٢) جاء فى الكتاب ٢ : ٢١٥ : وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على فعل •• وسرق يسرق سرقا •

واما الذى مضارعه يفعُل بالضم فالمقيس منه فَعْل نحو قتل قتلا وجاء
سماعا على فَعَل نحو حلب حلبا وفَعِل نحو حنق وفِعْل نحو ذكر وفِعْلة / نحو نشدة ٤٦٤
وفِعال نحو كتاب وفِعالة نحو عمارة وفُعْل نحو شكر وفُعْلان نحو كفران وفُعُول نحو
شكور .

وأما الذى مضارعه يَفْعَل بالفتح فمصدره فَعْل نحو قهر وفَعالة نحو نصاحة
وفَعالة نحو قراءة وفُعْل نحو نصح وفُعال نحو سؤال . وفُعول نحو جحود ، وأما فَعِل
المكسور ومضارعه يَفْعَل بالفتح كثيرا ويفعل قليلا ، اما يفعَل فالمقيس من مصدره فَعَل
نحو علم ويأتى سماعا على فَعْل نحو عمل وفَعْلة نحو رحمة (1) ، وحكى سيبويه رحمة
بالفتح وفَعاله سماعا وفَعالة نحو سآمة وفَعُول نحو قبول وفَعَلان نحو شنآن وقد يسكن ،
وفِعال نحو سفاد وفِعْلة نحو خلتة حيلة وفَعَلان نحو غثيان وفُعْل نحو شرب وفُعُول
نحو لزوم ويفعِل بالكسر شاذ فيه فمصدره فُعْلان نحو حسبان .

واما مصدر مازاد على الثلاثة فانها تجرى على سنن واحد لقلتها بالنسبة
الى الثلاثى فالتزموا فيها طريقة واحدة فلافْعَل أفعال وفى افْتَعَل افتعال وفى
انفعل : انْفِعال وفى اسْتَفْعَل استفعال وفى أَفْعَلَّ وأَفْعال : افعِلال وافعِنلال وفى
افعَول افعِوّال وفى افعَوْعَل افعيعال وفى افعنلل افعِنلال وفى تَفاعل تفاعُل
وفى افْعَللَ افعِلال .

اما الاول فنحو اكرم اكراما وتلحقه الهاء فى المعتل العين نحو أقام اقامة
ولاتحذف الافى الاضافة نحو واقام الصلاة ، ومافى أوله همزة الوصل فمازاد على
الأربعة وجملته تسعة ابنية فلايفارق المصدر وزن فعله الا فى شيئين : أن ثالث
حروف الفعل مفتوح وهو من المصدر مكسور الثانى انه يزاد فى المصدر ألف قبل
آخره وذلك نحو احتسب احتسابا واحمر احمرارا واشهاب اشهيبابا وانطلق انطلاقا

---

(1) جاء فى الكتاب ٢ : ١٦ وقالوا رحمته رحمة كالغلبة .

٤٦٥ واستخرج استخراجا واجلوذ اجلواذا واغدودن / اغدودانا واحرنجم احرنجاما واقشعر اقشعرارا ،ويأتى مصدر فَعَّل على تفعيل نحو كلمه تكليما وجاء فيه فِعّال نحو كِلّام (١) ويأتى فى معتله تَفْعِلَة نحو تسلية ومصدر فاعَل مفاعَلة وفِعال ايضا قالوا قاتلته مقاتلة وقتالا ومصدر تفعّل نحو تحملته تحمّلا وتِفِعّال نحو تِحِمال ومصدر فَعْلَل فَعْلَلَة نحو دحرج دحرجة وفِعْلَال نحو سرهاف ،وفى المضاعف الفتح والكسر نحو الزلزال ومصدر تدخرج تدحرج بضم ماقبل الآخر.

ومن مصادر الرباعى أيضا الممسى والمصبح والمجرب والمقاتل والمتحامل والمدحرج والمصلصة فهذه مصادر مازاد على الثلاثة وتقول فى المرة الواحدة فعلة نحو شرب شربة وقوّمة ،ويأتى على المصدر المستعمل نحو اتيته اتيانة ولقيته لقاءة وهو فيما عدا الثلاثى لايأتى الا على المصدر المستعمل نحو اعطاءة وانطلاقة وابتسامة وترويحة وقالوا فى الضرب من الفعل هو حسن الطعمن والركبة والجلسة بالكسر.

°°° °°°

---

(١) جاء فى القاموس المحيط مادة (كلم) يقال كلمته تكليما وكلاما كذاب.

باب (أسماء الزمان والمكـــان)

كل ماكان على فَعَلَ يَفعِل بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل فالزمان والمكان مكسوران والمصدر مفتوح .

قلت : قد يشتقون أسماء فى أولها الميم للامكنة والازمنة فمعنى قولهم اسم المكان . الاسم المشتق من الفعل الموضوع للمكان الذى وقع فيه ذلك الفعـــل المشـتق منه .

ثم اما أن يبنى من فعل ثلاثى أو غيره فان كان الأول فاما أن يكون صحيحـا أو معتلا ،فان كان صحيحا فاما أن يكون مضارعه بالكسر أولا فان كان بالكسر فاسم الزمان والمكان مكسوران والمصدر مفتوح ، كما قال وذلك نحو المحبس والمحبـس
والمنبت والمصيف ومضرب/ الناقة ومنتجها ،قال سيبويه : كأنهم كسروا العين لكسرها ٤٦٦
فى المضارع والمصدر مفتوح تقول ان فى الف لمضربا . قال تعالى : " أَيْنَ الْمَفَرّ " (١) يريد الفرار، قال الفراء : فتح المصدر للفرق تقول : نزل منزلا بالفتح أى نـــزولا وهذا منزله أى داره ،وقد شذت الفاظ وكسرت فى المصدر قال الله تعالى : إِلَــى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ " (٢) وقال تعالى " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ" (٣) والقياس الفتح .

قال : وماكان منه معتل الفاء فانه يلزم مفعلا بالكسر فى المصدر والزمـــان والمكان .

قلت : المعتل الفاء ليس فيه إلا الكسر نحو الموعد فى الثلاثة ؛ لأن الكسر هنا أخف من الفتح ،وقد شذ نحو مَوْظَب ومَوْهَب للعلمية وقالوا : ادخلوا موحَـــد

---

(١) الاية ١٠ من سورة القيامة .

(٢) الايات: ٤٨، ١٠٥ من سورة المائدة ، ٤ من سورة هود .

(٣) الاية ٢٢٢ من سورة البقرة .

موحد بالفتح [1] وفلان بن مورق وموكل اسم موضع وموزن أيضا اسم موضع والكسر هنا القياس ، والضابط هنا اعتلال الفاء التي تسقط في المضارع نحو يمد وينن ويهب ولاينظر فيه الى فتح المضارع او كسره ، فأن لم تسقط في المضارع نحو يوجل ويوصل ففيه الفتح والكسر نحو موجل .

قال الشلوبيني : صواب ماذكر أن يقول : معتل الفاء بالواو ، لأن لفظه يوهم أن المعتل الفاء بالياء كالمعتل بالواو نحو يسر ييسر وليس كذلك بل هذا أعني يسر ييسر على أصل فَعَلَ يَفْعِل [2] .

قال : وماكان منه معتل اللام فانه يلزم مَفْعَلاً بالفتح في الزمان والمكان والمصدر وكذلك اذا كان عينه معتلا وان كان معتل الفاء واللام فكذلك .

قلت : ماسوى معتل الفاء من المعتلات سواء كان المعتل هو العين أو اللام أو هما معا أو الفاء واللام فالفتح في الثلاثة ، لأن الكسر يؤدى فيه الى النقل المؤدى الى الاعلال ، أما المعتل اللام فنحو المأتى والمرمى ، وأما المعتل العين

٤٦٧ فنحو المقام والمقال / وأما المعتل العين واللام فنحو المأوى والمثوى ، وأما المعتل الفاء واللام فنحو المولى والموفى من وفى ، فجميع هذه يلزمفيها الفتح ، قال سيبويه : لأن الألف والفتح أخف عليهم من الكسر مع الياء [3] ، وذكر الفراء مأوى الابل بالكسر [4] قال ابن السكيت ليس في المعتل مفعِل بالكسر إلا مأوِى الابل ومأقِي العين [5] ، وكأنهم كسروا مأوى الابل لأجل كسرتى الابل وهو شبيه بالامالة للكسرة التي بعد الألف ،

---

(١) (بالفتح) اضافة من (ب) .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٩ .

(٣) انظر الكتاب ٢ : ٢٤٨ ، ٢٤٦ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ : ١٠٨ .

(٥) انظر تهذيب اصلاح المنطق ١ : ١٩٨ ، ١٩٩ للاستاذ عبد الحميد عنتر الطبعة الأولى مطبعة السعادة .

وقوله اذا كان عينه معتلا يعني بالواو نحو المقام والمداره أما ماكان عينه ياء فقياسه الكسر في الثلاثة نحو المسير والمبيع وقد جاء الكسر أيضا في الواو نحو المقيل لكنه على خلاف القياس .

قال الشلوبيني : كان ينبغي أن يستظهر هنا فيقول في الأمر العام فانه قد جاء مأوِى الإبل بالكسر ومولِي في قول الشاعر [(١)]

...... تَحْسَبُ انه ∴ مولِي المَخَافَةِ .... [(٢)]

يعني به مواضع المخافة ،وهذا التنويع تطويل وكتابه مبني على الاختصار ، فقد كان يكفي من هذا كله ذكر النوع الأول أعني ماكان معتل اللام ومزيد فيه باطلاقه فانه يجمع ذلك كله [(٣)] .

قال : وماكان على فَعِل يَفْعَلُ او فَعَلَ يَفْعُلُ أو فَعَلَ يَفْعَلُ فانه في الأمر العام يلزم مَفْعَلاً بالفتح في المصدر والزمان والمكان .

قلت : الاعتبار بعين المضارع فما فتح منه وجب فتح المفعل فيه في الثلاثة وقياس المضموم منه أن يضم المفعل فيه لكن اجتنبوه لأنه ليس في الكلام مَفْعُل بالضم الا أن يكون فيه الهاء نحو مكرمه فأما معون ومعونة فعلى حذف الهاء ، فلما لم يحمل على المضارع في الضم لم يكن بد من أن يحملوه على احدى الحركتين فكان حمله على الفتح أولى لخفته ففتحوا أيضا فيما كان عين المضارع مضموما وذلك نحو الملبس

---

(١) هو لبيد بن ربيعة وانظر ديوانه صفحة ٣١١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٢ وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ١٢٩ واللسان (أمم وكلا) والصحاح (ولى) والمقتضب ٣ : ١٠٢ / ٤ : ٣٤١ .

(٢) قطعة من بيت وهو بتمامه :

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ انه ∴ مَوْلِي المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأمَامُهَا

فغدت بالغين من الغدو وبالعين من العدو وهو الجري والفرجان مثنى فرج وهو الثغرة في الجبل ، مولى المخافة أي الموضع الذي فيه المخافة .

(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٩ .

٤٦٨ والمشرب والمذهب / والمقام وقوله فى الأمر المام احترازعما جاء من ذلك على خلاف القياس فكسر وجملته أحد عشر موضعا : المحرِز والمنسِك والمنبِت والمطلِع والمشرِق والمغرِب والمفرِق والمسقِط والمسكِن والمرفِق والمسجِد فالمسجد اسم للبيت المخصوص[١] ولو كان اسما لموضع السجود لفتح وعن الحجاج : ليلزم كل منكم مَسْجَدَه أى موضعه من المسجد ، قال الفراء ،جعلوا الكسر فى هذه علامة للاسم وربما فتحها بعضهم فقد روى مَسْكَن بالفتح وسمعنا المسجَد والمطلَع بالفتح والفتح فى جميعها جائز وان لم يسمع لأنه القياس ،قال بعض المتأخرين ،انما كسرت هذه لمجانسة حروفها لتنعدل الكلمة ،ألا ترى أن الفاء من مفرق شفوية والقاف من أقصى اللسان وبينهما تفاوت فكسرت الراء تقريبا للمسافه لأن الكسرة من الباء والياء من وسط اللسان .

وقد تدخل على بعض هذه التاء نحو المظنة والمزلة والمشرقة ،وعند دخولها فقد يمضى فيها على القياس وقد يخالف ذلك ،فالمظنة مما خولف فيها الواحد اذ القياس الفتح ،لانه من ظن يظن وقد يأتى على القياس كموقعة الطائر والمعجزة والمضموم نحو المسربة[٢] والمقبرة والمشربة فغير مذهوب بها مذهب الفعل ،قال سيبويه :انما أرادوا اسم المكان كما قالوا القارورة[٣] .

قال الشلوبينى : وهذا أيضا تطويل ،وقد كان يكفى من هذا أن يقول : وماكان مضارعه على يفعل بالضم أو يفعل بالفتح فانه يجمع ذلك كله وتمام هذا أن يزاد فيه ، الاأن ماكان على فعل يفعل فاؤه واو فانه يلزم مفعلا بالكسر كالموضِع ومن فَعِل يفعل من ذلك الوجهان كالموجَل والموجِل من وجل والاكان هذا الفصل مختلا اذا لم تزد فيه هذه الزيادة[٤] .

---

(١) (المخصوص) اضافة من (ب) .
(٢) المسربة : هو الشعر الممتد فى الصدر .
(٣) انظر الكتاب ٢ : ٢٤٨ .
(٤) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٩ .

٤٦٩ قال : ومازاد على الثلاثي : / مبنى المصدر منه والزمان والمكان جنى المفعول .

قلت : يشترك فيمازادعلى الثلاثة الأربعة أعني المفعول به والثلاثة المذكورة وكأنهم قصدوا موافقته للفعل في الزنة فأجروه على لفظ المفعول لأنه أخف من لفظ الفاعل ،قال سيبويه : وكان بناء المفعول أولى به لأن المكان مفعول فيه والمصدر مفعول [(١)] ، يعني أن اشتراك هذه الثلاثة للمفعول في وصول الفعل إليها أوجب اشتراكها في اللفظ ليكون بناؤها واحدًا ،ولم يزيدوا الواو للثقل الحاصل منها مع كثرة الحروف ، وأما الأمثلة فنحو المدخَل والمخرج والمغار ويقال فلان كريم المركب أي المنصب والمقاتل والمضطرب والمنقلب والمتحامل والمدحرج ، والمحرنجم قال العجاج :

مُحْرنجَمُ الجَامِلَ والنَّـــوِىّ [(٢)]

ولايعمل شيء من هذه الأسماء لأنها أسماء لأعيان إلا اسم المصدر والمفعول فأما قول النابغة : [(٣)]

كأنَّ مَجَرَّ الرامِسَاتِ ذُيولَهَــا .:. .... [(٤)]

فليس ذيولها منصوبة بمجر بل العامل محذوف والتقدير كأن مجر جر الرامسات ، أو يجعل المجر اسما للمصدر فيكون هو العامل ،وقد حذف منه المضاف والتقدير كأن موضع مجر الرامسات ذيولها ، ومتى كثر الشيء بالمكان قيل مفعلة من ذلك الشيء كما يقال مسبعة ومأسدة ومحياة ومفعاة ومبطخة ومقفأة ، قال سيبويه : لم يجئ نظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والثعلب كراهية أن يثقل

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٥٠ .

(٢) وانظر ديوانه صفحة ٦٧ وابن يعيش ٦ : ٩٠ .

(٣) وانظر ديوانه صفحة ٤٩ وابن يعيش ٦ : ١١٠ ، ١١١ شرح شواهد الشافية البغدادي صفحة ١٠٦ والايضاح صفحة ١٨٩ .

(٤) صدر بيت وعجزه : ....:. عليهِ قَضِيمٌ نمّقته الصَّوانِعُ =

عليهم ، لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب [1] ، وقد قالوا أرض معقربة ومثعلبة وهو شاذ ، وماجاء من هذا مضموم الأول نحو المُسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة فلم يذهبوا بها مذهب الفعل بل هي أسماء لهذه الأوعية كالمقبرة والمشربة في عدم جريانها على الفعل .

٭ ٭

= والراسات : الرياح الشديدة الهبوب من الرمس وهو الدفن ، ذيولها : مآخيرها وذلك أن أوائلها تجيء بشدة ثم تسكن والقضيم : بفتح القاف وكسر الضاد حصير خشن خيوطه من سيور .

(١) الكتاب ٢ : ٢٤٩ .

عليهم ، لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب [1] ، وقد قالوا أرض معقربة ومثعلبة وهو شاذ ، وماجاء من هذا مضموم الأول نحو المُسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة ، فلم يذهبوا بها مذهب الفعل بل هى أسماء لهذه الأوعية كالمقبرة والمشربة فى عدم جريانها على الفعل .

ٓ٥ ٓ٥

= والرامسات : الرياح الشديدة الهبوب من الرمس وهو الدفن ، ذيولها : مآخيرها وذلك أن أوائلها تجيء بشدة ثم تسكن والقضيم : بفتح القاف وكسر الضاد حصير منسوج خيوطه من سيور .

(١) الكتاب ٢ : ٢٤٩ .

٤٧٠ / ## بَابُ (الإِمَالَـــة)

تمال الألف للكسرة تقع قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن أو بعدها تليها بناء كانت هذه الكسرة أو إعرابا .

قلت : الإمالة أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة ، ثم الفتحة إن كان بعدها ألف فلامحالة ينحرف الصوت بها عند انحراف الفتحة نحو الكسرة ،وإن لم يكن بعدها ألف ينحرف صوت الفتحة فقط كما فى شرر والغرض بها تجانس الصوت ، قال الرمانى الغرض بها الخفة مع المشاركة وذلك أن جرى اللسان فى طريق واحد أسهل من جريه فى طرقٍ مختلفة ، لأن الألف تطلب فتح الفم والكسرة تطلب مايخالف ذلك فبالإمالة يتجانس الصوت وتتقارب الحروف ،والحركات بعضها من بعض فيحسن اللفظ عند السمع ويخف النطق به ،وهو كإشرابهم الصاد صوت الزاى فى نحو قصدته ،لأن الزاى تخرج من مخرج الصاد وتوافق الدال فى الجهر وعدم الإطباق والاستعلاء .

والإمالة مأخوذة من أملت الرمح إذا أزلته عن استقامته ، فان انحرفت بالصوت إلى فوق فهى إمالة ايضا فى الحقيقة ،لكن لاتسمى إمالة فى الاصطلاح بل يقال تغليظ أو تفخيم كقراءة بعضهم الصلاة بتغليظ اللام وهى لغة لبعض العرب ، وعليه كتبوا الصلاة بالواو ، وان انحرفت إلى أسفل فهو الذى يسمى إمالة ، ثم ان بولغ فى ذلك كانت إمالة محضة وإلا كانت متوسطة ويعبرعنها بالترقيق وبإمالة بين بين ،اذا عرفت ذلك فاعلم أن الاسباب الموجبة للإمالة اصطلاحا خمسة ،وتنقسم إلى قوى وضعيف ولها مواقع تمنع من إمضاء حكمها ، ولها شروط ايضا ترتبط بها ،ثم هذه

٤٧١ الأسباب عند وجود شرائطها / وارتفاع موانعها أسباب مجوزة لاموجبة ، فيجوز ترك الإمالة معها كما قال سيبويه : إذا رأيت عربيا قد أمال شيئًا ولم يمل نظيره فلاترينه خلط فى لغته لأن ذلك جائز[(١)] .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢ : ٢٦٣ .

واعلم أن هذه الأسباب ترجع إلى أصلين وهما الكسرة والياء ظاهرتين أو مقدرتين ، فأول الأسباب الكسرة وهي توجب الإمالة بشرط أن تكون ماقبل الألف بحرف أو حرفين نحو عماد وكتاب أو بحرفين أولهما ساكن نحو شملال فإن تقدمت بحرفين متحركين نحو أكلت عنبا [1] أو بثلاثة كقولك فتلت قنبا [2] لم يؤثر أصلا ، وانما احتمل تقدمها بحرفين بشرط ان يسكن اولهما ، لأن الساكن حاجز غيرحصين فكأن تقدمت بحرف فقط ، والتقدم بحرف كلاتقدم ؛ لأن الحركة تقدر بين يدى الحرف وتدل عليه قولهم في سبقت صبقت فيقلبون السين صادا لأجل القاف وان حال بينهما حرف كما يقلبونها في سقت فيقولون صقت [3] وكذلك يقولون صويق في سويق ويلغون الساكن فأما قولهم يريد أن يضربها وله درهمان بالإمالة فشاذ ، والذى سوغه خفاء الهاء فلم يعتد بها حاجزا فكأن الكسرة ماتقدمت إلا بحرف فقط ، والكسرة العارضة في مثل قولك : مررت ببابه كالأصلية وكذلك الألف العارضة في نحو درست علما في الوقف كالأصلية أيضا ، والكسرة قبل الألف أقوى في إيجاب الامالة منها بعده فانها ان كانت بعد الألف فشرط تأثيرها أن تلى الألف كقولك عابد وعالم بناء كانت أو اعرابا كما في قولك أخذت من ماله .

قال : ومقدرها عند بعضهم كملفوظها .

٤٧٢ قلت : وذلك نحو جاد وجواد / نظرا إلى الأصل وذلك لأن أصله جوادد إما جمع جادة وهي الطريق أو امرأة جادة ، ويقرب منه إمالة هذا ماش في الوقف ، لأن الوقف عارض كما أن الإدغام عارض الا أن الامالة في ماش أقوى لأن الوقف غير لازم بخلاف الإدغام ، ومنهم من لايميل نظرًا إلى أن الكسرة معدومة في الحال .

---

(١) في سيبويه ٢ : ٢٦٣ " حكى سيبويه ان بعضهم قال رأيت عنبا بالامالة .

(٢) قنب كقنم نوع من الكتان .

(٣) (فيقولون صقت) اضافة من (ب) .

قال الشلوبيني : قوله أو حرفين أولهما ساكن يعني نحو سربال وهو كلام ناقص وتمامه أن يقول أو بحرفين أولهما ساكن أو متحرك إذا كان ثانيهما الهاء ويختص هذا القسم بأن تمال فيه الألف وماقبلها وماقبل ماقبلها ، والقسمان المتقدمان تمال فيهما الألف وماقبلها خاصة ،قال : وأما المقدر فمثل راد ويعني أن العرب اختلفوا فى امالة مثل راد هذا فمنهم من اماله على مراعاة الأصل وهو الذى أشار اليه بقوله ومقدرها الى آخره [(١)] .

قال رحمه الله تعالى : ولِلياء تكون قبلها تليها أو بينهما حرف واحد .

قلت: هذا هو السبب الثاني وهى الياء تكون قبل الألف نحو سيال [(٢)] وسفيان أو بينهما حرف واحد نحو شيبان [(٣)] وغيلان ،فإن بعدت بحرفين لم تؤثر نحو بيننا إلا أن يكون أحد الحرفين هاء نحو جيبها وبعدها تليها نحو مبايع فان بعدت لم تؤثر.

قال : وأن تكون منقلبة عن ياء أو واو مكسورة أو صائرة ياء فى حالة ما والكلمة على عدتها .

قلت: هذا هو السبب الثالث وحاصله يرجع إلى الياء المقدرة أو الكسرة المقدرة أما الانقلاب فلايوجب شيئا وبعد : فالألف الأخيرة لاتخلو من ان تكون فى اسم أو فى فعل ،ولاتخلو من أن تكون ثالثة أو فوق ذلك ،فالتى فى الفعل تمال كيف كانت ،لأن ألفه إن كانت/ عن ياء فذلك وان كانت عن واو أميلت ٤٧٣
أيضا لأنها تصير ياء عند البناء للمفعول نحو دُعى وغُزى مع بقاء الكلمة على عدتها وهى الثلاثة الأحرف كما كانت ،قال سيبويه : لأن الفعل لايثبت على حال ألا ترى انك تقول غُزى فتدخله الياء وعدة الحروف على حالها وتقول اغزِى للمؤنث [(٤)] ،

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ١٩٩ .

(٢) سيال : اسم جنس جمع واحدته سيالة كسحابة وهو شجر له شوك ابيض طويل اذا نزع خرج منه اللبن او ماطال من السمر.

(٣) يقال يوم أشيب وشيبان اى فيه برد وغيم .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٢٦٠ .

وأما التى فى الاسم فلاتخلو من أن تكون ثالثة أو فوق ذلك ، فإن كانت ثالثة وعرف انقلابها عن الياء كما فى هوى وهدى أميلت ،وان عرفت عن الواو لم تمل إلا أن يشذ شئ فيحفظ كما شذ العشا [1] والمكا [2] وهما من ذوات الواو ، وان جهل أمر الألف لم تمل لأن الأصل عدم الامالة ،وسيبويه يحمل المجهولة اذا كانت فاء على الياء وعينا على الواو والأخفش يعكس ذلك ،وان كانت اكثر من الثلاثة اميلت لاغير لأن الألف رابعة تنقلب ياء فى جميع تصاريفها من نحو مرضيان ومغزيان ومرضى ومغزى والألف التى ليست منقلبة تجرى مجرى المنقلبة فى نحو حبلى وهى التى للتأنيث وكذلك التى للالحاق نحو معزى أو للتكثير كالتى فى قبعثرى فجميع هذه تمال لأنك لو بنيت منها فعلا لكان من الياء نحو حبليت وتقول فى التثنية حبليان وفى الجمع حبليات وتميل حبالى نظرا إلى الواحد ، ولأن اصلها حبالى ثم حبالى ،وأما العلا فأميل لقولهم العلياء فى واحده ،واما ان كانت الألف متوسطة ، فاما أن تكون منقلبة عن ياء أو لاتكون ،فإن كانت أميلت مطلقا ، وإن كانت عن واو فإما ان تكون فى ثلاثى أو زائد ،فان كانت فى زائد أميلت مطلقا ، وان كانت فى ثلاثى فاما
٤٧٤ أن يكون الثلاثى اسما أو فعلاً ،فان كان اسما لم تمل نحو باب لقولهم/ أبواب وان كانت فعلا فان قيل فيه عند اتصال ضمير الفاعل فعلت بالكسر اميل نحو طاب وخاف لانك تقول طبت وخفت وإن لم تقل فيه ذلك لم تمل نحو قال لانك تقول قلت وذلك أن الأصل فى خاف خوف فالواو مكسورة والألف منقلبة عن واو مكسورة ، فان قلت : كما أن الألف تنقلب الى الياء اذا قيل غزى فكذلك تنقلب اليها اذا قلت قيل ، قلنا : الفرق أن الياء فى غزى ودعى متحركة فقويت على الإمالة بخلاف الياء فى قيل فانها ساكنة ضعيفة ،وأيضا فالألف فى غزا متطرفة والأطراف اقبل للتغيير من الوسط،

---

(١) العشا : عدم الابصار ليلا .

(٢) المكا بالفتح جحر الضب .

وأيضا فالكسرة فى قيل عارضة ولاكذلك فى غزى ومن قال مت بالضم لم يمل مات ومن قال مت بالكسر امال .

قال : أو لمجاورتها ألفا ممالة .

قلت : هذا السبب الرابع وهو الإمالة لإمالة كقولك رأيت عمادا أو مفرانا اميلت الألف الأولى لأجل الكسرة واميلت الأخيرة لأجل الأولى .

قال السيرافى : لأن الإمالة كالكسرة (١) ، وشبهها سيبويه (٢) بما اذا كانت الكسرة فى كلمة أخرى منفصلة عن الكلمة نحو للرجل مال وهذه من الأسباب الضعيفة .

قال : أو لتتناسب الأواخر .

قلت : هذا السبب الخامس والفرق بينه وبين الإمالة لامالة أن الامالتين فى كلمة واحدة وفيما قصد به التشاكل فى كلمتين وقد قصد بها توافق الفواصل وتشاكل المقاطع ، والامالة لامالة لقصد توافق الكلمة وتعادلها فى نفسها ومثال ذلك " والضحى " (٣) فإنها من ذوات الألف وقد اميل لتوافق رؤوس الآى (٤) وقد شذ عن القياس إمالة نحو المجاج والحجاج لانه لاموجب لامالته مماذكر ، ومنهم من قال أميل للفرق بين العلم وغيره أعنى الصفة ، لأن العلم أشهر وأعرف فتغييره لايخل به
ولذلك رخم ، وقيل لكثرة الاستعمال وقيل لأن ألفه قد / تنقلب الى الياء فى حالة ٤٧٥
ماكما فى التصغير مع أن العلم مغير عن أصله بالنقل والامالة تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير وشذوذ إمالته إنما هى فى حالتى الرفع والنصب وأما فى الجر فلا .

---

(١) انظر شرح السيرافى ٥ : ١٢٣ .

(٢) فى سيبويه ٢ : ٢٦٢ قال سيبويه . وقال رأيت عمادا فأمالوا للامالة كما امالوا للكسرة .

(٣) الاية الاولى من سورة الضحى .

(٤) العبارة (فى نفسها ومثال ذلك والضحى الى قوله رؤوس الآى) إضافة من (ب) .

ومن الشاذ أيضا إمالة الناس فى حالتى الرفع والنصب ولاعذر سوى ماذكر من أنها تنقلب فى التصغير إلى الياء ، ومن ذلك إمالة مال وباب مع أن ألفهما عن الواو وشبهوه بالألف المنقلبة عن الياء ، لغلبة الياء على الواو ، ولأنها تنقلب اليها إذا جاوزت الثالث وفى النسب والتصغير .

وأما الربا فأميل لأجل الراء المكسورة وتمال الفتحة فى نحو من الضرر ومن الكبر والصغر لأجل الكسرة بعد الراء .

قال ابن السراج : قياس هذا أن تجعل مايلى الفتحة بمنزلة مايلى الألف نحو الضرر بإمالة ماقبل الراء وهى جعلها بين الفتحة والكسرة (١) .

وقد أمالوا من الحروف بلى لا ستقلالها فى الجواب ولانى أما لا و يا فى النداء لاغنائها عن الجملة والأسماء الغير المتمكنة يمال منها ماهو مستقل بنفسه نحو إذا ومتى وذا وأنى (٢) ولا يمال ماليس بمستقل نحو ما الاستفهامية ويمال الفعل وان كان غير متصرف نحو عسى .

قال : ويمنع المستعلى إمالة الألف فى الاسم إذا وقع قبلها تليها عند الكل وقبلها بحرف مكسور أو ساكنا قبله مكسور عند الأقل .

قلت : حروف الاستعلاء سبعة وكل منها يمنع الإمالة على تفصيل نذكره : وذلك أن الغرض من الإمالة تجانس الصوت وبالإمالة مع شىء من هذه الحروف تتنافر ، لأن هذه الحروف تطلب الارتفاع والإمالة تطلب الانخفاض فبينهما تضاد ، وكان الأصل عدم الإمالة فتعارضا فرجع إلى الأصل الذى هو الفتح .

٤٧٦ قال ابن برهان / لا إمالة مع هذه الحروف لأن الألف تساوى هذه الحروف فى الاستعلاء إلى الحنك فلو أميلت لنقض تصعدها إليه ، فلم يكن الكلام نمطا

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ٢ : ٢٨٨ .

(٢) انظر سيبويه ٢ : ٢٦٧ .

واحدا والإمالة فرع لا وجه له الا تصيير الكلام نمطا واحدا ،إذ كيف يعدل الى فرع يبطل به حصول الغرض؟ (١) .

وهذا كما أن أبا عمرو يترك الهمزة الساكنة طلبا للخفة ويثبتها في تؤوى لأن ابدالها فيه يزيد الكلام ثقلا فوجب التمسك بالأصل .

وأما التفصيل فهو أن حرف الاستعلاء إما أن يكون قبل الحرف الممال أو بعده ، فإن كان قبل الحرف يليه نحو ضامن وطامع منع قولا واحدًا ،وإن كان قبله بحرف فان انكسر حرف الاستعلاء نحو طلاب وغلاب لم يمنع عند بعضهم وكذلك لو سكن وقبله كسرة نحو مصباح ومقلاع ،لأن حرف الاستعلاء قد ضعف بالكسر اللازم مع التباعد فحصلت الكسرة من استعلائه وكونه ساكنا مايبعده أيضًا ويخفض منه ويجعله كالميت وإن انضم أو انفتح نحو طعام وقتام منع الامالة بالاجماع ،واستثنى من هذا الفصل الافعال الثلاثة نحو طاب وخاف وطغى وبغى، لأن الإمالة في الفعل تقوى مالاتقوى في الاسم ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو الواو بل أميل مطلقا نحو دعا وغزا ويشترط في هذا أيضا ماسبق وهو أن تكون الألف آخرة ، واذا كانت وسطا فان كان يقال فيه فعلت بالكسر أميل .

قال : وبعدها بحرف عند الكل وبحرفين عند الاكثر .

قلت: وان وقع حرف الاستعلاء بعد الألف يليها نحو عاصم وعاضد وعاطس وواغل أو بعد عنها بحرف نحو بالغ ونافخ ونافق فانه يمتنع أيضا بالإجماع ، قال

٤٢٧ سيبويه / لايميل هذا إلا من لا يؤخذ بلغته من العرب (٢) ، وإن كان بعدها بحرفين نحو مناشيط ومعاريض فمنهم من يميل لتباعد المستعلى بحرفين فلا يمنع كما لا يمنع قبل ومنهم من يعتبره على كل حال بخلاف ما اذا وقع قبل ،فإن الانحدار من الصعود الى

---

(١) انظر اللمع لابن برهان صفحة ٢٣١ أ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٢٦٤، ٢٦٥ .

الانخفاض أسهل من الارتفاع من سفل الى علو ولذلك قالوا صقت فأبدلوا السين صادا ولم يبدلوا فى قست وقسوت لأن الانحدار بعد الاصعاد أخف من الاصعاد بعد الانحدار ، وبالجملة فحرف الاستعلاء كلما قرب كان أقوى والضم والفتح تقوية أيضا والحرف المنفصل فى المنع كالمتصل ، فقد تمنع القاف فى مثل أن يضربها قبل ويمال قاسم (١) وإن كان من كلمة أخرى ، كما اعتبروا الكسرة المنفصلة ايضا من نحو من ماله .

قال الشلوبينى : قد ذكرنا جواز الإمالة فى نحو طاب وخاف وكذلك ما الإمالة فيه لأجل أن الألف منقلبة عن ياء أو واو مكسورة أو صائرة ياء فكل هذه لا يؤثر فيها المستعلى ، وأما جمله حرف الاستعلاء مانعًا فى مثل غباب على الاطلاق أو يمنع عند الأقل فشىء لا أعلمه عن أحد من العرب ولا من النحويين فالصواب إسقاطه من هذا الموضع ، انما الخلاف عندهم فى مثل طِظَمان ومثلات (٢) .

قال : وتمنع الراء إذا وقعت قبل الألف تليها مفتوحة أو مضمومة وبعدها بحرف عند الأقل .

قلت : الراء المفتوحة والمضمومة تمنع أيضا منع المستعلى ، لأنها لما فيها من التكرار تجرى مجرى الحرفين المفتوحين أو المضمومين فيتضاعف الفتح أو الضم فيقوى الفتح وتضعف الإمالة ، لأن الفتح من الألف والضم من الواو ففخمت الألف معها ليتناسب الصوت ويجرى فى طريق واحد ، وأيضا فالراء يقرب مخرجها من مخرج

٤٧٨ الغين / والياء ولذلك ترى الألثغ يخرجها ياء وبعضهم غينا ، فإذا فتحت قربت من الغين بتصعد الفتحة فمنعت كما يمنع المستعلى الذى هو الغين .

---

(١) يريد أن يقول : ان حرف الاستعلاء اذا كان من كلمة أخرى لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الألفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يضربها قبل . وانظر الكتاب ٢ : ٢٦٦ .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠٠ .

قال الزمخشري : بالتكرير الذي فيها صارت بمنزلة حرفين فيهما فتحتان والموضع الذي تخرج منه واحد فكانت بمنزلة فتحتين في موضع واحد فتقوى الفتح لأنه مجتمع في موضع واحد بخلاف ما إذا كانا في موضعين لانه بالتفريق يضعف .

ولمنعها أيضا ترتيب فهي تمنع إذا كانت قبل الألف تليها نحو راشد أو بعدها تليها نحو هذا حمارك ورأيت حمارك فان بعدت عن الألف بحرف اختلف فيها والإمالة أقوى وأكثر نحو رأيت عامرا وقتلت كافرًا (١) .

قال : وتغلب المستعلي إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكل ويحرف عند الأقل وماسوى ذلك يحفظ .

قلت : الراء إذا انكسرت انعكس حكمها فصارت تغلب المستعلي وتوجب الامالة بعد أن كانت تمنع الإمالة مع وجود سببها وذلك لأنها بمنزلة حرف فيه كسرتان مخرجهما واحد فتوالت الكسرتان فتقوى الإمالة كما يقوى الفتح عند انفتاحها فإذا كانت بعد الألف تليها نحو طارد وغارم غلبت المستعلي إجماعا وكذلك تغلب الراء المفتوحة نحو قرارك (٢) فان بعدت ضعف أمرها وكان الحكم للأقرب نحو مررت (٣) بقادر فإن قلت هذه فارق (٤) غلب المستعلي لأنه إصعاد بعد انحدار .

قال سيبويه : وأمال قوم ترتضى عربيتهم مررت بقادر لأجل الراء وأنشد : (٥)

---

(١) انظر سيبويه ٢ : ٢٦٨ .

(٢) يريد أن فتحه الراء في " قرارك " إذا كانت بعد الالف راء مكسورة لم تمنع الامالة وغلبت الكسرة لفتح الراء التي قبل الالف حتى اميل كما غلبت الراء المكسورة ماقبلها في الامالة وهو حرف الاستعلاء الذي قبل الألف .

(٣) (مررت) اضافة من (ب) .

(٤) يقال ناقة فارق أي اخذها المخاض فندت في الأرض .

(٥) هو هدبة بن الخشرم او سماعة النعامى أو النعامى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢/٤٧٨ : ٢٦٩ وانظر الاشمونى ٧٧١ والتصريح ٢ : ٣٥١ والمقتضب ٢ : ٤٨، ٦٩ وابن يعيش ٧ : ١١٨/ ٦٢٦ .

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ (١) (٢)

وأما قوله وماسوى ذلك يحفظ فإنه يمثل مثل الكافرين فى موضع الرفع وكذلك الكافر

٤٦ فى الرفع فانه ورد فيه الإمالة / مع أن الضمة فى الراء بمقدار ضمتين •

٭ ٭

(١) الجون هو الاسود والرباب : ماتولى من السحاب دون سحاب فوقه والسكوب من السكب وهو الصب واستشهد به هنا على جواز امالة الألف من " قادر " وان كان قبلها حرف مانع وذلك لقوة الراء المكسورة على الامالة •

(٢) الكتاب ٢ : ٢٦٦ •

باب (الهمزة المتقلبة عن الواو أو الياء)

إذا وقعت الواو والياء طرفا بعد الألف الزائدة أبدلت همزة .

قلت: أما اشتراط كونها طرفا فلأن الطرف محل التغيير فيقوى فيه السبب الضعيف وهو الذى قد فصل بين الفتحة وحرف العلة المتحرك بساكن إذ هو أضعف مما اذا لم يفصل ، وأما اشتراط أن تكون الألف زائدة فلأن يصح عدم الاعتداد بها حاجزا إذ لو كانت أصلية لاعتد بها ، وسواء كانت الياء والواو أصلية أو زائدة بعد أن يوجد الشرطان المذكوران وذلك نحو كساء ورداء وعلباء والأصل كساو لأنه من الكسوة والاصل فى رداء الياء لانه من أرديت على الخمسين أى زدت ، لأن الرداء زائد على الكسوة والياء فى علباء زائدة للالحاق ، وانما قلنا انها ياء لأنها قد ظهرت فى نحو درحاية(1) والياء أخف أيضا من الواو فلما احتاجوا إلى زيادة حرف لتكميل الكلمة والحاقها ببناء آخر نحو سرداح(2) زادوا ما هو الأخف والألف لا تزاد للالحاق آخرا(3) .

إذا عرفت هذا فنقول : لما تحركت الياء أو الواو وانفتح ماقبلها ـ إذ الساكن الزائد لم يعتد به أو لأن الألف كالفتحة أو كالحرف المفتوح ، لأن مده يقوم مقام تحريكه حتى قال ابن جنى : "إذا كانت تقلب لأجل انفتاح ماقبلها فهى إذا وقعت بعد الألف التى هى اكثر من الفتحة وأشبه أحرى "(4) لأن الكل أشد تأثيرا من الجزء ـ قلبت ألفا فالتقى ألفان فلم يمكن الجمع بينهما ، والألف لا تحرك والحذف إخلال فلم يبق الا القلب فقلبت الى [illegible] في المخرج وهى الهمزة لتقبل الحركة ويزول

٤٨٠ الالتقاء ، وكانت الثانية أولى بذلك لأن لها أصلا فى الحركة / بخلاف الأولى

وهذا هو التحقيق .

---

(١) يقال رجل درحاية بالكسر أى قصير سمين بطين .

(٢) السرداح بالكسر : الناقة الطويلة او الكريمة أو العظيمة أو السمينة .

(٣) (ب) والالف لاتزاد للالحاق الا آخرا .

(٤) انظر الخصائص ١ : ٨٦ ، ٨٨ وسر صناعة الاعراب ١ : ١٠٤ ، ١٠٥ تحقيق الاستاذ ابراهيم مصطفى واخرين .

بَابُ (الهَمزة المتقلبة عن الواو أو الياء)

إذا وقعت الواو والياء طرفا بعد الألف الزائدة أبدلت همزة .

قلت: أما اشتراط كونها طَرَفا فلأن الطرف محل التغيير فيقوى فيه السبب الضعيف وهو الذى قد فصل بين الفتحة وحرف العلة المتحرك بساكن إذ هو أضعف مما اذا لم يفصل ،وأما اشتراط أن تكون الألف زائدة فلأن يصح عدم الاعتداد بها حاجزا إذ لو كانت أصلية لاعتد بها ،وسواء كانت الياء والواو أصلية أو زائدة بعد أن يوجد الشرطان المذكوران وذلك نحو كساء ورداء وعلباء والأصل كساو لأنه من الكسوة والاصل فى رداء الياء لانه من أرديت على الخمسين أى زدت ،لأن الرداء زائد على الكسرة والياء فى علباء زائدة للالحاق ،وانما قلنا انها ياء لأنها قد ظهرت فى نحو درحاية (١) والياء أخف أيضا من الواو فلما احتاجوا إلى زيادة حرف لتكميل الكلمة والحاقها ببناء آخر نحو سرداح (٢) زادوا ماهو الأخف والألف لا تزاد للالحاق آخرا (٣) .

إذا عرفت هذا فنقول : لما تحركت الياء أو الواو وانفتح ماقبلها ـ إذ الساكن الزائد لم يعتد به أو لأن الألف كالفتحة أو كالحرف المفتوح ، لأن مده يقوم مقام تحريكه حتى قال ابن جنى : " إذا كانت تقلب لأجل انفتاح ماقبلها فهى إذا وقعت بعد الألف التى هى اكثر من الفتحة وأشبع أحرى " (٤) لأن الكل أشد تأثيرا من الجزء ـ قلبت ألفا فالتقى ألفان فلم يمكن الجمع بينهما ، والألف لا تحرك والحذف إخلال فلم يبق الا القلب فقلبت الى ما ... ورتبها فى المخرج وهى الهمزة لتقبل الحركة ويزول الالتقاء ، وكانت الثانية أولى بذلك لأن لها أصلا فى الحركة / بخلاف الأولى ٤٨٠

وهذا هو التحقيق .

---

(١) يقال رجل درحاية بالكسر أى قصير سمين بطين .

(٢) السرداح بالكسر: الناقة الطويلة او الكريمة أو العظيمة أو السمينة .

(٣) (ب) والالف لاتزاد للالحاق الا آخرا .

(٤) انظر الخصائص ١ : ٨٦،٨٨ وسر صناعة الاعراب ١ : ١٠٤، ١٠٥ تحقيق الاستاذ ابراهيم مصطفى واخرين .

أما قوله انها أبدلت همزة فإن عنى بها أنها أُبدلت بتوسط ماذكرنا فهــو صحيح ، وان عنى أنها أبدلت من الواو أو الياء ابتداء من غير توسط فهو بعيد عــن مقتضى الصنعة ومذاقها ، اذا كان حكم الواو أو الياء إذا تحركت وانفتح ماقبلهــا أن تقلب ألفا ، وقال بعض المتأخرين : أصل الواو والياء السكون ، فلما وقعت بعد ساكن همزت وهذا أبعد عن الصواب ، وقد خرج باشتراط كون الواو والياء طرفا نحو شقــاوة وعباية فإنها لم تقع طرفا ، لأن الكلمة بنيت على التاء واعتد بها جزءا من الكلمة حيــث نقل الاعراب اليها فلم تهمز لذلك ، حتى ان من لم يعتد بها جزءا همزها فقـــال شقاءة وعباءة ، لانه جعلها بمنزلة كلمة ضمت الى كلمة فكأن الهاء لحقت الكلمة بعــد ما همزت الاولى .

قال السيرافى : فى عطاء وسقاء كان الأصل عطو وسقى فلزم الإعلال لتحركها وانفتاح ماقبلها متطرفتين ثم لحقت الألف فلم تغير هذا الحكم ولم تحل بين الفتحة وحرف العلة ولا منعت من الاعلال (1) .

وخرج بالشرط الثانى نحو واو وزاى فان الألف فيهما لما كانت أَصلًا لــم تقلب أما زاى فألفه منقلبة عن واو على أن بعضهم يقلب الألف ويدغم فيقول زى فلما لـم تقلب فى هذه اللغة لم تقلب فى الأخرى وكذلك الألف فى واو منقلبة عن أصل وهو واو أو ياء على خلاف فى ذلك ، وفرق سيبويه بين الألف اذا كانت عن أصل أو كانت زائدة ، بأنها إذا كانت عن أصل تقبل الحركة بأصلها ولاكذلك اذا كانت زائدة ، فإنهــا لاتقبل الحركة بأصلها فلم يكترث بها لذلك .

٤٨١ قال : وكذلك إذا كانت تلى الطرف ولم تكن / فى المفرد متحركة أو فى نيــة المتحركة إن كان ماوقعت فيه كذلك جمعًا .

---

(1) انظر شرح السيرافى ٥ : ١٦٩ .

قلت نقول ان الواو والياء اذا وقعت فى الجمع قبل الطرف ولم تكن فى المفرد متحركة أوفى نية الحركة فانها تقلب همزة وذلك نحو رسائل وصحائف وعجائز مما حرف العلة فى واحده مدة زائدة لا أصل لها فى الحركة ، والعلة فى قلبها ما قيل فى كساء من وقوعه مجاورا للطرف بعد الف زائد ومجاورة الطرف كالطرف ، أما إذا كان حرف العلة أصلا وهو الذى تحرك فى المفرد كما فى جدول أو تكون الحركة مقدرة فيه كما فى معيشة لأن أصله مَعْيِشة فنقلت الكسرة إلى العين فانه لا يقلب كما فى جداول ومعايش ومقاوم قال الشاعر: (١)

وَإنى لَقَوّامٌ مَقاوِمَ لم يَكُن ** جَرِيرٌ ولاَمولى جَرِيرٍ يَقُومُهَا .

وهو جمع مقامة ، وعلى هذه استظهر بقوله او فى نية الحركة فلم تقلب فى هذه فرقا بين الزائد والأصلى ، أما الحروف الزوائد التى فى نحو عجوز ورسالة وصحيفة فلم تكن أقوى من الالف فى باع واذا قلبت هذه فى بائع فلان يقلب الزائد أولى ، قال بعض المتأخرين : الفرق بين عشائر ومعايش ظاهر ، وذلك أن الاعلال طرح من وجه والزائد أولى بالطرح وقد أعلوا شيئا من هذا الباب قالوا مصائب ، قال سيبويه : إنما هو غلط منهم توهموا أن مصيبة فَعِيلَة وإنما هى مُفْعِلَة عين الفعل فيها واو لانه من صاب يصوب فيجب ان يكون جمعها على مصاوب مثل مقاول (٢) ، قال السيرافى : لما وقعت الواو مكسورة فى حشو الكلام شبهوها بالواو المكسورة فى أول الكلمة فهمزوها مثل اشاح ، وأما مدينة فإن أخذت من دان يدين إذا أطاع لم تهمز لأنها مثل معيشة ، وإن أخذت من مدن بالمكان إذا أقام همزت لأن ياءها زائدة (٣) .

---

(١) هو الأخطل وانظر ديوانه صفحة ١٢٣ والخصائص ٣ : ٤٥ والمقتضب ١ : ١٢٢ والمنصف ١ : ٣٠٦ وابن يعيش ١٠ : ٩٠ ، ٦٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢ : ٣٦٧ .

(٣) انظر شرح السيرافى ٥ : ٢٠٣ .

٤٨٢ / قال : أو متحركة ان كان ماوقعت فيه اسم الفاعل ٠

قلت: عبارته فى هذا الفصل كثيرة التكلف شديدة التعسف ويعنى أن الياء والواو اذا كانت قريبة من الطرف تليه وكانت مما يتحرك فى المفرد فإنه يجب همزها إن كانت تلك الكلمة اسم الفاعل وذلك نحو قائل وبائع ٠ والحاصل أن الواو والياء إذا وقعت عينا فى فاعل قلبت همزة ، لأنها لما اعتلت فى قال وباع اعتلت أيضًا فى اسم الفاعل منه ،لأنه من فروع الفعل ،وقيل العلة فى الجميع واحدة ،وهو أن الياء أو الواو قد تحركت وانفتح ماقبلها والألف حاجز غير حصين فكأنها انفتح ماقبلها فقلبت كما فى رداء وكساء لقربها من الطرف ،أو لأن الألف لاستطالتها كالفتحة وقياسها أيضا ان تقلب ألفا ،فالتقى الفان فقلبت إلى أخت الألف وهى الهمزة ٠ أو لأن حكم الواو والياء حكم الألف فى الاعلال فقلبت الى حرف لايجب إعلاله وهو الهمزة ،والصحيح قلبها اولا ألفا على مامر ، هذا كله اذا تحركت فى الفعل ،فإن لم تتحرك فى الفعل لم تهمز نحو قاومه فهو مقاوم وبايعه فهو مبايع ٠

قال : وإن كان قبل ألف الجمع واو أوياء قد أثر للحركة فى المفرد ٠

قلت: يعنى أنها تقلب همزة وان تحركت إذا كان قبل ألف الجمع واو أو ياء وذلك نحــو أوائل وخيائر وفى فوعلة [1] من البيع بوائع والعلة فيه أن الف الجمع لما وقعت بين واوين أو يا ءين او واو وياء والثانية منهما قبل الطرف وليس بينه وبين الالف حرف آخر وجب قلب الواو الثانية أو الياء همزة ،وانما فعلوا ذلك فرارا من التجانس

٤٨٣ فى الواوين أو اليا ءين وفى الواو مع الياء فرارا من الاستثقال بالمتضاد الذى / بينهما كما فر من قال ياجل والأصل يوجل ٠

قال السيرافى : لأن اجتماع واوين ثقيل واعتلال الأطراف كثير فغيروا إحدى الواوين وشبهوها باجتماع واوين فى أول الكلمة وذلك يوجب الهمز كأويصل فى تصغير

---

(١) هكذا فى الاصل والصحيح فواعل ٠

أواصل والألف حاجز غير حصين ومن ثم قالوا معايش ومعاول فلم يهمزوا حيث لم يوجد التجانس مع القرب من الطرف ألا تراهم أعلوا صيما للقرب من الطرف فإذا قالوا صوام لم يعلوا وقالوا عيل وعيائيل بالهمز . وشذ من هذا الباب ضياون فى جمع ضيون إما على طريق الشذوذ وإما لسلامة واحده ، لأن قياس واحده أن يقال فيه ضين فلما أخرج فى الواحد عن الأصل أجرى فى الجمع كذلك ، وسيبويه لا يوجب صحة الجمع لصحة الواحد فانه قال فى جمع عاور عواثر بالهمز (١) .

قال الشلوبينى : خيائر جمع خير وسيائد جمع سيد بهمز جميع ذلك ، وإن كانت الياء والواو فيه متحركة فى المفرد بخلاف ما تقدم فى جداول وحشائل . إلا أن المؤلف خص هذا الحكم بألف الجمع وليس كذلك والصواب أن يقول : وإن وقع قبل الألف الزائدة مطلقا دون تقييد بجمع ولا غيره (٢) .

قال : وإن كانت دون الطرف فلا أثر للألف .

قلت: الطرف أو القرب منه معتبر فى الاعلال عند التصريفيين جدا وقد دلوا على ذلك بأحكام فنقول : إن كانت الياء أو الواو دون الطرف أى بعيدة من الطرف فلا تهمز ويحتمل أن يريد وإن كان قبل الطرف ياء سوى الياء الواقعة بعد الألف كما فى عواوير وطواويس لم تهمز ، إلا أن قوله فلا أثر للألف ليس بشىء فان الألف ليست الموجبة للهمز بل عدم الاكتراث بالألف مما يؤكد الهمز ؛ لأن حرف العلة حينئذ يكون قد تحرك

٤٨٤ وانفتح ما قبله عند / عدم الالتفات إلى الألف فوجب أن تقلب وكأنه يعنى أن الهمز إنما وجب فى أوائل لاكتناف ألف الجمع واوان أو ياءان ، فإذا كان بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف لم يعتبر هذا وبالجملة فليس مراده إلا ما ذكرنا من المثال غير أن عبارته رديئة .

---

(١) جاء فى سيبويه ٢ : ٣٦٧ " فاذا قلت فواعل من عورت وصيدت همزت لانك تقول فى شويت شوايا ولو قلت شواو كما ترى قلت عواور ولم تغير " .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠١ .

أواصل والألف حاجز غير حصين ومن ثم قالوا معايش ومعاول فلم يهمزوا حيث لم يوجد التجانس مع القرب من الطرف ألا تراهم أعلوا صيما للقرب من الطرف فإذا قالوا صوام لم يعلوا وقالوا عيل وعيائيل بالهمز . وشذ من هذا الباب ضياون فى جمع ضيون إما على طريق الشذوذ وإما لسلامة واحده ، لأن قياس واحده أن يقال فيه ضين فلما أخرج فى الواحد عن الأصل أجرى فى الجمع كذلك ، وسيبويه لا يوجب صحة الجمع لصحة الواحد فانه قال فى جمع عاور عوائر بالهمز (١) .

قال الشلوبينى : خيائر جمع خير وسيائد جمع سيد بهمز جميع ذلك ، وإن كانت الياء والواو فيه متحركة فى المفرد بخلاف ما تقدم فى جداول وحثائل ، إلا أن المؤلف خص هذا الحكم بألف الجمع وليس كذلك والصواب أن يقول : وان وقع قبل الألف الزائدة مطلقا دون تقييد بجمع ولا غيره (٢) .

قال : وإن كانت دون الطرف فلا أثر للألف .

قلت : الطرف أو القرب منه معتبر فى الاعلال عند التصريفيين جدا وقد دلوا على ذلك بأحكام فنقول : ان كانت الياء أو الواو دون الطرف أى بعيدة من الطرف فلا تهمز ويحتمل أن يريد وان كان قبل الطرف ياء سوى الياء الواقعة بعد الألف كما فى عواوير وطواويس لم تهمز ، الا أن قوله فلا أثر للألف ليس بشىء فان الألف ليست الموجبة للهمز بل عدم الاكتراث بالألف مما يؤكد الهمز ؛ لأن حرف العلة حينئذ يكون قد تحرك

٤٨٤ وانفتح ماقبله عند / عدم الالتفات إلى الالف فوجب أن تقلب وكأنه يعنى أن الهمز إنما وجب فى أوائل لاكتناف ألف الجمع واوان او ياءان ، فإذا كان بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف لم يعتبر هذا وبالجملة فليس مراده إلا ما ذكرنا من المثال غير أن عبارته رديئة .

---

(١) جاء فى سيبويه ٢ : ٣٦٧ " فاذا قلت فواعل من عورت وصيدت همزت لانك تقول فى شويت شوايا ولو قلت شواو كما ترى قلت عواور ولم تغير" .

(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠١ .

قال الشلوبيني : قوله دون الطرف فلا أثر للالف هكذا وجدته في النسخ وصوابه : وإن كانت دون مايلي الطرف نحو طواويس وقواويس فلا أثر للألف يعني في قلب مابعدها بل يبقى على أصله غيرمنقلب الى شيء (١) .

وينبغي أن تعلم أن الحرف المتوسط بين الواو والطرف لو كان زائدًا كما لو اضطر شاعر فمد مثل أوائل فإن الهمز واجب لأن حكم مجاورة الطرف باق كما لو اضطر فحذف الياء للضرورة فإنه لايهمز لأن حكم الياء باق كقوله : (٢)

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَــــواوِرِ (٣)

لم يهمز لأن الياء مقدرة وعكسه قوله : (٤)

.... ٭ فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ ونُمُــــرٌ (٥)

---

(١) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠١ .

(٢) هو جندل بن المثنى الطهوى وهو رجز من شواهد سيبويه ٢ : ٣٧٤ ، والخصائص ١ : ١٩٥ / ٣ : ١٦٤ ، ٣٢٦ والمحتسب ١ : ١٠٧ ، ٢٩٠ والمنصف ٢ : ٤٩ / ٣ : ٥٠ وابن يعيش ٥ : ٧٠ / ١٠ : ٩١ ، ٩٢ والتصريح ٢ : ٣٦٩ واللسان (عور ٢٩٣) والاشموني ٤ : ٢٩٨ .

(٣) والشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية لانه ينوى الياء المحذوفة والواو اذا وقعت في هذا الموضع تهمز لبعدها عن الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها كما قالوا في أول أوائل وأصلها اواول .

(٤) هو حكيم بن معية الربعي وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٦ وانظر المقتضب ٢ : ٢٠٣ وابن يعيش ٥ : ١٨ / ١٠ : ٩١ ، ٩٢ والمقرب لابن عصفور صفحة ٩٤ ، ١٠٨ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٢٧٦ ، والعيني ٤ : ٥٨٦ والتصريح ٢ : ٣١٠ ، ٣٧٠ واللسان (عيل ١٨) .

(٥) عجز بيت من الرجز وصدره :
.... ٭ في أشب الغيطان ملتف الخطر
يصف الشاعر فلاة كثيرة السباع والعيابيل جمع عيال كشداد وهو الذى =

فانه همز ، لأن الياء للإشباع كالتى فى الصياريف فلم يعتد بها .

واعلم أن هذا الذى ذكر فى قلب الواو والياء همزة هو أحد عقود التصريف والاقتصار عليه لا يسمن ولا يغنى من جوع ، وكأنه اكتفى به متابعة للزجاجى ونحن أيضًا نقتصر على هذا القدر لأن التزامنا انتقاد كلامه وللتصريف كتب يراجعها من أراد التغلغل فى ذلك الفن والله أعلم .

٭ ٭

= يتمايل فى مشيته لعبا او تبخترا والاسود بدل من العبابيل او عطف بيان والشاهد فيه (نمر) حيث جمع عليها النمر لشبهه فى عدة الحروف وتحركها وحرك ميم النمر بالضم اتباعا للنون فى الوقف ، وفيها شاهد آخر فى عبائيل والاصل عبابيل بلا همز.

بـاب (حروف العربية)

حروف العربية الأصول تسعة وعشرون حرفا يتفرع منها حسنا همزة بين بين والنون الساكنة التى هى غنة فى الخيشوم وألف الإمالة والتفخيم والشين كالجيم للمجاورة والصاد كالزاى لمها .

قلت: حروف العربية الأصيلة الخالصة تسعة وعشرون حرفا وترتيبها على نسق

٤٨٥ الخارج / هكذا : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو هذا هو المختار فى ترتيبها على ما هو فى نسخة مبرمان من كتاب سيبويه [1] ، وقد روى ترتيب آخر لكن هذا هو الأجود فليقتصر عليه ، أما المراكز التى ينقطع عنها جرس الحرف التى تسمى مخارج فستة عشر ترجع الى أربعة أصول ، الحلق وله ثلاثة منازل ، واللسان وله عشرة والشفة ولها مخرجان والخيشوم وهو مخرج واحد للنون الساكنة .

وذكر الليث بن المظفر فى كتاب العين [2] أن التى هى أصوات من الحروف خمسة وعشرون وأربعة جوف ، أى تخرج من الجوف ، فلا تقع فى شئ من مدارج الحلق ولا اللهاة ولا اللسان بل هى فى الهواء وهى حروف المد واللين مع الهمزة ثم قد يحرف الحرف عن مخرجه فيسمع له صوت آخر فيكون حرفا فرعيا .

وجملة ما بلغت هذه الفروع سبعة وأربعين حرفًا أعنى مع الأصول والمجمع عليها التى هى الأصول منها هى التسعة والعشرون لتصفيتها وخلوصها عند إخراجها من مخارجها من غير أن يختلط بها غيرها وفروعها يمتزج عند النطق بها غيرها فيحدث هناك مخرج يسمع للحرف المرتكن فيه صوت آخر وهو المعنى بالحرف الفرعى ، وجملتها

---

(١) انظر سيبويه ٢ : ٤٠٤ .

(٢) انظر : ١ : ٦٤ من كتاب العين تحقيق الدكتور عبد الله درويش مطبعة العانى ببغداد ١٩٦٧م .

باب (حروف العربية)

حروف العربية الأصول تسعة وعشرون حرفا يتفرع منها حسنا همزة بين بين والنون الساكنة التى هى غنة فى الخيشوم وألف الإمالة والتفخيم والشين كالجيم للمجاورة والصاد كالزاى لمها .

قلت: حروف العربية الأصلية الخالصة تسعة وعشرون حرفا وترتيبها على نسق
٤٨٥ الخارج / هكذا : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو هذا هو المختار فى ترتيبها على ما هو فى نسخة مبرمان من كتاب سيبويه [1] ، وقد روى ترتيب آخر لكن هذا هو الأجود فليقتصر عليه ، أما المراكز التى ينقطع عنها جرس الحرف التى تسمى مخارج فستة عشر ترجع الى أربعة أصول ، الحلق وله ثلاثة منازل ، واللسان وله عشرة والشفة ولها مخرجان والخيشوم وهو مخرج واحد للنون الساكنة .

وذكر الليث بن المظفر فى كتاب العين [2] أن التى هى أصوات من الحروف خمسة وعشرون وأربعة جوف ، أى تخرج من الجوف ، فلاتقع فى شئ من مدارج الحلق ولا اللهاة ولا اللسان بل هى فى الهواء وهى حروف المد واللين مع الهمزة ثم قد يحرف الحرف عن مخرجه فيسمع له صوت آخر فيكون حرفا فرعيا .

وجملة مابلغت هذه الفروع سبعة وأربعين حرفًا أعنى مع الأصول والمجمع عليها التى هى الأصول منها هى التسعة والعشرون لتصفيتها وخلوصها عند إخراجها من مخارجها من غير أن يختلط بها غيرها وفروعها يمتزج عند النطق بها غيرها فيحدث هناك مخرج يسمع للحرف المرتكن فيه صوت آخر وهو المعنى بالحرف الفرعى ، وجملتها

---

(١) انظر سيبويه ٢ : ٤٠٤ .

(٢) انظر: ١ : ٦٤ من كتاب العين تحقيق الدكتور عبد الله درويش مطبعة العانى ببغداد ١٩٦٧م .

ثمانية عشر وهي على ثلاثة أصناف : صنف مستحسن مأخوذ به في القرآن وغيره وهي ستة وانما استحسنت لانها استفادت بالمزج تسهيلا وتخفيفا في النطق بها فأولها
٤٨٦ النون الخفيفة التي مخرجها الخيشوم عند ملاقاتها الحروف / التي تخفى عندها وهي خمسة عشر حرفا اذ لا علاج في اخراجها مع هذه ولو سد الناطق بها أنفه عند هذه الحروف لاختلت وتلاشت فان كانت هذه النون مع أحد حروف الحلق فمخرجها من الفم من موضع اللام والراء وكانت غير خفية ووجب اظهارها كما يجب ادغامها عند حروف يرملون بغنة وبغير غنة ، ويعتبر اخراجها من الفم عند ملاقاتها الباء فتقلب ميما عندها لتباعد ما بين الخيشوم ومخرج الباء ، فأتوا بحرف متوسط بينهما ، ومن المستحسنة أيضًا همزة بين بين .

قال السيرافي : والتحقيق يقتضي ان يعد ثلاثة أحرف وذلك أن همزة بين بين هي الهمزة التي تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها فإن كانت مكسورة كانت بين الهمزة والياء وان كانت مضمومة كانت بين الهمزة والواو ، والمفتوحة بين الهمزة والألف والمخالفة بين كل من هذه ظاهرة .

وكان سيبويه يجعلها حرفا واحدا لصدق الاسم العام عليها وهي من الحروف المستحسنة قرئ بها في المشهور المتواتر ومنها ألفا الإمالة والتفخيم نحو عالم والصلاة ويسميها سيبويه ألف الترخيم ، لأن الترخيم نقصان الجهر بالحرف ، وألف الإمالة تكتب بالياء وألف التفخيم تكتب بالواو كالصلاة وهما ألفان متضادتان ، لأن التي للتفخيم ينحى بها منحى الفوه والتي للامالة بالعكس ، ومنها الشين كالجيم كقولك في أشدق (1) أجدق لأن الدال مجهورة شديدة والجيم مجهور شديد والشين حرف مهموس رخو فهو ضد الدال في الهمس والرخاوة فقربوهما من لفظ الجيم الموافقة للدال في الجهر ، وعلة هذا الإشراب المجاورة في المخرج وهذه مع أنها مستحسنة لم يقرأ

---

(1) يقال خطيب أشدق أي بليغ .

بها فى المشهور .

٤٨٧ قال الشلوبينى :قوله والشين / كالجيم للمجاورة ليس جيدا ، لأن المجاورة تكون فى حرفين متقاربين فى المخرج والشين مع الجيم ليس كذلك بل هما من مخرج واحد فلو قال للمشاركة فى المخرج لكان أحسن[1] .

ومنها الصاد كالزاى نحو مصدر ويصدق وهذه أيضا قرئ بها والعلة فى اشرابها صوت الزاى ماذكر فى الجيم وقوله لها يعنى للمجاورة ولو قال للمشاركة كان أولى فهذه الستة هى المستحسنة المأخوذ بها فى القرآن وغيره .

قال : وقبيحا وهى الكاف كالجيم وبالعكس والجيم كالشين والضاد الضعيفة والصاد كالسين والظاء كالثاء والباء كالفاء والطاء كالتاء .

قلت : هذه القبيحة على ضربين : منها ثمانية مشهورة فاشية فى لغة العرب لكن الفصيح يتجنبها ولا يستعملها لافى شعر ولا غيره ولم يقرأ بها فى المشهور فمنها الكاف كالجيم : قال ابن دريد : هى لغة فى أهل اليمن يقولون فى جمل كمل وهى كثيرة فى عوام العراق وهى رديئة[2] ، وعكسها أيضا كذلك وهى الجيم كالكاف وهما حرف واحد[3] الا أن الأصل فى أحدهما الجيم وفى الآخر الكاف ومن ذلك الجيم كالشين واكثر مايخرج هذا الحرف اذا سكن وبعده دال او تاء نحو اجتمعوا والأجدر فيقال اشتمعوا والأشدر فتقرب الجيم من الشين ، لأنهما من مخرج واحد والشين أسلس وألين ، واذا كانت الجيم مع بعض الحروف المقاربة لها ولاسيما إذا كانت ساكنة فانه يصعب تصفيتها لشدة الجيم ، فيميل الطبع بالنطق إلى الاسهل ، وذكر سيبويه[4] الشين كالجيم فى جملة الخمسة والثلاثين وهى المستحسنة ، والفرق

---

(١) الشرح الصغير للشلوبينى لوحة رقم ٢٠١ .

(٢) انظر الجمهرة لابن دريد ١ : ٥ الطبعة الاولى حيدر أباد ١٣٤٥ هـ .

(٣) (واحد) اضافة من (ب) .

(٤) انظر سيبويه ٢ : ٤٠٤ .

بينهما أن الشين التى كالجيم فى الأشدق مثلاً إنما قرب الشين من الجيم بسبب
الدال نمابين / الدال والجيم من الموافقة فى الشدة والجهر كراهة للجمع بين ٤٨٨
الشين والدال مع مابينهما من المباينة ،وإذا كانت الجيم قبل الدال فى الأجدر
وقبل التاء فى اجتمعوا فليس بين الجيم والدال والجيم والتاء من التنافر مابين
الشين والدال فلذلك حسن الشين (١) كالجيم وضعف الجيم كالشين .

ومن ذلك **الضاد** الضعيفة وهى فى لغة قوم ليست الضاد فى أصل
حروفهم فاذا أرادوا النطق بها اعتاصت عليهم وأخرجوها ظاء لانهم يخرجونها من
طرف اللسان وأطراف الثنايا ،وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الظاء فلايتأتى لهم
فيخرجونها من الضاد والظاء فيقولون فى ضرب ظرب .

والحاصل أن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان ومايليها من الأضراس
طبقة فإن انحرفت عن هذا قليلا ضعفت بقدر ذلك وزال الإطباق منها فصرت
تتكلف الاطباق فى غيرموضعه .

قال الشلوبينى : هى ضاد عامتنا فيما أظن (٢) .

ومنها الصاد التى كالسين وذلك انهما من مخرج واحد فإن لم يخلص
مخرجها وجرسها توسطت وتحيرت فيقال فى سبغ صبغ وليس هذا مثل إبدال
الصاد من السين لأن الصاد أصفى فى السمع وأصفر فى الفم فكانت أحسن منها .
ومنها الطاء كالتاء ويكثر هذا الحرف فى أهل الشرق من العجم لانه ليس عندهم
طاء فيتكلفون اخراجها فتضعف فيقولون فى طالب تالب ، ومنها الظاء كالثاء يقولون
فى ظلم ثلم ،ومنها الباء كالفاء وهى فى لغة الفرس وغيرهم من العجم وهى على
ضربين أحدهما : أن يغلب لفظ الباء والثانى بالعكس وقد سمع فى حروفهم حرفان

---

(١) فى الاصل الجيم كالشين .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠١ .

بينهما أن الشين التى كالجيم فى الأشدق مثلاً إنما قرب الشين من الجيم بسبب
الدال لما بين / الدال والجيم من الموافقة فى الشدة والجهر كراهة للجمع بين ٤٨٨
الشين والدال مع ما بينهما من المباينة ، وإذا كانت الجيم قبل الدال فى الأجدر
وقبل الثاء فى اجتمعوا فليس بين الجيم والدال والجيم والتاء من التنافر ما بين
الشين والدال فلذلك حسن الشين (١) كالجيم وضعف الجيم كالشين .

ومن ذلك **الضاد** الضعيفة وهى فى لغة قوم ليست الضاد فى أصل
حروفهم فاذا أرادوا النطق بها اعتاصت عليهم وأخرجوها ظاء لانهم يخرجونها من
طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الظاء فلا يتأتى لهم
فيخرجونها من الضاد والظاء فيقولون فى ضرب ظرب .

والحاصل أن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس
مطبقة فإن انحرفت عن هذا قليلا ضعفت بقدر ذلك وزال الإطباق منها فصارت
تتكلف الاطباق فى غير موضعه .

قال الشلوبينى : هى ضاد عامتنا فيما أظن (٢) .

ومنها الصاد التى كالسين وذلك انهما من مخرج واحد فإن لم يخلص
مخرجها وجرسها توسطت وتحيرت فيقال فى سبغ صبغ وليس هذا مثل إبدال
الصاد من السين لأن الصاد أصفى فى السمع وأصفر فى الفم فكانت أحسن منها .
ومنها الطاء كالتاء ويكثر هذا الحرف فى أهل الشرق من العجم لانه ليس عندهم
طاء فيتكلفون اخراجها فتضعف فيقولون فى طالب تالب ، ومنها الظاء كالثاء يقولون
فى ظلم ثلم ، ومنها الباء كالفاء وهى فى لغة الفرس وغيرهم من العجم وهى على
ضربين أحدهما : أن يغلب لفظ الباء والثانى بالعكس وقد سمع فى حروفهم حرفان

---

(١) فى الاصل الجيم كالشين .
(٢) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠١ .

غير الباء والفاء الخالصتين فيقولون فى بور فور وأصبهان فى أصفهان .

٤٨٩ وزاد آخرون أربعة أحدها الشين كالراء / يقولون فى أشرت أردت والجيم كالزاى يقولون فى أخرج اخرز والقاف كالكاف واللام المفخمة كما فى اسم الله تعالى . قال سيبويه : ورأينا من يتكلم بالقاف بين الكاف والقاف فيأتى بها على لفظ الكاف التى بين الجيم والكاف ، وقد حكى هذه اللغة ابن دريد [١] فى الجمهرة وقال هى لغة بنى تميم وينشدون [٢] :

وَلاأُكُولُ لِبَابِ الدَّارِ قَدْ غُلِكَتْ .·. وَلاأُكُولُ لِبَابِ الدَّارِ مَغْلُوكُ [٣]

هكذا أنشده فى الجمهرة وينبغى أن عد اللام المفخمة من جملة الحروف أن يعدها فى المستحسن فإن القراء اتفقوا على الأخذ بها فى القرآن العزيز ، ومخرج كل حرف من هذه بين المخرج الأصلى وبين مقاربه فإذا زيدت هذه الأربعة على الثلاثة والثلاثين صارت سبعة وثلاثين [٤] فهذه جملة الحروف التى ذكرها النحاة ، وإنما تعرضوا لعد ماتكلمت به العرب فأما مالم يتكلم به من الحروف التى يتكلم بها فى غير العربية فحروف كثيرة يخرج بين هذه كما فى السريانى والعبرى قال ابن دريد : أكثر الحروف للخلق إلا الهمز ، فإنها ليست من كلام العجم إلا فى الابتداء والا الظاء والحاء فإن العرب تختص بها دون الخلق كلهم ، وأما العين والضاد والصاد والقاف والظاء والثاء فإنها للعرب بالقليل من العجم [٥] .

---

(١) انظر الجمهرة ١ : ٥ .

(٢) هو أبو الأسود الدؤلى وانظر لسان العرب لابن منظور مادة (غلق) ومن شواهد الجمهرة ١ : ٥ .

(٣) وقد رواه ابن دريد فى الجمهرة هكذا :
ولااكول لكدر الكوم كد نضجت .·. ولااكول لباب الدار مكفول

(٤) فى الأصل سبعة وأربعين .

(٥) انظرالجمهورة ١ : ٥ .

قال رحمه الله تعالى : وأما أصناف الحروف فهي ستة عشر صنفا وربما تنتهي إلى أكثر .

قلت : فائدة معرفة أصناف الحروف في باب الادغام فإن الحرف الذي تزيد صفاته على غيره لايدغم في ذلك الغير لأنه يقوى بتلك الصفات والقوى لايدغم في الضعيف ،وبها يعرف أيضا مايحسن في السمع مما لايحسن وبه نقوى[1] على معرفة تقابل الألفاظ بما يشاكلها وأصنافها تبلغ الى ثمانية عشر وربما اقتصر/ بعضهم على ٤١٠ أحد عشر ونحن نذكر مالم يذكره من صفاتها بعد .

قال : فأولها حروف الزوائد يجمعها قولك سألتمونيها .

قلت : المعنى بزيادتها انه متى كان في الكلمة حرف زائد لايكون بتكرير اللام إلا أحد هذه العشرة فسميت زوائد لذلك ،أو لأن الزيادة تتفق لها كثيرا . قال بعض المتأخرين معنى كونها زوائد انها تكون في بعض المواضع زائدة لافي كل موضع بل قد تكون كلها أصولا كما في أوى وفي يوم وسل ،وقال بعضهم الزيادة الحاق الكلمة ماليس لها في أصل وضعها منها لافادة معنى أو لضرب من التوسع في اللغة فاذا الزيادة تكون على ثلاثة أضرب : زيادة لمعنى وزيادة للإلحاق وزيادة لتكثير الكلمة ،والمعاني التي يزاد الحرف لها كثيرة منها : زيادة المعنى كحروف المضارعة ، وألف فاعل ومنها زيادة التثنية والجمع والتصغير والتكسير ، ومنها الزيادة لمد الكلمة كألف رسالة وياء صحيفة وواو عجوز ومنها زيادة العوض كهاء يهريق وسين يسطيع وميم اللهم وزيادة التكثير كالميم في زرقم[2] وزيادة البيان كهاء السكت في مثل سلطانيه وأما الزيادة للالحاق فكالواو في كوثر والياء في صيرف والف أرطى ونون رعشن[3] وانما زادوا هذه ليكون للأصل القوى وهو الثلاثي من الكثرة ماللضعيف

---

(١) في (ب) يستحسن .

(٢) الزرقم بالضم الشديد الزرق .

(٣) في (ب) عشرين .

من القلة وهو الرباعى والخماسى لئلا يهتضم جانب القوى ألا ترى أنه يجوز أن تبنى من الثلاثى رباعيا ؟ أو خماسيا من الرباعى ولا يجوز أن تبنى من الخماسى رباعيا ولا من الرباعى ثلاثيا ، لأن هذا هدم لابناء ،وأما زيادة التكثير فكما فى ألف قبعثرى ونحوه •

قال : وجعلتها عشرة •

(٩١) قلت : أما كمية هذه الحروف المزيدة فعشرة وقد نظمها / الجماعة فى ضوابط لتحفظ ولكونها من حروف الحلق والفم والشفتين يتأتى تركيبها على صور متعددة منها : قول بعضهم اليوم تنساه وأسلمنى وتماه وهويت السمان ما سألت يهون إلى غير ذلك ،وقد ذكرت منها نحو العشرين فى شرح المفصل •

وأما الذى به يعرف زيادة الحرف فثلاثة أشياء : الاشتقاق وهو أقواها والثانى عدم النظير فى الاصول • الثالث : كثرة زيادة الحرف فى ذلك الموضع ، مثال ماعرف بالاشتقاق مضروب ومستضرب فالميم والواو والسين والتاء زوائد لأنها لاتثبت فى جميع تصاريف الكلمة من نحو ضرب ويضرب وضرب ومثال عدم النظير كهنبل (١) النون فيه زائدة ؛ لأنها لو كانت أصلا لكان وزنه على فعلل وهذا لانظير له فى الأصول ،ومثال الكثرة أفكل فان الهمزة فيه زائدة ؛ لأن الهمزة اذا وقعت أولا ومعها ثلاثة أحرف أصول فلاتكون الا زائدة فى الغالب بدليل الاستقراء فاذا جهل أمرها بطريق الاشتقاق وعدم النظير رجع إلى الحمل على الأكثر،فاذا رأيت حرفا تكثر زيادته فى موضع بأحد ذينك الدليلين ثم وجدته فى مثل ذلك الموضع حكمنا بأنه زائد نظرا إلى الاكثر وان لم يقم دليل اشتقاق أو عدم نظير •

---

(١) الكنهبل وتضم باؤه هو شجر عظيم مثل الكهبل والشعير الضخم السنبلة •

ولنزد هذا إيضاحًا فنقول : الهمزة إذا كانت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول كأرنب وأحمر حكم بزيادتها إلا إذا صدنا عن ذلك مانع كما صدنا في امعة وامرة فإن أمعة صفة ، وليس في الصفات أفعلة وفيها فعلة نحو دنمة [١] وأيضا يقل كون الحرف فاء وعينا فانه لم يأت إلا في كلمات قليلة نحو كوكب وددن [٢] والحمل على الاكثر أولى ، فان لم تكن أولا حكم بأصالتها وكذلك لو وقع بعدها / حرفان أو أربعة ٤٦٢ أتب [٣] واصطبل حكم بأصالتها .

وأما الألف فإنها لاتزاد أولا وهي إذا لم تكن أولا ومعها ثلاثة أحرف أصول فصاعدا زائد لاغير نحو خاتم وكتاب وحبلى وسرداح وجلباب [٤] .

وأما الياء فاذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها أينما وقعت كيلمع ويهتز ويضرب وعثير وزبيبة إلا في نحو ياجج ومريم وقويت [٥] فإنها أصل وإن كان معها أربعة أحرف أصول وهي أول فأصل نحو يستعور [٦] والافهي زائدة كما في سلحفية .

وأما الواو فهي مثل الألف لاتزاد أولا وهي غير أول زائدة كالواو في عوسج [٧] وقسور ودهور وترقوة وعنفوان وقلنسوة .

---

(١) ومنه دنمة وهو ما يطرحه الجازر من البعير وانظر المعجم الوسيط ١ : ٢٩٨ .

(٢) الددن : اللهو واللعب . المعجم الوسيط ١ : ٢٧٦ .

(٣) الاتب : الثوب القصير الى نصف الساق . المعجم الوسيط ١ : ٤ .

(٤) (جلباب) في الأصل جلبلاب .

(٥) في الاصل فوقيت .

(٦) يستعور : وزنه فعللول كعضرفوط وهو الموضع والباطل والكساء يجعل على عجز البعير وشجر مساويكه غاية في الجودة .

(٧) عسج مد العنق في مشيه وبعير معساج والعوسجة موضع باليمن ومعدن والعوسج شجرة من شجر الشوك له ثمر مدور كأنه خرز العقيق واحدته عوسجة المعجم الوسيط ١ : ٦٠٦ .

وأما الميم : فمثل الهمزة اذا كانت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول فهى زائدة نحو مقتل ومكرم إلا أن يمنع من ذلك مانع كما فى معد ومعدى وماجج ومهدد[1] فان كانت غير أول حكم بأصالتها الا فى نحو دلامص[2] وهرماس[3] والقمارص[4] وزرقم ولاتزاد فى الفعل ولذلك أستدل على أصالتها فى معد بقولهم تمعدد ولم يعتدوا بميم تمسكن وتمدرع وتمندل .

وأما النون : فالضابط فى زيادتها أنها إذا وقعت آخرا بعد ألف زائدة نحو مروان وعثمان فهى زائدة حملا على الاكثر وكذلك إذا وقعت فى أول المضارع والمطاوع وكذلك إذا كانت ثالثة ساكنة وغير ساكنة نحو شرنبث وعقرنا وملهنة[5] .

وأما التاء : فاطردت زيادتها أولا فى تفعيل وتفعال وتفعل وتفاعل وأفعالها ولاتزاد إلا أولا أو آخرا لاغيره أما أولا فإذا كان بعدها ثلاثة أحرف أصول وأما آخرا فتزاد للتأنيث وغير التأنيث .

وأما الهاء : فزيدت لبيان الحركة أو حرف المد فى نحو كتابيه ووازيداه

٤٩٣ / زيادة مطردة وغير مطردة فى جمع أم نحو أمهات وفى اهراق إهراقة وأصل الكلمة راق يريق .

وأما السين فزيدت فى نحو استفعل وبعد كاف الضمير نحو رأيتكس وهى

---

(١) أى مهد الصبى .

(٢) الدلمص كعلبط وعلابط البراق وذهب دلامص أى لماع .

(٣) الهرماس بالكسر وهو الاسد الشديد العادى على الناس كالهرميس والهراس ولد النمر .

(٤) قمارص كعلابط اللبن القارص .

(٥) هكذا فى الاصل وفى (ب) نحو غضنفر وعقنقل (العقنقل كثيب من الرمل العظيم) .

الكسكسة [1] وفي اسطاع .

وأما اللام: فزيدت في ذلك وهنالك في المبهمات وفي عَبْدَل وزَيْدَل .

قال: فإذا زدت الطاء والجيم والدال فهي حروف البدل .

قلت: البدل في علم التصريف غير البدل في علم الإعراب فمعنى البدل في التصريف إقامة حرف مقام حرف آخر في موضعه بعد حذفه أصلا وقولي في موضعه احترازا عن العوض فإنه يكون في غير موضعه كتاء التأنيث في عدة وزنة فإنه يقال إنها عوض من فاء الكلمة التي هي الواو وقولي بعد حذفه أصلا احترازا عن انقلاب حرف العلة إلى مثله نحو انقلاب الواو إلى الياء أو إلى الألف فالفرق بين البدل والقلب: أن القلب لا يجري إلا في حروف العلة والهمزة لا غير والبدل يكون فيها وفي غيرها فكان أعم موضعا من حروف البدل فقيل في حروف الزيادة أنه متى أبدل حرف من آخر لم يكن البدل إلا من هذه وجعلتها على ما قال ثلاثة عشر يجمعها قولك استجده يوم طال وزاد الرماني الصاد والزاي كما في الصراط والزراط وهي عند سيبويه [2] أحد عشر لا غير يجمعها قولك أجد طويت منها عوزاد بعضهم على حروف الزوائد ستة أحرف الجيم والطاء والدال والسين والصاد والزاي والعلة في تخصيص هذه بالإبدال أنهم لما جعلوها من حروف الزوائد جعلوها أيضا من حروف الإبدال عوض أخرج السين منها فلأنها ضعيفة في حروف الزيادة لأنها لم تزد زيادة مطردة قياسية إلا في نحو استفعل مع فلة إدخالهم الخمسة فيها أن / الصاد والزاي قريبتان ٤٤ب من السين والطاء والدال من مخرج التاء والفرق بين هذه الحروف إذا كانت

---

(١) الكسكسة : ابدال كاف المؤنث سينا فتقول أبوس وأمس وأما ترك السين في قوله رأيتكس في الوقف فللفرق بين المذكر والمؤنث فإذا وصلوا لم يأتوا بها لأن حركة الكاف إذن كافية في الفصل بين الكافين .

(٢) الكتاب ٢ : ٣١٢ .

زوائد وبينها إذا كانت بدلا من وجهين أحدها : أن البدل يستدعى مبدلا منه ولاكذلك الزائد . الثانى : أنها إذا زيدت لابد أن تدل على معنى زائد وحروف البدل لتسهيل اللفظ لاغير ولنشر الى مواضع ابدالها .

أما الهمزة فأبدلت من حروف المد واللين ومن الهاء والعين فإبدالها من حروف المد واللين على ضربين : مطرد وغير مطرد ، والمطرد على ضربين واجب وجائز ، فالواجب ابدالها من الف التأنيث فى نحو حمراء وصحراء وكذلك فى كساء ورداء ، وكذلك من كل واو وقعت أولا مشفعة بأخرى لازمة نحو أواصل وأواق جمع واصلة وواقية ، والجائز فى نحو وجوه وأدؤر والغؤور وغير المطرد ابدالها من الألف نحو دأبة وشأبة وابيأض وكان العجاج يهمز العالم ، وتبدل من الواو المكسورة نحو اشاح واسادة ومن المفتوحة فى نحو أناة وأسماء وأحد وليس بقياس فى المفتوحة ومن الياء فى قولهم فى أسنانه يلل [1] وألل وقطع الله اديه فى يديه ومن العين فى نحوأباب فى عباب .

وأما الألف فأبدلت من الواو والياء والهمزة والنون فإبدالها من الواو والياء مطرد من نحو قال وباع ودعا ورمى وهكذا فى كل ماتحرك من الياء أو الواو وانفتح ماقبلهما الا أن يخرج منبها على الأصل من نحو القَود والصَيد ، ومن الهمزة فى آدم وراس ومن النون فى الوقف خاصة فى نحو رأيت زيدا واضربا واذا فى اضربن واذن .

وأما الياء فأبدلت من الألف والواو ومن أحد حرفى التضعيف ومن النون والعين والتاء والسين والباء ، أما ابدالها من الألف فنحو مفيتيح وهو من المطرد وأما من الواو فنحو ميقات وعصى / وغازية وأدل وقيام وانقياد وحياض وسيد وكية واغزيت وهو مطرد وفى نحو صبية وبيجل وهو غير مطرد ومن الهمزة فى ذئب وبئر

---

(١) اليلل : محركة قصر الأسنان العليا أو انعطافها الى داخل الفم فهو أيل وهى يلاء والجمع يل . المعجم الوسيط ٢ : ١٠٧٩ .

ومن أحد حرفى التضعيف فى نحو أمليت وقصيت وتظنيت وتسريت وربيك أراد وا ربك ولم يتسن وتقضى البازى [١] وياتى أراد فيأتم والتصدية [٢] ومكاكى فى جمع مكوك [٣] وديباج ودياج فى ديجوج [٤] وديوان وقيراط وشيراز [٥] وديماس [٦] فيمن قال دماميس وشراريز وايتصلت فى اتصلت ومن العين فى قوله : [٧]

.... ∴ ولضفادى جمه نقانيق [٨]

أراد الضفادع ومن الياء فى قول الآخر : [٩]

---

(١) تقضى أصله تقضض من الانقضاض.

(٢) ابدال الياء من الدال والأصل تصددة والتصدية هى التصفيق والصوت .

(٣) المكوك هو الكيال .

(٤) يقال ليلة ديجوج أى مظلمة .

(٥) الشيراز : اللبن الرائب المستخرج ماؤه .

(٦) الديماس: ويكسر الكن والسرب المظلم والحمام والجمع دياميس ودماميس.

(٧) هو خلف الاحمر وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٤٤ والمقتضب ١ : ٢٤٧ والعقد الفريد ٥ : ٣٥٥ والمقرب صفحة ١٠٩ وشواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٤١ والهمع ٢ : ٥٧ والدرر ٢ : ٢١٣ وليس فى اللسان والاشمونى ٨٨٠ .

(٨) عجز بيت المرجز وصدره :

.... ∴
ومنهل ليس له حوازق

قال الشنتمرى انه مصنوع لخلف الاحمر والحوازق الجماعات واحدتها حزيقة فجمعها جمع فاعلة لأن واحدتها حازقة والجمع قد يبنى على غير واحده قال ابن برى " يقال هو جمع حوزقة " والضفادى : الضفادع بالابدال والجم جمع جمة وهو معظم الماء ومجتمعه والنقانق أصوات الضفادع واحدتها نقنقة بفتح النون يقول هو منهل قفر لاترده الجماعات والشاهد ابدال الياء من العين فى الضفادع ضرورة .

(٩) هو النمر بن تولب أو أبو كاهل البكرى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٤٤ ، والاشمونى ٨٢٤ (١٢٢١) والهمع ١ : ١٨١ / ٢ : ١٥٧ والدرر ١ : ١٥٧ / ٢ : ٢١٣ والمقتضب ١ : ٢٤٧ ومجالس ثعلب صفحة ٢٢٩ وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ وشواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٤٣ والعينى ٤ : ٥٨٣ .

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ∴ مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا (١)

أراد الثعالب والأرانب ومن السين فى قوله : (٢)

. . . . ∴ . . . . . وَأَبُوكَ سَادِى (٣)

أراد سادس ومن الثاء فى قوله : (٤)

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِى ∴ . . . . (٥)

أراد الثالث .

وأما الواو فأبدلت من اختيها ومن الهمزة فإبدالها من الألف فى نحو ضوارب وضويرب ورحوى وعصوى وفى نحو تقوى فعلى من اتقى عليه للفرق بين الاسم والصفة ومن الهمزة فى نحو جؤنة (٦) وجون .

وأما الميم فأبدلت من الواو واللام والنون والباء ، فابدالها من الواو فى فم وحده ، ومن اللام فى لغة طيئ فانهم يبدلون من لام التعريف ميما ومنه الخبر .

---

(١) الأشارير : جمع اشرارة وهى القطعة من اللحم تجفف للادخار ، تتمره : تجففه وتيبسه ، الثعالى : الثعالب الوخز : الشىء القليل والشاهد فيه ابدال الياء من الباء فى الارانب للضرورة لأن الوزن يقتضى اسكان الياء .

(٢) هو النابغة الجعدى وليس فى ديوانه وانظر ابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٤٦ والهمع ٢ : ١٥٧ والدرر ٢ : ٢١٣ واللسان (سدا ٩٩) بدون نسبة .

(٣) قطعة من بيت وهو بتمامه :
إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ ∴ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِى
الفسل : الرجل الدون الخسيس الرذل النذل الذى لا مروءة له ولا جلد الأحمق والشاهد ابدال الياء من سين سادس .

(٤) مجهول القائل وانظر الهمع ٢ : ١٥٧ والدرر ٢ : ٢١٢ والاشمونى ٨٨٠ (١٢٤٧) وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ والمقتضب ١٣٥ .

(٥) صدر بيت من الرجز وعجزه : . . . . . . ∴ وَأَنْتَ بِالْهِجْرَانِ لَا تُبَالِي
والشاهد ابدال الياء من الثاء فى الثالث .

(٦) الجؤنة بالضم السواء والاكمة وسليلة مستديرة مغشاة بالجلد يحفظ العطار فيها الطيب واصله الهمز ويلين . المعجم الوسيط ١ : ١٤٩ .

لية من أبيرأسيام فى اسفر ومن النون فى نحو عنبر وسنبأ وهكذا فى كل ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء وفى قول رؤبة (١)

.... ∴ وكف المخضب البنام (٢)

أراد البنان ومن التاء فى بنات مخر وهى سحائب تأتى قبل الصيف رقاق ويقال مازلت راتما أى راتبا ورأيته من كثم أى كثب .

والنون : أبدلت من الواو فى صنعاوى قالوا صنعانى وبهرانى وفى لعل لعن .

وأما التاء فأبدلت من الواو والياء والسين والياء فأبدالها من الواو تاء فى نحو اتعد واتلج قال : (٣)

.... ∴ متلج كفيه فى قتره (٤)

٤٦٦ / ومنه تجاه وتيقور (٥) ولاما فى نحو أخت وبنت وهنت وكلتى ومن الياء فى اتسر افتعل من اليسر ومن السين فى طست وست والأصل سدس وفى قوله : (٦)

---

(١) وانظر ديوانه صفحة ٤٠٦ والأشمونى ٨٦٠ (١٢٢٩) والعينى بالصبان ٤ : ٣١٦ والتصريح ٢ : ٣٦٢ وابن يعيش ١٠ : ٣٣ ، ٣٥ والمقرب صفحة ١١٠ وشواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٥٥ والعينى ٤ : ٥٨٠ والتصريح ٢ : ٣٦٢ .

(٢) عجز بيت من الرجز وصدره :
يا هال ذات المنطق التمتام ∴ ....
هال : منادى مرخم أى يا هالة والتمتام : الذى فيه التمتمة والشاهد فى البنام حيث ابدلت الميم من النون .

(٣) هو امرؤ القيس وانظر ديوانه صفحة ١٢٣ وابن يعيش ١٠ : ٣٨ .

(٤) عجز بيت وصدره : رب رام من بنى ثعل ∴ ....
والقتر بضم القاف وفتح التاء جمع قتره وهى حفرة يكون فيها الصياد حتى لايراه الصيد .

(٥) الوقر : ثقل فى الاذن أو ذهاب السمع كله وتيقور فيعول منه .

(٦) هو علباء بن أرقم وانظر نوادر أبى زيد الانصارى صفحة ١٠٤ ، ١٤٧ والجمهرة =

يَاقَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاتِ ∴ عَمْرُو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ (١)

ومن الصاد فى لصت أراد لصا ومن الهاء فى الذعالت بمعنى الذعالب وهى الأخلاق .

وأما الهاء فأبدلت من الهمزة والالف والياء والتاء فابدالها من الهمزة فى هرقت الماء وهرحت الدابة وهياك ولهنك وهما والله وهى فعلت ومن الألف فى قوله : (٢)

إِنْ لَمْ تُرَوِّهَا فَمَه (٣)

وفى أنه وفى حيهله ومن الياء فى هذه أمة الله ومن التاء فى نحو طلحة وأما اللام فأبدلت من النون فى قوله : (٤)

...... أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا ∴ .... (٥)

ومن الضاد فى قوله : (٦)

= لابن دريد ٣ : ٢٢ والخصائص ٢ : ٥٣ والانصاف لابن الانبارى صفحة ١١٩ وابن يعيش ١٠ : ٣٦، ٤١ والمقرب صفحة ١١٠ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٦٩ .

(١) رجز والشاهد فيه ابدال التاء من السين فى الناس .

(٢) مجهول وانظر الهمع ١ / ٧٨ : ٢ / ٥٧، ١٥٧، ٢٠٦ والدرر ١ : ٥١ / ٢ : ٢١٤ و ٢١١ والاشمونى ٨٧٦ (١٢٢٦) والمنصف ٢ : ١٥٦ والمحتسب ١ : ٢٧٧، وابن يعيش ٣ : ١٢٨ / ٤ : ٦ / ١٠ : ٤٢، ٤٤ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٧٦ .

(٣) رجز وتمامه : قد وردت من أمكنه ∴ من هاهنا ومن هنه
إن لم أروها فمه

والشاهد ابدال الهاء من ألف هنا .

(٤) سبق شرحه صفحة ٢٧٢ .

(٥) والشاهد فى أصيلالا فانه تصغيرا على جمع اصيل على غير قياس وابدال اللام فيه من النون وهذا ابدال غير شائع .

(٦) لمنظور بن مرثد الاسدى وانظر الاشمونى ٨٢١ والمبنى بالصبان ٤ : ٢٨٠ =

.... ∴ مال إلى أرطاةِ حِقفٍ فالطجع [1]

أراد فاضطجع فأبدلت اللام من الضاد كراهة التقاء المطبقين وأما الطاء فأبدلت من التاء فى اصطبر واصطلى ونحو ذلك برجلى وهكذا إذا كانت تاء تتصل أحد حروف الإطباق الأربعة وأما الدال فأبدلت من التاء فى ازدجر وازدان وازدكر غير مدغم وادّكر واحد منها ودولج وأما الجيم فأبدلت من الياء المشددة فى الوقف فى مثل أنا تميمج تريد تميمى وقد يجرى الوصل مجرى الوقف . قال : [2]

خالى عويفٌ وأبو علج ∴ .... [3]

أراد أبو على وقال آخر : [4]

= والتصريح ٢ : ٣٦٧ والخصائص ١ : ٦٣ ، ٢ / ٢٦٣ : ٣٥٠ / ٣ : ١٦٣ ، والمنصف ٢ : ٣٢٦ والمحتسب ١ : ١٢٤ والمخصص ٨ : ٢٤ .

(١) رجز وهو بتمامه :

يا ربِّ أباز من العُفر صدع ∴ تقبض الذئب إليه واجتمع
لما رأى أن لا دعه ولا شبع ∴ مال إلى أرطاةِ حِقفٍ فالطجع

والضمير هنا يرجع إلى الذئب ، الأرطاة شجر من شجر الرمل ، والحقف : هو من الرمل المعوج والجمع أحقاف والشاهد فى الطجع ، فإن أصله اضطجع فأبدل الضاد فيه لاما وهو شاذ .

(٢) مجهول وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٨ والعينى ٤ : ٥٨١ والأشمونى ٤ : ٢١ ، والتصريح ٢ : ٣٦٧ وأمالى القالى ٢ : ٧٧ والمحتسب ١ : ٧٥ والمنصف ٢ : ١٧٨ / ٣ : ٧٦ وابن يعيش ٦ : ٧٤ / ١٠ : ٥٠ والمقتضب صفحة ٧٧ ، ١٠٨ وشواهد الشافية للبغدادى صفحة ٢١٢ .

(٣) رجز وهو بتمامه :

خالى عويفٌ وأبو علج ∴ المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج ∴ يقلع بالود وبالصيصج

والشاهد فى الرجز إبدال الجيم من الياء فى على والعشى والبرنى والصيصى ، والكتل جمع كتلة وهى القطعة المجتمعة ، الود : الوتد ، الصيصى : قرن البقر .

(٤) هو أبو النجم وانظر المخصص ١٦ : ١٢٥ واللسان (عمى) وشافية ابن الحاجب والمحتسب ١ : ٦٦ ، ٧٦ وابن يعيش ١٠ : ٥٠ رقم ٢٢٤ والتصريف الملوكى صفحة ٣٢ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٨٥ والمقرب صفحة ٥٠١ .

. . . . ∴ مَالَ إلى أرطاةِ حِقفٍ فالطَجَع (١)

أراد فاضطجع فأبدلت اللام من الضاد كراهة التقاء المطبقين وأما الطاء فأبدلت من التاء في اصطبر وفحصط برجلي وهكذا إذا كانت تافتعل أحد حروف الإطباق الأربعة وأما الدال فأبدلت من التاء في ازدجر وازدان وازدكر غير مدغم واحد مدوا ود ولج وأما الجيم فأبدلت من الياء المشددة في الوقف في مثل أنا فقيمج تريد فقيمي وقد يجرى الوصل مجرى الوقف . قال : (٢)

خَالِى عُوَيفٌ وأبُو عَلِــجْ ∴ . . . . (٣)

أراد أبو علي وقال آخر: (٤)

= والتصريح ٢ : ٣٦٧ والخصائص ١ : ٦٣ ، ٢٦٢ / ٢ : ٣٥٠ / ٣ : ١٦٣ ، والمنصف ٢ : ٣٢٦ والمحتسب ١ : ١٢٤ والمخصص ٨ : ٢٤ .

(١) رجز وهو بتمامه :
يارُبَّ أبازٍ مِن العُفرِ صَدَعْ ∴ تَقَبّضَ الذئبُ إليهِ واجْتَمَعْ
لما رأى أن لا دعهْ ولا شِبَعْ ∴ مَالَ إلى أرطاةِ حِقفٍ فالطَجَعْ
والضمير هنا يرجع الى الذئب ، الارطأة شجر من شجر الرمل ، والحقف : هو من الرمل المعوج والجمع أحقاف والشاهد في الطجع ، فان أصله اضطجع فأبدل الضاد فيه لاما وهو شاذ .

(٢) مجهول وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٨ والعيني ٤ : ٥٨١ والاشموني ٤ : ٢١٨ ، والتصريح ٢ : ٣٦٧ وامالي القالي ٢ : ٧٧ والمحتسب ١ : ٧٥ والمنصف ٢ : ١٧٨ / ٣ : ٧٦ وابن يعيش ٩ : ٧٤ / ١٠ : ٥٠ والمقتضب صفحة ٧٧ ، ١٠٨ وشواهد الشافية للبغدادي صفحة ٢١٢ .

(٣) رجز وهو بتمامه :
خَالِى عُوَيفٌ وأبو عَلِــجْ ∴ المُطعِمانِ اللَّحمَ بالعَشِجْ
وبالغداة كُتَل البَرْنِــجْ ∴ يُقلعُ بالودِّ وبالصيصــجْ
والشاهد في الرجز ابدال الجيم من الياء في علي والعشج والبرنج والصيصج ، والكتل جمع كتلة وهي القطعة المجتمعة ، الود : الوتد ، الصيصج : قرن البقر .

(٤) هو أبو النجم وانظر المخصص ١٦ : ١٢٥ واللسان (عمس) وشافية ابن الحاجب رقم ٢٢٤ والتصريف الملوكي صفحة ٣٢ والمحتسب ١ : ٧٦ ، ٦١ وابن يعيش ١٠ : ٥٠ ، والمغرب صفحة ١٠ وشرح شواهد الشافية للبغدادي صفحة ٢٨٥ .

مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الإِجَّـــلِ(١)

وقـال : (٢)

حَتَّى إِذَا مَا أَمْشَجَتْ وأَمْشَجَا

وأما السين فإنها اذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالهـا صادا كقولك سالغ وأصبغ وسخر وسلخ ومس صقر ويساقون وصقت وصويق والصملـــق والصراط وساطع ومصبطر وتبدل زايا اذا وقعت قبل الدال ساكنة نحو يصدر ويزدل

٤٩٧ ويسدل ولا يجوز اشرابها هنا صوت الزاى وفى لغة كلب تبدل زايا / مع القاف خاصـة فى نحو مس زقر (٣) .

وأما الصاد فإنها تبدل أيضا إذا وقعت قبل الدال ساكنة زايا فى نحـــو يزد ومن كلام حاتم : هكذا فَزْدِى أَنَه أراد قصدى ، ويجوز أن يضارع بها الزاى فإن تحركت لم تبدل لكن يجوز المضارعة فى صدر ، قال سيبويه والمضارعة اكثر من الإبدال(٤) فهذه امثلة مواضع البدل على جهة الاختصار واما التفصيل وشرح العلل ففى شـــرح المفصل .

---

(١) رجز فيه يصف ابو النجم الابل لهشام بن عبد الملك ، والعبس مايتعلـق فى أذناب الابل من ابعارها وأبوالها فيجف عليها والرجز من لاميته المشهورة .

(٢) هو العجاج وانظر المحتسب ١ : ٧٤ وابن يعيش ١٠ : ٥٠ والمقــــرب صفحة ١٠٨ وشرح شواهد الشافية للبغدادى صفحة ٤٨٦ وليـــس فى ديوان العجاج .

(٣) انظر سر صناعة الاعراب ١ : ٢٠٨ .

(٤) انظر الكتاب ٢ : ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

قال والمهموس مافى قولك سكت فحثه شخص.

قلت: قد جمعت أَيضًا فى قولك ستشحثك خصفه وفى قولك كست شخصه فحث وجملتها عشرة والمجهورة تسع عشرة والاقل أبدا يضبط فذلك ضبطها وأحال المجهورة على ماسواها .

قال: وماعداها مجهورة ، والجهر منع النفس أن يجرى مع الحرف والهمس خلافه .

قلت: الجهر إِشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس أن يجرى معه وقد جمعت المجهورة فى قولك: لقدعظم زنجى ذو أطمار غضبا ، والجهر فى اللغة قوة الصوت ، فسمى الحرف الذى يتسع الاعتماد فى مخرجه ويمنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد مجهورا .

وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى مع النفس والهمس فى اللغة هو الصوت الخفى واذا أردت أن تعرف تباينهما فكرر القاف مثلا فانك تجد النفس محصورا لاتحس بشىء معه نحو ققق.

قال: والشديدة مافى قولك أجدت طبقك .

قلت: جمعت ايضا فى قولك أجدك قطبت وفى أكتب جد قط.

قال: والشدة انحصار صوت الحرف عند مخرجه بحيث لايجرى والرخاوة خلافه .

قلت: الشديد هو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه وذلك انك/ لو قلت ٤٩٨

والرخوة ماعداها وعدا مافى قولك لم تروعنا .

الحج ومددت صوتك لم تقدر

والرخو هو الذى يجرى الصوت فى موضعه عند

وجملة الرخوة ثلاثة عشر

الوقف .

قال: وبين الرخوة والشديدة مافى قولك لم يروعنا لأن هذه الحروف لم ينحصر صوتها كل الانحصار ولاجرى كل الجرى.

قلت: وهذه ثمانية أخرى توسطت بين الرخوة والشديدة لأن الحرف الشديد هو الذى ينحصر الصوت فى موضعه عند الوقف ولا ينحصر وهذه الثمانية لايجرى الصوت فى مواضعها عند الوقف ولكن يعرض لها أغراض توجب خروج الصوت باتصاله بغير موضعه ، أو انسداله على غير الشرط فى الرخوة فالعين لشبهها بالحاء كأنها تنسل عند الوقف الى الحاء فليس لصوتها الانحصار التام ولاجرى الرخوة فهى بينهما ألا ترى انك اذا قلت الحج والطمش[1] ووقفت على الجيم والشين وجدت الصوت بالجيم محصورا لا تقدر على مده ، ووجدت الصوت بالشين جاريا تمده ماشئت .

قال : والمطبقة الصاد والضاد والطاء والظاء لأنها لاينطبق النطق على مخارجها من اللسان وماحاذاه من الحنك والانفتاح بخلافه .

قلت: سميت مطبقة لانطباق اللسان فيها على الحنك ، لأنه اذا وضع اللسان فى مواضعهن انطبق اللسان على ماحذاه من الحنك الاعلى أى اشتد التصاق ظهر اللسان بمايلاقيه من أعلى الحنك وصار الصوت بها محصورا بين اللسان والحنك ولهذا قال سيبويه : هذه الاربعة لها موضعان من اللسان يعنى حصرها فى المخرج وانطباق اللسان فلولا الانطباق لصارت الطاء دالا والظاء ذالا[2] وخرجت الضاد من الحروف ، والمنفتحة ضد المطبقة لأنها لاينطبق بها اللسان ولا ينحصر الصوت معها .

٤٩٩ / قال : والمستعلية مافى قولك ضغط قص خط والاستعلاء ارتفاع اللسان الى الحنك أطبقت أو لم تطبق والانخفاض بخلافه .

---

(١) الطش والطشيش هو المطر الضعيف وهو فوق الرذاذ وانظر سيبويه ٢ : ٤٠٦ .

(٢) وانظر سيبويه ٢ : ٤٠٦ .

قلت: هى سبعة وجمعت أيضا فى قظ خص ضغط ، واللسان يستعلى بها عند النطق الى الحنك الاعلى ، ويشتغل بما عداها فيسمى مستفلا ومنخفضا ، فان كان مع الاستعلاء إطباق فهى المطبقة .

قال: وحروف الصفير الصاد والزاى والسين لأنها يصفر بها .

قلت: إذا نطقت بشئ من هذه الثلاثة وجدت لها صفيرا فسميت بذلك مأخوذا من الصفير للفرس.

قال: واللينة معروفة .

قلت: هى حروف المد واللين يجمعها قولك واى سميت بذلك لأن مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها ، قال السيرافى: هذه الثلاثة لاتساع مخارجها وأن الحركات منها ، ولأنها لا يمد فى الغناء الا هى ، وكل واحد منها له صوت فى غير موضعه ومخرجه من الفم فصارت مشبهة للرخوة بالصوت الذى يجرى عند الوقف عليها وتشبه الشديدة للزومها موضعا واحدا ، وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو ويسميها بعضهم المصوتة ، لأن للنطق بها تصويتا اكثر من غيرها للينهن واتساع مخارجهن وتسمى حروف العلة لاعتلالها بمايلحقها من التغيير والانقلاب وتسمى حروف المد لامتدادها .

قال: والمنحرف اللام .

قلت: لو شددت يا حتى مستدق اللسان لا يحس الصوت باللام فلانحراف اللسان مع الصوت قيل له منحرف ولولا جرى الصوت فيه لكان شديدا .

قال: والمكرر الراء .

٥٠٠ قلت: فى ابتداء النطق بها ينحصر الصوت فى مكانها / ولا يجرى فإذا كررتها انحرفت إلى اللام فتجافى لجرى الصوت فينحرف اللسان بها مع نوع اضطراب بخلاف اللام فانه وان كان فيه انحراف اللسان إلا أنه ليس فيه اضطراب .

قال : والهاوى الألف .

قلت: لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو لأنك فى الياء قد تضم شفتيك وترفع لسانك قبل الحنك فقيل لها الهاوى لأنه فى الهواء لايعلق به شئ وقيل لأنه يهوى الى ناحية الحلق حتى يتصل بالهمزة .

قال : والنون والميم حرفا غنة .

قلت النون والميم يعتمد لهما فى الفم والخياشيم فيصير فيهما غنة بدليل أنك لو أمسكت أنفك ثم نطقت بهما أُخللت بالغنة .

قال : والمستطيل الضاد .

قلت : مخرج الضاد من أول حافة اللسان ومايليه من الأضراس فبعضهم يخرجها من الجانب الأيمن وبعضهم فى الجانب الايسروهو أخف لأنها من حافة اللسان وانما تخالط غيرها بعد خروجها فتستطيل حتى تخالط حروف اللسان فسميت مستطيلة لهذا .

قال : والمتفشى الشين والفاء .

قلت: سميت بذلك لتفشيها اى لانتشارها فى الفم ، فهذه جملة ماذكر من الصفات وقد زاد غيره صفات اخرى منها حروف القلقلة وهى خمسة يجمعها قولك قطب جد سميت بذلك لتقلقل الصوت بها وحفزه وضغطه عند النطق بها ، فإذا وقفت على الحق مثلا وجدت فى الصدر حفزا يصعد الصوت عنه ، ومنها حروف الذلاقة يجمعها مر بنفل سميت بذلك لاعتماد اللافظ بها على ذلق اللسان وهو طرفه مع قوة زيادة تحريك اللسان ومنها المصمته وهى ماعداها ، سميت بذلك لأنها لما كانت بحيث
١٠٥ لاتكاد تبنى منها كلمة / رباعية أو خماسية إلا ومعها شئ من حروف الذلاقة فكأنها صمت عنها وقد شذ نحو عسجد (١) وفيها اعتياص وتكلف فى النطق ، ومنها المهتوت وهو

---

(١) العجسد : الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت والبعيرالضخم .

التاء سمي بذلك لضعفه وخفائه والهت شبه العصر للصوت ، وزاد آخرون الجوفية وهي حروف المد واللين والهمزة لأن مخرجها من الجوف بغير اعتماد ومنها الجرسية وهي الألف والجرس الصوت سميت بذلك لأنه لا اعتماد لها ، ومنها الخفية وهي الألف والهاء والياء والواو ، ومنها المستعينة وهي العين والميم والنون لأن المتكلم يستعين بها عند اللفظ فعند التلفظ بالعين تستعين بصوت الحاء ومع الميم والنون بصوت الخياشيم ومنها المتصلة وهي الواو لأنها تتصل بمخرج الألف ، والخليل[1] يسمى القاف والكاف لهويتين لأن مبدأهما من اللهاة والجيم والشين والضاد شجرية لأن مبدأها من شجر الفم وهو مفرجه ، والصاد والسين والزاي أسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدقه ، والطاء والدال والتاء نطعية لأن مبدأها من نطع الغار الاعلى والظاء والثاء والذال لثوية لأن مبدأها من اللثة واللام والراء والنون ذولقية لأن مبدأها من ذولق اللسان والواو والفاء والباء شفوية وحروف اللين جوفاء ؛ لأن مخرجها من الجوف وربما سماها هوائية لانها في الهواء لا يتعلق بها شئ فهذه صفاتها من حيث نسبتها إلى مخارجها وربما اجتمع في الحرف الواحد كثير من هذه الصفات فالهمزة حرف مجهور شديد مستقل متفتح والألف **هوائي** مجهور شديد والهاء مهموس رخو خفي ضعيف وهكذا إلى آخرها فلا يخلو حرف منها من صفتين أو ثلاثة فصاعدا .

⁂ ⁂

(١) انظر: ١ : ٦٥ من كتاب العين تحقيق الدكتور عبد الله درويش.

بَـابُ (الإِدّغَـامِ)

٥٠٢ / الإِدغام فى حروف الفم أقوى منه فى حروف الطرفين .

قلت: الإِدغام هو الإِدخال قال ابن دريد : يقال أدغمت اللجام الفرس اذا أدخلته فى فيه (١) قال (٢) :

.... ∴ خُوصٍ إِذَا فَزِعوا أَدْغَمْنَ فِى اللُّجُمِ (٣)

قال ابن السراج : الإِدغام فى العربية هو وصلك حرفا ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما ولا وقف فيصيران بتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة شديدة (٤) .

وقال الزمخشرى : هو الباث حرف فى مخرجه الباث حرفين والغرض به التخفيف والتسهيل من حيث أن التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة ولذلك صاروا الى الابدال ، والتقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة حجلان المقيد فاذا سُكن الاول وارتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة زال ذلك الثقل والتعب الذى كان يوجد قبل الادغام (٥) .

---

(١) انظر الجمهرة لابن دريد ٢ : ٢٨٨ .

(٢) هو ساعدة بن جوية الهذلى وهو موجود فى ديوان الهذليين ١ : ٢٠٣ .

(٣) عجز بيت وصدره :

بمقربات بأيديهم أعنتهـا ∴ ....

وخوص من الخوص بالتحريك وهو ضيق العين وقوله ادغمن فى اللجم أى ادخلت رؤوسها فى اللجم جاء فى شرح المفصل لابن يعيش ١٠ : ١٢١ ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا الى الادغام .

(٤) انظر الاصول ٢ : ٦٧١ .

(٥) جاء فى شرح المفصل لابن يعيش ١٠ : ١٢١ ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا الى الادغام .

واعلم أن الإدغام يجرى بين المتقاربين كما يجرى بين المتماثلين وكلاهما اما ان يلتقيا فى كلمة أو كلمتين فالمثلان اذا التقيا فى كلمة التقاء لازما والثانى منهما متحرك حركة لازمة وليس أحدهما للالحاق ولم يلزم من الإدغام الباس وجب الإدغام وذلك نحو رد يرد وشد يشد واحترزنا بالالتقاء اللازم عن نحو اقتتل فإن تاء افتعل لايلزمها وقوع مابعدها فهى شبيهة بتاء قامت تلك ،فكانت فى حكم المنفصل .

وقال السيرافى : لم يجب الإدغام فى نحو هذا لأنهما لما وقعا وسطا قويا لأن الوسط اقوى من الطرف ـ فلما كان الاعلال منه أبعد كان الادغام منه أبعد .

وقيل لم يجب لأن التاء زيدت لمعنى فلاتزال بالإدغام ،ثم الذى يدغم فله أن يكسر القاف ويفتح التاء وله أن يكسرهما معا ، وفى المضارع يقتل وفى اسم الفاعل مقتل ويجوز ضم القاف على الإتباع ويجوز كسر الميم اتباعا لكسرة التاء واحترزنا بالحركة

٥٠٢ اللازمة عن العارضة من نحو اردد القوم ولم يكن أحدهما / للإلحاق احتراز من نحو قردد وجلبب فان الدال الثانية والباء للالحاق بمثال جعفر وجلبب بدحرج فلو أدغم لذهب الالحاق وكذلك تجمعه قرداد من غير ادغام وقولنا ولم يلزم من الادغام الباس احتراز عن نحو مرر بكسر الميم وفتح الراء وعن مثل فعل بضم الفاء وفتح العين نحو حصص وعن مثل فعل بضمتين نحو سرر فان هذه الثلاثة لاتدغم لانه لابد فى الادغام من اسكان الاول ومتى سكن جهل وزن الكلمة فأفضى إلى اللبس ،ألا ترى أن سررا جمع سرير وسرر بفتح الثانى جمع سرة فالفرق حصل بالحركات فلو أدغم لزم اللبس ولأنه لم يجئ على مثال الفعل وانما يدغم من الاسماء ماوافق مثال الفعل لأن الإدغام إعلال والاسم الثلاثى لايعل إلا إذا كان على مثال الفعل وأما نحو طلل فلم يدغم لأن المفتوح لايخفف ،واذا لم يخفف امتنع الادغام ،لأنه لابد من تسكين الأول فى الإدغام ، وقد شذ من هذا الضابط ألفاظ منبهة على الأصل نحو لححت عينه إذا التصقت وضبب المكان إذا كثر ضبابه ومششت الدابة اذا اصابها نتوء فى رجلها واما قص الشاة

وقصعها (١) فليس من قبيل الإدغام بل هي لغة وأما قول الشاعر (٢) :

.... أني أجود لأقوام وإن ضننوا (٣)

فللضرورة وأما المتقاربان إذا التقيا في كلمة على الشروط المذكورة فإنه يجب الإدغام أيضاً وذلك كادغام لام المعرفة في مقاربها وإن التقى إلى الميم لم يدغم نحو وتد وعتد وكنية وشاة زنماء (٤) فإن إدغام مثله يلبس فلو ادغم وتد لالتبس بمضاعف المثال وكذلك كنية يلتبس بمضاعف الياء وزنماء بمضاعف الميم فيتوهم أنه من الـــزم (٥) وإن التقى المثلان في كلمتين وسكن الأول وتحرك الثاني ولم يكن أحدهما تاء خطاب أو تكلم ولم تكن الكلمة قليلة الحروف ولم يفصل بينهما تنوين وجب الإدغام أيضاً ، وذلك

٥٠٤ نحو قوله تعالى : ألم أقل لك (٦) . و " هل لك " (٧) ، وأشباهه وإن التقيا

والأول متحرك أو كان مدة فإن سكن الثاني امتنع الإدغام نحو رسول الحسن وكذلك في الكلمة الواحدة نحو ظللت وإن تحرك الثاني جاز الإدغام وتركه وذلك نحو يحلم

---

(١) يقال قصعت الشاة أو الفرس استنان حلبها أو قصع ماءها وحلب .

(٢) هو قعنب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه ١ : ١١ / ٣ : ١٦١ وشرح نوادر أبي زيد صفحة ٤٤ والمقتضب ١ : ١٤٢ ، ٢٥٣ / ٣ : ٣٥٤ والخصائص ١ : ١٦٠ ، ٢٥٧ والمنصف ١ : ٣٣٩ / ٢ : ٦٦ ، ٣٠٣ والمحتسب ١ : ١٦٥ واللسان (ضنن ١٣٠ ظلل ٤٤٦ حمم ٤٧) وليس في ديوان الحماسة .

(٣) عجز بيت وصدره :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي . . ..

يصف نفسه فيقول : إنه جواد لا يمنعه البخل عن الجود وإن كان من يجود عليهم يبخل . فليس يمنعه شيء عن سجيته والشاهد " ضننوا " أراد ضنوا فأظهر التضعيف ضرورة .

(٤) الزنمة محركة بقية وشيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً يفعل بكرامها . يقال ناقة زنمة وزنماء .

(٥) زمة فأتوه شدة وكتاب ما يلتوي به جمع أزمة والبعير أنه رفع رأسه لا كره .

(٦) الآيتان ٧٢ ، ٧٥ من سورة الكهف .

(٧) الآية ١٨ من سورة النازعات .

مائه وطبع على قلوبهم وشرب بكره ، وأما المتقاربان إذا التقيا فى كلمتين فيجوز الادغام جوازا حسنا وقد يترجح الادغام فى مواضع وقد يمتنع وبالعكس أيضا ،فمما يترجح ادغامه أن يكون الالتقاء بين حروف الفم فان الإدغام أرجح ،لأن اكثر الحروف يخرج من الفم فهو مظنة ازدحام الحروف فناسب الخفة بالادغام .

قال الشلوبينى : ويريد بالطرفين : طرفى الفم وهما الحلق والشفتان وتبيين ماقال : إن كل ماكان من حروف الحلق أدخل فى الفم لم يدغم فى الأدخل فى الحلق نحو امدح هلالا لاتدغم هذا لأنك إذا ادغمته قلت امد هلالا فكان الإدغام فى الهاء والهاء متمكنة فى الحلق وليس كذلك إذا قلت أجبه حملا فإن هذا يدغم لانك تقول أجبحملا فتصير الهاء حاء وكان الادغام بين الحائين والحاء تقرب من الفم (١) .

قال : وهو فى كلمة أقوى منه فى كلمتين .

قلت: لأن التقاءهما فى كلمة واحدة الزم ضرورة أن الكلمة لاتنفك ولا ينفصل بعضها من بعض بخلاف الكلمتين فانهما ينفصلان عند الوقف على احداهما فلايحصل الالتقاء .

قال الشلوبينى : تبين ذلك انهم يقولون فى مدد مد ويجيزون بين الإظهار والإدغام فى مثل جعل لك وانهم يدغمون مثل استقر ماقبل الاول فيه من المثليين ساكن اذا كانا فى كلمة ،فاذا كان ذلك فى كلمتين نحو قوم مالك لم يدغموا (٢) .

قال : وفى المثلين آكد منه فى المتقاربين .

قلت: لأن التجانس بين المتماثلين أشد من التجانس بين المتقاربين ،وإذا كانت المجانسة أشد كان النقل أشد فكانت الحاجة إلى الإدغام أمس ،وأيضا فالمتقاربان يحتاج فيه الى عملين قلب أحد الحرفين الى الآخر ثم الادغام ولاكذلك / فى ٥٥ب
المتماثلين .

---

(١) الشرح المنير لوحة رقم ٢٠١ ، ٢٠٢ .
(٢) الشرح المنير لوحة رقم ٢٠٢ .

قال الشلوبيني : تبين ذلك التزام الإدغام فى مثل لم يجعل لك مما سكن الأول فيه من المثلين فى كلمتين وتخييرهم بين الاظهار والادغام فى نحو " قد ظلم " (١) و " قد سمع " (١) من المتقاربين (٢) .

قال : وفيما سكونه لازم اكد منه فيما ليس كذلك .

قلت: لان تخليص المثلين أو المتقاربين مع سكون الأول سكونًا لازما أشق من تخليصهما مع الحركة ،لأن الحركة تعين على إخراج الحرف وتخليصه وذلك أن الحركة تقلق الحرف عن مركزه ،وأيضا فالتغيير يكون أقل ،إذ لابد من حذف الحركة فى المتحرك وكذلك لو كان سكونه عارضا نحو لم يقم مالك ولم يغفر لك فإن سكون الجزم عارض فكأن الحركة موجودة .

قال الشلوبيني : تبيين ذلك قراءة من ادغم " هل نجعل لك " (٣) واظهر " قل نعم " (٥) لأن سكون لام قل لايلزم فى تصاريف الكلمة وسكون لام هل لازم ليس له تصريف يتحرك فيه (٦) .

قال : ولذلك لايجوز الإظهار اذا سكن الاول من المثلين وتحرك الثاني مطلقا ،ولا اذا تحركا فى الفصل .

قلت: اكد ماقاله من أن السكون متى كان لازما فى المتقاربين تأكد الإدغام بدليل انه متى سكن الأول فى المتماثلين وجب الإدغام وإذا وجب هناك فلا أقل من

---

(١) الايتان ٢٣١ من سورة البقرة والاولى من سورة الطلاق .
(٢) الاية الاولى من سورة المجادلة .
(٣) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠٢ .
(٤) الاية ٩٤ من سورة الكهف .
(٥) من الاية ١٨ من سورة الصافات .
(٦) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠٢ .

أن يحسن هنا ويترجح به أوجب الإدغام فى الفصل وان تحرك الأول ولأن الفصل أحمل للتغيير والإعلال من الاسم والإدغام اعلال ولذلك كان ضننوا ضرورة ولححت عينه واخوانه شاذا منبها على الاصل كالقود والحوكة ، ومما يترجح به الادغام أيضا كثرة الحروف وتوالى الحركات نحو مناسككم [1] ولك قصورا [2] .

قال : وكلما تقارب المخرجان قوى وبالعكس .

قلت: إذا كانت العلة هى التقارب فالذى يكون أشد تقاربا يكون أولى بالإدغام لامحالة والتباعد يكون مبعدا للإدغام ، الاترى ان القراء اتفقوا على ادغام "اذ ظلموا" [3] و" وقد تبين " [4] لشدة التقارب ، وان اختلفوا / فى غيرهما من ٥٠٦
المتقاربات ، وقد ينجبر بعد المخرج بخواص الحرف وصفاته فيدغم لذلك فيما بعد منه مخرجا لمقاربته له فى الكيفية .

قال الشلوبينى :تبيين ذلك ادغام من ادغم " بَل رَانَ " [5] واظهاره " بل تؤثرون " [6] وقوله وبالعكس يعنى فى جميع ماتقدم من أول الباب إلى هنا [7].

قال : والحروف التى تمنع زيادة صوتها على صوت مقاربها أن يدغم فيه ثمانية .

قلت: ليس كل متقاربين فى المخرج يدغم إحدهما فى الآخر ، كما أنه ليس كل شيئين يمنعان الصرف من العلل التسع كيف اتفق ، وكذلك ليس كل متباعدين

---

(١) الاية ٢٠ من سورة البقرة .
(٢) الاية ١٠ من سورة الفرقان .
(٣) الاية ٦٤ من سورة النساء .
(٤) الاية ٢٥٦ من سورة البقرة .
(٥) الاية ١٤ من سورة المطففين وانظر البحر المحيط ٨ : ٤٤١ .
(٦) الاية ١٦ من سورة الاعلى .
(٧) الشرح الصغير لوحة رقم ٢٠٢ .

يظهر ان بل قد يعرض للمتقاربين ان يكون فى أحدهما فضل وقوة تمنع من إدغامه فيما ليس فيه تلك القوة ، ويتفق للمتباعدين من الخواص مايسوغ إدغامه فى الآخر ، وقد يكون فى أحدهما فضل من وجه ونقص من وجه فيجبر النقص بالفضل فيتكافآن ، فحروف ضوى مشفر لا تدغم فى مقاربها لما فيها من الفضل على غيرها ، قال السيرافى : لكل واحدٍ من هذه الحروف ضرب من الفضل على غيره فكرهوا أن يذهب ذلك الفضل بادغامه فى غيره .

قال : الشين والفاء لتفشيهما والضاد لاستطالتها والراء لتكريرها والصفيريات لصفيرها والميم لغنتها .

قلت: شرع فى تفصيل الثمانية وهى التى جمعناها فى ضوى مشفر والواو والياء أيضا لضعفهما ، لأن المدغم فيه اذا كان أقوى بالكلية غاص فيه الضعف ولم يبن منه أثر فكأن فى ادغامه اعدام له ، ومن ثم كره بعضهم إدغام الياء فى الفاء لأن الياء لا صوت لها والفاء قوية بالنفخ الذى فيها ، وامتنع إدغام الميم فى النون لكونهما من حروف الشفة والنون تدغم فيها ، لأن النون وإن كانت فيها غنة ففى الميم أيضا غنة

٥٠٧ نحو من محمد ؟ فاشتراكهما فى الغنة سوغ ادغام النون / فيها وان تباعدت منها ،

قال سيبويه : اما الصاد والزاى والسين فلا تدغم فى شئ من الحروف التى أدغمت فيهن لأنهن حروف الصفير وهن أندى صوتا فى السمع[1] يعنى أن لها من الفضل كما للمكرر فلا يجوز ادغامها الا فيما له مثل صفتها ، ومثال امتناع الادغام الشين عند غيرها نحو افرش جابرا ومثال الفاء " نَخْسِفْ بِهِمْ "[2] على أنه قد قرئ[3] به ومثال

---

(١) الكتاب ٢ : ٤٢٠ .

(٢) الاية ٩ من سورة سبأ .

(٣) وهى قراءة الكسائى وحده وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٩ وتفسير البحر المحيط ٧ : ٢٦١ .

الضاد فى مقاربها أقرب لبعدا ، وقد قرأ السوسى " لبعض[1] شأنهم بالإدغام[2] ومثال إدغام الراء يغفر لكم[3] ، وقد ادغمه ايضا أبو عمرو ، والنحاة يحملون قراءته على الشذوذ فى هذه الاحرف.

قال : وماتكافأ من المتقاربين فإدغامه حسن وبالله التوفيق. قلت: هذه إشارة الى ماقلنا من انه قد يتفق أن يتباعد الحرفان فى المخرج لكن يتقاربان فى الصفات فيتمادلان فيسوغ ادغام احدهما فى الآخر، وكذلك لو انجبر نقص أحدهما بفضل الاخر جاز الادغام[4] ألا ترى أن ابا عمرو نظر فى إدغام الراء فى اللام إلى أن الراء وإن كان يذهب تكريرها بالإدغام وتفضل به على اللام لكن لما كان فى اللام من سعة المسلك مايجيز ذلك جوز الإدغام ولذلك أدغمت لام التعريف[5] فى ثلاثة عشر حرفا لسعة مسلكها .

قال الشلوبينى : كان ينبغى له ان يقول : وماتكافأ من المتقاربين أولم يتكافآ الا أن الزيادة فيها للثانى على الأول فإدغامه حسن ، لأن كلامه يوهم أنهما لم يتكافآ ، او كان الزيادة للثانى على الأول لم يجز الإدغام وليس كذلك فإنهم قد أدغموا إدغاما حسنا نحو " قد سَمِعَ "[6] " وَقَدْ زَيَّنَ "[7] وما أشبه ذلك[8] .

---

(١) الاية ٦٢ من سورة النور.

(٢) (بالادغام) اضافة من (ب) وهى قراءة ابى عمرو وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٤ والارشادات الجلية فى القراءات السبع عن طريق الشاطبية صفحة ٣٢٢ للاستاذ محمد محمد سالم .

(٣) الايتان ٣١ من سورة آل عمران والاية ٧٠ من سورة الانفال . والادغام قراءة ابى عمرو وانظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ١٣٧.

(٤) (الادغام) اضافة من (ب) .

(٥) انظر همع الهوامع ٢ : ٢٢١ .

(٦) الاية الاولى من سورة المجادلة وانظر تفسير البحر المحيط ٤ : ٢٢٠ .

(٧) الاية ٤٨ من سورة الانفال .

(٨) الشرح الصغير للشلوبينى لوحة رقم ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

وقوانين الإدغام كثيرة جدًا ،ولم يذكر منها إلا ماقدر له واستفاؤها في مظانها من الكتاب (١) وغيره فلينظر من هناك ولنشر إلى بعض شواذ الإدغام فمن ذلك
٥٠٨ إدغامهم الضاد في الطاء من نحو اطجع / في اضطجع حكاها سيبويه (٢) وإدغام أبي عمرو لها في الشين من قوله تعالى " لِبَعْضِ شَأْنِهِم " (٣) وجهه أن ذهاب استطالة الضاد ينجبر بتفشي الشين وحمل بعضهم هذه الرواية على الاخفاء لاجل سكون ماقبل الضاد لأن الاخفاء حال بين الادغام والاظهار ولاتشديد معه والادغام والاخفاء متقاربا المعنى في وضع اللغة ،قال ابن مجاهد : وكان أبو عمرو لايمكن كل أحد من ادغام مثل هذا بل لايعرف ذلك الا على حذاق أصحابه بالقراءة ٠

واعلم ان فرارهم من اجتماع المثلين او المتقاربين قد يحملهم على الحذف عند تعذر الادغام قالوا في ظللت لما تعذر ادغامه ظلت وفي مسست مست وبعض العرب يقول : اتخذ في (٤) استخذ وكذلك يسطيع في يستطيع ومن هذا بلعنبر في بني العنبر وبلعجلان وعلماء بنو فلان يريدون على الماء (٥) ٠

ولنقتصر على هذا القدر الذي اقتصر عليه المصنف لئلا نخرج عن مقتضى الشرح والله اعلم ٠ ومصنفه هو علم الدين بن القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي تم الكتاب والحمد لله على نعمه ،كتبه العبد الفقير الى رحمة ربه حسين بن اياز النحوي من نسخة بخط مؤلفها رحمه الله تعالى وكان الفراغ من ذلك في أواخر جمادى الآخرة الواقع في شهور ستة سبع وسبعين وستمائة وصلى الله على نبي الرحمه وشفيع الامة محمد وعلى آله الطاهرين رب اختم بخير برحمتك ٠ بلغت المقابلة بخط المصنف بجهد الطاقة والله الموفق والمعين ٠

(١) يشير الى كتاب سيبويه ٠
(٢) انظر سيبويه ٢ : ٤٢٩ ٠
(٣) الاية ٦٢ من سورة النور وهي قراءة ابي عمرو انظر اتحاف فضلاء البشر صفحة ٢٤ ٠
(٤) في الاصل استخذ ٠
(٥) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ٤٣٠ ٠

مصادر البحث

==

أولا : مصادر البحث المخطوطة .

ثانيا : مصادر البحث المطبوعة .

==

أولا : مصادر البحث المخطوطة

١ ـ اشارة التعيين الى تراجم النحاة واللغويين مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٦١٢ تاريخ .

٢ ـ اصلاح الخلل الواقع فى الجمل للبطليوسى مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١١١٠ نحو .

٣ ـ التعليقات الوفية فى شرح الدرة الالفية مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٦٠ نحو .

٤ ـ التوطئة للاستاذ أبى على الشلوبينى مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٦٦٨ نحو تيمور .

٥ ـ الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشى مخطوطة بدار الكتب المصرية مكتبة حلوم رقم ١٢٨٦٢ ورقم ٦١ تاريخ .

٦ ـ ذيل صلة ابن بشكوال مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٨٥٠ تاريخ تيمور .

٧ ـ الجمل للزجاجى مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٥٤ نحو تيمور .

٨ ـ ديوان جران العود مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣١٧ شعر تيمور .

٩ ـ شرح ديوان روبة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٨٠ شعر تيمور .

١٠ـ شرح ديوان العجاج مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٤٥ أدب .

١١ـ شرح السيرافى نسخة مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٦١٨١ نحو .

١٢ـ الشرح الصغير للقانون الجزولى تأليف أبى على الشلوبينى مخطوطة بجامعة الدول العربية مصورة رقم ١٠٣ نحو .

١٣ـ شرح العكبرى على الايضاح مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٠٧ نحو .

١٤ـ شرح لمع ابن جنى لابن برهان مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٥ م نحو ٠

١٥ـ شرح لمع ابن جنى للثمانينى مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢١ ٥ انحو ٠

١٦ـ صلة الصلة لابن الزبير مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٨٥٠ نحو تيمور ٠

١٧ـ اللباب فى علل البناء والاعراب مخطوطة بمكتبة الازهر رقم ٧٧٧ خاص ورقم ٥٦٠٢ عام نحو ٠

١٨ـ اللمع لابن جنى مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٨٥ نحو تيمور ٠

١٩ـ المحصل فى شرح المفصل لابى البقاء العكبرى مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٩٢ نحو ٠

٢٠ـ المسائل الحلبية مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٦ نحو ٠

٢١ـ المسائل الشيرازية مصورة (ميكروفلم) بالجامعة العربية معهد المخطوطات رقم ١٥٧ ق نحو ٠

٢٢ـ المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٨٤ نحو تيمور ٠

٢٣ـ الهادى فى شرح المقدمة المحسنية لابن باباشاذ مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٧٣ نحو ٠

ثانيا : مصادر البحث المطبوعة

١ ـ اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الاربعة عشر للبنا الدمياطى ، رواه وصححه وعلق عليه الشيخ على محمد الضباع ، طبع عبد الحميد أحمد حنفى سنة ١٣٥٩ هـ القاهرة .

٢ ـ ارتشاف الضرب لابى حيان تحقيق الدكتور مصطفى النماس .

٣ ـ الارشادات الجلية فى القراءات السبع للاستاذ محمد سالم محسن .

٤ ـ الاسلام فى المغرب والاندلس (مترجم) تأليف ليفى بروفنسال .

٥ ـ الاشباه والنظائر فى النحو تأليف الامام السيوطى طبعة حيدر آباد سنة ١٣٥٩ هـ وفى أربعة أجزاء .

٦ ـ الاصول لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى .

٧ ـ الاعلام تأليف خير الدين الزركلى الطبعة الثانية .

٨ ـ الامالى الشجرية الطبعة الاولى حيدر أباد الدكن سنة ١٣٤٩ هـ .

٩ ـ املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات فى جميع القرآن لابى البقاء العكبرى الطبعة الاولى ، طبع مصطفى البابى الحلبى القاهرة تحقيق الاستاذ ابراهيم عطوة عوض الطبعة الثانية .

١٠ ـ انباه الرواة على أنباة النحاة تأليف الوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى تحقيق الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

١١ ـ الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة مطبعة السعادة سنة ١٣٨٠ هـ .

١٢ ـ انيس الجلساء فى شرح ديوان الخنساء للاب لويس شيخو اليسوعى .

١٣ ـ اوضح المسالك تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة .

١٤ـ الايضاح العضدى تحقيق الدكتورحسن شاذلى فرهود الطبعة الأولى .

١٥ـ البداية والنهاية فى التاريخ للامام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبى الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى المتوفى سنة ٧٤٤ هجرية ، مطبعة السعادة بالقاهرة .

١٦ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى تحقيق الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم الطبعة الاولى عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م .

١٧ـ بلاغة العرب فى الاندلس للاستاذ أحمد ضيف الطبعة الأولى .

١٨ـ التاج الجامع للاصول من أحاديث الرسول للشيخ منصور على ناصف الطبعة الرابعة .

١٩ـ التصريف الملوكى لابن جنى ـ الطبعة الأولى .

٢٠ـ تعريف الخلف برجال السلف تأليف أبى القاسم محمد الحفناوى الجزائر ١٩٠٦م مطبعة بيير فونتانة الشرقية .

٢١ـ تفسير البحر المحيط الناشر مطابع النصر الحديثة بالرياض المملكة العربية السعودية .

٢٢ـ تفسير البحر المحيط الطبعة الاولى سنة ١٣٢٨هـ مطبعة السعادة القاهرة

٢٣ـ التكملة للفارسى تحقيق الاستاذ كاظم بحر المرجان .

٢٤ـ تلخيص مجمع الآداب فى معجم الالقاب لابن الفوطى .

٢٥ـ تهذيب اصلاح المنطق للاستاذ عبد الحميد عنتر الطبعة الاولى .

٢٦ـ تهذيب اللغة للازهرى تحقيق الاستاذين عبد السلام محمد هارون ومحمد على النجار .

٢٧ـ التيسير فى القراءات السبع لابن عمرو الدانى جمعية المستشرقين الالمانية .

٢٨ـ الجامع الصغير للسيوطى .

٢٩ـ الجمل للزجاجي تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي تحقيق ابن أبي شنب الاستاذ بكلية الجزائر الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م مطبعة كلنكسيك باريس ١١ شارع ليفي.

٣٠ـ الجمهرة لابن دريد الطبعة الاولى حيدر أباد الهند .

٣١ـ جواهر الارب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الاربلي في حروف المعاني ٤٩٢ نحو تيمور دار الكتب المصرية / القاهرة طبع وادي النيل مصر.

٣٢ـ حاشية الامير على مغني اللبيب لابن هشام .

٣٣ـ حاشية الخضري على ابن عقيل للشيخ محمد الخضري الناشر عيسى البابي الحلبي القاهرة.

٣٤ـ حاشية الصبان على شرح الاشموني ومعه شرح الشواهد للعيني عيسى البابي الحلبي القاهرة.

٣٥ـ حاشية الفقيه محمد المهدي نحو تيمور ٢٦٧ طبع فارس دار الكتب المصرية.

٣٦ـ حاشية يس على تصريح الشيخ خالد الازهري.

٣٧ـ الحدود في النحو للرماني تحقيق الدكتور مصطفى جواد .

٣٨ـ الحلل السندسية في الاخبار والاثار الاندلسية بقلم الامير شكيب أرسلان الطبعة الاولى .

٣٩ـ خزانة الادب من شرح الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي على شواهد الكافية للرضي الطبعة الأولى بولاق.

٤٠ـ الخصائص لابن جني تحقيق الشيخ محمد على النجار مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٤١ـ خطط الشام لمحمد كرد على مطبعة دمشق سنة ١٣٤٧هـ.

٤٢ـ خلاصة تاريخ العرب للمستشرق سيديو.

٤٣ـ الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي طبع دمشق في مجلدين .

٤٤ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية تأليف الفضل الراحالة أحمد بن الامين الشنقيطى دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٤٥ـ الديباج المذهب فى أعيان المذهب.

٤٦ـ ديوان الاخطل المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩١م.

٤٧ـ ديوان الاعشى الكبير تعليق الدكتور محمد محمد حسين.

٤٨ـ ديوان بشار بن برد للاستاذ محمد الطاهر بن عاشور ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

٤٩ـ ديوان جرير بيروت ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٥٠ـ ديوان جميل تحقيق الدكتور حسين نصار الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

٥١ـ ديوان الحطيئة تحقيق الاستاذ نعمان أمين طه الطبعة الأولى.

٥٢ـ ديوان ذى الرمة الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٥٣ـ ديوان زهير بن أبى سلمى طبعة بيروت.

٥٤ـ ديوان طرفة بن العبد بيروت ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

٥٥ـ ديوان علقمة الفحل المطبعة الاهلية بيروت.

٥٦ـ ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور ناصر الدين الاسد.

٥٧ـ ديوان النابغة الذبيانى المطبعة الاهلية بيروت.

٥٨ـ ديوان الهذليين الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٥٩ـ الذيل والتكملة لكتابى الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشى تحقيق الدكتور احسان عباس بيروت الجامعة الامريكية دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦٥م.

٦٠ـ رغبة الامل فى كتاب الكامل للمرصفى الطبعة الاولى ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م.

٦١ـ الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك الطبعة الاولى.

٦٢ـ سراج القارئ المبتدئ.

٦٣ـ سر صناعة الاعراب لابن جنى تحقيق لجنة من الاساتذة مطبعة الحلبى بالقاهرة سنة ١٩٧٥م.

٦٤ـ سنن أبى داود تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة مصطفى محمد القاهرة.

٦٥ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى أحداث سنة ٦٦١هـ.

٦٦ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق خفاجى والزينى مطبعة صبيح بالقاهرة.

٦٧ـ شرح أبيات لسيبويه للاعلم الشنتمرى.

٦٨ـ شرح أبيات المفصل للنعسانى.

٦٩ـ شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد الطبعة الاولى مكتبة النهضة المصرية ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

٧٠ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهرى الناشر عيسى البابى الحلبى مصر.

٧١ـ شرح الجامع الصغير للمناوى.

٧٢ـ شرح ديوان امرىء القيس تحقيق الاستاذ محمد ابو الفاضل ابراهيم الطبعة الثانية ١٩٦٤م.

٧٣ـ شرح ديوان حسان بن ثابت للاستاذ محمد عزت نصر.

٧٤ـ شرح ديوان الحماسة للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة حجازى بالقاهرة.

٧٥ـ شرح ديوان عبيد بن الابرص تحقيق الدكتور حسين نصار الطبعة الاولى سنة ١٩٥٧م.

٧٦ـ شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بالقاهرة.

٧٧- شرح ديوان عنترة عنى بنشره يوسف توما البستاني المطبعة الرحمانية.
٧٨- شرح ديوان الفرزدق جمعه عبد الله اسماعيل الصاوي الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.
٧٩- شرح ديوان كعب بن زهير دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.
٨٠- شرح ديوان لبيد للدكتور احسان عباس الكويت سنة ١٩٦٢م.
٨١- شرح ديوان المتنبي وضعه عبد الرحمن البرقوقي الطبعة الثانية ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.
٨٢- شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذي.
٨٣- شرح الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد الطبعة الحادية عشرة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٦٨م.
٨٤- شرح شواهد العيني بهامش الخزانة.
٨٥- شرح شواهد المغني للسيوطي المطبعة البهية بمصر.
٨٦- شرح القصائد السبع الطوال لابن الانباري طبع دار المعارف بالقاهرة.
٨٧- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد الطبعة الثالثة عشرة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٦٩
٨٨- شرح الكافية لرضى الدين الاستراباذي.
٨٩- شرح المفصل لابن يعيش الحلبي ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة الطبعة الاولى.
٩٠- شرح المفضليات للضبي تحقيق الاستاذين عبد السلام محمد هارون ومحمد شاكر.
٩١- شرح الهاشميات بقلم محمد محمود الرافعي الطبعة الاولى.
٩٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٩٣ـ الصحاح للجوهرى النيسابورى تحقيق الاستاذ احمد عبد الغفور عطار.
٩٤ـ صحيح البخارى.
٩٥ـ صحيح الترمذى الطبعة الاولى ١٣٥٢هـ/١٩٣٤م مطبعة الصاوى.
٩٦ـ صحيح مسلم بشرح النووى الطبعة الاولى.
٩٧ـ الصلة فى تاريخ أئمة الاندلس رقم ١٣٦٩٨ دار الكتب المصرية.
٩٨ـ طبقات النحويين واللغويين تحقيق الاستاذ محمد ابو الفضل ابراهيم ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
٩٩ـ العبر لابن خلدون الجزء السادس.
١٠٠ـ العبر فى خبر من عبر الجزء الخامس.
١٠١ـ عصر المرابطين والموحدين للاستاذ محمد عبد الله عنان طبعة أولى ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.
١٠٢ـ عنوان الدراية للشيخ أبى العباس احمد بن عبد الله الغبرينى طبعة أولى الجزائر.
١٠٣ـ عيون الاثر لابن سيد الناس.
١٠٤ـ العين للخليل بن احمد تحقيق الدكتور عبد الله درويش الطبعة الأولى.
١٠٥ـ غابر الاندلس وحاضرها للاستاذ محمد كرد على الطبعة الاولى ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م.
١٠٦ـ غاية النفع فى القراءات السبع.
١٠٧ـ غاية النهاية فى طبقات القراء لشمس الدين ابى الخير محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة ٨٣٣هـ. عنى بنشره ج. بوجسبراسر مكتبة الخانجى مصر ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.
١٠٨ـ فتح البارى بشرح صحيح البخارى مطبعة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة.

١٠٩ـ للفتح الكبير فى ضم الزيادة الى الجامع الصغير للسيوطى •

١١٠ـ الفلاكة والمفلوكون للاستاذ احمد بن على الدلجى مطبعة الشعب القاهرة •

١١١ـ فهرس مخطوطات جامعة الازهر ،

١١٢ـ فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية ،

١١٣ـ فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية بالقاهرة •

١١٤ـ فهرس مجاميع بدار الكتب المصرية ، ،

١١٥ـ فهرس المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية •

١١٦ـ فهرس مكتبة حليم بدار الكتب المصرية •

١١٧ـ القاموس المحيط للفيروزبادى الطبعة الثانية ١٣٤٤هـ •

١١٨ـ القانون فى النحو لابى موسى الجزولى تحقيق الاستاذ شعبان عبد الوهاب محمد •

١١٩ـ القرآن الكريم •

١٢٠ـ القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث تأليف الدكتور عبد الصبور شاهين دار القلم بالقاهرة طبعة اولى سنة ١٩٦٦م •

١٢١ـ الكامل فى التاريخ للامام أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الاثير الجزرى ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ المكتبة التجارية بالقاهرة عنى بمراجعة أصوله نخبة من العلماء •

١٢٢ـ الكامل فى اللغة والادب للمبرد تحقيق الاستاذ احمد محمد شاكر الطبعة الاولى ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م المكتبة التجارية •

١٢٣ـ كتاب الاستقصاء فى اخبار المغرب الاقصى الجزء الثالث للسلاوى دار الكتب المصرية بالقاهرة •

١٢٤ـ كتاب تذكرة الحفاظ للذهبى الطبعة الثانية سنة ١٣٣٣ الهند •

١٢٥ـ كتاب الدرر الكامنة تأليف شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن محمـــد العسقلانى ـ دار الكتب المصرية بالقاهرة .

١٢٦ـ كتاب سيبويه تحقيق الاستاذ عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى .

١٢٧ـ كتاب سيبويه شرح الاعلم الشنتمرى الطبعة الاولى بولاق القاهرة .

١٢٨ـ كتاب الواضح فى علم العربية للزبيدى تحقيق الدكتور امين على السيد ، دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٥م .

١٢٩ـ الكشاف للزمخشرى الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م مطبعة الاستقامة .

١٣٠ـ كشف الظنون فى أسامى العلوم والفنون لحاجى خليفة طبعة وكالة المعارف الجليلة استانبول ١٩٤٣م .

١٣١ـ كنز الحفاظ فى كتاب تهذيب الالفاظ لابن السكيت .

١٣٢ـ اللباب فى تهذيب الانساب لابن الاثير .

١٣٣ـ لسان العرب لابن منظور طبعة بيروت ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م .

١٣٤ـ ليس لابن خالويـــــه .

١٣٥ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق هدى محمود قراعة ١٣٩١ هجرية / ١٩٧١م .

١٣٦ـ مجالس ثعلب طبع دار المعارف المصرية للاستاذ عبد السلام محمد هـــارون ١٣٦٩هـ .

١٣٧ـ مجمع الامثال للميدانى ـ المطبعة البهية بمصر .

١٣٨ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمـــى .

١٣٩ـ المجمل للعبادى ـ دار الكتب المصرية .

١٤٠ـ المحتسب لابن جنى طبع المجلس الاعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة تحقيق الدكتور عبد الحليم النجار والاستاذ على النجدى .

١٤١ـ المختصر فى أخبار البشر تأليف الملك المؤيد عماد الدين اسماعيل أبى الفداء صاحب حماة المتوفى سنة ٧٣٢ هـ ، الطبعة الاولى بالمطبعة الحسينية المصرية ـ القاهرة .

١٤٢ـ مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية جمعية المستشرقين الالمانية .

١٤٣ـ المخصص لابن سيده تحقيق الشنقيطى ومعاونه عبد الغنى محمود ، بولاق سنة ١٣١٨هـ .

١٤٤ـ المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف الطبعة الاولى دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .

١٤٥ـ المذكر والمؤنث للمبرد تحقيق الدكتورين رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادى طبعة دار الكتب المصرية .

١٤٦ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان تأليف الشيخ الامام أبى محمد عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان عفيف الدين اليافعى المكى المتوفى سنة ٧٦٨ هـ الطبعة الاولى المطبوع بدار المعارف النظامية الكائنة بمدينة حيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٩هـ .

١٤٧ـ معانى القرآن للفراء تحقيق الاستاذين محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى طبعة دار الكتب المصرية .

١٤٨ـ المعجب فى تلخيص أخبار المغرب الشهير بتاريخ الأندلس .

١٤٩ـ معجم الادباء لياقوت الحموى طبع عيسى البابى الحلبى بالقاهرة .

١٥٠ـ معجم البلدان لياقوت الحموى طبع دار صادر بيروت .

١٥١ـ معجم شواهد العربية تأليف الاستاذ عبد السلام محمد هارون الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م مكتبة الخانجى بالقاهرة .

١٥٢ـ المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم وضع محمد فؤاد عبد الباقى ، دار الشعب بالقاهرة ١٣٧٨ هـ .

١٥٣ـ معجم المؤلفين لعمر كحالة مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٣٧٨ هجرية / ١٩٥٩ ميلادية .

١٥٤ـ المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٠م مطبعة مصر .

١٥٥ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار للحافظ الذهبى طبعة دار الكتب المصرية .

١٥٦ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار للحافظ الذهبى طبع توفيق عفيفى .

١٥٧ـ مغنى اللبيب لابن هشام حاشية الشيخ الامير مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة .

١٥٨ـ المفصل للزمخشرى الطبعة الاولى ادارة الطباعة المنيرية .

١٥٩ـ المقتضب للمبرد تحقيق الاستاذ عبد الخالق عضيمة المجلس الاعلى للشئون الاسلامية .

١٦٠ـ مقدمة ابن خلدون ـ طبعة دار الشعب بالقاهرة .

١٦١ـ المقصور والممدود للفراء تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى دار المعارف بالقاهرة .

١٦٢ـ منار السالك الى أوضح المسالك تحقيق الاستاذ عبد العزيز النجار .

١٦٣ـ منازل الحروف فى النحو للرمانى تحقيق الدكتور مصطفى جواد .

١٦٤ـ المنصف لابن جنى شرح تصريف المازنى تحقيق الاستاذين ابراهيم مصطفى وعبد الله امين .

١٦٥ـ الموطأ للامام مالك تحقيق الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقى طبعة دار الشعب بالقاهرة .

١٦٦ ـ ميزان الاعتدال فى نقد الرجال لشمس الدين الذهبى طبعة لكتو بالهند •

١٦٧ ـ ميزان الاعتدال فى نقد الرجال لشمس الدين الذهبى تحقيق الاستاذ على البجاوى / الحلبى بالقاهرة •

١٦٨ ـ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى أحداث سنة ٦٦١هـ دار الكتب المصرية ١٩٣٨م •

١٦٩ ـ نزهة الالبا فى طبقات النحاة الادبا لابى البركات عبد الرحمن بن محمد الانبارى •

١٧٠ ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للمرحوم الشيخ محمد الطنطاوى طبعة ثانية ١٩٦٩م تحقيق الدكتورين : عبد العظيم الشناوى ومحمد الكردى •

١٧١ ـ النشر فى القراءات العشر نشر باشراف الشيخ على محمد الضباع الطبعة الاولى المكتبة التجارية ـ بمصر •

١٧٢ ـ نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب للسان الدين بن الخطيب تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد طبعة مصطفى محمد الطبعة الاولى سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٩م •

١٧٣ ـ نكت الهميان للصفدى المطبعة الجمالية بمصر •

١٧٤ ـ النهاية فى غريب الحديث ـ المطبعة الخيرية •

١٧٥ ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل باشا بغدادى • طبعة استانبول سنة ١٩٥١م •

١٧٦ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى طبعة أولى ١٣٢٧ هـ مطبعة السعادة بمصر •

١٧٧ ـ الوافى بالوفيات لصلاح الدين الصفدى الجامعة العربية •

١٧٨ ـ وفيات الاعيان لابن خلكان تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد الطبعة الاولى مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م •

١٦٦ـ ميزان الاعتدال فى نقد الرجال لشمس الدين الذهبى طبعة لكنو بالهند .
١٦٧ـ ميزان الاعتدال فى نقد الرجال لشمس الدين الذهبى تحقيق الاستاذ على البجاوى / الحلبى بالقاهرة .
١٦٨ـ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى أحداث سنة ٦٦١هـ دار الكتب المصرية ١٩٣٨م .
١٦٩ـ نزهة الالبا فى طبقات النحاة الادبا لابى البركات عبد الرحمن بن محمد الانبارى .
١٧٠ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للمرحوم الشيخ محمد الطنطاوى طبعة ثانية ١٩٦٩م تحقيق الدكتورين : عبد العظيم الشناوى ومحمد الكردى .
١٧١ـ النشر فى القراءات العشر نشر باشراف الشيخ على محمد الضباع الطبعة الاولى المكتبة التجارية ـ بمصر .
١٧٢ـ نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب للسان الدين بن الخطيب تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد طبعة مصطفى محمد الطبعة الاولى سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٩م .
١٧٣ـ نكت الهميان للصفدى المطبعة الجمالية بمصر .
١٧٤ـ النهاية فى غريب الحديث ـ المطبعة الخيرية .
١٧٥ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل باشا بغدادى ، طبعة استانبول سنة ١٩٥١م .
١٧٦ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى طبعة أولى ١٣٢٧هـ مطبعة السعادة بمصر .
١٧٧ـ الوافى بالوفيات لصلاح الدين الصفدى الجامعة العربية .
١٧٨ـ وفيات الاعيان لابن خلكان تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد الطبعة الاولى مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

الملخص

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية أحد تصانيف القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الشيخ علم الدين أبى محمد اللورقى الأندلسى الشافعى الإمام المقرىء النحوى الأصولى من علماء العربية بالأندلس .

والكتاب أحد الشروح الكبرى للمقدمة الجُزولية والتى تُسمى بالقانون لأبى موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى المتوفى سنة ٦٠٧ من الهجرة .

ولد اللورقى ببلدة لورقة إحدى المدن الصغرى شمالى مدينة مرسية التى تقع على الشاطىء الجنوبى الشرقى للأندلس على البحر الابيض المتوسط وذلك عام ٥٧٥ من الهجرة .

ولقد عاش اللورقى حياته الأولى متنقلاً بين مدينتى مرسية وبلنسية بالأندلس ينهل من مناهل العلم من شيوخه الأجلاء بالأندلس ثم رحل إلى الشرق ودخل القاهرة سنة ٦٠١ هجرية ، ثم توجه إلى دمشق عام ٦٠٣ هجرية ، وجلس فى حلقات علمائها ، ثم توجه إلى بغداد فسمع من علمائها وعاد إلى دمشق واتخذها موطنا حتى تُوفى سنة ٦٦١ من الهجرة .

واللورقى له مؤلفات وشروح كثيرة ضاعت مع الزمن ، ولم يبق منها إلا شرحه هذا والذى اشتمل على جميع أبواب النحو ، وجميع آراء لكثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين من علماء البصرة والكوفة ومصر والأندلس مذكورين بأسمائهم .

وقد قسمت رسالتى إلى قسمين : اشتمل القسم الأول على الدراسة والقسم الثانى على التحقيق ، وقد بدأت القسم الاول بتقديم أوجزت فيه الرسالة كلها وأردفته بالتمهيد وفيه تحدثت عن النحو والنحاة فى الأندلس عامة وفى عصر اللورقى بخاصة ، ثم تحدثت عن أشهر النحاة فى مصر والشام وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ، ووصفت نسختى التحقيق وبررت اختيارى لإحدى المخطوطتين ، لأنها اجتمعت فيها صفات تبعث على الاطمئنان والثقة وهى صحة المتن ودقة الكاتب وقلة الإسقاط ، وكذلك ما وثقها ابن اياز كاتبها من التاريخ باليوم والشهر والسنة فى كل مجلد من المجلدين منهما

خلت المخطوطة الثانية من كل هذا ، وبعد ذلك تحدثت عن المادة العلمية بالكتاب وتنظيمها وترتيبها والمصادر التى اعتمد عليها اللورقى وقمت بإحصاء هذه المصادر وقسمتها إلى ثلاث مجموعات رتبتها حسب الأقوال المنقولة منها يتصدرها الكتاب لسيبويه والشرح الصغير للشلوبينى وشرح السيرافى ، ثم تحدثت عن اللورقى بين شراح القانون وموقفه بين النحاة ومن الأصول النحوية ، وشرحت قضية السماع والقياس والعلل ، وكيف أن اللورقى كان من أصحاب مذهب الاختيار ، وأن علله من العلل الجدلية النظرية ، ثم تحدثت عن قضية الاستشهاد عنده ، وكيف أنه يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وخاصة القراءات الشاذة ، ولا يعتمد كثيرا على الأحاديث النبوية ، وكذلك أكثر من الاستشهاد بالشعر شأن النحاة قاطبة ، ثم تحدثت عن الغرض من تحقيق الكتاب وهو إكمال ما بدأت به وهو تحقيق المقدمة الجزولية صيف عام ١٩٧٣ ميلادية وتخليص التحقيق من الاسقاط التى وردت بمحققة الأزهر .

أما التحقيق وهو جزءان فقد وازنت فيه بين المخطوطتين وتسجيل ما بينهما من خلاف ، وقُمْتُ بتوثيق النص وتصحيحه وتخليصه من التصحيف والتحريف والأخطاء وتوثيق الآراء التى ذكرها اللورقى فى ثنايا كتابه وإرجاعها إلى مصادرها مخطوطة كانت هذه المصادر أو مطبوعة أو تتبعها من خلال كتب النحو الأخرى ، وقمت بشرح الكلمات الغريبة ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط ، وخرَّجت الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ،وبالنسبة إلى الشواهد الشعرية والتى بلغت ٦٩٦ شاهدا قمت باكمال الناقص منها ونسبت البيت إلى قائله مع شرح بعضها أو شرح العبارات الغامضة فى بعضها وضبطها والإشارة إلى مواطنها من الكتب النحوية والأدبية واللغوية التى استشهدت بها ، وبالنسبة إلى الاعلام التى وردت فى الكتاب فقد ترجمت لها وعرفت بأصحابها ، واللهَ أسأل أن ينتفع بعملى هذا أكبر عدد من الدارسين فى العالم الإسلامى عامة والعالم العربى خاصة ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

شعبان عبد الوهاب محمد

Summing-up

IN the Name of God, the Compassionate, the Merciful.

It is a matter of considerable interest to introduce " The Book of El-Mabahith El-Kamelia" (an interpretation of El-Mougadima El-Gazzoulia), one of the works of El-Kassim Ibn Ahmad Ibn El-Mowafak Ibn Gafar, El-Sheikh Alam El Din Abi Mohamed, from Louga in Andalucia, El Shafii, the religious leader, the master of grammar principles and one of the Arab learned men in Andalucia.

This book is one of the greatest interpretations and explanations of El-Mougadima El-Gazzoulia which is called El Kanoun (meaning the law) written by Abou Moussa Essa Ibn Abdel aziz El Gazzouli who died in 607 a.h. El louragui was born at Lourga, one of the small touns to the north of Murcia, a city on the south east coast of the Mediterranean in Andalucia in the year 575 a.h. He spent his childhood moving between the two towns of Murcia and Belencia in Andalucaia to learn, study and acquire knowledge at the feet of its greatest learned men. Then he travelled to the east and reached Cairo in 601 a.h. Then he went to Damascus in 603 a.h. where he joined the learning circles. Then he travelled to Baghdad and attended to its learned men, as well. After that he returned to Damascus and made of it his home until he died in the year 661 a.h. El-Louraqui wrote many books which were lost by the lapse of time, and nothing has remained except this interpretation of his and it consists of all the topies of grammar and it includes many of the opinions of former and latter grammarians in Bassa, Kufa, Egypt and Andalucia, each mentioned by r.

This thesis consists of two sections:
Section One consists of the studies.
Section two consists of the Publication.

Section I starts with an introduction summarizing the thesis itself and followed by a preface about grammar and grammarians in Andalucia generally and about El Louraqui's contemporaries particularly. Then follows a talk about the most famous grammarians and the masters, the students and the works of grammar in Egypt and Syria. After that comes a description of the two copies of 'The Publication'. The choice of one of the manuscripts rather than the other has been justified. It is because the one chosen has all the satisfactory qualifications, namely corrêct syntax and sentence structure, exactness and accuracy of the writer and elimination of mistakes and oversights. Besides it was approved by Ibn Iyaz who recorded its full date, day, month and year in each of the two volumes. Whereas the other manuscript is void of such evidences.

After that there is a talk about the scientific mater material in the book, its organization, its arrangement and the sources which El-Louraqui referred to. These sources and references have been examined carefully and have been divided into three groups according to the quotations extraited from them. At the top comes the book by Sebawai followed by 'The Small Explanation' by El Shaloubini and ' The Explanation' by El Serafi.

Then I talked about the position of El Louraqui amongest the interpretors of El Kanoun and about his attitude towards grammarians and grammar principles. I also explained the argument of hearing, reasoning and deducing and I showed how El Louraqui adopted and supported the doctrine of choice and explained that his

argument depends on theoretical reasoning. Then I talked about quotations and references, and showed how El Louraqui refers much to ' The Holy Koran ' especially to its irregular readings. He does not refer much to the Prophet's sayings but he refers much to poetry like all grammarians.

As to the purpose of ' The Publication ', my aim is to complete the Publication of El Mougadima El Gazzoulia which I started in the summar of 1973 and to correct and refine ' The Publication ' from mistakes and oversights such as in Al Azhar copy.

Section II: The Publication:

The Puvlication is composed of two parts. I made a comparison between the two manuscripts revealing the differences between them. I also rerised the original text and corrected and refined it from misprints, forgery and mistakes. I studied Louragui's opinions and compared the copy with the original whether in print or manuscript or traced the material through other grammar books. Also I explained strange and pecular words, made the stress and the word endings clear and wrote notes of the Koran texts and the Prophet's sayings at the foot of the page.

As to the poetical evidences which amounts to 696 in number, I completed those which were not complete, attributed the verse to its writer, explained all or some of the difficult expressions, made the word stress and endings clear, referred the quotations to their sources or origins in grammar or literary or language books.

Concerning proper names that occurred in the book I put down a short biography of each.

May God make my work useful to the largest number of students and learners in the Islamic world in general and in the Arab world in particular.

May God prosper our way. God is our rebuge Upon Him we rely, to Him we resort and beyond the veil we entreat Him to forgive us.

Shaban Abdel Wahab Mohamed.